





كتاب

همع الهوامع
شرح جمع الجوامع

﴿ في علم العربية ﴾

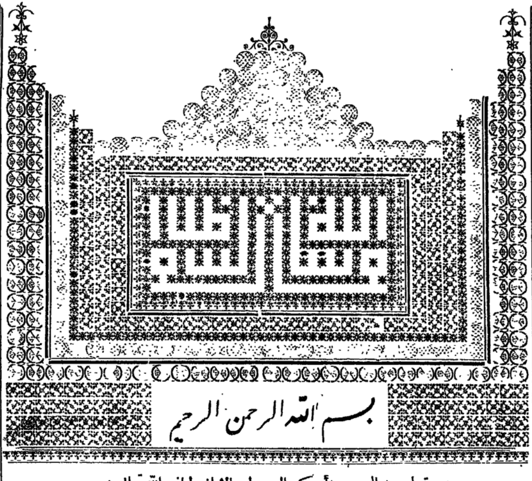
تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

﴿ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية ﴾

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

﴿ الجزء الاول ﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك * وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك * (وبعد) فان لنا تأليفا في العربية جمع أدناها وأقصاها * وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها * ومجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل * وجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل * حشدت فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع * وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع * وجمعته من نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع * وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثير النقول * طويل الذيول * جامعا للشواهد والتعاليل * معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل * منبها على الضوابط والقواعد * والتقاسيم والمقاصد * فرأيت الزمان أضيق من ذلك * ورغبة أهله قليلة فيما هنالك * مع إلحاح الطلاب على في شرح يرشدهم الى مقاصده * ويطلعهم على غرائبه وشوارده * فتخيرت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه * وتوضيح معانيه * وتفكيك نظامه * وتعليل أحكامه * مسماة (بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع) والله أسأل أن يبلغ به المنافع * ويجعلنا ممن يسابق الى الخيرات ويسارع * بمنه وكرمه

(أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم * وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم * وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير وأعرب عنه فم * وأستعينك في إكمال ما قصدت اليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف * حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف * محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف * مع مزيد وافٍ فائق الانسجام * قريب من الافهام * وأسألك النفع به على الدوام * وينحصر

فى مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات فى تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجملة والقول والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول فى العمد وهى المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثانى فى الفضلات وهى المنصوبات والثالث فى المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وماضم اليها من بقية حروف المعانى والرابع فى العوامل فى هذه الانواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس فى التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابى من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة فى النحو والسادس فى الابنية والسابع فى تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والادغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق اليه حذوت فيه حذو كتب الاصول وفى جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث

(الكلام فى المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين)

(ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هى العليا أى لا اله الا الله . تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون وما بعده وما فى حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد * ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وهذا الاطلاق منكر فى اصطلاح النحويين ولذا لايتعرض لذكره فى كتبهم بوجه كما قال ابن مالك فى شرح التسهيل وان ذكره فى الالفية فقد قيل انه من أمراضها التى لادواء لها وقد اختلفت عباراتهم فى حد الكلمة اصطلاحا وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى معه فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط والاشارة وبالمفرد وهو مالايدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد أى ما جنح اليه الرضى من أنها مع ماهى فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجى ولم احتج الى مازاده فى التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجا المهمل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكرى القول الذى يخرجه لما سيأتى من انه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وماقيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالرأى ممنوع لعدم تبادره الى الاذهان اذ هو مجاز وعدلت كاللباب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لانه كما قال الرضى وغيره صفته فى الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم مثلا ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقدمت المعرف على المعرف كصنع الجمهور لانه الاصل فى الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف عقلا فقدم وضعا ومن قال ان اللام فى الكلمة للجنس المقتضى للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان فقد سها سهوا ظاهرا بل هى للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئى العلم المضاف كعبد الله فان كلا منهما كلمة تقديرا اذ لا تأتى الاضافة الا فى كلمتين وان كان مجموعهما كلمة تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل المنوى المستكن وجوبا كأنت فى قم وجوازا كما سيأتى فى مبحث المضمر وخرج بقولى معه مانواه الانسان فى نفسه من الكلمات المفردة فانه لايسمى كلمة فى اصطلاحهم لانه لم ينو مع اللفظ وقيده فى التسهيل بقوله كذلك قال اشارة

الى الاستقلال لتخرج الاعراب المقدر فانه منوى مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته للعلم به لانه اذا شرط ذلك فى اللفظ الموجود مع قوته ففى المنوى أولى ومقابل الصحيح فيه مانقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا يسمى كلمة وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام فخر الدين الرازى فى تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين

(فان دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت ففعل أو غيرها بان احتاجت فى افادة معناها الى اسم أو فعل أو جملة فحرف وقال ابن النحاس معناه فى نفسه)

(ش) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها الا ما سيأتى فى مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه الخالفة والدليل على الحصر فى الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا الثانى الحرف والاول إما أن يقترن بأحد الازمنة الثلاثة أولا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بأن يقال الاسم ما دل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان والفعل ما دل على معنى فى نفسه واقترن والحرف ما دل على معنى فى غيره وفى فى المواضع الثلاثة للسببية أى دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره أى انضمامه اليه فالحرف مشروط فى إفادة معناه الذى وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء فى مررت بزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفى والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنعم ولا وكأن قد وأما ذو وفوق ونحوها وان لم تذكر الا بمتعلقها فليس مشروطا فى إفادة معناها القطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط لتتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس وبفوق الى علو خاص وقس على هذا وقيل هى للظرفية أى معنى ثابت فى نفسه وفى غيره أى حاصل فيه كمن فى نحو أكلت من الرغيف فانها تفيد معناها وهو التبعيض فى الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغير راجعا للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد اذلا معنى لقولنا ما دل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو فى غيره أما الاول فلان الشئ لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثانى فلأنه لا يصح أن يكون الشئ ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضى والحال والاستقبال لشهرتها فى هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فنحو مضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح للشرب فى أول النهار لانه وان أفهم معنى مقترنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة وانما وضعا للذات قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها فى الاصل للزمان وعرض تجردها منه وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى فى نفسه هو الذى أجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب فى تعليقه على المقرب الى أنه يدل على معنى فى نفسه قال لانه ان خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل فى عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهمه فانه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة كما اذا خوطب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما فى التركيب عين المفهوم منهما فى الافراد .

(فالاسم من خواصه نداء ونحو ياليت تنبيه وتنوين لا فى روى وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعيدى

على حذف أن أو نزل منزلة المصدر واضافة وجر وحرفه وبنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعدلوا هو على المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهولعين أومعنى اسما أو وصفا ومنه ماسمى به أو أريد لفظه كلو واللو و زعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة الا بالله كنز)

(ش) للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكر منها هنا تسعة أحدها النداء وهو الدعاء بحروف مخصوصة نحو يازيد وانما اختص به لان المنادى مفعول به فى المعنى أو فى اللفظ أيضا على ماسيأتى والمفعولية لاتليق بغير الاسم فان أورد على ذلك نحو قوله تعالى ياليت قومى يعلمون . يالبتنا نرد . ألا يسجدوا وحديث البخارى يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه ياعلى ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن يا فى ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادى محذوف أى ياقوم وضعفه ابن مالك فى توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الاسماء مالا دليل على اسميته الا النداء نحو يا مكرمان و يافل لانهما مختصان بالنداء الثانى التنوين وسيأتى حده وأقسامه العشرة فى خاتمة الكتاب الثالث والذى يختص بالاسم منه ماعدا الترنم والغالى اللاحقين لروى البيت وهو الحرف الذى تعزى له القصيدة فانهما لايختصان به كما سيأتى وانما اختص الباقى به لان التمكين منه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل انما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض انما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولاحظ لغير الاسم فى الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الاضافة فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو و لو كنت عالما * باذناب لولم تفتنى أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعربت ودخلها الجر والاضافة كما سيأتى شرح ذلك فى مبحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لا حظ لغير الاسم فى التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بال لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة ولأم فى لغة طيئ ولسلامته من ورود أل الموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق فى الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو أنفع علاماته إذ به يعرف اسمية التاء من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه ولشموله القسم الثانى دون الاخبار عبرت به دونه وسواء الاسناد المعنوى واللفظى كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك فى شرح التسهيل حيث جعل الثانى صالحا للفعل والحرف كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بانهما هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف لارادة لفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلا اسم مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال

وان نسبت لاداة حكما * فابن أو أعرب واجعلنها اسما

وفى شرح أوسط الاخفش لبرمان اذا قلت هل حرف استفهام فانما جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه وهذا مع ماتقدم فى الام على لو معنى قولى ومنه ماسمى به أو أريد لفظه وعلى الثانى يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة حيث أسند الى الجملة الفعلية فى الاول والاسمية فى الثانى فالمعنى فى الاول هذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل فى مسيره الى بلد مطية ليقضى عليها حاجته وفى الثانى هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أى كالكنز فى نفاسته وصيانته عن أعين الناس فان قلت فما تصنع

بقوله تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أى أن تسمع وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالاسناد فى الحقيقة اليه وهو اسم كما هو فى قوله تعالى وان تعفوا أقرب للتقوى، وأن تصوموا خير لكم ونظيره فى حذف أن قوله

ألا أيهذا اللائمى احضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لقرينة ذكرها فى المعطوف ليصح عطفه عليه والا لزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أما من رواه بالنصب فهو على اضمار أن لا حذفها والمضمر فى قوة المذكور والثانى انه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول للفعل مع الزمان فجرد لاحد مدلوليه كما فى قوله

* فقالوا ما تشاء فقلت الهو * فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو ليكون مفردا مطابقا للمسؤل عنه المفرد وهو ما فى ما تشاء ولم يحمل على حذف ان كما فى البيت السابق لان قوله ما تشاء سؤال عما يشاء فى الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز أن يراد أشاء فى الحال اللهو فى الاستقبال ودفع بأن قوله فى تمامه * الى الاصباح آثر ذى أثير * يمنع ذلك الخامس الاضافة أى كونه مضافا أو مضافا اليه وأما نحو يوم ينفع الصادقين فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدى الى الأسماء معنى الافعال التى لا تتعدى بنفسها اليها لاقتضائها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الا على اسم بعد فعل لفظا أو تقديرا واذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذى هو أثره فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

والله ما ليلى بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل باتفاق فالجواب انه على حذف الموصوف أى بليل نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدل على اسمية مهما لعود الهاء عليها فى قوله تعالى مهما تأتنا به وما التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها فى نحو ما أحسن زيدا وأل الموصولة لعوده عليها فى قولهم * قد أفلح المتقى ربه * فان أورد على هذا نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أى ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدل على اسمية كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدل الرياشى على اسمية اذا فى قوله ألقاك اذا خرج زيد .. ثم نبهت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد فى الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو ما دل على قيد فى غير الذات كجلى وخفى وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب وبالمعنى قسيم الذات لا المعنى المذكور فى أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقولى ومنه ما سمى به الخ فيه لف ونشر مرتب فالمثالان الأولان لما سمى به والأخيران لما أريد لفظه *(فائدة)* قولهم زعموا مطية الكذب لم أقف عليه فى شئ من كتب الامثال وذكر بعضهم أنه روى مظنة الكذب بالظاء المعجمة والنون وأخرج ابن أبى حاتم فى تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلاعى قال بئس مطية المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان وأخرج ابن سعد فى الطبقات من طريق الاعمش عن شريح القاضى قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله تاء فاعل أو تاء تأنيث ساكنة وأمر إن أفهم الطلب وقبل نون توكيد وهو مستقبل وقد يدل عليهما الخبر وعكسه ومضارع ان بدئ بهمزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جمعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبة

أوغائبتين أو ياء غائب مطلقاً أو غائبات)

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان وجعلوا الامر مقتطعاً من المضارع وذكرت مع كل قسم علامته لانه أبلغ في الاختصار أحدها الماضي ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم مخاطب وبتاء التأنيث الساكنة وانما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة واستغناء الامر بياء المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك ورد الاخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله الثاني الأمر وخاصته ان يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فان أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع والامر مستقبل أبداً لانه مطلوب به حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله قال ابن هشام الا أن يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه والا لكان أمراً له بتجديد الرمي وليس كذلك وقد يدل على الامر بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن كما يدل على الخبر بلفظ الامر نحو فليمدد له الرحمن مداً أي فيمد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الاحرف الاربعة الهمزة والنون والتاء والياء والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف وأخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه اذ لا تدخل على إهاء وأهلم فالهمزة للمتكلم مفرداً نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظماً نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً وللغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً وللغائبات واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك كأكرم ونرجس الدواء اذا جعل فيه نرجساً وتكلم ويرنأ الشيب خضبه باليرناء وهو الحناء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال وثالثها فيهما)

(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة قال لان المستقبل غير محقق الوجود فاذا قلت زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً الثاني أنه لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وان ركب بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لافادة الاستقبال ولا تدخل العلامة الا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لان أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالا ثم ماضياً فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال

(ويرجح الحال مجرداً ويتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولام الابتداء عند الاكثر والاستقبال بظرفه واسناده لمتوقع وكونه طلباً أو وعداً أو مع توكيد وترج ومجازاة وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً وللسهيلي في أن ولو مصدرية وحرف تنفيس لا لام قسم ولا نافية في الأصح وينصرف للمضي بلم ولما وقيل كان ماضياً فغيرت صيغته ولو للشرط واذ وربما وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكهو)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يترجح فيه الحال وذلك اذا كان مجرداً لأنه لما كان لكل من الماضي

والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبرا لما
فاته من الاختصاص بصيغة وعلله الفارسي بأنه اذا كان لفظ صالحا للاقرب والابعد فالأقرب أحق به والحال أقرب
من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وآنفا أونفي بليس
أوما أو إن لانها موضوعة لنفي الحال أودخل عليه لام الابتداء هذا قول الاكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز
بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلا لاقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن باشروهن وأجيب
بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجاز وانما تخلص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المنفي
بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة قال حسان * وليس يكون الدهر مادام يذبل * وقال تعالى قل ما يكون لي أن
أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الا ما يوحى الي وأجيب بأن الكلام اذا لم يكن قرينة تصرفه الى الاستقبال لفظية
أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيامة . اني ليحزنني أن تذهبوا به فيحزن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال أبو علي لا توجد الا مع الحال
وهذه حكاية حال يعني الآية الاولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به
الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولا له أو مضافا اليه نحو أزورك
اذا تزورني فالفعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا واضافة اذا الى الثاني أو أسند الى متوقع كقوله

يهولك أن تموت وأنت ملغ * لما فيه النجاة من العذاب

اذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال أو اقتضى طلبا نحو والوالدات يرضعن . لينفق
ذو سعة . ربنا لا تؤاخذنا أو وعدا نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء أو صحب أداة توكيد كالنونين لانه انما
[illegible] مالم يحصل أو أداة ترج نحو لعلي أبلغ الاسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لا نحو إن يشأ يذهبكم كيف تصنع
أصنع أو حرف نصب ظاهرا كان أو مقدرا خلافا لبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بشيء من حروف النصب
والسهيلي في قوله لا يتعين بأن أو لو المصدرية نحو يود أحدهم لو يعمر بخلاف لو الشرطية فانها تصرفه للمضي
كما سيأتي أو حرف تنفيس وهو السين وسوف لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال
قيل أو لام القسم أو لا النافية وعليه في الأولى الجزولي وجماعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية منهم المتأخرين
وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال معها فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم
عندي خزائن الله الرابع ان ينصرف معناه الى المضي وذلك اذا اقترن بلم أو لما وذهب الجزولي وغيره أن
مدخولهما كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على
اللفظ ورد بأنه لا نظير له ونظير الاول المضارع الواقع بعد لو واذ المعهود للحروف قلب المعاني لا قلب الالفاظ ولم
أقيد لما بالجازمة للاستغناء عنه اذ لا يدخل على المضارع سواها أو لو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو اذ نحو
واذ تقول للذي أنعم الله عليه أي قلت أو ربما نحو

ربما تكره النفوس من الأمر * له فرجة كحل العقال

أو قد التقليلية * نحو قد أترك القرن مصفرا أنامله * بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان
نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور أو صحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال أبو حيان ويحتاج اثبات
ذلك الى دليل من السماع أي في جواز وقوع المضارع بعدها اذ المعروف أنها لا تدخل الا على ماضي اللفظ
والمعنى كما سيأتي أو ما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في
الفعلين المتعاطفين نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض أي فأصبحت الارض

ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أي مررت قال أبو حيان ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك

﴿ص﴾ والماضي للحال بالانشاء والاستقبال بطلب و وعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وان بعد قسم و يحتمله والمضي بعد همزة التسوية فان . كانت لم بعد أم تعين المضي وتحضيض وكلما وحيث و واقعا صلة أو صفة نكرة عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

﴿ش﴾ للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني أن ينصرف الى الحال وذلك اذا قصد به الانشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ العقود اذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود الثالث أن ينصرف الى الاستقبال وذلك اذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الا فعلت أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع أو نفي بلا أو إن بعد قسم نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده أي ما يمسكهما * ردوا فو الله لا زردنا كم أبدا * الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك اذا وقع بعد همزة التسوية نحو سواء علي أقمت أم قعدت اذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك وسواء كان الفعل معادلا بام أم لا نحو سواء على أي وقت جئتني فان كان الفعل بعد أم مقرونا بلم تعين المضي نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لان الثاني ماض معنى فوجب مضي الاول لانه معادل له أو وقع بعد أداة تحضيض نحو هلا فعلت ان أردت المضي فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية أو الاستقبال فهو أمر به نحو فلولا نفر أي لينفر أو بعد كلما فالمضي نحو كلما جاء أمة رسولها كذبوه والاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث فالمضي نحو فأتوهن من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت فول أو وقع صلة فالمضي نحو الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم وقد اجتمعا في قوله اني لآتيكم بذكر ما مضى من الامر واستيجاب ما كان في غد او وقع صفة لنكرة عامة فالمضي نحو * رب رفد هرقته ذلك اليوم * والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أي يسمع لانه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصوره كلها فقال بعد أن ساقها وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الحمل على المضي لابقاء اللفظ على موضعه وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج و وافقه المرادي

﴿ ص ﴾ وليس أصلا للافعال والباقي فرع والامر مقتطع من المضارع على الاصح

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الاولى ذهب بعضهم الى أن الاصل في الافعال هو الماضي لانه أسبق الامثلة لاعتلال المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع هو الماضي مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول الثانية ذهب الكوفيون الى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع اذ أصل افعل لتفعل كامر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها فيه مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال و بنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله فممنوع

﴿ص﴾ والحرف لا علامة له فان اختص باسم أو فعل عمل والا فلا و يستثنى من الاول هل التي في حيزها فعل ومن الثاني ما ولا وان النافيات

﴿ش﴾ الحرف لا علامة له وجودية بل علامته أن لا يقبل شيأ من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو



أقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما والاصل فى كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به
وفى كل حرف لايختص أن لايعمل وقيد أبو حيان الاول بأن لايتنزل منه منزلة الجزء فان تنزل كال وسين
التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الاصل هل التى فى حيزها فعل فأنها تختص به بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها كما
سيأتى فى باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لاتعمل لأن هذا الاختصاص عرضى لايلزم وما
ولا وان النافيات فانها لاتختص ومع ذلك تعمل لأن لها شبها بليس فى أنها للنفى وللحال وتدخل على المبتدا والخبر
فألحقت بها

﴿ص﴾ وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح

﴿ش﴾ المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن
السراج الى حرفية عسى وليس مستندا الى عدم تصرفها ووافقه فى الاولى ثعلب وفى الثانية الفارسى وابن شقير
ورد بأن ذلك لايصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجى الى أن كان وأخواتها حروف وقال
ابن هشام فى حواشى التسهيل الخلاف فى عسى وليس شهير وفى كان غريب قال ابن الحاج فى النقد حكى
العبدى فى شرح الايضاح أن المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا اظرف من قول من قال ان ليس وعسى
حرفان قال ابن الحاج هو وان كان فى بادئ الرأى ضعيفا الا أنه أقوى لمن تأمل لانها لاتدل على حدث بل دخلت
لتفيد معنى المضى فى خبر ما دخلت عليه

﴿ص﴾ والكلام قول مفيد وهو مايحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد
وافادة مايجهل لااتحاد الناطق وأشكل تصور خلافه

﴿ش﴾ الكلام يطلق لغة على الخط والاشارة ومايفهم من حال الشئ واطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى
التكليم الذى هو المصدر وفى كلام بعضهم مايقتضى ان اطلاقه على هذا حقيقة وعلى مافى النفس من المعانى
التى يعبر عنها وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد وهل هو حقيقة فيهما أو فى الأول فقط أو الثانى فقط ثلاثة مذاهب
للنحويين وعلى الكلمة الواحدة كما فى الصحاح وأما فى الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مفيد
فخرج بالقول الجنسة الاول المذكورة وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذى لايفيد والمراد بالمفيد
مايفهم معنى يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أوهما أقوال أرجحها الاول لانه خلاف
التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون
محتاجا فى افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به أو عكسه فلا يضره احتياجه الى المتعلقات من
المفاعيل ونحوها وهل يشترط افادة المخاطب شيأ يجهله قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى
نحو السماء فوق الارض والنار حارة وتكلم رجل كلاما والثانى لاوصححه أبو حيان قال والا كان الشئ
الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ومحل الخلاف ما اذا ابتدأ
به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو حيان فى تذكرته وهل يشترط فى الكلام
القصد قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلائق فلا يسمى ماينطق به النائم والساهى كلاما وعلى هذا
يزاد فى الحد مقصود والثانى لاوصححه أبو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلو اصطلح
رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا أو مبتدأ والآخر خبرا لم يسم ذلك كلاما وعلل بأن الكلام عمل
واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلى هذا يزاد فى الحد من ناطق واحد والثانى لاوصححه ابن مالك وأبو حيان
كما أن اتحاد الكاتب لايعتبر فى كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لايتصور

لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالاخرى فكأنها مة في كلامه وهذا معنى قولي وأشكل تصور خلافه (تنبيه) تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف ومضى زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لا تتميز تميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القبيل دون الشخص لان ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطائر ولا يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ماذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل مالم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ومالم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا مالم يفد اسم الكلام رأسا على أن الكلام انما يفيد بالمواضعة وليس لها تأثير في كونه كلاما كما لا تأثير لها في كونه صوتا وقد تصدى أبو طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك وأكثر ما استدل بقولهم لمن يورد ما تقل فائدته هذا ليس بكلام وبقول سيبويه ان الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له في ذلك وأما قولهم لقليل الفائدة ليس بكلام فمن باب المجاز والمبالغة كقولك للبليد ليس بانسان وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سموا الجملة المفيدة كلاما دون مالم يفد لان ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سموا هذه الحوادث الواقعة كضرب أفعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسماء لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جني في الخصائص فان قيل لم وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لأن الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الآحاد من ذلك خصته باسم له لا يقع الا على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه * ولكل قوم سنة وإمامها *

(ص) ولا يمكن في كلمة خلافا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفارسي ولا فعل وحرف خلافا للشذوذ بل في اسمين واسم وفعل

(ش) الضمير عائد الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأتى الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعلان والفعل والحرف لا مسند اليه فيهما والاسم مع الحرف اما أن يفقد منه المسند أو المسند اليه والحرفان لا مسند اليه فيهما ولا مسند والكلمة لا اسناد فيها وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب ورد بأن

كلام وهو الجملة المقدرة بعدها وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء نحو يا زيد وأجيب بأن يا سدت مسد الفعل وهو أدعو وأنادي وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو ما قام بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة *

(ص) وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب وإلا فإنشاء والأصح انحصاره فيهما

(ش) اختلف الناس في أقسام الكلام فالحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء وقال كثيرون أقسامه ثلاثة خبر وطلب وإنشاء قالوا لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أولا الأول الخبر والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء وأن معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه وقال قطرب أقسام الكلام أربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب ونداء فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب وضعف بأن الاستخبار داخل تحته أيضا وبأن نحو بعت واشتريت خارج منه وقال بعضهم خمسة خبر وأمر وتصريح وطلب ونداء وقال الأخفش ستة خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمن وقال بعضهم عشرة نداء ومسألة وأمر وتشفع وتعجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة وقال بعضهم ثمانية بإسقاط التشفع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب وجحود وتمن وإغلاظ وتلطف واختبار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعاء وتعجب واستثناء والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين ورجوع بقية المذكورات إليهما

(ص) والكلم المركب من ثلاث فصاعدا وإن لم يفد وهو اسم جنس للكلمة لا جمع كثرة ولا قلة ولا شرط تعدد الأنواع خلافا لزاعميها

(ش) الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا أفاد أم لا فهو أخص من الكلام لأنه يكون بالتركيب من ثلاث فأكثر وأعم منه لعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه فيتأتى اجتماعهما في قد قام زيد وارتفاعهما في إن قام ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم وعكسه في إن قام زيد وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاث أولا فتكون من نوع أو نوعين ذكر ابن النحاس فيه خلافا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة لا جمع كثرة ولا قلة خلافا لزاعمي ذلك بدليل تذكيره في قوله إليه يصعد الكلم الطيب والعلم يتميز عن نظيره بواحده ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الألفية وابن فلاح في مغنيه قال ابن الخشاب ولا يطلق الكلم على المركب من كلمتين إلا عند من يجوز إطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التسهيل لناظر الجيش اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني إلى أنه جمع للكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين إلى أنه اسم جنس ثم هؤلاء اختلفوا على مذاهب أحدها وعليه الأكثر أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة وإذا قصد به ما دونها جمع بالألف والتاء والثاني أنه يقع على الكثير والقليل والثالث أنه لا يقع على أقل من ثلاث وعليه ابن مالك *

(ص) والجملة قيل ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الإفادة فإن صدرت باسم فاسمية أو فعل ففعلية أو ظرف أو مجرور فظرفية وإن تقدمها حرف والعبرة بصدر الأصل واسمية الصدر فعلية العجز ذات وجهين وتسمى الكبرى إن كان خبرها جملة والصغرى إن كانت خبرا ولما بينهما اعتباران *

(ش) ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها قال ابن هشام في المغني

ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لأنا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه الى اختيار ذلك ناظر الجيش. وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال وأما اطلاق الجملة على ماذكر من الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فاطلاق مجازي لأن كلا منها كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى أنهم كانوا كذلك اه وتنقسم الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم وقم والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد وأفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف أو المجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو أقائم الزيدان وازيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ونحو فأي آيات الله تنكرون فعلية لان هذه الاسماء في رتبة التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان أحد من المشركين استجارك فأجره والانعام خلقها والليل اذا يغشى لأن صدورها في الاصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وان استجارك أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه قال ابن هشام وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا أبوه قائم وتنقسم أيضا الى الكبرى والصغرى فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام *

﴿ص﴾ والقول لفظ دل على معنى فيعم الثلاثة قيل والمهمل وليس مجازا في غير الكلمة ولا خاصا بالمركب ولا المفيد خلافا لزاعميها

﴿ش﴾ القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل لانه الصوت المعتمد على مقطع والدال على معنى فصل يخرج المهمل فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولا بدليا أي انه يصدق على كل منها أنه قول اطلاقا حقيقيا وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معطي وقيل حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب أما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز جزما اجماعا

﴿ص﴾ الاعراب

﴿ش﴾ أي هذا مبحثه وهو مصدر أعرب مشترك لمعان الابانة يقال أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها والاجالة عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها والتحسين أعربت الشيء حسنته والتغيير عربت المعدة وأعربها الله غيرها وازالة الفساد أعربت الشيء أزلت عربه أي

ادمو يتعدى الاول بمن والباقى بالهمزة و يأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أوصارت له خيل عراب أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون فهذه عشرة معان والمناسب للمعنى الاصطلاحى منها هو الاول اذ القصد به ابانة المعانى المختلفة كما تقرر فهو يصح أن يكون من الخمسة بعده

﴿ص﴾ قال الجمهور لفظى فهو أثر يجلبه العامل ظاهر أو مقدر قيل أو منوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة والمنوى بغيره وقيل معنوى فهو التغيير لعامل لفظا أو تقديرا قيل أو محلا فى المبنى

﴿ش﴾ اختلف هل الاعراب لفظى أو معنوى على قولين فالجمهور على الاول واليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الاعراب وهو الآخر كما سيأتى والمراد بالاثر الحركة والحذف والسكون والحرف وبالمقدر ما كان فى المقصور ونحوه مما سيأتى وقولنا يجلبه العامل احتراز من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء وسائر الحركات فان قلت فلم لم تزد فى الحد فى آخر الكلمة كما صنع ابن هشام فى الشذور قلت قد صرح هو فى شرحه بان ذلك ليس قيدا احترز به عن شئ اذ ليس لنا أثر يجلبه العامل فى غير الآخر فيحترز عنه وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد فالمقصود لا من الحد فهو أقعد لئلا يتوهم كونه من تمامه وأيضا فلأن الاعراب قد يكون فى غير الآخر كما سيأتى وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى أنه معنوى ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان وعلى هذا فحده التغيير لعامل لفظا أو تقديرا واستدل لصحة الاول بان الاعراب قد يكون لازما للزوم مدلوله كرفع لعمرك ونصب سبحان الله ورويدك وجر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط فلا يصح قول من جعله تغييرا وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغيير أو متغير عن حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب ورد بأن الاول مجاز والثانى يرد عليه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل الثانى بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تضف اليه فى قولهم حركات الاعراب وأجيب بأنها بيانية وبأنها توجد فى المبنى وأجيب بأنها غيرها وبأنها تزول فى الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به وبأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الاثر أعم من وجود الحركة وحذفها وبأن فيه تخصيص اللفظ ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس الحركات والحروف ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوى وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الاثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو ملهى والمنوى بما ألفه غير منقلبة عن شئ نحو حبلى وأرطى وبصير الالف كفلاى وكذلك تقسيم التغيير الى لفظى وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظى وتقديرى ومحلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى

﴿ص﴾ ومحله آخر الكلمة أو ما نزل منزلته

﴿ش﴾ المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الافعال الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هى آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنى عشر فان الاعراب فيهما فى حشو الكلمة قال ابن جنى فى الخاطريات لان الاسمين المضموم أحدهما الى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذى يظهر فى الجواب أن عشر حل محل النون والنون بمنزلة التنوين (تنبيه) يسمى آخر المعرب حرف اعراب والمبنى لا حرف اعراب له قال ابن يعيش وربما سمى آخره حرف اعراب على معنى انه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه زائد على الماهية ومقارن الوضع

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها و بعضها ووهاه أبو حيان الثانية ذكر الزجاجي في أسرار النحو ان الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته أو نطقت به معربا في أول تبلبل ألسنتها به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف النحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام

﴿ ص ﴾ وهو أصل في الاسماء وثالثها فيهما

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدا بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجمع بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقا وبالرفع نهي عن الاول واباحة الثاني وأجيب بأن النصب على اضمار ان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج الى الاعراب وذهب بعض المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا هو القول الثاني المطوي في المتن قال في الارتشاف وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة

﴿ ص ﴾ والبناء ضده

﴿ ش ﴾ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به في التسهيل بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه و ينقسم أيضا الى ظاهر كاضرب وضرب والى مقدر كهذا وردأمر او محله آخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما أعلم وهو فرع في الاسماء وقيل في الأفعال وقيل فيهما

﴿ ص ﴾ والمبني الحروف والماضي وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل أو تضمن معنى الحرف وقيل أو وقع موقع مبني أو ضارع ما وقع أو أضيف اليه وقيل او كثرت علل منع الصرف والمختار وفاقا لابن مالك وأبي الفتح وأبي البقاء ان أشبه الحرف بلا معارض

﴿ ش ﴾ هذا حصر للمبنيات فالجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل الالباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهي ولا في النفي وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتداء وانه اذا خيف التباس لا النافية بالناهية أتى بغيرهما من حروف النفي نحو ما وأما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب أصل في الافعال أيضا أو لا فعلى الاول هو معرب لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضى لاعرابه وربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا

في مؤلفه كما قاله السلسلة الجويني في الفقه وسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه مبني قطعا ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثيرون الى الثاني فمنهم من قال من أسبابه شبه الفعل المبني ومثله بنزال وهيهات فانهما بنيا لشبههما بانزل وبعد في المعنى ورد هذا باطراده بلزوم بناء سقيا لك وضربا زيدا لانهما بمعنى الامر وعكسا بلزوم اعراب أف وأوّاه لانهما بمعنى اتضجر وأتوجع المعربين ومنهم من قال من أسبابه عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل أو وقع غير مركب فعنده ان الاسماء قبل التركيب مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال الواقع موقع انزل ويا زيد الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعته لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كحذام فانه ضارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف واضافته الى مبني كاسماء الزمان المضافة الى جملة أو لما ماض وزاد بعضهم أن تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم الى أنه اذا انضم الى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلا لانه ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام وبابه فان ثم العلمية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال وما ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام مردود فان سبب البناء فيه شبهه بدراك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ولم يبن وذلك اذربيجان فان فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون اه كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرح به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البقاء في التلقين ثم رأيته أيضا في تقييد أكمل الدين العطار وعبارته وأما ما بني من الاسماء فانما بني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر وللوقوع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها أشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف أو يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين اه كلامه بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي شرطا واستفهاما وموصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل ان أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض ان أضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقضه أبو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهي مبنية وقال بعضهم انما أعربت أي تنبيها على الاصل ليعلم ان أصل المبنيات الاعراب كما صححوا بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها تنبيها على أن الأصل فيها التصحيح وبذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الادلة

(ص) في وضعه على حرف أو حرفين وأب ونحوه ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها مسعى ومعناه ولو لم يوضع كالاشارة وذان وتان للتثنية واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة بمضمر وقيل هي مبتدأ أت فتضمنها لام الامر وحل الباقي وافتقاره بتأصل كموصول واهماله كاوائل السور ولفظه كاشارة للمضمر المعنوي أو الافتقار أو الوضع في كثير أو استغناؤه باختلاف صيغه احتمالات

(ش) الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة أحدها الوضعي بأن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين

فان ذلك هو الاصل فى وضع الحرف اذ الاصل فى وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة حرف يبتدأ به وحرف
يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جئ بها لنيابة عما تختص بها الافعال اذ معنى ما قام زيد نفيت
القيام عن زيد فلا بد أن تكون أخصر من الافعال والا لم يكن للعدول عنها اليها فائدة فان أورد على ذلك نحو
أب وأخ وحم وهن وفم وذى ويد ودم فانها معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت
لاماتها والعبرة بالوضع الاصلى لا بالحذف الطارئ فان أورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة
على الاصح كما يأتى فى الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم فى أى وقيل
انها ثلاثية الوضع وان أصلها معى فحذفت لامها اعتباطا ولذا ردت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا (تنبيه) قال
أبو حيان لم أقف على مراعاة الشبه الوضعى الا لابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه فى باب التسمية اذا سميت
بباء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب قال ابن هشام وهذا ينفى اعتبار الشبه الوضعى الثانى
المعنوى بأن يتضمن الاسم معنى من المعانى التى حقها أن تكون للحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كاسماء
الاستفهام والشرط أم لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه وهو
الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل
واعترضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهى حرف فقد وضع
للاشارة حرف غاية ما فى الباب انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان أورد على هذا
اسم الاشارة فانه معرب بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبه بالتثنية التى هى من
خصائص الاسماء الثالث الاستعمالى بأن يكون الاسم نائبا عن الفعل أى عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متأثر
بالعوامل لا لفظا ولا محلا وذلك أسماء الافعال فانها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هى بالعوامل
فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهى ان وأخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على
مذهب من يرى أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو رأى الاخفش نسبه فى الايضاح للجمهور وفيها
قولان آخران أحدهما ان محلها نصب بأفعال مضمرة وعليه المازنى والثانى انها فى محل رفع بالابتداء وان مرفوعها
أغنى عن الخبر كما فى أقائم الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر منها لام الامر وحمل الباقى عليه طرد
للباب واحترز بقولنا ولا يتأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو فضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتأثر
بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقارى بأن
يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يتمم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذا ونحوها بخلاف
ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها والفاعل الى الفعل والمبتدأ الى الخبر واعراب اللذان واللتان
تقدم فى ذان وتان الخامس الاهمالى ذكره ابن مالك فى الكافية الكبرى ومثل له فى شرحها بأوائل السور
فانها تشبه الحروف المهملة كبل ولو فى كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل
لها من الاعراب لانها من المتشابه الذى لا يدرك معناه وقيل انها فى محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب بفعل
أو جر بحرف ويحمل بعضهم من هذا النوع أسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كالف باء تاء ثاء جيم
وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة السادس ذكر ابن مالك فى حشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية فى
اللفظ ومثلها على الاسمية كلا بمعنى حقا ذكرهما ابن الحاجب وقد يجتمع فى مبنى شبهان فأكثر ومن ثم
المضمرات فان فيها الشبه المعنوى اذ التكلم والخطاب والغيبة من معانى الحروف والافتقارى لان كل ضمير
يفتقر الى ما يفسره والوضعى اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحمل الباقى عليه ليجرى الباب على سنن

واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجودي فانه عديم التصرف في لفظه بوجه حقيق بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه الى اللفظية بتكلف زاد أيضا والاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة أيضا وفي أمالي ابن الحاجب انما كفى في بناء الاسم شبهه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف

﴿ص﴾ والمعرب اسم بخلاف ذلك والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني وقيل ابهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قيل وجريانه فان لحقه نون اناث بني خلافا لابن درستويه أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشرت لا تنفيس خلافا لابن درستويه

﴿ش﴾ المعرب من الاسماء ما عري من أسباب البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الاسماء معرب وأكثر الافعال مبني والمعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون انما أعرب لمشابهته الاسم في ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص الى أحدهما باحد الامور السابقة كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والأصح انه لا عبرة بدخول اللام في الشبه لانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته وقال الكوفيون انما أعرب لانه تدخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للازمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسئلة لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجارات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها اه قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا فان البصريين لا يسلمون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسلمون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون إناث بني وذكر له ثلاث علل الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبهه بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف أو واو أو ياء قيل منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بنائه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وعللوه بأنه قد استحق الاعراب فلا يعدم الا لعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقته نون توكيد فاقوال أصحها بناؤه إن باشرت لتركبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقدير العدم

التركيب مع الحاجز اذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيأ واحدا و يدل على اعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون ولو كان مبنيا لم يختلف حال وصله و وقفه والثانى مبنى مطلقا لضعف شبهه بالاسم بالنون التى هى من خصائص الافعال فرجع الى أصله والثالث الاعراب مطلقا كمثل ماقال ابن درستويه فى نون الاناث وان لحقه حرف تنفيس وهو السين وسوف فالجمهور على اعرابه و زعم ابن درستويه انه مبنى لانه لا يوجد معه الا مضموما ولانه صار به مستقبلا فأشبه الامر وأجيب بأن لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم اذ لا يدخلان عليه لان النواصب و بعض الجوازم للاستقبال وهم لا يجمعون حرفين لمعنى و بعضها للمضى فلا يجامع التنفيس الذى هو للاستقبال (تنبيه) قيل ببناء المضارع أيضا اذا وقع موقع الامر كما سيأتى فى نواصب الفعل أو فى الشرط والجزاء كما سيأتى فى الجوازم

﴿ص﴾ وزعم الاخفش بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جرا والزجاج المثنى وفى ماقبل التركيب ثالثها المختار وفاقا لأبى حيان واسطة وأجريت فى المحكى بمن والمتبع والمضاف للياء معرب وثالثها واسطة

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الجمهور على أن جمع المؤنث السالم فى حالة النصب وما لا ينصرف فى حالة الجر معربان والكسرة فى الاول والفتحة فى الثانى حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بنائهما فى الحالة المذكورة وقال انهما معربان فى حالين ومبنيان فى حال ورد بأن ذلك لا نظير له واحتج بأن أمس كذلك وأجيب بأن أمس لا يبنى الا حال تضمنه معنى الحرف ولا سبب للبناء فى المذكورين قال الفارسى فى العسكريات ومما يدل على اعرابهما فى الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت فيهما بالعامل والحركات التى تجب بعوامل لا تكون حركات بناء الثانية زعم الزجاج أن المثنى مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف اذ اصل قام الزيدان قام زيد و زيد كما بنى لذلك خمسة عشر الثالثة فى الاسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال أحدها وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة الثانى أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل والثالث أنها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين ولبس فى المبنيات ما يكون كذلك وهذا هو المختار عندى تبعا لابى حيان الرابعة المحكى بمن نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا قيل إنه واسطة وأن حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء قاله أبو حيان وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته حركة اعراب وإنه فى الرفع خبر من وفى النصب مفعول لفعل مقدر وفى الجر بدل وقيل إنه مبنى واختاره ابن عصفور لأن الاختلاف ليس بعامل فى المعرب فى الكلام الذى هو فيه الخامسة المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال قيل انه واسطة والصحيح أنه معرب تقديرا بمعنى أنه قابل للاعراب وقيل انه مبنى و به جزم ابن الصائغ السادسة فى المضاف للياء ثلاثة أقوال أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه والثانى مبنى لاضافته الى مبنى بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجانى وابن الخشاب والثالث واسطة لا مبنى لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ابن جنى

﴿ص﴾ مسألة الحركة مع الحرف وقيل بعده وقيل قبله

﴿ش﴾ فى محل الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جنى فى الخصائص بأدلتها وعقد لها بابا أحدها وهو قول سيبويه أنها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جنى قال ويؤيده انا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول فى الآخر نحو الملل والصفف كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال فلولا أن حركة الاول تليه فى الرتبة لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبت أنها بعض حرف اذ الفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو

فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لتنافيهما وهو مختار أبي علي الفارسي قال ويؤيده أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف ومختاره أيضا أبو حيان وأبو البقاء في اللباب وعللاه بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تنقلب والثالث وهو أضعفها أنها قبله قال ابن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في يعد ونحوه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها قال ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كضارب مثلا ولو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة قال أبو حيان وسبب الخلاف لطف الأمر وغموض الحال

﴿ص﴾ وهي إعراب وبناء وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين فيسل وحركة [illegible] وزجه أبو حيان وعندي ومناسبة وفيهما أي فهل حركة الإعراب أصل أو البناء أو هما أقوال وليسا [illegible] لا خلافا لقطرب وهو لفظي ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح

﴿ش﴾ الحركات سبع حركة إعراب وحركة بناء وسيأتيان وحركة حكاية نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال للملائكة اسجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة ورش قد افلح بفتح الدال ألم تعلم أن الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسادسة والسابعة تركهما أبو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي فإنها ليست عندهم إعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الستة وعندي أن يقال لها حركة مناسبة فتدخلها وما يجري مجراها واختلف في حركات الإعراب وحركات البناء أيهما أصل فقيل حركات الإعراب لأنها للعامل وقيل حركات البناء لأنها لازمة وقيل هما أصلان قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط أو فيها وفي الأفعال أو في الأفعال فقط فعلى الأول يكونان أصلين كما أن الإعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات الإعراب أصل لأن البناء فرع وعلى الثالث حركات البناء لأنه الأصل في القسم الذي هي فيه والذي يظهر ترجيحه أن حركات الإعراب فقط أصل لأن الأصل في الإعراب الحركة والأصل في البناء السكون فالحركة طارئة ثم الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لأنه عائد إلى التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه وفي اللباب لأبي البقاء ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها وإنما تمم [illegible] وهذا خطأ لأن الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف

﴿ص﴾ مسألة الأصل في المبني السكون كالأمر فالفتح كالماضي فالكسر فالضم ولا يكونان في الفعل خلافا للزنجاني وقد تقدر وبناؤه

﴿ش﴾ الأصل في البناء السكون لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع ويعدل إلى الحركة وقدم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون

يكون في الحروف نحو قد وهل وبل والافعال كالامر والماضي المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل
بنون الاناث والاسماء نحو من وكم والفتح يكون في الثلاثة أيضا نحو سوف وثم وواو العطف وفائه والماضي المجرد
والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كباء الجر ومنذ
وأمس وحيث ونحن ولا يكونان في الفعل وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه في نحو ع وش ورد
بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء وقد استوفيت
أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفتحة والكسرة والضمة في كتاب الاشباه والنظائر في العربية وهو
الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه وقد يقدر سكون البناء وحركته كما تقدر حركات الاعراب مثال تقدير
السكون رد اذا ضمت الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح عمدا ونحوه من الماضي المعتل الآخر ومثال تقدير الضم
ياسيبويه فانه مبني على الكسر لفظا وعلى الضمة تقديرا كما سيأتي في المنادى وقد ينوب عن السكون الحذف
وعن الحركة الحركة أو الحرف كما يقع ذلك في الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون أغز واخش وارم واضربا
واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لا مسلمات لك نابت الكسرة عن الفتحة ومثال نيابة الحرف
عن الحركة لا رجلين في الدار لا رجلان على لغة كنانة نابت الياء والالف عن الفتحة وفي يا زيدان يا زيدون نابت
الالف والواو عن الضمة

﴿ص﴾ مسألة أنواع الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازني والكوفية
وخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابا له بل ضم للنصب والفعل بالجزم

﴿ش﴾ أنواع الاعراب أربعة الرفع وهو اعراب العمد والنصب وهو اعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص
ان الرفع ثقيل نخص به العمد لانها أقل اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة اذ هي المفاعيل
الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية له وما
كثر تداوله فالاخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم
خلافا للمازني في قوله انه ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب يكونان
اعرابا للاسم والفعل لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر فقيل برافع الاسم وناصبه أن
يفرع عليهما ويشاركه المضارع في حكمهما أما الجر فعامله غير مستقل لافتقاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف
الجار نصب معموله واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم
وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب
ثلاثة أوجه من الاعراب وقال أبو حيان الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من
الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال
عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما
يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا
يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم
من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس
في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى

﴿ص﴾ الأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون ويخرج عن ذلك سبعة

﴿ش﴾ الحركات التي ذكرت أصل للاعراب بالحروف والسكون أصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما

الا عند تعذرهما والاصل ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتى قيل وكان القياس أن يقال برفعة ونصبة وجرة لان الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعا

﴿ ص ﴾ الاول ما جمع بالف وتاء فينصب بالكسر واجاز الكوفية الفتح وهشام فى المعتل وكذا أولات وما سمى به كاذرعات وقد يجرى كارطاة أو يكسر ولا ينون

﴿ ش ﴾ الباب الاول من أبواب النيابة ما جمع بالف وتاء فان نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لانه لا فرق بين المؤنث كهندات والمذكر كاصطبلات والسالم كما ذكر والمغير نظم واحده كتمرات وغرفات وكسرات ولا حاجة الى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو قضاة وأبيات لان المقصود ما دل على جمعيته بالالف والتاء والمذكوران ليسا كذلك أما رفع هذا الجمع وجره فبالضمة والكسرة على الاصل واجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا واجازه هشام منهم فى المعتل خاصة كلغة وثبة وحكى سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع فى النصب بالكسرة أولات وليست بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهى ذات كما قال أبو عبيدة قال الله تعالى وان كن أولات حمل وما سمى به من هذا الجمع فصار لما مفردا كاذرعات اسم لبلد وأصله جمع اذرعة جمع ذراع فالاشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منونا ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما لا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة كواحد زيد فى آخره ألف وتاء كارطاة وعلقاة وسعلاة وروى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس * تنورتها من اذرعات وأهلها *

﴿ ص ﴾ ويجمع بهما ذو التاء وعلم مؤنث مطلقا الا قطام المبنى قيل ولا غير عاقل وصفة مذكر لا يعقل ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف لا شاة وشفة وأمة وفعلى فعلان أو أفعل غير منقولين الى الاسمية على الاصح فيها وفى غير ذات أفعل خلف وشذ فى أم فقيل أمهات فى الناس وامات فى غيرهم وعكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس ما لم يكسر

﴿ ش ﴾ لما ذكرت اعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته والذى يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع أحدها ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة أو اسم جنس كتمرة أو صفة كنسابة أبدلت تاؤه فى الوقف هاء أم لا كبنت وأخت ويستثنى من ذلك شاة وشفة وأمة فلا تجمع بالالف والتاء على الاصح ولو سمى بها استغناء بتكسيرها على شياه وشفاه وإماء الثانى علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء كما تقدم أم لم يكن كزينب وسعدى وعفراء سواء كان لعاقل كما ذكر أم لغيره وقال ابن ابى الربيع شرطه أن يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالالف والتاء قال فى شرح التسهيل ولم أره لغيره ثم يستثنى باب قطام فى لغة من بناه الثالث صفة المذكر الذى لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم الرابع مصغر المذكر الذى لا يعقل كفليسات ودريهمات بخلاف مصغر المؤنث نحو أرينب وخنيصر الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف سواء كان اسما كبهمى وصحرى أو صفة كحبلى وحلة سيراء ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين الآتى فى المذكر ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية فان سمى بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف أما فعلى التى لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لان المنع فى حمراء ونحوه تابع لمنع

الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع أكمر وآدر بالواو والنون ولا فعلاء فيما واحترز بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما ثم الاكثر أن يقال في الاناسي أمهات وفي غيرهم أمات بزيادة الهاء في الاول للفرق وقيل لأن أصل أم أمهة قال أمهتي خندف والياس أبي * وقد تستعمل أمهات في غير الاناسي وأمات فيهم قال الشاعر اذا الامهات قبحن الوجو * ه فرجت الظلام بأماتكا

وما عدا الانواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضا مقصور على السماع كسموات وثيبات وأشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات وحمامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس جمع المكسر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر إسما كان أو صفة كحمامات وسجلات وجمل سحل أي ضخم وجمالات سجلات فان كسر امتنع قياسا ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله * في الناس بوقات لها وطبول *

﴿ص﴾ وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية ويقال في ابنة وبنت وأخت وهنة وذات بنات وأخوات وهنات وهنوات وذوات وتجمع حروف المعجم فما فيه ألف بقصر ويمد فيبات ويا آت

﴿ش﴾ تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان كان قبلها ألف أو همزة فعل بهما ما سيأتي في التثنية من القلب للالف ياء في نحو فتاة و واوا في نحو قناة وإقرار الهمزة في نحو سقاءة أو قلبه واوا نحو فتيات وقنوات وسقاآت وسقاوات ويقال في إبنة وبنت بنات بحذف التاء وكان القياس بنتات لان هذه التاء قد غيرت لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تاء ملكوت في الزيادة وفي أخت أخوات بحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أختات لما ذكر وفي هنة هنات وهنوات فالاول على لفظ هنة بلا رد والثاني بالرد وفي ذات ذوات بحذف التاء بلا رد كبنات ولو رد لقيل ذويات اذ لامها ياء كما سيأتي وتجمع حروف المعجم بالالف والتاء لانها اعلام فما كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت بالاقرار للهمز

﴿ص﴾ وتتبع العين حركة فاء مؤنث بها أو لا ثلاثي صحيح عين ساكنة غير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو وقيل وياء والفراء مطلقا وشذ جروات وعيرات والتزم لجبات وربعات الفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خلافا لقطرب وسكون ظبيات لغة وشبه الصفة قليل وغيره ضرورة سهلة

﴿ش﴾ تتبع العين في هذا الجمع ألفا في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وسواء في الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المؤنث ذو التاء والعاري منها فيقال في جفنة وغرفة وسدرة ودعد وجمل وهند جفنات وغرفات وسدرات ودعدات وجملات وهندات بخلاف غير الثلاثي كخلاف عما الرباعي والمعتل العين كدولة ونحوها المؤنث وكذا نارة ونار وديمة وديم مما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهور العرب أيضا على التسكين ولغة هذيل الاتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالحرك وقال شاعرهم * أخو بيضات رائح متأوب * ومحل هذه اللغة في غير الصفة أما هي كجونة وهي السوداء أو البيضاء وعبلة وهي السمينة فلا تتبعها هذيل كغيرها و بخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسمرة والمضاعف كجنة وجنة وجبة والصفة كضخمة وجلفة وحلوة فليس فيها الا التسكين لثقلها بخلاف الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلة وأجاز المبرد القياس عليه نعم فتح لجبات وربعات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو معتدل القامة لان فيهما

لها بالفتح فى المفرد فالتزمت فى الجمع استغناء بجمع احدى اللغتين عن الأخرى وأكثر النحاة ظنوا ان ذلك جمع
الساكن العين فحكموا عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت فى
الافراد وأجاز المبرد التسكين فيهما قياسا وان لم يسمع ووافقه ابن مالك ويمنع الاتباع بالضم قبل الياء وبالكسر
قبل الواو فلا يقال فى زبية زبيات ولا فى رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفتح وشذ فى جزوة جزوات
حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال فى لحية لحيات لما فيه من توالى
كسرتين والياء والصحيح جوازه ولا احتفال بذلك كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو فى خطوة وخطوات
وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أو من باب فدية وهو
المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائز عند غيره فان فعلات تتضمن فعلا وفعل أهمل الا فيما ندر كابل فان سمع
فعلات قبله الفراء ويجوز الفتح والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة أو مكسورة لا مفتوحة
الا فى ثلاث معتل اللام نحو ظبية فيجوز فيه ظبيات السكون اختيارا فى لغة حكاها ابن جنى والمشهور الفتح
وشبه الصفة كأهل فيقال فيه اهلات بالسكون على قلة والفتح أكثر والضرورة كقوله

وحملت زفرات الضحى واطقتها ✽ ومالى بزفرات العشى يدان

وهو من أسهل الضرورات وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم عيرات جمع عير وهى من
الابل التى عليها الاحمال وقيل الحمير ووجه شذوذه انه ليس فيه ما فى بيضات من الاتباع

﴿ص﴾ الثانى ما لا ينصرف فيجر بالفتحة ما لم يضف أو يصحب أل أو بدلها والمختار وفاقا للمبرد والسيرافى
وابن السراج والزجاجى صرفه وثالثها ان بقى علة فقط

﴿ش﴾ الباب الثانى من أبواب النيابة ما لا ينصرف واختلف فى حده بناء على الاختلاف فى تعريف
الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما فى الاسم من الصوت أخذا من الصريف وهو
الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على أن الصرف هو التصرف فى جميع المجارى
قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف انه لا ينون كما سيأتى توجيهه فى مبحث التنوين
ولا يجر بالكسرة واختلف فى منعها فقيل لشبه الفعل كما منع التنوين وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم
وانها حذفت واجتزئ بالكسرة وقيل لئلا يتوهم أنه مبنى لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو الألف
واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بهما لاشتراكهما فى الفضلية
[illegible] انه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره لذلك فان أضيف أو صحب أل معرفة كانت
أو موصولة [illegible] أم فى لغة طيئ جر بالكسرة اتفاقا نحو فى أحسن تقويم كالأعمى والأصم
رأيت الوليد بن اليزيد [illegible] امرأ مداعنادا ولقا ✽ أى بليل الأرمد وهل هو باق حينئذ [illegible]
صرفه وانما جر لامن دخول التنوين [illegible] خواص الا [illegible]
[illegible] خلاف بناه بعضهم على الخلاف السابق فى تعريف [illegible] السيرافى
والزجاج والزجاجى وفى رأى ثالث اختاره كثير من المتأخرين يفصل بين ما زالت منه احدى العلتين كالعلم فانه
تزول منه العلمية بالاضافة ودخول اللام فينصرف وما لا كالوصف ونحوه فلا

﴿ص﴾ ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقا

﴿ش﴾ الاصل فى الاسم الصرف وانما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الآتية كما ان
الفعل فرع عن الاسم من جهتين احداهما انه مشتق منه والاخرى انه يفتقر اليه قال أبو حيان والجهة الأولى

لاتتأتى على رأى الكوفيين القائلين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعا وبعضهم عشرا أحدها ألف التأنيث ولزومه وقولى مطلقا أى سواء كانت مقصورة نحو حبلى أو ممدودة نحو حمراء وسواء كان ماهى فيه مفردا كامثل أو جمعا كسكارى وأولياء صفة كاذكر أم اسما كذكرى ودعوى نكرة كامضى أم معرفة كسلمى وكلتاعلما

﴿ ص ﴾ وزنة مفاعل أو مفاعيل هيئة ولو سمى به وشرط الجمهور حركة تلو الالف ولو تقديرا الا إن عرضت كسرتها أو ياء نسب أو ألف عوض منها أو دخله التاء ولو حذفت مماهى فيه فبقى بوزنه منع والاصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سروالة

﴿ ش ﴾ الثانية موازنة هذين الجمعين وكلاهما لانظير له فى الآحاد وهى مستقلة أيضا بمنع الصرف اذ الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع فانها قد يوجد لها نظير فى الآحاد وقولنا هيئة لانه لا يشترط أن يكون فى اوله ميم من بدة بل أن يكون أوله حرفا مفتوحا أى حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور مطلقا لفظا أو تقديرا كدواب فان أصله دوابب فان كان الساكن بعد الالف لاحظ له فى الحركة نحو عبال جمع عبالة وحمار جمع حمارة فصروف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك ولا يعتد فى هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتغاز فان الكسرة فيها محولة عن ضمة لاعتلال الآخر اذ أصله تفاعل بضم العين مصدر تفاعل ولا ياء النسب كدائنى وحوارى فانهما مصروفان بخلاف نحو كراسى وبخاتى فانها ممنوعان لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع ولا ألف معوضة من ياء النسب نحو يمان وشآم فانهما مصروفان لان الالف عوض من ياء النسب والاصل يمنى وشامى ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازجة لانه بدخولها اشبه المفردات ككراهية ولو حذفت التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كأن تسمى رجلا علانى من علانية ولو سميت بهذا الجمع كساجد فلا خلاف فى منع صرفه وقد منعت العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمى به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه انه مفرد اعجمى لا ينصرف معرفة ولا نكرة لمشابهة هذا الجمع فى الوزن وقال غيره هو مفرد ينصرف نكرة ويمنع معرفة وقال آخرون بالمنع فى الحالتين وانه جمع سروالة قال عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

﴿ ص ﴾ وعدله صفة فى أخر مقابل آخرين وعدله قال الجمهور عن الأخر وابن مالك وأبو حيان أخر وابن جنى آخر من قوم أخر يات ووزن فعال ومفعل من عشرة وخمسة فادونها سماعا ومابينهما قياسا عند الزجاجى والكوفية وثالثها قياس فعال فقط وقال أبو حيان سمع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنعها للعدل لفظا ومعنى وقيل له وللتعريف بنية أل وقيل لشبهه أحمر فى منع التاء ولا تدخلها أل وتضاف بقلة والاصح منعها مذهوبا بها مذهب الاسماء

﴿ ش ﴾ الثالثة العدل وهو صرفك لفظا أولى بالمسمى الى آخر وهو فرع عن غيره لان أصل الاسم أن لا يكون محرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا ويمنع مع الوصفية والعلمية فالاول مقصور على شيئين أحدهما أخر جمع أخرى تأنيث آخر بالفتح المجموع على آخرين اما كونه صفة فلكونه من باب افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل آخر أى انه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر لان الاول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر واما عدله فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لان الاصل فى أفعل التفضيل أن لا يجمع الامقر ونا بهما كالكبر والصغر فعدل عن أصله واعطى من الجمعية مجردا مالا يعطى غيره الامقرونا فهذا عدل عن الالف واللام لفظا ثم عدل عن معناهما لان الموصوف به لا يكون الانكرة وكان حقه اذا عدل عن لفظهما أن ينوى معناهما مع

زيادة كما نوى معنى اثنين فى مثنى مع زيادة التضعيف فلما عدل آخر ولم يكن فى عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك التحقيق انه معدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث لأن الاصل فى أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده عن الالف واللام والاضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو رأيتها مع نسوة أكبر منها فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا فعل موقع افعل فكان ذلك عدلا من مثال الى مثال وتابعه أبو حيان وقال فاخر على هذا معدول عن اللفظ الذى كان المسمى به أحق به وهو آخر لاطراد الافراد فى كل افعل يراد بها المفاضلة فى حال التنكير قال وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة وقال ابن جنى هو معدول عن أفعل مع مصاحبة من لانه اذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع كقولك مررت بنسوة أخر من غيرمد فعدل عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجرى وصفا بالنكرة لان المعدول عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن أخريات نكرة ليصح وصف النكرة به قال فى البسيط وهذا ضعيف لان أخريات مما يلزم استعماله أما بالألف واللام أو الاضافة واحترزت بقولى كالتسهيل مقابل آخرين عن أخر جمع أخرى بمعنى آخرة تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف الثانى الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعل والمسموع من ذلك أحاد وموحد وثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر قال تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر * ولقد قتلتهم ثناء وموحداء * وقال

منت لك أن تلاقينى المنايا * أحاد أحاد فى الشهر الحرام

وقال ترى النغرات الزرق تحت لبانه * أحاد ومثنى أضعفتها صواهله

وقال هنيئا لارباب البيوت بيوتهم * وللآكلين التمر مخمس مخمسا

وقال فلم يستريثوك حتى رميـ * ـت فوق الرجال خصالا عشارا

واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب أحدها لا وعليه البصريون لان فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثانى نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث يقاس على ماسمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته وماذكرته من أن المسموع اثناعشر بناء هو المذكور فى التسهيل وذكر فى شرح الكافية ان خماس لم يسمع وذكر أبو حيان ان سداس ومابعده مسموع أيضا فقال فى شرح التسهيل الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى أبو عمرو واسحاق بن مرار الشيبانى موحد الى معشر وحكى أبو حاتم فى كتاب الابل ويعقوب بن السكيت أحاد الى عشار قال ولا التفات الى قول أبى عبيدة فى المجاز لانعلمهم قالوا فوق رباع فمن علم حجة عليه ومما ورد فى سداس قول الشاعر ضربت خماس ضربة عبشمى * ادار سداس ان لا يستقيما

قال وأنشد خلف الأحمر أبياتا بنى فيها قائلها افعالا من أحاد الى عشار وهى

قل لعمرو يا ابن هند لو رأيت القوم شنا * لرأت عيناك منهم كل ما كنت تمنى
اذ أتينا فيلق شهباء من هنا وهنا * وأتت دوسرة الملحاء سيرا مطمئنا
ومضى القوم الى القوم أحادا واثنا * وثلاثا ورباعا وخماسا فأطعنا
وسداسا وسباعا وثمانا فاجتلدنا * وتساعا وعشارا فأصبنا وأصبنا
* لا ترى الا كميا قاتلا منهم ومنا *

قال وصرفه فعال فى جميع ذلك ضرورة وكذا تخريفة ثنا الى أثنا وقال غيره هذه الابيات مصنوعة والحجة فى نقل من تقدم وماذكر من أن منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى أنه لا وصف

فيها وان منعها للعدل فى اللفظ وفى المعنى اما فى اللفظ فظاهر واما فى المعنى فلان مفهوماتها تضعيف أصولها فادنى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثنا أربعة وكذا البواقى وذهب الفراء الى أن منعها للعدل والتعريف بنية الالف واللام قال لان ثلاث يكون لثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضاف اليه فلامتناعه من الاضافة كان فيه آل وامتنع من أل لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضف ورد بجريانها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى أنها لم تنصرف للعدل ولانها لا تدخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثلثة فصار كأحمر ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ الا نكرات خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى أو صفة نحو أولى أجنحة مثنى أو حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع تعريفها بأل وقل اضافتها فى قوله ❊ ثنا الرجال ووحدانها ❊ وقوله ❊ بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر ❊ وأجاز الفراء صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء أى منكرة بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة فقبل التنكير قال تقول العرب أدخلوا ثلاث ثلاث ثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه

❊(ص)❊ وعلما كفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا المؤكد به وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل أو فعالى أو فعلاوات أقوال ويصرف وما سمى به قبله نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله عن أل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية أل وقيل الاضافة وقال ابن الطراوة وصدر الافاضل مبنى وعلى الثلاثة انه ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه عند تميم فعال لمؤنث كحذام ما لم ينكر فان سمى به مذكر جاز الوجهان وقال المبرد المنع للتأنيث وتبنيه الحجازيون كسرا وأكثر تميم ما آخره راء والنكل فعال مصدرا أو حالا أو صفة مجرى العلم كذا أمر أو أسد تفتحه وعدل كلها عن مؤنث فان سمى بها مذكر لم يصرف وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام

❊(ش)❊ يمنع العدل مع العلمية فى خمسة أشياء أحدها ما جاء على فعل موضوعا علما وهو معدول عن صيغة فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع بطن من قضاعة ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر الاخفش أن طوى من هذا النوع كذا رأيته فى كتابه الواحد والجمع فى القرآن ومنعه أبو حيان وقال المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه فى اللغة الاخرى قال وهذه الاسماء التى ذكرناها كلها أعلام عدلت تقديرا عن فاعل الا ثعل فعن أفعل ولو كانت صفات كحطم ولبد دخلت عليها الالف واللام وانما جعلناها معدولة لامر نجهله لأن الاعلام يغلب عليها النقل وهى أن يكون لها أصل فى النكرات فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه غير معدول كأدد فانه لا يحفظ له أصل فى النكرات فاما أن يكون منقولا من أصل لا نحفظه أو مرتجلا قال ومن أغرب ما وقع فى فعل الممنوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه فى كتاب الاسد جاء بعلق فلق بغير ألف ولام ولا يصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول من غيره كأخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا بسماعه ممنوعا بلا علة يخرج ما سمع من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كتبل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لا فى الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه الا كثر فى كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل فى النكرات صرف الا أن يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكتة من قاعدة تعارض الاصل والغالب فى العربية وهى لطيفة نادرة كما بينتها فى كتاب أصول النحو وفى الاشباه والنظائر فى النحو الثانى فعل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث

ولكع فانها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع فاذا سمي بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول فان نكرت زال المنع وذهب الاخفش وطائفة الى صرفها حال التسمية أيضا كما نقلته عنه أخيرا في قولي قال الاخفش ومعرفة لان العدل إنما هو حالة النداء وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤكد به وهو جمع وكتع وبصع وبتع جمع جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء فانها غير مصروفة للعدل والعلمية أما العدل فلانها من حيث أن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء فقياسها أن تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع أحمر وحمراء على حمر ومن حيث هي أسماء لا صفة قياسها أن تجمع على فعالى كصحارى فيقال جماعى وكتاعى الى آخره ومن حيث أن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع مؤنثه بالالف والتاء وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافي انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والعدل عن فعل ثبت قالوا ثبت وذرع وهو جمع ذرعاء وكان القياس ذرع وقال قوم انها معدولة عن فعالى وقال آخرون أنها معدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وضعف الاول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين والثاني بان فعلا لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا وقال أبو حيان الذي نختاره أنها معدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الآخرون فقياسه انه اذا جمع كان معرفا بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالالف واللام ﴿ قلت ﴾ وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب وأما العلمية فذهب قوم الى أن ألفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى أن تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جمعهن كما يقال رأيت النساء كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه واحدا منهما وعلى هذا ابن عصفور وعلله بأن الجموع لا تكون اعلاما والسهيلي وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمي به أعني بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التأكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه ليس له حالة يلحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف أخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو المعين أي المراد به وقت بعينه فانه يلازم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف أيضا للعدل والعلمية أما العدل فعن مصاحبة الالف واللام إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التي تعرف بها النكرات وهو أل فعدلوه عن ذلك الى أن عرفوه بغير تلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير أداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه في معنى السحر وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف أل وقيل انه منصرف وانما لم ينون لنية أل والأصل السحر وعليه السهيلي وقيل لنية الاضافة إذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان أمس بني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي وابن الطراوة ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأمس عندي يعسر قال وقد رد على صدر الافاضل بأنه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر أولى به لان فتحة النصب توهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب وهم الاعراب في قبل وبعد والمنادى المبني وهذا الرد ليس بشيء لان سحر تدخله الحركات كلها اذا لم يكن

معرفة فكانت فتحته أولى به في البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتفى هذا فتح تخفيفا وتبعا لحركة ما قبله للمناسبة قال وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل لانه يشعر بأنه تضمن تعريفها لأن معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الالف واللام و يكون علما وتعريف العلمية لايجامع تعريف اللام فكذلك لايجامع تعريف ما عدل عنها انتهى وعلى الاول لو سمى به صرف وفاقا اما سحر غير المعين فانه لايلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا باللام والاضافة الخامس فعال علم المؤنث كحذام وقطام و رقاش وغلاب وسجاح اعلام لنسوة وسكاب لفرس وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بني تميم فانهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد الى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر الاول لان حذام ونحوها على رأى المبرد تكون مرتجلة لا أصل لها في النكرات والغالب على الاعلام أن تكون منقولة وهي التي لها أصل في النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الاول لو نكر صرف ولو سمى به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لانه انما كان مؤنثا لارادة ما عدل عنه وهو راقشة أما الحجازيون فان باب حذام عندهم مبني على الكسر اجراء له مجرى فعال الواقع موقع الامر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتأنيث والعدل كما تقدم في البناء وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم كوكب فيبنونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما آخره راء لان من مذهبهم الامالة وانما يتوصلون اليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا اليها وبعضهم يعربه أيضا على أصله في حذام قال الأعشى لجمع بين اللغتين ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار أولا على الكسر ثم أعربه آخر الأن قوافي القصيدة مرفوعة قيل ويحتمل أن يكون الثاني فعلا ماضيا مسندا للجماعة واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا وما أخذه السماع كفجار وحماد ويسار قال * فقلت امكثي حتى يسار لعلنا * وقال * فحملت برة واحتملت فجار * وقرئ لامساس أو حالا نحو * والخيل تعدو بالصعيد بداد * أو صفة جارية مجرى الاعلام وما أخذها أيضا السماع نحو حلاق للمنية وضرام للحرب وجناد للشمس وازام للسنة الشديدة وضمام للداهية أو ملازمة للنداء نحو يا فساق ويا خباث وفي قياس هذه خلاف يأتي أو امرا نحو نزال وتراك ودراك وحذار وفي قياسها أيضا خلاف يأتي وبنو أسد تبنى هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة وان لم يستعمل في كلامهم وأما الصفة بقسميها ففي وصف مؤنث غلب فصار اسما كالنابغة وأما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل ولو سمى ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه الاعراب ممنوعا والبناء كباب حذام أو مذكر فأقوال أحدها يصرف كصباح ونحوه من المذكر اذا سمى به والثاني يمنع كعناق ونحوه من المؤنث اذا سمى به وهو المشهور والثالث يبنى كحذام وعليه ابن بابشاذ

(ص) وكونه صفة على فعلان ذا فعلى وقيل فاقد فعلانة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه الزيادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونهما زائدتين لاتلحقهما الهاء فان أبدلت

النون من همز أصلى صرف غالبا

(ش) الرابعة كونه صفة فى آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فعلى كسكران سكرى وريان ريا وقيل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلانة سواء وجد له مؤنث على فعلى أم لا وينبنى على الخلاف مسئلتان الاولى لازم التذكير كرحمان ولحيان لكبير اللحية على الاول يصرف لفقد فعلى فيه اذ لا مؤنث له وعلى الثانى يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله أن الغالب فيما وجد من فعلان الصفة المنع فكان الحمل عليه أولى الثانية علة منع الالف والنون على الاول لشبهها بألف التأنيث فى عدم قبول هاء التأنيث وقيل كون النون التى بعد الالف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب فى النسب الى صنعاء وبهرا صنعانى وبهرانى وعلى الثانى كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث ونقل عن الكوفيين فان كانت النون مبدلة من همز أصلى صرف (١) ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف اجماعا كندمان وسيفان للرجل الطويل وحبلان للمتلئ غضبا ويوم دخنان فيه كدرة فى سواد ويوم سخنان حار ويوم صحيان لا غيم فيه وبعير صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مصان لئيم ورجل موتان الفؤاد أى غير حديده ورجل نصران أى نصرانى ورجل خمصان بالفتح لغة فى خمصان وكبش أليان فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء

(ص) ووفاقه لوزن فعل خاص به أو أولى لازم لم يخرج الى شبه الاسم لا مستوخلافا ليونس مطلقا ولعيسى فى المنقول من فعل مع علمية أو وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا للأخفش فى أرمل وقدرت بقلة فى أجدل وأخيل وأفعى وألغيت شذوذا فى نحو ابطح والاصح ان منه أفعل التفضيل ومنع البعض علما وصرف بعفر وانه يؤثر عروض سكون تخفيف لا بدل من افعل

(ش) الخامسة موافقة وزن الفعل بشروط أحدها أن يكون خاصا به بأن لا يوجد فى الاسم دون ندور الا فى علم منقول منه كانطلق واستخرج اذا سمى بهما أو فى أعجمى معرب أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد فى الاسم والفعل وأوله زيادة من الزيادات التى فى أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس بمنقول كافكل ويرفع والتعبير بالاولى أحسن من التعبير بالغالب لانه يبطل بافعل اذ هو فى الاسماء أكثر إذ ما من فعل ثلاثى الا وله افعل اسما إما للتفضيل أو لغيره وقد جاء أفعل فى الاسماء من غير فعل كأجدل وأخيل وأرنب وأيضا فان فاعل بالفتح لا يكاد يوجد فى الاسماء الا فى نحو خاتم وهو فى الافعال أكثر من أن يحصى كضارب وقاتل ولو سمى بخاتم صرف فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ووجه الأولوية ان للثلاث الزوائد فى الفعل معانى ولا معنى لها فى الاسم فكانت لذلك أصلا فى الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة فى عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل من الفعل أم لا وعليه سيبويه والجمهور لاجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعلل وهو العدو الشديد مع تدانى الخطا والثانى تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثر ان نقل من فعل ولا يؤثر غيره وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله *انا ابن جلا* فلم يصرفه واجيب بانه روعى فيه ضمير الفاعل فحكى الشرط الثانى ان يكون لازما فيخرج نحو امرئ وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع فى الرفع كاخرج وفى النصب كاعلم وفى الجر كاضرب ولا يمنعان من الصرف لا فى الوزن فيهما ليس بلازم اذ لم تستقر حركة العين فلو سمى بهما على لغة

---

(١) بياض بالاصل

ملتزم الفتح منعا الشرط الثالث أن لا يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو رد وقيل اذا سمي بهما فانهما يصرفان لان الاسكان أخرجهما الى شبه الاسم فصار انحو مد وقيل هذا اذا كان السكون قبل التسمية فان طرأ بعدها كان تسمى رجلا بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا ففيه قولان حكيتهما آخرا أصحهما الصرف أيضا وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد به وعليه المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي ويجري القولان في بعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالأصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في البخ علما فمن الاخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال معهود كاشدد في التعجب ولم يرددوا ذلك السقاء فلم يباينه ويجريان أيضا في بدل همز افعل كهراق أصله اراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا البدل الشرط الرابع أن يكون معه علمية تخصم اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وبذر اسم بئر وعثر اسم واد بالعقيق وأحمد ويزيد ويشكر واجمع واخواته في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أي ذليل وبنسوة أربع فانهما مصروفان لان الوصفية بهما عارضة الثاني أن لا يقبل تاء التأنيث احترازا من نحو مررت برجل أباتر وأدابر فانهما مصروفان وان كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في امرأة أباترة وادابرة وشملت العبارة ما مؤنثه على فعلاء كأحمر وحمراء وما لا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزاء ولا يقال الياء وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث كرجل أكمر وآدر والحى أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه وذلك افعل التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع الخلاف في قسم واحد من افعل وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الاخفش كاحمر قال ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعل خاصة وهنا مسئلتان احداهما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية اسماء لا أوصاف فأكثر العرب تصرفها وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ في اجدل معنى شديد وأخيل افعل من الخيلان وأفعى معنى خبيث منكر وقيل انه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار افعى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال الاسماء كابطح وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان الأكثر منعه اعتبارا بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الغاء للاصل واعتدادا بالعارض

﴿ ص ﴾ ومع العلمية زيادتا فعلان فيه أو غيره ومبنى حسان ونحوه على اصالة النون

﴿ ش ﴾ السادسة وهي وما بعدها انما تمنع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعلان كحمدان أو غيره كعمران وعثمان وغطفان وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فللشاعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة أو الحين قيل ويدل للاول ما روي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فقال عليه الصلاة والسلام بل أنتم بنو رشدان فقضى باشتقاقه من الغي مع احتمال أن يكون مشتقا من الغين

﴿ ص ﴾ أو ألف الحاق مقصورة

﴿ ش ﴾ السابعة ألف الالحاق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من

وجهين لا يوجدان في الممدودة أحدهما ان كلا منهما زائدة ليست ببدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء الثاني انها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كارطى فهو على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى والمثال الذى تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لألف التأنيث الممدودة ﴿تنبيهان﴾ الاول الالحاق أن تبنى مثلا من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى أصول الثلاثى فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الأصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق الثانى قال أبو حيان ما فيه ألف التكثير أيضا اذا سمي به منع الصرف نحو قبعثرى لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث انها زائدة في الآخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما ان ألف التأنيث كذلك

﴿ص﴾ أو تركيب مزج

﴿ش﴾ الثامنة تركيب المزج ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث في ان عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف وأن صدره يصغر كما يصغر ماهى فيه ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها وضابطه كل اسمين جعلا اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ومعدى كرب واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد كخمسة عشر والأسنادى كبرق نحره والاضافى كامرئ القيس

﴿ص﴾ أو عجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والا صرف تحرك الوسط أولا خلافا لمن جوز المنع الا مع تأنيث ولا يشترط كونه علما في العجمية خلافا للدباج

﴿ش﴾ التاسعة العجمة وتمنع مع العلمية بشروط أحدها أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علما الى لسان العرب كابراهيم واسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج ولجام ونيروز فانها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت وتصرف فيها بأدخال الالف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم قولان المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثانى نعم وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبنى على ذلك صرف نحو قالون وبندار فينصرف على الثانى لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثانى أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كابراهيم واسحق فان كان ثلاثيا صرف سواء تحرك الوسط كشتر وملك اسم رجل أولا كنوح ولوط وقيل يمنع متحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث وفرق الاول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوهمة والتأنيث ملفوظ به غالبا ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا تأنيث ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تأنيث تعين المنع كما سيأتى ولو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير لم يمنع الحاقا له بما قبل التصغير

﴿ص﴾ وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدأ والزاى الدال واجتماع الصاد والقاف أو الكاف أو الجيم وكونه خماسيا أو رباعيا عاريا من الذلاقة

﴿ش﴾ المراد بالعجمى كل ما نقل الى اللسان العربى من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم الافرنج أم غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في اللسان العربى الثالث أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاى بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة

عربية الرابع أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو والقاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامس أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها * قولك (مر بنفل) قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة وهي عسجد لخفة السين وهشاشتها

﴿ ص ﴾ وما وافق العربي لفظا فنعه على قصد المسمى فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الاصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالعجمة على الاصح وما بني على قياس العرب وسمى به فثالثها الأصح ان كان على قياس مطرد لحق به فان كان به مانع منع

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الاولى ما كان من الاسماء الاعجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو اسحق فانه مصدر لأسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع تقول أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فانه ذكر الحجل فان كان شئ منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فان قصد اسم النبي منع الصرف للعلمية والعجمة وان عين مدلوله في اللسان العربي صرف وان جهل قصد المسمى حمل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلو سمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم التسمية به فقيل يجري مجرى الاعجمي لشبهه به من جهة انه غير معهود في أسمائهم كما أن العجمي كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الاول بسبا والثاني بقولهم هذا أبو صعرور فلم يصرف لأنه ليس من عادتهم التسمية به والاصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية ما بني على قياس كلام العرب نحو ان تبني على وزن برثن من الضرب فتقول ضربب وعلى مثال سفرجل فتقول ضربب فهل يلحق بكلام العرب أولا فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم فيحكم له بحكم العربي والثاني لا لأنه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الاعجمي والثالث وهو الصحيح إن بني على قياس ما اطرد في كلامهم لحق به كان يبنى من الضرب مثل قردد فتقول ضربب لانه كثير الالحاق بتكرار اللام أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به كان يبنى منه مثل كوثر فتقول ضورب لأن الالحاق بالواو ثانية لم يكثر اذا عرف ذلك فلو سمى به فعلى الالحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي فلا يمنع الا مع علة أخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للعجمة مع العلمية

﴿ ص ﴾ أو تأنيث لفظا أو معنى فان كان ثنائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا أو إعلالا فالاصح جواز الامرين وثالثها ان لم تكن بلدة وان المنع أجود وانه يجب مع العجمة وكونه مذكر الاصل وتحرك ثانيه لفظا وهو لمؤنث دون مذكر وان سمي مذكر بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا أو تقديرا خلافا للفراء مطلقا ولابن خروف في متحرك الوسط وان لا يسبقه تذكير انفرد به أو غلب أو بوصف به كحائض صرف خلافا للكوفية او بوصف في لغة اسم في لغة فعلى التقديرين

﴿ ش ﴾ العاشرة التأنيث و يمنع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكر كفاطمة وطلحة أم معنويا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد فان كان المعنوي ثنائيا كيد علما لمؤنث أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا كهند وجمل واعلالا كدار علما أصلها دور بالفتح ففيه مذاهب أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع اما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية واما الصرف فلخفة السكون فقاوم أحد السببين كما دفع اثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز الا المنع وعليه الزجاج قال لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين والثالث وعليه الفراء ان ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لانهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا ودعدا وجملا على جماعة من النساء ولا

يرددون اسم البلدة على غيرها فالما لم تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل وعلى جواز الامرين اختلف في الاجود منهما فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال أبو علي الفارسي الصرف افصح قال الخضراوي ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي ويتحتم المنع على الاصح في صور أحدها ان ينضم الى ذلك عجمة كحمص وماه وجور لان انضمام العجمة قوى العلة ولا يقال ان المنع للعجمة والعلمية دون التأنيث لان العجمة لا تمنع صرف الثلاثي وجوز بعضهم فيه الامرين ولم يجعل للعجمة تأثيرا الثانية أن يكون مذكر الاصل كزيد اسم امرأة لان النقل الى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هندا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث الى مذكر وهو نقل من ثقل الى ثقل الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امرأة لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا عبرة بتحريكه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء منع بشرطين أحدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزينب وعناق اسم رجل أو تقديرا كجيل مخفف جيأل اسم رجل فان الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثي فانه يصرف على الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس اسمي رجل وذهب الفراء الى منعه مطلقا لان فيه أمرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق على ما نشا كله ودفع بأن الثاني لم تجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثاني أن لا يسبقه تذكير انفرد به كدلال ووصال اسمي رجل فانه كثرت التسمية بهما في النساء وهما في الاصل مصدران مذكران أو غلب فيه كذراع فانه في الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمي به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية ولو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون تصرف رجوعا الى تقدير اصالة التذكير لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ولو سمي مذكر بما هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور فانها عند بعض العرب اسماء للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض

❊ ص ❊ مسئلة القبائل والبلاد والكلمة والهجاء يبنى على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وقد يجب اعتبار أحدهما وقد تسمى قبيلة باسم أب أو حي باسم أم فيوصفان ببنت وابن ويؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع

❊ (ش) ❊ صرف اسماء القبائل والبلاد والكلمة وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى فان أريد باسم القبيلة الاب كمعد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف أو الام كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية وكذا ان أريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف أو البقعة كفارس وعمان منع أو بالكلمة اللفظ نحو كتب زيد فأجاد أي فأجاد هذا اللفظ صرف أو الكلمة نحو فأجادها منع وكذلك الافعال وحروف الهجاء والسور وقد يتعين اعتبار الحي أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثاني كيهود ومجوس والثالث كبدر ونجد والرابع كدمشق وجلق والحجاز والشام واليمن والعراق وقد جاء بالوجهين في النوعين اسماء وذلك ثلاثة

أقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف ومنى وهجر وواسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كجذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوى فيه الامران كثمود وسبأ وحراء وقباء بغداد وقد تسمى القبيلة باسم الاب كتميم أو الحي باسم الام كباهلة فيوصفان بابن وبنت فيقال تميم بن مر أو بنت مر وباهلة بن أعصر أو بنت أعصر مراعاة للاصل أو المسمى وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

نادوا البلاد وأصبحوا في آدم * بلغوا بها بيض الوجوه فحولا

أي في قبائل آدم أو أولاد آدم فحذف المضاف ثم أنث آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا في قوله بلغوا بها ولم يمنعه الصرف لانه راعى المضاف المحذوف

❊ ص ❊ وما سمي من السور بذي أل حرف أو عار ولم تضف اليه سورة منع أو أضيف ولو تقديرا فلا حيث لا مانع أو بجملة فبها بوصل قطع أو تاء قلبت هاء في الوقف وأعرب ممنوعا أو بحرف هجاء حكي أو أعرب ممنوعا ومصروفا فأضيف اليه سورة أولا أو موازن أعجمي كحاميم فأوجب ابن عصفور الحكاية وجوز الشلوبين اعرابه ممنوعا أو بجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة مع البناء ومضافا اليه ولو تقديرا مع فتح النون واعرابها مضافة وليس في كهيعص وحمعسق الا الوقف خلافا ليونس

❊ ش ❊ أسماء السور أقسام أحدها ما فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والاعراف الثاني العاري منها فان لم يضف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا صرف نحو قرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملة نحو قل أوحي الى أتى أمر الله فتحكى فان كان أولها همز وصل قطع لان همز الوصل لا يكون في الاسماء الا في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف لان ذلك شأن التاء التي في الاسماء ويعرب لمصيرها أسماء ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت اقتربت وفي الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كص ون وق فيجوز فيه الحكاية لانها حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء الحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء في ذلك أضيف اليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ما وازن الاعجمي كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير مصروف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ يسن بنصب النون وسواء في جواز الامرين أضيف اليه سورة أم لا السادس المركب كطسم فان لم يضف اليه سورة ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ورأي ثالث وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر وان أضيف اليه سورة لفظا أو تقديرا ففيه الرأيان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجزاؤه على النون مضافا لما بعده وعلى جواز منع الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء أضيف اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يركب أسماء كثيرة وأجاز يونس في كهيعص أن تكون كلمة مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما أعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة

❊ ص ❊ مسئلة ينون في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفا ولا تظهر الفتحة جرا خلافا لقوم مطلقا وليونس في العلم

﴿ش﴾ ينون جوازا فى الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلى كسرة سواء كان جمعا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال أم مصغرا كأعيم أم فعلا مسمى به كيغز ويرم وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفا كما سيأتى فى مبحثه فان قلبت الياء ألفا منع التنوين باتفاق كصحارى وعذارى بعد صحار وعذار ولا يجوز فى هذا النوع ظهور الفتحة على الياء فى حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة التى الفتحة نائبة عنها وقيل يجوز كما يجوز اظهارها حالة النصب لخفتها وعليه قول الشاعر * ولكن عبد الله مولى المواليا * وقيل يجوز فى العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله * وقد عجبت منى ومن يعيليا * وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسئلة ما منع صرفه دون علمية منع معها وبعدها الا أفعل تفضيل مجردا من من وخالف الاخفش فى أحمر وثالثها ان لم يكنه ورابعها يجوز ان وفى فعلان وأخر ومعدول العدد وجمع متناه ومركب كحضرموت آخره وزن المتناهى أو ألف التأنيث وما منع معها صرف دونها وفاقا

﴿ش﴾ ما منع صرفه دون علميته وهو الذى ليس أحد علتيه العلمية خمسة أنواع فاذا سمى بشئ منها لم ينصرف أيضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجردا من من فانه اذا سمى به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة أو مقدرة فان سمى به مع من ثم نكر منع قولا واحدا وخالف الاخفش فى مسائل الأولى باب أفعل الوصف كأحمر اذا سمى به ثم نكر فذهب الى أنه يصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف وشبه العلة فى هذا الباب علة وفيه رأى ثالث انه ان سمى به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير لانه سمى به بوصفه فجرى الاسم مجراه فى ذلك المعنى وان تسمى به أسود ونحوه صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء وابن الانبارى ورابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسى راعى فيه الأصل والحال كأبطح الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمى به ثم نكر ذهب الأخفش أيضا الى أنه يصرف وسيبويه على المنع وتوجيههما ما تقدم فى أحمر الثالثة أخر اذا سمى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان العدل قد زال لكونه مخصوصا بمحل الوصف فلا يؤثر فى غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله الرابعة معدول العدد اذا سمى به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لما تقدم فى أخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتناهى اذا سمى به ثم نكر ذهب الأخفش أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة المركب المزجى اذا ختم بمثل مفاعل أو بذى ألف التأنيث كمحاريب مساجد أو عبد بشرى أو عبد حمرا اذا ركبا وسمى به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع والتأنيث وقد زالت العلمية بالتنكير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه لم يرد شئ من هذا النوع مصروفا فى كلامهم وما لم يمنع الا مع العلمية صرف منكرا باجماع لزوال احدى العلتين

﴿ص﴾ مسئلة يصرف الممنوع اذا صغر لا مؤنث وأعجمى الا المرخم ومركب وشبه فعلى ومضارع قبله أو بعده ويمنع المصروف به ان أكمل موجبه

﴿ش﴾ اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل فى عمير والالف المقصورة فى عليق تصغير علقى والالف والنون فى سريحين تصغير سرحان والوزن فى شمير تصغير شمر وصيغة الجمع فى جنيدل تصغير جنادل ويستثنى من ذلك المؤنث والعجمى والمركب المزجى وشبه فعلى وهو باب سكران وشبه الفعل المضارع كتغلب ويشكر فانها تبقى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقولى قبله أو بعده أى سواء

كان شبهه للمضارع سابقا على التصغير كالمثالين المذكورين أو عارضا فيه كأجيدل تصغير أجادل فانه بعد التصغير على وزن أبيطر بخلافه قبله واحترزنا بالمضارع عن الماضي فان مشابهته تزول بالتصغير وقولي في الاعجمي الا المرخم أشرت به الى أن تصغير الترخيم في الاعجمي يقتضي الصرف نحو بريه وسميع في ابراهيم واسمعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبه عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فاذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به فانه مصروف فاذا صغر على توسط أشبه الفعل فيمنع وهند ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد ان كان جائزا

﴿ص﴾ مسئلة يصرف لتناسب وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وقوم ذا ألف التأنيث وقيل ومطلقا في لغة

﴿ش﴾ يجوز صرف مالا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالاول نحو سلاسلا وأغلالا وقواريرا قواريرا ومن سبأ بنبأ ولا يغوثا ويعوقا ونسرا والثاني كقوله * تبصر خليلي هل ترى من ظعائن * واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل فلم يجيزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة في الضرورة والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كأحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة فيه لانه مستو في الرفع والنصب والجر ولانه اذا زيد فيه التنوين سقطت الالف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد ورأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي بساكن فيكسر ويكون محتاجا الى ذلك وزعم قوم ان صرف مالا ينصرف مطلقا أي في الأختيار لغة لبعض العرب حكاها الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام

﴿ص﴾ ومنع المصروف ثالثها الصحيح يجوز ضرورة ورابعها ان كان علما

﴿ش﴾ في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك احمد بن يحيى فانه أنشد

أؤمل أن أعيش وان يومي * بأول أو بأهون أو جبار
أو التالي دبار فان أفته * فمؤنس أو عروبة أو شيار

فقيل له هذا موضوع بان مؤنسا ودبارا مصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر قال أبو حيان يدل هذا الجواب على اجازته اختيارا والثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين قالوا لانه خروج عن الاصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فانه رجوع الى الأصل في الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع

والرابع يجوز في العلم خاصة

﴿ص﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جني في ذي أل والمضاف والتثنية والجمع

﴿ش﴾ الاسم اما منصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبتها ابن جني في المعرف بال والمضاف قال فانه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حدهما ليس شيء من ذلك

منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ذكر ذلك في الخصائص وسبقه اليه شيخه أبو علي الفارسي

﴿ص﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحم غير مماثل قرء وقرأ وخطأ وفم بلا ميم وذي كصاحب وهن خلافا للفراء فبالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا

﴿ش﴾ الباب الثالث من أبواب النيابة الاسماء الستة المذكورة فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء بشروط أن تكون مضافة فان أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو ان له أبا وله أخ وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم فان المضاف اليها يعرب بحركات مقدرة وأن تكون مفردة أي غير مثناة ولا مجموعة لأنها إذ ذاك تعرب باعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة فان صغرت أعربت بالحركات نحو أخي زيد ويختص الحم بشرط أن لا يماثله قرء وقرأ وخطأ فانه ان ماثل ذلك اعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حموك وحموك وحماك ويختص الفم بشرط أن تزال منه الميم فان لم تزل أعرب بالحركات نحو خلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى صاحب فان كانت للاشارة أو موصولة فانها مبنية وقصر الفراء الاعراب بالحروف على الخمسة الاول ومنع ذلك في هن وتابعه قوم ورد بنقل سيبويه عن العرب أجره مجراها وهو كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ص﴾ وهل بها أو بمقدرة أو بما قبلها والحروف اشباع أو منقولة أولا أو بهما أو بالانقلاب نصبا وجرا والبقاء رفعا أو فو وذو بمقدرة والباقي بها أو عكسه أو الحروف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بهما أقوال أشهرها الاول وأصحها الثاني

﴿ش﴾ في أعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور أن هذه الاحرف نفسها هي الاعراب وانها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا وألغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبأن الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا الثاني وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبوك فاصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا واذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فاذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج ورد بأن الاشباع بابه الشعر وببقاء فيك وذي مال على حرف واحد الرابع انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء الآخر الخامس انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن أبي العافية ورد بأن هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وان كانت لامات لزم جعل الاعراب في العين مع وجود اللام السادس انها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراء ورد

بأنه لا نظير له السابع انها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر و بعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمى ورد بأنه لا نظير له و بأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيأ و بأن العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة فى الحروف وان أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلى والرندى التاسع عكسه العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الأخفش واختلف فى معناه فقال الزجاج والسيرافى المعنى انها معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهى دلائل اعراب بهذا التقدير وقد عد هذان القول مذهبين فتصير أحد عشر الثانى عشر انها معربة فى الرفع بالنقل وفى النصب بالبدل وفى الجر بالنقل والبدل معاً فالاصل فى جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل فى رأيت أخاك رأيت أخوك فابدلت الواو ألفا والاصل فى مررت باخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبى الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع الا فى النصب،

﴿ ص ﴾ وليس كذلك من فى حكاية النكرة وقفاً خلافاً للجوهرى ونقص هن اعرف وأب وأخ وحم دون قصرها وفوق تشديد هن وأب وأخ وجعل أخ كدلو وفتح فاء فم منقوصاً كيد ودم لا يمنع قصرهما وتشديد دم مشهور و يضم و يكسر و يثلث مقصوراً ومضعفاً ويتبع الآخر فى الحركات كفا امرء وعينى امرء وابنم على الاشهر فيها وقابلا اضافة سائغ نصباً وكذا اثبات ميمه مضافاً وقيل ضرورة والأصح ان وزنها فعل الا فاء ففعل وان لام حم واو وذى ياء وانها المحذوفة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى زعم الجوهرى صاحب الصحاح فى كتاب له فى العوان من فى حكاية النكرة فى الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى قال ابن هشام وليس بشىء لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت فى الوصل ولان وضعها وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بعامل يدخل على الكلمة فى الكلام الذى هى فيه الثانية جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء ففى هن النقص وهو الاعراب بالحركات وهو فيه أشهر من الاعراب بالحروف كحديث فأعضوه بهن أبيه ودونهما التشديد كقوله * ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة * وهنى وفى أب النقص كقوله

بابه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

والقصر كقوله * ان أباها وأبا أباها * والتشديد نحو هذا أبك وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد وفى أخ الثلاثة سمع فى القصر مكره أخاك لا بطل *وحكى أبو زيد جائنى أخك وفيه أخو بسكون الخاء بوزن دلو قال رجل من طيئ

مالمرء أخوك ان لم تلفه وزرا * عند الكريهة معواناً على النوب

وفى حم النقص والقصر وفى فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع الفاء حركة الميم فى الاعراب وبما ورد فى القصر * ياحبذا عينا سليمى والفما * وفى التشديد * ياليتها قد خرجت من فمه * حتى يعود الملك فى أسطمه * فى القصر يد ودم قال

يارب سار بات ماتوسدا * الا ذراع العيس أو كف اليدا

وقال

غفلت ثم أتت تطلبه * فاذا هى بعظام ودما

وفى التضعيف دم قال

أهان دمـك فرغا بعـد عزته * ياعمرو بغيك إصرارا على الحسد

و يشاركه فى الاتباع فامرئ وعيناامرئ وابنم تقول جاء المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهمزة وقال تعالى ان امرؤهلك ما كان أبوك امرأسوء لكل امرئ باتباع الراء الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان من مكانين فان الحركة فى الراء والنون حركة اعراب لا اتباع وفيهما لغة أخرى فتح الراء والنون فى الاحوال الثلاثة وفى امرئ ثالثة ضم الراء على كل حال وفى مرء فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثالثة كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقرئ بهما بين المرء وقلبه الثالثة يجوز افراد اب واخ وحم وهن من الاضافة لا ذو كما سيأتى فى باب الاضافة وأما فوك فلا يفرد الا وبصير بتلك اللغات وقال العجاج *خالط من سلمى خياشيم وفا* فأفرده لفظا حالة النصب نخصه البصريون بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أى خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو ابقاء ميمه حال الاضافة فنعه الفارسى الا فى الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبوحيان وغيرهما جوازه فى الاختيار ففى الحديث لخلوف فم الصائم وقال الشاعر *يصبح ظمآن وفى البحر فمه* الرابعة الاصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال الا فوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان وذهب الخليل الى ان وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان أصله ذوفلامها واو وعلى الاول أصله ذوى فلامها ياء وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين قال أبوحيان والمحذوف من ذو هو اللام فى قول أهل الاندلس والعين فى قول أهل قرطبة قال والظاهر الاول واختلف فى حم أيضا هل لامه واو أو ياء على قولين أصحهما الاول كأب وأخ لقولهم فى التثنية حموان وقيل انها ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها

(ص) الرابع المثنى فبالألف والياء ولزوم الالف لغة وعليه لا وتران فى ليلة والحق به مفيد كثرة ككرتين وقد يغنى عنه عطف أو تكرار وجمع معنى كأخويكم ونحو كلبتى الحداد وحوالينا وكلا وكلتا مضافين لمضمر ومطلقا فى لغة وهما مثنى اللفظ وأصلهما كل خلافا للكوفية بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء وألف كلتا تأنيث وقيل الحاق وقيل أصل وقيل تاؤها زائدة لا الحاق وقيل له ولك فى ضميرهما وجهان واثنان واثنتان وبلا همزة لغة مفردا ومضافا ومركبا وقيل الاصل اثن وثنايان ومدراوان وما غلب لشرف كأبوين أو تذكير كقمرين أوخفة كعمرين وقيل فى فرد محض

(ش) الباب الرابع من أبواب النيابة المثنى وهو ما دل على اثنين بزيادة فى آخره صالحا للتجريد عنها وعطف مثله عليه فانه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء نحو وقال رجلان ولزوم الالف فى الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزداذوعذرة وخرج عليها قوله تعالى ان هـذان لساحران وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران فى ليلة وأنشد عليها قوله *تزودمنابين اذناه طعنة* وقوله *قد بلغا فى المجد غايتاها* والحق بالمثنى فى الاعراب ألفاظ تشبهه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية منها ما اريد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله *ومهمهين قذفين مرتين* أى مهمه بعد مهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف كقوله *

تخدى بنا نجب أفنى عرائكها * خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقد يغنى التكرار عن العطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا أى صفا بعد صف ودكا بعد دك ومنها ما هو فى المعنى

جمع كقوله تعالى فاصلحوا بين أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما بامكان كونهما مثنيين حقيقة ومنها ما لا يصلح للتجريد فمن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وما هو علم كالبحرين والدونكين والحسنيين ومنه اثنان واثنتان وثنتان في لغة تميم سواء أفرد انحو ومن الابل اثنين أم أضيف انحو جاء اثناك أم ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وقيل انهما مثنيان حقيقة الاصل اثن ومن ذلك ثنايان لطرفي العقال ومذروان لطرفي الالية والقوس وجانبي الرأس وقولك ظرفا كل شئ ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر في التجريد * وأنا أمشي الدألى حواليكا * ومثله حوله قال تعالى في التجريد فلما أضاءت ما حوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول قال الله تعالى ورفع أبويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة الأعظم نحو مرج البحرين ومايستوي البحران ومنها ما لا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا الى مضمر نحو اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما وتقول رأيت كليهما وكلتيهما فان أضيفا الى مظهر أجريا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر في الاعراب بالحرفين وعزاها الفراء الى كنانة وبعضهم يجريهما معهما بالالف مطلقا وما ذكرناه من انهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا فالف كلا منقلبة عن واو وقيل عن ياء ووزنها فعلى كمعا ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبي علي وانما قلبت تاء لتأكيد التأنيث اذ الالف تصير تاء في بعض الاحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوي كما يقال في أخت أخوي ورد بأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخر الى أنها زائدة للالحاق والالف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قول الالف للالحاق وفي قول أصل وذهب الكوفيون الى أن لفظهما مثنى وأصلهما كل بدليل سماع مفرد كلتا في قوله في كلت رجليها سلامى واحدة وأجيب بأنه حذف الالف للضرورة وعلى الاول يجوز في ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلتا الجنتين آتت وقال الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال أي الاعراب كالمثنى في متمحض الافراد كقوله

على جودا يقطع ابهراها * حزامها السرج في خيل سراع

ثني الابهر وهو عرق مجازا ﴿ تنبيه ﴾ قال ابن مالك هذه الكلمات تسمى الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فان أطلق عليها ذلك فمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فأفاد أنها يقال لها أسماء تثنية كما يقال أسماء جمع

﴿ص﴾ مسئلة لا يثنى ولا يجمع غالبا جمع واسمه واسم جنس الا أن أطلق عليه بعضه وجوزهما ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا مثناه ولا مالا ثاني له وكل وبعض ونحو فلان وأفعل من وأسم الفعل ومحكى من جملة ومختص بالنفي وشرط ومبني الاذان وثان واللذان واللتان على الاصح ولا ذو أبي الكنى وأجمع وجمعاء واخوته خلافا للكوفية فيهما والمختار جواز المزج وذي وبه ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفي مختلفي المعنى ثالثها يجوز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية وينكر العلم والاجود أن يحكي الانحو جاديين زعمايتين وأذرعات

(١) بياض في الاصل مكان الشاهد

ومنع المازني المعدول ومافيه أل قيل يبقى وقيل بعوض ولا يغني غالباً عطف الا بفصل ولو مقدراً ويؤتى بالمحكى بذوا وذو وكذا المزج ان منع واستغنوا بسيان وضبعان عن سوا آن وضبعانان وحكيا ويستوي في التثنية مذكر وغيره ولا تحذف التاء الا في اليه وخصية

﴿ ش ﴾ جمعت مالا يثنى ولا يجمع من الالفاظ جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب وأنا أشرحه على طريقة أخرى فأقول التثنية والجمع شروط أحدها الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع ذلك اتفاقاً ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين وملئين أي ضربين منهما وندر في الجمع قولهم لقاحان وسوداوان وقوله عند التفرق في الهيجا جمالين وفي أسمه قوله قوماهما أخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا أن الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغني عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ومصابيح وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين . يوم التقا الجمعان اه الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبني ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الافعال وأما نحو ياز يدان ولا رجلين فانه يثنى قبل البناء وأما ذان وتان واللذان واللتان فقيل انها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل انها مثناة حقيقة وانها لما ثنيت أعربت وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقاً فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقاً نحو تأبط شراً وهو المراد بقولي ومحكى من جملة وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالاكثر على منعه أيضاً لعدم السماع ولشبهه بالمحكى وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه واختاره ابن هشام والخضراوي وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه وهو اختياري قال خطاب في الترشيح فان ثنيت على من جعل الاعراب في الآخر قلت معدى كربان ومعدى كربين وحضرموتان وحضرموتين أو على من أعرب اعراب المتضايفين قلت حضراموت وحضري موت وقال في المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان وسيبويهون وذهب بعضهم الى أنه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون ويتوصل الى تثنية المركب اسناداً بذوا والى جمعه بذو وافيقال جاءني ذوا تأبط شراً وذوو تأبط شراً أي صاحبا هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه وأما الاعلام المضافة نحو أبي بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فتقول أبوا البكرين وآباء البكرين الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته بل اذا أريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره وكذا لا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير والاجود اذا ثنى العلم أو جمع أن يحلى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الأجود ما حكاه في البديع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان وزيدون قال أبو حيان وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه الا في هذا الكتاب ويستثنى نحو جمادين اسمي الشهر وعمايتين اسمي جبلين وأذرعات وعرفات فان التثنية والجمع فيها لم يسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الالف واللام ولم تضف قال

حتى اذا رجب تولى وانقضى ٭ وجماديان وجاء شهر مقبل

وقال ٭ لوان عصر عمايتين ويذبل ٭ ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمر وجمعه جمع سلامة أو تكسير وقال

أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى واذا ثنى ما فيه ال كالرجل فقيل تبقى فيه ال وقيل تحذف ويعوض منها مثلها حكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح ومما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد واخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما ولحنوا المعري في قوله

جاد بالعين حين أعمى هواه * عينه فانثنى بلا عينين

والثاني لا وصححه ابن مالك تبعا لأبي بكر بن الأنباري قياسا على العطف ولوروده في قوله تعالى وإله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي ويد السائل السفلى وقول العرب القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السبأين واللبن احد اللحمين والحمية احد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع السادس أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى بعض للاستغناء عنه بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سي ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث على أنه حكى سواآن وضبعانان ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة ألف للاستغناء عنها اذ يغني عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة عشرون وعن جمعها تسعة وخمسة عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله * لها عند عال فوق سبعين دائم * وأجيب بأنه ضرورة ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنها بجمع شمال قاله ابن جني في كتاب التمام السابع أن يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفي كاحد وعريب لافادتها العموم وكذا الشرط وان كان معربا لافادته ذلك الثامن أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم زيد كما سيأتي في أوائل المبتدا لانه شبيه بالفعل وبقي في المتن مسئلتان أحدهما أصل التثنية والجمع العطف وانما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الا في ضرورة كقوله * ليث وليث في محل ضنك * وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه ويسوغه في الاختيار فصل ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل أو مقدر كقول الحجاج وقد نعى له ابنه وأخوه انا لله محمد ومحمد في يوم واحد محمد ابني ومحمد أخي الثانية يستوي في التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه الا من ألية وخصية فانهم قالوا أليان وخصيان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع في المفرد ألي وخصي فأجروا التثنية عليه ايثارا للتخفيف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره

(ص) ولا يتغير لكن تقلب ألف مقصور فوق ثلاثي أو يائي أو مقلوبة عن ألف اذن ياء وغيره واوا وقيل الا في ثلاثي واوي مكسور الأول أو مضمومه وفي الاصلية والمجهولة ثالثها الأصح ان أميلت ياء والا واوا ورابعها ان أميلت أو صارت ياء في حال وقلب همز مبدل من ألف التأنيث واوا أولى في الملحقة وتركه في المبدل من أصل خلافا للجزولي ونرد تصحيح مبدلة من ألف وقلبها والتي من أصل ياء والأصلية واوا وحذف زائدة خامسة وألف وهمز قاصعاء لا يقاس على الأصح وقيل مذروان وثنايان لعدم الافراد ولا ترد فاء ثلاثي وعينه ولامه ان

عوض الوصل والا فاعاد فى اضافة لا غيره على الاجود و يقال أبان وأخان و يديان ودميان ودموان وفميان وفوان بقلة و يجوز فى ذات ذاتا وذواتا

﴿ ش ﴾ اذا ثنى الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو زيد أم معتلا جار يا مجراه وهو ما آخره ياء أو واو ساكن ماقبلهما مشددتان أو مخففتان نحو مرمى ومعرو وظبي ودلو أم منقوصا نحو شج ام مهموزا غير ممدود نحو رشأ و وضوء ونبيء أم ممدودا همزته أصلية نحو قراء و وضاء فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير الا فتح ماقبل العلامة و رد ياء المنقوص وأما المقصور فتقلب ألفه ياء ان كانت زائدة على ثلاثة كملهى ومعطى ومستدعى أو ثالثة بدلا عن ياء كرحى أو أصلية أو مجهولة وأميلت كبلى ومتى علمين أو مقلوبة عن ألف أذن علما فيقال فى التثنية ملهيان ومعطيان ومستدعيان و رحيان ومليان وميتان وأذنان وما عدا ذلك تقلب واوا وهى الثالثة المبدلة من واو كعصى وعصوان والاصلية غير الممالة كاذا علما واذوان والمجهولة غير الممالة كددا وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كحديث لست من الددولا الددمنى ومتمما بالنون نحو ددن و بالدال دددو مقصورا ددا فلا يدرى هل ألفه عن ياء أو واو لان الألف فى الثلاثى لابد أن يكون عن أحدهما وذهب بعض النحويين الى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقا سواء أميلت أم لم تمل قال ابن مالك ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأى وذهب آخر الى أنهما بالواو مطلقا وذهب الأخفش الى أنهما ان أميلتا انقلبتا الى الياء فى حال نحو لدى والى قلبت ياء والا قلبت واوا فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيان وذهب الكسائى الى أن تثنية الثلاثة المبدلة من واو بالياء اذا كان أول الكلمة مكسورا كربا ورضى أومضموما كضحى وعلا وأما الممدود فان كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو حمراء قلبت واوا نحو حمراوان وورد تصحيحها وقلبها ياء حكى أبو حاتم حمرا آن وحكى غيره حمرايان فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت ملحقة نحو علباء وحرباء جاز فيها القلب واوا وهو الأولى والتصحيح نحو علباوان وعلبا آن وان كانت مبدلة من أصل نحو كساء ورداء جاز فيها الوجهان والتصحيح أولى نحو كسا آن وكساوان هذا مذهب الجمهور وسوى الجزولى بينها وبين التى قبلها فى أن الأولى اقرار الهمز وورد فى هذه القلب ياء حكى كسايان فقاسه الكسائى وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت أصلية فتقدم انها تصحح وقد ورد قلبها واوا سمع قراوان ووضاوان فى تثنية قراء ووضاء فقاسه الفارسى وخطأه النحاة وورد أيضا حذف الزائدة وهى خامسة سمع جوزلان فى جوزلاء وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود سمع قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان وباقلان فى قاصعاء وعاشوراء وخنفساء وقرفصاء وباقلاء فقاس الكوفيون على ذلك فى المثالين ومنعه غيرهم لقلة الوارد منه فقولى ولا يقاس على الأصح عائد الى ست مسائل تصحيح المبدلة وما بعده وقد صحح العرب مذروين وثنايين وثناء بن أو ثنائيين لان الألف الأولى رابعة والثانى مثل كساء الا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ولم يستعمل فيهما الافراد كما تقدم فصحتا ولا يرد فى التثنية ما حذف من فاء وعين ولام ان عوض منه همز الوصل فيقال فى اسم ابنان وان لم يعوض منه فان رد فى الاضافة رد هنا والا فلا هذا هو الأجود فمن الأول المنقوص نحو أب وأخ وحم فيقال قاضيان وأبوان وأخوان وحموان ومن الثانى هن ويد ودم وفم وسنة وحر فيقال هنان ويدان ودمان وفمان وسنتان وحران وشذ فى الاول أبان وأخان وفى الثانى هنوان ويديان ودميان ودموان وفميان وفوان وقيل ليس بشاذ وانما أبان وأخان على لغة التزام النقص فى الافراد والاضافة ويديان وما بعده على لغة القصر فيها قال أبو حيان وأما ذو مال فيقال فيها ذوا مال فان قلنا المحذوف من ذو اللام فهى لم ترد أو العين فكذلك لان الواو الموجودة هى اللام وأما ذات فقالوا فى تثنيتها

ذاتاعلى اللفظ بلارد وهو القياس كاثنى ذواعلى لفظه قال * يادارسلمى بين ذواتى العوج * وذواتا على الاصل بردلام الكلمة وهى الياء ألفالتحرك العين وهى الواو وقبلها وهو الكثير فى الاستعمال قال تعالى ذواتا أفنان

﴿ ص ﴾ الخامس جمع المذكر السالم فبالواو والياء ان كان لعاقل أو شبهه خاليامن تاء التأنيث علما أو مصغرا أو صفة تقبل التاء ان قصدا وافعل تفضيل وجوزه الكوفية فى ذى التاء وصفة لا يقبلها وحكمه كالتثنية لكن يحذف آخر المنقوص ويضم ويكسر والمقصور يفتح وقيل كنقوص وقيل ان كان أعجميا أوذا ألف زائدة

﴿ ش ﴾ ﴿ الباب الخامس ﴾ من أبواب النيابة جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ثم هذا الجمع موافق للتثنية فى شروطها كما تقدم ويزيد بشروط أحدها أن يكون لعاقل كالزيدين أومشبه به نحو رأيتهم لى ساجدين . قالتا أتينا طائعين جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما أثبت لها ماهو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم كلب وسابق صفة فرس الثانى أن يكون خاليامن تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كاحمد وعمر أم وضع لمؤنث ثم سمى به مذكر قال أبوحيان . فلوسميت رجلا زينب أوسلمى جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسماها الآن فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال قاله أبوحيان ولذلك عبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل ماذكر ثم العلة لماذكر انه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ويلزم على الثانى الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقا فقالوا فى طلحة وحمزة وهبيرة طلحون وحمزون وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم فى علانية للرجل المشهور علانون وفى ربعة للمعتدل القامة ربعون وأما القياس فعلى ماورد من جمعه جمع تكسير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

* وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث فى جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غيرمسلم لانه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تأويله بجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما كزيد وعمرو أو مصغرا وان لم يكن علما كرجيل وغليم وأحيمر وسكيران أو صفة تقبل تاء التأنيث ان قصد معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع ماليس واحدا من الثلاثة كرجل وفتى وغلام ولا صفة لاتقبل تاء التأنيث كاحمر وسكران وعانس وجريح وصبور وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة وفروقة فان التاء فى نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث قال أبوحيان نعم بقى صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهوما كان خاصا بالمذكر كخصى وأفعل التفضيل المعرف باللام والمضاف الى نكرة نحو الافضلون وأفضلوا بنى فلان فان تأنيثه بالالف وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله فما وجدت نساء بنى نزار * حلائل أسودين وأحمرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا فى شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا وليس بالجيد قال الأصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت وتعرى منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل

الحاقا به في أنه اذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو كقاموا و يقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه ولهذه العلة نفسها جمع الجامد اذا كان علما لان تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل والتنكير أصل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون مكبره لتعذر تكسيره لانه يؤدي الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله وأما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع لا لهذا بخصوصه بل وللتثنية أيضا وقد تقدم بيانه هناك ثم اذا جمع الاسم فحكمه كالاثنين من لحوق العلامة من غير تغيير ان كان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو مهموزا أو ممدودا همزته أصل كزيدون وظبيون ونبيئون وقراءون وقلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو حمراوون في حمراء علم مذكر و يستثنى شيآن المنقوص والمقصور فانهما يحذف آخرهما وهو الياء والالف لالتقائهما ساكنا مع الواو والياء ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون و يكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف و يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو وأنتم الأعلون . وانهم عندنا لمن المصطفين وجوز الكوفيون اجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء حملا له على السالم وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب قال أبو حيان وكأنهم نقلوا اليهما الحركة المقدرة على حرف الاعراب وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذي حكاه عنهم الاصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو اجراء ذلك في الاعجمي كموسى وما فيه ألف زائدة كارطى وحبلى علمي مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت القولين معا

﴿ص﴾ وألحق به سماعا كنحن الوارثون وعشرون الى تسعين وأهلون وأرضون وعالمون وقيل جمع وقيل مبني على الفتح و بنون وأبون وأخون وهنون وذو و وألحق ثعلب فون وابن مالك حمون قياسا وأولو واوسنون وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لامه قال أبو حيان أو فائه الهاء وكسر الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها وشاعا في المضمومة وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منونا أولا و يلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها وهي لغة في المثنى والجمع وأجاز ابن مالك الاول في عشرين وقد يقال شياطون

﴿ش﴾ ألحق بالجمع في اعرابه ألفاظ ليست على شرطه سمعت فاقتصر فيها على مورد السماع ولم يتعد منها صفات للبارى تعالى وهي قوله نحن الوارثون . والقادرون . والماهدون . و إنا لموسعون فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق الاسماء عليه توقيفي ومنها عشرون والعقود بعده الى تسعين وهي أسماء مفردة وزعم بعضهم انها جموع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك في الجموع ذكره ابن مالك و بأنه لو كان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني على تسعة وأن لا يطلق الاول الا على ثلاثين لان أقل الجمع ثلاثة ذكره الرضي ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة الا أنه أجرى مجرى مستحق لانه يستعمل بمعناه في قولهم هو أهل لذا قال تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا . ما تطعمون أهليكم ومنها أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهو مؤنث واسم جنس لا يعقل فغانه أربعة شروط قال الشاعر

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني * هداد خطيب فوق أعواد منبر

وقال

وأية بلدة إلا أتينا * من الارضين تعلمه نذار

ومنها عالمون وهي اسم جمع لا جمع لان العالم علم لما سوى الله والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفرده ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وذهب قوم الى أنه جمع عالم قيل انه جمع عالم مرادا به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مرادا به

العموم للعقلاء وغيرهم وعليها فوجه شذوذه ان عالما اسم جنس لاعلم وقيل ان عالمون مبنى على فتح النون لامعرب لانه لم يقع الاملازم الياء ورد بقوله

تنصفه البرية وهو سام * وتلقى العالمون له عيالا

ومنها بنون وأبون وأخون وهنون وذو ووجه شذوذها انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغى أن يمتنع لان القياس يأباه وجمع أب واخوته كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال فى فم فون وفين قال أبو حيان وهو فى غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت على حد التثنية من ردالفاء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستثقال وأما الباقى فخالفت التثنية حيث حذفت لاماتها ولم ترد لالتقائها ساكنة مع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذف همزه المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم حذفها لما ذكر وعادت فتحة الباء التى هى الاصل ومنها أولو وهو وصف لا واحد له من لفظه قال تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ومنها سنون ووجه شذوذه كأرضين وبابه كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تجمع جمع تكسير كثبه وثبين بخلاف الرباعى وثلاثى لم يحذف منه شئ كثمرة أو حذف منه غير اللام نعم ألحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعده فانه يقال عدون وبخلاف مالم يعوض من لامه شئ كيد ودم أو عوض منها همزة الوصل كاسم وابن أو التاء لا الهاء كأخت وبنت أو كسر كشفة وشاة فلا يجمع شئ من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع الثلاثى المستوفى الشروط فان كانت فاؤه مكسورة سلمت غالبا كمائة ومئين وعضة وعضين وربة وربين وعزة وعزين وقد تضم بقلة حكى الصنعانى عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت مضمومة جاز الضم والكسر كثبة وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لغة الحجاز وعلياء قيس وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الاعراب فى النون ويلزم الياء قال * أرى مر السنين أخذن منى * ثم الاولون يتركونه بلا تنوين والآخرون ينونونه فيقولون فى المنكر أقمت عنده سنينا بالتنوين قال

* متى تنجهبوا من سنين ملحة *

وقال ألم تسق الحجيج سلى معدا * سنينا ماتعدلنا حسابا

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق فى الاعراب بالحركات كسنين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم اليه شذوذا آخر ومن العرب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو وتعرب على النون كزيتون قال فى البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب فى المثنى والجمع على النون أجرى له مجرى المفرد حكى الشيبانى هذان خليلان وعليه خرج * لا يزالون ضاربين القباب * وقد يقال شياطون تشبيها لزيادتى الكسر فيه بزيادتى الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال أبو حيان وهو من التشبيه البعيد الذى يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه بهمز معائش ومصائب ومن هذا قراءة الحسن وما تنزلت به الشياطون

﴿ص﴾ وليس الاعراب فى المثنى والجمع بمقدرة قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والانقلاب خلافا لزاعميها

﴿ش﴾ الجمهور ومن المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجى على أن اعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهى الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلا وهو رأى الاخفش ورد بأنه تقدير فيما فى غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخرا وبأنه لم يكن

يحتج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بحركات مقدرة فى الالف والواو والياء وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلى كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب فى الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما حملوا إحالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ماذكر ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيتها فكأنك رأيت الاعراب وبه فسر أبو على مذهب الأخفش وقيل الاعراب ببقاء الألف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه الجرمى والمازنى وابن عصفور وهذا بناء على أن الاعراب معنوى لالفظى قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيأ وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولااعراب ظاهر ولامقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس فى المعربات ماترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمى وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل فى قولهم أبو جاد

﴿ص﴾ وتليهما نون تكسر فى المثنى وقد تضم مع الألف وتفتح فى الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة فى الجمع وقيل يختص بالياء فيهما والمختار وفاقا لابن مالك انها لرفع توهم الاضافة أو الافراد لاعوض من حركة أو تنوين أوهما مطلقا أو ان كانا والا فأحدهما والا فغير عوض أو فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد وحمل الباقى ولاهى التنوين خلافا لزاعميها وتسقط الاضافة ولو تقديرا وشبهها وتقصير صلة وخصه المبرد باللذا واللتا وغيره ضرورة وجوزه الكسائى فى النثر وزعمه الأخفش فى ضاربك للطافة الضمير وتشدد فى موصول وإشارة مطلقا على الأرجح

﴿ش﴾ زيد بعد الألف والياء فى المثنى وبعد الواو والياء فى الجمع نون واختلف فى أنها زيدت لماذا على مذاهب أحدها وهو رأى ابن مالك انها لرفع توهم الاضافة فى نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين والافراد فى الاشارة والمقصور والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس حال الاضافة بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر الثانى انها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للزجاج ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلاحاجة الى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شئ فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت فى الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف واللام وفيما لاتنوين فيه نحو يازيدان ولارجلين فيها وغير المنصرف اذا ثنى وبأن التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقى على اصالته وبين المشابه للفعل ولاحاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعداه عن الفعل فلم يحتج الى فارق وانما حذفت فى الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة فى المضاف فكرهوا زيادتين فى آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو على وابن طاهر والجزولى ورد بما سبق فى المذهبين قبله وبثبوتها فى الوقف والحركة والتنوين لايثبتان فى الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا فى مفرده ومن الحركة فقط فيما لاتنوين فى مفرده كمثنى مالاينصرف ومن التنوين فقط فيما لاحركة فى مفرده كعصا وقاض وغير عوض فيما خلا عنهما كمثنى حبلى وهذا الذى عليه ابن جنى السادس انها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء

السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامه التثنية والجمع أن ينقل اليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعلال ولم يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لاجل الساكنين فثبت نونا نقله ابن هشام الخضراوى وأبو حيان قال ولا يرد انه لا تنوين فى تثنية مالا ينصرف والمبنى لأنا نقول لما ثنى زال شبه الفعل والحرف فرجعا الى الاصل فعاد التنوين ثم الشائع فى هذه النون الكسر فى المثنى والفتح فى الجمع وانما حرك لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما و ورد العكس وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع فقيل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أمثلة ذلك قوله

* على أحوذيين استقلت عشية * وقوله

أعرف منها الانف والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله * وأنكرنا زعانف آخرين * وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * وقوله * الا الخلائف من بعد النبيين * قال ابن جنى ومن العرب من يضم النون فى المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيبانى ضم نون التثنية لغة قال أبو حيان يعنى مع الالف لا مع الياء لانها اشبهت بألف غضبان وعثمان أنشد المطرزى فى اليواقيت

ياأبتا أرقنى القذان * فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى فى تثنية اسم الاشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف فى الاشارة والياء فى الموصول اذا كان حقهما الاثبات كألف المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد بحالة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذانك برهانان واللذان يأتيانها إحدى ابنتى هاتين وأرنا اللذين وتحذف هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بل يداه والمقيمى الصلاة غير محلى الصيد أومقدرة كقوله

هما خطتا إما أسار ومنة * واما دم والموت بالحر أجدر

ولشبه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر واثنتى عشرة ونحو لا غلامى لك ولبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأى الاعلم ولتقصير الصلة وسواء عند سيبويه والفراء صلة الالف واللام ومائنى أوجمع من الموصول كقوله

خليلى ما ان أنتما الصادقا هوى * اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

وقوله أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله * هما اللتا لو ولدت تميم * قال الفراء صارت الصلة عوضا عن النون وهم يحذفون مما طال فى كلامهم وذهب المبرد الى أن ذلك خاص باللذان واللتان بطول الاسم ولانه لم يحفظ حذف النون فى صلة الالف واللام من لسان العرب فى المثنى والبيت المصدر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للاضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع فى الجمع وقياس المثنى على الجمع جلى قال الحافظ * وعورة العشيرة لا * وقال * وخير الطالبى الشره الغشوم * بنصب عورة والشره وخرج عليه والمقيمى الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذى بقوله

ان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم ياأم خالد

أى الذين وقدح فيه باحتمال انه أراد بالذى الجمع على حد قوله تعالى كمثل الذى استوقد الى أن قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبى لما بدالى * معالم منهما وهما نجيا

أى نجيان وقوله * لو كنتم منجدى حين استعنتكم * وجوزه الكسائى فى السعة فهو زعنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيان و يشهد له ماسمع بيضك ثنتا و بيضى مايتا أى ثنتان ومايتان قال و ينبغى أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدى الى الالباس فى المفرد كما فى هذان وهاتان وفيما تخرج على رأى الكسائى فى الجمع قراءة غير معجزى الله ولذائقو العذاب بالنصب وذهب الاخفش وهشام الى أنها تحذف للطافة الضمير فى نحو ضاربك وانه منصوب المحل لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وهى غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف النون ولحذفها سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذى قاله سيبويه والمحققون أنه فى محل جر بالاضافة

﴿ص﴾ وماسمى به من مثنى وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد يجرى المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون أو يلزم الواو وفتح النون مالم يجاوز سبعة

﴿ش﴾ اذا سمى بالمثنى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالألف والواو والياء كالبحرين أصله تثنية بحر ثم جعل علما لبلد نحو درنكتين وكتابين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم سمى به أعلى الجنة قال تعالى لفى عليين وما أدراك ماعليون وكذا صريفون وصفون ونصيبون وقنسرون و يبرون ودارون وفلسطون كلها اعلام اما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدى

تركنا أخا بكر ينوء بصدره * بصفين مخضوب الجيوب من الدم

وفى الحديث شهدت صفين و بئست صفون هذه اللغة الفصحى فيهما وفى المثنى لغة أخرى وهى اجراؤه كعمران وسلمان فى التزام الألف واعرابه على النون اعراب مالا ينصرف وفى الجمع لغات أخرى أحدها أن يجعل كغسلين فى التزام الياء وجعل الأعراب فى النون مصروفا الثانية ان يجعل كهرون فى التزام الواو وجعل الأعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة الثالثة التزام الواو وفتح النون مطلقا وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هرون مشروط بأن لا يجاوز اسبعة أحرف فان جاوزها الم يعربا بالحركات

﴿ص﴾ مسئلة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا لبس والجمهور الجمع فى نحو رؤس الكبشين بشرط اضافته الى مثنى لفظا أو نية فان فرق متضمناهما فخلاف

﴿ش﴾ الأصل فى كلام العرب دلالة كل لفظ على ماوضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على اثنين والجمع على جمع وقد يخرج عن هذا الاصل وذلك قسمان مسموع ومقيس فالأول ماليس جزأ مما أضيف اليه سمع ضع رحالهما بيد فى اثنين ودينار كم مختلفة أى دنانيركم وعيناه حسنة أى حسنتان وقال امرئ القيس * بها العينان تنهل * أى تنهلان * وقال الآخر

اذا ذكرت عينى الزمان الذى مضى * بصحراء فلج ظلتا تكفان

أى عيناى وقال * كلوا فى بعض بطنكم تعفوا * أى بطونكم وقال * لأطعمت العراق ورافديه * أى رافده لان العراق ليس له الا رافد واحد ومنه لبيك واخوته فانه لفظ مثنى وضع موضع الجمع قالوا شابت مفارقه وليس له الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق وعظيمة الأوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك اذا أمن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شئ من هذا لالتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات والثانى ما أضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين أى رأسيهما أو معنى نحو * كفا غرى الافواه عند عرين * أى كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما فان مثل ذلك يرد فيه الجمع والأفراد

والتثنية فمن الأول قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما ومن الأفراد قراءة الحسن بدت لهما سوآتهما ومن التثنيـة قراءة الجمهور سوآتهما فطرد ابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليـه الا شيء واحـد لانه ان كان له أكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالباس ومن أمثلة ذلك

* حمامة بطن الواديين ترنمى * أى بطني * بما في فؤادينا من الهم والهوى * اذا كان قلبانا بنا يجفان

ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق في من فو يهما فضالسانفسيم ما بنوا فدفان فرق متضمناهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا بقياس الجمع والافراد وخالفـه أبو حيان لان الجمع انما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع أو افراد اقتصر فيه على مورد السماع قال وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الـكلام أو الرسالة فليس جزأ من داود ولا من عيسى

﴿ص﴾ السادس المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فبالنون رفعا وحـذفها وحذفت رفعا نثرا ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا وقـد يفتح و يضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والادغام والحـذف والأصح انها المحذوفة وقيـل الاعراب بالواو والالف والياء وقيل النون دليل وقيـل الاعراب فيها

﴿ش﴾ ﴿الباب السادس﴾ من أبواب النيابة المضارع اذا اتصـل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو واو جمع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند فانه يرفع بالنـون كامثلنا و ينصب و يجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وقيـل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيـل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمـير لانه الفاعل ولانه ليس في آخر الـكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها الحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الآن تسكون معربة ولا حرف اعراب وفيها قال أبو حيان و بين هـذا القول وقول الاخفش مناسبة الا أن الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبه و ورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قرئ ساحران تظاهرا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت اسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الزكي

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار والاصـل في هـذه النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا لاستثقال الكسر بعدها وقيل تشبيها للاولى بالمثنى والثاني بالجمع وقد تفتح بعـد الالف أيضا قرئ أتعدانني ان أخرج بفتح النون وقد تضم معها أيضا ذكره ابن فلاح في مغنيه واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو أتعدانني والادغام والحذف وقرئ أتحاجوني واختلف في المحـذوف فذهب سيبويه انها نون الرفع ورجحه ابن

مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يأمركم وما يشعركم في قراءة من يسكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغييران بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني لانها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولانها انما جئ بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر مع امكانه المقدر كالموجود

﴿ص﴾ السابع المضارع المعتل وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء فيحذف آخره جزما والحذف بالجازم وقال أبو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا ابقاؤه وقيل سائغ كحذفه دونه واذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي اشباع ويسهل ما آخره همزة وابداله لينا محضا ضعيف ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور

﴿ش﴾ ﴿الباب السابع﴾ من أبواب النيابة لفعل المضارع المعتل وهو ما آخره ألف كيخشى أو واو كيغزو أو ياء كيرمي فانه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته وقال أبو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شئ كقوله ومن يتق فان الله معه وورد ابقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله * ولا ترضاها ولا تملق * لم تهجو أو لم تدع * لم يأتيك والأنباء تنمي * فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر ثم اختلف حينئذ ما الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لو ردها كما سيأتي وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان وفائدة الخلاف تظهر في الألف فمن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والأول تأوله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة أيضا حذف هذه الحروف لغير جازم والمهموز من الافعال كيقرأ ويقرئ ويوضؤ يجوز تسهيل همزه ونص سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على أنه لا يجوز ابداله لينا محضا الا في الضرورة قال الخضراوي وما حكى الأخفش من قريت وتوضيت وقروت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر لأن حكمه حكم الصحيح يقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال

عجبت من ليلاك واتيانها * من حيث زارتني ولم أدرها

أي ولم أدر أي لم أشعر بها داري وأجاز ابن عصفور حذفه اعطاء له حكم المعتل الأصلي ولقوله * وإن لا يبد بالظلم يظلم وأجيب بأنه ضرورة أو على لغة بدى يبدا كبقي يبقى

﴿ص﴾ خاتمة تقدر الحركات في المضاف للياء وقيل لا تقدر الكسرة والحرف المدغم والمحكي على الأصح

والمقصور ان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح وفي نحو يخشى

﴿ش﴾ ذكرت في هذه الخاتمة الاعراب المقدر وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء وأما الكسرة فقيل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الاعراب اكتفى بها في المناسبة وقيل تقدر أيضا وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف المسكن للإدغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره أبو حيان في شرح التسهيل الثالث المحكي في نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأي البصريين وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع انها حركة حكاية الاعراب الرابع الاسم المقصور وسيأتي في بابه لتعذر تحريك الألف فان كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه وقال ابن فلاح اليمني تقدر الكسرة لانها انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير الخامس المضارع الذي آخره ألف كيخشى لما ذكر في المقصور

﴿ص﴾ والضمة والكسرة في المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدير فتحة ضرورة خلافا لابن حاتم في غير المنون الا معدي كرب على الأجود وكذا ظهورهما وتقدر في ياء جوار المحذوفة

﴿ش﴾ النوع الثاني ما يقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي بخلاف نحو كرسي لتشديدها وماجوه أو نصبه بالياء لعدم لزومها وظبي ورمي بسكون ما قبلها وعلة التقدير الاستثقال ولذا ظهرت الفتحة لخفتها على الياء وقد تقدر أيضا ولكن في الضرورة كقوله * وكسوت عار لحمه فتركته * وقوله * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله * كأن أيديهن بالقاع القرق * وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء نعم ما أعرب من مركب اعراب متضايفين وآخر أولهما ياء نحو رأيت معدي كرب وثنتا قالي قلا فانه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف وقولي على الأجود أي اذا أجري على الأجود أي من أحواله الثلاثة وهي حالة الاضافة ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص كقوله خبيث الثرى كابي الأزند * وقوله * تدلى بهن دوالي الزراع * وقوله * لا بارك الله في الغواني هل * وقوله * ولم يختضب سمر العوالي بالدم

﴿ص﴾ والضمة في نحو يغزو ويرمي وظهورها وتقدير الفتحة ضرورة أو شذوذا وأجاز الفراء في نحو يحيي نقل حركة الياء وادغامها فيظهر

﴿ش﴾ النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها عليهما ولخفة الفتحة عليهما ظهرت بخلاف ذلك ضرورة أو شذوذا لا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة * تساوي عنزي غير خمس دراهم * وقوله * اذا قلت علي القلب يسلو قيضت * وقوله في تقدير الفتحة ليقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس * وقوله * اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها * وقوله * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وخرج عليه قراءة أو يعفو الذي بيده بالسكون وذهب الفراء في نحو يرمي ويحيي الى جواز نقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها وأنشد

وكأنها بين النساء سبيكة * تمشي بسدة بيتها فتعيي

والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح انه لايقال يعي بل انه يقال يعيي هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا تعل قال والبيت الذى أنشده لا يعرف قائله فلعله مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيما كسر لساكنين ومهموز أبدل لينا ولم يلد اذا سكن اللام أو وصل بضمير وفتح أو كسر

﴿ش﴾ النوع الرابع مايقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثانى المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد المضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله * وذى ولد لم يلده أبوان *

﴿ص﴾ ولا توجد واو قبلها ضمة الا فى فعل أو مبنى أو أعجمى أو عرض تطرفها أو لا يلزم

﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها واو قبلها ضمة الا فى الأفعال كيدعو وا المبنيات كهو وذو الطائية أو فى الكلام الأعجمى كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندو أو عرض تطرفها نحو ياثمو مرخم ثمودا ولا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهرة تالثها يجوز فى الشعر فقط

﴿ش﴾ اختلف فى جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان اباعمر حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن أحق بسكون التاء ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم ومكر السيىء . ومايشعركم . ويأمركم بسكون أواخرها وقول الشاعر

* وقد بدا هنك من المئزر * وقوله * فاليوم أشرب غير مستحقب والثانى المنع مطلقا فى الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية فى البيتين وقد بدا ذاك فاليوم أسقى والثالث الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ النكرة والمعرفة قال ابن مالك حد النكرة عسر فهى ماعدا المعرفة

﴿ش﴾ لما كان كثيرا من الاحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيرى الدور فى أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الاعراب والبناء وقد أكثر الناس فى حدودهما وليس منها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما أول وأول من أمس فدلولهما معين لاشياع فيه بوجه ولم يستعملا الانكرتين وماهو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة هو فى اللفظ كحمزة فى منع الصرف والاضافة ودخول أل ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدأ وصاحب حال وهو فى الشياع كأسد وماهو فى استعمالهم على وجهين كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب هما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فأحسن مايتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وماسوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غيرها بدخول رب أو اللام لان من المعارف مايدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات مالا يدخل عليه رب ولا اللام كأين ومتى وكيف وغريب وديار

﴿ص﴾ وهى الاصل خلافا للكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فأرفعها متكلم فمخاطب فعلم فغائب فاشارة ومنادى والاصح ان تعريفه بالقصد لا بأل منوية وانه ان كان علما باق فموصول فذو أل وثالثها هما سواء وما أضيف الى أحدها فى مرتبته مطلقا أو الا المضمر أو دونه مطلقا أو الا ذو أل مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل

بعد الاشارة وقيل هو أرفعها وقيل الاشارة وقيل ذو أل و يستثنى اسم الله تعالى والاصح ان تعريف الموصول بعهد الصلة لا بال ونيتها وان من وما الاستفهاميتين نكرتان وان ضمير النكرة معرفة وثالثها ان لم يجب تنكيرها وأرفع الاعلام الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس والاشارة القريب ثم المتوسط وذى أل الحضورى ثم الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لزاعمها فى الخالى من التنوين واللام

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه الا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الاجناس هى الاول ثم الانواع و وضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هى التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على اصالة النكرة أنك لا تجد معرفة الا وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لها ألا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام والمضمر اختصار تكرير المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها فى طى ترتيبها فى الاعرفية وهى المضمر والعلم والاشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف الى واحد منها والمنادى واغفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يا رجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم الى أن تعريفه بال محذوفة ونابت حرف النداء منابها قال أبو حيان وهو الذى صححه أصحابنا ولا خلاف فى النكرة غير المقصودة نحو يا رجلا خذ بيدى انه باق على تنكيره وأما العلم نحو يا زيد فذهب قوم الى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذى فى صلته هذا مذهب الفارسى وذهب الاخفش الى أن ما فيه أل من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه نحو من وما فتعرف لانه فى معنى ما هى فيه الا ايا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعد ابن كيسان من المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على انهما نكرتان لان الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولانهما قائمتان مقام أى انسان وأى شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قاله من تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال فى الاول رجل من بنى فلان وفى الثانى أمر مهم الثالثة مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى أنها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه أقل من تطرقه الى الآخر وعلى التفاوت اختلف فى أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور الى أن المضمر أعرفها وقيل العلم أعرفها وعليه الصيمرى وعزى للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لانه جزئى وضعا واستعمالا وباقى المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل أعرفها اسم الاشارة ونسب لابن السراج وقيل ذو أل لانه وضع لتعريفه اداة وغيره لم توضع له اداة ولم يذهب أحد الى أن المضاف أعرفها اذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف اليه و به تعرف ومحل الخلاف فى غير اسم الله تعالى فانه أعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك أعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله و بعدم صلاحيته لغيره و بتميز صورته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه و بمواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه فى التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما فى مرتبة واحدة لان كلا منهما تعريفه

بالقصد ثم الموصول ثم ذو أل وقيل ذو أل قبل الموصوف وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بأل وقيل لان كلا منهما تعريفه بالعهد وقال أبو حيان لا أعلم أحدا ذهب الى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب الا ابن مالك والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لان المعتبر انما هو زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما علم لا يعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الاشارة ما كان لقريب ثم للوسط ثم للبعيد وأعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم الجنس واختلف في المعرف بالاضافة على مذاهب أحدها انه في مرتبة ما أضيف اليه مطلقا حتى المضمر لانه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وابن خروف وجزم به في التسهيل الثاني أنه في مرتبته الا المضاف الى المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه الأندلسيون لئلا ينتقض القول بأن المضمر أعرف المعارف ويكون أعرف ما شيئين المضمر والمضاف اليه وعزى لسيبويه الثالث انه دونه مطلقا حتى المضاف لذي أل وعليه المبرد كما أن المضاف الى المضمر دونه الرابع انه دونه الا المضاف لذي أل حكاه في الافصاح وعبرت في المتن بأرفع بخلاف تعبير النحويين بأعرف لان أفعل التفضيل لا ينبني من مادة التعريف الرابعة الجمهور على أن الضمير العائد الى النكرة معرفة كسائر الضمائر وذهب بعضهم الى أنه نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو ربه رجلا ورد بأنه يخصصه من حيث هو مذكور وذهب آخرون الى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول الخامسة الجمهور على انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن وأين ومتى وكيف

﴿ص﴾ المضمر ويسمى الكناية قسمان متصل لا يقع أولا ولا تلو الا في غير ضرورة في الأصح وهو تاء تضم لمتكلم وتفتح لمخاطب وتكسر لمخاطبة ونون لأناث وواو وألف لغير متكلم وبالمخاطبة وهي مرفوعة وقيل الأربعة علامات ضمير مستكن ونا لمعظم أو مشارك لرفع ونصب وجر وكاف لخطاب وهاء لغائب وياء لمتكلم منصوبة ومجرورة

﴿ش﴾ هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكني ولكونه ألفاظا محصورة بالعد استغنينا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر فنقول هو قسمان متصل ومنفصل فالاول تسعة ألفاظ منها ما لا يقع الا مرفوعا وهو خمسة ألفاظ أحدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لانه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركات الحركة الاولى وقيل لانه اذا أخبر لا يكون الا واحدا واذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد فألزم الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب لانه أكثر وعطف بعضه على بعض وكسروا المؤنث لان الكسرة من علامة التأنيث وقيل لانه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج اليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المفردة وهي لجمع الاناث مخاطبات أو غائبات نحو ذهبن يا هندات والهندات ذهبن وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين

كاضربوا واضربوا يضربون وتضربون الرابع الألف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائبا كاضربا واضربا ويضربان وتضربان فقولي لغير متكلم يشمل المخاطب والغائب وهو غائد للثلاثة الخامس الياء وهي للمخاطبة نحو اضربي وأنت تضربين وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الأخفش في الياء وشبهة المازني أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فعلت للفرق وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها وليست الياء في التثنية كتاء التأنيث فإن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع ومنها ما يقع منصوبا ومجرورا وهو ثلاثة ألفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو ضربك ومر بك والهاء للغائب المذكر نحو ضربه ومر به والياء للمتكلم نحو ضربني ومر بي ومنها ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو حكم ناء المتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قمنا وضربنا ومر بنا ثم حكم هذا القسم أعني الضمير المتصل أنه لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا إلا في الضرورة كقوله

* ألا يجاورنا إلاك ديار * وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار منهم ابن الأنباري

(ص) ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا ويحذف معتل قبله وتنقل حركته لفاء ماض ثلاثي وتبدل الفتحة بمجانس وتحذف آخر معتل مسند إلى الواو والياء وتحرك الباقي بمجانس لا لمحذوف الألف والأصح أن فتحة فعلا هي الأصلية

(ش) إذا أسند الفعل إلى التاء والنون ونا سكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع على الماضي وأما الأمر فيسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا يتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن توالي لم يهمل بدليل عليط وعرتن وجندل ولو كان مقصود الإهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنها تخرجن على العرب في موضوعات كلامها والتعبير بآخر مسند أولى من لامه لأنه قد يكون حرفا زائدا للإلحاق نحو اغرنديت قاله أبو حيان فإن كان ما قبل آخر المسند معتلا حذف لالتقاء الساكنين نحو خفت ولا تخفن وخفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي نحو خفت وطلت إذ الأصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر بل يقتصر فيهما على الحذف هذا إذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة لم تنقل لأن ذلك لا يدل على البنية لأن أول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف وتنقل إلى الفاء فإن كان واوا أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كبعت وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير كيضربون وتضربين فإن كان معتلا حذف لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له صور الأولى أن يكون آخر المسند إلى الواو واوا كتدعون ياقوم فقبل الضمير ضمة وهي حركة مجانسة وهي أصلية لا مجتلبة الثانية أن يكون آخره ياء ويسند إلى الياء كترمين ياهند فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة

أصلية الثالثة والرابعة أن يسند الى الواو وآخره ياء أو عكسه فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير كترمون ياقوم وتدعين ياهند وقد شمل الصور الأربع قولي و يحرك الباقي بمجانس الخامسة أن يكون الآخر ألفا نحو يخشون و تخشين فالحركة الأصلية باقية بحالها ولا تجتلب حركة مجانسة للضمير وهو معنى قولي لا تحذف الالف واذا أسند الماضي الى الألف كضربا فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين وقال الفراء ذهبت تلك واجتلبت هذه لأجل الالف

﴿ص﴾ وتوصل التاء والكاف والهاء بميم وألف في المثنى وميم فقط في الجمع وسكونها أحسن فان وليها ضمير متصل فضمها بمدودة واجب وقال سيبويه و يونس راجح ونون مشددة للإناث وألف للغاية وقيل مجموعهما ضمير وأجاز قوم حذفها وقفا

﴿ش﴾ الضمائر السبعة أصول وهذه فروعها فاذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة زيد على التاء في الرفع والكاف والهاء في النصب والجر ميم وألف نحو ضربتما للمذكر والمؤنث وضمت التاء فيهما أجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجا وضربكما ومر بكما وضربهما ومر بهما واذا أريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو ضربتم ضربكم مربكم ضربهم مربهم وفي هذه الميم أربع لغات أحسنها السكون و يقابلها الضم باشباع و باختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه و يونس نحو ضربتموه ومنه أنلزمكموها وقرئ أنلزمكمها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف واذا أريد في المذكورات جمع الاناث زيد نون مشددة نحو ضربتن ضربكن مربكن ضربهن مربهن واذا أريد في الغيبة الانثى زيد على الهاء ألف نحو ضربها ومر بها هذا هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والالف و به جزم ابن مالك وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه للزوم الألف سواء أتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه والكرامة ذات أكرمكم الله به * ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله * أي بها أي أفعلها

﴿ص﴾ وقد تحذف الواو مع الماضي وتبقى الضمة وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء مالم تتصل بضمير وقل ان فصل ساكن ولغة الحجاز الضم مطلقا والافصح اختلاسها بعد ساكن ولو غير لين على المختار واشباعها بعد حركة وقيل هي والواو الناشئة ضمير وقل اسكانها وان حذف الساكن جاز الثلاثة وكسر هاء التثنية والجمع كالمفرد وقد تكسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة وكسر ميمه حينئذ أقيس وضمها قبل ساكن وسكونها قبل حركة أشهر وقد تكسر قبله مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي و يكتفى بابقاء الضمة كقوله

* فلو أن الاطبا كان حولي * وقوله * هلع اذا ما الناس جاع وأجدبوا * وقوله

* اذا ماشاء ضروا من أرادوا * قال بعضهم من العرب من يقول في الجميع الزيدون قام ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الامر الثانية هاء الغائب أصلها الضم كضربه وله وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو مر به ولم يعطه وأعطه و بعد الياء الساكنة نحو فيه وعليه و يرميه اتباعا مالم يتصل بضمير آخر فانها تضم نحو يعطيهموه ولم يعطهموه فان فصل بين الهاء والكسر ساكن قل كسرها ومنه قراءة ابن ذكوان أرجئه وأخاه ثم كسرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين اما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا وبها قرأ حفص

وما أنسانيه بما عاهد عليه الله وقراءة حمزة لاهله امكثوا الثالثة اذا وقعت الهاء بعد ساكن فالافصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو منه وعنه وأكرمه أو حرف علة نحو فيه وعليه هذا رأى المبرد وصححه ابن مالك وخص سيبويه ذلك بحرف العلة وقال الافصح بعد غيره الاشباع فاختاره أبو حيان أما بعد الحركة فالافصح الاشباع اجماعا ومن غير الافصح قوله * له زجل كأنه صوت حاد * الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالاشباع زائدة تقوية للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما الخامسة اسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها إن الانسان لربه لكنود ومنها قوله * الالأن عيونه سال واديها السادسة اذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم أو وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لولم يكن معتلا مثال ما حذف جزما يؤده اليك ونصله جهنم ووقفا فالقه اليهم السابعة كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين وبضم فيما عداهما وعند الحجازيين مطلقا قال أبو عمرو والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة الثامنة تكسر بقلة كاف المثنى او الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو بكم وفيكم وبكما وفيكما هذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من بكر بن وائل وقال انها رديئة جدا وحكاها الفراء في الياء عن الهمزة التاسعة اذا كسرت الهاء في الجمع كسر الميم اتباعا وهو الاقيس وضمها على الاصل وسكونها وقرئ بهما أنعمت عليهم والضم أشهران وليها ساكن والسكون أشهران وليها متحرك ولذا قرأ الاكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن يولهم العاشرة قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم تكسر الهاء كقوله * وهم الملوك ومنهم الحكماء *

﴿ ص ﴾ ويعود على جمع سلامة واو وتكسير هي أو التاء واسم جمع هي أو كفرد وقد يخلفها نون لتنشا كل وضمير المثنى والاناث بعد أفعل من كغيره وقيل قد يأتي مفردا مذكرا والاحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ونون في القلة وفي العاقلات نون مطلقا

﴿ ش ﴾ لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الا الواو نحو الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا والتاء على التأويل بجماعة نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل أقتت واسم الجمع يعود عليه الواو نحو الرهط خرجوا والركب سافروا أو ضمير الفرد نحو الرهط خرج والركب سافر وقد تأتي النون موضع الواو للتشاكل كحديث اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن والاصل أضلوا واعما عدل عنه لتشاكل أظللن وأقللن كما في لادريت ولاتليت ومأزورات غير مأجورات وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما وأحسن النساء وأجملهن وقيل يجوز فيه حينئذ الافراد والتذكير كحديث خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده وقول الشاعر

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

وهذا رأى ابن مالك ورده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والاحسن في جمع المؤنث غير العاقل ان كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وهاء مع التاء في غيره وان كان للقلة أن يؤتى بالنون فالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والاجذاع بالعكس وقد قال تعالى اثنى عشر شهرا منها أربعة حرم الى أن قال فلا تظلموا فيهن أي في الاربعة والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا سواء كان جمع كثرة أو قلة تكسيرا أو تصحيحا فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت

وضربنها قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى
وأزواج مطهرة فهو على طهرت ولو كان على طهرن لقيل مطهرات وقول الشاعر * وإذا العذارى بالدخان تلفعت

(ص) الثاني منفصل وهو للرفع أنا للمتكلم وألفه زائدة على الأصح والأفصح حذفها وصلا لا وقفا ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط وقيل أنا مركب من ألف أقوم ونون نقوم وأنت منهما وتاء تقوم ولا يقع إلا موقع التاء وثالثها في الشعر ونحن له معظما أو مشاركا وقيل أصله بضم الحاء وسكون النون وهي وهو وهما وهم وهن لغيبة والمختار وفاقا للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط وثالثها الأصل هو وهي والباقي زوائد وقد يسكن هاء هو وهي بعد واو وفاء وثم ولام وهمز استفهام وكاف جر وسكون الواو والياء وتشديدهما لغة وحذفهما ضرورة وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة

(ش) القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع مجرورا فالأول ألفاظ أحدها أنا بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم * هذا فزدي أنه * وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلا في لغة قالوا والهاء في أنه بدل من الألف وفي الألف لغات إثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم وبها قرأ نافع وقال أبو النجم * أنا أبو النجم وشعري شعري * وحذفها فيهما وحذفها وصلا وإثباتها وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الاسمية لفظا فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث فيقال أنت وأنتِ وتصرفا فتوصل بميم في جمع المذكر كأنتم وبميم وألف في المثنى كأنتما وبنون في جمع الإناث كأنتن وتضم التاء في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي تاء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للتأنيث ورد بأن التاء على ما ذكر للمتكلم وهو مناف للخطاب وذهب بعض المتقدمين إلى أن أنا مركب من ألف أقوم ونون نقوم وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه أنا لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك

أصرمت حبل الحي أم صرموا * يا صاح بل صرم الحبال هم   انتهى

وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن الثاني نحن للمتكلم معظما نفسه نحو نحن نقص أو مشاركا نحو نحن اللذون صبحوا الصباحا * واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين فأكثر وقال هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء والبواقي من الألفاظ للغيبة وذلك هو للغائب وهي للغائبة وهما لمثناهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلف في الأصل منها فعند البصريين أن هو وهي أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع وقال أبو علي الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد وقال الكوفيون

والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدان كالبواقي لحذفهما في المثنى والجمع ومن المفرد في لغة قال *بينما في دار صدق قد أقام بها* وقال *دار لسعدى اذه من هوا كا* وهذا المذهب هو المختار عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم . فهو وليهم . ثم هو يوم القيامة . لهي الحيوان وبعد همزة الاستفهام كقوله * فقلت أهي سرت أم عادني حلم * وبعد كاف الجر كقوله * وقد علموا ما هي كهي فكيف لي * وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله * وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا * وقوله * حبذا هي من خلة لو تخلنا * وتشديد الواو والياء لغة همدان كقوله * وهو على من صبه الله علقم * وقوله *وهي ما أمرت باللطف تأتمر * وتحذفهما ضرورة كالبيتين السابقين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة حكى انا كانت وكهو وقال

* فلولا المعافاة كنا كهم *

﴿ص﴾ وللنصب إيا ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره اسماء مضافا اليه عند الخليل وحرفا عند سيبويه وهو المختار وقيل اللواحق هي الضمائر وإيا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل المجموع الضمير والصواب ان إيا غير مشتقة وقد تخفف كسرا وفتحا مع همزة وهاء

﴿ش﴾ النوع الثاني من المضمر المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك إيا ويليه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب أفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فيقال اياي ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتم وأنتن وكاللواحق في اسم الاشارة هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع الى الاخفش قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك الى أنها اسماء مضمرة أضيف اليها الضمير الذي هو إيا لظهور الاضافة في قولهم فاياه وايا الشواب وهو مردود لشذوذه ولم تعهد اضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لانها ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبنى اذا لزم الاضافة أعرب كأي بل أولى لان إيا لا ينفك وأي قد تنفك عن الاضافة وذهب الفراء الى أن اللواحق هي الضمائر فايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمير الا أنه قال ان إيا اسم ظاهر أضيف الى اللواحق فهي في موضع جر به وقال ابن درستويه إنه بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الاحوال ليست مشتقة من شئ وذهب أبو عبيدة وغيره الى أنها مشتقة ثم اختلف هل اشتقاقها من لفظ أومن قوله *فأولذكراها اذا ما ذكرتها* وقيل من الآية فتكون عينها ياء ثم اختلف في وزنها فقيل افعل والاصل إوو وإأوى وقيل فعيل إويو وإوى وقيل فعول والاصل إوو واوى وقيل فعلا والاصل إو يا إوإوى وفي إيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورة ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة على ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد ومع الفتح قراءة الرقاشي ومع كسر الهاء قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوى «فائدة» علم مما تقدم أن المجمع على كونه ضميرا ستة ألفاظ التاء والكاف والهاء وياء المتكلم وان ونحن وتضم اليها على المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة ونا وايا وتضم اليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قومها ورأي قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى رأي أبي علي هما وهم وهن فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف

﴿ص﴾ مسئلة يجب استتار مرفوع أمر ومضارع غير غيبة واسمهما والتعجب والتفضيل وفعل الاستثناء

ويجوز في غيرها

﴿ش﴾ من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب والمضارع للمتكلم كاضرب ونضرب أو للمخاطب كتضرب واسم فعل الامر كصه ونزال ذكره في التسهيل واسم فعل المضارع كأوه وأف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا والتفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون خالدا زادها ابن هشام في التوضيح [عن] ابن مالك [في] باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أن فاعل حاشا وخلا وعدا اذا انتصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه عائد على مفرد مذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد الى أنه عائد على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فاذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه ان زيدا بعض من قام فاذا قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل أي عدا قيامهم وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى اداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذلك بعد ما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله كهيهات والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار

﴿ص﴾ مسئلة اخص الضمائر الأرفع ويغلب في الاجتماع ومتى أمكن متصل تعين اختيارا ويتعين الفصل ان حصر بانما وزعم سيبويه انه ضرورة وخير الزجاج أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها أو أضمر عامله أو أخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع خلافا لمن خصه بالشعر أو ولي واو مع أو الا أو اما أو لا ما فارقه أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة [و]ربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا وجاز ارتبة ويجب غالبا تقديم الاخص وصلا فان أخر تعين الفصل وقيل يحسن وثالثها يحسن في ضمير مثنى [و] ذكور وقيل أو إناث ويجب في غيره ويختار وصل ها اعطيتكه وخاب ثانيه في الاخبار على الاصح فيهما وانفصال ثاني ضربيه وضربكه ومعطيكه وكذا خلتكه وكنته وقيل وصلهما وثالثها وصل كان دون خلت ويتعين الفصل في اخوات كان ومفاعيل اعلم ان كن ضمائر فغير الثالث كاعطيت وكذا اثنان أو واحد اتصل

﴿ش﴾ أخص الضمائر أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب وذلك لقلة الاشتراك واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم أم تأخر فيقال انا وأنت أو أنت وانا فعلنا ولا يقال فعلتما وأنت وهو أو هو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل الى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير الا في الضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدها ان يحصر بانما كقوله * وانما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي *
هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيبويه ان الفصل في البيت بعده من الضرورات وتوسط الزجاج فأجازه ولم يخص بالضرورة ولم يوجبه الثانية ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كعجبت من ضربك هو

* بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد * الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو قال غيلان

ميبة مشغوف بها هو مذ بدت * له فحجاه بان أو كربا

الرابعة أن يضمر عامله كقوله * وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * وقوله * فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * الخامسة أن يؤخر عامله كاياك نعبد السادسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم السابعة أن يكون عامله حرف نفي نحو ماهن أمهاتهم . وما أنتم بمعجزين . ان هو مستوليا على أحد الثامنة أن يفصله متبوع كقوله * فالله يرعى أبا حرب وايانا * وخصه بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم التاسعة ان يلي واو مع كقوله * يكون واياها بها مثلا بعدى * العاشرة ان يلي الا نحو أمر الا تعبدوا الا اياه ماقام الا أنا الحادية عشر ان يلي اما نحو قام اما أنا واما أنت الثانية عشر ان يلي اللام الفارقة كقوله

ان وجدت الصديق حقا لايا * لك فمرني فلا أزال مطيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه بخلاف مالو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء من علمتني فانه لايجوز فصل الياء بعدها وأما اذا لم يتحدا بأن كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو الغائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لايتعين بل يجوز الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وقال الشاعر

بوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انالهماه قفو أكرم والد

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن اختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتكه فان اخر الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيته اياك وندر قول عثمان * أراهمني الباطل شيطانا * والقياس أراهم اياي وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو اعطيتهوك وذهب الفراء الى تعين الانفصال الا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال والانفصال أحسن نحو الدرهمان اعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن واذا كان الفعل يتعدى لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الاصل وجاء ضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والوصل ارجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشلوبين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيته زيدا درهم والذي أعطيت زيدا اياه درهم والوصل أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع المخبر عنه على قاعدة باب الاخبار ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول أول نحو زيد عجبت من ضربيه وضربي اياه ومن ضربكه وضربك اياه والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زادها أبو حيان على التسهيل ويجوز الامران أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثاني باب ظن وكان نحو خلتكه وخلتك اياه وكنته وكنت اياه وفي الارجح مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو بقي على ما كان لوجب الفصل فكان بعد الناسخ راجحا والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفية لانه الاصل والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير

في خلته كه قد عجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كسته فانه لم يعجزه الامرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع وغيره كقوله ليس اياى واياك ولانخش رقيبا وشذ قولهم ليسى وايسك واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان فكما عطيته أو ثان وثالث فكظننت

﴿ ص ﴾ مسئلة يجب قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولعل أجود ولدن واخوات ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمة وقوم المدغم فيها ويجرى في نحو انا او يجب في لد وقد تلحق افعل من واسم الفاعل وقيل انه نحو مسلمتى تنوينه والمختار انها المحذوقة في فليسنى خلا فالابن مالك

﴿ ش ﴾ يلحق وجوبا قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بأن ينصب بالفعل ماضيا ومضارعا وأمرا كأكرمنى ويكرمنى وأكرمنى متصرفا كامثل أو جامدا كهبنى وعسانى وليسنى وما أحسننى واسم الفعل نحو رويدنى وعليكنى أو الحرف نحو انى وليتنى ولعلنى ولكننى وسميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من الكسر المشبه للجر وكذا لم تلحق الوصف نحو الضاربى وأصل اتصالها بالفعل وانما اتصلت بغيره للشبه به وقال ابن مالك بل لانها تقى من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لوقيل أكرمى ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضربى اذ الضرب اسم للفعل وقد لحق الكسر الفعل في نحو أكرمى ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون اذا جرت بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل والثلاثة بمعنى حسب أولدن فيقال منى وعنى وقدنى وقطنى وبجلنى ولدنى وورد حذفها في بعض ماذكر وهو اقسام قسم شاذ خاص بالضرورة وذلك في سبعة الفاظ فعل التعجب وليس قال * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وليت قال * كنية جابر اذ قال ليتى * وقد قال * قدنى من نصر الخبيبين قدى * وقط ومن وعن قال

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وأجاز الكوفيون حذفها في السبعة من فعل التعجب لشبهه بالأسماء من حيث انه لا يتصرف وأجازه قوم في ليس وأجازه الفراء في ليت وأجازه البدر بن مالك بكثرة في قد وقط وأجازه الجزولى في من وعن فقولى على الأصح راجع للسبعة وقسم راجح وذلك في لفظين بجل ولعل فان الاعرف فيهما بجلى ولعلى وهو الوارد في القرآن قال تعالى لعلى أبلغ الاسباب ومن لحاقها قوله * فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * وقسم جائز مساو للحوق من غير ترجيح لاحدهما وذلك في لدن وان وأن وكان ولكن قال تعالى من لدنى عذرا قرئ في السبع مشددا ومخففا وقال انى أنا الله انى آمنت بربكم وانما لحقتها النون تكميلا لشبهها بالفعل الذى عملت لاجله وانما شذ الحذف في ليت دون البواقى لانها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع مادونهن ولاجتماع الامثال في الاربعة والمتقاربات في لعل وذهب بعضهم الى أن الحذف فيها وفي لدن أجود من الاثبات وعليه ابن عصفور في لدن خلافها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة مع وذهب آخرون الى أن المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرف ويجرى هذا الخلاف في إنا وأنا ولكنا وكانا فقيل المحذوف النون الأولى وقيل الثانية قيل ولم يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في شرح الالفية وورد لحوق النون في غير ماذكر شذوذا كافعل التفضيل

كحديث غير الدجال أخوفني عليكم تشبيها له بالفعل وزنا ومعنى خصوصا فعل التعجب وكاسم الفاعل في قوله * أمسلمني الى قومي شراح * وقوله * وليس الموافيني ليرتد خائبا * تشبيها له أيضا بالفعل وذهب هشام الى أن النون في أمسلمني ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين وأجاز هذا ضاربنك وضاربني ورد بوجودها مع اللام وأما قول الشاعر

تراه كالثغام يعل مسكا * يسوء الفاليات اذا فليني

أي فلينني واختلف أي النونين المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو المختار عندي ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تأمروني قال أبو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال أبو حيان وسهله اجتماع المثلين

(ص) مسئلة الاصل تقديم مفسر الغائب ولا يكون غير الأقرب الا بدليل وهو لفظه أو ما يدل عليه حسا أو علما أو جزؤه أو كله أو نظيره أو مصاحبه بوجه ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح ان كان مؤخرا رتبة ومنع الكوفية نحو ضاربه ضرب زيد وما أراد أحب زيد والفراء زيدا غلامه ضرب بتصريفه والجمهور ضرب غلامه زيدا وأجازه الطوال وابن جني وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب نعم وأول المتنازعين ومجرور رب ومبدل منه مفسره على الاصح قال الزمخشري أو أخبر عنه به وضمير الشأن وهو لازم الافراد وتذكيره مع مذكر وتأنيثه مع مؤنث أجود وأوجبه الكوفية وابن مالك التذكير ما لم يله مؤنث أو مشبه به أو فعل بعلامة فيرجح تأنيثه ويبرز مبتدأ واسم ما على الاصح فيهما ومنصوبا في باب ان وظن ويستتر في كان وكاد ومنعه قوم وانما يفسره جملة خبرية مصرح بجزئيها خلافا للكوفية في ظننته قائما وانما زيد وأن قام ولا يتقدم خبره ولا جزؤه خلافا لابن السيراقي ولا يتبع بتابع وزعمه ابن الطراوة حرفا

(ش) ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتيج الى ما يفسره وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدما ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب نحو لقيت زيدا وعمرا يضحك فضمير يضحك عائد على عمرو ولا يعود على زيد الا بدليل كما في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب فضمير ذريته عائد على ابراهيم وهو غير الاقرب لانه المحدث عنه من أول القصة الى آخرها ثم المفسر اما مصرح بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسا نحو قالت هي راودتني عن نفسي ويا أبت استأجره اذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا وموسى لكونهما كانا حاضرين أو علما نحو انا أنزلناه في ليلة القدر أي القرآن أو جزؤه أو كله نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة وقوله

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى * اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

أي النفس التي هي بعض الفتى وجعل من ذلك اعدلوا هو أقرب أي العدل الذي هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان * اذا نهي السفيه جرى اليه * أي السفه الذي هو جزء مدلول السفيه لانه يدل على ذات متصفة بالسفه أو نظيره نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر قالت

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد

أي ونصف حمام آخر مثله في العدد أو مصاحبه بوجه ما كالاستغناء يستلزم عن مستلزم نحو فمن عفي له من أخيه

شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه ضمير اليه عائد الى العافي الذى استلزمه عفي حتى توارت بالحجاب أى الشمس أغنى عن ذكرها ذكر العشي وقد يخالف الاصل السابق فى تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير وذلك فى مواضع أحدها أن يكون الضمير مكملا معمول فعل أوشبهه ان كان المعمول مؤخر الرتبة ولذلك صور ضرب غلامه زيد وضرب غلام أخيه زيد وغلام أخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يكمل المضاف وأمثلة شبه الفعل أضارب غلامه زيد أضارب غلام أخيه زيد وانما جاز ذلك وشبهه لان المعمول مؤخر الرتبة والمفسر فى نية التقدم هذا رأى البصريين ووافقهم الكوفيون فى صور وخالفوهم فى صور فقالوا اذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل فان اتصل الضمير بالمفعول مجرورا أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو زيد غلامه ضرب وغلام ابنه ضرب زيد وان اتصل به منصوبا لم يجز نحو ضاربه ضرب زيد وان لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضا نحو ما رأى أحب زيد وما أراد أخذ زيد قالوا لان فى رأى وأراد ضميرا مرفوعا والمرفوع لا ينوى به التأخير لانه فى موضعه وأجاب البصريون بأن المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوى به التأخر فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه باجماع فان قدم العامل نحو أحب ما رأى زيد وأخذ ما أراد زيد جاز عند الكوفيين أيضا هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين وقال إن ابن مالك خلط فى النقل عنهم وفى شرح التسهيل لابى حيان فى آخر الباب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيدا ضرب غلامه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازه المبرد يجعله بمنزلة ضرب زيدا غلامه وقال ابن كيسان عندى بينهما فصل لانك اذا قلت زيدا ضرب غلامه فنقلت زيدا من أول الكلام الى آخره وقع بعد الكلام فصار المضمر قبل المظهر فبطلت وقولك ضرب زيدا غلامه فى موضعه لا ينقل فيجعل بعد زيد لان العامل فيه وفى الغلام واحد فاذا كانا جميعا بعد العامل فكل واحد منهما فى موضعه انتهى أما اذا كان المعمول الذى اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا فان الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظا ورتبة وحكى الصفار الاجماع عليه لكن أجازه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزى الى الاخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده فى النظم كثيرا كقوله * جزى ربه عني عدي بن حاتم * وقوله * كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد * وقوله * جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * والاولون قصروه على الشعر قال أبو حيان وللجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل وصورة المسئلة عند المجيز بأن يشاركه صاحب الضمير فى عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز اجماعا لأن هندا لم تشارك غلامها فى العامل لانه مرفوع بضرب وهي مجرورة بالاضافة وذلك أن المشاركة تقتضي الاشعار بها لان الفعل المتعدي يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فاذا لم تشاركه لم يحصل الاشعار به فينتفي كذا المنع ثم التقديم فى هذا الموضع جائز وفى المواضع الآتية واجب الثاني أن يكون الضمير مرفوعا بنعم وبابه نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا زيد وظرف رجلا زيد الثالث أن يكون مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين نحو * جفوني ولم أجف الأخلاء إنني * الرابع أن يكون مجرورا برب نحو * ربه عطبا أنقذت من عطبه * الخامس أن يبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم هذا مذهب الاخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا البدل لا يفسر ضمير المبدل ورده أبو حيان بالورود وقال * فلا تلمه أن ينام البائسا * وقال * فاستا كت به عود اسحل * السادس أن يخبر عنه بالمفسر نحو إن هي الا حياتنا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه من بيانه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي فى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تتحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه السابع ضمير الشان فان مفسره الجملة

بعده قال أبو حيان وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه وسمته البصريون ضمير الشأن والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا قدروا من معنى الجملة اسما جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط به لانها نفس المبتدإ في المعنى والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر بمفرد وسماه الكوفيون ضمير المجهول لانه لا يدرى عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالأعراب على حسب العامل الا ما ذهب اليه ابن الطراوة من زعم انه حرف فانه اذا دخل على أن كفها عن العمل كما يكفها ما وكذا اذا دخل على الافعال الناسخة كفها وتلغى كما تلغى في باب ظن ومال أبو حيان الى موافقته وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشان أن تكون خبرية فلا تفسر بالانشائية ولا الطلبية وأن يصرح بجزئيها فلا يجوز حذف جزء منها فانه جيء به للتأكيد ها وتفخيم مدلولها والحذف مناف لذلك كما لا يجوز ترخيم المندوب ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون انه يفسر بمفرد فقالوا في ظننته قائما زيد إن الهاء ضمير الشان وقائم يفسره وزعموا أيضا انه يجوز حذف جزء الجملة فيقال انه ضرب وانه قام على حذف المسند اليه من غير ارادة ولا اضمار ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال ابن هشام في المغني وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله أسكران كان ابن المراغة ان كان شانيه وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم الافراد لانه ضمير يفسره مضمون الجملة ومضمون الجملة شيء مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع ومذهب البصريين ان تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو قل هو الله أحد فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا فانها لا تعمى الابصار ويجوز التذكير مع المؤنث حكى انه أمة الله ذاهبة والتأنيث مع المذكر كقراءة أولم تكن لهم آية أن يعلمه بالفوقية فان الاسم أن يعلمه وهو مذكر وأوجب الكوفيون الاول وهو مردود بالسماع وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد فان وليه مؤنث نحو انها جاريتك ذاهبة أو مذكر شبه به المؤنث نحو انها قمر جاريتك أو فعل بعلامة تأنيث نحو فانها لا تعمى الأبصار فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشان مبتدأ نحو قل هو الله أحد واسم ما كقوله

وما هو من يأسو الكلوم ويتقى * به نائبات الدهر كالدائم البخل

ومنع الاخفش والفراء وقوعه مبتدأ وقال لا يقع الا معمولا ومنع بعضهم وقوعه اسم ما ويبرز منصوبا في بابي ان وظن نحو وأنه لما قام عبد الله وقوله * علمته الحق لا يخفى على أحد * ويستكن في باب كان وكاد نحو

اذا مات كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وقال تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم في قراءة يزيغ بالتحتية ومنع الفراء وقوعه في باب كان وطائفة وقوعه في باب كاد

﴿ ص ﴾ الفصل ويسمى عمادا ودعامة وصفة ضمير رفع منفصل يقع مطابقا لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخا بعده معرفة أو كهي في منع اللام جامدا أو مشتقا الا ان تقدم متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظ غيبة بعد حاضر مقام مضاف وجوز الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين نكرتين كمعرفة وقوم مطلقا وقوم بعد اسم لا وقوم قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولى ظاهرا منصوبا أو قرن بلام الفرق على الاصح ويحتمله والابتداء قبل رفع البدل أيضا بعده والتوكيد أيضا بعد ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب قال سيبويه وفاء الجزاء والبصرية وتلو إلا والفراء وانما ولا النافية وقيل عارض أل وفي باب ما ورجحه في ليس

وتميم مطلقا والاصح وجوب رفع معطوف بالواو ولا ولكن ان كرر الضمير والجزئين ان اتفقا نحو ما بال زيد هو القائم ومررت بعبد الله هو النبيد وظننت زيدا هو القائم جاريته . وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي القائمة ووقوعه بين ضمير ين وخبر ين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان وظن ويجوز بين مفعولي ظن المتأخر قال أبو حيان وفي المتوسط نظر والاضح انه اسم لا محل له وقيل محله كتاليه وقيل متلوه وفائدته الاعلام بأن تاليه خبر لا تابع والتأكيد قال البيانيون والاختصاص

﴿ ش ﴾ هذا بحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدإ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والنعت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا أحسن لانه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو كنت أنت القائم اذ الضمير لا ينعت والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الفائدة اذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة قال أبو حيان ويعني به التأكيد ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب أكثر النحاة الى أنه حرف وصححه ابن عصفور كالكاف في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجاء به الالمعنى في غيره فلم يحتج الى موضع من الاعراب وقال الكسائي محله محل ما بعده وقال الفراء كمحل ما قبله ففي زيد هو القائم محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي إن زيدا هو القائم بالعكس ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا ما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو زيد هو القائم كنت أنت الرقيب ان هذا لهو القصص تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا ولا يقع بعده الا اسم معرفة كأمثلة الاول أو شبيه بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا أم مضمرا أم مبهما أم معرفا باللام أم مضافا جامدا أم مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء كان الناسخ فعلا أم حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى أنه قد تنتفي المطابقة فتقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

وكائن بالاباطح من صديق * يراني لو أصبت هو المصابا

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحمله العسكري في المصباح على ان هو تأكيد للفاعل في يراني والمضاف مقدر والمصاب مصدر أي يظن مصابي المصاب أي يحقر كل مصاب دونه وقال غيره هو عنده صديقه بمنزلة نفسه فاذا أصيب في نفسه فكان صديقه قد أصيب فجعل ضمير الصديق مؤكدا الضميره لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهر وتقول هذا زيد هو خيرا منك ورد بأن أطهر نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول أل عليهما نحو ما أظن أحدا هو خيرا منك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان يكون أمة هي أربى من أمة وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لا رجل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيد هو أخاك وكان زيد هو صاحب الحمار

ونحوه وأوجب ابتدائيته ورفع مابعده وكذا لم يجز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء الى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق فقدم ما ظاهره التعلق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون بالجارية في صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان قصد لم يجز اجماعا وذهب الفراء الى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدإ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم اخراجهم وذهب آخرون الى جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون الى جواز توسطه بين كان واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فائدته صون الخبر من توهمه تابعا ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لان تقديمه يمنع من كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيدا هو القائم ظننت وان تقدم الاول وتأخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر قاله أبو حيان وقال ولا يقع بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لان الثاني ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو زيد ظننته هو إياه خيرا من عمرو عند سيبويه لانه تأكيد في المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يغني عن صاحبه فان فصلت وأخرت البدل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لانه في نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة اياه العالم فان كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف نحو ظننته هو نفسه القائم وانما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين الاولى أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم اذ لا يمكن الابتدائية لنصب مابعده ولا البدلية لنصب ماقبله ولا التوكيد لان المضمر لا يؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو ان كان زيد لهو الفاضل وان ظننت زيدا لهو الفاضل لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه فان رفع ماقبله نحو زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم احتمل الثلاثة والتوكيد أيضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وان زيدا هو القائم وانك أنت القائم احتمل في الاولى ماعدا الابتداء وفي الثانية ماعدا البدل وان كان بين منصوبين والاول ضميرا احتمل الفصل والتأكيد نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية اذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع وهو يعني قولي قبل رفع ما ينصب نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ومابعده خبر مطلقا يقرؤن ان ترني أنا أقل . تجدوه عند الله هو خير وفائدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بأن مابعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف الى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ان شانئك هو الأبتر وأولئك هم المفلحون . ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو ما زيد هو فالقائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية ولا يجوز الفصل لان الفاء تدل على أنه ليس بنعت وجوزه المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد الا هو الكريم فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائي ولو وقع قبله لا النافية واما نحو وكان عبد الله لا هو العالم والصالح فقال الفراء تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه البصريون لان لا لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت وان وقع بعده مشتق رافع للسببي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القائم أبوه أوهو

القائمة أو القائم جاريته فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه الكسائي وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفا من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريين وان لم يطابق نحو كان زيد هي القائمة جاريته فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا لا برفع ولا بنصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزه الكسائي على الفصل ويجرى ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو فان كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع ان اختلف نحو كان زيد هو القائم وهو الامير وأجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو ان كان زيد هو المقبل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فان لم يكرر الضمير جاز اتفاقا نحو كان زيد هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القائم لا هو القاعد وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد أو لكن القاعد

﴿ص﴾ العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فان كان التعيين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كمعرفة لفظا ونكرة معنى قيل ويرادفه اسم الجنس والاصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجا فالشخص

﴿ش﴾ العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا الا ان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند اليه أحد وأل صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا ثم التعين ان كان خارجيا بأن كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسبع أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج والذهن كاسد اسم السبع أي لماهيته هذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم الى أنهما مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة وأن اطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الاحكام اللفظية فان العرب أجرت علم الجنس كاسامة وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع دخول أل عليه واضافته ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدأ أو صاحب حال نحو أسامة أجرى من ثعالة وهذا أسامة مقبلا وأجرت اسم الجنس كاسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظا وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشياع وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولية التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن ثم صار أسامة يقع على الاشخاص لوجود ذلك المعنى في الاشخاص وقد بسطت كلام الائمة في الفرق بينهما في كتاب الاشباه والنظائر النحوية فليطلب منه

﴿ص﴾ فمنه مفرد عري من اضافة واسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أفاد مدحا أو ذما ويؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم ان أفردا دون أل أضيفا وجوز الكوفية الاتباع والاتبع أو قطع ومزج فان ختم بويه كسر وقد يعرب ممنوع الصرف تارة يضاف والا أعرب ممنوعا مفتوح آخر الأول غير الياء والمنون ومضافا والأصح جواز منعه حينئذ بنائه

﴿ش﴾ ينقسم علم الشخص الى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عري من اضافة واسناد ومزج كزيد الثاني ذو الاسناد وهو المحكي من جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وشاب قرناها وأشرت اليه بقولي بعد ذلك ومنقول

من جملة وسيأتي مبسوطا في باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذو المزج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليبا لجانب الصوت ويليها الاعراب بممنوع الصرف وغير مختوم بويه كمعدي كرب وبعلبك ففيه ثلاث لغات الفصحى اعرابه اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح آخر الاول للتركيب مالم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن أو منونا ويليها اضافة صدره الى عجزه فيخفض ويجري الاول بوجوه الاعراب الا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الاضافة أيضا في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدي كرب على جعله مؤنثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين مالم يعتل الاول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة أنكرها بعضهم وقد نقلها الاثبات الرابع ذو الاضافة وهو اسم وكنية فالاول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ما صدر بأب كأبي بكر أو أم كأم كلثوم زاد الرضي أو بابن أو بنت كابن آوى وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما أشعر بمدح المسمى كزين العابدين أو ذمه كأنف الناقة وينطق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخره فلم يعدل عنه وعلله غيره بأنه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وندر * قوله بأن ذا الكلب عمرا أخيرهم حسبا * وان كان مع الكنية فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو المختار نعم لا ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والاولى تقديم غير الاشهر منهما ثم اذا تأخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين أضيف الاسم الى اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشئ الى نفسه وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لان الاضافة في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول أل فليس الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره وان لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو عبد الله زين العابدين أو الاول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو عبد الله بطة امتنعت الاضافة وتعين الاتباع بدلا أو بيانا أو القطع الى الرفع باضمار هو والى النصب باضمار أعني.

﴿ص﴾ ومنقول من جملة وسيأتي ومصدر وعين وصفة وماض ومضارع وأمر قيل وصوت وهو مقيس وشاذ بفك أو فتح أو إعلال ما استحق خلافه وضدها مرتجل لم يستعمل قبل أو جهل أو لم يقصد به النقل أقوال وقيل كلها منقولة وقيل مرتجلة وغيرهما وقيل ليس علما ما غلب باضافة أو أل وتحذف في نداء واضافة حتما ودونهما نزرا كأن قارنت ارتجالا أو نقلا والا فان لمح الاصل دخلت والا فلا لا منقول من فعل اختيارا

﴿ش﴾ ينقسم العلم الى منقول ومرتجل وواسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأي الاكثرين وذهب بعضهم الى أن الأعلام كلها منقولة وليس منها شئ مرتجل وقال إن الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى أنها كلها مرتجلة والمرتجل عنده مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى هذا ولذلك لم تجعل أل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات فحكى قولين ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل أنه مالم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى

هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال وعندي أن الخلاف المذكور هل كلها مرتجلة أو منقولة أو متبعضة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبني على الآخر كما بينته في السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم الى قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر والاقصد لا يكون منقولا ولا مرتجلا وهو الذي علميته بالغلبة وحكاه ابن قاسم بصيغة قيل وتلك عادته في ابحاث شيخه أبي حيان فظاهره أن ذلك من تفرداته ثم المنقول اما من جملة وستأتي في باب التسمية أو من مصدر كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كاسد ونور وذئب أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كمضروب ومسعود أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كشمر أو من مضارع كيزيد وأحمد وتغلب أو من أمر كاصمت اسم الفلاة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كببه وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول * لانكحن ببه * جارية خدبه * فلقب به وقال ابن خالويه ببه الغلام السمين فالنقل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان قسم مقيس وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات وشاذ وهو ما خالف إما بفك ما استحق الادغام كمحبب فانه مفعل من الحب وقياسه محب بالادغام أو بادغام ما استحق الفك أو بفتح ما استحق الكسر كموهب والقياس كسر الهاء لان ذلك حكم مفعل مما فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد أو بكسر ما استحق الفتح كمعدي كرب والقياس فتح الدال كمرمى أو باعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان كالجولان والطوفان والتصحيح ما استحق الاعلال كمدين وحيوة والقياس مدان وحية بقلب الواو ياء وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن أمثلة المرتجل سعاد وأدد وأماذو الغلبة فهو كل اسم اشتهر به بعض ماهو له اشتهارا تاما وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن الزبير فكل واحد من ولد عمر والزبير يطلق عليه ابن عمر وابن الزبير الا أن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر وذو أداة كالاعشى والنابغة لمن غلبا عليه من بين سائر ذي عشا ونبوغ ونازع قوم في عدة من أقسام العلم وقالوا انه شبيه العلم لا علم وصححه ابن عصفور قال لان تعريفهما ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة وأل ثم أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة كحديث يارحمن ورحمن الدنيا والاخرة وقوله * ياأقرع بن حابس ياأقرع * وقوله * أحقا ان أخطلكم هجاني * وقل حذفها في غيرهما كقوله * اذا دبران منك يوما لقيته * وحكي هذا عيوق طالعا اما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال قال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموءل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتني بها الا ان الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع ولو لم يقارن الاداة النقل بان نقل من مجرد لكن المنقول منه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين نظر فان لمح فيها الاصل دخلت الاداة فيقال الفضل والحارث والليث وان لم يلمح استديم التجرد فان لم يكن المنقول صالحا للاداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخل الا في ضرورة

* (ص) * وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرا ومسماه أولو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالبا ومن النوعين ما لا يلزم التعريف ومن الاعلام أمثلة الوزن فما فيه مانع آخر منع صرفه غير منكر الا اذا وزن به أو ألف تأنيث فان صلحت لالحاق فوجهان وما لا فلا وما حكي به موزونه المذكور أو قرن بما ينزله منزلته فكهو على الاصح وكذا بعض الاعداد المطلقة واختار صرفها مطلقا والاصح ان أسماء الايام أعلام ولامها للمح وكنوا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بأبي فلان وأم فلانة وغيره باللام وجاء في الحديث بدونها واسم الجنس بهن وهنه وهنت قيل والعلم ويعرف ويثني ويجمع ويصغر وجاءت بهليت والحديث بكيت

وذيت مثلثا وذيه وكذا ولا يبطل التصغير العلمية وقيل الا الترخيم

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى قد ينكر العلم تحقيقا نحو رأيت زيدا من الزيدين ومامن زيد كزيد بن ثابت أو تقديرا كقول أبي سفيان لا قريش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصرة لكم وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله أل ويضاف الثانية مسميات الأعلام أولو العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان ومايحتاج الى تعيينه من المألوفات كالسور والكتب والكواكب والامكنة والخيل والبغال والحمير والابل والغنم والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب وذلول ويعفور وشذقم وهيلة وواشق وذى الفقار وأنواع معان لبرة للمبرة وفجار للفجرة ويسار للميسرة وخياب بن هياب للخسران وأنواع أعيان لا تؤلف غالبا كأبى الحارث وأسامة للاسد وأبى جعدة وذؤالة للذئب وندر مجيئها الأعيان مألوفة كأبى الدغفا للاحمق وهيان بن بيان للمجهول شخصا ونسبا وقنور بن قنور لنوع العبد واقعدى وقومى لنوع الأمة وأبى المضا لنوع الفرس ومن النوعى مالا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص من وجه وشياع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ونعنى بالنوعى نوعى المعانى والطريق فيه السماع فجاء من ذلك فينة وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلا تنوين أى الحين دون الحين وفينة بالتنوين أى حينا دون حين وكذلك يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية بلا تنوين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء وبالتنوين أى بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك فى نوعى الأعيان بل ما جاء منه ملتزم تعريفه كأسامة وذؤالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فينة حديث المؤمن يذنب الذنب فينة بعد الفينة فأدخل عليه اللام وذلك فرع التنكير الثالثة من الاعلام الأمثلة الموزون بها لانها دالة على المراد دلالة متضمنة للاشارة الى حروفه وهيئته ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المعدول ويصرف فعل غير معدول ثم هى أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بتاء التأنيث كفعلة أو على وزن الفعل به أولى كأفعل أو مزيدا آخره ألف ونون كفعلان أو ألف الحاق مقصورة كفعنلى وزن حبنطى مثال تعريفها فعلة وزن جفنة وهكذا ومثال تنكيرها كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان على زنة منتهى التكسير كفاعل ومفاعيل أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة كفعلاء وفعلى بالضم وقسم فيه وجهان وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والالحاق كفعلى بفتح الفاء فيه اعتباران ان حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع فى الحالين وان حكم بكونها للالحاق امتنع فى التعريف وانصرف فى التنكير وقال الخضراوى اتفق أصحابنا فى أمثلة الأوزان أنها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه انفعل وان استعملت للاسماء وأريد بها جنس ما يوزن فحكمها حكم نفسها فهى أعلام فان كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فعلان لا ينصرف وافعل لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك وأريد حكاية موزون معين ففى كونه معها فيه خلاف كقولك ضارب وزنها فاعل فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة لان هذه الامثلة أعلام فهذا علم فيه تاء التأنيث ومنهم من قال يحكى به حالة موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فاعلة واذا قال عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن مثال بما نزل منزلة الموزون فحكمه حكم ما نزل منزلته من الصفات مثاله هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزلته فامتنع صرفه هذا رأى سيبويه والمبرد وخالف المازنى وقال ينبغى صرفه لان أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى انه يجب صرفه فى

قولنا كل أفعل اذا كان صفة فانه لا ينصرف ورد بأنه صفة في المعنى دون المقيس عليه والمرعى حكمه في اللفظ
الرابعة من الأعلام أيضا بعض الأعداد المطلقة وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف انما تدل على مجرد
العدد وانما كانت أعلاما لأن كلا منها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة الاشارة الى ما ارتسم
به فاذا انضاف الى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى
الزمخشري وابن الخباز وابن مالك ونقل أبو حيان عن بعض الشيوخ أنه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن
مالك ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح يعني أن يجعل علما قال ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء
المقادير لم يجز لأن الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فان حقائقه لا تختلف ونعني بالاختلاف أن الرطل
والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسة مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت
عليها أل التي للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع
وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولاماتها للتعريف فاذا
زالت صارت نكرات السادسة كنت العرب عن علم المذكر العاقل نحو زيد بفلان وعن كنيته بأبي فلان
أو ابن فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة وعن كنيتها بأم فلان أو أم فلانة وفلان وفلانة علمان لا يثنيان
ولا يجمعان وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم وانما يلحق للفرق بين الصفات والدليل على أنه لم
منع مؤنثه من الصرف في قوله فلانة أضحت خلة لفلان وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر والفلانة
في المؤنث فزادوا أل فرقا بين العاقل وغيره وفي تهذيب الأسماء واللغات للنووي أنه وقع في الحديث بغير لام
فيما لا يعقل أخرجه ابن حبان والبيهقي وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت يا رسول الله ماتت
فلانة يعني الشاة الحديث وكنوا عن اسم جنس غير علم بهن في المذكر وهنة بفتح النون وهنة بسكونها في المؤنث
ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة قاله الشلوبين والخضراوي وابن مالك وغيرهم وقال أبو عمرو يكنى به عن
علم ما لا يعقل وقال بعضهم يكنى به عن علم العاقل أيضا كقوله

الله أعطاك فضلا من عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن

يخاطب حسن بن زيد وكنى عن أولاده عبد الله وحسن وابراهيم وقال ابن تقي يقال في العاقل هنت وصلا
وهنه وقفا وفي غيرهم هنه وصلا ووقفا فرقا بينهما وقال في النهاية هن وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل
ويصغران ويثنيان ويجمعان تقول عندي هنية أي جويرية وهني أي غليم وعنده هنوات زاد غيره ويعرفان
باللام فيقال الهن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنة أعلام كني بها عند النسيان أو قصد الابهام ولما كان
الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهن وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا
عن الحديث الذي يراد ابهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت وذيت بفتح التاء فيهما
وكسرها وضمها وبذية بتشديد الياء والفتح وكذا ثم كذا نكرة مكررة وكيت وكيت وذيت وذيت وكيت كيت
وذيت ذيت مكررا بعطف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العلمية وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني
بقوله * وكان حريث في عطائي جاهدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لأدخل عليه أل

(ص) اسم الاشارة ذا وذاك وذلك لمفرد مذكر وذي وتي وتا وذه وذه وته وته وذهي وتهي وذات وتيك وتيك
وذيك ومنعها ثعلب وتلك وتلك وتيلك وتالك لأنثاه وذان وتان وذين وتين وذانك وتانك وذينك وتينك وتزاد
ياء ابدالا من تشديد النون لمثناهما وأولاء مدا وقصرا وقد ينون ويضم ويشبع همزته ويقال هلاء وهؤلاء
وأولاك ويقال الاك وأولئك وأولالك لجمعهما والمشهور أن المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط واللام للبعيد

واختلف فى أولئك والبعد فى المثنى بالتشديد أو بدله والمختار وفاقا لابن مالك ان غير المجرد للبعيد وعزى لسيبويه وقيل ترك اللام تميمى وألف ذا قال البصرية منقلبة عن ياء أو واو قولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة والمختار وفاقا للسيرافى أصل وقد يقال ذاء وذائه وذائه وذاؤه ووزن أولا فعل وأولاء فعال وقيل فعل وألفها عن ياء عند سيبويه والمختار وفاقا للمبرد أصل

﴿ش﴾ اسم الاشارة كما قال ابن قاسم فى شرح التسهيل محصور بالعد فاستغنى عن الحد كما تقدم فى الضمير فيشار للمفرد المذكر بذا وذاك وذلك واختلف البصريون فى الف ذا بعد اتفاقهم على انها منقلبة عن أصل فقال بعضهم هى منقلبة عن ياء لقولهم فى التصغير ذيا ولامالتها فالعين واللام المحذوفة يا آن وهو ثلاثى الوضع فى الاصل وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون ووافقهم السهيلى هى زائدة لسقوطها فى التثنية ورد بانه ليس فى الاسماء الظاهرة القائمة بنفسها ماهو على حرف واحد وأما حذفها فى التثنية فلالتقاء الساكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان ذا ثنائى الوضع نحو ما وأن الالف أصل بنفسها غير منقلبة عن شئ اذ أصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسيرافى والخشنى ونقله عن قوم واختلف أيضا فى وزن ذا فالأصح أنه فعل بتحريك العين لان الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بسكونها لانه الاصل وقد يقال فى الاشارة الى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة وهاء مكسورة قال * هذائه الدفتر خير دفتر * ويشار الى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ وهى ذى وما بعدهما والهاء فى ذه وته مكسورة باختلاس وساكنة وذات مبنية على الضم وتزاد تيك بكسر التاء وتيك بفتحها وذيك وانكرها ثعلب وتلك بكسر التاء وتلك بفتحها حكاها هشام وتيلك بكسر اللام والتاء وتالك بكسر اللام حكاها الفراء وأنشد قوله * بأتيه تيلك الدمن الخوالى * وقوله * وان لتالك العمر انقشاعا * وللمثنى المذكر ذان وذانك فى الرفع وذين وذينك فى النصب والجر وللمثنى المؤنث تان وتانك وتين وتينك وقد يقال فى المذكر ذانيك وذينيك وفى المؤنث تانيك وتينيك وذلك على لغة من شدد النون بابدال احدى النونين ياء ولجمع المذكر والمؤنث معا أولاء وألاك بالتشديد وأوليك وأولالك بالقصر وأولاء بالمد فى لغة الحجاز والقصر فى لغة تميم ووزن الممدود عند المبرد والفارسى فعال كغثاء وعند أبى اسحق فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصورة فعل اتفاقا وألفها أصل عند المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لامالتها وتنوينها لغة حكاها قطرب فيقال أولاء قال ابن مالك وتسمية هذا تنوينا مجاز لانه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناه آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله فى أولا وأولئك حكاهما قطرب وكذا ابدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو على ويقال أيضا هولا بفتح الهاء وسكون الواو فى لغة حكاها الشاويين اذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل مافيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشارة سوى مرتبتين وهذا ماصححه ابن مالك وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار الى سيبويه واحتج له ابن مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له الا مرتبتان فلحق بنظيره وبأن الفراء نقل أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الاشارة فانه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين وهى وجوه حسنة الا أن دعوى الاجماع

في الأول مرتبة ودنيا وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة [illegible] ويعطي وهاء [illegible]
وبعدى وهي ذو الكاف واللام وصححه ابن الحاجب واحتج [illegible] كذلك بالمتصل هؤلاء وسوى
كأولالك وقيل للبعدى كأولالك قال أبو حيان [illegible] سواه

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا [illegible] من هؤليائكن الضال والسمر

لأن هاء التنبيه لا تصحب ذا البعيد ومن الشواهد على أولالك قوله * أولالك قومي لم يكونوا [illegible]
شواهد ألالك قوله * من بين ألالك إلى ألاكا * والذي [illegible]
لبدله منه جوازا مع الألف ولزوما مع الياء عند [illegible] المشددة معها [illegible] أبو حيان *

* ص * وتصحب هاء التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمتنع مع اللام قال ابن مالك [illegible]
حيان وقيل تلزم في الهاء والكاف وتتصل بأنا وأخواته [illegible]
وأباه أبو حيان والمعروف في المؤنث تهي وهي منفردة وحكي هذه وهذا والكاف حرف [illegible]
كالاسمية وقد يغني ذلك عن ذلكم قال ابن مالك وإشباع [illegible] عن الميم [illegible]
وتتصل بأرأيت بمعنى أخبرني فلا [illegible] استغناء بها [illegible]
محلها النصب [illegible]
عن [illegible] وعكسه لنصبه أو رفعه ونحو ذلك ويتعاقبان ومنه [illegible]

* ش * فيه مسائل الأولى تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا [illegible] بالكاف [illegible]
اللام قليلا كقوله * ولا أهل هذاك الطراف الممدد * وقوله * قد احتملت مي فهاتيك دارها * ولا [illegible]
مع اللام محال فلا يقال هذالك [illegible] ابن مالك أن العرب [illegible] وقال [illegible]
[illegible] فلا تجتمعان وقال السهيلي لأن اللام تدل على بعد المشار إليه [illegible]
[illegible] المخاطب [illegible] ابن مالك [illegible]
[illegible] بالكاف في المثنى [illegible] قال لأن واحدهما ذاك وتلك [illegible]
[illegible] لأنهما فرعاه [illegible] عليهما [illegible] قال أبو حيان [illegible]
[illegible] أنه ليس للمشار إليه الأمر [illegible] من هؤليائكن [illegible]
والسمر [illegible] هؤلائكن [illegible] في المؤنث لا [illegible] بها في أولها [illegible]
آخرها الثالث [illegible] هاء التنبيه من أسماء الإشارة [illegible] الرفع [illegible] نحو ها أنا ذا
نحن أولاء قال تعالى ها أنتم أولاء وبغير الضمير المذكور قليلا كقوله * [illegible]
* [illegible] * فصل بالواو وقد تعاد بعد الفصل توكيدا [illegible] ابن مالك [illegible]
ها أنتم هؤلاء قال أبو حيان وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه فإنه جعل ها [illegible] الآية [illegible]
غير مصحوبة لاسم الإشارة لأنها مقدمة على الضمير من الإشارة الثالثة [illegible]
[illegible] لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع [illegible]
[illegible] الفتح والكسر ولحوق الميم والألف والنون نحو ذلك ذلكما ذلكم ذلكن [illegible]
[illegible] في خطاب الجمع [illegible] كما يخاطب المفرد [illegible] قال [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] وذكر ابن البادش [illegible] الكاف [illegible] جماعة [illegible]

أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثانى أن يخاطب الكل و يقدر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يافريق و ياجمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم فى الجمع باشباع ضمة الكاف كقوله

واتما الهالك ثم التالك * ذو حيرة ضاقت به المسالك * كيف يكون النوك الاذلك

أراد ذلكم فحذف الميم واستغنى باشباع ضمة الكاف وقال أبو حيان لادليل فى البيت لانه يتزن بالاسكان وان صحت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لاجل القافية على حد قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

فلا حجة فيه وفى الكاف لغة أخرى وهى الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علامة تثنية ولا جمع نظرا للفاعل أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر و يكسرها مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الرابعة تتصل هذه الكاف أعنى الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك يازيد عمرا ماصنع وأرأيتك ياهند وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن فتبقى التاء مفردة دائما و يغنى لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حينئذ مذاهب أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لاموضع لها من الاعراب وعليه البصريون الثانى أن التاء حرف خطاب وليست باسم والالطابقت والكاف هى الفاعل للمطابقة وعليه الفراء و رد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية و بأن التاء محكوم بفاعليتها فى غير هذا الفعل باجماع ولم يعهد ذلك فى الكاف الثالث أن الكاف فى موضع نصب وعليه الكسائى و رد بانه يلزم عليه أن يكون المفعول الاول وما بعده هو الثانى فى المعنى وأنت اذا قلت أرأيتك زيدا مافعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم انه لاموضع لها من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده المفعول الثانى فان قيل لو لم يكن من قبيل مايتعدى الى ثلاثة فيكون الاول غير الثانى أجاب أبو على بأنها لم تتعد الى ثلاثة فى غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت اليها أما أرأيت العلمية وهمزتها للاستفهام فان الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتكما ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات لان ذلك جائز فى أفعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفية أيضا كثيرا بحيهل والنجاء ورويد وهى أسماء أفعال نحو حيهلك أى ائت والنجاءك أى أسرع ورويدك أى أمهل وقليلا ببلى وماذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيدا اربد ابصر زيدا ولستك زيدا قائما قال * ألستك جاعلى كابنى جعيل * ونعمك الرجل زيد و بئسك الرجل عمرو وحسبتك عمرا قائما قال * وجيت ماحسبتك أن تحيينا * خرجه أبو على عليه اذ لا يخبر بأن والفعل عن اسم عين السادسة قد ينوب ذو البعد عن ذى القرب وذو القرب عن ذى البعد اما لرفعة المشار اليه والمشير نحو . ذلك الكتاب . ذلكم الله ربى . فذلكن الذى لمتننى فيه . إن هذا القرآن يهدى أو ضعتهما نحو ذلك اللعين فعل . أهذا الذى يذكر . فذلك الذى يدع اليتيم أو نحو ذلك قال فى التسهيل كحكاية الحال نحو . كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك . هذا من شيعته وهذا من عدوه . زاد أهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله على انه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو . أولئك على هدى الآية وتولى و يتعاقبان هو مذهب الجرجانى وابن مالك وطائفة أن ذلك قد يشار بها للقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى . ذلك نتلوه عليك من الآيات ثم قال ان هذا لهو القصص وقال الشاعر * تأمل خفافا اننى أنا ذالكا * أى هذا ورده السهيلى قال ان ذلك من النيابة السابقة لا التعاقب

﴿ ص ﴾ و يشار للمكان بهنا لازم الظرفية و بجر بمن والى و يليه لواحق ذالكن لا ينصرف كافة وكهنالك

ثم وقيل تجئ مفعولا به وهنا وهنا وقد يصحبها الكاف وها و يقال هنه وثمه وقفا وهنت وقد يشار بهنالك وهنالك وهنا الزمان وقال الفضل هنالك للمكان وهنالك للزمان

﴿ ش ﴾ يشار للمكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ أو يجر ببعض الحروف كما هو شأن لازم الظرفية فيجر بمن والى نحو تعال من هنا الى هنا وتلحقه لواحق ذا وهو الكاف وحدها فى التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام فى البعد وتدخل هاء التنبيه فى هنا بكثرة وهنالك بقلة ولا يدخل فى هنالك نعم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كاف ذا و يشار للمكان البعيد فقط بثم مفتوحة الثاء المثلثة وهى كهنا فى لزوم الظرفية والجر بمن والى وقيل إنها تقع مفعولا به وخرج عليه قوله تعالى . واذا رأيت ثم رأيت . ورد بأن المفعول محذوف اختصارا الى الموعود به أو اقتصارا أى وقعت منك رؤية و يشار للبعيد أيضا بهنا بكسر الهاء وهنا بفتحها والنون مشددة فيهما قال

كان در يناخالط البرنا * خالطه من ها هنا وهنا

وقد تصحبها الكاف دون اللام فيقال هنالك وهنالك وقد تصحبها هاء التنبيه فيقال ههنا و يقال فى هنا المخففة هنه فى الوقف قال

قد أقبلت من أمكنه * من ههنا ومن هنه

و يقال أيضا فى ثم فى الوقف ثمه وقد يقال فى هنا المشددة هنت مشددا ساكن التاء قال * وذكرها هنت ولات هنت * وقد يشار بهنالك وهنالك وهنا المشددة للزمان كقوله تعالى . هنالك ابتلى المؤمنون . أى فى ذلك الزمان كقوله قبل اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم . وقوله . هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت . وقول الأفوه

واذا الامور تعاظمت وتشابهت * فهناك يعترفون أين المفزع

وقول الآخر * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولا حان فى هذا الوقت وذهب المفضل الى أن هنالك للمكان وهنالك للزمان

﴿ ص ﴾ اداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك أل فالهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال أبو حيان و جميع النحاة اللام وتخلفها أم وقيل فيما لا يدغم فيه

﴿ ش ﴾ النكتة التى لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتى ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معانى من وما وأى الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب وكونها مفردة بخاتمة أنسب وفيه توفية بعادتى فى هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكى فى جمع الجوامع الأصلى الى أن حقت الكتاب السابع بخاتمة فى الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة فى التصوف وانضم الى ما صنعته هنا مناسبتان الاولى ان هذا الباب مختصر و باب الموصول يستدعى أحكاما طويلة ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعى فروعا واستطرادات الثانية أنه قد تقدم حكاية قول ان تعريف الموصول بأل ونيتها فكانت لذلك كالاصل له فناسب تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك فى التسهيل باب الموصول على باب الاشارة مع انه عنده مؤخر عنه فى الرتبة وليس لما صنعه وجه من المناسبة اعلم أن فى أداة التعريف مذهبين أحدهما انها أل بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهى حرف ثنائى الوضع بمنزلة قد وهل قال ابن جنى وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال فى قد القاف والدال ثم اختلف على هذا هل الهمزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثانى أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت

للابتداء على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وفتحت للابتداء بالساكن وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين والفرق بين المذهبين على القول الاول بأن الهمزة وصل ان الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن وعلى ذلك هي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ماقبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة اليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير منها وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول الى ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدى ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحق ذا بذا ال * بالشحم إنا قد مللناه بجل

ولا يوقف الا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الاصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على افادة معنى زائد على معنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على افادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لان الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وان سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيأ ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تخلفها أم في لغة عزيت لطيء وحمير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم قال بعضهم إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر أخرجه أحمد وقول الشاعر * ترمي ورائي بامسهم وامسلمه *

﴿ص﴾ فان عهد مصحوبها بحضور حسي أو علمي فعهدية ويعرض فيها الغلبة واللمح والا فجنسية فان لم تخلفها كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فللشمول فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع ومضاف اليه أفعل أو مجازا فلشمول خصائصه مبالغة قيل ويعرض فيها الحضور قيل وتختص الحضورية بتلو اذا الفجائية والاشارة وأي والزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها وزعم ابن معزوز اختصاص اللام بالعهدية وابن بابشاذ العهدية بالأعيان والجنسية بالأذهان

﴿ش﴾ أل نوعان عهدية وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن يقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بأل نحو • أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أو كان مشاهدا كقولك القرطاس لمن سدد سهما أو علمي بأن يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو • اذ هما في الغار • اذ يبايعونك تحت الشجرة • اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال أبو حيان وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فالتي للغلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي للمح لم تدخل أولا على الاسم للتعريف لان الاسم علم في الاصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه وإنما أنت تريد شخصا معلوما فلم يكن بد من ادخال أل العهدية عليه لذلك والثانية إما لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة

ولا مجاز نحو . وجعلنا من الماء كل شيء حي . وقولك والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب و إما لاستغراق
الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها
نحو . ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا . وصحة نعته بالجمع وإضافة أفعل اليه اعتبارا لمعناه نحو . أو الطفل الذين
لم يظهروا . وقولهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وإما لاستغراق خصائص الافراد مبالغة في المدح
أو الذم وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب
فيه قال الجزولي وغيره و يعرض في الجنسية الحضور نحو خرجت فاذا الاسد اذ ليس بينك و بين مخاطبك
عهد في أسد مخصوص وانما أردت خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت أل لتعريف الحقيقة لان حقيقة الاسد
معروفة عند الناس وقال ابن عصفور ولا تقع الحضورية الا بعد اسم الاشارة نحو جاءني هذا الرجل وأي في النداء
نحو يا أيها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناهما
وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور الا أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور نظر
لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف
شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما
ذكر من تقسيم أل الى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر ان أل
لا تكون الا عهدية فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من
الذي عهدت على شكل كذا فاللام للعهد أبدا لا تفارقه وقال ابن عصفور ولا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام
اللتان لتعريف الجنس عهديتين لان الاجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة وقال
ابن بابشاذ (١)

﴿ص﴾ والمختار وفاقا للكوفية نيابتها عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة

﴿ش﴾ اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف اليه فمنعه أكثر البصريين وجوزه الكوفية و بعض
البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه . فان الجنة هي المأوى . ومررت برجل حسن الوجه والمانعون
قدروا له ومنه وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل أسماء المسميات
فجوز إنابتها عن الظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير
المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب

﴿ص﴾ وزيدت لازما في اليسع وقيل للمح والذي قبل والآن ونادرا في علم وحال وتمييز ومضافه قال الاخفش
ومررت بالرجل مثلك وخير منك والخليل ما بعده منعته لنيتها وابن مالك بدل وابن هشام كالليل نسلخ

﴿ش﴾ تقع أل زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بناء على أن تعريفها بالصلة والتي في اليسع
وقيل انها للمح والتي في الآن على أحد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالداخلة على بعض الاعلام في قوله
* باعدام العمرو من أسيرها * والاحوال كقولهم ادخلوا الاول فالاول أي أولا فأولا وقوله
* دمت الحميد فما تنفك منتصرا * أي حميدا والتمييز في قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو *
أي نفسا والمضاف الى التمييز في قوله

الى درج من الشيزى ملاء * لباب البر يلبك بالشهاد

واختلف في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك مما أتبع فيه المقرون بأل بهما فقال الاخفش انه نكرة وأل

(١) بياض بالأصل في النسخ الثلاث

فيه زائدة ليصح اتباعه بهما اذ ليسا بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت
وإن كان موضعا لاتدخله كانصب الجماء الغفير على نية الغاء أل وقال ابن مالك عندي أن أحسن ماذهبا اليه
الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده أبو حيان بأن
البدل بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الاخفش والخليل على ماذهبا اليه وقال ابن هشام (١)

﴿ص﴾ الموصول منه حرفي وهو ماأول مع صلته بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان الا
الامر وكي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا وأن توصل بمبتدإ وخبر ولو التالية غالبا مفهم تمن
أثبت مصدريتها الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمهما قوم اسما
ويوصلان بمتصرف غير أمر والاكثر بماض وجوز قوم وصل ما بجملة اسمية وثالثها ان نابت عن الظرف
وشرط قوم صحة الذي محلها والسهيلي كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قيل وتشاركها ان

﴿ش﴾ الموصول قسمان حرفي واسمي والثاني هو المقصود بالباب لانه المعرفة وذكر الأول استطرادا
وبدئ به لان الكلام فيه أحصر وذلك يستتبع أحكاما وفروعا كثيرة وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع
صلته بمصدر وهو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا
كان أم مضارعا أم أمرا نحو أعجبني أن قمت وأريد أن تقوم كتبت اليه بأن قم ونص سيبويه على وصلها بالامر
والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجر عليها وقال أبو حيان جميع مااستدلوا به على وصلها بفعل يحتمل أن
يكون التفسير به ولا يقوى عندي وصلها بالامر لأمرين أحدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر
المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك
كالماضي والمضارع انتهى أما الجامد كعسى وهب وتعلم فلا توصل به اتفاقا الثاني كي وتوصل بالمضارع ولكونها
بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرة نحو جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني الثالث أن بالفتح
والتشديد احدى أخوات إن وتوصل باسمها وخبرها نحو يعجبني أن زيدا قائم وهذه الثلاثة متفق عليها الرابع
لو التالية غالبا مفهم تمن واختلف فيها فالجمهور انها لا تكون مصدرية بل لازمة التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع
دخول حرف جر عليها وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك الى أنها قد تكون مصدرية فلا
تحتاج الى جواب وخرجوا على ذلك ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ ﴿ودوا لو تدهن﴾ ومفهم تمن يشمل ود ويود وأحب
وأتمنى وأختار والمسموع ود ويود ومن استعمالها دون مفهم تمن نادرا * ما كان ضرك لو مننت * وانما توصل
بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافا لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والاخفش في
قولهم إنها اسم مفتقرة الى ضمير وأنك اذا قلت يعجبني ماقمت فتقديره القيام الذي قمته وعلى رأي الجمهور انما
توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ماضيا نحو ﴿بما رحبت﴾ ومن المضارع ﴿بما تصف ألسنتكم﴾ أي
وصفه وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية كقوله * كما دماؤكم تشفي من
الكلب * والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي في البيت كافة وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتي
وذكر في البسيط انها لا تكون سابكة الا حيث يصح حلول الموصول محلها لأن الموصولة سابكة في المعنى لأنك
تسبك بها الجملة الى الوصف بالمفرد قال أبو حيان ويرده قوله * يسر المرء ماذهب الليالي * أي ذهاب
الليالي ولا يصح فيه الموصول وقال السهيلي إن صلة ما لا بد أن تكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو
ماصنعت ولا تقول ماجلست لان الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكأنك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست

(١) بياض بالاصل

فيكون آخر الكلام. فسرا لأوله رافعا للابهام فلا معنى حينئذ لها ورد بالبيت السابق وتختص ما بنيابتها عن ظرف زمان نحو. خالدين فيها مادامت السموات والارض. لأصحبهم ماذر شارق أى مدة دوامها ومدة ذرور شارق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن يتهضموا * أخا الحلم مالم يستعن بجهول

وقوله * أطوف ما أطوف ثم آوى * وتسمى ظرفية وقتية وذهب الزمخشرى الى أن أن تشاركها فى ذلك وخرج عليه. أن آتاه الله الملك. الا أن تصدقوا. أى وقت أن آتاه وحين أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون أن ان ظرفية مثل ما

(ص) وإسمى وهو الذى لذكر فرد عالم وغيره وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتى لانثاه والأصل لذى ولتى بوزن فعل والكوفية الذال فقط ساكنة والفراء ذا وتى اشارة والسهيلى ذو صاحب قيل وقد تعرب ياؤهما قيل وتكسر وتشديدها كسرا وضما وحذفها ساكنا ما قبلها أو مكسورا لغات وقيل ضرورة واللذان واللذين واللتان واللتين للمثنى والذين لجمع ذكر عالم أو شبهه واعرابه لغة ويغنى عنه الذى ضمنا معنى الجزاء ودونه قليل وقيل هى كمن وكالذين الأولى وقد تقع لمؤنث وغير عاقل وتمد اللاء واللائين واعرابه لغة وجمع التى اللاتى واللائى واللوانى وبلا ياآت كسرا وسكونا واللاء واللواء واللاآت مكسورا ومعربا وذوات مضموما أو معربا وقيل اللائى لمذكر ومؤنث وقيل الى فى جمع غير عالم أكثر من اللاتى ولذى ولتى ولدان ولذين ولاتى لغة وأنكره أبو حيان

(ش) الموصول الاسمى محصور بالعد فلم يحتج الى حد فمنه الذى للفرد المذكر عاقلا كان أو غيره والتى للفرد المؤنث كذلك وأصلهما لذى ولتى بوزن فعل كعمى زيدت عليهما أل زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين وقال الكوفيون الاسم الذال فقط من الذى ساكنة لسقوط الياء فى التثنية وفى الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة ورد بأنه ليس من الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال الفراء أصل الذى ذا المشار بها وكذا أصل التى تى المشار بها وقال السهيلى أصل الذى ذو بمعنى صاحب وقدر تقديرات حتى صارت الذى فى غاية التعسف والاضمحلال وفى الذى والتى لغات إثبات الياء ساكنة وهى الأصل وتشديدها مكسورة قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا للذى

ينال به العلاء ويصطفيه * لاقرب أقربيه وللقصى

وقال أبو حيان لم يحفظ التشديد فى التى وانما ذكره ابن مالك تبعا للجزولى وأكثر أصحابنا وتشديدها مضمومة قال

اعفن ما استطعت فالكريم الذى * يألف الحلم ان جفاه بذى

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر والضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح أيضا مع البناء بجواز الجرى بوجوه الاعراب وعليه اقتصر الجزولى وحذف الياء واسكان ما قبلها قال

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة * من اللذ به من آل عزة عامر

وقال * فقل للت تلومك ان نفسى * وحذفها وكسر ما قبلها قال * واللذ لو شاء لكانت برا * وقال

شغفت بك اللت تيمتك فمثل ما * بك ما بها من لوعة وغرام

قال أبو حيان ومن ذهب الى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد لان أئمة العربية

نقلوها على أنها لغات جارية في السعة وذهب يونس والفراء وابن مالك الى أن الذى قد يقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم والجمهور منعوا ذلك وأولوا الآية أى كالجمع الذى خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكر رفعا واللذين له نصبا وجرا واللتان واللتين للمثنى المؤنث والذين لجمع المذكر بالياء فى الأحوال كلها ويختص بالعاقل نحو الذين هم فى صلاتهم خاشعون وما نزل منزلته نحو ان الذين تدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا اعاد عليها ضمير العقلاء فى قوله بعد . ألهم أرجل يمشون بها . واعرابه لغة طئ وهذيل وعقيل فيقال فى الرفع اللذون بالواو وقال

* نحن اللذون صبحوا الصباحا * ويقع الذى بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو والذى جاء بالصدق وصدق به ودونه بقلة . كمثل الذى استوقد نارا . بدليل . ذهب الله بنورهم . وقيل ان الذى كمن يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال * أولئك أشياخى الذى تعرفونهم * قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فى المثنى ومنها الاولى بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال * رأيت بنى عمى الاولى يخذلوننى * وقال * من الاولى يحشرهم فى زمرته * وقد يقع للمؤنث ومالا يعقل قال

و يأبى الاولى يستلئمون على الاولى * تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

وقد تمد قال * أبى الله للشم الاولاء كأنهم * ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود . اللاء آلوا من نسائهم . وقال فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

واللائين قال * وإنا من اللائين ان قدروا عفوا * وتعرب فى لغة كالذين قال

* هم اللاؤن فكوا الغل عنى * ومنها لجمع المؤنث اللاتى واللائى واللواتى وبلاياء آت مع كسر ماقبلها وسكونه واللا واللوا بقصرهما واللاآت بالبناء على الكسر وبالاعراب كجمع المؤنث السالم وذوات بالبناء على الضم فى لغة طئ وبالاعراب كجمع المؤنث السالم فى لغة حكاها ابن النحاس . ومن شواهدها قوله تعالى واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم . واللائى يئسن من المحيض من نسائكم . وقرئ واللاى يئسن بالياء . وقال الشاعر * وكانت من اللا لا يعيرها ابنها * وقال * من اللوا شربن بالصرار * وقال

* وأخدانك اللاآت زين بالكتم * وقال .

جمعتها من أينق سوابق * ذوات ينهضن بغير سائق

وحذف أل من الذى والتى واللذان والذين واللاتى لغة حكاها ابن مالك وقرئ صراط لذين أنعمت قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شاهدا سوى هذه القراءة وجوز الباقى قياسا لا سماعا وهى من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها

﴿ص﴾ و بمعنى الذى وفرعه من وماوذو الطائية وذات للمؤنث وحكى اعرابهما وتثنيتهما وجمعهما وذا غير ملغاة بعد استفهام بما وكذا من خلافا لابن الانبارى ومطلقا وجميع الاشارات عند الكوفية وماذا مجردا من الاستفهام خلافا لابن عصفور وأل وزعمها المازنى حرفا والاخفش معرفة وأى خلافا لثعلب مضافا الى معرفة قيل ونكرة لفظا أو نية والحقتها علامة الفرع لغة وأوجب الكوفية تقدم عاملها واستقباله ونقلها ان كان فعلا وجعلوا من الموصول كل معرف بأل واضافة

﴿ش﴾ من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد وهو ألفاظ من وما وسيأتى اعتبار ما يستعملان فيه وذو فى لغة طئ لا يستعملها موصولا غيرهم وهى مبنية على الواو وقد

تعرب قال

فان الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

وقال * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا * وروى من ذي بالاعراب وذات عندهم أيضا وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم حكى بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به وحكى اعرابها كجمع المؤنث السالم وحكى تثنية ذو وذات وجمعهما فيقال في الرفع ذوا وذواتا وذوات وفي النصب والجر ذوي وذواتي وذوي ومنها ذا بشرطين أن تكون غير ملغاة والمراد بالالغاء أن تركب مع ما فتصير اسما واحدا وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون أي ما الذي ينفقونه وقول الشاعر * قد قلتها ليقال من ذا قالها * وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الاشارة واستعمل موصولا بالشرطين المذكورين قال أبو حيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعدما وأما بعد من فخالف قوم لأن من تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في ما وانما صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله * نجوت وهذا تحملين طليق * وأجيب بأن تحملين حال أو خبر وطليق خبر ثان وعن الكوفيين أن أسماء الاشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات وخرجوا عليه وما تلك بيمينك ياموسى وأجيب بأن بيمينك حال من الاشارة وخرجوا عليه أيضا ها أنتم هؤلاء حاججتم أي الذين حاججتم أما اذا ركبت ما مع ذا فصارا اسما واحدا فله معنيان أحدهما وهو الاشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم * لا يستفقن الى الديرين تحنانا

فهذا لا يصح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا كقوله

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب نبئيني

أي دعي الذي علمت قال أبو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأنكره ابن عصفور أصلا وأول البيت على أن ما مبتدأ وذا خبره ودعي معلق بالاستفهام ومنها أل فالجمهور انها تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وذهب المازني ومن وافقه الى أنها موصول حرفي وذهب الاخفش الى أنها حرف تعريف وليست موصولة واستدلا بتخطي العامل لها ورد بعود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه ورد الاول بأنها لا تؤول بمصدر والثاني بدخولها على الفعل ومنها أي بشرط اضافتها الى معرفة لفظا كقوله * فسلم على أيهم أفضل * أونية نحو يعجبني أي عندك وأجاز بعضهم اضافتها الى نكرة نحو يعجبني أي رجل عندك وأي رجلين وأي رجال وأي امرأة وأي امرأتين وأي نساء والجمهور منعوا ذلك لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف ولذلك امتنع كونها موصولة في «أي منقلب» وقد يلحقها علامة الفرع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال أيتهم وأياهم وأيهم وأيوهم وأيهم وأيتاهن وأيتهن وأياتهن ومن شواهده قوله

إذا اشتبه الرشد في الحادثا * ت فارض بأيتها قد قدر

والبصريون على أنهم لا يلتزم تقدم عاملها ولا استقباله فيجوز أحب أيهم قرأ ويعجبني أيهم قام وأوجبهما الكوفيون وقيل ان كان فعلا لم يجز كونه ماضيا فلا يجوز يعجبني أيهم قام لانها وضعت على الابهام والعموم والمضي يخرجها عن ذلك وأنكر ثعلب كونها موصولا وقال لا تكون الا استفهاما أو جزاء وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون أن الاسماء المعرفة بال يجوز أن تستعمل

موصولة كقوله

لعمرى لأنت البيت أكرم اهله * وأقعد فى أفيائه بالاصائل

فالبيت خبر أنت وأكرم صلة للبيت كأنه قال لأنت الذى أكرم أهله وزعموا أيضا أن النكرة اذا أضيفت الى معرفة توصل وخرجوا عليه قوله * يادار مية العلياء فالسند * ونقول هذه دار زيد بالبصرة فبالعلياء وبالبصرة صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا أكرم خبرا ثانيا وبالعلياء حالا

﴿ ص ﴾ مسئلة توصل أل بصفة محضة وفى المشبهة خلاف وبمضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبيح وبجملة اسمية وظرف ضرورة

﴿ ش ﴾ توصل أل بصفة محضة وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضة كالذى يوصف به وهو غير مشتق كأسد وكالصفة التى غلبت عليها الاسمية كالابطح والأجرع وصاحب وراكب فأل فى جميع ذلك معرفة لا موصولة وفى وصلها بالصفة المشبهة قولان أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه جزم ابن مالك والثانى لا وبه جزم فى البسيط لضعف شبهها بالأسماء ورجحه ابن هشام فى المغنى لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفى وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به وعليه ابن مالك لوروده فى قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * وقوله * ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا * وقوله الى ربه صوت الحمار اليجدع * والثانى لا وعليه الجمهور وقالوا الابيات من الضرورة وباب الضرورة لا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف الا فى ضرورة باتفاق كقوله * من القوم الرسول الله منهم * وقوله * من لا يزال شاكرا على المعه * أى الذين رسول الله والذى معه

﴿ ص ﴾ وغيرها بجملة خبرية لا انشائية معهود معناها غالبا وجوزه المازنى بالدعائية بلفظ الخبر والكسائى بالطلبية وهشام بذات ليت ولعل وعسى وقوم بالتعجبية وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم معرفة ومثل ومعه الفارسى بنعم فاعله ضمير وبعضهم بكان وقوم بها استدعى انطاقتها وابن السراج وقوع التعجب فيها والصحيح جوازه بقسمية وشرطية مطلقا وبشرط معناه فى الموصول وزعم بعضهم مقابلتها فى الذى يعنى الرجال والداهية

﴿ ش ﴾ غير أل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهود معناها غالبا فخرج بالخبرية الانشائية وهى المقارن حصول معناها للفظها فلا توصل بها قال ابن مالك لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه . وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء . وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله * فان الذى لاقيت يغلب صاحبه * انتهى وخرج أيضا الطلبية وهى أولى بالامتناع من الانشائية لانها لم يحصل معناها بعد فهى أبعد عن حصول الوضوح بها وجوز الكسائى الوصل بجملة الأمر والنهى نحو الذى اضربه أو لا تضربه زيد وجوزه المازنى بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذى يرحمه الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائى موافقته بل أولى لما فيها من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذى ليته أو لعله منطلق زيد والذى عسى أن يخرج زيد قال

وانى لرام نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

وتأوله غيره على اضمار القول أى أقول لعلى أو الصلة أز ورها وخبر لعل مضمر والجملة اعتراض وأما جملة التعجب فان قلنا إنها إنشائية لم تو صل بها أو خبرية فقولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءنى الذى ما أحسنه والثانى المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه وبجملة القسم نحو جاء الذى أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو الذى جاء ان قام عمرو قام أبوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول وأجيب بأنهما صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد الا باقترانها بالأخرى فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح أيضا جوازه بجملة صدرها كأن وقيل لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وبشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام قام أبوه منطلق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون تاما بنفسه ورد بأن الثانى غير الأول لا نفسه وبجملة تستدعى كلاما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءنى الذى حتى أبوه قائم لان حتى لابد أن يتقدمها كلام يكون غاية له وبنعم فاعله ضمير ومنعه الفارسى وجوز قوم الوصل باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذى إياك وأنه تجوز الصلة بمثل بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله

حتى اذا كانا هما اللذين * مثل الجديلين المحجلين

والبصريون قالوا فى البيت مقدر أى عادا أوصارا

﴿ ص ﴾ ويجب معها عائد وقيل مالم يعطف عليها بفاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة فى ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر فان شبه به فالغيبة وكذا ان تأخر خلافا للكسائى وأوجبها قوم مطلقا وقوم فى غير الشعر وبعضهم ان لم يتصل والأصح اختصاصه بالذى وفروعه وألحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم ال وقوم النواسخ ويعتبران فى ضمير بن وخالف الكوفية فيما لم يفصل والاولى فى من وأخواتها وكم وكأين مراعاة اللفظ فان عضد سابق فالمعنى ويجب للبس أو قبح خلافا لابن السراج فى من هى محسنة أمتك مالم تحذف هى ويعتبر بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه وشرط قوم الفصل

﴿ ش ﴾ لا بد فى جملة الصلة من ضمير يعود الى الموصول يربطها به وأجاز ابن الصائغ خلوها منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يطير الذباب فيغضب زيد لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة وحكم الضمير المطابقة للموصول فى الافراد والتذكير والحضور وفروعها ويجوز الحضور والغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذى فعلت وأنا الذى فعل وأنت الذى فعلت وأنت الذى فعل قال * أنا الذى سمتنى أمى حيدره * وقال

* أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه * وقال * وأنت التى حببت كل قصيرة * وقال

* وأنت الذى آثاره فى عدوه * ومن أمثلة المخبر بموصوفه أنت آدم الذى أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذى اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذى فعل كذا وانما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شئ واحد فهل يختص ذلك بالذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض أصحابنا ذو وذات الطائية والألف واللام وأجازه بعضهم فى جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذى قام أنا والذى قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجوز الكسائى عوده مطابقا للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه أبو ذر الخشنى وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا فى الشجاعة الذى قتل مرحبا وأنت فى الشجاعة الذى قتل مرحبا

لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم فى السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضميران جاز فى أحدهما مراعاة اللفظ وفى الآخر المعنى قال

نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا

وقال أأنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به والأرحبي المهلب

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو أنا الذى قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون أطلقوا. قال أبو حيان والسماع انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى فى ضمير من وما وأل وأى وذو وذات وكم وكاين لانها فى اللفظ مفردة مذكرة فان عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر فى كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع اليك. وقال ومنهم من يستمعون اليك. وقال الفرزدق * تكن مثل من ياذئب يصطحبان * وقال امرؤ القيس

* لما نسجتها من جنوب وشمأل * وان عضد المعنى السابق فالاولى مراعاته قال تعالى. ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا. سبق منكن مقوله وقوله وتعمل بالتاء ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فالأول نحو أعط من سألتك اذ لو قيل من سألك لألبس والثانى نحو من هى حمراء أمتك ومن هى محسنة أمتك اذ لو قيل من هو أحمر أمتك ومن هو محسن أمتك لكان فى غاية القبح وسواء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكره بتاء التأنيث كمحسنة أم لا كحمراء ووافق ابن السراج على منع التذكير فى الثانى وأجازه فى الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحمر فان اجراءه على المؤنث لم يقع فان حذف ضمير هى وقيل من محسن أمتك سهل التذكير واذا اجتمع فى من ونحوها ضمائر جاز فى بعضها مراعاة اللفظ وفى بعضها مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالحمل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة قال تعالى. ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين. واذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا وقال. ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا

﴿ص﴾ ويغنى عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن الجملة ظرف أو مجرور ونوى معه فعل وفاعل هو العائد مالم يرفع ملابس ضمير ويجب ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائى

﴿ش﴾ يغنى عن الضمير العائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه وقال

* وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * أى رحمته قال الفارسى ومن الناس من لا يجيز هذا ويغنى عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور ومنوى معه استقر وشبهه وفاعل هو العائد مالم يرفع ذلك المنوى ملابس الضمير فيكون العائد الضمير الملابس المرفوع نحو جاء الذى عندك والذى فى الدار والذى عندك أخوه ثم هذا المنوى واجب الاضمار مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاء الذى ضحك عندك أو نام فى الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان المتعلق قريبا من زمن الاخبار أم لا وأجاز الكسائى حذف الخاص فى القريب نحو نزلنا المنزل الذى أمس أو البارحة أو الذى آنفا بخلاف نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو الذى يوم الجمعة

﴿ص﴾ مسئلة يمنع تأخر موصول وأجاز الكسائى تأخيره عن معمول صلتها والفراء أن وفصله ومتعلقاتها بأجنبي غالبا وبغيره فى أل والحرف فى غير ما ومنه قسم واعتراض خلافا للفارسى ونداء خلافا لابن مالك فيما ولى

غير مخاطب ويتبع ويخبر ويستثنى قبل تمامها وقد يحذف صلة موصول أولا اكتفاء بالثاني اشترا كا أو دلالة والمختار وفاقا للكوفي تجويز تقديم متعلق الصلة وثالثها ان كان أل المجرورة من وحذف ما علم من موصول الا أل وحرفي غير أن وثالثها ان عطفت على مثله وصلة لغير أل وحرفي ومعمولها باق

﴿ش﴾ الموصول والصلة حرفيا كان أو اسميا كجزء اسم فأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مزج ومن ثم وجب لهما أحكام أحدها تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو جاء زيد العلم كي يتعلم وأجاز الفراء تقديم معمول صلة أن عليها نحو أعجبني العسل أن تشرب الثاني امتناع الفصل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة بأجنبي الا ما شذ من قوله

وابغض من وضعت الى فيه * لساني معشر عنهم اذود

فصل بإلى وهو أجنبي بين الصلة ومعمولها ومحله بعد لساني ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو جاء الذي زيدا ضرب ومنه جملة القسم كقوله * ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * وجملة الاعتراض كقوله * ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما * وجملة الحال كقوله

ان الذي وهو مثر لا يجود حر * بفاقة تعتريه بعد اثراء

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله * وأنت الذي يا سعد أبت بمشهد * قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب عد الفصل اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة كقوله * تكن مثل من ياذئب يصطحبان * أما أل فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال لا بأجنبي ولا بغيره لانها كجزء من صلتها وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم به لتلان اسميته منتفية بدونها ويستثنى ما فيجوز فصلها نحو عجبت مما زيدا تضرب لانها غير عاملة بخلاف ان وان وكي ويفرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت أو عطف بيان أو نسق أو تأكيد أو بدل ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذي محسن أكرم زيدا ولا جاء الذين الا زيدا أساءوا نعم قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر فيكتفى بها إما اشتراكا فيها كقوله

* صل الذي والتي متابا آصرة * أو دلالة على الحذف من الأول كقوله * وعند الذي واللات عدنك أحنة * وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور والمتعلق بالصلة على الموصول مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه البصريون والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون وهو اختياري للتوسع فيهما والثالث الجواز مع أل اذا جرت بمن نحو * وكانوا فيه من الزاهدين * إني لكما لمن الناصحين * وأنا على ذلكم من الشاهدين * والمنع في غير أل مطلقا وفيها اذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك وبدل للجواز في غير أل قوله *

لا تظلموا مسور افانه لكم * من الذين وفوا في السر والعلن

وقوله * وأعرض منهم عمن هجاني * وقوله * كان جزائي بالعصى أن أجلدا * وفي غير أل مجرورة بمن قوله * فانك مما أحدثت بالمجرب * وقوله * ولا في بيوت الحي بالمتولج * والمانعون مطلقا قد رووا في الآيات والأبيات متعلقا من جنس المذكور الثانية في جواز حذف الموصول اذا علم مذاهب أحدها الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن وعليه الكوفيون والبغداديون والاخفش وابن مالك واحتجوا بالسماع قال * فمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء * وقال

فوالله ما نلتم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أي ومن يمدحه وما الذي نلتم وقال تعالى * آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم لأن المنزل

البنا ليس المنزل اليهم وقال . ومن آياته يريكم البرق . أى أن يريكم وقالوا تسمع بالمعيدى خير من أن تراه أى أن تسمع وبالقياس على المضاف اذا علم والثانى المنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة والثالث الجواز ان عطف على مثله كالآية والبيت الأول والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثانى الثالثة فى جواز حذف الصلة اذا علمت قولان أحدهما الجواز فى الاسمى غير أل كقوله

* نحن الأولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا *

أى الأولى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم وقوله * وعز علينا أن يصابا وعزما * أى وعز ما أصيبا به وفى الحرفى ان بقى معمول الصلة كقوله أما أنت منطلقا انطلقت أى لان كنت فحذف كان وهى صلة أن ومعمولها باق وكذا قولهم كل شئ مهمة ما النساء وذكرهن أى ما عدا النساء

﴿ ص ﴾ ولا يحذف عائد أل وثالثها يجوز بقبح لدليل وفوقه إن تعدى وصفها الاثنين أو ثلاثة ورابعها يقل فى متعدى واحد ويحسن فى غيره وخامسها لضرورة ومحله عند الاخفش نصب والمازنى جر والفراء يجوزان وسيبويه يقاس بالظاهر

﴿ ش ﴾ فى حذف العائد من صلة أل نحو الضارب هازيدا هند أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف فى محله أمنصوب هو أم مجرور فذهب الاخفش الى أنه منصوب والمازنى الى أنه مجرور والفراء الى جواز الأمرين وسيبويه الى اعتباره بالظاهر فحيث جاز فى الظاهر النصب والجر نحو جاء الضارب زيدا أو زيد جاز فى الضمير نحو الضار باهما غلامك الزيدان وحيث وجب فى الظاهر النصب نحو جاء الضارب زيدا وجب فى الضمير نحو الضاربه زيد غلامك والثانى الجواز مطلقا لقوله * ما المستفز الهوى محمود عاقبه * أى المستفزه والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءنى الضارب زيد لانه لا يدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مذكر أو مؤنث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو جاءنى الرجل الضاربه زيد وهو على قبحه فى اسم الفاعل المأخوذ من متعد الى ثلاثة أحسن منه فى المتعدى الى اثنين وفى المتعدى الى اثنين أحسن منه فى المتعدى الى واحد قال أبو حيان وما علل به قبحه من الالباس يلزمه فى جاءنى من ضربت ولم يقل أحد بقبحه والرابع ان كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعد الى واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل نحو الضاربه زيد والضارب زيد وان كان من متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لاجل الطول والحذف للمتعدى لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءنى الظان زيد منطلقا والمعطيه زيد درهما والمعلمه بكر عمرا منطلقا وان شئت الظان والمعطى والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

﴿ ص ﴾ ويحذف غيره ان كان بعض معمول الصلة مطلقا والا فان كان متصلا منصوبا بفعل قال أبو حيان تام أو وصف أو مجرورا أو بوصف ناصب وضعفه ابن عصفور وقال الكسائى أو غير وصف أو حرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو تعين أو كان معه مثله وأباه أبو حيان أو مبتدأ ليس بعد نفى أو حصر أو معطوفا أو معطوفا عليه خلافا للفراء فى الأخيرة ولا خبره جملة ولا ظرفا وشرط البصرية طول الصلة غالبا الا فى أى

﴿ ش ﴾ عائد صلة عليه غير الالف واللام ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ابن الرجل الذى قلت تريد قلت انه يأبى أو نحوه وان لم يكن فاما أن يكون منفصلا أو متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذى إياه أكرمت أوما أكرمت الاإياه وان كان متصلا فله احوال أحدها أن يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو . اهذا الذى بعث الله رسولا . أى بعثه * ما الله موليك فضل فاحمدنه به *

أي موليكه أو بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء الذي ليته زيد قال ابن قاسم وفيه نظر وقال في ابن عقيل (١) الثاني أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور إحداها أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو . فاقض ما أنت قاض . أي قاضيه و زعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا و رده أبو حيان بوروده في القرآن و بأنه منصوب في المعنى ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي فكذلك ما في معناه فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي أنا ضارب به أمس أو غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه وأجازه الكسائي لقوله

أعوذ بالله وآياته * من باب من يغلق من خارج

أي يغلق بابه ثانيها أن تجر بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو مررت بالذي أو بالرجل الذي مررت أي به . و يشرب مما تشربون . أي منه فإن جر إما بغير حرف نحو جاء غلام الذي أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا نحو جاء الذي مررت به أو جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به أو ما ثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وجوز ابن مالك الحذف إذا تعين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة أي فيه والذي رطل بدرهم لحم أي منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة قال ويمكن أن يكون منه ذلك الذي يبشر الله عباده أي به وقال أبو حيان لم يذكر ذلك أحد في الصلة وإنما ذكره في الخبر ولا ينبغي أن يقاس عليه ولا أن يذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب وجوز ابن مالك أيضا الحذف إذا جر بمثل الجرف عائد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قولي أو كان معه مثل كقوله

ولو ان ما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل

وأباه أبو حيان وقال إن البيت ضرورة فقولي وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن يكون مرفوعا فإن كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبر المبتدإ أو لناسخ لم يجز حذفه نحو جاءني اللذان قاما أو ضربا وجاء الذي الفاضل هو أو إن الفاضل هو وإن كان مبتدأ جاز بشروط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاءني الذي ما هو قائم الثاني أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاءني الذي ما في الدار إلا هو أو الذي إنما في الدار هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءني الذي زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا عليه غيره نحو جاءني الذي هو و زيد فاضلان وخالف الفراء في هذا الشرط فأجاز حذفه ورد بأنه لم يسمع و بأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا الخامس أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى . الذين هم يراؤن . وقولك جاءني الذي هو في الدار لأنه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شيء أم لا لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشرطه الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوروده في قراءة تماما على الذي أحسن بالرفع أي هو أحسن وقوله * من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * أي بما هو سفه والبصريون جعلوا ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير أي أما أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو الذي في السماء إله أي هو إله .

﴿ص﴾ وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه وغلطه الزجاج والمختار وفاقا للكوفية والخليل و يونس إعرابها فإن حذف مضافها أعربت على الصواب كما لو ذكرا أو العائد وقيل تبنى مع الظرف مطلقا وتصرف مع التاء وعن

(١) كذا بالأصل

أبي عمرو ولا وقيل هو فيما اذا سمي

﴿ش﴾ لأي الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكر مضافها وعائدها نحو جاءني أيهم هو قائم والثاني أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو إضرب ايا هو قائم وهي معربة في هذين الحالين باجماع الثالث أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ وقول الشاعر * فسلم على أيهم أفضل * وهي في هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة وقيل لا لان قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت الى ما عليه اخوتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبينه وذهب الكوفيون والخليل ويونس الى إعرابها حينئذ وأولوا الآية على الحكاية أو التعليق على ان فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوي لانها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة الرابع أن تقطع عن الاضافة ويحذف العائد نحو اضرب أيا قائم وهي في هذه الحالة معربة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين الى بنائها هنا قياسا على الحال الثالث نقله أبو حيان والرضي فلذا أشرت الى الخلاف بقولي على الصواب واذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف اليه لم تمنع الصرف اذ ليس فيها الا التأنيث وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف لأن التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤكد به وفرق ابن مالك بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أية لان جمع لا يستعمل مع ما يضاف اليه بخلاف أية وقيل الخلاف انما هو فيما اذا سميت امرأة بأية في الدار فالاخفش يصرف أية وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلمية وما بعدها من الصلة كالصفة وحجة الاخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لانه وقع في الوسط

﴿ص﴾ ويجوز اتباع محذوف نسقا وبدلا وتوكيدا خلافا لابن السراج وكثير وحالا ولو مقدمة خلافا لهشام

﴿ش﴾ اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه نحو جاءني الذي ضربت نفسه وجاءني الذي ضربت وعمرا خلاف فالاخفش والكسائي على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واختلف عن الفراء في ذلك واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت مؤخرة عنه في التقدير نحو هذه التي عانقت مجردة أي عانقتها مجردة فان كانت مقدمة في التقدير نحو وهذه التي مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام

﴿ص﴾ «خاتمة» من للعالم وشبهه ولغيره شمولا أو تفصيلا وقيل مطلقا وما لغيره غالبا ولمبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقا وقيل بقرينة

﴿ش﴾ الأصل في من وقوعها على العاقل ولا يقع على غير العاقل الا في مواضع أحدها أن ينزل منزلته نحو ﴿ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له﴾ عبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عبدوها وقوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * نزل القطا منزلة العاقل لخطابه وندائه الثاني والثالث أن يقترن معه في شمول أو تفصيل فالاول نحو ﴿ألم تر أن الله يسبح له من في السموات ومن في الارض﴾ والثاني نحو ﴿ومنهم من يمشي على أربع﴾ لاقترانه بالعاقل فيما فصل بمن في قوله ﴿خلق كل دابة من ماء﴾ وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذا من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب في ما وقوعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادرا نحو ﴿لما خلقت بيدي﴾ ﴿والسماء وما بناها﴾ الآيات ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ وسمع سبحان ما سخركن لنا ولو رودهذا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف وقوعها على آحاد من يعقل مطلقا وقال السهيلي لا يقع على أولي العلم الا بقرينة ويقع على صفات من يعقل نحو ﴿فانكحوا

ماطاب لكم من النساء . أى الطيب وعلى المبهم أمره كأن ترى شبحا تقدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول أخبرنى ماهناك

﴿ص﴾ ويقعان شرطا واستفهاما وأنكر الفراء نحو من قائم ونكرتين موصوفتين خلافا لقوم وشرط الكسائى لن وقوعها محل جائز تنكير و بعضهم واجبه قال الفارسى وتقع نكرة تامة وتوصف بما فى قول لتعظيم أو تحقيراً أو تنويع وخلت نكرة من صفة فى ماأفعله ونعما وانى مما أن أفعل وقيل معرفة فيهما وتزاد قيل ومن

﴿ش﴾ تقع من وما شرطيتين نحو . من يعمل سوأ يجز به . وماتفعلوا من خير يعلمه الله . واستفهاميتين نحو من إله غير الله . ومارب العالمين . ونكرتين موضوفتين نحو مررت بمن معجب لك و بما معجب لك قال

ألا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين

وقال ربما تكره النفوس من الأمـ * ـر له فرجة كحل العقال

وأنكر وقوعهما موصوفتين لأنهما لا يستقلان بأنفسهما ورد بأن من الصفات مايلزم الموصوف نحو الجماء الغفير و ياأيها الرجل ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائى أن العرب لاتستعمل من نكرة موصوفة الا فى موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله * رب من أنضجت غيظا قلبه * وردبقوله * فكفى بنا فضلا على من غيرنا * وقيل يكفى فى الشرط وذكر الفارسى أن من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام كقوله * ونعم من هو فى سر واعلان * ولم يوافقه أحد على ذلك نعم تقع ما كذلك فى ثلاثة مواضع أحدها فى التعجب نحو ما أحسن زيدا على مذهب سيبويه الثانى فى باب نعم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما على خلاف فقد قيل إنها هنا معرفة أى نعم الغسل ونعم الدق قاله ابن خروف الثالث فى قولهم إنى مما أن أفعل أى إنى من أمر فعلى وقيل إنها هنا معرفة أيضا وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور الى أن ماتقع صفة للتعظيم كقولهم لأمر ماجدع قصير أنفه ولأمر مايسود من يسود أى لأمر عظيم ومنه . الحاقة ما الحاقة . فغشيهم من اليم ماغشيهم . أو التحقير نحو أعطيت عطية ماأو التنويع نحو ضربت ضربا ما أى نوعا من الضرب وفعلت فعلا ما أى نوعا من الفعل والمشهور أنها فى جميع ذلك زائدة وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها فى الأوائل والأواخر تقل و بأنها لو كانت زائدة لم يكن فى الكلام مايعطى معنى التعظيم ونحوه وتقع مازائدة نحو . فبما رحمة من الله . مما خطاياهم . اما أنت منطلقا وأجاز الكسائى زيادة من كقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك القبائل والأثرون من عددا

أى والأثرون عددا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لاتزاد وأولوا البيت على ان مافيه نكرة موصوفة أى من تعد عددا

﴿ص﴾ وتقع أى شرطا واستفهاما وصفة نكرة حذفها نادر وقيل سائغ قال ابن مالك وحالا والاخفش ونكرة موصوفة

﴿ش﴾ تقع أى شرطا كقوله

أى حين تلم بى تلق ماشئـ * ـت من الخير فاتخذنى خليلا

واستفهامية نحو . فأى الفريقين أحق بالأمن . وصفة نكرة كقوله * دعوت امرأ أى امرئ فأجابنى * فان أضيف الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى أضيف اليه فاذا قلت بفارس أى فارس فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة أو الى غير مشتق فهى للثناء عليه بكل صفة يمكن أن

يثنى بها فاذا قلت مررت برجل أى رجل فقد أثنيت عليه بما فى كل ما يمدح به الرجل وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو أضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف كقوله * اذا حارب الحجاج أى منافق * أى منافقا أى منافق وهذا فى غاية الندور لأن المقصود بالوصف بأى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالا كقوله

* فلله عينى حبترا أيما فتى * قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو وأجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت بأى كريم والجمهور منعوا ذلك لانه لم يسمع

﴿ص﴾ ﴿الكتاب الأول فى العمد﴾ وهى المرفوعات والمنصوب بالنواسخ

﴿ش﴾ العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابها الرفع كما تقدم فى أنواع الاعراب وألحق منها بالفضلات فى النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وخبر ظن فانها عمد لانها فى الاصل المبتدأ والخبر ونصبت

﴿ص﴾ المبتدا اختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفاقا للرضى كل أصل

﴿ش﴾ اختلف فى أصل المرفوعات فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزى الى سيبويه ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه ان عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدإ المعنوى فانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى وقيل كلاهما أصلان وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعا عنه واختاره الرضى ونقله عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة

﴿ص﴾ قالوا وهو المجرد من عامل لفظى غير زائد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل ولو ضميرا خلافا للكوفية كاف وشرطه تقدم نفى ولو بغير أو استفهام وبالهاء يجوز دونه بقبح ومنعه أبو حيان فى غير ما والهمزة وتقم مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافا لمن زعم أنه محذوف أو تاليه ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة أكلونى البراغيث ... فالا برحوط الله فان طابقهما فالخبر مقدم أو مفردا أو مكسرا أو ما استوى مفرده وغيره بان يدخل قولنا غير زائد نحو هل من خالق قالوا وبحسبك درهم والمختار وفاقا لشيخنا الكافيجى انه خبر وبنحو رب رجل عالم أفادنا

﴿ش﴾ حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظى غير المزيد ونحوه مخبرا عنه أو وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف فقولنا المجرد من عامل لفظى أخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظى بناء على رأيهم ان عامل المبتدإ معنوى وهو الابتداء وقولنا غير المزيد يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو هل من خالق غير الله وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدآن لان العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته وقولنا ونحوه يدخل نحو رب رجل عالم أفادنا فرجل مبتدأ ولا أثر لرب لانها فى حكم الزائد اذ لا تتعلق بشئ وهذا الحد غير مرضى عندى لامرين أحدهما ان عامل المبتدا عندى الخبر كما سيأتى اختيارى له وهو لفظى والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فلذا أبرزت بقولى قالوا وما قالوه فى بحسبك درهم غير مرضى أيضا فان شيخنا الكافيجى اختار أن بحسبك درهم خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظرا للمعنى لانه محط الفائدة اذ القصد الاخبار

عن درهم بأنه كافيه وماقاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ قسمان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوبا وشرطه أن يكون سابقا فليس منه نحو أخوالك خارج أبوهما لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون منفصلا سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقائم أنتما ومنع الكوفيون الضمير فلا يجيزون الا أقائمان أنتما بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخرا قالوا لان الوصف اذا رفع الفاعل السادّ مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسماع قال

خليلي ما واف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي على من أقاطع

وشرطه أيضا أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر ليخرج نحو أقائم أبواه زيد فان الفاعل فيه غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه فزيد فيه مبتدأ وقائم خبر مقدم وشرطه أيضا تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتهما كما ولا وإن وغير نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن.

وكالهمزة وهل وما ومن ومتى وأين وكيف وكم وأيان هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما ولم يشرط الكوفيون والاخفش الاعتماد عليهما بناء على رأيهم الآتي في عمله غير معتمد وشرطه ابن مالك استحسانا لا وجوبا فأجازه دونه بقبح وجعل منه قوله * خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * وأجيب بأن خبيرا خبر مقدم ولم يطابق لان باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ولاجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال أضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال أضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بأل فلا يقال القائم أخوالك ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقائمان أخوالك وأقائمون أخوتك على أن أخوالك وأخوتك فاعل الا على لغة أكلوني البراغيث كما لا يقبل الفعل شيأ من ذلك وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف ورد بأنه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم آخر أنه الذي يليه وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنيته وجمعه واستدل بحديث أومخرجيّ هم وأجيب بأنه على لغة أكلوني البراغيث أو على التقديم والتأخير وعلى الاول لو ثني وجمع جعل خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الافراد نحو أقائم زيد وفي جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب الزيدان

﴿ص﴾ ورافع المبتدا قال الجمهور الابتداء وهو جعله أولا ليخبر عنه وقيل تجرده والخبر المبتدأ وقيل الابتداء وقيل هما والمختار وفاقا للكوفية وابن جني وأبي حيان ترافعا وقيل ان لم يكن في الخبر ذكر والا فيه

﴿ش﴾ في رافع المبتدا والخبر أقوال فالجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدإ معنوي وهو الابتداء لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى إعمال واحد رفعين ولا نظير له وأجيب بأن ذلك انما يحذر اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يعملان وأجيب بأن ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدإ ليس به بل بطريق الاصالة وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لانه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى وقيل العامل فيه الإبتداء والمبتدأ معا وعلى هذا العامل مجموع الامرين أو الابتداء بواسطة المبتدإ قولان ونظير الثاني تقوى الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه وبالا في المستثنى ويقوم المضاف بمعنى اللام أو من وذهب الكوفيون الى أنهما ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لان كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لان أصل كل عامل ان يتقدم على معموله وأجيب

بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فانها عاملة فى أفعالها الجزم وافعالها عاملة فيها النصب نحو أياما تدعو ولو سلم قلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدإ فلان حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا فى الوجود فهو متقدم فى القصد وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان وهو المختار عندى وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر نحو زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور اختلف فى الابتداء فالاصح أنه جعل الاسم أولا ليخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية أى كونه معرى منها

﴿ ص ﴾ والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافا لزاعمه ومشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا ولا يحمل غير واحد وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف وثلاثة ان كان بأل وفى نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل الثانى وقيل فى المعنى لا فى واحد ويستتر إن جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلا أو تأكيدا وإلا برز وقال الكوفية وابن مالك ما لم يؤمن لبس وحكمه حالا ونعتا كالخبر والفعل كهو وقال أبو حيان اذا خيف لبس كرر الظاهر

﴿ ش ﴾ الخبر ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف والمجرور فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان أو غيره وهو قسمان جامد ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائى انه يتحمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرمانى قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم أبوهما أو محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران أحدهما الابتداء والآخر الموصوف الذى صار خلفا منه فان كان صلة لأل نحو زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر للمبتدا وللموصوف الذى صار خلفا منه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع فى المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه أقوال قال الفارسى ليس فيه الا ضمير واحد يحمله الثانى لان الاول تنزل من الثانى منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يقدر فى الاول لانه الخبر فى الحقيقة والثانى كالصفة له والتقدير هذا حلو فيه حموضة وقال أبو حيان الذى أختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدإ من معنى الكلام كأنك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان فى معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين أن يكون الرمان مرفوعا بالثانى وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الاقوال سكت على الترجيح قال ابن جنى راجعت أبا على نيفا وعشرين سنة فى هذه المسئلة حتى تبينت لى ثم ان جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة الى ابرازه نحو زيد هند ضاربته أى هى قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الاجماع ففى الافصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد عمرو ضاربه هو

فيكون ضاربا على عمرو وهو له وترفع الضمير به أو تجعله توكيدا وان جرى على غير من هو له وجب ابرازه سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو أم أمن نحو زيد هند ضاربها هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك أي هي وبقوله * قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * أي بانوها هم وبقراءة ابن أبي عبلة . الى طعام غير ناظرين إناه بجر غير أي أنتم وبقراءة . فظلت أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله وحكم المشتق اذا وقع حالا أو نعتا كحكمه اذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستتاره وابرازه وفاقا وخلافا قال أبو حيان الا في مسئلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين على ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضا نحو زيد عمرو يضربه هو وزيد هند يضربها أو يضربها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر ليزول فيقال زيد عمرو يضربه زيد إيقاعا للظاهر موقع المضمر ورد بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم

﴿ ص ﴾ وجملة اسمية أو فعلية ولو صدرت بحرف وشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرة بان وقوم في التنفيس ومعمول الفعل وثعلب في القسمية وابن الانباري في الطلبية وتاليها بقدر القول وقال شيخنا الكافيجي ان اعتبر ثبوته فالثالث أو مجرد الارتباط فالاول لا ندائية وذات لكن وبل وحتى باجماع

﴿ ش ﴾ الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما فالاول الاسمية نحو زيد أبوه منطلق والثاني الفعلية نحو زيد قام أبوه اما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين ويندرج في الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد ما أبوه قائما وزيد انه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بان المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدإ ويندرج فيها أيضا الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم أقم معه وزيد أيهم يضرب أضرب به والمصدرة بمعمول فعلها نحو زيد عمرا اضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس وخالف في الاخيرتين بعض المتأخرين والقسمية ومنعها ثعلب ورد بالسماع قال تعالى . والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم . والطلبية ومنعها ابن الانباري لانها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بأن المفرد يقع خبرا اجماعا ولا يحتمل ذلك وبالسماع قال

قلب من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام

وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر فنحو زيد اضرب به على تقدير أقول لك اضرب به وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة الكافيجي رحمه الله ولا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا أخاه ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع في كل ذلك

﴿ ص ﴾ ويجب فيها ان لم يكنه معنى ضمير عائد اليه مطابق ولا تحذف مطلقا عند الجمهور الا في نحو السمن منوان بدرهم أو شذوذ وقيل يجوز حذف مبتدإ وثانيها ومنصوب بفعل تام متصرف بقلة ورابعها بكثرة وخامسها ان كان المبتدأ استفهاما أو كلا أو كلا وسادسها ان كان صدرا أولا يتعرف وسابعها ان اقتضى عموما وثامنها ان نصب بجامد وتاسعها وصفه وعاشرها ومجرور أصله النصب والمختار ان دل دليل ولم يؤد الى رجحان عمل آخر جاز مطلقا والا فلا

﴿ ش ﴾ الجملة ان كانت نفس المبتدإ في المعنى لم تحتج الى رابط نحو أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا

لا إله إلا الله والا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدإ يربطها به وشرطه أن يكون مطابقا له نحو زيد قام غلامه وهل
يجوز حذفه فيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعا مبتدأ أو فاعلا أو منصوبا بفعل
متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرورا الا في صورة واحدة وهي ان يجر بحرف ولا يؤدي
حذفه الى تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما اذا أدى نحو الرغيف أكلت زيد
منه أو جر باضافة سواء كان أصله النصب نحو زيد أنا ضاربه أم لم يكن نحو زيد قام غلامه وقيل يجوز حذف
المرفوع اذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لانه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقوله * رب قتل عار * أي هو
عار ورد بأنه لا يدري أحذف شئ أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب
بفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر . وكل وعد الله الحسنى . أي وعده وقيل يجوز
ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما اذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلا
وكلتا أو كلا وعليه الفراء كالآية المذكورة وكقوله * على ذنبا كله لم أصنع * وقوله * كلاهما أجد مستريضا * وقولك
أيهم ضربت ووجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول وكون كل وكلا في معنى ما في نحو
كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الا من ضربت وما لها الصدر فأشبهت
الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو كم وأي وفي كل اسم لا يتعرف نحو
من وما وحكى هذا عن الفراء أيضا ووجهه بأنه اذا لزم الصدر كثر فيه الرفع وإن كونه مفعولا به فاجرى على الأكثر
من أخواته بخلاف ما يتقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضا
نحو رجل يدعو الى خير أجيب وآمر بخير أطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو أزيد
ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم أنا معطيك وقيل يجوز
حذف المجرور اذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب أي ضاربه بخلاف غيره
والمختار من هذا كله الجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي الى رجحان عمل
آخر بأن يؤدي الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في الرغيف أكلت منه وكأيهم ضربت فانه يؤدي
الى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المقدم فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالتي الجواز
والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلا ولا نائبا
عنه ولا مؤديا الى لبس نحو زيد ضربته في داره ولا الى اخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يخل بالتعريف
الذي استفاده الغلام منه ولا الى التهيئة والقطع وهذه الخمسة ترجع الى الشرطين اللذين اخترناهما

﴿ ص ﴾ ويغني عنه اشارة وخصه ابن الحاج بالبعيد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بلفظه وضعفه
سيبويه وثالثها يختص بالضرورة ورابعها بالتهويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضمير بالفاء
قال هشام والواو والمختار وفاقا للزجاج جوازه نحو زيد يقوم عمرو ان قام وان لم يعطف لا تكراره بمعناه وجوزه
ضمير عائد اليه بدلا من بعض الجملة خلافا للأخفش فيهما

﴿ ش ﴾ الأصل في الرابط الضمير ولهذا يربط به مذكورا ومحذوفا ويغني عنه أشياء أحدها الإشارة نحو
ولباس التقوى ذلك خير . والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار . ان السمع والبصر والفؤاد
كل أولئك كان عنه مسؤلا . وخصه ابن الحاج بكون المبتدإ موصولا أو موصوفا والخبر اشارة للبعيد فيمتنع نحو
زيد قام هذا وزيد قام ذاك الثاني تكرار المبتدأ بلفظه نحو زيد قام زيد وأكثر ما يكون في مواضع التهويل
والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة . وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين . وقيل انه يختص بذلك ولا يجوز في غيره وقيل

يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله * فأما الصبر عنها فلا صبرا * وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المغني كذا قالوا فيلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار قال وأما المثال فيخرج على ان أل فيه للعهد لا للجنس والبيت الرابط فيه اعادة المبتدإ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة فيها ضمير المبتدا بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

ففي يبدو ضمير عائد على انسان المبتدإ وهي معطوفة بالفاء على يحسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ومنعه الجمهور لانها انما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد السادس شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اجازه الزجاج وجزم به ابن هشام في المغني وهو المختار السابع تكرار المبتدإ بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله اذا كان كنيته اجازه الأخفش مستدلا بنحو والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين . والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط العموم ووافق ابن عصفور الاخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي رويت عن الخدري وتابعه الخضراوي وحسنه ابن جني الثامن وجود ضمير عائد على المبتدا بدلا من بعض الجملة المخبر بها اجازه الأخفش أيضا نحو حسن الجارية أعجبتني هو فأعجبتني خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبدل الذي هو هو اذ هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في أعجبتني العائد على الجارية وهو عائد على الحسن

﴿ ص ﴾ وظرف أو مجرور تام عامله كونه منوي في الأصح والتحقيق وفاقا لابن كيسان انه الخبر والعامل في مرفوعه والمختار وفاقا لابن مالك تقديره اسم فاعل ليغنيه بعد أما ورجح ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم برأسه مطلقا وجوز الكوفية الناقص ويتحمل كمشتق ومنعه الفراء ان تقدم و يؤكد ضميره وعمله يأتي

﴿ ش ﴾ اذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبرا فشرطه ان يكون تاما نحو زيد أمامك و زيد في الدار بخلاف الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فائدة فيه ثم هنا مسائل الأولى اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا فالأصح انه كون مقدر وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية الى سيبويه وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون واذا قلت زيد أخوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الافعال فلا يصح أن يكون عاملا لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصا فالمعنوي الأضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقر أو كان أو استقر فاختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد والتصريح به في قوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * ولتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان أما واذا الفجائية لا يليها فعل ورجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري والفارسي تقدير الفعل لانه الأصل في العمل ولتعينه في الصلة وأجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة

وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن السراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك هذا هو التحقيق وذهب الفارسي وابن جني الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيا منسيا والقولان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والاكثرون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا والاجاز أن يؤكد و يعطف عليه و يبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده متأخرا قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع

(ص) ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لابن مالك ان أفاد و يخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه أو كله أو أكثر وهو نكرة كثر و يجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفية فيهما أو معرفة جاز باتفاق

(ش) والمشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بفي وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خمر وغدا أمر أي شرب خمر والليلة الهلال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو أكل يوم ثوب تلبسه أو يعم والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا أو مسؤول به عن خاص نحو في أي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك اليوم و يومان غدوها شهر ورواحها شهر وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجر بفي وكذا ان كان واقعا في أكثر نحو الحج أشهر وان وقع في بعضه فحكى ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروي بهما قوله * زعم البوارح ان رحلتنا غدا *

(ص) ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جائز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والا واجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورة الا بعد مكان وبكثرة في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد بأنت مني فرسخين أنت من أشياء غير ما سرناهما تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كاليوم يومك جائز لا غيره كالاحد خلافا للفراء وهشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهرك وخلفك وتعالك أسفلك وشبهه و يلزم نصب غير متصرف كفوق وقيل الا فيما كان من الجسد

(ش) فيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأنتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب الا ان عطف عليه مثله نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين أو معرفة نحو زيد خلفك وداري خلف دارك فالنصب راجح والرفع مرجوح وخصه الكوفيون بالشعر وما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بوقت متصرف من الظرفين عن اسم

عين مقدر اضافة بعد اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت المحدود كزيد منى فرسخ وفرسخا ويوم ويوما أى بعد
زيد واحترز بالمتصرف عن اللازم للظرفية كضحوة معينا فان قصد فى نحو أنت منى فرسخين أنت من أشياء
عما سرنا فرسخين تعين النصب على الظرفية والخبر متعلق منى أى كائن بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد
مكانك منى فرسخان الثالثة اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا كالسبت
والعيد والفطر والاضحى والنير وزفان فى الجمعة معنى الاجتماع وفى السبت معنى القطع وفى العيد معنى العود
وفى الفطر معنى الافطار وفى الاضحى معنى التضحية وفى النير وز معنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه
على معنى شأنك وأمرك الذى تذكر به وأما الاحد ومابعده من الايام فلا يجوز فيه الا الرفع لأن ذلك لا يتضمن
عملا والنصب انما هو على انه كائن فيها شئ ولا شئ كائن فيها بخلاف ماتقدم وأجاز الفراء وهشام النصب فى ذلك
أيضا بناء على الآن أى على معنى أن الآن أعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين واقعا فى الآن كما تقول فى
هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين فى غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها
الرفع فقط نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعة اذا قلت ظهرك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه
أما الرفع فلان الخلف فى المعنى الظهر وأما النصب فعلى الظرف وكذا ما أشبه ذلك نحو نعلاك أسفلك قال تعالى.
والركب أسفل منكم. قرئ بالوجهين فان كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين النصب نحو رأسك فوقك
ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفا وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد
كالمثالين المذكورين بخلاف ماليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك

﴿ص﴾ ومنعوا الاخبار بوحده وأجازه يونس وهشام وفى جواز تقديمه خلاف

﴿ش﴾ منع الجمهور الاخبار بوحده لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به وأجازه يونس وهشام فيقال زيد
وحده اجراء له مجرى عنده وتقديره زيد موضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال فى
داره زيد قال يونس وهشام لا قال أبو حيان وحجة يونس وهشام نص العرب على قولهم زيد وحده

﴿ص﴾ ويغنى عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائى ووصف مجرور

﴿ش﴾ قد يغنى عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا أى يسير سيرا ومفعول به نحو انما العامرى عمامته أى متعهد
عمامته وحال حكى الاخفش زيد قائما أى ثبت قائما وقرئ ونحن عصبة بالنصب قال الكسائى ووصف مجرور

﴿ص﴾ مسئلة الاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتمعا فالمعرفة المبتدأ الا فى كم مالك وخير منك زيد
عند سيبويه وقد يعرفان فيخير فى المبتدإ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف
وقيل غير الصفة

﴿ش﴾ الأصل تعريف المبتدأ لانه المسند اليه فحقه أن يكون معلوما لان الاسناد الى المجهول لا يفيد وتنكير
الخبر لان نسبته من المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه فاذا
اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر الا فى صورتين استثناء كذا عند سيبويه احداهما نحو كم مالك
فان كم مبتدأ وهى نكرة ومابعدها معرفة لان أكثر مايقع بعد اسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف
ويتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء حملا للاول
على الاكثر الثانية أفعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ماتقدم فى كم وغير سيبويه يجعل المعرفة فى
الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام يتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين واذا اجتمع
معرفتان ففى المبتدإ أقوال أحدها وعليه الفارسى وعليه ظاهر قول سيبويه أنك بالخيار فاشئت منهما اجعله

مبتدأ والثانى أن الأعم هو الخبر نحو زيد صديق اذا كان له اصدقاء غيره والثالث انه بحسب المخاطب فان علم منه انه فى علمه أحد الامرين أو سأله عن أحدهما بقوله من القائم فقيل فى جوابه القائم زيد فالمجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر والخامس ان اختلفت رتبتهما فى التعريف فاعرفهما المبتدأ والا فالسابق والسادس ان الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

﴿ ص ﴾ ويبتكران بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفا أو موصوفا بظاهر أو مقدر أو عاملا أو دعاء أو جوابا أو واجب الصدر أو مصغرا أو مثلا أو عطف على سائغ للابتداء أو عطف عليه بالواو وقصد به عموم أو تعجب أو ابهام أو خرق للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هى أو تلا نفيا أو استفهاما ولو بغير همزة خلافا لابن الحاجب أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو اذا الفجاءة أو بينا أو بينما أو ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك وابن النحاس أو جملة خبرا

﴿ ش ﴾ يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالبا بأحد أمور أولها ان تكون وصفا كقولهم ضعيف عاذ بقرملة أى حيوان ضعيف التجأ الى ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة الثانى أن تكون موصوفة اما بظاهر نحو . وأجل مسمى عنده . ولعبد مؤمن خير من مشرك أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه شر أهر ذا ناب أى شر عظيم الثالث أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة أو جرا نحو غلام امرأة جاءنى وخمس صلوات كتبهن الله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الرابع ان يكون دعاء نحو سلام على آل يس . ويل للمطففين . الخامس ان تكون جوابا نحو درهم فى جواب ما عندك أى درهم عندى فيقدر الخبر متأخرا ولا يجوز تقديره متقدما لان الجواب يسلك به سبيل السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ السادس ان تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يقم أقم معه السابع أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءنى لانه فى معنى رجل حقير الثامن أن تكون مثلا اذ الامثال لا تغير نحو ليس عبد بأخ لك التاسع أن يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف ومغفرة خير من صدقة . العاشر ان يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما الحادى عشر الى السابع عشر ان يقصد به عموم نحو كل يموت أو التعجب نحو عجب لزيد أو ابهام نحو ما أحسن زيدا أو خرق للعادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

أو حصر نحو شر أهر ذا ناب أى ما أهر ذا ناب الا شر وشئ جاء بك أى ما جاء بك الا شئ أو الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الثامن عشر الى الخامس والعشرين ان يسبقه نفى نحو ما رجل فى الدار واستفهام نحو أإله مع الله هل رجل فى الدار وقصره ابن الحاجب فى شرح وافيته على الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة قال ابن هشام فى المغنى وليس كما قال أو لولا نحو * لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة * أو واو الحال نحو * سرينا ونجم قد أضاء * وفاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرهط (١) وعبد القوم سيدهم أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب أو بينا أو بينما نحو (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدينا مزيد . لكل أجل كتاب . قصدك غلامه رجل والحاق الجملة فى ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم احدا وافقه انتهى * وقد وافقه عصريه البهاء ابن النحاس شيخ أبى حيان فى تعليقه على المقرب

﴿ ص ﴾ مسئلة الاصل تأخير الخبر ويجب ان اتحدا عرفا ونكرا ولا بيان فى الاصح أو كان طلبا أو فعلا فاو رفع

---

(١) المعروف فى المثل ان ذهب عير فعير فى الرباط (٢) هكذا فى النسخ التى بأيدينا

البارز فالجمهور تقدم وثالثها المختار إن كان جملا إلا مثنى أو اقترن بالفاء أو بإلا أو إنما قيل أو الباء الزائدة أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء أو تلوا أما

﴿ش﴾ الأصل تقديم المبتدإ وتأخير الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو قائم زيد ويجب التزام الأصل لأسباب أحدها أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل مني فإن كان قرينة جاز التقديم نحو أبو يوسف أبو حنيفة وقوله * بنونا بنو أبنائنا * وقوله

قبيلة ألأم الأحياء أكرمها * وأغدر الناس بالجيران وافيها

أي أكرمها ألأم الأحياء ومنهم من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس وقال الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدم الخبر أم أخر وقد أجاز ابن السيد في قوله * شر النساء البطائر * أن يكون شر النساء مبتدأ والبطائر خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره الثاني أن يكون الخبر طلبا نحو زيد اضربه وزيد هلا ضربته الثالث والرابع أن يكون الخبر فعلا نحو زيد قام إذ لو قدم لأوهم الفاعلية فلو رفع البارز فأطلق الجمهور جواز تقديمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وخصه والدي رحمه الله بالجمع ومنعه في المثنى لبقاء الالباس على السامع لسقوط الألف لملاقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا لا حالة التثنية والجمع على الأفراد لأنه الأصل الخامس أن يقترن الخبر بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط السادس أن يقترن بإلا أو إنما نحو وما محمد إلا رسول. إنما أنت نذير وقوله * وهل إلا عليك المعول * السابع أن يكون المبتدأ لازم الصدر كاسم استفهام نحو أيهم أفضل والشرط نحو من يقم أقم معه والمضاف إلى أحدهما نحو غلام أيهم أفضل وغلام من يقم أقم معه وضمير الشأن نحو هو زيد منطلق ومدخول لام الابتداء نحو لزيد قائم الثامن أن يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد التاسع أن يكون المبتدأ بعد أما نحو أما زيد فعالم لأن الفاء لا تلي أما العاشر أن يقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصورة هي الآتية في قولي ويمنع إن قدم مثلا كتأخيره وزاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال

﴿ص﴾ ويمنع إن قدم مثلا كتأخيره أو كان ذا الصدر خلافا للأخفش والمازني أو كم الخبرية أو مضافا إلى ذلك أو إشارة ظرفا أو مصححا الابتداء بنكرة خلافا للجزولي أو دالا على ما يفهم بالتقديم ومنه سواء علي أقمت أم قعدت على أن مدخول الهمزة مبتدأ وقيل عكسه وقيل فاعل مغن وقيل مفعول وسواء لا خبر له أو مسندا دون أما إلى أن خلافا للفراء والأخفش أو إلى مقترن بأداة حصر أو فاء أو ذي ضمير ملابسه لا إن أمكن تقديم صاحبه ومنع الأخفش في داره زيد والكوفية في داره قيام زيد أو عبد زيد أو قائم أو ضربته زيد أو قائم أو قام أبوه زيد وزيدا أبوه ضرب أو ضارب وأجازهما هشام والكسائي الأخيرة وضربته دون قائم

﴿ش﴾ يمتنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لأن الأمثال لا تغير كقولهم في كل واد بنو سعد الثاني أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد وكيف عمرو والمضاف إليه نحو صبح أي يوم السفر الثالث أن يكون كم الخبرية أو مضافا إليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع أن يكون اسم إشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو وقرئ ثم الله شهيد ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات فإنك تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا الخامس أن يكون تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة وهو الظرف والمجرور والجملة كما سبق السادس أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك فلو أخر لم يفهم منه

معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقمت أم قعدت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فدخول الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوبا لانه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو المبتدا والجملة خبره وقيل هو مبتدا والجملة فاعل مغن عن الخبر والتقدير استوى عندى أقمت أم قعدت وقيل هو مبتدأ لا خبر له والجملة مفعول بلا أبالى معنيا بسواء قاله السهيلى السابع أن يكون الخبر مسندا الى أن أما الى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو . وآية لهم أنا حملنا . اذ لو أخر لالتبس بالمكسورة وجوز الفراء والأخفش تأخيره قياسا على المسند الى أن المخففة نحو . وأن تصوموا خير لكم . فان ولى أما جاز التأخير اتفاقا نحو

عندى اصطبار وأما اننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسندا الى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو ما فى الدار الا زيد وانما فى الدار زيد أو الى مقرون بفاء نحو أما فى الدار فزيد أو الى مشتمل على ضمير ملابسه نحو فى الدار صاحبها اذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة واذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدا أو سببيه أو ناصبا ضميره أو مشتملا عليه أو على ضمير ما أضيف اليه أو المبتدا مشتمل على ضمير ملابس الخبر فالأول نحو قائم زيد والثانى نحو قائم أبوه زيد أو قام أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو فى داره زيد والخامس نحو فى داره قيام زيد وفى داره عبد زيد السادس نحو زيدا أبوه ضرب وزيدا أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر فى غير الرابع والمفرد فى الاخير الا هشاما منهم فأجاز الاخير بصورتيه ووافقه الكسائى على جواز الصورة الثانية وهى زيدا أبوه ضارب دون زيدا أبوه ضرب وعضده أبو على بأن الاصل الاخبار بالمفرد والاخبار بالفعل خلاف الاصل فكان المبتدا بالنسبة اليه أجنبى فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل وعورض بأن تقديم معمول الفعل أولى لقوته وأجاز الكسائى أيضا التقديم فى الثالث ومنع الاخفش التقديم فى الرابع على أن زيدا مرفوع بالمجرور وانما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا قائم زيد وضربته زيد لان الضمير فى قولك فى داره زيد غير معتمد عليه ألا ترى أن المقصود فى الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسماع حكى تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك وذهب ابن الطراوة الى جواز زيدا أخوك دون قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية وقد أشرت اليه فى كتاب الاقتراح فى أصول النحو وتركته هنا لسخافته

﴿ ص ﴾ مسئلة يحذف ما علم من مبتدا أو خبر وحيث صح فيهما ففى الأولى قولان وفى المحذوف من زيد وعمرو قائم ثالثها التخيير ويقل بعد اذا

﴿ ش ﴾ يجوز حذف ما علم من المبتدا أو الخبر فالاول يكثر فى جواب الاستفهام نحو . وما أدراك ماهيه نار . أى هى نار . قل هل أنبئكم بشر من ذلكم النار . أى هو النار وبعد فاء الجواب . من عمل صالحا فلنفسه . أى فعمله لنفسه . وان تخالطوهم فاخوانكم . أى فهم إخوانكم وبعد القول نحو . وقالوا أساطير الاولين . أى هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع فى القرآن بعدها الا ثابتا ومنه فى غير ذلك . سورة أنزلناها براءة من الله . أى هذه والثانى نحو . أكلها دائم وظلها . أى دائم . والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب . أى حل لكم واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز فى آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ابان ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره واذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو زيد

وعمرو قائم فذهب سيبويه والمازني والمبرد الى أن المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال آخرون أنت مخير في تقديم أيهما شئت

﴿ ص ﴾ ويجب في مبتدإ خبره نعت مقطوع لمدح أوذم أو ترحم أو مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحو من أنت زيد ولا سواء خلافا للمبرد والسيرافي وبعد لاسيما اذا رفعت

﴿ ش ﴾ يجب حذف المبتدإ في مواضع أحدها اذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل المدح أو ذم نحو مررت بزيد الفاسق أو ترحم نحو مررت ببكر المسكين وانما التزم فيه الحذف لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا انشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار وأجرى الرفع مجرى النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط أي هو الخياط الثاني اذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع والاصل في هذا النصب لأنه جيء به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون جمعا بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالتزم اضمار المبتدإ الثالث اذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد الرابع اذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن أي يميني الخامس قول العرب من أنت زيد أي مذكورك زيد السادس قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتأوله على حذف مبتدإ أي هذان لا سواء أو لا هما سواء وهو واجب الحذف لان المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافي اظهاره السابع قولهم لا سيما زيد بالرفع أي لا سيما الذي هو زيد

﴿ ص ﴾ وخبر بعد لولا ولوما للامتناع قال الجمهور مطلقا والمختار وفاقا للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره ان كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قومك حديثو عهد ومعه يجوز وقيل الخبر الجواب وفعل تاليها رفع بها وقيل بمضمر وقدره بعض المتقدمين لولم يحضر ومع قسم صريح لا غيره في الاصح و واو مع والكوفية سدت عنه والجمهور ان منه حسبك ينم الناس وضربي زيدا قائما وان المقدر اذا او إذ كان وقيل ضربه وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لاخبر والفاعل مغن وقيل هو قائما وفيها ضميران وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضربي فاعل مضمر و رفع قائما ضرورة وجوزه الاخفش بعد افعل مضافا الى ما موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقرونا بواو الحال و يجري مجرى مصدر مضافه وفي مؤول ثالثها المختار ان اضيف اليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود والمختار وفاقا لسيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا وثالثها مضارعا فوعا وتقديمها وتاليها ان كانت من ظاهر و رابعها ان تعدى المصدر وتوسطها ومعمولها وثالثها إن لم ينفصل وجوازها جملة بواو لا دونها و رابعها ان عرى من ضمير ودخول كان على مصدرها واتباعه وعلمي بزيد كان قائما على زيادتها لا اماضر بتكه فكان حسنا صفة للباء والكاف والكناية قبلها وعبد الله وعهدي بزيد قديمين

﴿ ش ﴾ يجب حذف الخبر في مواضع أحدها اذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع لوجود فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمت عمرا لم يشك في أن المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف و وجب لسد الجواب وحلوله محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله * فلولا الغمد يمسكه لسالا * وقيده الرماني وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما اذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا أنصار زيد حموه لم ينج

ومنه بيت المعري السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على انه لا يكون بعدها لا كونا مطلقا قال ابن أبي الربيع أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتك ولولا زيد جالس أكرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد انتهى ﴿قلت﴾ والظاهر ان الحديث حرفته الرواة بدليل ان في بعض رواياته لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لانه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم وكلولا فيما ذكر لوما نبه عليه ابن النحاس في تعليقه على المقرب وذهب قوم الى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وانه الجواب وذهب الفراء الى أن الواقع بعد لولا ليس بمبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم وذهب الكسائي الى انه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد أو نحوه لظهوره في قوله * فقلت بلى لولا ينازعني شغلي * وذهب جماعة من المتقدمين الى انه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم يوجد أو لم يحضر الثاني اذا وقع خبر قسم صريح نحو لعمرك وأيمن الله وأمانة الله وانما وجب حذفه لكونه معلوما وقد سد الجواب مسده بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو على عهد الله لافعلن لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل الا في القسم وقيل ان أيمن الله ونحوه خبر محذوف المبتدا والتقدير قسمي أيمن الله الثالث اذا وقع بعده واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته أي مقترنان فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الخبر لم يحذف وانما أغنت عنه الواو كاغناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج الى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية بان احتملت العطف نحو زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه كان معربا قبل ذلك فحمل على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على انها ضمة اعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر له لان معناه اكفف واختاره ابن طاهر الخامس مسئلة ضربي زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه وهذه المسئلة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول هنا اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال قوم ضربي مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما أو ثبت ضربي زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى خبر اولا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قائما وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتيج الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدإ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت الى ضميرين حتى لو أكدت كررت التوكيد نحو ضربي زيدا قائما نفسه وقال الفراء الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته

وجهه وتسميتها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو ضربي زيدا ان تم وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنه وهو عند الاولين وان كان خبر الم يكن عين المبتدإ لان القائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلافه انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكأنه قيل ضربي زيدا في حال قيام وضعف قول الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين فكذا لا يعمل في ضميرين وبأن الحال لو ثني نحو ضربي أخويك قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران لانه لو كان الحال أحدهما مثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى والآخر مفردا لعوده على المبتدإ المفرد وتثنيته أي الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحد وهو باطل وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل مع الجواب وهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره لجاز مع الجثة أن يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو ممنوع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز اظهاره فقيل نعم والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه فحكى البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قدروه ثابت أو موجود بعد قائما وضعف بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت منفي أو معدوم وقال البصريون تقدر قبل قائما ثم اختلفوا في كيفيته فقال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف وضعف بأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور تقديره اذا كان قائما ان أردت الماضي واذا كان قائما ان أردت المستقبل فحذف كان وفاعلها ثم الظرف ووجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به واذ واذا دون غيرهما للاستغراق اذ للماضي واذا للمستقبل وتقدير كان التامة دون غيرها من الافعال لاحتياج الظرف والحال الى عامل ودلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في قائما انه خبر كان المقدرة للزومه التنكير وفاعلها ضمير يعود الى زيد وجوز الزمخشري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المذكورة اختيارا بأن يقال ضربي زيدا قائم الا أن اضطر الى ذلك فيرفع لا على انه خبر ضربي بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضربي زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره وجوز الاخفش أن الرفع بعد أفعل مضافا الى ما موصولة بكان أو يكون نحو اخطب ما كان أو يكون الامير قائم برفعه خبرا عن أخطب ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو تأويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع انه في الاصل من صفات الاعيان عن أخطب ما يكون مع انه في المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها أول الجملة فعضد بآخرها مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن الدهان رفع الاخفش قائما بأن جعل أخطب مضافا الى أحوال محذوفة تقديره أخطب أحوال كون الامير قائم الثانية أصل المسئلة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ومثله أن يكون مضافا الى مصدر اضافة بعض لكل أو كل للجميع نحو أكثر شربي السويق ملتوتا وكل شربي السويق ملتوتا ومعظم كلامي عالما وهل يجري ذلك في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما أو ان تضرب زيدا قائما الجمهور لا والكوفيون نعم والثالث المنع ان لم يضف اليه كالمثالين المذكورين والجواز ان أضيف اليه كاخطب ما يكون الامير قائما وهذا هو الصحيح وبالغ ابن عصفور فأجرى ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال أحدها وعليه سيبويه والفراء المنع والثاني الجواز وعليه الاخفش والكسائي وهشام وابن مالك السماع قال

* ورأي عيني الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا *

وقال

عهدي بها في الحي قد سربلت * بيضاء مثل المهرة الطائر

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان الحال التى في معنى المفرد عوض عن التصريح بالشرط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط بخلاف غيره الرابعة في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء تعدى المصدر أم كان لازما نحو قائما ضربى زيدا وملتوتا شربى السويق والثانى المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو مسرعا قيام زيد أم مضمر مسرعا قيامك والثالث الجواز اذا كانت من مضمر والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكسائى وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعديا بظاهر فان كان لازما وقع توسطها بين المصدر ومفعوله نحو ضربك ملتوتا السويق قولان أحدهما المنع وعليه الكسائى وهشام والفراء قال أبو حيان وحكى الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بخلاف تقديمها فليس فيه ذلك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو ضربى زيدا فرسا راكبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائى لعدم الفصل بين المصدر ومعموله والثانى المنع وعليه الفراء لان راكبا يؤدى الى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيبويه والثانى الجواز مطلقا وعليه الكسائى واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خير اقترابى من المولى حليف رضى * وشر بعدى عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو ولا دونها وعليه الفراء اقتصارا على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافى وابن السراج نحو كان ضربى زيدا قائما والثانى لا وعليه ابن عصفور لان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان لا يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن ينعت نحو ضربى زيدا الشديد قائما قولان أحدهما الجواز قياسا وعليه الكسائى وابن مالك والثانى المنع لان الموضع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو علمى بزيد كان قائما قولان أحدهما لا وعليه أبو على لان اسم كان حينئذ ضمير علمى وعلمى خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس نفس العلم ولا منزلا منزلته ولان الحال حينئذ من الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثانى نعم على ان كان زائدة التاسعة اذا كنيت عن المصدر الذى سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال نحو ضربى زيدا هو قائما فقولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدأ وقائما سد مسد خبره والثانى المنع وعليه الفراء العاشرة أجاز وا أما ضربيك فكان حسنا على أن حسنا صفة للضرب ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف الحادية عشرة أجاز الكسائى وهشام عبد الله عهدى بزيد قديمين على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد الله ورفع بما بعده وثنى قديمين لانه لعبد الله وزيد وكانا خبر العهد كما يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان وقياس البصريين يقتضى المنع

﴿ ص ﴾ وان ولى معطوفا بواو على مبتدإ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز وقد يغنى مضافه اليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافا لمن منعهما

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الاولى اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدإ ومعطوف عليه بواو وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والريح يباريها فقيل لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الانبارى وابن مالك واستدلا على صحته بقول الشاعر

* واعلم بأنك والمنى * تتشارب بعقارها *

ثم اختلف في توجيه ذلك فوجهه من أجازه من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والريح يجريان يباريهما ويباريها في موضع نصب على الحال ويستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه ووجهه من أجازه من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفا قالوا ومن شرائط المسئلة تقديم الحال ولو كان العطف بالفاء أو بثم لم تصح المسئلة اجماعا ولو حذف العاطف صحت المسئلة اجماعا الثانية هل يجوز أن يؤتى بمبتدإ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان قولان أحدهما لا وعليه أكثر البصريين والثاني نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به ابن مالك على أن التقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف أي راكب الناقة أحد طليحين ومثله غلام زيد ضربتهما وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال الطليحان راكب الناقة اذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمخبر عنه واحد

(ص) ويتعدد الخبر بعطف وغيره وثالثها ان لم يختلفا بالافراد والجملة ورابعها ان اتحدا معنى كحلو حامض والاصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم وثالثها تقدم أحدهما وعلى منع التعدد الاسبق أولى والباقي صفة وقيل خبر مقدر

(ش) اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدإ واحد على أقوال أحدها وهو الاصح وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالاول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر

من يك ذابت فهذا بتي * مقيظ مصيف مشتي

والقول الثاني المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلى هذا فمن ورد من ذلك جعل الاول خبرا والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدإ مقدر والقول الثالث الجواز ان اتحدا في الافراد والجملة فالاول كما تقدم والثاني نحو زيد أبوه قائم أخوه خارج والمنع ان كان أحدهما مفردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحدا نحو الرمان حلو حامض أي مز وزيد أعسر أيسر أي اضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد ومن زعم أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الاخبار المتعددة فيقال هذا حلو وحامض قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدإ عند الاكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجازه بعضهم انتهى ومن ذلك يتحصل في التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن

(ص) [illegible] الى مبتدإ [illegible] ويضاف غير الاول الى ضمير تاليه أو يجاء [illegible] عكسا [illegible]

(ش) [illegible] في روابطها في المبتدآت [illegible] ويضاف غير الاول الى ضميره [illegible] وابطا في الاخبار [illegible] والمعنى [illegible] للاختيار [illegible] وهما اخذ [illegible]

أخواك آخته زيد وقال ابن الخباز العرب لاتدخل موصولا على موصول وانما ذلك من وضع النحويين وهى مشكلة جدا انتهى ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه

﴿ص﴾ مسئلة تدخل الفاء فى الخبر جوازا بعد مبتدإ مضمن شرطا بحال موصولة بمستقبل عام خلافا لسيبويه أو غيرها موصولا بظرف أو فعل يقبل الشرطية خلافا لمن أطلق أو جوز الماضى أو المصدر بشرط أو الاسمية أو منع ان أكد أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط نفى واستفهام أو مضاف اليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الاصح أو مضافا اليه وقيل فى خبر كل مضافة الى غير ذلك وجوزه الاخفش فى كل خبر والفراء ان تضمن طلبا

﴿ش﴾ لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدإ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج الى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل الى ذلك فكان الاصل أن لاتدخل الفاء على شىء من خبر المبتدإ لكنه لما لحظ فى بعض الاخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد ان الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعد أما كما سيأتى فى أواخر الكتاب الثالث وجائز وذلك فى صور أحدها أن يكون المبتدأ ال الموصولة بمستقبل عام نحو الزانية والزانى فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج وذهب سيبويه وجمهور البصريين الى منع دخول الفاء فى هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أى فيما يتلى عليكم الزانية أى حكم ذلك الثانية أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة باداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقد أو ما النافية مثال الظرف قوله

مالذى الحازم اللبيب معارا * فمصون وماله قد يضيع

ومثال المجرور قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله . ومثال الجملة قوله تعالى . وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر ولايجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذى هو يأتينى فله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه فهو مكرم حكاه فى البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء انما دخلت لشبه المبتدإ بالشرط وهو هنا منتف لان اسم الشرط لايجوز دخوله على اداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذى زارنا أمس فله كذا واستدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله . وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه . وأوله المانعون على معنى التبيين أى وما تبين اصابته اياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقا وان لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور وأجاز نحو الذى ما يأتينى فله درهم وان لم يجز دخول اداة الشرط على ما النافية لان هذا ليس شرطا حقيقة وانما هو مشبه به ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب واذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من اجازة ذلك لما ذكر من أن الصلة إذ ذاك لاتشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط اذا أكد الموصول أو وصف لذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لايحفظ من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة أعنى الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده حزم فهو سعيد وعبد للكريم فما يضيع ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة أن يكون المبتدأ مضافا الى النكرة المذكورة وهو مشعر بمجازاة كقوله * وكل خير لديه فهو مسئول * الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من النساء اللاتى لايرجون نكاحا فليس عليهن جناح . ومنع بعضهم دخول الفاء فى هذه الصورة لان

المخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاسم الموصوف بالذى ليس كذلك وأول الآية على ان اللاتى مبتدأ ثان والفاء داخل فى خبره لانه موصول وهو وخبره خبر الأول السادسة أن يكون المبتدأ مضافا الى الموصول نحو غلامى الذى يأتينى فله درهم ومنه قوله * وكل الذى حملته فهو حامل * وقيل دخول الفاء فى حيز كل مضافة الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله أو الى موصوفه بغير ما ذكر كقوله

كل أمرئ مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعالى

وجوز الأخفش دخولها فى كل خبر نحو زيد فمنطلق واستدل له بقوله * وقائلة خولان فانكح فتاتهم * وقوله * أنت فانظر لاى ذاك تصير * والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر هو محذوفا وأنت فاعل بمقدر فسره الظاهر وجوز الفراء والاعلم دخولها فى كل خبر هو أمر أو نهى نحو زيد فاضربه وزيد فلا تضربه واستدل بقوله تعالى هذا فليذوقوه وقول الشاعر

يارب موسى أظلمى وأظلمه * فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

﴿ ص ﴾ والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطى ويزيل الفا الا إن وأن ولكن على الاصح قيل ولعل قيل وكان مضارعا وفعل اليقين

﴿ ش ﴾ اختلف فى جواز دخول بعض النواسخ على المبتدإ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور على جوازه ومنعه الاخفش لان ماتضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ماقبله وعلى الاول اذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ماقبله ما لم يكن الناسخ إن أو أن أو لكن فانه يجوز دخوله معها لكونها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء بخلاف اخواتها ليت ولعل وكأن فانها قوية العمل مغيرة للمعنى فقوى شبهها بالأفعال فساوتها فى المنع من الفاء وقيل بمنع الفاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها الأحق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن شبهه ورد بالسماع قال تعالى ، إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ، واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسه وقال الشاعر

* ولكن ما يقضى فسوف يكون * فان عملت فى اسم آخر جاز دخولها اجماعا نحو انه الذى يأتينى فله درهم وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل الحاقا لها بانها لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ الماضى ومع فعل اليقين كعلمت دون ظننت وعليه ابن السراج

﴿ ص ﴾ ولا يعطف قبل خبر ذى فاء عند الكوفية وجوزه ابن السراج

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان فى شرح التسهيل اذا اقترنت بالفاء فى خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين واجازه ابن السراج

﴿ ص ﴾ نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضى يزال وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ وتأل وونى ورام بمعناها بعد نفى وشبهه وقد يفصل ويقدر ويرفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها وفاعلا أو ينصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولا والكوفية حالا والفراء شبهه ويرفعان بعدها باضمار الشأن وثالثها الفاء ولا تدخل على ما لزم صدرا أو حذفا أو ابتدائية أو عدم تصرف أو خبره جملة طلبية ولا دام والمنفى بما وليس على خبره ، فرد طلبى على الأصح ولا صار ونحوها دام وتلوها على ذى ماض وشرط الكوفية فى الباقى قد وابن مالك فى ليس على قلة الشأن والحق قوم بصار آض وعاد وآل ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وماجاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة وقوم غدا وراح والفراء أسحر

والخبر واظهر وقوم كل فعل ذى نصب مع رفع لابد منه والكوفية هذا وحذه مراد بهما التعريف مرفوعا بعدها ما لا ثانى له وسموه ما تقريبا والرفع اسم التقريب

﴿ ش ﴾ أى هذا مبحث الأدوات التى تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء وهى أربعة أنواع كان وأخواتها وكاد وأخواتها وان وأخواتها وظننت وأخواتها وما الحق بذلك فأما كان فمذهب البصريين انها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك فى عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيأ وانه باق على رفعه واستدل الاول باتصال الضماير بها وهى لا تتصل الا بالعامل وينصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيأ لانها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب الفراء الى ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بوروده مضمرا ومعرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال واعترض بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك وأجيب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال زيد عمرو فاضل والمجرور نحو مررت بزيد والظرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع

وقال * وليس منها شفاء الداء مبذول * ثم اختلفوا فى توجيه ذلك فالجمهور على ان فى كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائى ان كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة والمتفق على عده من هذه الافعال ثلاثة عشر ثمانية لا شرط لها وهى كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس وواحد شرطه أن يقع صلة لما الظرفية وهى المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت وهى دام نحو وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا أى مدة دوامى حيا وأربعة شرطها تقدم نفى أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى زال ماضى يزال وانفك وبرح وفتئ والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين وسواء كان النفى بحرف أو فعل أو اسم

كقوله   لن تزالوا كذلكم ثم لازا * لت لكم خالدا خلود الجبال

وقوله   ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع

وقوله   غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثال النهى   صاح شمر ولا تزل ذا كر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

ومثال الدعاء * ولا زال منهلا بجرعائك القطر * وسواء كان النفى ملفوظا به كما مثل أم مقدرا كقوله تفتأ تذكر يوسف أى لا تفتأ وقول الشاعر

تنفك تسمع ما حييـ * ـت بهالك حتى تكونه

اى لا تنفك وقوله * لعمر أبى دهماء زالت عزيزة * أى لا زالت وقوله

وأبرح ما أدام الله قومى * بحمد الله منتطقا مجيدا

أى لا أبرح وسواء كان متصلا بالفعل أم مفصولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لى قرحة وتنكؤها

وقوله احترز بماضي زال من زال التي مضارعها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتي مضارعها يزيل وهو فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في فتئ كسر العين وفيها لغة بالفتح وثالثة أفتى قال في المحكم مافتئت افعل ومافتأت افتأ فتأ وفتوا وما افتأت الاخيرة تميمية وذكر الثلاثة أيضا أبو زيد وذكر الصغاني فتو يفتو على وزن ظرف لغة في فتئ ثم ان مازال واخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب ماقبلها فان كان قبلها متصلة الزمان دامت كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو ومازال يعطى الدراهم قال ابن مالك وكذا العمل في ونى ورام معناها قال وهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما الا من عنى باستقراء الغريب وتتبع من شواهد استعمالهما قوله

لاينى الحب شيمة الحب مادا * م فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله إذا رمت ممن لا يريم متيما * سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى

قال واحترزت بقولي بمعنى زال من ونى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول أو تحول انتهى * وقال أبو حيان ذكر أصحابنا ان ونى زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لان معناها معنى مازال نحو ماونى زيد قائما ورد بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مشبها ان تها لها في العمل الا ترى ان ظل زيد قائما بمعناه أقام زيد قائما النهار ولم يجعل العرب لأقام اسما ولا خبرا كما فعلت ذلك بظل قالوا والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على انه حال وأما البيتان فالمنصوب في الاول على اسقاط الخافض أى لاينى عن شيمة الحب والثاني يحتمل الحال لتنكيره والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة افعال آض كقوله

ربيته حتى اذا تمعددا * وآض نهدا كالحصان أجردا

وعاد كقوله * فلله مغن عاد بالرشد آمرا * وآل بالمد كقوله

ثم آلت لاتكلمنا * كل حى معقب عقبا

ورجع كقوله * ويرجعن بالأكباد منكسرات * وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا وحار بالمهملة كقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

واستحال كقوله إن العداوة تستحيل مودة * تتدارك الهفوات بالحسنات

وفى الحديث فاستحالت غربا وتحول كقوله * فيالك من نعمى تحولن أبؤسا * وارتد كقوله تعالى فارتد بصيرا والتاسع قولهم ماجاءت حاجتك قيل وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله على اليهم ويروى برفع حاجتك على ان ما خبر جاءت قدم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على أنه الخبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والجملة بعدها خبر والعاشر قعد من قولهم شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة أى صارت كأنها حربة فكأنها حربة خبر قعدت فالملحقون طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا من ذلك جاء البر قفيزين وصاعين وقعد لا يسأل حاجة الا قضاها أى صار وجعل منها الزمخشرى قوله تعالى فتقعد مذموما وغيرهم قصر وهما على ذينك المثالين وقالوا في الثمانية الاول إن المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا يكلمنا جواب القسم وافق عليه ابن مالك في آل وقعد وألحق قوم منهم الزمخشرى وأبو البقاء والجزولى وابن عصفور بافعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث تغدو خماصا وتروح بطانا ويقول غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا أى صار في حال ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الا نكرة وألحق الفراء بها أسحر وأفجر

وأظهر ذكرها في كتاب الحدود وقال أبو حيان ولم يذكر شاهدا على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى أن هذا وهذه اذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الاشارة لا ثاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع ألا ترى انك لم تشر اليهما وهما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج الى تبينهما بالاشارة اليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الاشارة يخبر عنه بالمنصوب لانك لو أسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تاما نصبت على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدإ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والكلاب على البقر بجر يانه كذلك مثلا وكذا ما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذ قوله * وكونى بالمكارم ذكريني * وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك الكوفيون فسووا بينها وبين غيرها ولم يشرطه الشلوبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشترط ذلك في المنفي بغير ما كلم ولا ولن ولا في غير المنفي اجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لانها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى . ان كان قميصه قد . ان كنت قلته . ان كنتم آمنتم . أولم تكونوا أقسمتم وقال الشاعر * ثم أضحوا لعب الدهر بهم * وقال * وقد كانوا فأمسى الحى ساروا * وحكى الكسائي أصبحت نظرت الى ذات التنانير يعني ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قام معنى واحد واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم * ليس خلق الله أشعر منه * قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد . فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتنفيها على حسب القيد

﴿ص﴾ وتدل على الحدث حلافا لقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلفظ به وفي الظرف والحال خلاف مرتب

﴿ش﴾ اختلف في دلالة هذه الافعال على الحدث فنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين والمشهور والمنصور أنها تدل عليه كالزمان كسائر الافعال وذهب ابن خروف

وابن عصفور رأى أنها مشتقة من احداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول ورد هذا والاول بالسماع قال ✻ وكونك اياه عليك يسير ✻ وحكى أبو زيد مصدر فتئ وحكى غيره ظلات أفعل كذا ظلولا فبت أفعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى ويبنى الاصح باسم الفاعل منها ولا يبنيان من الزمان ويبنى على هذا الخلاف عملها فى الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور فى قوله ✻ أكان للناس عجبا ✻ بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح الفارسى بأنها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفى عملها فى ظرف الزمان نظر انتهى وحكى أبو حيان الخلاف الذى فى عملها فى الظرف والمجرور فى عملها فى الحال فمن منعه قال لانه لا استدعاء لها الحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل فى هذا وليس فعلا فكان أولى أما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا

✻ ص ✻ وتعدد خبرها كامر وأولى بالمنع

✻ ش ✻ فى تعدد خبر كان الخلاف فى تعدد خبر المبتدإ والمنع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن ابى الربيع ووجهه أن هذه الافعال شبهت بما يتعدى الى واحد فلا يزاد على ذلك والمجوزون قالوا هو فى الاصل خبر مبتدإ فاذا جاز تعدده مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الاقوى أولى

✻ ص ✻ وترد الخمسة الاول قيل وبات كصار حلا فالكثرة فى ظل

✻ ش ✻ ترد كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل بمعنى صار فلا يقع الماضى خبرا لها كما تقدم كقوله تعالى ٠ وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة ٠ فاصبحتم بنعمته اخوانا ٠ ظل وجهه مسودا ٠ وقول الشاعر

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ✻ فألوت به الصبا والدبور

وقوله أمسيت خلاء زعم لكثرة الاصبهانى والهاباذى شارح اللمع أن ظل لا يأتى بمعنى صار بل لا يستعمل الا فى فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا فى الوقت الذى للشمس فيه ظل وهو مابين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشرى ان بات بمعنى صار قال ابن مالك وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء وجعل منه بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدرى أين باتت يده وضعف بامكان حمله على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا قال ومن أحسن ما يحتج به له قوله

أجن كلما ذكرت كليب ✻ أبيت كأننى أطوى بجمر

لان كلما تدل على عموم الاوقات

✻ ص ✻ وكلها تتصرف الا ليس قيل ودام ولتصاريفها مالها كغيرها

✻ ش ✻ جميع هذه الافعال تتصرف فيأتى منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا أن الامر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيا الا ليس فمجمع على عدم تصرفها واما دام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل فى موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف مادام لانها للتوقيت والتأبيد فتعيد المستقبل قال أبو حيان ومادكوه من عدم تصرفها لم يذكره البصريون ولتصاريف هذه الافعال من العمل والشروط ما للماضى منها وكذا لسائر الافعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ٠ قل كونوا حجارة أو حديدا أو خلقا ولم أك بغيا ٠ وقول الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا ✻ أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا ✻ أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

﴿ ص ﴾ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والا كثر فيها لست وحكى كسر اللام وضمها ويبطل عملها مع الا في تميم خلافا لملك النحاة وأبي على وفي نفيها وما ثالثها والاصح الحال مالم يقيد بدخولها زمان فبحسبه والاشهر في زال يزال فهي فعل وحكى يزيد فعل والصحيح تلقى القسم بها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ورد بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فعيل واما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها لست بضم اللام ولا يقال الا لست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فيها لست بالضم يدل على انها تثبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكى الفراء أن بعضهم قال لست بكسر اللام وأما زال فالأشهر في مضارعها يزال فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائي فيه أيضا يزيل على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا أزيل أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنعم ينعم ونقم ينقم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما تخص وصان بنفي الحال وبنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوبين يجمع بين القولين وهو ان أصلهما لنفي الحال مالم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن أمثلة استقبال المنفي بليس قوله تعالى . ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . ولستم بآخذيه الا أن تغمضوا فيه . وقول حسان * وليس يكون الدهر مادام يذبل * و بنا . وما هم بخارجين من النار . وما هم عنها بغائبين . ومن أمثلة المنفي بليس قول العرب ليس خلق الله مثله الثالثة حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم اهمال ليس مع الا حملا على ما كقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع على اهمالها ولا ضمير فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي الى بعض الحجاريين وجهدا ان يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس و زعم أبو نزار الملقب بملك النحاة أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا المسك أفخره والجملة ثم موضع نصب خبر ليس و زعم أبو على أن اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره أو الطيب اسمها والخبر محذوف والا المسك بدل كأنه قيل ليس الطيب في الوجود الا المسك أو الطيب اسمها والا المسك نعت والخبر محذوف كانه قيل ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الاهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل

﴿ ص ﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس و زال خلافا للفارسي وفتيء خلافا للصاغاني قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا ولا

﴿ ش ﴾ هذه الافعال تسمى نواقص واختلف في سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لا تفيده وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس باتفاق و زال خلافا للفارسي فانه أجاز في الحلبيات أن تأتي تامة قياسا لا سماعا وفتيء خلافا للصاغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فتئت عن الامر فتأ اذا نسيته وزعم البهاباذي أن ظل أيضا لا تستعمل الا ناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والصواب انها تكون تامة و بقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه وحدث نحو اذا

كان الشتاء فادفئوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة و وقع نحو ماشاء الله كان وكفل وغزل يقال كنت الصبي كفلته وكنت الصوف غزلته وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقول الشاعر

ومن فعلاتي انني حسن القرى * اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

وظل بمعنى دام أوطال أوأقام نهارا و بات بمعنى أقام ليلا أونزل بالقوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو . ألا الى الله تصير الامور . وضم وقطع نحو . فصرهن اليك . ودام بمعنى بقي نحو . مادامت السموات والارض . وانفك بمعنى خلص أوانفصل نحو انفك الاسير أوالخاتم وبرح بمعنى ذهب أوظهر وبالمعنيين فسر قولهم برح الخفاء و ونى بمعنى فتر وضعف ورام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتأ المفتوحة تأتي تامة بمعنى كسر أواطفأ حكى الفراء فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأتها وقد اختلف في كان الشأنية فالجمهور على انها من أقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى أنها من أقسام التامة وذهب أبو القاسم ابن الابرش الى أنها قسم برأسها

﴿ ص ﴾ وحذف اخبارها القرينة ضرورة ونابها الاليس ولو دونها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان نص أصحابنا على انه لايجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي أصله وهو خبر المبتدإ فانه يجوز حذفه أوما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناها اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعراض لايجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقوله

ومانى بأمر كنت منه ووالدى * بريا ومن أجل الطوى رمانى

وقوله لهفي عليك للهفة من خائف * يبغي جوارك حين ليس مجير

أي ليس في الدنيا وكنت بريا ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فنعه في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس احد أي هنا وقوله * فأما الجود منك فليس جود * وقوله

تبستم وخلتم انه ليس ناصر * فبوئتم من نصرنا خير معقل

وماقاله ابن مالك ذهب اليه الفراء وقال يجوز في ليس خاصة أن يقول ليس أحد لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس أونكرة كقوله مامن أحد

﴿ ص ﴾ وقد تلي الواو جملة وخبر الاليس وكان منفية بعد الا وفاقا للاخفش وابن مالك فيهما

﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الاولى قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا * وأكثر مايعطونه النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثني دمعة العين بالمهل

هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور أنكر وا ذلك وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك أيضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

وقوله ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله اذاما ستور البيت أرخين لم يكن * سراج لنا الا ووجهك أنور

والجمهور أنكروا ذلك وأولوا الاول والثاني على حذف الخبر ضرورة أوعلى زيادة الواو وقالوا الخبر

فى الثالث لنا

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطها ومنع الكوفية مطلقا وابن معط فى دام وبعضهم فى ليس

﴿ ش ﴾ اجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أى حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدإ قال تعالى . وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وقال ليس البر ان تولوا وقال الشاعر

لاطيب للعيش مادامت منغصة * لذاته باد كار الموت والهرم

وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون فى الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على مايعود عليه ومنعه ابن معط فى دام ورد بأنه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر اخواتها وللاجماع ومنعه بعضهم فى ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور

﴿ ص ﴾ وتقديمها الا دام والمنفى بما وليس على الأصح وفى زال واخوته وثالثها الاصح يجوز ان نفى بغير ما قال در يود ولن ولم والاصح يجوز بينها وما وفى دام خلاف

﴿ ش ﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الافعال الا دام وليس والمنفى بما أما دام فحكى الاتفاق عليها لانها مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدرى لا يعمل مابعده فيما قبله وأما المنفى بما غير زال واخوته ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم فى ان ماهل لها صدر الكلام أولا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثانى واما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى وابن أخته والجرجانى وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقدمها للبصريين ونسبه ابن جنى الى الجمهور وأجازه ابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله فى قوله تعالى . الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . وفرق بين ليس وبين الافعال المذكورة واما زال واخوته ففى تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال أحدها المنع مطلقا سواء نفيت بما أو بغيرها وعليه الفراء والثانى الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين لان ماعندهم ليس لها الصدر كغيرها والثالث وهو الاصح وعليه البصريون المنع ان نفيت بما لان لها الصدر والجواز ان نفيت بغيرها كلا ولم ولن ولما وان والحق در يود لم ولن بما فى منع التقديم ان نفى بهما اما تقديمه على الفعل دون ما بان يوسط بينهما نحو ما قائما زال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم لان الفعل مع ما كجزء فلا يفصل بينهما واما توسيطه بين ما ودام فنص صاحب الافصاح وبدر الدين ابن مالك على انه لا يجوز لان الموصول الحرفى لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها ولأن دام لا يتصرف وقال أبو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدرى غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع

﴿ ص ﴾ ويجبان ويمتنعان لما مر

﴿ ش ﴾ قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه وقد يمتنع كل من ذلك للأمور الموجبة والمانعة فى خبر المبتدا مثال وجوب التوسيط ما كان قائما الا زيد ومثال وجوب التقديم أين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير كان فى الدار ساكنها وكان فى الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ولا يجوز تأخيره ومثال مانعهما ووجوب التأخير كان بعلى هند حبيبها لاجل الضمير وصار عدوى صديقى للالباس

﴿ ص ﴾ وفى تأخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه وفى منصوب لا ظرف ثالثها يفتح لا ظاهر اعراب مشارك عرفا ونكرا ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفية وابن السراج الا

ظرف ويجوز مع خبر وتقدمه

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اختلف فى وجوب تأخير الخبر هنا اذا كان جملة على أقوال أحدها يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسيطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع فى ذلك عدم سماعه والثانى لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسيط وذكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق

الى ملك ماأمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال ويدل لجوازه مع كان تقديم معموله فى قوله تعالى . أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون . وأنفسهم كانوا يظلمون . وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع فى الفعلية الواقعة لضمير الأسم والجواز فى غيرها وصححه ابن عصفور وقال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدإ والخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدما مافقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدإ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أى كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال ثالثها يصح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا أو مجرورا جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع فى الظرف والمجرور ما لا تتسع فى غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدإ إن يتساويا فى التعريف والتنكير ولا بيان ولا يجرى ذلك هنا فى ظاهر الاعراب لان نصب الخبر يبينه فيجوز كان أخاك زيد ولم يكن خير امنك أحد فان خفى الاعراب وجب تأخير الخبر للالباس نحو صار عدوى صديقى وكان فتاك مولاك الرابعة مذهب أكثر البصريين انه لا يجوز أن يلى كان واخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمجرور فلا يقال كان طعامك زيد آكلا ولا كان طعامك آكلا زيد وهذا الحكم غير مختص بباب كان بل لا يلى عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه . فان كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا جاز أن يلى كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع فى الظروف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الظرف أيضا لوروده فى قوله * بما كان اياهم عطية عودا * وأجيب بان اسم كان ضمير الشأن مستترفيها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آكلا وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم انه يتأتى فى كان زيد آكلا طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سقتها فى الأشباه والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد

﴿ص﴾ واذا اجتمع معرفتان فأقوال المبتدا وقيل الخبر غير الاعرف الاشارة مع غير ضمير والأن وأن وقيل ما يراد ثبوته مطلقا وقيل ان قام مقامه أوشبه به وقيل ماصح جوابا أونكرتان بمسوغ تخير وفى الاخبار هنا وان بمعرفة عن نكرة ثالثها سائغ ان أفاد والنكرة غير صفة محضة

﴿ش﴾ اذا اجتمع فى باب كان معرفتان ففى ما تعين اسما وخلافه خبرا الاقوال السابقة فى المبتدإ والخبر مع زيادة أقوال أخر فقيل تخير فايهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته

ونصب الآخر وقيل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان أخو بكر عمرا واذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر أخا ويجهل كونه عمرا وكان عمرو أخا بكر اذا كان يعلم عمرا ويجهل كونه أخا بكر وعلى هذا السهيلي وابن الباذش وابن الضائع وحملوا كلام سيبويه على ما اذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع اعرف منه كالعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اعتنت بتقديم الاشارة لمكان التنبيه الذي فيه امامع الضمير فلا ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من هاذا أنا والا ان كان أحدهما أن وأن المصدريتين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء فما كان جواب قومه الا أن قالوا بنصب جواب لشبههما بالمضمر من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمر فلا معاملته اذا اجتمع مع معرفة غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا نحو كان عقوبتك عزلك وكان زيد درهما وقول الشاعر: وكان مضلي من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آخرا ولو قال وكان هادي من أضلت بالتأويل الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر ومشبها به كالقولين الاولين بخلاف ما اذا كان هو نفسه كالبيت وقيل ما صح منهما جوابا فهو الخبر والآخر الاسم حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تبعا لجماعة تفصيلا يجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان أحدهما قائما مقام الآخر أو مشبها به فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلهما فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم والآخر الخبر الا المشار مع المضمر وان استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان أحدهما أن أو أن المصدريتين فانه يتعين جعله الاسم قال وحكم النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمع مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث عدم دلالته على معهود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلك الخيار فاجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائما أو كان قائم رجلا وان كان لاحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائما ولا يجوز كان قائم كل أحد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كأن سلافة من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء

وقوله * ولا يك موقف منك الوداعا * قال وقد حمل هذا الشبه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله وان حراما أن أسب مجاشعا * بآبائي الشم الكرام الخضارم

وأجاز سيبويه ان قريبا منك زيد

﴿ص﴾ وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالا ان قبل وان قرن بتنفيس أو قد أو لم خلافا للفراء لا زال واخوته ولا يكون اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس وكان بعد نفي وشبهه

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى اذا قصد ايجاب خبر منفي ابا كان وقرن بالا ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما وليس زيد الا قائما وسواء هذا الباب وغيره نحو ما ظننت زيدا الا قائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل

الا منفيا لم يجز دخول الا عليه نحو ما كان مثلك الا أحدا وما كان زيد الا زائلا ضاحكا وكذلك لا تدخل على خبر زال واخوته لان نفيها ايجاب فان قولك ما زال زيد عالما فيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك

* كان زيد عالما وهذا لا يدخل عليه الا فكذلك ذاك * وأما قول ذي الرمة

حراجيج لا تنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

فقيل خطأ منه ولهذا لم يحتج الاصمعي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة الا أو تمام ينفك ومناخة حال ولا يجوز دخول الا على خبر مقرون الثانية يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة لشبهها بمنفي الفي المسوغ للابتداء بالنكرة كقوله

كم قد رأيت وليس شيء باقيا * من زائر طيف الهوى ومزور

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله

اذا لم يكن أحد باقيا * فان التناسي دواء الاسى

وقوله ولو كان حي في الحياة مخلدا * خلدت ولكن ليس حي بخالد

وقد يلحق بها في باب زال واخوته

﴿ص﴾ وترادف كان لم يزل وتزاد وسطا قليل وآخرا فقارفه وقيل وفاعلها ضمير مصدرها وشذ بين جار ومجرور و وزاد الكوفية أصبح وأمسى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

﴿ش﴾ فيه مسألتان الاولى تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا أي انها تأتي دالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو ﴿وكان الله سميعا بصيرا﴾ أي لم يزل متصفا بذلك الثانية تختص أيضا بانها تزاد بشروط أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيدا ولم ير كان مثلهم ومنه حديث أو نبي كان آدم وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله * أنت تكون ماجد نبيل * وجوز أيضا زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان قياسا على الغاء ظن آخرا ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الاصل فلا يستباح في غير مواضعها المعتادة وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله

سراة بني بكر تساموا * على كان المسومة العراب

قال أبو حيان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة اصبح وامسى وحكوا ما اصبح ابردها وما امسى ادفأها وحمل على ذلك ابو علي قوله

عدو عينيك وشانيهما * اصبح مشغول بمشغول

وقوله اعاذل قومي ماهويت فأوبي * كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي

وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذا لم ينقص المعنى نحو ما اضحى احسن زيدا وزيد أضحى قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب

ولم يردان يأمره بالذهاب والصحيح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل فذهب السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل كان هو أي كان الكون وذهب الفارسي الى انها لا فاعل لها لان الفاعل اذا

استعمال استعمال مالايحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل مافعل ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج اليه احراءله مجرى حرف النفي واختاره ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالي بخلوها من الاسناد

(ص) ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد أن ولو بكثرة وهلا والا بقلة ويجوز رفع تاليها ان حسن تقدير فيه أو معه والا فلا وجوز يونس وابن مالك جر مقرون بان لا أو ان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالي الفاء جواب أن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حال أو مفعول بلائق واضمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعد لدن ونحوها ويجب بعد أن وقل بعد ان معوضا منها ما وقيل هي التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهر ان

(ش) تختص كان ايضا من بين سائر اخواتها بانها قد تعمل محذوفة ولذلك أقسام الاول مايجوز بكثرة وذلك بعد إن ولو لشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله

قد قيل ذلك إن حقا وان كذبا * فما اعتذارك من قول اذا قيلا

ومع المتكلم قوله حدبت على بطون ضبة كلها * ان ظالما فيهم وان مظلوما

ومع المخاطب قوله لا تقربن الدهر آل مطرف * إن ظالما ابدا وان مظلوما

ومثاله بعد لو مع الثلاثة قوله

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وقوله علمتك منانا فلست بآمل * نداك ولو غرثان ظمآن عاريا

وقوله انطق بحق ولو مستخرجا احنا * فان ذا الحق غلاب وان غلبا

ولو اظهر الفعل في هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الا نصب التالي على انه خبر كان وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هناك تقدير فيه او معه او نحو ذلك كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان العمل خيرا او ان كان المقتول به سيفا وارتفاعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خير وان كان معه سيف او على تقدير كان التامة والاول اولى وهو معنى قولنا واضمار الناقصة قبلها أي الناقصة أولى أي من التامة وعلله ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل ومثاله بعد لو الا طعام ولو تمرا فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام تمرا والرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمر أو على تقدير كان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالابيات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بأيهم أفضل ان زيدا وان عمرا والثاني بعد إن فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت ان بلا أم لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح وامرر بأيهم افضل ان زيدا وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا وان يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح والا اكن مررت بصالح فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو فوافقه ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعد لو اصلا وقولي وجعل تالي الفاء الى آخره أشرت به الى ان قولهم فخير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيآن ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر والتقدير في الرفع فالذي يجزى به خير والنصب على حذف كان واسمها اي كان الذي يجزى به خيرا وعلى الحال أي فهو يلقاه خيرا او على المفعول

بعمل لائق اى فهو يجزى أو يعطى خيراً وعلم من ذلك ان فى مسئلة إن خيراً فخير أربعة أوجه احسنها نصب الاول ورفع الثانى واضعفها عكسه و بينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشلوبين انهما متكافئان لان ما فى نصبه الاول من الحسن يقابله قبح رفعه وما فى نصب الثانى من القبح يقابله حسن رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما أحسن لقلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما القسم الثانى ما يجوز بقلة وذلك فى ثلاث صور الأولى والثانية بعد هلا والا قال ابو حيان يجرى مجرى لو غيرها من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعد لدن كقوله

* من لد شولا فالى اتلائها * أى من لدن كانت شولا والشول بفتح المعجمة التى ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة أو شائل واتلاؤها أن يتلوها أولادها وقولى ونحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله

* ازمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة أن تميل مميلا

قال سيبويه اراد ازمان كان قومى مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك فى صورتين الاولى بعد أن المصدرية اذا عوض منها ما كقوله * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * أى لان كنت فحذف اللام اختصاراً ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجئ بما عوضاً عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح فى المسئلة وفى أقوال أخر فزعم بعضهم ان كان المحذوفة فيها تامة والمنصوب حال وزعم أبو على وابن جنى ان ما هى الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه فى العمل وزعم المبرد ان ما زائدة لا عوض فيجوز اظهار كان بعدها واما كنت منطلقاً انطلقت ورد بان هذا كلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة للاول كقولهم افعل هذا إما لا أى ان كنت لا تفعل غيره وقول الراجز

امرعت الارض لوان مالا * لوان نوقا لك أو جمالا * أو ثلة من غنم اما لا

أى ان كنت لا تجد غيرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يحذف من المكسورة معوضاً منها ما الا فى هذا ولو قلت اما كنت منطلقاً انطلقت كانت ما زائدة لا عوضاً ولا يجوز اما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان

﴿ص﴾ وتحذف لامها ساكنة جزماً والتامة أقل ما لم توصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس

﴿ش﴾ يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط أن يكون من مضارع بخلاف الماضى والامر مجزوم بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا يوصل بضمير نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ولا بساكن نحو لم يكن الذين كفروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم أك بغيا لم نك من المصلين فلم يك ينفعهم وسواء فى ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة لكن الحذف فيها أقل نحو وان تك حسنة بالرفع قال أبو حيان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم يجز عند ملاقاة الضمير لان الضمير يرد الشئ الى أصله كما رد نون لدن اذا أضيف اليه فقيل لدنه ولا يجوز لده ولا عند الساكن لانها تحرك حينئذ فيضعف الشبه وأجاز يونس حذفها مع الساكن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله

لم يك الحق سوى ان هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرر

وقوله * فان لم تك المرآة أبدت وسامة * وقوله * اذا لم تك الحاجات من همة الفتى * والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل الساكن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى ورده أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها

بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزئيها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها

﴿ص﴾ مسئلة ألحق بليس أحرف أحدها ما النافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه بقاء النفي لا ان نقض بالا وانما وثالثها ينصب ان نزل الثاني منزلة الاول ورابعها ان كان صفة ولا بدل منه خلافا للصفار لا بغير وجوز الفراء رفعه وفقدان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لا نافية خلافا لهم وما خلافا لقوم وتأخير الخبر خلافا للفراء مطلقا والاخفش مع الا وقيل نصبه لغة ومعموله خلافا لابن كيسان ومنعه الرماني مرفوعا أيضا وفي تقدم الظرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معمولا لا خبرا وعندي عكسه ولا يقدم معمول ما بحال وثالثها يجوز ان قصد الرد

﴿ش﴾ أصل العمل للأفعال بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا نحو كان أو في معنى الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو حبذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم انه ان اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف وراعاه بنو تميم فلم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخلة على المبتدإ والخبر وتخلص المحتمل للحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها قال تعالى . ماهذا بشرا . ماهن أمهاتهم . هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل شيأ في لغة الحجازيين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب لا تكاد تنطق بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لاعمالها عمل ليس شروط أحدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل العمل نحو . وما محمد الا رسول . وكذا اذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ماز يد بشيء الا شيء لا يعبأ به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز يونس والشلوبين النصب مع الا مطلقا لوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله وما حق الذي يعثو نهارا * ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أي ينكل نكالا ويعذب معذبا أي تعذيبا ويدور دوران منجنون أي دولاب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو ماز يد الا أخاك أو منزلا منزلته نحو ماز يد الا زهيرا وقال آخرون يجوز ان كان صفة نحو ماز يد الا قائما وقال الصفار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثناء لا البدلية وان انتقض بغير الا لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ماز يد غير قائم وأجاز الفراء الرفع الشرط الثاني فقدان فان زيدت بعد ما بطل العمل كقوله * فما ان طبنا جبن ولكن * وقوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف

قال ابن مالك لما كان عمل ما استحسانا لا قياسا شرط فيه الشروط المذكورة لان كلا منها حال أصلي فالبقاء عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين وأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة ان تزيل شبهها بليس لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما تباينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله * ما ان أنتم ذهبا ولا صريفا * بالنصب والبصريون على أن ان المذكورة زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه وعندي أن الخلاف في اعمالها ينبغي أن

يكون مرتباعلى هذا الخلاف الشرط الثالث ان لاتؤكدبما فان أكدت بها بطل العمل نحو ماماز يد قائم قال فى الغرة وهى كافة وحكى هو والفارسى عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله

لاينسك الأسى تأسيافما * من حمام أحدمعتصما (٧)

وأجيب بأنه شاذأومؤول أى فما يجدى الحزن ثم ابتدأ أما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر فان تقدم ارتفع كقوله * وماحسن أن يمدح المرء نفسه * وجوز الفراء نصبه مطلقا نحوماقائماز يد وجوزه الاخفش مع الانحو ماقائما الاز يد وحكى الجرمى ان ذلك لغية سمع ماسيئامن أعتب وقال الفرزدق إذهم قريش واذماملهم بشر * وقال آخر * نجران إذمامثلها نجران * والجمهو رأولوا ذلك على الحال نحو فيها قائمارجل والخبر محذوف وهو العامل فيها أى مامثلهم فى الوجود واذا امتنع النصب فى حال تقدم الخبرففى تقدم معموله أولى نحو ماطعامك ز يدآكل وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساعلى لاولن ولم فان تقدم الخبر أومعموله وهوظرف أوجار ومجرور نحو مافى الدار أوماعندك ز يد وما بى أنت معنيا فأقوال أحدها منع النصب كغيرهما والثانى الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول الخبر والمنع ان كان هوالخبر وهوظاهر كلام ابن مالك فى كتبه وصرح به فى الكافية الكبرى وشرحها وابن هشام فى الجامع وعندى عكس هذاوهو النصب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله .

﴿ ص ﴾ وماعطف على خبرها بلكن و بل رفع ونصب غيرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقا ولا يغير ماالهمز ولا الحذف خلافا للكسائى ولا اسمها وخبرها مالم تكف بان وشذ بناء النكرة معها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اذاعطف على خبر مابلكن أو بل تعين فى المعطوف الرفع نحو ماز يدقائمالكن قاعد أو بل قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لاتعمل الا فى المنفى أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود نحو ماز يدقائماولاقاعدا ويجوز ولاقاعد على اضمارهو وأوجب قوم الرفع فى المعطوف على خبر ليس مطلقا سواء كان بلكن و بل أو بغيرهما نحو ليس ز يدقائمالكن قاعدأو ولاقاعد والمعروف خلافه الثانية اذادخلت همزة الاستفهام على ماالحجازية لم تغيرهاعن العمل نحو أماز يدقائما كماتقول ألست قائما الثالثة أجاز الكسائى اضمار ما فأنشد

فقلت لها والله يدرى مسافر * اذا أضمرته الارض ماالله صانع

أى مايدرى ومنع البصريون ذلك الرابعة لايجوز حذف اسم ماقياساعلى ليس وأخواتها فلاتقول ز يد مامنطلقا تر يدماهو ولاخبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا كقوله * لناموا فاان من حديث ولاصالى * التقدير فاحديث ولاصال منتبه الى ذى حديث الخامسة شذ بناء النكرة مع ماتشبيها بلا سمع مابأس عليك كما قالوا لابأس عليك وأنشد الاخفش

مابأس لو ردت علينا تحية * قليلا على من يعرف الحق عابها

﴿ ص ﴾ الثانى ان النافية عند أهل العالية بشرط ترتيب وعدم نقض وأنكرها أكثر البصرية وقيل لاتأتى الامع الا

﴿ ش ﴾ ان النافية أيضامن الحروف التى لاتختص فكان القياس أن لاتعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعزى الى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن مالك وصححه أبوحيان لمشاركتها ما فى النفى وكونها لنفى الحال والسماع وحكى عن أهل العالية ان ذلك نافعك ولاضارك وان أحدخيرامن أحد الابالعافية وسمع الكسائى أعرابيايقول إنا قائما فأنكرها

[illegible] وظن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان أنا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد لكنا هو الله ربي وقرأ سعيد بن جبير ان الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم وقال الشاعر

* ان هو مستوليا على أحد *

وقال

ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

[illegible] بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها الا نحو ان الكافرون الا فى غرور [illegible] ما قدم

* ص * [illegible] اد أيضا بعد ما الموصولة والمصدرية والا وقبل همزة الانكار وضرورة بعد ما التوقيتية قال قطرب [illegible]

* ش * [illegible] اد الى ذكر بقية معانى ان فانها تكون نافية كما ذكر وشرطية كما سيأتى وزائدة [illegible] فى [illegible] بعدما النافية كما تقدم وأشرت اليه بقولى أيضا ثانيها بعد ما الموصولة كقوله [illegible] من لا يراه * أي الذى لا يراه ثالثها بعد ما المصدرية كقوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيته * رابعها بعد الا الاستفتاحية كقوله * الا ان سرى ليلى فبت كئيبا * خامسها قبل همزة الانكار قيل [illegible] لأعرابي أتخرج ان أخصبت البادية فقال أأنا إنيه منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان تأتى بمعنى قد وخرج عليه . فذكر ان نفعت الذكرى . وزعم الكوفيون انها تأتى بمعنى اذ وخرجوا عليه لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا هى فى الآيتين شرطية والقصد فى الأولى التهييج وفى الثانية التبرك

* ص * الثالث لا وعملها أكثر من إن وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل فى الاسم فقط بشرط ان وإيلاء مرفوعها وتنكير جزئيها وألغاه ابن جنى

* ش * لا أيضا من الحروف غير المختصة فى إعمالها أقوال أحدها وهو المشهور كما انها تعمل الحاقا بليس كقوله

عز فلا شئ على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

الثانى انها لا تعمل أصلا وترفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها أجريت مجرى ليس فى رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل فى الخبر شيأ وعليه الزجاج واستدل له بأنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظا به كقوله

من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح

وقوله * فى الجحيم حين لا مستصرخ * ورد بالبيت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا إعمال لا قليل جدا بل لم يرد منه صريحا الا البيت السابق والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد ولاعمالها أربعة شروط الشرطان المذكوران فى إن والثالث أن لا يفصل بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو لا رجل قائما ولم يعتبر ابن جنى وطائفة هذا الشرط فأجاز وا إعمالها فى المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

وتأوله الجمهور على أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال * تنبيه * قال أبو حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المقرب ناصر المطرزى فانه قال فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفى كلام الزمخشرى أهل الحجاز يعملونها دون طئ وفى البسيط القياس عند بنى تميم عدم اعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على اعمالها اه

﴿ص﴾ الرابعة لات وهي لا زيدت التاء تأنيثا وقيل لغيره وسيبويه ركبت كانما وقيل فعل ماض وقيل أصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومرادفه ولا تعمل في هنا خلافا لابن عصفور ولا يذكر جزآها والاكثر حذف الاسم والعطف على خبرها كما أنكر الاخفش عملها وفي قول له كان وجر الفراء بها الزمان وقد يضاف اليها حين ولو تقديرا وقد تحذف حينئذ دون التاء وجاءت مفردة

﴿ش﴾ اختلف في لات فذهب سيبويه الى أنها مركبة من لا والتاء كانما ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بانما وذهب الاخفش والجمهور الى أنها لا زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت وذهب ابن الطراوة وغيره الى أنها ليست للتأنيث وانما زيدت كما زيدت على الحين كقوله * العاطفون تحين مامن عاطف * أي حين مامن عاطف وذهب ابن أبي الربيع الى أن الاصل في لات ليس أبدلت سينها تاء كما في ست فعادت الياء الى الالف لان الاصل في ليس لاس لأنها فعل ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا الامع الحين كما أن لدن لم تنصب نونها بالتنوين الامع غدوة وفي البسيط ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس كما في ست وانقلبت الياء ألفا على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا هل لها عمل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما أعملوا لدن في غدوة خاصة والباء في القسم وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كاوان وساعة وعليه ابن مالك كقوله * ندم البغاة ولات ساعة مندم * والرموافيها أن لا يذكر الجزآن معا بل لا بد من حذف أحدهما والأكثر ون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى ولات حين مناص أي ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كسائر مرادف الحين قولان أحدهما نعم وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله * لات هنا ذكرى جبيرة * فهنا اسمها وذكرى الخبر أي لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ليس هذا أوان حنين والثاني لا وعليه ابن مالك وهي عنده كرونه مهملة وهنا نصب على الظرفية والفعل خبر مابعده على تقدير ان لات هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى في الاثبات يدخل عليه من أوالى ووافقه أبو حيان القول الثاني انها لا تعمل شيئا بل الاسم الذي بعدها ان كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فبفعل إضمار فعل أي ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لانها لم يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم يتصرفوا في الاصل الا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ نصب الفعل بها في موضع من المواضع القول الثالث انها تعمل عمل ان وهي لا في العام وعزى الى الاخفش فحمل ولات حين مناص بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أي لهم الرابع انها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد

* طلبوا صلحنا ولات أوان * وقرئ ولات حين مناص بالجر ومن أحكام لات انها قد تكسر تاؤها وانها قد يضاف اليها حين لفظا كقوله * وذلك حين لات أوان حلم * أو تقديرا كقوله

* تذكر حب ليلى لات حينا * أي حين لات حين تذكر وقد تحذف لا حين تقديرا اضافة الحين وتبقى التاء كقوله * العاطفون تحين مامن عاطف * أراد هم العاطفون حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه في قول الافوه

ترك الناس لنا أكتافهم * وتولوا لات لم يغن الفرار

وهى حينئذ حرف نفى مؤكد بحرف النفى وهولم وليست عاملة والعطف على خبرلات العاملة كالعطف على ما
[illegible] و يرفع فى نحولات حين جزع ولا حين طيش و يتعين الرفع فى مثل نحولات حين قلق بل حين صبر
أو [illegible] حين صبر

※ ص ※ مسئلة تزاد الباء فى خبرمنفى بليس وما ولو زيدت كان اسمها خلافا للفراء والخبر خلافا لهشام أو
[illegible] يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائى أو كاف التشبيه ولا يختص بالحجازية خلافا لأبى على ولا
[illegible] خلافا للكوفية فيجوز بعدان وفى مقدم والثانية لهم ان فصل معموله وقد تزاد بعد نفى فعل ناسخ ولا
و [illegible] قياسهما ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرا وخبر المبتدأ بعد هل ولكن وليت وان بعد نفى ودونه
قال ابن مالك وبحال منفية وخالفه أبو حيان والاخفش وكل موجب

※ ش ※ تزاد الباء فى خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيادتها دفع
توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفى أول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جئ بالباء ارتفع
توهمه ولذا لا تدخل فى خبرهما الموجب فلا يجوز ليس زيد الا بقائم ولا ماز يد الا بخارج فلو زيدت كان بين اسم
ما وخبرها نحو دخول الباء عند الفراء وأجازه البصريون والكسائى نحو ما زيد كان بقائم ولو كان الخبر مثلا
لم يجز دخول الباء عند هشام وأجازه البصريون والكسائى نحو ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفا فان جاز أن
يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين وأجازه هشام نحو ما زيد
بحيث يحب وأجاز الكسائى دخولها فى الخبر اذا كان كاف التشبيه حكى ليس بكذلك ولا يختص دخول الباء
بخبر ما الحجازية بل تدخل فى خبر التميمية خلافا للفارسى والزمخشرى لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم ونثرهم ولان
الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها فى لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما
ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عمل ما بزيادة ان أو تقدم الخبر فى الاصح قال
※ لعمرك ما ان أبو مالك ※ بوان ولا بضعيف قواه ※ وقد تزاد الباء فى خبر فعل ناسخ منفى نحو لم أكن بقائم قال

وان مدت الأيدى الى الزاد لم أكن ※ بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقال ※ فلما دعانى لم يجدنى بقعدد ※ وقد تزاد فى خبر لا أخت ما

كقوله ※ فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة ※ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ※

ومنع قياس ذلك فى المسئلتين ابن عصفور وقد تزاد فى لا التبرئة قالوا لا خير بخير بعده النار أى خير وفى اسم
ليس اذا تأخر عن الخبر وفى خبر المبتدا بعد هل كقوله ※ الا هل أخو عيش لذيذ بدائم ※ وفى خبر لكن كقوله
※ ولكن أجرا لو فعلت بهين ※ وفى خبر ليت كقوله ※ الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم ※ وفى خبر
أن بعد نفى ودونه كقوله تعالى أولم يروا أن الله الى قوله بقادر وقول الشاعر ※ فانك مما أحدثت بالمجرب ※
وذكر ابن مالك انها تزاد فى الحال المنفية كقوله ※ فما رجعت بخائبة ركاب ※ أى خائبة ونازعه أبو حيان
باحتمال كون الباء للحال لا زائدة أى بحاجة خائبة أى ملتبسة بحاجة وجوز الأخفش زيادة الباء فى كل موجب
نحو زيد بقائم واستدل بقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها وأوله الجمهور على حذف الخبر أى واقع

※ ص ※ مسئلة ولى عاطف بعد ليس وما وصف تلاه سببى رفع وللوصف ماله أو جعلا مبتدأ وخبرا أو أجنبى
جاز عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجران جر على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفى
نصبه وجره لا ان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الاجنبى جاز نصبه خلافا للقدماء

※ ش ※ اذا عطف على خبر ليس وما وصف يتلوه سببى أعطى الوصف ماله مفردا و رفع به السببى نحو ليس

زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ويجوز جعل السببي مبتدأ مؤخرا والوصف خبره فتجب مطابقته وان تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف المتلو على خبرها فينصب نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فعمرو معطوف على زيد وذاهبا على قائما فان كان الخبر مجرورا جاز جر الوصف أيضا نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز النصب في الأولى بل يتعين الرفع قياسا على ما ورد بالسماع حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعدين وقيل لا يجوز الجر في الثانية حذرا من العطف على عاملين ورد بأنه بباء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة وبالسماع قال

* فليس بآتيك منهيها * ولا صارفا عنك مأمورها

وأما في ما فيتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جر لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله

لعمرك ما معن بتارك حقه * ولا منسئ معن ولا متيسر

وأجاز الكوفيون النصب ان نصب الخبر والجر ان جر وحكوا ما زيد قائما فتخلفا أحد أي اذا قام لم يتخلف أحد ويقال عندهم ما زيد بمنطلق ولا خارج عمرو بالجر اذا لم تحذف لا فان حذفت امتنع الجر عندهم الا هشاما فانه يجيزه كما اذا لم تحذف ولو تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائما ولا عمرو وخارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام ومنع النصب النحويون القدماء الذين رد عليهم سيبويه

﴿ص﴾ الثاني كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألم لمقاربة الفعل وجعل وطفق كسرا وفتحا وبالباء وأخذ وعلق وانشأ وهب للشروع فيه وعسى واخلولق لترجيه وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقسطي حرى وثعلب قام والبهاري كارب وقارب وقرب واحال وأقبل وأطال واشفى وشارف وقرب ودنى وأبى وقعد وذهب وازدلف وزلف وأزلف وأشرف وتهيأ وأسف وبعضهم طار وانبرى ونشب واللخمي ابتدأ وعبأ وقد ترد عسى اشفاقا وقيل هو معناها وقيل كرب للشروع

﴿ش﴾ الثاني من نواسخ الابتداء افعال المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب اذ هي ثلاثة أقسام أحدها ما هو لمقاربة الفعل وهو ستة ألفاظ أشهرها كاد وأغربها أولى ومن شواهدها قوله

* فعادى بين هاديتين منها * وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقي كرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وزعم بعضهم انها من أفعال الشروع وأوشك وهلهل ومن شواهدها قوله

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الاماتة تزهق

وألم ومن شواهدها حديث وان مما ينبت الربيع يقتل أو يلم أي يلم أن يقتل وحديث لولا انه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره والثاني ما هو للشروع في الفعل وهو ستة ألفاظ جعل قال

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسر أشهر ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطفقا يخصفان وأخذ قال

* فأخذت أسأل والرسوم تجيبني * وعلق قال * أراك علقت تظلم من أجرنا * وأنشأ قال

* أنشأت أعرب عما كان مكنونا * وهب قال * هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * قاله ابن مالك وأغربهن علق وهب * الثالث ما هو لترجي الفعل وهو لفظان عسى واخلولق نحو اخلولقت السماء ان تمطر فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حرى للترجي كقوله

* فحرى أن يكون ذاك وكانا * قال أبو حيان والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب أنت

حرى من ذلك أى حقيق وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة * قلت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك
وليس كذلك فقد سبقه الى عدها ابن طريف والسرقسطى و زاد ثعلب فى أفعال الشروع قام وأنشد
* قامت تلوم و بعض اللوم آونة * و زاد أبو اسحق ابراهيم بن أحمد بن يحيى البهارى فى كتابه المسمى الاملاء
المنتحل فى أفعال هذا الباب مع قام المذكورة كارب وما ذكر بعده وذلك ثمانية عشر فعلا زاد غيره طار
وانبرى ونشب و زاد اللخمى ابتدأ وعاد فبلغت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم وما زاده البهارى ومن
ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد ترد عسى للاشفاق من المكروه وهو أقل من مجيئها للرجاء
وقد اجتمعا فى قوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم

(ص) ويلزمها لفظ المضى وسمع مضارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهرى مضارع طفق والاخفش
مصدره وقطرب مصدر كاد و بعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائى مضارع جعل و بعضهم
الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعل كرب

(ش) أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة لفظ المضى وعلل ذلك ابن جنى بأنها لما قصد بها المبالغة فى
القرب أخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم و بئس وفعل التعجب وعلله
ابن يسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون الا
ماضيا اذ لا تخبر عن الرجاء الا وقد استقر فى نفسك والماضى يستعمل فى الحال الذى هو الشروع لارادة الاتصال
والدوام فلا يكون معناها مستقبلا أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فسمع فيها المضارع قال تعالى يكاد زيتها
يضيء وقال الشاعر * يوشك من فر من منيته * بل المضارع فى أوشك أشهر من الماضى حتى زعم الاصمعى
أنه لا يستعمل ماضيها وسمع اسم الفاعل من أوشك قال * فموشكة أرضنا أن تعودا * وقال
* فانك موشك أن لا تراها * وحكى الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغيره والظاهر أنه قال ذلك
رأيا وحكى الاخفش مصدر طفق وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كوادا ومكادا نقله
فى البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كاد وأنشد

أموت أسى يوم الرجام وإنما * يقينا لرهن بالذى أنا كائد

أى بالموت الذى كدت آتيه وحكى عبد القاهر الجرجانى المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائى
مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وحكى أبو حيان الامر وأفعل التفضيل من
أوشك وأنشد قول زهير * وأوشك ما لم يخشه يقع * وقوله * بأوشك منه أن يساور قرنه * وحكى
قوم اسم الفاعل من كرب

(ص) وألف كاد واو وقيل ياء ووزنها فعل ولا تزاد خلافا للاخفش وكسر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل

(ش) كاد من ذوات الواو حكى سيبويه كدت بضم الكاف ولا يكون هذا الا من الواو وقيل من ذوات الياء
وزعم الاخفش أن كاد قد تزاد واستدل بقوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها والجمهور تأولوا الآية على معنى
أكاد أخفيها فلا أقول هى آتية وكسر السين من عسى لغة حكاها ابن الاعرابى عسى فهو عس واذا اتصل بها
ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسيتم جاز فيها الفتح والكسر والفتح أكثر وأشهر وقرئ بالوجهين
فى السبع أما مع ضمير النصب فليس إلا الفتح

(ص) مسئلة تعمل ككان لكن خبرها مضارع تجرد [illegible] ويرفع مضمر وغيره ومع أولى الرجاء
وفى الباقى الوجهان والحذف مع كاد وكرب أعرف وفى عسى وأوشك قليل وقارب بالعكس وندر دخول

أن مع جعل والباء مع أن فى أوشك والسين عن أن فى عسى وفى خبرها وكاد مفردا وجعل جملة إسمية و إسناد عسى الى الشأن ونفيها ونفى خبر كاد و زعم الكوفية ذا أن بدلا مما قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط الجار وقيل بتضمين الفعل وقيل رفع ساد عن الجزئين

﴿ ش ﴾ أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها و يدل على ذلك مجيء الخبر فى بعضها منصوبا كما سيأتى ولا خلاف فى ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الاول بدل المصدر فالمعنى فى كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها فى معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة وردا بأن أن هنا لاتؤول بالمصدر و إنما جيء بها لتدل على أن فى الفعل تراخيا و زعم آخرون أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل يتضمن الفعل معنى قارب و زعم ابن مالك أن موضعه رفع فان الفعل بدل من المرفوع ساد مسد الجزئين كما فى أحسب الناس أن يتركوا قال فى البسيط وهذه التأويلات تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لاتسوغ فى جميعها وانفردت هذه الافعال بالتزام كون خبرها مضارعا ثم هو ثلاثة أقسام ما يجب تجرده من أن وهو خبر طفق وأفعال الشروع لانها للاخذ فى الفعل فخبرها فى المعنى حال وان تخلص للاستقبال وما يجب اقترانه بها وهو خبر أولى و يقال الرجاء لان الرجاء من مخلصات الاستقبال فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البواقى والاعرف فى خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا يفعلون . يكاد زيتها يضيء قال الشاعر * كرب القلب من جواه يذوب * ومن الاثبات قوله

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا * وقوله * وقد كربت أعناقها أن تقطعا * والأعرف فى عسى وأوشك الاثبات قال تعالى . وعسى أن تكرهوا . فعسى الله أن يأتى بالفتح . فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا .
وقال الشاعر ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا و يمنعوا
ومن الحذف قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وقوله يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

قال أبو حيان و زعم الزجاجى أن قارب مما الاجود فيه أن يستعمل بأن و رد عليه وعلى من أدخلها فى أفعال المقاربة بأنها لاتستعمل الا بأن وليست من هذا الباب لانها ليست داخلة على المبتدإ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسما فى فصيح الكلام تقول قارب زيد القيام وندر دخول أن فى خبر جعل قال(١) وندر دخول الباء فى خبر أوشك قال * أعاذل توشكين بأن تريني * وندر دخول السين فى خبر عسى عوضا من أن قال

عسى طيئ من طيئ بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسما مفردا قال * لاتلحنى انى عسيت صائما * وقال

* فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وهذا تنبيه على الاصل لئلا يجهل وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

وندر اسناد عسى الى ضمير الشأن حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم

﴿ ص ﴾ ولا يتقدم خبرها و يتوسط بلا أن ومعها بخلف و يحذف ان علم ولا يرفع أجنبيا مطلقا ولا سببيا غالبا الا خبر عسى وقد يجيء اسمها نكرة محضة و يسند أوشك وعسى وكذا اخلولق فى الاصح الى أن يفعل فيغنى عن الخبر

(١) هنا بياض بالنسخ التى بأيدينا

وقيل هي تامة حينئذ فان وقعت خبرا سم سابق جاز الاضمار وتركه قال دريود وهو أجود وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسما حملا على لعل وقيل خبرا مقدما وقيل نائب المرفوع وقيل هي حرف حينئذ وقد يقتصر عليه ونفي كاد نفي للخبر به وقيل يدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إثباتها بنفيه وعكسه

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسى زيد إتفاقا كما حكاه في البسيط و يتوسط بين الفعل والاسم اذا لم يقترن بأن اتفاقا نحو طفق يصليان الزيدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الافعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الاصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة الى الحروف فأجيز توسطها تفضيلا لها على إن وأخواتها فان اقترن بأن ففي التوسط قولان أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع وعليه الشلوبين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى • فطفق مسحا • أي يمسح لدلالة المصدر والاحسن كما قاله مصعب الخشني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبيها على الاصل كما تقدم في صائما وآيبا ومن الحذف حديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وقوله * وقد ذاق طعم الموت أو كربا * الثالثة يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبيا ولا سببيا فلا يقال طفق زيد يتحدث أخوه ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه لانها إنما جاءت لتدل على ان فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسى فان خبرها يرفع السببي كقوله

* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * على رواية رفع جهده وقولي غالبا أشرت به الى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسى السببي كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي * قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لا يجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة كقوله * عسى فرج يأتي به الله انه * الخامسة يسند أوشك وعسى واخلولق الى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الجزأين كما سدت مسد مفعولي حسب وقيل بل هي حينئذ تامة مكتفية بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ عسى ربك أن يبعثك وقال الشاعر

سيوشك أن تنيخ الى كريم * ينالك بالندى قبل السؤال

وتقول اخلولق أن تمطر السماء وقال الخضراوي لا يجوز ذلك في اخلولق بل يختص بأوشك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فعلى الاول تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندات عسى أن يقمن وكذا أوشك واخلولق وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الامثلة عسيا وعسوا وعست وعسين والتجريد أجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقفت من قوم على نقل وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب والالحاق لغة لآخرين ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى لغتين انتهى أما غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعساك وعساه قال

ياأبتا علك أوعسا كا فذهب سيبويه اقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الاسناد السابق الا أن الخلاف وقع في العمل فعكس العمل بأن نصبت الاسم ورفعت الخبر حملا لها على لعل وقد صرح به في قوله

* فقلت عساها نار كاس وعلها * برفع نار ومذهب المبرد والفارسي عكس الاسناد اذ جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامرين العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم أكرمتك أنت وأنا كانت ومذهب الـ...برا في أنها حينئذ حرف كلعل وقد يقتصر والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدر به فيكون الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابقة وزعم قوم أن نفي كاد اثبات للخبر واثباتها نفي له وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزا فيها

انحوى هذا العصر ماهي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود

اذا استعملت في معرض الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

واستدل لذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وبقوله يكاد زيتها يضيء ولم يضيء والتحقيق انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات الا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة ان من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل واثباتها اثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه يكاد زيتها يضيء أي يقارب الاضاءة الا أنه لم يضيء وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام فضلا عن أن يصدر منه ومنه اذا أخرج يده لم يكد يراها أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى ولا يكاد يسيغه أي لا يقارب اساغته فضلا عن أن يسيغه وعلى هذا الزجاجي وغيره وذهب قوم منهم ابن جني الى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء لآية وما كادوا يفعلون فانهم فعلوا بعد بطء والجواب انها محمولة على وقتين أي فذبحوها بعد تكرار الامر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل أنكروا ذلك أشد الانكار بدليل قولهم أتتخذنا هزوا

(ص) الثالث ان للتأكيد ولكن للاستدراك قيل والتوكيد وهي بسيطة والكوفية مركبة من لكن أن أولا كان أولا أن أقوال وكان للتشبيه زاد الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفا وتدخل في تنبيه وانكار وتعجب والاصح انها مركبة وانه لا تعلق لكافها وليت للتمني ويقال لت ولعل لترج واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفية واستفهام والمطوال وشك وهي بسيطة ولامها أصل وقيل زائدة وقيل ابتداء ويقال عل ولعن وعن ولان وأن ورعن ورغن ولغن وغن ولعات ولعاولوان

(ش) الثالث من نواسخ الابتداء الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعدتها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لاستة كما صنع آخرون لان أن وان واحدة وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك فان قيل ينبغي أن لا تعد كان لان أصلها أن زيدت عليها الكاف فالجواب ان ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة فان للتأكيد ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب أن الفراء قال ان مقررة لقسم متروك استغنى عنه بها والتقدير والله ان زيدا القائم وأن المفتوحة أيضا تفيد التوكيد كما ذكروه وفيه اشكال ذكرته في الفتح القريب على مغني اللبيب ولكن للاستدراك ومعناه أن تثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولابد أن يكون نقيضا لما بعده أوضدا له

أو خلافا على رأي نحو ماهذا ساكن لكنه متحرك وماهذا أسود لكنه أبيض وماهذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتأكيد أيضا قال في البسيط معناها الاستدراك والخبر يوهم انه موافق لما قبله في الحكم فانه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره أولا تأكيد الاول وتحقيقه نحو ماقائم زيد لكن عمرا قاعد لما قيل ماقائم زيد فكأنه يوهم ان عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو قام فلان لقمت لكنه لم يقم فأكدت لكن مادلت عليه لو وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الاول توهما ولذا لايقع بين وفاقين واختلف فيها أهي بسيطة أم مركبة فالبصريون على الاول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ماجاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الفراء هي مركبة من لكن ساكنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهمزة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهيلي فاذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت لا كان عمرا لم يقم والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف وقال السهيلي لما كان أصل كان ان المكسورة وفتحت الكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التغيير وكأن للتشبيه لامعنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي انها تأتي للتحقيق والوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أي ان الارض لانه قدمات ورثاه بذلك وخرجه ابن مالك على ان الكاف للتعليل كاللام أي لان الارض «قال» وعندي تخريج أحسن من هذا وهو انه من باب تجاهل العارف كقوله

أياشجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وزعم الكوفيون انها تكون للتقريب في نحو كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل اذ المعنى تقريب اقبال الشتاء واتيان الفرج وزوال الدنيا وبقاء الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجي انها اذا كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه نحو كان زيدا أسد واذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو كان زيدا قائم لان الشيء لايشبه بنفسه وأجيب بأن الشيء يشبه في حالة مابه في حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه اذا كان الخبر فعلا أو جملة أو ظرفا فكما اذا كان صفة وقد تدخل كان في التنبيه والانكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كأني لاأعلم وفعلتم كذا كأن الله لايعلم ماتفعلون قال تعالى «وي كأنه لايفلح الكافرون» فهي للتعجب على جعل وي مفصولة واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة فقال بالاول شرذمة واختاره أبو حيان لان التركيب خلاف الاصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع للتشبيه كالكاف وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء وانها مركبة من ان وكاف التشبيه وأصل كان زيدا أسد إن زيدا كأسد فالكاف للتشبيه وان مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على إن وجب فتحها لان إن المكسورة لاتقع بعد حرف الجر وادعى الخضراوي انه لاخلاف في أنها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين أحدهما وهو الصحيح لا لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن يتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جني وابن عصفور والثاني

نعم وعليه الزجاج قال الكاف فى موضع رفع ومدخولها فى تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كما فى أخوك فالتقدير كأخوتى إياك موجودة ورد بأن العرب لم تظهر قط ما ادعى اضماره وعلى عدم التعلق هل هى باقية على جر مدخولها أم لا احتمالان لابن جنى أقواهما عنده الاول بدليل فتح الهمزة بعدها وليت للتمنى و يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء و يكون فى الممكن وغيره نحو ليت الشباب يعود ولعل للترجى فى المحبوب وللاشفاق فى المكروه نحو . لعل الساعة قريب . فلعلك باخع نفسك . ولا تستعمل الا فى الممكن و زاد الأخفش والكسائى فى معانيها التعليل وخرج عليه . لعله يتذكر أو يخشى . و زاد الكوفيون فى معانيها الاستفهام وخرج عليه . وما يدريك لعله يزكى . وحديث لعلنا أعجلناك وزاد المطول فى معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا عن هذه المعانى كلها الى الترجى والاشفاق والجمهور على ان لعل بسيطة ولامها أصل حكاه فى البسيط عن النحويين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها لغات أخرعدتها ثلاثة عشر لغة عل بحذف اللام قال

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

ولعن بابدال اللام نونا قال * أخوك ولا يدرى لعنك سائله * وعن بحذف اللام من هذه ولأن بابدال العين همزة واللام نونا قال

عوجا على الطلل المحيل لأننا * نبكى الديار كما بكى ابن حزام

وان تحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون . وحكى أبت السوق عليك أن تشترى لنا شيأ ورعن بابدال اللام راء كما فى رجل و رجر و رغن ولغن بالغين المعجمة فيهما بدلا من المهملة ورعل بالمهملة حكاها فى الغرة وغن بالمعجمة حكاها أبو حيان ولعلت وهى أقلها استعمالا كما قال الفارسى فى تذكرته ولعا ولوان حكاها وحكى لوان العالى فى أماليه وقال قال رجل يمنى من يدعو الى المرأة الضالة فقال اعرابى لوان عليها خارا أسود يريد لعل عليها وأنشد على لغن بالمعجمة قول أبى النجم * اغد لغنا فى الرهان نرسله * قال يحيى بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا

﴿ ص ﴾ مسئلة تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق وتعدده ككان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكرير ها تدخل على ما لا يدخله دام وفيما خبره نهى خلف ومنع الاخفش وقوع سوف خبر ليت ومبرمان الماضى للعل و يختص بجواز ان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأى ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقى وتقع ان اسما لها بفصل وليت بدونه فيسد عن الجزأين وألحق الاخفش بليت لعل وكان ولكن والفراء إن وأن

﴿ ش ﴾ لما كان لهذه الاحرف شبه بكان فى لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما عملت عملها معكوسا ليكون امعه كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابيهما ولا خلاف بين الفريقين انها الناصبة للاسم واختلف فى الخبر فذهب البصريين انها الرافعة له أيضا ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيأ بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلى بأنها أضعف من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملين وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها فقيل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل سائغ فى الجميع وانه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء ومن الوارد فى ذلك قوله * ان حراسنا أسدا * وقوله * ان العجوز خبة جروزا * وقوله

كان أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا

وقوله * ألا ليتنى حجرا بواد * وقوله * ياليت أيام الصبا رواجعا * وسمع لعل زيدا أخانا والجمهور أولوا ذلك

وشبهه على الحال أو اضمار فعل وحذف الخبر وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الاحرف خلاف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين متكرر إن فلا يقال إن زيدا وإن عمرا منطلقان من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولا لعاملين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة النهي وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا هنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وحدها لانها مورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا وتأولوا البيت على اضمار القول ومنع برمان وقوع الماضي خبر لعل فلا يقال لعل زيدا قام ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت فلا يقال ليت زيدا سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما يثبت واختص خبر لعل بجواز دخول أن فيه حملا على عسى قال *لعلهما أن يبغيا لك حيلة* وفي الحديث لعل أحدكم أن يكون الحن بحجته وقولى وبالمكن من تقريره الرابعة تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لهذه الاحرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت بلا شرط نحو ان عندى انك فاضل وكان في حسبي انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز في ليت نحو ليت انك عندي فيكون أن ومعمولاها سادة مسد جزأى ليت وألحق الاخفش بليت في ذلك لعل وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمي وهذا ردئ في القياس لان هذه الحروف انما تعمل في المبتدإ وأن لا يبتدأ بها وأجاز هشام أن أن زيدا منطلق حق بمعنى أن انطلاق زيد حق وأجاز الكسائي والفراء ادخال ان كقوله

وخبرت ان انما بين بيشة * ونجران أحوى والجناب رطيب

قال الفراء أدخل أن على انما وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تعجبني جاز ان تقول ان أنك قائم يعجبني قال أبو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

(ص) ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا ونحوه معموله ولو مع اللام خلافا للفراء ويجب لمانع وتوسط المعمول ظرفا خلافا للاخفش وحالا وفاقا للجاولي ويحذف لقرينة خبر وقيل بشرط تنكير الاسم وقيل والتنكير ويجب مع واو مع وسد حال وكذا ليت شعرى قبل استفهام في الاصح واسم وقيل يختص بالشعر وثالثها ان أدى الى ولا ء فعل قبح في غيره ورابعها فيهما وخامسها ما لم يؤد الى ولاء اسم يصلح لعملها وسادسها يختص بأن وأكثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما الزيدان ولا ظننت خلافا للكوفية

(ش) فيه مسائل الاولى لا يجوز تقدم خبر هذه الاحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرف فواقيها وأما تقديمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا لما ذكر وان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما نحو إن لدينا أنكالا ان علينا للهدى وان لنا للآخرة والأولى وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل بالاسم ضميره نحو ان في الدار ساكنها وان عند هند أخاها ولا يجوز ايلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال ان طعامك زيدا آكل بالاجماع فان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما كقوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وأجازه أبو على الحسن بن على بن حمدون الآمدي المعروف بالجاولي في نكته على ايضاح الفارسي قال لانهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو ان

ضاحكا زيدا قائم الثانية يجوز حذف الخبر فى هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت ان أم لا هذا مذهب سيبويه قال يقول الرجل هل لكم احد أن الناس عليكم فتقول ان زيدا وان عمرا أى ان لنا وقال * ان محلا وان مرتحلا * أى ان لنا فى الدنيا محلا وان لنا عنها مرتحلا وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز الا اذا كان الاسم نكرة وذهب الفراء الى انه لا يجوز فى معرفة ولا نكرة الا ان كان بالتكرير كالبيت والمثال ورد المذهبان بالسماع قال تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم . الآية أى يعذبون وقال الشاعر

أتونى فقالوا يا جميل تبدلت * بثينة ابدالا فقلت لعلها

أى تبدلت ويجب حذف الخبر اذا سدت مسده واو المصاحبة حكى سيبويه انك ماو خيرا أى انك مع خير وما زائدة وحكى الكسائى أن كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو أو سد مسده حال كقوله

ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة * بالله مستظهرا بالحزم والجلد

وكذا ليت شعرى اذا أردف باستفهام كقوله * ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها * فشعرى مصدر اسم ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود أو واقع وجملة الاستفهام فى موضع نصب بالمصدر وعلة الحذف كونه فى معنى ليتنى اشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف ومقابل الاصح فيه قول المبرد والزجاج أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمى واقع بكيف جادت بوصلها ثم حذف وأضاف اتساعا ورد بأنه يؤدى الى الاخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية والى خلو الجملة المخبر بها عن الرابط الثالثة فى جواز حذف الاسم فى هذا الباب للعلم به مذاهب أحدها الجواز مطلقا وعليه الاكثر حكى سيبويه عن الخليل ان بك زيد مأخوذ أى وانه وحكى الاخفش ان بك مأخوذ أخواك وقال الشاعر

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى * ولكن زنجى عظيم المشافر

أى ولكنك وقال * فليت رفعت الهم عنى ساعة * أى فليتك الثانى انه خاص بالشعر وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل الثالث انه حسن فى الشعر وغيره مالم يؤد حذفه الى أن يلى ان وأخواتها فعل فانه اذ ذاك يقبح فى الكلام قيل وفى الشعر أيضا وهذا هو القول الرابع لانها حروف طالبة للاسماء فاستقبحوا مباشرتها الافعال الخامس انه حسن فيهما ان لم يؤد الى أن يلى ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو ان فى الدار قام زيد وقوله

كأن على عرنينه وجبينه * أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فان الشرط لا يعمل ان فيه فان أدى الى ذلك لم يجز نحو ان زيدا قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس ان الحذف خاص بان دون سائر أخواتها ونقله أبو حيان عن الكوفيين وأكثر ما يكون الاسم اذا حذف ضمير الشأن وقد يكون غيره كما تقدم فى ولكنك وليتك الرابعة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك فى المبتدإ دون استفهام أو نفى وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على اجازته فى المبتدا فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار فى باب ظن فمن أجاز فى المبتدا وهنا اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز فى المبتدا ومنع فى باب ان وظن وفرق بأن اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا فى موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان جواز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدها

(ص) مسئلة تكسر ان صلة وحالا ومحكية بقول وقبل لام معلقة خلافا للمازنى مطلقا والفراء ان طال وكذا

خبر عين وإمبتدأ بها في الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم وأوجبه الفراء وتفتح بعد لولا ولو وما الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما بمعنى حقا ولا جرم غالبا وموضع جر أو رفع فعل أو ابتداء أو نصب غير خبر وتؤول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلي ويجوز ان بعد اذا الفجأة وفاء جزاء وأي المفسرة وأول قولي وفي الكسر بعد مذ ومنذ خلاف

﴿ش﴾ لان ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك في مواضع الأول ان تقع صلة نحو وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء الثاني ان تقع حالا نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الثالث أن تقع محكية بالقول نحو قال إني عبد الله الرابع ان تقع قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله الخامس الا تقع خبرا اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا فالخلاف عائد الى أصل المسئلة لا الى الكسر وهما متلازمان السادس اذا وقعت مبتدأ بها نحو انا أنزلناه قال أبو حيان وليس وجوب كسرها حينئذ مجمع عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي ودخل في المبتدء بها الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا الى جملة نحو جلس حيث ان زيدا جالس ومن أجاز اضافتها الى مفرد اجاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم هذا مذهب البصريين وبه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط وأصل هذا الخلاف ان جاتي القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هي تأكيد للقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين اجاز الوجهين الحال الثاني ما يجب فيه الفتح وذلك في مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من المسبحين الثاني بعد لو نحو ولو أنهم صبروا الثالث بعد ما الظرفية نحو لا أكلمك ما أن في السماء نجما الرابع بعد حتى غير الابتدائية وهي العاطفة والجارة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فان قدرتها عاطفة كان في موضع نصب أو جارة ففي موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعدها نحو حتى إنه لا يرجى الخامس بعد اما المخففة اذا كانت بمعنى حقا فان كانت بمعنى الا الاستفتاحية كسرت بعدها وروي بالوجهين قولهم أما أنك ذاهب فخرجت على المعنيين السادس بعد لا جرم غالبا قال تعالى لا جرم أن لهم النار أي حقا وبعض العرب اجراها مجرى اليمين فكسر ان بعدها السابع اذا وقعت في موضع جر بحرف أو اضافة نحو ذلك بأن الله مثل ما أنكم الثامن اذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعله أو نائبا عنه نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا قل أوحي الي أنه استمع أو بابتداء بأن تقع مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة بخلاف ما اذا وقعت في موضع رفع على الخبر فانها تكسر كما تقدم التاسع اذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ولا تخافون أنكم بخلاف نحو حسبت زيدا إنه قائم فانها في موضع نصب لكنها خبر في المعنى فتكسر وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقا نحو بلغني أنك منطلق أو تنطلق أي انطلاقك ومن الاستقرار ان كان ظرفا أو مجرورا نحو بلغني أن زيدا عندك أو في الدار أي استقراره ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أي كونه وأنكر ذلك السهيلي وقال انما يؤول بالمصدر أن الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامدا وهو لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له وأجيب بأنه يقدر بالكون كما تقدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمران فباعتبار تقديرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها

بمصدر تفتح وذلك فى مواضع الاول بعد اذا الفجائية كقوله

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا ✻ اذا انه عبد القفا واللهازم

روى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى اذا عبوديته حاصلة الثانى بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران حاصل ومنه نحو اما فى الدار فان زيدا قائم الثالث بعد أى المفسرة الرابع اذا وقعت ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول ما أقول أى أول قولى أنى أحمد الله فالفتح على تقدير حمد الله الخامس بعد مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ ان الله خلقنى اجاز الاخفش الكسر وصححه ابن عصفور لان مذ ومنذ يليهما الجمل ومنعه بعضهم لان الجملة بعدها بتأويل المصدر وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر وامتناعه ولم يقل أحد بتعين الكسر وامتناع الفتح

✻(ص)✻ والاصح أن المفتوحة فرع المكسورة وثالثها أصلان والمختار وفاقا للزمخشرى وابن الحاجب انها بعد لو فاعل ثبت مقدرا وقال سيبويه مبتدأ لا خبر له أو مقدر قبل أو بعد أقوال ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا خلافا للزمخشرى والسيرافى مطلقا ولابن الحاجب فى المشتق

✻(ش)✻ فيه مسئلتان الأولى الأصح أن إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد ومع المفتوحة مؤول بمفرد وكون المطوف جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل ولان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه بحذف أصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانها أشبه بالفعل اذ هى عاملة غير معمولة والمفتوحة عاملة معمولة ولانها مستقلة والمفتوحة كبعض اسم اذ هى وما عملت فيه بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها حكاها أبو حيان الثانية اذا وقعت ان بعد لو فذهب سيبويه وأكثر البصريين انها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز اظهاره كحذفه بعد لولا وذهب بعضهم الى انه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند اليه فى الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى وابن الحاجب الى أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت وهذا المختار لاغنائه عن تقدير الخبر وابقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم الزمخشرى والسيرافى الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة هذه فعلا ليكون جبرا لما فات لو من ايلائها الفعل ظاهرا نحو ولو أنهم صبروا ولا يجوز لو أن زيدا أخوك لأكرمتك وقيد ابن الحاجب هذا اذا كان مشتقا فانه حينئذ يتعين فعليته فان كان اسما جامدا اجاز وجوزا الخضراوى وغيره وقوع خبرها جامدا ومشتقا غير فعل وهو الصواب لوروده قال تعالى ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام وقال الشاعر

لو أن حيا مدرك الفلاح ✻ أدركه ملاعب الرماح

✻(ص)✻ مسئلة تدخل اللام اسم المكسورة والمفصول والعماد والخبر المؤخر وأول جزأى الأسمية أولى وفى معموله متوسطا ظرفا ثالثها الأصح ان جرد الخبر قيل وحالا ومفعولا به وتوقف أبو حيان لا متأخرا وجوزه الزجاج مع دخولها على الخبر فان تأخر عنه دون الاسم فأجازه ابن خروف قياسا ولا شرطا وجوزه ابن الأنبارى فى الجواب وماضيا متصرفا قال سيبويه وجامدا الا بقد وأطلق خطاب ولا معموله ونفيا وواو مع وحال الاسادة واوه وخبران ولكن على الأصح فى الكل ومنعها الكوفية فى تنفيس والفراء فى شرط معترض وأظن والى وحتى ومذ ومنذ

جوز دخول اللامين وهي لام الابتداء [illegible] كراهة توالي توكيدين وقال ثعلب ومعاذ تقابله الباء فيها وهشام الطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشذت في خبر مبتدإ وأمسى وزال ورأى وما ولهنك مع كذا الخبر ودونه وقيل هي لام قسم [illegible] على لإنك فإن صحبت نون توكيد بعد إن أو ماضيا متصرفا دون قد نوى قسم وفتحت

(ش) [illegible] تدخل [illegible] بعد إن المكسورة [illegible] على اسمها المفصول إما بالخبر نحو وإن لك لأجرا أو بمعمول الخبر وإن فيك لزيدا راغب [illegible] أو بمعمول [illegible] نحو إن في الدار لساكنا زيد وعلى ضمير الفصل نحو إن هذا لهو القصص الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو وإن ربك لذو فضل [illegible] بخلاف المقدم عليه فلا يقال إن لعندك زيدا فإن [illegible] الخبر جملة [illegible] جاز دخولها على أول جزئيها [illegible] على الثاني والأول أولى لتعينه في [illegible] عليه نحو وإنا لنحن الصافون ومن [illegible] على الثاني [illegible]

فإنك من حاربته لمحارب * شقي ومن سالمته لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان [illegible] طا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أقوال أحدها الجواز والفاء إن دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان حكى إن زيدا لبك لواثق وإني لبحمد الله لصالح وأنشدوا * إني لعند أذى المولى لذو حنق * والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي تبعا للسيرافي وابن عصفور الجواز إن لم تدخل على الخبر والمنع إن دخلت عليه لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة كقوله

إن امرأ خصني عمدا مودته * على التناء لعندي غير مكفور

فإن كان حالا أو مفعولا به فقيل يجوز إجراؤهما مجرى الظرف نحو إن زيدا لضاحكا مقبل وإن زيدا لطعامك آكل قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيهما فينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما وممن نص على الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في الحال بل نقله أبو حيان عن [illegible] الأئمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز ومن راعى أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى قال أبو حيان وأما إذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو إن زيدا لقياما قائم وإن زيدا لإحسانا زائرك فهو مندرج في عموم قولهم إنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فإن جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وإن لم يجرد فقولان أحدهما الجواز وعليه الزجاج نحو إن زيدا القائم لفي الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد المنع لأنه لم يسمع وإن تأخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس أن يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو إن عندي لفي الدار زيدا وإن عندي لقائما صاحبك ولا تدخل اللام على أداة الخبر إذا كان شرطا فلا يقال إن زيدا لئن أكرمني أكرمته حذرا من التباسها بالموطئة فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الأنباري دخولها على جوابه لأنه غير صالح للتوطئة نحو إن زيدا من يأته ليحسن إليه قال ابن مالك إلا أنه لم يسمع فالأجود أن لا يحكم بجوازه ووافقه أبو حيان وقال إن الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إن وخبرها نحو إن زيدا لئن أتاك محسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف خال من قد فلا يقال إن زيدا لقام بخلاف المضارع فإنها تدخل عليه نحو إن زيدا ليقوم لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو إن زيدا لقد قام فإن قد قربته من الحال فأشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو إن زيدا لنعم الرجل لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي

من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالصفار وابن السيد عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد أيضا وان الجواز مذهب الأخفش لما تقدم والفراء لان نعم وبئس عنده اسمان وعسى لكونها لامضارع لها بمنزلة المضارع اذا كانت بلفظ واحد له ولغيره و وافقهما أكثر الكوفيين والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردى صاحب التوشيح الى أنها لا تدخل على الماضى مطلقا الا مع قد ولا خاليا عنها لأنه ليس له معنى اسم الفاعل قال وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء ولا تدخل أيضا على معمول الماضى المتصرف الخالى من قد فلا يقال ان زيدا لطعامك آكل وأجازه الاخفش والفراء ورد بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهى لا تدخل على الخبر المذكور فكذا معموله والا يلزم ترجيح الفرع على الأصل ولا تدخل على خبر منفى قال ابن مالك لأن أكثر النفى بما أوله لام فكره دخول اللام على لام ثم جرى النفى على سنن واحد وأجازه بعضهم لقوله

وأعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولاسواء

وأجيب بأنه نادر ولا يدخل أيضا على واو مع المغنية عن الخبر وجوزه الكسائى وحكى ان كل ثوب لو ثمنه ولا على الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكوفيون نحو ان أكلى التفاحة لنضيجة ولا على واو الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكسائى نحو ان شتمى زيدا لو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد وقرئ إلا أنهم ليأكلون بفتح الهمزة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله العلى * أن مطاياك لمن خير المطى

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ ولا على خبر لكن وجوزه الكوفيون لقوله

* ولكننى من حبها لعميد * وأجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس وغلطهم البصريون لوروده فى قوله تعالى . ولسوف يعطيك . وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من ادخال اللام على السين كراهة توالى الحركات فى لستدحرج وطرد الباقى ومنع الفراء نحو ان زيدا لاظن قائم وان زيدا لغير شك قائم وان زيدا لئن شاء الله قائم قال ابن كيسان لانه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقينا والتوكيد انما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لان إن لا تتعلق بخبرك وهى متجاوزة الى الخبر وبقى فى المتن مسائل الاولى أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو ان زيدا للقد قام وأنشد

فلئن يوما أصابوا عزة * وأصبنا من زمان رنقا (٦)

للقد كانوا لدى أزماننا * بصنعين لباس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية فلقد . الثانية اختلف فى اللام الداخلة على خبر إن فالبصريون على أنها لام الابتداء التى فى قولك لزيد أخوك أخرت لأنها للتأكيد وان للتأكيد فكرهوا توالى حرفين لمعنى واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد الا فى ضرورة واذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما قال الأخفش وانما بدؤا بان لقوتها من حيث انها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الاقوى متقدما فى اللفظ وقال ابن كيسان أخرت لئلا يبطل عمل ان لو وليتها لانها تقطع مدخولها عما قبله وذهب معاذ الفراء وثعلب الى انها جىء بها بازاء الباء فى خبرها فقولك ان زيدا منطلق جواب ما زيد منطلقا وان زيدا لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال الى أنها جواب قسم مقدر قبل ان وعلى القول بأنها للتأكيد هل هى لتأكيد الجملة بأسرها أو للخبر وحده وان توكيد للاسم البصريون على الأول والكسائى على الثانى الثالثة شذ دخول اللام فى غير واخبر ان وذلك فى مواضع خبر المبتدا كقوله * أم الحليس لعجوز شهربه * وخبر أمسى كقوله

* فقال من سألوا أمسى لمجهودا * ونـ ر زال كقوله
ومازلت من ليلى لد ، ان عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد
وخبر رأى حكى قطرب أراك لشاتمى و عـ برما كقوله * وماأبان لمن أعـ ج سودان * وقيـل همزة ان
بـ دلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله * لهنك من عبسية لوسيمة * وقوله
* لهنك من برق على كريم * هـذا اختاره ابن جنى وابن مالك من انها فى هـذه الـكلمة لام الابتـداء جاز
دخولها على ان لتغير لفظها بالبدل وجهـ ـهـ ماتنبيها بها على موضعها الاصلى وذهب سيبويه وابن السراج الى
أنها لام قسم مقدر لالام ان قال سيبويه و ذه كلمة تتـكلم بها العرب فى حال اليمين وذهب قطرب والفراء والمفضل
ابن سلمة والفـارسى وصححه ابن عصفر رالى أن الاصـل له انك فهما كلمتان ومعنى له والله وان جواب القسم
وسمع له ربى لا أقول بريدوالله ربى فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت فى نحو انها لاحدى الـكبر وضعف
أبو حيان القولين الاولين بلزوم الجمع بين أداتى تأكيد والثالث بأن فيـه أربع شذوذات حذف حرف القسم
وبقاء الجر من غير عوض وحـذف الـ والالف بعـد اللام من الله والهمزة من ان وبأنه لم يجىء مع اقرار الهمزة
فى موضع قال أبو حيان ويجوز دخول اللام على كأن كقوله * قت تعدو لـكأن لم تشعر * الرابعة اذا صحبت
اللام بعد ان نون تأكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم ويكون اللام جوابه لالام الابتداء نحو ان زيدا
ليقومن وان زيدا لقام وحينئذ يمتنع الكسر اذا تقدم على ان مايطلب موضعها نحو علمت أن زيدا ليقومن أو
لقام وانما امتنع الـكسر لان اللام حينئذ فى موضعها غـير منوى بها التقديم قبـل ان بخلافها فى علمت ان زيدا
لمطلق فانها تـكسر معها لانها مقدمة فى نية معلقة للفعل عن فتح ان وانما أجرت للعلة السابقة

(ص) * مسئلة ترد إن كنعم خلافا لابى عبيدة فتهمل
(ش) * اختلف هـل تأتى ان حرف جواب بمـعنى نعم فأثبت ذلك سيبويه والاخفش وصححه ابن عصفور
وابن مالك وأنكره أبو عبيدة ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها
ولا عمل لها حينئذ وخرج الاخفش عليه قراءة إنّ هذان لساحران

(ص) * وتخفف فتهمل غالبا وتلزم اللام ان خيف لبس بالنافية وهى الابتدائية وثالثها ان دخلت على اسمية
فهى والاغيرها وعلى الاصح تـكسر فى ان كنت لمؤمنا ولا تعمل فى ضمير ولا يليها غالبا فعـل الامتصرف ناسخ
ماض أو مضارع خلافا لابن مالك وقاسه الاخفش ان قلت لمسلما كالا ولا تخفف خبرهما ماض ولا تعملها الـكوفية
بل نافية واللام كالا وقال الـكسائى ان دخلت على فعلية والا عملت والفراء هى كقد

(ش) * تخفف ان المـكسورة فيقل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهمالها وقـد تعمل على قلة وحالها
اذا أعملت كحالها وهى مشددة الا انها لا تعمل فى الضمير الا فى ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالتشديد
ولا يجوز إنك قائم بالتخفيف وأما فى دخول اللام وغير ذلك من الاحكام فهى كالمشددة سواء واذا أهملت لزمت
اللام فى ثانى الجزأين بعدها فرقا بينها وبين ان النافية لالتباسها حينئذ بها نحو ان زيد لقائم ومن ثم لا تلزم مع الاعمال
لعدم الالباس ولا تدخل فى موضع لا يصلح للنفى كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

لانه للمدح ولو كانت نافيـة كان هجوا ولا حيث كان بعـدها نفى نحو ان زيد لن يقوم أو لم يقم أو لما يقم أو ليس
قائما أو ما والعدم الالباس فى الجميع واختلف فى هذه اللام فذهب سيبويه والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحاة
بغداد وابن الاخضر وابن عصفور الى انها لام الابتداء التى تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفارسى

وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انها لام أخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك منوية بالتأخير من تقديم وهذه بخلافها اذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ماقبلها فيما بعدها بخلاف تلك لا يقال انك قتلت لمسلما ولانها تدخل على غير المبتدإ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الاولون بأن ذلك كله انما جاز تبعا وتسمحا على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها تبيح أكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت وأخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت وقد اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤمنا الاخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخضر وابن أبي العافية فقال الاخفش وابن الاخضر لايجوز في ان الا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن أبي العافية لايجوز الا الفتح بناء على انها غيرها فلم تعلقه ولا يلي المخففة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا نحو . وان كانت لكبيرة . وان وجدنا أكثرهم لفاسقين . وان يكاد الذين كفروا . وان نظنك لمن الكاذبين . وقرأ أبي وان إخالك يافرعون لمثبورا وزعم ابن مالك أنه لا يليها الا الماضي وان ماورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ولا أعلم له موافقا انتهى وندر ايلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود . إن لبثتم لقليلا . وقول الشاعر * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * وما حكى ان قنعت كاتبك لسوطا وأن يزينك لنفسك وأن يشينك لهيه فالبصريون الا الاخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش الى جواز القياس عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف فلا يقال ان زيدا لذهب لعدم سماع مثله ولانه يلزم منه أحد محذورين إما دخول اللام على الماضي أو عدم لزوم اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلا وان المخففة انما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى الا ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب الكسائي الى انها ان دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون وان دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب الفراء الى أن إن المخففة بمنزلة قد الا أن قد تختص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو . وان كلا لما ليوفينهم . إن كل نفس لما عليها حافظ . قرأ بالنصب وسمع ان عمرا لمنطلق

(ص) وتخفف أن فثالثها الأصح تعمل جوازا في مضمر ولا يلزم أن يكون الثاني على الأصح والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرن غالبا بنفي أو لو أو قد أو تنفيس

(ش) تخفف أن المفتوحة وفي اعمالها حينئذ مذاهب أحدها انها لا تعمل شيأ لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وقرئ أن غضب الله عليها وعليه طائفة من المغاربة الثالث أنها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي دعى الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب عملها الاختصاص بالاسم فمادام الاختصاص ينبغي أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه في أن ياابراهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها مفردا بل جملة إما إسمية مجردة صدرها المبتدأ نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله أو الخبر نحو * ان هالك كل من يحفى وينتعل * أو مقرونة بلا نحو

وأن لا إله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن إذا سمعتم آيات الله . أو رب نحو

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

أو فعلية فإن كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو . وأن ليس للإنسان إلا ما سعى . وإن عسى أن يكون * ان نعم معترك الجياع إذن * والخامسة أن غضب الله عليها . وإن كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بنفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا . أن لن نجمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ فيها ولا في لما فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو بلو نحو . أن لو نشاء أصبناهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا يعلمون الغيب . أن لو يشاء الله لهدى الناس . أو بقد نحو . ونعلم أن قد صدقتنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم أن سيكون . وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله * علموا أن يؤملون فجادوا * وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاعة . بالرفع وكذا ندر إعمالها في بارز كقوله * فلو أنك في يوم الرخاء سألتني *

(ص) وكأن فأقوالها و يأتي خبرها مفردا واسمية وفعلية مع لم أو لما أو قد

(ش) تخفف كأن وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في ان أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقا في المضمر والبارز كقوله * كأن ثدييه حقان * وكقوله * كأن ظبية تعطو * في رواية النصب فيهما والثالث الجواز في المضمر لا في البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما في ان ويرد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقوله كأن ظبية في رواية الرفع وجملة اسمية كقوله

* كأن ثدياه حقان * في رواية الرفع وفعلية مصدرة بلم نحو . كأن لم تغن بالأمس . أو بلما الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع و ينبغي أن يتوقف في جوازه أو بقد نحو * لما تزل برحالنا وكأن قد * أي وكأن قد زالت

(ص) ولكن فلا تعمل خلافا ليونس

(ش) تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل و بزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على أن وإن وكأن

(ص) لا لعل وجوزه أبو علي و ينوي الشأن

(ش) لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفا

(ص) مسئلة تلي ما ليت فتعمل وتهمل ولا يليها الفعل بحال في الأصح والباقي فلا تعمل وجوزه الزجاجي فيها والزجاج والحريري في لعل وكأن وأوجبه الفراء في ليت ولعل وهي زائدة كافة وقيل نكرة يفسرها ما بعدها خبرا وقيل نافية والأكثر أن إنما تفيد الحصر وأنكره أبو حيان قال التنوخي والزمخشري والبيضاوي وأن

(ش) توصل ليت بما فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كما عاو روي بالوجهين قوله

* قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * ويوصل بها الباقي فتكفها عن العمل وتلزم الإهمال نحو . إنما الله إله واحد إنما الحكم الله واحد والفرق بينها و بين ليت أن ليت أشبه بالأفعال منها ولذا لزمها نون الوقاية بخلاف البواقي وأنها باقية الاختصاص بالأسماء فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليها معا نحو إنما يوحى إلي . أنما خلقناكم عبثا . كأنما يساقون * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * فلهذا تعين فيه الإلغاء وجاز في ليت الإعمال رعيا للقوة اختصاصها والإهمال إلحاقا بأخواتها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين لكن الأخفش على سعة قال انه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد ونقل أبو حيان عن الفراء انه جوز إيلاء الفعل ليت لأنها بمعنى لو وأنشد حفظه

* فليت دفعت الهم عني ساعة * وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين

بقولي ولا يليها الفعل بحال أي مع ما وما لا مجردة ويحصل من جميع المسئلتين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجي الى أنه يجوز الاعمال في الجميع حكى انما زيدا قائم ويقاس في الباقي ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع الى أنه يجوز في ليت ولعل وكان خاصة ويتعين الالغاء في إن وأن ولكن وعزي الى الاخفش ووجه باشتراك الثلاثة الاول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخر فانهن لا يغيرن مع الابتداء وذهب الفراء الى وجوب الاعمال في ليت ولعل ولم يجوز فيهما الالغاء وعندي جواز الوجهين في ليت وان قصرا على السماع وتعين الالغاء في البواقي لعدم سماع الاعمال فيها ثم ما المذكورة زائدة كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الاحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن وزعم أبو علي الفارسي انها نافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر نحو انما الله إله واحد كافادة النفي والاثبات بالا وما ذكر من افادتها الحصر قول الاكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من النحاة أبو حيان وألحق الزمخشري بانما المكسورة أنما المفتوحة فقال انها تفيد الحصر لانها فرعها وما ثبت للاصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما إلهكم إله واحد فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شيء انفرد به قال ودعوى الحصر في الآية باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد وأجيب بأنه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين أي ما يوحى الى في شأن الربوبية الا التوحيد لا الاشراك فهو قصر قلب على حد وما محمد الا رسول اذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة وان كان قصر افراد وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي وسبقه التنوخي في الأقصى القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمت

﴿ص﴾ مسئلة كان لا ان لم تكرر وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها لكن ان كان غير مضاف ولا شبهه ركب معها وبني على ما ينصب به وتمنعه الباء غالبا وقيل معرب مطلقا وقيل مبني وقيل ان ركبت لم تعمل في الخبر قيل ولا الاسم وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه أو يفتح أقوال الاصح [illegible] الأخيرين ويجب تنكير الخبر وتأخيره ولو ظرفا وذكره ان جهل خلافا للقوم والا حذفه غالبا والتزمه تميم وبكر مع الا ويرفع تاليها بدلا من محل الاسم وقيل لا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبرا للا مع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرمي وربما حذف الاسم دونه وجوز مبرمان حذف لا وربما ركب مع لا الزائدة والجمهور أن لا أبالك ولا يدي لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل كهو واللام متعلقة بمقدر غير خبر والمختار وفاقا لأبي علي وابن يسعون وابن الطراوة على لغة القصر ولك الخبر ولا تحذف اللام اختيارا ولا تفصل بظرف خلافا ليونس وقيل الخلف في الناقص ويجوز باعتراض والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف وجوزه ابن مالك الشلوبين وابن كيسان يحسن وبنى أهل بغداد النكرة ان عملت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل في مفصول خلافا للرماني ومعرفة خلافا للكسائي في علم مفرد ومضاف لكنية ولله والرحمن والعزيز والفراء في ضمير غائب واشارة

﴿ش﴾ تعمل لا عمل ان الحاقا بها لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدإ والخبر ولانها لتوكيد النفي كما أن ان لتوكيد الاثبات فهو قياس نقيض والحاقها بليس قياس نظير لانها نافية مثلها فهو أقوى في القياس لكن عملها عمل ان أفصح وأكثر في الاستعمال وله شروط الاول أن لا تكرر فان كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز كما سيأتي في التوابع الثاني أن يقصد بها النفي العام لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين لان عموم النفي

لايتصور رفعها وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فأجاز الكسائى إعمالها فى العلم المفرد نحو لازيد والمضاف لكنية نحو لا أبا محمد أولله أو الرحمن . والعزيز نحو لا عبدالله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على لا عبدالله قال لانه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبدالله وخالفه فى الأخيرين لان الاستعمال لم يلزم فيهما كما لزم عبدالله والكسائى قاسهما عليه وجوز الفراء إعمالها فى ضمير الغائب واسم الاشارة نحو لاهو ولاهى ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها فى المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أبا حسن لها وقول الشاعر * يكون ولا أمية فى البلاد * وقوله * لاهيثم الليلة للمطى * وقوله * يبكى على زيد ولا زيد مثله * فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم فى العلم بأن جعل الاسم واقعا على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار نكرة لعمومه أو بتقدير مثل وأما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يدى لك ولا غلامى لك قال

أهدموا بيتك لا أبالكا * وزعموا أنك لا أخالك

وقال لاتعنين بما أسبابه عسرت * فلا يدى لامرىء الا بما قدرا

ففيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة الى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق والخبر محذوف والاضافة غير محضة كهى فى مثلك وغيرك لأنه لم يقصد فى أب أو أخ معين فلم تعمل لا فى معرفة وزيدت اللام تحسينا للفظ لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف الثانى أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف فى الاعراب والمجرور باللام فى موضع الصفة لها وهى متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك قال لأنها لو كانت مضافة لكانت الاضافة محضة اذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف ورد بعدم انحصار غير المحضة فى الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسى وابن يسعون وابن الطراوة وانما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الاصل وكان القياس فى هذه الالفاظ لا أب لك ولا أخ لك ولا يدين لك قال * أبى الاسلام لا أب لى سواه * وقال * أمل فلا عينين للمرء صارفا * الا أنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد فى غير ضرورة الا مع اللام وورد بحذفها فى الضرورة قال

أبالموت الذى لابد أنى * ملاق لا أباك تخوفينى

ولا يجوز أيضا فى غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر نحو لا أبا اليوم لك ولا يدى بها لك وجوزه يونس فى الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال أبو حيان الذى فى كتاب سيبويه أن يونس يفرق فى الفصل فى الظرف بين الناقص والتام فيجيزه بالاول دون الثانى ورده سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إن واسمها ولا فى باب كان فلا يجوز ان عندك زيدا مقيم وأن اليوم زيدا مسافر وكذا فى كان فاذن لا فرق بين الناقص والتام وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أبا فاعلم لك الشرط الرابع أن لا ينفصل بين لا والنكرة بشىء فان فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو لافيها غول . وجوز الرمانى بقاء النصب حكى لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرا وأجيب بأن اسم لا فى الاولين محذوف أى لا أحد ورجلا تمييز والثانى على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون النكرة غير معمولة لغير لا بخلاف نحو جئت بلا زاد فان النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا مرحبا بهم فانها فيه معمولة لفعل مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم اذا كان مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت أو شبهه بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا راغبا فى الشر محمود فان كان مفردا أى غير مضاف ولا شبيه

ركب معها وبني على هذا مذهب أكثر البصريين واختلف في موجب البناء فقيل تضمنه معنى من كان قائلا قال هل من رجل في الدار فقال مجيبه لا رجل في الدار لأن نفي لا عام فينبغي أن يكون جوابا السؤال عام وكذلك صرح بمن في بعض المواضع قال * ألا لا من سبيل الى هند * وصححه ابن عصفور ورد بأن المتضمن معنى من هو لا لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه وقيل تضمنه معنى اللام الاستغراقية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته أمس الدابر وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني الى أن المفرد معها معرب أيضا وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحدا مما قبل البناء فتعين البناء وذهب المبرد الى أن المثنى والجمع على حده معربان معها لانه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء فكذا هنا وعلى الاول فيبنى مدخولها على ماينصب به فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجال في الدار والمثنى والجمع على الياء كقوله * تعز فلا إلفين بالعيش متعا * وقوله

* أرى الربع لا أهلين في عرصاته * وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آبا * ء الا وقد علتهم شؤون

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفارسي الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روي بالوجهين قوله

* ولا لذات للشيب * وقوله * لا سابغات ولا جأواء باسلة * قال أبو حيان وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر اذ الحركة ليست للذات خاصة انما هي للذات ولا ومن جوز الوجهين راعى الامرين ثم اذا بني على الفتح جوازا أو وجوبا فلا ينون كما هو ظاهر وان بني على الكسر فقيل لا ينون وعليه الاكثرون كما لا ينون في النداء نحو يا مسلمات وبه ورد البيتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كما ثبت في لا مسلمين لك فان أضيف لفظا أو تقديرا أعرب بالكسر وفاقا نحو لا مسلمات زيد لك أو لا مسلمات لك ويمنع التركيب غالبا دخول الباء على لا نحو بلا زاد وسمع جئت بلا شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى ان وقيل انها لم تعمل فيه شيأ بل لا مع المنكرة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدأ وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه واستدل لجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم الى انها لم تعمل في الاسم أيضا شيأ حالة التركيب لانها صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسائل الاولى يجب تنكير خبر لا لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا أو مجرورا لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها بخبر ولا بأجنبي الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطيئ فلم يلفظوا به أصلا نحو لا ضير فلا فوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وانما كثر أو وجب لان لا ومادخلت عليه جواب استفهام عام والاجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ولهذا يكتفون فيها بلا ونعم ويحذفون الجملة بعدهما رأسا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أن يجب نحو لا أحد أغير من الله قال ابن مالك ومن

نسب الى تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير الى الزمخشري والجزولي ور بما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا لا عليك أي لا بأس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام فكانك قلت الله إله ورد بأنه تم بالاضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لا مع اسمها لانهما في محل رفع بالابتداء الرابعة ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيها بلا النافية كقوله *لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها* وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في زيادة أن بعدها الخامسة الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المفرد في البناء لعدم الاعتداد بالمعمول من حيث انه لو أسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقلة تشبيها بالمضاف لا بناء كقوله *أراني ولا كفران بالله آية* وذهب البغداديون الى جواز بنائه ان كان عاملا في ظرف أو مجرور نحو ولا جدال في الحج بخلاف المفعول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قائل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

﴿ص﴾ وتفيد مع الهمزة توبيخا وكذا استفهاما خلافا للشلوبين فلا تغير وتمنيا فلا تلغى ولا خبر ولا مقدرا ولا إتباع الا على اللفظ خلافا للمبرد

﴿ش﴾ اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشلوبين اذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله * ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * الثاني أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله * ألا طعان ألا فرسان عادية * وقوله * ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز الغائها وإعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى التمني فذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها لا تعمل الا عمل ان في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ولا يتبع اسمها الا على اللفظ خاصة ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو ألا غلام لي الا ماء باردا ألا أبالي الا غلامي لي الا غلامين الا ماء ولبنا وعسلا باردا حلوا وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمني واقع على اسم لا على الاول وعلى الخبر على الثاني ومن شواهدها قوله

ألا عمر ولى يستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

﴿ص﴾ مسئلة يجب اختيارا خلافا للمبرد تكرار لا اذا لم تعمل ولم يكن مدخولها بمعنى فعل وفي المفرد عن خبر منفي بها ونعت وحال وماض لفظا ومعنى وقد يغني حرف نفي وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حينئذ اسما كغير مضافا

﴿ش﴾ اذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة فذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها ليكون عوضا عما فاتها من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال

بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تكرر كقوله

بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا الينا رجوعها

وقوله * لأنت شائنة من شانها شاني * وذلك عند الجمهور ضرورة نعم ان كان مدخولها في معنى الفعل لم يكرر نحو لا نولك أن تفعل لانه ضمن معنى لا ينبغي وكذا لابك السوء لانه في معنى لا يسوءك الله لانها لا تكرر مع الفعل المضارع كما سيأتي ويلزم تكرارها أيضا اختيارا اذا وليها مفرد منفي بها خبرا أو نعتا أو حالا نحو زيد لا قائم ولا قاعد ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ونظرت اليه لا قائما ولا قاعدا ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله * حياتك لا نفع وموتك فاجع * وقوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ويتكرر أيضا في الماضي لفظا ومعنى نحو زيد لا قام ولا قعد فلم يبق شيء الا تكرر فيه سوى المضارع نحو زيد لا يقوم وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل كقوله * فلا هو أبداها ولم يتجمجم *
وتزاد لا بين الجار والمجرور فيتخطاها الجار كقولهم جئت بلا زاد

﴿ص﴾ الرابع الأفعال الدالة على ظن كحجا يحجو لا لغلبة وقصد ورد وسوق وكتم وحفظ واقامة وبخل وعد لا لحساب وأنكره أكثر البصرية وزعم لا لكفالة ورياسة وسمن وهزال وجعل لا لتصيير وايجاد وإيجاب وترتيب ومقاربة وهب جامدا ولا تختص بالضمير خلافا للحريري وأنكره البصرية أو يقين كعلم لا لعلمة وعرفان ووجد لا لاصابة وغنى وحزن وحقد وألفى كهي وأنكرها البصرية ودرى لا لختل وأنكرها المغاربة وتعلم كاعلم جامدا وقال أبو حيان تتصرف أوهما كظن لا لتهمة وأنكر العبدري كونها لعلم وزعمها الفراء للكذب وحسب لا للون وخال يخال لا لعجب وظلع ورأى لا لابصار وضرب رئة قال الفارسي وابن مالك ولا لرأي وما من قلبي أو تحويل كصير وأصار وجعل ووهب جامدا ورد وكذا ترك واتخذ في الأصح وألحق العرب بأرى العلمية الحلمية والأخفش بعلم سمع معلقة بعين وخبرها فعل صوت وقوم بصير ضرب مع مثل وابن أبي الربيع مطلقا وهشام عرف وأبصر وابن درستويه أصاب وصادف وغادر وابن أفلح أكان وخطاب كل متعد واحد ضمن نحو يلا وبعض خلق والسكاكي توهم وتيقن وشعر وتبين واعتقد وتمنى وود ووهب كاحسب

﴿ش﴾ الرابع من النواسخ الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين وهي أربعة أنواع الاول ما دل على ظن في الخبر وهو خمسة أفعال أحدها حجا والمضارع يحجو قال * قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * أي أظن فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو رد أو ساق أو كتم أو حفظ تعدت الى واحد فقط أو بمعنى أقام أو بخل فلازمة ثانيها عد أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله
* فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * وقوله * لا أعد الاقتار عدما ولكن * أي لا تظن ولا أظن وأنكرها أكثرهم فان كانت بمعنى حسب من الحساب أي العد الذي يراد به إحصاء المعدود تعدت الى واحد وخرج عليه * تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * على ان أفضل بدل ثالثها زعم بمعنى اعتقد كقوله * زعمتني شيخا لست بشيخ * وقوله * فان تزعميني كنت أجهل فيكم * ومصدره الزعم والزعم وذكر صاحب العين أن الاحسن أن توقع على أن وأن ولم يرد في القرآن الا كذلك قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح وقال ابن دريد أكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون أيضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد

والمصدر الزعامة كقوله * على الله أرزاق العباد كما زعم * أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى سمن أو هزل فلازمة يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت و بمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو . وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . أي اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستأتي في أفعال التصيير و بمعنى أوجد نحو . وجعل الظلمات والنور . أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض متاعي على بعض تعدت الى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت في باب كاد خامسها هب أثبته الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

فقلت أجرني أبا خالد * والا فهبني امرأ هالكا

أي ظنني وقوله

* فهبها أمة هلكت ضياعا * يزيد أميرها وأبو يزيد

وهي جامدة ولم يستعمل منها سوى الامر لا ماض ولا مضارع ولا وصف والامر باللام و يتصل به الضمير المؤنث والمثنى والجمع وزعم الحريري (٧) النوع الثاني ما دل على يقين وهو خمسة أيضا أحدها علم نحو . فان علمتموهن مؤمنات . فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيأ أو بمعنى علم علمة فهو أعلم أي مشقوق الشفة العليا فلازمة ثانيها وجد نحو . وان وجدنا أكثرهم لفاسقين . ومصدرها وجدان عن الأخفش ووجود عن السيرافي فان كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فلازمة ومصدر الأولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجدة ثالثها ألفى بمعنى وجد أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله

* قد جربوه فالفوه المغيث اذا * وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واللام فيه في البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدها ابن مالك كقوله * دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * قال وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله دريت به فان دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى آخر بالباء كقوله تعالى . ولا أدراكم به . وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين فان كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه خامسها تعلم بمعنى أعلم كقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فتصرف بلا نزاع و يتعدى لواحد النوع الثالث ما استعمل في الامرين الظن واليقين وهو أربعة أفعال احدها ظن فمن استعمالها بمعنى الظن . ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين . وبمعنى اليقين . الذين يظنون انهم ملاقو ربهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري ان استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب وأبى الآية ونحوها على باب الظن لان المؤمنين حتى الصديقين ما زالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم و زعم الفراء أن الظن يكون شكا و يقينا وكذبا أيضا وأكثر البصريين ينكرون الثالث . فان كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا . وما هو على الغيب بظنين ثانيها حسب فمن الظن . ويحسبون أنهم على شيء ومن اليقين * حسبت التقى . والجود خير تجارة * والمصدر حسبان فان كانت للون من حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها خال يخال فمن الظن قوله

---

(٧) بياض بالاصل

* أخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * ومن اليقين قوله

دعاني العذارى عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

والمصدر خيلا أو خالا وخيلة ومخالة وخيلان ومخيلة وخيلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يخيف فان كانت بمعنى تكبر أو ظلع من خال الفرس ظلع والمضارع منهما أيضا يخال فلازمة رأى بمعنى رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيدا . أي يظنونه ونراه قريبا أي نعلمه . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرئة تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرهما الى أن التي بمعنى اعتقد تتعدى الى اثنين ويدل له قوله

رأى الناس الا من رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

رأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة حيث قيل أفعال القلوب النوع الرابع ما دل على تحويل وهي ثمانية أفعال صير وأصار المنقولان من صار احدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال * فصيروا مثلا كعصف مأكول * وجعل بمعنى صير نحو . فجعلناه هباء . ووهب حكى ابن الاعرابي وهبني الله فداءك أي صيرني ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضي فقط ورد نحو . لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا . وترك كقوله

وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وتخذ واتخذ كقوله . لتخذت عليه أجرا . وفي قراءة لاتخذت . واتخذ الله ابراهيم خليلا . وأنكر بعضهم تعدى ترك وتخذ واتخذ الى اثنين وقال انما يتعدى الى واحد والمنصوب الثاني حال قال ابن مالك وألحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جائز قياسا لا أعلمه مسموعا وقال أبو حيان لا أعلم أحدا من النحاة يقال له ابن أفلح لكن في شيوخ الاعلم رجل اسمه مسلم بن احمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب قال وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياسا ممنوع فان مذهب سيبويه أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماع في المتعدى وكان بمعنى صار تجرى مجرى المتعدى فلا يكون النقل فيه بالهمز قياسا وألحق العرب برأى العلمية الحلمية فأدخلوها على المبتدإ والخبر ونصبوهما بها مفعولين اجراء لها مجراها من حيث ان كلا منهما ادراك بالباطن كقوله

أراهم رفقتي حتى اذا ما * تولى الليل وانخزل انخزالا

وفي التنزيل . إني أراني أعصر خمرا . فأعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها وألحق الاخفش بعلم سمع المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما وسمعت خطبة ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم وهذه الحالة مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى واحد وانها لو تعدت لاثنين لكانت إما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني انها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء وألحق قوم بصير ضرب على المثل نحو . وضرب الله مثلا عبدا مملوكا . أن يضرب مثلا ما بعوضة . واضرب لهم مثلا أصحاب القرية . فقالوا هي في الآيات ونحوها متعدية الى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . ضرب مثل

فاستمرواله . فبنيت للمفعول واكتفت بالمرفوع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه أى مايذكر وذهب ابن أبى الربيع الى أن ضرب بمعنى صير متعد لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا ومال اليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله . وخلق الانسان ضعيفا . والجمهور أنكر وا ذلك وجعلوا المنصوب الثانى فى الجميع حالا و زعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردى انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى الى واحد معنى صير و يجعل من هذا الباب فأجاز حفرت وسط الدار بئرا ولا يكون بئرا تمييزا لانه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا والجلد نعلا وصنعت الثوب خاسيالان المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح ان هذا كله من باب التضمين الذى يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكى فى المفتاح فيما يتعدى الى اثنين توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ورديت وهب بمعنى حسب نقله عنه فى الارتشاف ثم قال و يحتاج فى جعل هذه من هذا الباب الى صحة نقل عن العرب

﴿ص﴾ مسئلة مدخولها ككان أوذو استفهام وأنكر السهيلى دخولها على جزئى ابتداء وتنصبهما مفعولين وقيل الثانى شبه حال

﴿ش﴾ مادخلت عليه كان دخلت عليه هذه الافعال ومالا فلا الا المبتدا المشتمل على استفهام نحو أيهم أفضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل وغلام من ظننت عندك واذا دخلت على المبتدا والخبر نصبتهما مفعولين وكان الاصل أن لا تؤثر فيهما لان العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها الا أنهم شبهوها بأعطيت فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور و زعم الفراء ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت من الافعال بما يطلب اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيدا ضاحكا واستدل بوقوع الجملة والظروف والمجرورات موضع المنصوب الثانى هنا كما تقع موقع الحال ولا يقع شئ من ذلك موقع المفعول به فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح فى ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لانه ليس بحال حقيقى بل مشبه بها والمشبه بالشئ لا يجرى مجراه فى جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضا بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث انه ليس بمفعول حقيقى بل مشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمرا واسما جامدا كالمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالا ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لانها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به فى نحو قال زيد عمرو منطلق ومررت بزيد وأنكر السهيلى دخولها على المبتدا والخبر أصلا قال بل هى بمنزلة أعطيت فى أنها استعملت مع مفعولها ابتداء قال والذى حمل النحويين على ذلك انهم أرادوا أن هذه الافعال يجوز أن لا تذكر فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا يجوز أن تقول زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو قال أبو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين الى المبتدا والخبر اذا ألغيت هذه الافعال

﴿ص﴾ وتسد عنهما أن ومعمولاها وتقديمهما كجردين وثانيهما كخبر كان

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى تسد عن المفعولين فى هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو ظننت أن زيدا قائم اعلم أن الله على كل شئ قدير . وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر فى الصلة

ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير أظن زيدا قائما ثابت
أو مستقر وكذا يقدر عنهما أن وصلتها نحو «أحسب الناس أن يتركوا» لتضمن مسند ومسند اليه مصرح بهما
ش الصلة الثانية حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الافعال فالاصل تقديم
المفعول الاول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد يجب الاصل في نحو ظننت زيدا صديقك وقد يجب خلافه في نحو
ما ظننت زيدا الا بخيلا وأسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب الابتداء الثالثة المفعول الثاني هنا من
الأقسام والأحوال والخبر كان وذلك معروف مما هناك

﴿ص﴾ ويجوز حذفهما بدليل دونه وفاقا ويجوز له في الاصح لا هما دونه وفاقا للاخفش والجرمي وجوزه
الاكثر مطلقا والاعلم في الظن لا العلم وادريس سماعا في ظن وخال وحسب فان وقع محلهما ظرف أو ضمير أو
إشارة لم يقتصر ان كان أحدهما ولا دليل لا ان لم يكنه

﴿ش﴾ الحذف لدليل يسمى اختصارا ولغير دليل يسمى اقتصارا فحذف المفعولين هنا لدليل جائز
وفاقا كقوله

بأي كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي وتحسب حبهم عارا علي وأما حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من أظن أو أعلم زيدا منطلقا دون
قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر
وابن خروف والشلوبين لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما ولا علم ما فأشبه قولك النار حارة الثاني
الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى
«أعنده علم الغيب فهو يرى» أي يعلم وقال «وظننتم ظن السوء» وحكى سيبويه من يسمع يخل أي يقع منه
خيلة وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها دون
علم وما في معناها وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني والانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله
ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين أكثر من الواحد فلم
يفد قوله علمت شيأ ورد بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه
أبو العلاء ادريس فلا يتعدى الحذف في ظننت وخلت وحسبت لوروده فيها وأما حذف أحد المفعولين اقتصارا
فلا يجوز بلا خلاف لان أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما واما اختصارا فيجوز نقله عن الجمهور ومنعه
طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وأبو اسحق ابن ملكون كالاقتصار وقياسا على باب كان وفرق
الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث لها فصار عوضا عنه فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف
هنا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال

ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم

أي واقعا أو حقا وعلل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كل منهما الى صاحبه اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل فلم
يجز حذف أحدهما دون الآخر وفرق بينهما وبين المبتدإ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما
الى لبس وهنا يؤدي الى التباس ما يتعدى منها الى اثنين بما يتعدى الى واحد فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو
ظننت عندك أو مجرور نحو ظننت لك أو ضمير نحو ظننته أو اشارة نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ان كان
أحدهما ولم يعلم المحذوف لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع وان لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف
مكان حصول الظن وباللام العلة وبالضمير ضمير المصدر والاشارة اليه أو كان أحدهما وعلم المحذوف جاز لا اقتصار

عليه ويكون الآخر حذف للعلم به

﴿ص﴾ وخص متصرف القلبي بالإلغاء آخرا ووسطا لا كثر بخبر وهو أولى آخرا وفي الوسط خلف لا مقدما خلافا للكوفية والأخفش وينوى الشأن في موهمه ويجوز بضعف بعد معمول فعلى الأصح يجوز ظننت يقوم زيدا ونعم الرجل زيدا وآكلا زيدا طعامك وقد يقع ملغى بين معمول ان وعطفين وسوف ولا يجب الالغاء ما بين الفعل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبيح ومضاف لياء ضعيف وفوقه ضمير فاشارة وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فلا يقدم خلافا لقوم فعلى الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها تعمل مع متى فان جعلت خبره رفع وعمل حتما

﴿ش﴾ يختص المتصرف من الافعال القلبية وهو ما عدا هب وتعلم من الأنواع الثلاثة بالالغاء وهو ترك العمل لغير مانع لفظا ومحلا وانما يجوز اذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور انه على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الالغاء والاعمال وذهب الاخفش الى أنه على سبيل اللزوم واختاره عليه ابن أبي الربيع فان بدأت بالخبر بالشك أعملت على كل حال وان بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالغاء المتأخر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف قيل إعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخره فضعف لذلك فقاومه الابتداء بالتقديم ومن شواهد الغاء المتأخر قوله

* هما سيدانا يزعمان وانما * والمتوسط قوله * وفي الاراجيز خلت اللؤم والفشل * أما اذا تصدر الفعل فلا يجوز الالغاء عند البصريين وجوزه الكوفيون والاخفش وأجازه ابن الطراوة الا أن الاعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله * إني رأيت ملاك الشيمة الادب * وقوله * وما إخال لدينا منك تنويل * وقوله

* واخال انى لاحق مستتبع * بالكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيدا وظننت قام زيد فعند الكوفيين والاخفش لا يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان النية بالفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيدا يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة أظن آكلا زيدا طعامك يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المفعولين ولكنه تقدمه معمول جاز الالغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملغى بين معمولي إن كقوله * ان المحب علمت مصطبر * وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله * ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر * وبين سوف ومصحوبها كقوله

* وما أدري وسوف إخال أدري * فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قام أظن زيد ويقوم أظن زيد فالالغاء جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * روى برفع ربع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الالغاء لان الاعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لأدى الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدإ ويقبح توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو ظننت ظني قائم وبضمير أقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق أما ضعفه فاجراؤه مجرى المصدر الصريح وأما كونه أقل ضعفا منه فلان المجعول عوضا انما هو المصدر لا ضميره ومثله توكيده باسم اشارة نحو زيد ظننت ذاك منطلق قال أبو حيان واتفقوا على انه أحسن من المصدر واختلفوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الاول أن الضمير يتوهم

منه رجوعه الى زيد ووجه الثانى أن اسم الاشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر ونوكدا الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا بنحو زيد منطلق ظنك أى ظنك زيد منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر المؤكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقا من قولك زيد قائم حقا لان شأن المؤكد التأخير وجوزه قوم منهم الاخفش بتقديمه فعلى الاول لا يجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شئ واحد تقديما وتأخيرا فى حال واحد محال واختلف مجيز والتقديم فى إعماله فأكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ظنك زيدا قائما وفى التقديم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى ظنك زيدا ذاهب قياسا على متى تظن زيدا ذاهب قال أبو حيان من أجاز الاعمال فى ظنك زيدا قائما كان عنده هاأجوز لان أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضمار الفعل بعدها الثالث وممن ذهب الى إجازة الاعمال هنا ومنعه فى ظنك زيدا قائما ابن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا نحو متى ظنك زيدا قائما الا انه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل وانما هو مقدر بحرف مصدرى والفعل

﴿ص﴾ وخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا فى ذى استفهام أو مضاف له أو تال ما وان النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أو لو وابن السراج أولا وأبو على أو لعل وأنكر ثعلب تعليق الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل فى أن ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتميمية

﴿ش﴾ يختص أيضا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل فى اللفظ لا فى التقدير لمانع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم قام لنعلم أى الحزبين أحصى . أو مضافا اليه نحو علمت أبو من زيد أو مدخولا له نحو علمت أزيد قائم أم عمرو أو مدخولا لما النافية نحو . وظنوا مالهم من محيص . لقد علمت ماهؤلاء ينطقون . أولان النافية نحو . وتظنون إن لبثتم الا قليلا . أو للام الابتداء نحو . ولقد علموا لمن اشتراه . ووجه المنع فى الجميع لان لها الصدر فلا يعمل ماقبلها فيما بعدها وعد ابن مالك من المتعلقات لام القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتى * قال أبو حيان ولم يذكرها أكثر أصحابنا بل صرح ابن الدهان فى الغرة بأنها لا تعلق وعد ابن مالك أيضا لو كقوله

وقد علم الاقوام لو أن حاتما * راد ثراء المال كان له وفر

وعد ابن السراج فيها لا النافية وذكرها النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا وعد أبو على الفارسى منها لعل نحو . ومايدريك لعله يزكى . ومايدريك لعل الساعة قريب . ووافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام فى أنه غير خبر وان مابعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى العلم وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه الشلوبين ووجهه ادريس بأن آلة التعليق فى الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد أما التحقيق فلا يكون بعد الظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام فتردد والظن أيضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بعد هذه الافعال من جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لاهى وقوم الى أنه مقدر فى ان ولا وقوم الى أن القسم المضمر وجوابه فى موضع معمول الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيدا ما أبوه قائم ثم قيل هذا خاص بالتميمية لان الحجازية كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيد قائما وقيل عام لانها ليست بفعل

﴿ص﴾ وألحق مع استفهام أبصر وتفكر وسأل قال قوم ونظر وابن مالك ونسى وما قاربها لا غيرها خلافا ليونس ونصب علمت زيدا أبو من هو أرجح وأوجبه ابن كيسان ويجب على الاصح بعد رأيت بمعنى أخبرنى

ولذى استفهام معها ماله دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنين فالجملة مسدهما والثانى ان ذكر الاول أو بحرف فنصب باسقاطه أو لواحد فهى هو فان ذكر فبدل كل وقيل اشتمال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الحق بالأفعال المذكورة فى التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو . فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون . وتفكر كقوله * تفكر آ إياه يعنون أم قردا * وسأل نحو . يسألون أيان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو . أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت . قال ابن الزبير ولم يذهب أحد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسى كقوله * ومن أنتم إنا نسينا من أنتم * ونازعه أبو حيان بأن ما فى البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد أى من هم أنتم وزاد ابن مالك أيضا ما قارب المذكورات من الأفعال التى لها تعلق بفعل القلب نحو * اما ترى أى برق هنا * على ان رأى بصرية و يستنبؤنك أحق هو . لان استنبأ بمعنى استعلم فهى طلب للعلم . ليبلوكم أيكم أحسن عملا . ونازعه أبو حيان بأن رأى من الاول علمية وأيكم من الأخير موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهى بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز يونس تعليق كل فعل غير ماذكر وخرج عليه . ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد . والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية اذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت زيدا أبو من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه ولا مانع فى العمل واختلفوا فى رفعه فأجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب لانه من حيث المعنى مستفهم عنه اذ المعنى علمت أبو من زيد وهو نظير قولك ان أحدا لا يقول ذلك الا ترى ان أحدا انما يقع بعد نفى لكنه لما كان ضميره قد نفى عنه الفعل وهو وضميره واحد صار كأن النفى دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل ورد بالسماع قال

فوالله ما أدرى غريم لويته * أيشتد ان قاضاك أم يتضرع

الثالثة يجب النصب بعد أرأيت بمعنى أخبرنى نحو أرأيتك زيدا أبو من هو ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز فى علمت زيدا أبو من هو لانها فى معنى أخبرنى وأخبرنى لا تعلق هذا مذهب سيبويه ونازعه كثيرون وقالوا كثيرا ما تعلق أرأيت قال تعالى . قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون . أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى . فى آيات أخر وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا أى أرأيتكم عذابكم وقال أبو حيان هى من باب التنازع فان أرأيت وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده فأعمل الثانى وحذف من الاول لأنه منصوب أى أريتكموه أى العذاب و يضمر فى أرأيت معمول فعل الشرط الذى يمكن تسليط أرأيت عليه الرابعة الاسم المستفهم به والمضاف اليه مما بعدهما لما هما دون الافعال المذكورة فلا تؤثر فيه ظننت وأخواته بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا على الابتداء بقى كذلك وان كان مفعولا به بقى مفعولا به أو مصدرا أو ظرفا أو حالا بقى كذلك مثالها علمت أى الناس صديقك وأيهم ضربت وأى قيام قمت ومتى قام زيد وكيف ضربت زيدا الخامسة الجملة بعد المعلق فى هذا الباب فى موضع المفعولين سادة مسدها فان كان التعليق بعد استيفاء المفعول الاول كما فى علمت زيدا أبو من هو فهى فى موضع المفعول الثانى وأما فى غير هذا الباب فان كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجملة فى موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وجعل ابن مالك منه . فلينظر أيها أزكى طعاما . أى الى وإن كان مما يتعدى لواحد فهى فى موضعه نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فالجملة بدل منه هذا ما اختاره السيرافى وابن مالك ثم قال ابن عصفور هى بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة هى المبدل منه فى المعنى وقال ابن الصائغ هى بدل الاشتمال ولا حاجة الى

تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى أن الجملة فى موضع نصب على الحال وذهب الفارسى الى أنها فى موضع المفعول الثانى لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبو حيان

﴿ص﴾ وخص أيضا رأى بصرية وحلمية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد يشاركها عدم وأيضا المتصرف من فقد ووجد ويمنع مطلقا فان أضمر فاعل متصلا وفسر بمفعول أو يجوز بمضاف اليه خلافا للاخفش وجوزه الكسائى إن أبرز

﴿ش﴾ تختص الافعال القلبية بجواز إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلا والآخر مفعولا نحو ظننتنى خارجا وأنت ظننتك خارجا وزيد ظنه خارجا قال تعالى . أن رآه استغنى . وقال الشاعر * وخلتنى لى اسم * وقال * وكنت أخالنى الاجرع * وقال * قد كنت أحسبنى كاغنى واحد * وقال * وحنت وما حسبتك أن تحينا * وقال * وخاله مصابا * وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الاول نحو ظننت نفسى عالمة خلاف قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا ولا يجوز ماذكر فى سائر الافعال لا يقال ضربتنى ولا ضربتك ولا زيد ضربه بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو . قال رب إنى ظلمت نفسى . وقال المبرد لاشك يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجتمع ضميران يرجعان الى شئ واحد أحدهما رفع والآخر نصب وهما الشئ واحد وقال الفراء لما كان الاغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على اسمه الا بالفصل نعم ألحق بأفعال هذا الباب فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة كقول الشاعر

* ولقد أرانى للرماح دريئة * وقوله تعالى . إنى أرانى أعصر خمرا . وحكى الفراء عدمتنى وفقدتنى ووجدتنى وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة أما قوله تدبت أحرسنى وحدى فشاذ ولم يقل أحرس نفسى فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ماضربت الا إياك ويمنع الاتحاد مطلقا فى باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول نحو ظن زيدا قائما وزيدا ضرب بريد ظن نفسه ضرب نفسه فان أضمر منفصلا جاز نحو ماظن زيدا قائما الا هو وما ظن زيدا قائما الا إياه وماضرب زيدا الا هو وماضرب زيد الا إياه

﴿ص﴾ مسئلة تحكى بالقول وتصريفه الجمل وفى لفظ الملحونة خلف ولا يلحق به معنا [illegible] للكوفية وابن عصفور وينصب مفرد كهى مفعولا وقيل نعت مصدر ومراد لفظه خلافا لقوم ويحكى غيره مقدرا متم جملة وقد يضاف قول وقائل الى المحكى ويغنى عنه وحذفه كثير ويزاد ويعمل نظر مطلقا فى لغة وقيل شرطها تضمن معناه وبشرط الاستفهام فقط فى لغة وفى المشهور اتصاله أو فصله بظرف أو معمول قال الاكثر أو أجنبى وكونه مضارع المخاطب قال ابن مالك وحالا وشنع أبو حيان والسهيلى وأن لا يعدى باللام لمعمول وجوزه السيرافى فى ماض والكوفية فى أمر فان فقد شرط فالحكاية ويجوز معها بل يجب فى أتقول زيد منطلق لمن بلغت عنه

﴿ش﴾ فى القول وما تصرف منه استعمالات أحدها أن يحكى به الجمل نحو قال . إنى عبد الله . يقولون ربنا آمنا قولوا آمنا . وان تعجب فعجب قولهم أئذا كنا ترابا . الآية والقائلين لاخوانهم هلم الينا . مقول لديهم لا زكى مال ذى بخل والاصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول فى قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لأنهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة واذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو انطلقت فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت ولك أن تقول قال فلان انطلق أو انه انطلق أو هو منطلق وهل يلحق

بالقول فى ذلك معناه كناديت ودعوت وقرأت ووصيت وأوحى وقولان أحدهما نعم وعليه الكوفيون نحو ونادوا يامالك ليقض علينا ربك . فدعا ربه أنى مغلوب فانتصر . فأوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين قرأت الحمد لله رب العالمين . واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الاضمار والثانى لا وعليه البصريون وقالوا الجمل بعد ماذكر محكية بقول متضمن للتصريح به فى . نادى ربه نداء خفيا . قال رب . ونادى نوح ربه فقال رب . ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى . واختار ابن مالك الثانى أن ينصب المفرد وهو نوعان أحدهما المؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة والجملة اذا حكيت فى موضع المفعول به فكذا ما بمعناها وقيل على انه نعت مصدر محذوف أى قولا الثانى المراد به اللفظ وهو الذى لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة هذا ماذهب اليه الزجاجى والزمخشرى وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه . يقال له ابراهيم . أى يقول له الناس ابراهيم أى يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير ماذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير تتم الجملة كقوله * اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة * أى طعمه طعم مدامة وقد يضاف لفظ قول ولفظ قائل الى الكلام المحكى كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله

قول يا للرجال ينهض منها * مسرعين الكهول والشبانا

وقوله * وأجيب قائل كيف أنت بصالح * وقد يغنى القول عن المحكى به بأن يحذف لظهوره كقوله

لنحن الاولى قلتم فانى ملئتم * برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أى قلتم فقاتلهم وقد يحذف القول دون المحكى به وهو كثير حتى قال ومنه فاما وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم . أى فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك فى لغة بنى سليم مطلقا يقولون قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنونه معنى الظن على قولين اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا ورب البيت اسرائينا

اذ ليس المعنى على ظننت وفى لغة جمهور العرب شروط بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به وكونه فعلا مضارعا للمخاطب كقوله

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

وقوله * علام تقول الرمح يثقل عاتقى * وحكى الكسائى أتقول للعميان عقلا أى تظن فان فقد شرط مماذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه نعم يستثنى الفصل بالظرف والمعمول مفعولا أو حالا كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

وقوله اجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ونحو أفى الدار تقول زيدا وأمحمدا تقول هندا واصلة قال أبو حيان وكذا معمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو بأجنبى نحو أأنت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والأخفش وكذا تتعين الحكاية فى غير المضارع والمضارع لغير المخاطب وذهب السيرافى الى جواز إعمال الماضى بشروط المضارع وذهب الكوفيون الى جواز اعمال الأمر بشروطه أيضا وذكر ابن

مالك لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو أن يكون للحال لا للاستقبال وأنكره أبو حيان وقال لم يذكره غيره وشرط السهيلي أن لا يتعدى الفعل باللام نحو أتقول لزيد عمر ومنطلق لانه حينئذ يبعد عن معنى الظن لان الظن من فعل القلب وهذا قول مسموع واذا اجتمعت الشروط فالاعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاية أيضا مراعاة للاصل نحو أتقول زيد منطلق وكذا إعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب

﴿ ص ﴾ مسئلة تدخل الهمزة على علم ورأى فتنصب ثلاثة أولها الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع الأكثر التعليق وقوم الالغاء وثالثها ان لم يبن للمفعول

﴿ ش ﴾ تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل وهمزة التعدية على علم ورأى المتعديين لمفعولين فتعديهما الى ثلاثة مفاعيل أولها الذي كان فاعلا وكذا أقصى ما يتعدى اليه الفعل من المفعول به نحو أعلمت زيدا عمرا قادما وأريت زيدا عمرا كريما والثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب علم ورأى من جواز الالغاء والتعليق وغيرهما ومنع قوم الالغاء والتعليق هاهنا سواء بنى للفاعل أم للمفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لان مبنى الكلام عليهما ولا يجئ بعد ما مضى الكلام على الابتداء ومنعهما آخرون ان بنى للفاعل وعليه الجزولي لما فيه من اعمالها في المفعول الاول والغائها بالنسبة الى الآخرين وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعف معا بخلاف ما دام لم يبن للمفعول ومنع آخرون التعليق دون الالغاء وعليه الأكثرون ومنع قوم الغاء أعلم دون أرى وعليه الشلوبين لان أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الاعمال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالغاء كما وافقه في المعنى ورد بأن اعلم وعلم أيضا متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالغاء وقد ورد السماع بالغائهما حكى البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقال الشاعر * وأنت أراني الله أمنع عاصم * واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وقول الشاعر

حذرا فقد نبئت انك للذي * ستجزى بما تسعى وتسعد أو تشقى

﴿ ص ﴾ وحذفها وأحدها لدليل جائز وامادونه فمنع سيبويه وابن البادش وابن طاهر حذف الاول والاقتصار عليه وجوز الاكثر حذف الاول دونهما أو هما دونه والشلوبين حذفه دونهما والجرمي عكسه

﴿ ش ﴾ يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال أأعلمت زيدا بكرا قائما أعلمت وأما الاقتصار وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدها وعليه الاكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه ابن مالك وخطاب يجوز حذف الاول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الاول كقولك أعلمت كبشك سمينا بحذف المعلم أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث ان لم يخل الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني وعليه سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور لا يجوز حذف الاول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والآخران كهما في باب ظن وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصارا الثالث وعليه الشلوبين يجوز حذف الاول فقط مع ذكر الآخرين نحو اعلمت كبشك سمينا ولا يجوز حذف الآخرين دون الاول ولا حذف الثلاثة ولا حذف الاول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجرمي واختاره ابن القواس يجوز حذف الآخرين فقط لانهما في حكم مفعولي ظن دون الاول لانه في حكم الفاعل

﴿ ص ﴾ والحق سيبويه باعلم نبأ واللخمي نبأ وعرف وأشعر وأدرى والفراء خبر وأخبر والكوفية والمتأخرون حدث والاخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد وابن مالك وقوم أرى الحلمية والحريري علم والجرجاني استعطى وبعضهم أكسى

﴿ ش ﴾ المجمع على تعديته الى ثلاثة اعلم وأرى و زاد سيبويه نبأ كقوله

ونبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمي انبأ وعرف وأشعر وأدرى و زاد الفراء فى معانيه خبر بالتشديد كقوله

* وخبرت سوداء القلوب مريضة * وقوله * وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * و زاد الكوفيون حدث وتبعهم المتأخرون كالزمخشرى وابن مالك وقال أبو حيان وأ كثر أصحابنا كقوله * فمن حدثتموه له علينا العلاء * و زاد الحريرى فى شرح الملحة علم المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد فى لسان العرب متعدية الى ثلاثة وزاد ابن مالك أرى الحلمية كقوله تعالى . اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا . و زاد الأخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياسا على اعلم وأرى ولم يسمع و زاد الجرجانى استعطى و زاد بعضهم أ كسى فبلغت أفعال الباب سبعة عشر والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف حرف الجر أو الحال

﴿ ص ﴾ ومابنى للمفعول فكظن

﴿ ش ﴾ مابنى للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فما جاز فى ظن جاز فيه قال ابن مالك الا الاقتصار على المرفوع فانه غير جائز فى ظن لعدم الفائدة جائز هنا لحصول الفائدة وقد تقدم الخلاف فى ذلك فى البابين فأغنى عن التصريح باستثبائه

﴿ ص ﴾ الفاعل ونائبه الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به

﴿ ش ﴾ لما كان الكلام ينعقد من مبتدإ وخبر و ينشأ عنه نواسخ ومن فعل و فاعل و ينشأ عنه النائب عن الفاعل انحصرت العمد فى ذلك وقد تم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثانى فالفاعل ما أسند اليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأمثلة واسم الفعل والظرف والجرور والمفرغ يخرج نحو . وأسروا النجوى الذين ظلموا . وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كمات زيد

﴿ ص ﴾ وزعم هشام رافعه الاسناد وقوم شبهه بالمبتدإ وخلف معنى الفاعلية وقوم إحداثه الفعل والكسائى كونه داخلا فى الوصف ونصب المفعول بخروجه والجمهور يجب تأخيره وذكره و يحذف مع عامله أو فاعل المصدر أو فعل الاثنين أو الجماعة المؤكد و يقدر فى نحو ثم بدا لهم منا وقد يجر بمن أو الباء الزائدة و يغلب فى كفى قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى فى رافع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند اليه من فعل أو ما ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثانى أن رافعه الاسناد أى النسبة فيكون العامل معنويا وعليه هشام ورد بأنه لا يعدل الى جعل العامل معنويا الا عند تعذر اللفظى الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالمبتدا من حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدا بالخبر ورد بأن الشبه معنوى والمعانى لم يستقر لها عمل فى الاسماء الرابع كونه فاعلا فى المعنى وعليه خلف كما نقله أبو حيان ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو والخامس ذهب قوم من الكوفيين الى أنه يرتفع باحداثه الفعل كذا نقله ابن عمرون ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام مستدلين بنحو قوله * ما للجمال مشيها وئيدا * أى وئيدا مشيها وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب وئيدا أى ظهر أو ثبت وثمرة الخلاف تظهر فى نحو الزيدان أو الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه

البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدا بأنه كالصلة فى عدم تأثيره بعامل متلوه وكالمضاف اليه فأنه يعتمد البيان وكجزء المركب فى الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره والخبر مباين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر وذهب الكسائى الى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدا والخبر ورجحه السهيلى وابن مضا ويستثنى على الاول صور يجوز فيها الحذف أحدها مع رافعه تبعا له كقولك زيدا لمن قال من أكرم والتقدير أكرم زيدا فحذف الفاعل مع الفعل ثانيها فاعل المصدر يجوز حذفه نحو. أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما. ثالثها فاعل فعل المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين فان قلت قد ورد ما ظاهره الحذف فى غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله تعالى . ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع الى ما دل عليه الفعل وهو البدء فى الآية لدلالة بدا والشارب فى الحديث لدلالة يشرب ويقاس بذلك ما أشبهه الرابعة قد يجر الفاعل من الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر أى ذكر أو الباء الزائدة نحو وكفى بالله والمحل فى الصورتين رفع فيجوز الاتباع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ وغلبت زيادة الباء فاعل كفى نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا

﴿ ص ﴾ ويجرد عامله ان كان ظاهرا من علامة تثنية وجمع الا فى لغة أكلونى البراغيث وقيل هو خبر مقدم وقيل الثانى بدل

﴿ ش ﴾ اذا أسند الفعل الى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقام الهندات ومن العرب من يلحقه الالف والواو والنون على أنها حروف وأل كتاء التأنيث لا ضمائر وهذه اللغة تسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث ومنها قوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وقوله

يلوموننى فى شراء النخيل أهلى فكلهم ألوم

وقوله . نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب

وقوله * بحوران يعصرن السليط أقاربه * ومن النحويين من جعلها ضمائر ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة السابقة خبر والصحيح الاول لنقل الائمة انها لغة وعزيت لطئ وازدشنوءة وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وهو مردود كما بينته فى أصول النحو وغيره

﴿ ص ﴾ ويحذف بقرينة كجواب نفى أو استفهام ولا يقاس ليبك يزيد ضارع وقيل يجوز ان أمن وجوز قوم زيد عمرا أى ليضرب لدليل

﴿ ش ﴾ الجوار حذف عامل الفاعل لقرينة كان يجاب به نفى أو استفهام كزيد فى جواب ما قام أحد أو من قام ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى . يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال . على قراءة بناء يسبح للمفعول اذ التقدير يسبحه رجال لدلالة يسبح عليه ومثله قول الشاعر * ليبك يزيد ضارع لخصومة * أى يبكيك ضارع واختلف فى القياس على ذلك فمنعه الجمهور وجوزه الجرمى وابن جنى وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه فلو قيل يوعظ فى المسجد رجال على معنى لفظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ اليهم بخلاف يوعظ فى المسجد رجال يزيد فانه يجوز لعدم اللبس وأجاز بعض النحويين زيد عمرا بمعنى ليضرب زيد عمرا اذا كان ثم دليل على اضمار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك سيبويه وان لم يلبس لان إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ واضماره يستدعى اضمار فعل آخر لان المعنى قل له ليضرب فكثر الاضمار

﴿ص﴾ مسئلة الاصل أن يلي فعله وقد يفصل بمفعول لا ان البس خلافا لابن الحاج ثم مقدر الاعراب أو كان ضميرا غير محصور ويجب ان كان المفعول ضميرا او يؤخر ما حصر منهما بانما وكذا الا خلافا للكسائي مطلقا والفراء وابن الانباري في حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير مر

﴿ش﴾ الاصل أن يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب البقاء على الاصل اذا حصل لبس كان يخفى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى اذ لا دليل حينئذ على تعين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي والمتأخرون ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرب بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيأ من هذه الاغراض الواهية وبأن في العربية أحكاما كثيرة اذا أحدثت ظهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمرو فان اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعتبرة بين العقلاء اجمال ما يتخاطبون به لما لهم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لافادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقا نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحمى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى ويجب البقاء على الاصل أيضا اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك لان الفصل يؤدي الى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ويجب الخروج عن الاصل اذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهر الما ذكر نحو ضربني زيد ويجب تأخير المحصور فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا محصورا بانما اجماعا خوف الالباس وكذا بالا على الاصح إجراء لها مجرى انما نحو انما ضرب عمرا زيد أي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروب آخر وانما ضرب زيد عمرا أي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر وكذا انما ضرب زيدا انا وانما ضربت زيدا أو اياك وما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب زيدا الا انا وما ضربت الا زيدا أو الا اياك وأجاز الكسائي تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله * فما زاد الا ضعف ما بي كلامها * وقوله * ولما أبى الا جماحا فؤاده * وقوله * فلم يدر الا الله ما هيجت لنا * وقوله * ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم * وأجاز الفراء وابن الانباري تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنعا تقديمه ان حصر هو لأن الفاعل اذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه فقد مر في مبحث الضمير فأغنى عن اعادته هنا

﴿ص﴾ مسئلة يحذف لغرض كعلم وجهل وضعة ورفعة وخوف وابهام ووزن وسجع وايجاز فينوب عنه المفعول به فماله ويقام الثاني من باب أعطى اذ لا لبس ومنعه قوم وثالثها ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح وظن واعلم خلافا للقوم ان أمن أو لم يكن جملة ولا ظرفا فقيل ولا نكرة والاول أولى لا ثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فيهما

﴿ش﴾ قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به نحو «كتب عليكم القتال» للعلم بأن فاعل ذلك الله أو للجهل به كسرق المتاع أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله من بلي منكم بهذه القاذورات أو تحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك أوذي فلان اذا عظم وحقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستر ذكره أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعينه نحو «فان أحصرتم» «واذا حييتم» «اذا قيل لكم تفسحوا» أو اقامة وزن الشعر كقوله

وإذا شربت فانني مستهلك * مالي وعرضي وافر لم يكلم

واصلاح السجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته أو قصد الايجاز نحو. ومن عاقب بمثل ماعوقب به ثم بغى عليه فينوب عنه المفعول به فيماله من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدى لا كثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الاول أقوال أصحها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيدا والاحسن اقامة الاول والمنع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطي زيد عمرا اذ لا يدري لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ والثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب كان وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي والرابع انه قبيح حينئذ أي اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كانا في الحسن سواء وعزي للكوفيين وان كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضا أقوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفا مع ان الاحسن اقامة الاول نحو ظننت طالعة الشمس وأعلم زيدا كبشك سمينا والمنع ان اللبس نحو ظن صديقك زيدا أو أعلم بشر زيدا قائما أو كان جملة أو ظرفا نحو ظن في الدار زيدا وظن زيدا أبوه قائم واعلم زيدا غلامك في الدار واعلم زيدا غلامك أخوه سائر وهذا ما صححه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثاني المنع مطلقا وتعين الاول لانه مبتدأ في الاصل وهو أشبه بالفاعل فكان بالنيابة عنه أولى وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط أن لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قائم زيدا قال أبو حيان فان عدم المفعول الاول ونصب الجملة فقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم أيهم أخوك وصرح به السيرافي والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختار ففيه قولان أصحهما كما قال أبو حيان تعين الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور وامتناع اقامة الثاني نحو اختير زيد الرجال وبه ورد السماع قال * ومنا الذي اختير الرجال سماحة * وجوز الفراء وابن مالك اقامة الثاني نحو اختير الرجال زيدا وأشار أبو حيان الى أن الخلاف مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير حرف الجر وأما الثالث من باب أعلم فلا يجوز اقامته وقال الخضراوي وابن أبي الربيع بالاتفاق لكن قال أبو حيان ذكر صاحب المخترع جوازه وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس نحو أعلم زيدا كبشك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام في الجامع

(ص) فان فقد قال الكوفية والاخفش أولا قيل وتأخر فمصدر متصرف لا للتوكيد ولو مضمرا دل عليه غير العامل قيل أو هو لا صفته خلافا للكوفية أو ظرف مختص متصرف وفي غيره ومقدر وصفته خلف أو مجرور بزائد وكذا غيره وقال هشام النائب ضمير مبهم والفراء الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندي ضمير المصدر فعلى الاصح لا يقدم ولا يقام والجمهور لا يقام مفعول له وتمييز ويخير في مصدر وغيره وقدمه ابن عصفور وابن معطي المجرور وأبو حيان المكان وهو المختار وينصب غير النائب بتعدية وقيل بالأصل

(ش) اختلف هل تجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين أحدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه الكوفيون والاخفش وابن مالك لوروده قرأ أبو جعفر. ليجزي قوما بما كانوا يكسبون. وقرأ عاصم. ننجي المؤمنين. أي النجاة وقال الشاعر * لسب بذلك الجرو الكلابا * وقال * لم يعن بالعلياء الا سيدا * قال أبو حيان ونقل الدهان أن الاخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ فان تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز الا إقامة المفعول به قال ابن قاسم فالمذاهب على هذا ثلاثة فان جوزناه أولا ولكن فقد المفعول به جاز اقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور وشرط المصدر أن يكون متصرفا بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه النصب وأن لا يكون للتأكيد بخلاف في قام زيد قياما

لعدم الفائدة اذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز الملفوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلى سير لمن قال ماسير سير شديد فالنائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور فان كان مدلولا عليه بالفعل كقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أي جلوس وضرب لم يجز قال ابو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز اقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الظرف أن يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا سير وقت وجلس مكان لعدم الفائدة ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان بعيد وأن يكون متصرفا بخلاف مالزم الظرفية كسحر وثم وعند لان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والاخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوى وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فان جر بحرف زائد فلا خلاف في اقامته وانه في محل رفع نحو أحد في قولك ماضرب من أحد فان جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زائدا والثاني وعليه هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان اذ لا دليل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مررت بزيد بعمرو فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فاذا بني للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير لانه لو كان المجرور هو النائب لقيل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان اذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير بزيد سيرا فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفى بهند فاضلة فانها فاعل قطعا ولا يؤنث كفى وعن امتناع الابتداء بوجود المانع وهو العامل اللفظي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو بزيد سير فعلى الاصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن أصبع وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم يذهب أحد الى أن الجار والمجرور معا النائب فيكونان في موضع رفع واذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فأنت مخير في إقامة ماشئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار اقامة المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة وعليه ابن عصفور وقيل يختار اقامة المجرور وعليه ابن معطي وقيل يختار اقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره بخلاف المكان فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أشبه به من المذكورات فكان أولى بالاقامة واذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدي الفعل المبني للمفعول اليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وانما هو منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في أعطيت زيد درهما بقي درهما منصوبا على أصله بفعل الفاعل واختاره الزمخشري وذهب الفراء وابن كيسان الى أنه منصوب بفعل مقدر أي وقبل أو أخذ وذهب الزجاجي الى أنه انتصب على أنه خبر مالم يسم فاعله كما في كان زيد قائما ولا تجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا اتفاقا وفي المجرور بحرف قولان أحدهما لا بناء على أن المجرور لا يقام ولأنه بيان لعلة الشئ وذلك لا يكون الا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه وهذا

ماصححه الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز اقامة المجرور ولا يجوز أيضا اقامة التمييز وجوزه الكسائي وهشام فيقال في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال وحكى خذه مطيوبة به نفسي قال أبو حيان لا يقام في هذا الباب مفعول له. لا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف

﴿ص﴾ ويقام في كان قيل ضمير المصدر وقيل ظرف أو مجرور معمول وعليهما يحذف جزآها وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا والكسائي بنية المجهول وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول أو فارغ أقوال

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى اذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف وقيل ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليه ابن عصفور وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما وجوز أيضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في الفعل شئ وجوزه أيضا في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل كذلك من غير تقدير في الفعل ووافقه الكسائي في البابين الا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع مطلقا الثانية اذا بنى الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال أحدها ضمير المصدر كجلس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أي الجلوس المعهود الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل أسند الفعل الى أحد ما يعمل فيه المصدر أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء

﴿ص﴾ مسئلة لا يكون الفاعل ونائبه جملة وثالثها يجوز ان كان قلبيا وعلق

﴿ش﴾ اختلف في الاسناد الى الجملة على مذاهب أصحها المنع فلا يكون فاعلا ولا نائبا عنه والثاني الجواز لوروده في قوله تعالى ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ﴾ فأجاز واي يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد أم عمرو وأجيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من بدا أو ضمير السجن المفهوم من الفعل والثالث يجوز أن يقع فاعلا أو نائبا عنه لفعل من أفعال القلوب اذا علق نحو ظهر لي أقام زيد أم عمرو وعلم أقام بكر أم خالد بخلاف نحو يسرني خرج عبدالله فلا يجوز ونسب هذا لسيبويه

﴿ص﴾ المضارع يرفع اذا تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز وقيل تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وقيل الاهمال وقيل نفس المضارعة وقيل السبب الذي أوجب اعرابه وقال البصرية وقوعه موقع الاسم والكسائي الزوائد

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام في مرفوعات الاسماء ختمت بالمرفوع من الافعال وهو الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو رأي الفراء واختاره ابن مالك وقال انه سالم من النقض ونسبه لحذاق الكوفيين واختاره أيضا ابن الخباز والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال ابن مالك انه منتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا والرابع انه ارتفع بنفس المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال أحدها انه التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الافصاح للفراء والاخفش والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء والثالث وهو قول الاعلم ارتفع بالاهمال وهو قريب من الذي قبله وهو

على المذاهب الثلاثة عدمى والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم فى نحو زيد يقوم وقع موقع قائم وذلك هو الذى أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة والسادس انه ارتفع بالسبب الذى أوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب ثبوتى معنوى والسابع وهو مذهب الكسائى انه ارتفع بحروف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة وتقوم مرفوع بالتاء ونقوم مرفوع بالنون ويقوم مرفوع بالياء وهو على هذا لفظى قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقى

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والاعلم بالاهمال فى نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور يرفع العدد لمجرد المتعاطف فان حذف العاطف وقف وجوز سيبويه اشمام واحد الضمة ونقل همز أربعة الى ثلاثة ومنعهما غيره

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثانى الرفع بالاهمال أثبته الاعلم وجعل منه قوله تعالى. يقال له ابراهيم. فارتفاع ابراهيم عنده بالاهمال من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يؤثر فى لفظه فبقى مهملا والمهمل اذا ضم الى غيره ارتفع نحو واحد اثنان وسائر الناس أنكر ذلك وخرجوا الآية على غيره فمنهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد وكانه قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء أى يا ابراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدإ محذوف أى يقال له أنت ابراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا فى اللفظ ولا فى التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فان عرى من العاطف كان موقوفا نحو واحد اثنان ثلاثة أربعة كان التركيب الذى حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل فى حدوث هذه الضمة والصحيح ان هذه ليست حركة اعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثانى) فى الفضلات المفعول به اختلف فى ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولا وقيل ينصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو الواقع عليه الفعل

﴿ش﴾ بدأت من الفضلات بالمفعول به وقد حده صاحب المفصل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو أوجدت ضربا وأحدثت قتلا وما ضربت زيدا وقد اختلف فى ناصب المفعول به فالبصريون على انه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعولية أى كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله كونه فاعلا وقولى وقيل ينصب الكل تشبيها به اشرت به الى ما ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فزعموا ان الفعل انما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شئ منها مفعولا وانما شبه بالمفعول وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل حكوا خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

والسوآت هى البالغة وسمع أيضا رفعهما قال * كيف من صاد عقعقان وبوم * ونصبهما قال

* قد سالم الحيات منه القدما * والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك

---

(١) بياض بالاصل

﴿ص﴾ ويجب تقديمه ان تضمن شرطاً أو استفهاماً خلافاً للكوفية فيما قصد به استثبات أو أضيف اليهما أو نصبه فاصلا جواب أما أو أمر فيه الفاء أو كان معمول مفسر الجواب أو كم الخبرية الا فى لغية وتأخيره ان كان إن أو أن أو مع فعل تعجب وموصول بحرف أو جازم لا عليه ولام الابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما ونحو ما زيداً عمراً الا يضرب قال الرندى وضرب القوم بعضهم بعضاً أو قوم ومفعول الأمر والنهى ويجوز فيما عدا ذلك واذا قدم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب مالم يكن مستحقاً والمختار انه غير الحصر وفاقاً للسبكى

﴿ش﴾ الاصل فى المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل جوازاً أو وجوباً كما تقدم فى بابه وقد يقدم على الفعل جوازاً نحو • فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة • فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون • وقد يجب تقديمه عليه وذلك فى صور • أحدها اذا تضمن شرطاً نحو من تكرم أكرمه وأيهم تضرب اضرب • ثانيها اذا أضيف الى شرط نحو غلام من تضرب اضرب ثالثها اذا تضمن استفهاماً نحو من رأيت وأيهم لقيت ومتى قدمت وأين أقمت سواء كان فى ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون فى الاول وجوزوا فى الثانى ان لا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم ضرب من منا وتفعل ماذا وتصنع ماذا وان أين الماء والعشب جواباً لمن قال ان فى موضع كذا ماء وعشباً والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها اذا أضيف الى استفهام نحو غلام من رأيت خامسها اذا نصبه جواب أما نحو فأما اليتيم فلا تقهر سادسها اذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو زيداً فاضرب سابعها اذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت أى كثيراً من الغلمان ملكت وحكى الأخفش انه يجوز تأخيره عن الفاعل فى لغة رديئة نحو ملكت كم غلام وقد يمنع تقديمه عليه وذلك فى صور أحدها ان يكون أن المشددة أو المخففة نحو عرفت أنك أو أنك منطلق قال أبو حيان وقياس ما أجازه الفراء من الابتداء بأن المشددة وما أجازه هشام من أن أن زيداً قائم حق جواز التقديم ثانيها ان تكون مع فعل تعجب نحو ما أحسن زيداً ثالثها ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر ان تكف لسانك رابعها ان تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم أضرب زيداً فلا يقدم على الفعل فاصلا بينه وبين الجازم فان قدم على الجازم جاز خامسها الى ثامنها ان يكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو قد او سوف نحو ليضرب زيد عمراً والله لاضربن زيداً والله قد ضربت زيداً سوف اضرب زيداً تاسعها أن يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال زيداً اضربن قال الرضى ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخره عن مرتبته وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر واذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو • اياك نعبد واياك نستعين • أى لا غيرك • بل الله فاعبد • أى لا غيره وخالف فى ذلك ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فقالا الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلى الأول شرطه أن لا يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها والمشهور ان الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكى التفرقة بينهما وان الحصر نفى غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفى وغيره وهاتان المسئلتان من علم البيان لا النحو فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا شرح الفية المعانى وكتاب الاتقان

﴿ص﴾ ويحذف المفعول لا نائب ومتعجب منه وجواب ومحصور ومحذوف عامله حتماً وكذا نحو زيد ضربته خلافاً للكوفية وينوى الا لتضمين الفعل اللزوم أو الايذان بالتعميم أو غرض حذف الفاعل ومتى حذف بعد لو فهو جوابها غالباً ويجر بالباء الزائدة كثيراً بمفعول عرفت ونحوه نحو • ولا تلقوا بأيديكم • وقليلا فى ذى اثنين ونحو كفى بالمرء كذباً ان يحدث بكل ماسمع

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضلة و يمنع فى صور أحدها أن يكون نائبا عن الفاعل لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها ان يكون متعجبا منه نحو ما أحسن زيدا ثالثها ان يكون مجابا به كزيدا لمن قال من رأيت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها ان يكون محصورا نحو ما ضربت الا زيدا اذ لو حذف لأفهم نفى الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا خامسها ان يكون عامله حذف نحو خيرا لنا وشرا لعدونا لئلا يلزم الاجحاف سادسها اذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو زيد ضربته فلا يقال اختيارا زيد ضربت بحذف العائد و رفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصفار أجاز سيبويه فى الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائى والفراء وأصحاب سيبويه حكى عن أبى العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه أجاز زيد ضربت فى الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز فى الاختيار وعن الكوفيين المنع الا فى الشعر والله أعلم الثانية اذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو . فعال لما يريد . أى لما يريده وقد لا ينوى اما لتضمين الفعل المتعدى معنى يقتضى اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضى التعدية كتضمن اصلح معنى الطف فى قوله تعالى . واصلح لى فى ذريتى . أى الطف بى فيهم و إما للايذان بالتعميم نحو . يحيى و يميت . يعطى و يمنع و يصل و يقطع واما لبعض الاغراض السابقة فى حذف الفاعل كالايجاز فى . واسمعوا وأطيعوا . والمشاكلة فى . وان الى ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكى . والعلم فى . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا . والجهل فى قولك ولدت فلانة وأنت لا تدرى ما ولدت وعدم قصد التعيين فى . ومن يظلم منكم نذقه عذابا . والتعظيم فى . كتب الله لأغلبن أنا ورسلى . والخوف فى ابغضت فى الله ولا تذكر المبغوض خوفا منه الثالثة اذا حذف المفعول بعد لو فهو المذكور فى جوابها غالبا نحو . ولو شاء ربك لآمن من فى الارض . أى ولو شاء ايمان من فى الارض . لو شاء الله لهدى الناس . أى لو شاء هدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى . قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة . فان المعنى لو شاء ربنا ارسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق الرابعة تزاد الباء كثيرا فى مفعول عرفت ونحوه ومما زيدت فيه الباء فى المفعول نحو . ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة . وهزى إليك بجذع النخلة . فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد أى أيديكم . وجذع النخلة وسببا والحادا وقلت زيادتها فى مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تسقى الضجيع ببارد بسام * وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع وقوله * فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا *

﴿ ص ﴾ مسئلة اذا تعدد مفعول فى غير ظن فالاصل تقديم فاعل معنى وما لا يتعدى بعرف ومن ثم جاز خلافا لهشام أعطيت درهمه زيدا و درهمه أعطيت زيدا وثالثها يمنع الاول دون الثانى وامتنع خلافا للكوفية أعطيت مالكه الغلام ويجب و يمنع لمامر

﴿ ش ﴾ اذا تعدد المفعول فان كان فى باب ظن واعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدم على الخبر والفاعل فى باب اعلم يقدم على الاثنين وان كان فى غيره كباب أعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل معنى فى الاول وما يتعدى اليه الفعل بنفسه فى الثانى على ما ليس كذلك لانه أقوى فالاصل فى أعطيت زيدا درهما واخترت زيدا الرجال تقديم زيد لانه آخذ الدرهم ومختار من الرجال و يتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثانى اذا اتصل به ضمير يعود على الاول اما عليه فقط نحو أعطيت درهمه زيدا أو على العامل أيضا نحو درهمه أعطيت زيدا لعود الضمير على متقدم فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيد والجواز فى الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافا لهشام فى منعه لهما ولبعض البصريين فى منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان و بنى

منعه على أن المفعولين فى رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما اذا قدم على الفعل فان النية به التأخير وحينئذ ينوى تقديره بعد المفعول الذى يعود عليه الضمير ومما يفرع على الاصل أيضا امتناع أعطيت مالكه الغلام لعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لان المالك هو الآخذ فهو نظير ضرب غلامه زيدا والكوفيون جوزوا ذلك على تقدير تناول الفعل للغلام أولا فالاول عندهم هو الذى يقدر الفعل آخذا له قبل صاحبه وقد يخرج عن هذا الاصل فيقال أعطيت درهما زيدا واخترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم وقد يجب التزام الاصل فى نحو أعطيت زيدا عمرا لانه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ وقد يجب الخروج عنه فى نحو أعطيت الغلام مالكه ليعود الضمير على متقدم و يؤخر المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا

﴿ص﴾ مسئلة يحذف عامله قياسا لقرينة و يجب سماعا فى مثل وشبهه الا ان لم يكثر استعماله خلافا للزمخشرى كالكلاب على البقر. انتهوا خيرا أحشفا وسوء كيلة من أنت زيدا كل شئ ولا هذا هذا ولا زعماتك إن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ديار الاحباب عذيرك وكداس حبا وأهلا وسهلا خبر الادعاء فمن باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف تسميته والاصح ان منه سبوحا وقدوسا على النصب

﴿ش﴾ يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا لقرينة لفظية أو معنوية نحو زيدا لمن قال من ضربت أى ضربت أو لمن شرع فى اعطاء أى أعط وخيرا لمن ذكر رؤيا أى رأيت وحديثك لمن قطع حديثه فيه أى تمم ومكة لمن تأهب للحج أى تريد أو أراد والقرطاس لمن سدد سهما أى تصيب ومعنى كونه قياسا أنه لا يقتصر فيه على مورد السماع ومنه فى القرآن . ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا . أى أنزل . بل ملة ابراهيم . أى تتبع و يجب الحذف سماعا فى الامثال التى جرت كذلك فلا تغير كقولهم كل شئ ولا شتيمة حر * أى ائت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك أى هذا هو الحق ولا أتوهم وقيل التقدير ولا أزعم وكذا ما أشبه المثل فى كثرة الاستعمال نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو انته أمرا قاصدا أى وأت فانه لا يجب اضمار فعل قال أبو حيان وقد غفل الزمخشرى عن هذا فجعل انتهوا خيرا منه وانته أمرا قاصدا سواء فى وجوب اضمار الفعل وقد نص سيبويه على انه لا يجب الاضمار فى الثانى وعلله بأنه ليس فى كثرة الاستعمال كالاول وقولهم الكلاب على البقر باضمار ارسل ومعناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها وقولهم احشفا وسوء كيله مثل لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه أتعطينى حشفا وتسىء الكيل واما من انت زيدا فاصله ان رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه كأنه قال من انت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا وفى قولهم من انت تحقير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا من انت زيدا على المثل الجارى واما كل شئ ولا هذا فمعناه ائت كل شئ ولا تأت هذا او اقرب كل شئ ولا تقرب هذا واما هذا ولا زعماتك فمعناه ان المخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف اى هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ بل تقول أقول كذا ولا زعماتك واعلم كذا ولا زعماتك وأما ان تأتنى فأهل الليل واهل النهار فالمعنى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل فى كثرة الاستعمال وأما ديار الاحباب فمعناه اذكر قال أبو حيان ان أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم تقف عليه وان أراد لفظ ديار مضافا الى اسم المحبوبة فكثير قال ذو الرمة * ديار مية اذ مى مساعفنا * وقال طرفة * ديار سلمى اذ تصيدك بالمنى * وفى البسيط ما نصه ومنها ذكر الدار فانه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله ديار مية أى اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد

والدمن لانه يستعمل عندهم كثيرا وأما عديرك فمعناه أحضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قتلي * عذيرك من خليل من مراد

وأما مرحبا وأهلا وسهلا فالمعنى صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام الاهل وسهلا أي لينا وخفضا لاحزنا وهذا يستعمل خبرا لمن قصدك ودعاء للمسافر والاول هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره لقاك الله ذلك وقدره سيبويه برحبت بلادك وأهلت قال أبو حيان وانما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعو به فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذى قدره سيبويه انما هو اذا استعمل دعاء أما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا قال ووهم القواس فنسب لسيبويه أن مرحبا مفعول به أي صادفت رحبا لا ضيقا وأن مذهب غيره انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الامثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم اضمار الناصب نحو كل شيء أي أمم بمعنى قصد وديار الاحباب أي تلك وكلاهما وتمر أي لي وزدني ومن أنت وزيد أي ذكرك وكلامك وكذا البواقي قال * ألا مرحب واديك غير مضيق * أي الاهذا مرحب أولك مرحب وانشد لسيبويه * وبالسهب ميمون النقيبة قوله * لملتمس المعروف أهل ومرحب * وأما سبوح قدوس فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على اضمار مذكورك فليسا بمصدرين وبالنصب على اضمار ذكرت سبوحا قدوسا أي أهل ذلك فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الاضمار أو جائزه فقال الشلوبين وجماعة بالاول وآخرون بالثاني

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب تحذيرا ان كان إيا أو مكررا أو متعاطفا والا فيجوز اظهاره وأجازه قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعد إيا الا بنصب المحذور باضمار آخر أو جره بمن ويكفي تقديرها في أن تفعل وتعطف المحذور على إياي وإيانا وعلى إياك واخوته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضمر ما يليق كنح واتق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر وضمير غائب الا معطوفا والضمير هنا مؤكدا ومعطوفا عليه كغيره

﴿ ش ﴾ من المنصوب على المفعول به باضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه بإيا أو ما جرى مجراه وانما يلزم اضماره مع إيا مطلقا نحو إياك والشر فالناصب لإيا فعل مضمر لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لان أحد الاسمين قام مقام الفاعل ومع التعاطف نحو ناقة الله وسقياها استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر وما عدا هذه الصور الثلاثة يجوز فيه الاظهار وجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر حكاه في البسيط وقال الجزولي يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع عند قوم والشائع في التحذير ان يراد به المخاطب فاذا حذر بإيا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو إياك والشر أو إياكما أو إياكم أو إياكن والشر ويضمر فعل أمر يليق بالحال نحو اتق وباعد ونح وخل ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف الى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا باضمار ما ذكر نحو رأسك والحائط ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا يحل ويدك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافي وجماعة واجازه ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر والتقدير إياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير إياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما مباعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد إيا الا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر أو مجرور بمن نحو إياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر منصوبا بما انتصب به إياك بل بفعل آخر تقديره دع الشر وإياك من الشر ويجوز تقدير من مع أن تفعل لاطراد حذف حرف الجر مع أن اذا أمن اللبس نحو إياك ان تفعل أي من ان تفعل وقد يكون التحذير

للمتكلم سمع اياى وان يحذف أحدكم الأرنب أى اياى نح عن حذف الأرنب أونح حذف الارنب عن حضرتى ولا يكون المحذو رظاهرا ولاضمير غائب الا وهو معطوف نحو اياك والشر وماز رأسك والسيف وقوله

* فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه * أى باعدمنه و باعده منك واماقولهم أعو رعينك الحجر فعلى حذف العاطف أى والحجر وقولهم فاياه وايا الشواب شاذ اى ليتباعد من النساء الشواب و يباعدهن منه وحكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا ومعطوفا عليه حكمه فى غيره وهنا ضميران أحدهما لفظ اياك والآخر ماتضمنه اياك من الضمير المنتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت قلت اياك نفسك ان تفعل أو اياك نفسك والشر وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وتركه واذا أكدت الضمير المستكن فى اياك قلت اياك أنت نفسك ان تفعل أو اياك أنت نفسك والشر واذا عطفت على اياك قلت اياك و زيدا والأسد وكذا رأسك و رجليك والضرب وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت وان عطفت على الضمير المستكن فقلت اياك و زيدا ان تفعلا كان قبيحا حتى تؤكده بأنت ثم الفعل المضمر فى هذا الباب يجب تقديره بعد ايا ولايجوز تقديره قبلها وان الاصل باعدك مثلا فلما حذف انفصل الضمير لانه يلزم منه تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك لايجوز الافى أفعال القلوب وماحمل عليها الا فى اياى اذا قدر ناصبه فعل أمر فانه يجوز لانتفاء هذا المحذور

﴿ ص ﴾ ومنه مانصب اغراء باضمار الزم ان عطف أو كرر و يجوز اظهاره دونهما ولا يكون ضميرا وقد يرفع مكررا وانما يعطف فيهما بالواو و يجوز كون تاليها مفعولا معه

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به باضمار فعل واجب الاضمار باب الاغراء وهو الزام المخاطب العكوف على مايحمد عليه وانما يجب الاضمار فى صورتين اذا عطف أو كرر كقولك الاهل والولد وقولك العهد العهد وتضمر إلزم أو شبهه قال * أخاك أخاك إن من لاأخاله * ويجوز الاظهار فيما عداهما نحو العهد فيجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المغرى به الاظاهرا فلا يجوز أن يكون ضميرا وقد يرفع المكرر قال *

لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاحا

ولا يعطف فى هذا الباب و باب التحذير الابالواو لدلالتها على الجمع وهى للمقارنة هنا فى الزمان بخلاف الفاء وثم لدلالتهما على التراخى ولان المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظى لان إياك والشر معناه اياك إبعد من الشر والشر منك والتوكيد اللفظى اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو ويجوز كون مابعد الواو فى البابين مفعولا معه لانها لما كانت للمقارنة فى الزمان جاز أن يلحظ فيهما معنى المعية

﴿ ص ﴾ ومنه مانصب على الاختصاص قال سيبويه بتقدير أعنى وهو أى بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغائب فى تأويله خلافا للصفار وحكمها كالنداء الاحرفه و وصفها باشارة وقال السيرافى معربة مبتدأ أو خبرا والاخفش منادى ومتبوعها مرفوع ولايزاد عليه و يقوم مقامها منصوبا معرف بأل أو اضافة قال سيبويه فالا كثر بنو ومعشر وأهل وآل وأبو عمر ولاينصب غيرها وقل علما ولايقدم منصوبا على الضمير

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار باب الاختصاص وقدره سيبويه بأعنى ويختص بأى الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا افعل كذا أيها الرجل واللهم اغفرلنا أيتها العصابة وقوله

خذ بعفو فانى أيها العبـ * ـد الى العفو ياإلهى فقير

وانما اختص بها لانه لما جرى مجرى النداء لم يكن فى المناديات مالزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل فلازمه معنى الخطابية الذى فى النداء فناسب أن يكون وحده مفسرا فلا يقال مثلا انى افعل زيد ترى بد نفسك وحكم أى فى

هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضم محكوما على موضعها بالنصب و وصفها باسم الجنس ملتزما فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فانه لا يدخل عليها هنا لان المراد بها المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه و زاد أبو حيان وصفها باسم الاشارة فانه ممتنع هنا فلا يقال على أيها ذا الفقير تصدق سواء قصد به التعيين أم صرف الى اسم الجنس و زعم السيرافي ان ايا هنا معربة وضمها حركة اعراب لا بناء على انه خبر تقديره أنا افعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به أو مبتدأ تقديره الرجل المخصوص أنا المذكور و زعم الاخفش انها منادى لانها في غير الشرط والاستفهام لا تكون الا على النداء قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى ان عمر قال كل الناس افقه منك يا عمر قال وهذا أولى من أن تخرج أي عن بابها و رد بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب و بك الله و يقوم مقام أي في الاختصاص مصرحا بنصبه اسم دال على على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس الضيف أو الاضافة قال سيبويه وأكثر الاسماء المضافة دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب في الاختصاص هذه الاربعة ولا ينصبون غيرها قال * نحن بني ضبة أصحاب الجمل * وقال

إنا بني منقر قوم ذو حسب * وقال، نحن بنات طارق * نمشي على النمارق

وقال، لنا معشر الانصار مجد مؤثل * بارضائنا خير البرية أحمد

وفي الحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث وقل كونه علما كقول رؤبة * بنا تميما يكشف الضباب * ولا يكون اسم اشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير انما يكون بعده حشوا بينه و بين مانسب اليه أو اخبرا وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم و بعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو على المضارب الوضيعة أيها البائع فالمضارب لفظ غيبة لانه ظاهر لكنه في معنى على أو عليك ومنع الصفار ذلك البتة لان الاختصاص مشبه للنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص

﴿ ص ﴾ ومنه المنادى ويقدر أدعو وأنادي انشاء وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل وقيل فعلا وهو همزة لقريب وأي له أو لبعيد أو متوسط أقوال ويا وأيا وهيا وآي وآ للبعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بيا القريب وقيل مشتركة بينهما قيل والمتوسط و زعم الجوهري أيا مشتركة و بعضهم الهمزة للتوسط و يا للقريب وابن السكيت هاهيا بدلا والجمهور تختص وا بالندبة

﴿ ش ﴾ من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الاضمار باب المنادى وللزوم إضماره أسباب الاستغناء بظهور معناه وقصد الانشاء و إظهار الفعل يوهم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء و يقدر بأنادي أو ادعو انشاء هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن الناصب له معنوي وهو القصد و رد بأنه لم يعهد في عوامل النصب وذهب بعضهم الى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي و رد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على أن حروف النداء اسماء أفعال بمعنى ادعو كاف بمعنى أتضجر وليس ثم فعل مقدر و رد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع في سائر أسماء الافعال ولا كتفي بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستقل كلاما وقيل على أنها أفعال و رد بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل وقد قالوا يا إياك منفصلا ولم يقولوا إياك فدل على أن العامل محذوف وذهب بعضهم الى أن النداء منه ماهو خبر لا انشاء وهو النداء بصفة نحو يا فاسق و يا فاضل

لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة ومنه ماهو إنشاء وهو النداء بغير صفة وحروف النداء ثمانية أحدها الهمزة والجمهور أنها للقريب نحو * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط قال ابن هشام في المغني وهو خرق لاجماعهم وذكر في شرح التسهيل أن النداء بها قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني وما قالاه مردود فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلثمائة شاهد وأفردتها بتأليف الثاني أي بالفتح والقصر والسكون قال * ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى * وفي معناها أقوال قيل للقريب كالهمزة وعليه المبرد والجزولي وقيل للبعيد كيا وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث يا وهي أم الباب ومن ثم قال أبو حيان انها أعم الحروف وأنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا وأنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب وقال ابن مالك هي للبعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهي وفي المغني لابن هشام يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وذكر ابن الخباز عن شيخه أن يا للقريب وهو خرق لاجماعهم الرابع أيا هي للبعيد وفي الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد قال في المغني وليس كذلك قال

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل * وبين النقا أأنت أم أم سالم

الخامس هيا للبعيد قال * هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم * وهاؤه أصل وقيل بدل من همزة أيا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني السادس آي بالمد والسكون السابع آ بالمد وهما للبعيد وقد حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم وذكر الاخفش في كتابه الكبير آ وجعلها ابن عصفور في المقرب للقريب كالهمزة الثامن وا ذكرها ابن عصفور نحو * وافقعسا وأين بني فقعس * والجمهور أنها مختصة بالندبة لا تستعمل في غيرها وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة قليلا كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص واعجبا لك يا ابن العاصي

﴿ص﴾ وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه ونكرة لم تقصد ويبنى على ما رفع به لفظا أو تقديرا علم مفرد ونكرة مقصودة وزعم الرياشي إعرابهما فان وصفت فشبه المضاف وقيل يجوز البناء والنصب وقيل ان كان فيه ضمير غيبة وجب النصب أو خطاب فالرفع وجوز ثعلب ضم حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم كل مثنى وجمع ومنع الاصمعي نداء النكرة مطلقا والمازني بلا قصد والكوفية ان تكن خلف موصوف ولا يفصل بين المضاف باللام وقد يعمل عامله في مصدر وظرف ويحذف تنوين منقوص لا ياؤه خلافا ليونس فان كان ذا أصل واحد فوفاقا

﴿ش﴾ لكون المنادى مفعولا به كان منصوبا لكن إنما يظهر نصبه اذا كان مضافا نحو يا عبد الله يا رجل سوء وشبيها به نحو يا خيرا من زيد وقوله * فيا موقدا نارا لغيرك ضوؤها * أو نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ويبنى العلم المفرد أعني غير المضاف وشبهه والنكرة المقصودة على ما رفع به لفظا وهو الضمة في المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم نحو يا زيد يا رجل يا رجال يا هندات والالف في المثنى نحو يا زيدان والواو في الجمع السالم نحو يا زيدون أو تقديرا في المقصور نحو يا موسى والمنقوص نحو يا قاضي وما كان مبنيا قبل النداء نحو يا سيبويه ويا حذام ويا خمسة عشر ويا برق نحره هذا مذهب الجمهور وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب وقيل شبهه بالضمير وخص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر وزعم الرياشي أنهما معربان وان الضمة إعراب لا بناء ونقله ابن الانباري عن الكوفيين وذهب بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف وذهب الكوفيون الى أن اثني عشر إذا نودي

أجرى على أصله من الاضافة فيعرب نصبا بالياء والبصريون يبقونه على التركيب. بنيا بالالف لان إضافته غير حقيقية وذهب ثعلب الى جواز بنائه نحو حسن الوجه على الضم لان اضافته في نية الانفصال ورد بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الاصمعي الى منع نداء النكرة مطلقا وذهب المازني الى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها وان ما جاء منونا فانما لحقته التنوين ضرورة وذهب الكوفيون الى جواز ندائها ان كانت خلفا من موصوف بأن كانت صفة في الاصل حذف موصوفها وخلفته نحو ياذاهبا والاصل يارجلا ذاهبا والمنع ان لم تكن كذلك فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فنحو زيد أو هارون فاتفاقا شئ من شبه المضاف فتنصب نحو يارجلا كريما و ياعظيما يرجى لكل عظيم وقوله * ألا يا نخلة من ذات عرق * وقيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي وفصل الفراء فأوجب النصب اذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو يارجلا ضرب زيدا والرفع اذا كان ضمير خطاب نحو يارجل ضربت زيدا ولا يجوز فصل المضاف المنادى بالا لم الا في الضرورة كقوله

* يابؤس للحرب ضرار الأقوام * وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله * ياعندعوة صب دائم دنف * وفي الظرف كقوله

يادار بين النقا والحزن ماصنعت * يد النوى بالأولى كانوا أهاليك

و يحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء نحو ياقاض لحدوث البناء وتثبت ياؤه عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس تحذف لان النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء فبقى حذف الياء بحاله وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة لاعراب مع أن النداء مكان تغيير وتخفيف فناسب أن لا تثبت الياء فان كان ذا أصل واحد تثبت الياء باجماع نحو يامرى و يايفي علما لأن مرى ذهبت عينه ولامه و يف ذهبت فاؤه ولامه فاذا نوديا ردت اللام

﴿ص﴾ و ينون منادى للضرورة والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك الاول في العلم والثاني في النكرة وعندي عكسه

﴿ش﴾ يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله * سلام الله يامطر عليها * وقوله * مكان ياجمل حييت يارجل * وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على الثاني ردا على أصله كما رد غير المنصرف الى الكسر عند ثبوته في الضرورة كقوله * ياعديا لقد وقتك الأواقي * وقوله * ياسيدا ما أنت من سيد * واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبهها بالمضمر أضعف وعندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينئذ الا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لأحد

﴿ص﴾ مسئلة يحذف حرف النداء الا مع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب ومنعه البصرية اختيارا مع اسم الجنس والاشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادى دونه خلف وقد يفصل بأمر

﴿ش﴾ يجوز حذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل . يوسف أعرض . ربنا لا تزغ . أيها المؤمنون و يستثنى صور لا يجوز فيها الحذف أحدها اسم الله تعالى اذا لم تلحقه الميم نحو ياألله الثاني المستغاث نحو يالزيد الثالث المتعجب منه نحو ياللماء الرابع المندوب نحو يازيداه الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشارة السابع

النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك لحديث ثوبي حجر و*اشتدي أزمة تنفرجي*وقول ذي الرمة * بمثلك هذا لوعة وغرام * وقوله تعالى: ثم أنتم هؤلاء تقتلون . وقوله * لتحسب سيدا ضبعا يبول * أي ياضبعا والاولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة الا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر غير مرة و ذو بتقدير وروده في بعض الطرق بلفظ ياحجر أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء ففيه خلاف فجزم ابن مالك بجوازه قبل الامر والدعاء وخرج عليه قوله تعالى . الايااسجدوا . وقول الشاعر

يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

أي ياقوم أو ياهؤلاء . قال أبو حيان والذي يقتضيه النظر انه لايجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل و يا في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه وقال ابن مالك حق المنادى أن يمتنع حذفه لان عامله حذف لزوما الا أن العرب اجازت حذفه والتزمت ابقاء يا دليلا عليه وكون مابعده أمرا أودعاء لانهما داعيان الى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف و بقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النخعية تخاطب أمها الطيفة *الا يا فابك سوالا لطيفا* أرادت يالطيفة فرخمت وفصلت

(ص) والاصح لاينادى ضمير واشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بأل في السعة خلافا للكوفية الا الله والمحكي قال المبرد والموصول وابن سعدان والجنس المشبه به لاذو عهدية وغلبة ولمح بحال

(ش) لاينادى الضمير عند الجمهور أما ضمير الغيبة والتكلم فلانهما يناقضان النداء اذ هو يقتضي الخطاب وأما ضمير المخاطب فلان الجمع بينه وبين النداء لايحسن لان أحدهما يغني عن الآخر وجوزه قوم نداءه تمسكا بقوله *ياأبجر بن أبجر يا أنتا* وقول الاخوص ياإياك قد كفيتك وأجاب الاولون بندوره ولاينادى اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نحو ياذاك قاله السيرافي وغيره وأجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولاينادى مضاف لكاف الخطاب نحو ياغلامك لان المنادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولاينادى المعرف بأل فلايقال ياالرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين اداتي التعريف وجوزه الكوفيون في الاختيار ومن وروده في الشعر قوله * فيا الغلامان اللذان فرا * وقوله

عباس ياالملك المتوج والذي * عرفت له بيت العلى عدنان

وقوله * من اجلك ياالتي تيمت قلبي * واستثنى البصريون شيئين أحدهما اسم الله تعالى فيقال ياالله لان أل للزومها فيه كانها من بنية الكلمة و يجوز حينئذ قطع همزه ووصله والثاني الجملة المسمى بها كأن تسمي بالرجل قائم فاذا ناديته قلت ياالرجل قائم أقبل لانه سمى به على طريق الحكاية واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول اذا سمي به نحو ياالذي قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه و بين الجملة انها سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلايجوز فيه النداء واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع ال نحو ياالأسد شدة و ياالخليفة هيبة ووافقه ابن مالك لان تقديره يامثل الاسد و يامثل الخليفة فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام ولاينادى مافيه ال العهدية ولا التي للغلبة ولا التي للمح الصفة بل اذا نودي هذا النوع حذفت منه أل قال * انك ياحارث نعم الحارث * وقال* عمرو بن مرة يافرزدق كهيا *

(ص) مسئلة اذا نودي اشارة وصف بذي ال مرفوع فان استغنى عنه جاز نصبه أو أي ضم وتلي بهاء التنبيه

عوضا من الاضافة مفتوحة وقد تضم وذي الجنسية مرفوعا وجوّز المازني نصبه وصفا وابن السيد بيانا وزعمه ملك النحاة مبنيا وأل بدلا من يا أو بموصول بغير خطاب أو باشارة بلا كاف قيل أو بها قال ابن الصائغ ان نعت بذي ال ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفته وقيل ها مبقاة من الاشارة وقيل أي موصولة بالمرفوع خبر المحذوف

(ش) اذا نودي اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو ياهذا الرجل ياهذا الذي قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف اذا قدر اسم الاشارة وصلة الى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بان اكتفى بالاشارة في النداء ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا نودي أي وجب بناؤها على الضم وايلاؤها هاء التنبيه إما عوضا من مضافها المحذوف أو تأكيدا لمعنى النداء ووصفها إما بذي ال الجنسية مرفوعا نحو . ياأيها الانسان . ياأيها النبي . وقيل انه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه قاله المازني حملا على موضع أي ورد بأن الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بيا أيها فلم يجز الحمل على موضعها وبأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وانما أتي بأي ليتوصل بها الى ندائه ومن ثم زعم ملك النحاة أبو نزار أنه مبني وان اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه أل التي للعهد أو التي للغلبة أو التي للمح ولا ما فيه أل من مثنى أو مجموع كان علما قبل دخولها فلا يقال ياأيها الزيدان ولا ياأيها الزيدون واما بموصول مصدر بأل خال من خطاب نحو . ياأيها الذي نزل عليه الذكر . ياأيها الذين آمنوا . ولا يجوز ياأيها الذي رأيت كما لا يجوز أن ينادي وأما باسم اشارة عار من الكاف نحو *ياأيها ذان كلا زادا كما* الا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى *ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه وجوزه ابن كيسان نحو ياأيها ذلك الرجل وشرط أبو الحسن بن الصائغ لجواز وصفه أي باسم الاشارة أن يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام كالبيت السابق وقوله * ألا أيها ذا السائلي أين يممت * ولا يجوز اتباع أي بغير هذه الثلاثة فلا يقال ياأيها صاحب الفرس مثلا ولا يقطع عن الصفة فلا يقال ياأيها دون ما ذكر ويؤنث لتأنيث الصفة قال تعالى . ياأيها النفس المطمئنة وفي البديع ان ذلك أولى لا واجب فيجوز ياأيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع قال تعالى . أيها الثقلان . أيها المؤمنون . وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني أسد وقرئ في السبع ياأيه الساحر ويقولون ياأيته المرأة وقيل ان هاء التنبيه في ياأيها الرجل ليست متصلة بأي بل مبقاة من اسم الاشارة والاصل يا أي هذا الرجل فأي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل أي موصولة والمرفوع خبر لمبتدإ محذوف والجملة صلة أي وعليه الأخفش ورده المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم اذ له أن يقول انهم التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفة على رأيكم ورده ابن مالك أيضا بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدإ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول انهم التزموا حذفه في هذا الباب لان النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب أن لا تضم لانه لا يبنى في النداء ما يوصل لان الصلة من تمامه وأجيب بأن ذلك انما يلزم اذا قدرت معربة قبل النداء لا اذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله ورده بعضهم بأن أيا الموصولة لا تكون الا مضافة لفظا أو نية والاضافة منتفية في هذه بوجهيها وأجيب بأن ها عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه فكأنها مضافة

(ص) مسئلة اذا نودي علم وصف بابن متصل مضاف لعلم قال الكوفية أو بغيره جاز فتحه وفي الأجود وبتقدير

فتح المقدر خلف وقد يضم الابن اتباعا وزعم الجرجاني فتحه بناء ومثله فلان بن فلان وضل بن ضل والحق الكوفية
كل ما اتفق فيه لفظ المنادى والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه الا لضرورة وزعمه أبو علي
مركبا ومتلوه تابعا كمرء والأصح ان الوصف بابنة كابن وفي بنت لا في النداء وجهان

﴿ ش ﴾ اذا كان المنادى علما موصوفا بابن متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو وجاز في المنادى مع الضم الفتح تباعا لحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين واختلف في الأجود فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه الاكثر في كلام العرب فان كان مما يقدر فيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير الضمة ولا ينوى بدلها فتحة اذ لا فائدة في ذلك وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو يا غلام بن زيد أو علما بعده ابن لكنه غير صفة بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو أو متصل لكنه غير مضاف الى علم نحو يا زيد ابن أخينا أو وصف بغير ابن نحو يا زيد الكريم تعين الضم في الصور كلها ولم يجز الفتح وأجاز الكوفيون الفتح في الاخير وهو ما اذا وصف بغير ابن مستدلين بقوله * بأجود منك يا عمر الجوادا * على ان الرواية بفتح الراء وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح وحكى الاخفش ان من العرب من يضم نون الابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله بضم اللام وزعم الجرجاني ان فتحة ابن بناء قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد لكثرة الاستعمال كالعلم قال أبو حيان والذي ذكره أصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم او ابن الكريم ويا شريف ابن شريف أو ابن الشريف وكلب بن كلب او ابن الكلب وذكروا في ذلك خلافا فالبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف قال الكميت * تناولها كلب بن كلب فأصبحت * وقال آخر * فان أبا كم ضل بن ضل * وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلام أقبل للتغيير من غيرها انتهى * ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام غلام ابن زيد أو زيد ابن أخينا ثم ألحق بعضهم ما اذا أضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قام زيد ابن أخي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى أمه فلا يحذف التنوين من مثل زيد بن علية وشرط بعضهم في العلمين التكبير قال أبو حيان وهو باطل انما ذلك في ابن واثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة قال * جارية بن قيس بن ثعلبه * الا أن يحمل على ان ابن بدل لا صفة كما في قوله تعالى . وقالت اليهود عزير ابن الله . فيمن نون عزيرا لان ابن خبر وزعم أبو علي الفارسي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ ورأيت امرأ * ومررت بمرء ولما كانت الدال غير حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود بالاجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكسر واذا كان الموصوف علما مؤنثا ونعت بابنة مضافا الى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بابن نحو يا هند بنة زيد وقامت هند بنة عمرو وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره وحجتهم القياس على ابن وذهب قوم الى المنع لان السماع انما ورد في الابن وهو خروج عن الأصل فلا يقاس

عليه وفى الوصف بينت فى غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذى فى ابن وابنة ولو كان المنادى المؤنث مبنيا فى الأصل نحو يارقاش بنة عمرو لم تغير حركة البناء الاصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره أبو حيان

﴿ ص ﴾ واذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو ياتيم تيم عدى نصب الثانى بدلا أو باضمار أعنى أو بيانا قال ابن مالك أو تأكيدا والسيرافى أو نعتا وضم الأول أو نصب اضافة لتالو الثانى معه أو هو مقحم أو لمثله مقدرا أو مركبا أو اتباعا أقوال وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية

﴿ ش ﴾ اذا ذكرت منادى مضافا وكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو ياتيم عدى تيم عدى وهو توكيد محض وان كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدى فلك أن تضم الأول على انه منادى مفرد وتنصب الثانى على انه منادى مضاف مستأنف أو منصوب باضمار أعنى أو على انه عطف بيان أو بدل زاد ابن مالك أو على انه تأكيد قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لانه لا معنوى كما هو واضح ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لأن الاول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السيرافى نصبه على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك فى الأول أيضا النصب لكن الضم أوجه وأكثر فى كلامهم واختلف فى وجه النصب فقال سيبويه هو على الاضافة الى تالو الثانى والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه والأصل ياتيم عدى تيمه حذف الضمير من الثانى وأقحم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا فى هذه المسئلة خاصة وقال الفراء هو والثانى معا مضافان الى المذكور أخذا من قوله قطع الله يدو رجل من قالها أن الاسمين مضافان الى من ولم يصرح به هنا وقال المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر مثل المضاف اليه الثانى والثانى توكيد أو بيان أو بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثانى بناء لا اعراب جعلا اسما واحدا وأضيفا كما قالوا ما فعلت خمسة عشرك وقال السيرافى هو على الاتباع والتخفيف مثل يازيد بن عمرو لان الثانى صفة مثل ابن وليس دونه فى الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب فى اسمى الجنس نحو يارجل رجل القوم وفى الوصفين نحو ياصاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا فى اسمى الجنس ضم الاول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا نحو ياصاحبا صاحب زيد

﴿ ص ﴾ مسئلة لزم النداء من الاسماء فل وفلة وهما كناية عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانة وجر ضرورة ومكرمان وملأمان ومخبثان ومكذبان وملكعان ومطيبان وملأم ولومان ونومان وهناه والمعدول الى فعل فى سب مذكر وفعال مبنيا على الكسر لسب مؤنث الا ضرورة وسمع رجل مكرمان وملأمان وقدز أبو حيان القول وينقاس فعال سبا وأمرا على الاصح فى ثلاثى مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة الامر من أفعل

﴿ ش ﴾ من الاسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا تستعمل الا فى النداء وهى قسمان مسموع ومقيس فمن المسموع فل للرجل وفلة للمرأة يقال يافل ويافلة وقد جر فل فى الضرورة قال * فى لجة امسك فلانا عن فل * واختلف فيهما فقيل هما منقوصان من فلان وفلانة تحذف الالف والنون ترخيما وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كنايتان عن علم من يعقل وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل ويا امرأة وفل مما حذف منه حرف وبنى على حرفين بمنزلة دم وتركيبه ف ل ى بدليل أنه اذا سمى به ثم

صغر قيل فلي وليس أصله فلانا فذاك تركيبه ف ل ن وفل كناية المنادى وفلان كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب فهما مختلفا المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو فلان صيره الشاعر كذلك ضرورة وليس هو المختص بالنداء انتهى ومنها هناه قال ابن مالك يقال للمنادى المصرح باسمه في التذكير ياهن و ياهنان و ياهنون وفي التأنيث ياهنت و ياهنتان و ياهنات وقد يلي أواخرهن مايلي أواخر المندوب من الالف وهاء السكت فيقال ياهناه بسكون الهاء وكسرها لالتقاء الساكنين وضمها تشبيها بهاء الضمير و ياهنتاه و ياهنانيه و ياهنتانيه و ياهنوناه و ياهناتوه ومنها ملام ولومان ونومان في نداء الكثير اللوم والنوم ولا يقاس عليها قطعا قال

اذا قلت يانومان لم يجهل الذي * أريد ولم يأخذ بشيء سوى حجلي

ومنها مفعلان في المدح والذم ذكر الأكثر أنه مسموع لا يقاس على ماجاء منه والذي سمع منه ستة ألفاظ مكرمان للعزيز المكرم وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان وذكر بعض المغاربة انه منقاس وانه يقال في المؤنث بالتاء وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة وحكى أبو حاتم هذا زيد ملأمان فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وقال أبو حيان الذي أذهب اليه في تخريجه أنه على اضمار القول وحرف النداء والتقدير رجل مقول فيه أو مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف القول ومنها فعل المعدول في سب المذكر جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس والمسموع منه يالكع و يافسق و ياخبث و ياغدر وهي معدولة عن الكع وفاسق وخبيث وغادر قال أبو حيان وأصحابنا نصوا على القياس فيه وقال المبرد اذا أردت بفعل مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فعل وأما حديث لاتقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع ابن لكع فليس هذا المختص بالنداء ولا معدولا لأنه مصروف فهو وصف كحطم وأما قوله * شهادة بيدي ملحادة غدر * فضرورة والمقيس فعال المعدول في سب المؤنث نحو يالكاع و ياخباث و يافساق وأما قوله * الى بيت قعيدته لكاع * فضرورة على انه أول باضمار القول أو الدعاء أي حرف النداء أي يقال لها أو تدعى يالكاع وهذا النوع مبني على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدل والتأنيث والوزن و ينقاس فعال في السب بلا خلاف وفي الامر وفاقا لسيبويه وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف نحو يالآم و ياقذار بمعنى يالئيمة و ياقذرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطق وقم فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ماسمع نحو دراك من أدرك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص فلا يجوز كوان منطلقا ولا بيات ساهرا بمعنى كن وبت ولا من جامد فلا يجوز وذار ولا وداع زيدا بمعنى ذر ودع

﴿ص﴾ ومنها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لا تباشره في سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه وجوزه المبرد بمرفوع ومنصوب وشذ في غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة

﴿ش﴾ من الاسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهم وشذ استعماله في غيره قال الاعشى

كحلفة من أبي رباح * يسمعها اللهم الكبار

وشذ أيضا حذف أل منه قال * لاهم ان كنت قبلت حجتج * وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله

اني اذا ماحدث ألما * أقول يااللهم يااللهما

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة محذوفة وهي آمنا بخير ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة

الصوت يعني غير متمكن في الاستعمال وقال في قوله «اللهم فاطر السموات» إنه على نداء آخر أي فايا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم نعم ودليلا على الندرة كقول العلماء لايجوز أكل الميتة اللهم الا أن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسئلة الندبة اعلان المتفجع لاسم من فقده لموت أو غيبة ولها وا و يا مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا يندب مضمر واشارة وكذا موصول الا بصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت اذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف النداء بحرفين وا وهي الاصل و يا ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتا اسمه زيد وبحضرتك من اسمه زيد. وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا أو شبهه نحو واعبدالله واضاربا عمرو وأوضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو ﴿وافقعسا وأين مني فقعس﴾ ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لايقع به العذر للتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بئر زمزماه لأنه في الشهرة كالعلم وأجاز الرياشي ندبة النكرة وفي الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لايجوز نداؤه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لايجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفرق البصريون بأن هذه الالف لاتغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيأ بخلاف حرفي التثنية والجمع

﴿ ص ﴾ ويلحق آخر ما تم به جوازا ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التأنيث ويفتح مالم يلبس فتقلب بحسبه وجوزه الكوفية مطلقا وفي ياو واو يقدر حركتهما الفتح والحذف والاصح لايغني عنها فتحة وأنها لاتقلب ما بعد نون مثنى وأنه لايعوض فيها تنوين وصلا وأنه لايلحق نعته أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أي قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوزه بعضهم في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويليها غالبا ساكنة أو منقلبة هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفراء

﴿ ش ﴾ يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها بلازم وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه أو زيدنيه وان كان همز تأنيث أقر نحو واحمراآه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما أو مكسورا واقر ان كان مفتوحا نحو وازيداه واعبدالملكاه وارقاشاه واعبديغوثاه مالم يحصل لبس فتقر الحركة وتقلب الالف واوا إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا اسمي به واغلامهوه واقوموه بقلب الالف واوا وحذف الواو الأولى لالتقائها ساكنة معها وفي غلامك وقومي مسمى به واغلامكيه واقوميه بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذ لو بقيت الالف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغائبة أو واقوماه لالتبس بالمثنى أو واغلامكاه لالتبس بالمذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واوا يقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واغلاماه أو واغلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغني عن الالف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الالف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيداناه وأجازه الكوفيون وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الطويلاه وأجاز خلف لحوقها نعت أي نحو ياأيها الرجلاه وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور باضافة نعته نحو ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق الخامسة إطلاق النحاة يقتضي جواز إلحاق الالف لما في آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن معطي في الغنية وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد اللاهاه وفي جهجاه واجهجاهاه ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد الف وهاء السادسة قيل قد يلحق الالف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت ياعمراه فقال يالبيكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الالف في الغالب سالمة ومنقلبة ياء أو واوا او هاء ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز تركها كقوله * وقمت فيه بأمر الله ياعمرا * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

(ص) مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون يا والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر بمن أو يحذف أو نسيه يا لحذف المستغاث به واذا ولي ياء مالا ينادى الا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها وليست بعض آل خلافا لزاعمه وتعاقبها ألف كالندبة ويختص الباب بيا وقل ورود وا في التعجب

(ش) اذا استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة نحو يا لله ياللماء يالعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا ومتعجبا منه ومالا فلا الا المعرف بأل فانه يجوز هنا والاستغاثة دعاء المستغيث المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو ياللماء والآخر أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة اليه أو مكنة فيه نحو ياللعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى واختلف في هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للالف والاصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني الى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه الى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو * يا للكهول وللشبان للعجب * فان أعيدت معه يا فتحت نحو ياللعطاء ويالرباح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو * ياللقوى لفرقة الاحباب * وتتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك لفلان قال ابن عصفور قولا واحدا وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يالزيد مدعوا لعمرو وقد تجر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالد اما هلكنا * وهل بالموت يالناس عار

وقد يحذف المستغاث به فتلي يا المستغاث من أجله كقوله

---

(١) بياض بالاصل

يالاناس أبوا الامثابرة * على التوغل فى بغى وعدوان

أى ياللقوم لأناس واذا ولى يا اسم لا ينادى الا مجازا نحو ياللعجب و ياللدواهى جاز فى اللام الفتح على أنه مستغاث به أى ياعجب احضر فهذا وقتك والكسر على انه مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف وكانك دعوت غيره تنبيه على هذا الشئ وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثة بعض آل وان أصل ياللفلان يا آل فلان فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا فى ايمن م ولذلك صح الوقف عليها فى قوله * اذا الداعى المثوب قال يالا * والبصريون قالوا بل هى لام الجر بدليل رجوع كسرها فى العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها موجب ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ثم أنه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذا لم أعزه فى المتن اليهم بل قلت خلافا لزاعمه وتعاقب اللام ألف فى آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو يا زيدا العمرو وتلحقها هاء السكت وقفا ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هى الاصل ويختص باب الاستغاثة والتعجب بيا من بين سائر حروف النداء وربما وردت وا فى التعجب ﴿تنبيه﴾ انما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى وعلة البناء موجودة فيه لدخول اللام التى هى من خصائص الاسماء فرجع الى أصله وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب وقيل لأن يا صار حكمها فى النداء حكم العامل اذ البناء فيهما مشبه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة ما زيد بجبان فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه

﴿ص﴾ مسئلة الترخيم حذف آخر المنادى ولا يرخم غيره الا ضرورة ان صلح له ولو غير علم وذى تاء ومعوض ومنتظر فى الأصح ولا ملازم النداء ومندوب ومستغاث باللام قطعا ولا دونها ومضاف ومبنى غير النداء خلافا لزاعمها

﴿ش﴾ الترخيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يد مرخما ويدخل فى المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادى الا ضرورة بشرط صلاحيته للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بأل وسواء فى جوازه فى الضرورة العلم وغيره وذو التاء والخالى منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها فى غير النداء الا العلم لانه المسموع ولا شاهد فى غيره ورد بقوله * ليس حى على المنون بخال * أى بخالد وقال بعضهم لا يرخم فيها الا فى خال من التاء كما لا يرخم فى النداء وقال بعضهم اذا رخم فى غير النداء عوض منه ياء ساكنة كقوله * من الثعالى ووخز من أرانيها * وقال المبرد لا يجوز الترخيم فى غير النداء الا على نية التمام كقوله * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماع قال * ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أى ابن حارثة وما ورد من ذلك فيما فيه آل كقوله * قواطنا مكة من ورق الحما * أى الحمام فمن الحذف الذى هو غير حذف الترخيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل قال وأما ملائم فليس ترخيم ملأمان بل بناء على يفعل من اللوم قال ونصوا أيضا على انه لا يرخم المندوب الذى لحقته علامة الندبة ولا المستغاث الذى فيه اللام قطعا وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله

* اعام لك بن صعصعة بن سعد * وقال ابن الصائغ انه ضرورة ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى ولا يرخم الا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله * خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا * فى أبيات أخر وأجاب سيبويه بأنها ضرورة قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه تاء التأنيث وقوفا مع الوارد فيمنعه اذا كان غيرها

لكان مذهبا ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كباب حذام
(ص) ويرخم ذو التاء مطلقا خلافا لابن عصفور فى نحو صلمعة بن قلمعة وللمبرد فى النكرة مطلقا الا فلة وغيره ان كان علما قيل أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة قيل أو ثلاثيا محرك الوسط قيل أو ساكنه
(ش) ما فيه تاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم كقول بعض العرب ياشا ارجى يريد ياشاة أقيمى ولا تسرحى وقال أبو حيان ويستثنى فلة الخاص بالنداء فانه لا يجوز ترخيمه وان كان مؤنثا بالهاء ثم ان كان المؤنث بالهاء علما فلا خلاف فى ترخيمه كقولك فى هبة مسمى به ياهب أقبل وان كان نكرة مقصودة فيه خلاف ذهب المبرد الى أنه لا يجوز ترخيمها ورده الجمهور بنحو قوله *ياناق سيرى عنقا فسيحا* وفى البديع لا يجيز المبرد ترخيم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول الذى لا يعرف قال الشاعر

أصلمعة بن قلمعة بن فقع * لهنك لا أبالك تزدرينى

قال أبو حيان واطلاق النحويين يخالفه وأيضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم ألا ترى انهم منعوه الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم أسامة للأسد والعارى من تاء التأنيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف اسم الجنس والاشارة والموصول وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثى وذهب بعضهم الى جواز ترخيم النكرة المقصودة لانها فى معنى المعرفة ولذلك نعت بها فأجاز فى غضنفر ياغضنف واستدل بما ورد من قولهم اطرق كرا أى يا كروان وياصاح أى ياصاحب والجمهور جعلوا ذلك شاذا وذهب الكوفيون الا الكسائى الى جواز ترخيم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال فى حكم ياحك وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ونقل ابن بابشاذ أن الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان الثلاثى ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحدا أما عند أهل البصرة فلان أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف وأما عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الادوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما ذكر بل الخلاف فيه موجود حكى أبو البقاء العكبرى فى كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه ونقله ابن هشام الخضراوى عن الاخفش فقال ما نصه أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثى المتحرك الوسط وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثى
(ص) ويرخم المزج بحذف ثانيه وقيل انما يحذف حرف أو حرفان وقيل الهاء فقط من ذى ويه ومن اثنى عشر وفرعه الالف أيضا ومنع سيبويه ترخيم الجملة وأبو حيان المزج وأكثر الكوفية ذا ويه والفراء مركب العدد علما والجرمى علم الكناية والكوفية المسمى به من تثنية وجمع
(ش) فيه مسائل الاولى اختلف فى ترخيم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقا ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وقال أبو حيان الذى أذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث لغات البناء وينبغى أن لا يرخم على هذه لانه مبنى لا بسبب النداء كحذام والاضافة وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف وينبغى أن لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن العرب فى شئ من كلامهم وأما قوله *أقاتلى الحجاج حينئذ ان لم أزر له دراب واترك عند هند فؤاديا* يريد دراب جرد فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد قال ولم تعتمد النحاة فى ترخيمه على سماع انما قالوه بالقياس من جهة أن الاسم الثانى منه يشبه تاء التأنيث فعومل معاملتها بالحذف فى الترخيم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا فى كيفية

ترخيمه فقال البصريون كلهم بحذف الثانى منه فيقال فى حضرموت وخمسة عشر وسيبويه ياحضر و ياخمسة
و ياسيب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف أو حرفان فيقال ياحضرم فى
حضرموت و يابعلب فى بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره وأجاب الأولون عن اللبس
بأنه يزول بالانتظار فيتعين اذا خيف وقال الفراء فيما آخره ويه لايحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الياء ألفا
فيقال فى سيبويه ياسيبوا الثانية اذا سمى باثنا عشر واثنتا عشرة رخم بحذف العجز وتحذف معه الألف أيضا
فيقال يااثن و يااثنة كما يقال فى ترخيمهما ولم يركبا وهذا بناء على أن المركب من العدد اذا سمى به يجوز ترخيمه
وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ماسمى به من الجملة كتأبط شرا فى ترخيمه خلاف فذهب
أكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز ونقله عن سيبويه فيقال ياتأبط بحذف الثانى وقال أبو حيان
هذا النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه نص على المنع وقد سقت عبارته فى النكت التى لى على الالفية وماضم
اليها الرابعة لايستثنى من العلم المفرد شئ عند الجمهور واستثنى الجرمى مسئلة طامر بن طامر كناية عمن
لايعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه لانه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخموا فلانا اسمع يافلا تعال وهو أيضا
كناية وأجيب بأن فلانا كناية عن الأعلام فرخم كما يرخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم
واستثنى الكوفيون ماسمى به من مثنى وجمع تصحيح فمنعوا ترخيمه والبصريون جوزوه بحذف
العلامة والنون

﴿ص﴾ ويحذف مع الآخر متلوه لينا ساكنا زائدا قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجرمى
حذف ثانى الفتح والاخفش المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان واوا
وقوم المدغم والكوفية يافعلا ياوالألف قبلها ويحذف زائدان زيدا معا مالم يبق على حرفين وكذا ان حرك
أولهما على المشهور أما مثناه الهاء فمنعه الأكثر وجوزه سيبويه ان بقى ثلاثة ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوزان
والترك أكثر

﴿ش﴾ تقدم أن الترخيم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ماقبله من حرف لين ساكن زائد قبله أكثر
من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث فيقال
فى منصور ومسكين ومروان واسماء وزيدان وزيدون وهندات اعلاما يامنص ويامسك ويامرو وياسم
ويازيد ويازيد ويا هند فان اختل شرط مما ذكر لم يحذف ماقبل الآخر فلا يحذف ان كان صحيحا كحمر ولا لينا محركا
كهبيخ ولا أصليا كمختار ومنقاد فان ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافا للاخفش حيث جوز الحذف
فى هذه الصورة فيقال يامخت ويامنق ولا ماقبله حرفان فقط كعماد وثمود وسعيد لئلا يشبه الاسم ببقائه على حرفين
الادوات اذ ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال ياعم وياثم وياسع
وقيل انما قال الفراء بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة ووافق البصريين فى عماد
وسعيد لانتفاء ذلك وجوز أيضا حذف ماقبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال ياهر قال لانه لو
بقى الساكن أشبه الادوات اذ ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره ساكن ورد بانه على لغة التمام لا تشبهها وعلى
الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه فى قوة حرف واحد
ولا ماقبله حركة لاتجانسه كغرنيق وفردوس خلافا للفراء والجرمى حيث جوزا الحذف فيه فيقال ياغرن ويافرد
ولا ماقبل هاء التأنيث كسعالة وميمونة عند الأكثرين وأجاز سيبويه حذفه ان بقى بعده ثلاثة أحرف فصاعدا
ولم ينتظر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قال * أحار بن زيد قد وليت ولاية *

يريد حارثة بن زيد وقال * يا أرط إنك فاعل ما قلته * يريد يا أرطاة وقال * انك يا معاو يا ابن الافضل * يريد يا معاوية
و يا ابن الافضل منادى ثان لان بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله يا معا وثم يبتدئ يا ابن الأفضل
ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما وهو الشائع
الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها وما فيه زائدتان زيدا معا
يحذفان وذلك ألفا التأنيث كحمراء والألف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين كما
تقدم و ياء النسب كطائفي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة شروط الاول كون زيادتهما معا كما
ذكر فلو لم يزادا معا كعلباء لم يحذفا لان الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فعلل بناء سرداح
وزلزال وكذلك حولايا و بردرايا لا يحذفان لانهما لم يزادا معا بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى
للالحاق الثاني أن يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على أقل لم يحذفا كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون
أول الزيادتين ساكنا فان كان متحركا لم يحذفا كفرتين ومن النحويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد
ما قبل آخره حرف علة كحولايا و بردرايا لا يحذف منه الا الاخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية
حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا

﴿ ص ﴾ مسئلة الأجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي الا بتحريك ما كان مدغما ان تلا الفاقيل أولا بما كان
له لا أصلي الساكن فيفتحه على الاصح و ثالثها يحذف كل ساكن يبقى قال الأكثر والا يرد ما زال سبب حذفه
و يتعين الانتظار في ذي التاء ان ألبس وقيل مطلقا وقيل لا يشترط اللبس في الاعلام وفيما يؤدي الى عدم نظير
على الاصح و يعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضعا و يرد ثالث ثنائي ذي لين و يضعف ثانيه ان جهل وعينه
الكوفية فيما قبل آخره ساكن

﴿ ش ﴾ في المرخم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والاول أكثر استعمالا
وأقواهما في النحو وجاء عليه ما قرئ ونادوا يا مال وقول زهير * يا حار لا أرمين منكم بداهية * وجاء على
الثاني * يدعون عنتر والرماح كأنها * ثم اذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى على حركته وسكونه فيقال يا جعف
و يا هرق ولا يعل فيقال في ثمود وعلاوة وسقاية يا ثمو و يا علاو و ياسقاي الا بأمرين أحدهما تحريك ما كان ساكنا
للادغام ان كان قبله الف كاحمار ومحمار علمين فرارا من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير ألف كحدب ومحمر
فانه يبقى على سكونه خلافا للفراء في قوله بتحريكه أيضا وحيث حرك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الاولى
لمقتضى الأصلي فيحرك في احمار بالفتح وفي محمار ومحمر بالكسر فان لم تكن له حركة في الاصل كاسحارنيت فبالفتح
لانه أقرب الحركات وقيل بالكسر على أصل التقاء الساكنين نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل يسقط كل
ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي الى متحرك فيقال يا أسح نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثاني أن
يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو وجمع كقاضون ومصطفون علمين فان الياء والالف حذفتا لملاقاة الواو
فاذا رخم بحذف الواو مع النون ردت الياء والالف لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي و يا مصطفى هذا مذهب
أكثر النحويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند حذفها في الوقف وعلى رد ما حذف
للاضافة عند حذف المضاف اليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاض و يا مصطف والا لزم رد كل متغير
بسبب ازالة الترخيم ما كان يستحقه و يتعين الانتظار في موضعين أحدهما فيما فيه تاء التأنيث اذا خيف التباسه
بالمذكر كعمرة وضخمة وعادلة وقائمة اذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب
رؤس المسائل المنع من غير اعتبار لبس البتة قال أبو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الاعلام واعتبروه

في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم النظير كما لو رخم طيلسان بكسر اللام فأنه لو قدرنا ما لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح العين وهو بناء مهمل كذا جزم به ابن مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاخفش وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فأنهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذا ترك الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو تمم به وضعا فيضم ظاهرا ان كان صحيحا فيقال ياحار و ياجعف و ياهرق وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا كقولك في ناجية ياناجي بسكون الياء و يعل بالقلب أو الابدال كقولك في ثمود يا ثمى بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة وفي علاوة وسقاية ياعلاء و ياسقاء بابدال الواو والياء همزة لوقوعهما آخرا اثر ألف زائدة وفي قطوان ياقطا بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان كان ثنائيا ذالين ضعف ان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذفت التاء وضعفت الالف فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيل يالاء وان علم ثالثه جئ به كذات علما رخم بحذف التاء و برد المحذوف وهو الواو لأن أصله ذوات ولذا قيل في التثنية ذواتا فيقال ياذوا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين في شئ من الاسماء وقال الكوفيون يتعين فيما اذا كان قبل الآخر ساكن كهرقل فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر

﴿ص﴾ وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه وقوم الالف الممدودة و يوقف على المرخم بحذف الهاء غالبا بهاء ساكنة وهي المحذوفة أو للسكت خلاف و يعوض منها ألف الاطلاق ضرورة

﴿ش﴾ فيه مسألتان الأولى سمع من كلام العرب مثل ياعائشة بفتح التاء قال النابغة * كليني لهم يا أميمة ناصب * الرواية بفتح أميمة فاختلف النحاة في تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراء له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر وذهب قوم منهم الفارسي الى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركت بحركته ودعاهم الى القول بزيادتها حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل و وجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم سيبويه الى أن التاء زيدت آخرا لبيان أنها التي حذفت في الترخيم وحركت بالفتح إتباعا وعلى هذه الاقوال الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح إتباعا لحركة ما قبلها والاسم مبني على الضم تقديرا كما أن الاول من يازيد بن عمرو كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره أيضا ابن طلحة وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء ذا الالف الممدودة فأجازوا أن يقال ياعفراء هلمي بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستغني غالبا عن التاء في الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة فيقال في الوقف على مثل ياطلح ياطلحه وندر تركها حكى سيبويه ياحرمل في الوقف يريد ياحرملة قال ابن عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر لكنه قليل واذا وقف بها فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال أبو حيان وحاصله أن الترخيم لا يكون الا في الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال وظاهر كلام سيبويه الثاني قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار أما اذا رخم على لغة التمام فلا لأنه نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه وقد يجعل بدل الهاء ألف الاطلاق عوضا منها في الضرورة قال * قفي قبل التفرق ياضباعا * ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال واعلم أن الشعراء اذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها

﴿ ص ﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه

﴿ ش ﴾ إنما سمي مفعولا مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به وله وفيه ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يحدثه الفاعل وأما المفعول به فمحل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علة وجود الفعل والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول قال أبو حيان تسمية ما انتصب مصدرا مفعولا مطلقا هو قول النحويين إلا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق وإلى مؤكد وإلى متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعملت وأوقعت فإذا قلت فعلت فعلا فالواقع ذات الفعل لأن الذوات الواقعة منا هي هذا ولا يقع منا الجواهر والأعراض الخارجة عنا فلا تكون مطلقة في حقنا بل في حق الله كقولك خلق الله زيدا فإنه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ ص ﴾ وهو أصل الفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة وهي فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل للوصف ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة

﴿ ص ﴾ ثم إن لم يفد زيادة على عامله فبهم لتوكيد وإلا فمختص لنوع وعدد ويثنى ويجمع دون الأول وفي النوع خلف

﴿ ش ﴾ المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن جني إنه من قبيل التأكيد اللفظي وقيل إنه من التأكيد المعنوي لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وعليه الآمدي وغيره وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين ما لإزالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لإزالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين ومختص وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعا أو عددا نحو ضربت ضرب الأمير أو ضربتين أو ضربات ويثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم والثاني لا وعليه الشلوبين قياسا للأنواع على الآحاد فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافها ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية أصلح من الجمع قليلا تقول قمت قيامين وقعدت قعودين والأحسن أن يقال نوعين من القيام ونوعين من القعود

﴿ ص ﴾ وناصبه مثله وصفة وفعل فإن كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطراوة فبفعل مضمر والسهيلي بمضمر منه وإن لم يجر فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر وإلا فبه أو من غير لفظه فالجمهور بمضمر وثالثها إن كان لتوكيد أو مختصا وله فعل

﴿ ش ﴾ ينصب المصدر بمصدر مثله نحو فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا وبالوصف اسم فاعل نحو والذاريات ذروا والصافات صفا والعاصفات عصفا أو اسم مفعول نحو أنت

مطلوب طلبا و بالفعل نحو . ومابدلوا تبديلا . هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما ثلنا على مذهب الجمهور ونفى صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمرا لايجوز اظهاره والتقدير فى قعدقعودا فعل قعودا وقال السهيلى كذلك الا أنه قال أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قعد قعودا فهو عنده بقعد آخر لايجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلادليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو . أنبتكم من الارض نباتا . فثلاثة مذاهب أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنى والثانى انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر كالآية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله * وقد تطويت انطواء الحصب * لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله

السالك الثغرة اليقظان كالئها * مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

فمشى منصوب بمضمر دل عليه السالك والثانى أنه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه فتعدى اليه كما لوكان من لفظه وعليه المازنى والثالث وعليه ابن جنى التفصيل فان أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذى من لفظه كقعدت جلوسا وقت وقوفا بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظى فلابد من اشتراكه مع عامله فى اللفظ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال ابن عصفور الامر فى التأكيد ماذكر وأما الذى لغير التأكيد فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

* وآلت حلفة لم تحلل * فحلفة منصوب لحلفت مضمرة وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

﴿ ص ﴾ والاختصاص بال للعهد والجنس وقيل لاتدخله الا ان وصف ونعت واضافة ولا تعاقبه أن والفعل خلافا للاخفش و ينوب مضافه ككل و بعض وضمير ونوع وهيئة وعدد واشارة وأوجب ابن مالك وصفها به و وقت ونعت وماالاستفهامية وشرطية وآلة لا مالم يعهد ومنه علم كسبحان و برة وفجار واستعمل نحو عطاء وثواب مصدرا ولا يقاس والاكثر لاينصب مصدر بن مؤكدا ومبينا وقيل يجوز وثلاثة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الاختصاص فى المصدر يكون بأل إما عهدية نحو ضربت الضرب تريد ضربا معهودا بينك و بين المخاطب أى الضرب الذى تعلم أوجنسية نحو زيد يجلس الجلوس مريدا الجنس والتنكير و يكون بالنعت نحو قمت قياما طويلا أو بالاضافة نحو قمت قيام زيد والاصل قياما مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب باعرابه الثانية لايجوز أن تقع أن والفعل فى موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضرب به لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر وحكى عن الأخفش إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من كل و بعض نحو . فلا تميلوا كل الميل . لمته بعض اللوم وما أدى معناهما نحو ضربت أى ضرب . ولا تضرونه شيأ . وضمير نحو . لا أعذبه أحدا من العالمين . ونوع نحو . والنازعات غرقا . و رجعت القهقرى وقعدت القرفصاء وهيئة نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة مرضية وعدد نحو ضربت ثلاثين ضربة واسم اشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر ولذلك اقتصروا عليه اذ ليس مفعولا أول ولم يذكروا بعده المصدر تابعا له وعلى هذا خرجه سيبويه ووقت نحو * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أى اغتماض ليلة أرمد ونعت نحو واذكر ربك كثيرا . وما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا أى أى ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت فقم أى أى قيام شئت والآلة نحو ضربته سوطا و رشقته سهما والاصل ضربة بسوط و رشقة بسهم ويطرد فى جمع أسماء آلات الفعل فلو قلت ضربته خشبة ورميته آجرة لم يجز لأن الآجرة لم تعهد آلة للرمى والخشبة لم تعهد آلة للضرب الرابعة من المصدر ما هو علم للمعنى كسبحان علم للتسبيح و برة علم للبرة وفجار علم للفجرة و يسار علم لليسرة يقال بره برة وفجر به فجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعملوا العطاء مصدرا بمعنى الاعطاء والثواب مصدرا بمعنى الاثابة قال الشاعر

* وبعد عطائك المائة الرتاعا * وقال تعالى . ثوابا من عند الله . وذلك مسموع لا يقاس عليه السادسة منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون عمل الفعل فى مصدرين مؤكد ومبين وذهب السيرافى وابن طاهر الى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة اذا اختلف معناها نحو ضرب ضربت باشديدا اضربتين وعلى الأول الثانى بدل ومن المسموع فى ذلك قوله

ووطئتنا وطأ على حنق * وطء المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه البدلية لان الثانى غير الاول فيخرج على اضمار فعل

(ص) مسئلة يحذف عامله لقرينة ويجب فى مواضع منها ما كان بدلا من فعله و يقدر معنى ما لا فعل له كذفرا والأصح أن بهرا فعل وانه لا يقاس فى الدعاء وثالثها يقاس ان كان له فعل وجاء رفع بعضها وقبح إضافتها وما أضيف نصب ومما أفرد وأضيف ويح و ويس و ويب ويختار الرفع فى ويح مفردا عكس تب وقيل يجب وفى عطف ويح على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ويح وتب على حاله و يقال ويله و ويل له و ويل طويل و بالنصب فيهما وغول وغولة ولا يفرد عنه ومضافها للتبيين كلك بعد سقيا والأحسن فى المعرف الرفع وهو سماع فى الأصح

(ش) يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حثيثا لمن قال أى سير سرت أو معنوية نحو تأهبا ميمونا لمن رأيته يتأهب لسفر وحجا مبرورا لمن قدم من حج وسعيا مشكورا لمن سعى فى مثوبة و يجب الحذف فى مواضع فى منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملا كسقيا ورعيا أو مهملا أى غير موضوع فى لسان العرب كذفرا بمعنى نتنا وأفة وهى وسخ الأذن وتفة وهى وسخ الاظفار فيقدر للثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبة ومنه * ثم قالوا تحبها قلت بهرا * أى غلبنى حبها غلبة وقال أبو حيان حكى ابن الاعرابى وغيره انه يقال للقوم اذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا مهمل واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ فى الدعاء للانسان أو عليه كسقيا و رعيا وجدعا وعقرا و بعدا وسحقا وتعسا ونكسا وبؤسا وخيبة وتبا أو يقاس عليها فسيبويه على الاول والأخفش على الثانى قال أبو حيان و ينبغى أن يفصل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جاء بعضها فى الشعر مرفوعا قال

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة * لأول من يلقى وشر ميسر

فالجر و رخبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا فى قبيح من الكلام واذا أضيفت فالنصب حتم ومما جاء مضافا بعدك وسحقك وأنشد الكسائى

اذا ماالمهارى بلغتنا بلادنا * فبعد المهارى من حسير ومتعب

ومما استعمل مفرداً أومضافاقولهم للمصاب المرحوم ويح فلان و ويحه و ويح له للمتعجب منه و ويباله و ويبك و ويب غيرك و ويسك و ويسه قال الجزولى وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر ويح كلمة تقال رحمة و ويس كلمة تقال فى معنى رأفة وهى مضافة الى المفعول ومتى أضفتها لزمت النصب ولايجوز فيها الرفع لانه مبتدأ لاخبرله فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له و ويحاله و ويل له و ويلاله ولايقوى النصب فى هذا قوته فى غيره لان هذا مصدر لافعل له وانما يقوى النصب فى المصدر الذى له فعل نحو حمد وشكرا فالرفع فى نحو ويح و ويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو تباله ويجوز تب له وقال ابن أبى الربيع تبا لك التزم نصبه و ويح لك التزم رفعه وفى ويل لك وجهان ولو قسنا الساو ينا لكن لانتعدى السماع فان عطف ويح على تب نصبته ولايجوز رفعه لانه لاخبرله وان عطفت تب على ويح فكحاله قبل العطف ويكون جملتان فعلية على اسمية لتساو يهما فى المعنى ويقال تباله و ويح له فلا يكون فى ويح الا الرفع كحالة قبل العطف انتهى ومنع المازنى عطف ويح على تب وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه فى حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أوتبا أيضا دعاء له على حد قاتله الله ماأشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه و يله و ويل له و ويلاله و ويل طويل له و ويلا طويلا فيجب النصب فى الاضافة ويجوز هو والرفع فى الافراد ويقال عول وعولك ولايفرد انما يستعمل تابعا لو يل ومضافها للتبيين كلك فى سقيالك وأما المعرف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب لانه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلايقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كلبيك وسعديك تابعة وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجاز يك وحواليك ولاتتصرف وتلزم الاضافة واضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كغائب وخالفه أبو حيان فان أفردت تصرفت وزعم يونس لبامفردا قلبت ألفه وتثنيتها للتكثير وقيل للشفع وزعمه السهيلى فى حنانيك خاصة والكاف فى ماهو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب وسمع لب كامس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله فى اجابة الداعى لبيك وسعديك أى اجابة بعد اجابة واسعادا بعد اسعاد أى كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك وساعدتك ولايستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعد و يله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده ومنه قولهم حنانيك أى تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال

تحنن على هداك المليك * فان لكل مقام مقالا

ودواليك من المداولة قال

اذا شق برد شق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

أى تداولنا دواليك كان الرجل فى الجاهلية اذا أراد أن يقعد مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذاذيك قال * ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * أى نهذ هذاذيك وحجاز يك أى نحجز حجاز يك أى نمنع وحذار يك أى نحذر أى ليكن منك حذر بعد حذر زاده صاحب البسيط وحواليك أى اطافة بعد اطافة وهذه المصادر كلها لاتتصرف وهى ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان أفرد منها شئ كان متصرفا كقوله

* فقالت حنان ماأتى بك ههنا * واختلف فى تثنيتها هى تثنية يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بآخر أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أصحهما الثانى وقال

السهيلي بالأول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا و رحمة في الآخرة و رد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * حنانيك بعض الشر أهون من بعض * وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد وأصله قبل الاضافة لبا مقصور وقلبت ألفه ياء لاضافته الى الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب كما أن حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك أن اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافتها الى الضمير الغائب قال * فلبي يدي مسور * وقال لبيه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبحه واسترحمه والكاف في نحو هذا ذيك ودواليك وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كانه قال هذك ومداولتك وتحننك وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والنجاك وذلك وحذفت النون لشبه الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبني كامس وغاق لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورده أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

﴿ص﴾ ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بأل في الشعر وافرد منونا وغيره وقيل إنه مبني

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر التسبيح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى ولوليت من لولا وصهصهت وأففت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه صه وأف وسوف وبأبي ولبيك ولا يقال سبح مخففا فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا ان لم تنو الاضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وغير منون إن نويت كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بأل في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا السبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا بالله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ص﴾ ومنه سلاما وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر أو انشاء أو يلزم اجتماعهما خلاف ومنه أفعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولا هما ولأفعلنه ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلفا وكرما في التعجب وهل منه غفرانك خلاف

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أي منعا أي امنع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي سترا وبراءة من هذا ومنه قوله تعالى ، ويقولون حجرا محجورا ، ولا يتصرف اذا كان مشابها معنى المباراة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

متصرف كقوله تعالى * لذي حجر * ومن ذلك عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهي انشاء
قال أبو حيان وكذا قال الشلوبين أيضا فقال ان قلت كيف يكون هذا انشاء الا بظهر فعله ولا شك انه يجوز أن تقول
حمدت الله حمدا وأحمده حمدا فالجواب ان الذي تكلم سيبويه في حمد الذي هو نفس الحمد أعني الذي هو صيغة الانشاء
للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذي أورده المعترض انما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد
قال أبو حيان والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الألفاظ خبر فانه قال عجبا وحمدا وشكرا لا انها مصادر قائمة مقام
أفعالها الناصبة لها أي أعجب عجبا وأحمد حمدا وأشكر شكرا وتفارق ويله واخواتها في أن معنى هذه الخبر ومعنى
تلك الدعاء وتفارق سبحان الله واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله

عجب لتلك قضية واقامتي فيكم * على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سرد ها سيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره ومن ذلك
قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة وحبا ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا
ولا هما ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا
وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا أكاد كيدا ولا أهم هما وأرغمك رغما ثم قال سيبويه وقد جاء
بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه كقوله * عجب لتلك قضية البيت قال وسمعنا بعض العرب يقال له كيف
أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كانه يقول أمري وشأني حمد الله وثناء عليه انتهى * قال أبو عمرو بن نقي قول
سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجبا مفردة عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل
كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال أبدا حمدا وحده وشكرا الا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع
لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل أفعل كيدا
وكرامة الا جوابا أبدا وكأن قائلا قال أفعل ذلك أو نفعله فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسرك مسرة بعد
مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذا نعمى عين بعدهما لا يقال مسرة بكرامة ولا نعمى عين وحبا
وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الاكرام وكذا نعمة عين ونعام عين بمعنى نعام ونعام
عين بضم النون وكسرها وفتحها وأنكر الشلوبين الفتح وأكاد الذي ذكره سيبويه في كيدا اختلف فيه فقال
الأعلم هي الناقصة والمعنى ولا أكاد أقارب الفعل وحذف الخبر لتعلقه به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا
مقاربة وهما من هممت بالشيء ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا جواب لمن قال افعله وان رغم أنفه رغما وان هان هوانا قال
أبو حيان وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا به دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو
مخالف لكلام ابن عصفور وأنها تستعمل مرفوعة انتهى * ومن ذلك قولك في التعجب كرما وصلفا قال سيبويه
لانه صار بدلا من أكرم به وأصلف قال بعضهم وتقديره ناصبه كرم كرما وصلف صلفا لأن أبنية التعجب
ليس منها ماله مصدر الا أفعل ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبعا للزجاجي فيما هو بدل من اللفظ بالفعل وقيل
هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك فمرة قال بالاول ومرة قال بالثاني واختلف
هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه
السخاوي الى سيبويه وذهب الزمخشري الى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه
منصوب على المفعول به أي نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو اضمار الخبر أي
غفرانك مطلوبنا

﴿ ص ﴾ ومنها الواقع في توبيخ مع استفهام أولا لنفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو نائبا عن خبر

اسم عين منه [illegible] كد جملة لا تحتمل غيره ويسمى مؤكد نفسه أو تحتمل فمؤكد غيره ويلزم فيه
[illegible] عليها على الأصح الا نحو أجدك لا تفعل اللام للاضافة لمناسب الفاعل وايلائه غالبا لا أو لم أو لن
و[illegible] الزجاج [illegible] به رفعه والمبرد الباقي ومنها المشتبه به مشعر الحدوث بعد جملة مشتملة على معناه
وصاحبه دون [illegible] يجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور بسواء وهو أولى ان خلت الجملة

{ ش } من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله

أذلا إذا شب العدى نار حربهم * وزهوا إذا ما يجنحون الى السلم

أم دونه كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله * أطربا وأنت قنسرى * أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد و إما فداء والخبر نحو

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى و إما بلوغ السؤل والأمل

ومنها ما وقع نائبا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا أي يسير وكقوله

أنا جدا جدا ولهوك يزدا * د إذن مالى اتفاق سبيل

أي أجد جدا والحصر نحو انما زيد سيرا وما زيد الا سيرا أي يسير وكقوله

ألا انما المستوجبون تفضلا * بدارا الى نيل التقدم في الفضل

أي يبادرون بدارا جعل أحد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما أو ما والا فلو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم وانما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع مؤكدا لمضمون جملة فان كان لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو له على دينار اعترافا وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى نحو أنت ابنى حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤكد به في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا و يقينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله و وعد الله وصبغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم [illegible] المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى اذ التقدير في له على دينار اعترافا أعترف بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا أحقه [illegible] فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياسا عليه وأجاز الزجاج توسطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله

وكذا كم مصير كل أناس * سوف حتما تبليهم الايام

وقوله

اني ورب القائم المهدي * مازلت حقا يابني عدي * اخا اعتلال وعلى أذى

أي [illegible] سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا لا [illegible] وأوله المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي أفي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

أن لاتفعل ثم حذفت أن و بطل عملها وزعم الشلوبين أن فيه معنى القسم ولذلك قدم انتهى قال أبو حيان قد أدخله سيبويه فى المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقا لاتفعل كذا ولا تستعمل الامضافا وغالبا بعده لا أولم أولن قال فى النهاية والاسم المضاف اليه جدحقه أن يناسب فاعل الفعل الذى بعده فى التكلم والخطاب والغيبة نحو أجدى أكرمتك وأجدك لاتفعل وأجدك لم تفعل وأجده لم يزرنا وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التى بعده فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فان قلت كيف أدخل سيبويه هذا فى المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لانك اذا فرضته مؤكدا فانما يكون مؤكدا لما بعده قلت إنما هو جواب لمن قال أنا لاأفعل كذا أو أنا أفعل كذا فبلاشك أن المتكلم يحمل كلامه على الجد فهو مجد فيما يقوله فاذا قلت أتجد ذلك جدا فهو مؤكد لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله أى المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ويكون لازما الاضمار فصنع الله مثلا على اضمار هو وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع باقى الخبر المكرر والمحصور فيقال زيد سير سير وانما أنت سير ومن المواضع التى يجب فيها حذف عامل المصدر ماوقع مشبها به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به فاذا له صوت صوت حار وله صراخ صراخ الثكلى وقوله * له صريف صريف القعو بالمسد *
واحترز بقولنا مشعر ابحدوث عما لايشعر به نحو له ذكاء ذكاء الحكماء فلا يجوز نصبه لان نصب صوت وشبهه إنما يكون لكون ماقبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل اذا التقدير فى وله صوت وهو يصوت فاستقام نصب مابعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لايمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب و بقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو صوته صوت حار فلا يجوز نصبه و بقولنا حاوية الى آخره عن نحو فيها صوت صوت حار وعليه نوح نوح الحمام فالنصب فى ذلك ضعيف لانه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره يصوت فوجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على المصوت و بقولنا ولا صلاحية للعمل عما لا يصلح للعمل فى المصدر نحو هو مصوت صوت حار فان صوت حار هنا ينتصب بمصوت لا بمضمر ثم اذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعين فيه ماذكر من النصب على المصدرية نحو له صوت صوت الحار وان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أى يبديه ويخرجه صوت حار و يجوز الرفع فى المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما ونعتا فى النكرة وعلى الخبرية بتقدير المبتدإ فيهما وجعل ابن خروف النصب فى هذا النوع أقوى من الرفع قال لان الثانى ليس بالاول فيدخل المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافئين لان فى الرفع المجاز وفى النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب ان خلت الجملة عن صاحبه كما تقدم

﴿ص﴾ مسئلة أنابوا عنه صفات كعائذا بك وهنيا وأقائما وقد قعد وأوأعيانا كتربا وجندلا وفاها لفيك وأأعور وذاناب ولايقاس وفى الصفات خلف والاصح أنها أحوال والأعيان بمفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء

﴿ش﴾ أنابوا عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيالك وأقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب وهى أسماء فاعلين وهنيء من هنؤ كشريف من شرف قال بعض المغاربة وهى موقوفة على السماع وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه فيقال لكل من لازم صفة دائبا عليها نحو أضاحكا وأمارجا وأنابوا عنه أيضا أسماء أعيان قالوا تربا وجندلا فى معنى تربت يداه اى لاأصاب خيرا والترب التراب والجندل الحجارة وقالوا فاها لفيك أى فالداهية ويستعمل هذا فى معنى الدعاء أى دهاه الله وقيل ضمير فاها للخيبة وقالوا أأعور وذاناب والمقصود به الانكار وأصله أن بنى عامر لما قاتلوا بنى أسد جعلوا فى مقدمتهم عند اللقاء جملا أعور مشوه الخلق ذاناب وهو

السن فقال بعض الأسديين ذلك منكرا عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الاكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد ونصب الاعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير أطعمك الله أو ألزمك تربا وجندلا وألزمك الله فاها الفيك وأتستقبلون أعور وذاناب وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالمالح والعافية وذهب الشلوبين وغيره الى أن تربا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال تربا لك كما يقال سقيا لك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى أن أعور وذاناب حال والتقدير أتستقبلونه أعور وسمع رفع ترب على الابتداء ومابعده الخبر قال * فترب لأفواه الوشاة وجندل * قال أبو حيان ولا ينقاس الرفع فى أسماء الاعيان التى يدعى بها ولو قلت فوها الفيك على قصد الدعاء لم يجز وأما غير المدعو بها فقال سيبويه لو قال أعور وذوناب كان مصيبا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر أى مستقبلكم أو مصادفكم

﴿ ص ﴾ المفعول له شرطه أن يكون مصدرا خلافا ليونس معللا قيل ومن أفعال الباطن وشرط المتأخرون والاعلم مشاركته لفعله وقتا وفاعلا والجرمى والمبرد والرياشى تنكيره والاصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب فى الاصل جار الانواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان فقد شرط جر باللام أو من أو الباء قيل أو فى الامع ان وأن ويكثر معها مقرونا بأل ويقل مجردا ومنعه الجزولى ويستويان مضافا ويجوز تقدمه خلافا لقوم لاتعدده ولو بحرورا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له وذلك أن الباعث انما هو الحدث لا الذوات وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد بالنصب وتأوله على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر وأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير الى معنى المصدر كأنه قيل أما تملك العبيد أى مهما تذكره من أجل تملك العبيد وشرطه أن يكون معللا بخلاف المصادر التى لا تعليل فيها كقعد جلوسا ورجع القهقرى وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جاء زيد خوفا ورغبة بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو جاء زيد قتالا للكفار وقراءة للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت إبنى تأديبا بخلاف مالم يشاركه فى الوقت نحو * وقد نضت لنوم ثيابها * لان النض ليس وقت النوم أو الفاعل نحو * وانى لتعرونى لذكراك هزة * ففاعل تعرونى هزة وفاعل ذكرى الشاعر أى لذكرا اياك فيجران باللام ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ......

أكرمتك أمس طمعا غدا فى معروفك وجئت حذر زيد ومنه ﴿ يريكم البرق خوفا وطمعا ﴾ فف[illegible] نحو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجرمى والمبرد والرياشى كونه نكرة وانه ان وجدت فيه ال فزائدة لان المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفى فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج اليها ورده سيبويه والجمهور فان السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ولا تنافى بينهما فجموع الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقى سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان فمفعول مطلق لان الشئ لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيان فلذا لم أصرح به واختلف فى ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه والفارسى أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب أبدا على حسب السؤال فقولك فى جواب لم ضربت زيدا ضربته تأديبا أصله للتأديب الا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا تعاد اليه فى مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمير يرد الأشياء الى أصولها وذهب الكوفيون الى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف

الجر ولذلك لم يتر جموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنـه الى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقـدير فى جئتك اكراما لك أكرمتك اكراما لك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب فمثال فقد المصدرية جئتك للماء وللعشب وللسمن ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقد يجر بمن أو الباء لانهما فى معنى اللام نحو . خاشعا متصدعا من خشية الله . فبظلم من الذين هادوا . قيل وقد يجر بفى السببية نحو دخلت امرأة النار فى هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن وان كانا غيره صدر بن لانهما يقـدران بالمصدر وان لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو أزورك أن تحسن الى أو أنك تحسن الى ولا يتعين النصب أيضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه الجر ثم ان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأمثلة السابقة ويجوز ضربته لتأديب وذهب الجزولى الى تعين نصبه ومنع جره قال الشلو بين ولا سلف له فى ذلك وان كان معرفا باللام فالجر أكثر ويقل النصب كقوله * لاأقعـد الجبن عن الهيجاء * وقوله * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * ويجوز للجبن وللاغارة وان كان مضافا استوى نصـبه وجره قال تعالى . ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . وقال . لئلاف قريش . ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسماع قال * فما جزعا ورب الناس أبكى * وقال * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع فى قوله تعالى . ولا تمسكوهن ضرارا لتعتـدوا . تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعـل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

﴿ ص ﴾ المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت معنى فى باطراد لواقع فيـه ولو مقدرا ناصب له ويصلح له مبهم الوقت ومختصه فان جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير من فمتصرف إما متصرف كحين أولا كغدوة وبكرة علمين والا فغير متصرف كبعيدات بين وما عـين من بكرة وسحير وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية وقد يمنع وجوز الـكوفية تصرف ضحى وعتمة وليل أو ممنوع كسحر معينا مجردا

﴿ ش ﴾ المفعول فيه الذى يسمى ظرفا ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى فى باطراد لواقع فيـه مذكور أو مقدر ناصب له فما ضمن جنس يشمل الظرف والحال او السهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لا فى الفعل ولا فى الأماكن فلا يقال أخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفيـة فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل غـيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست أمامك والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو قمت يوم الجمعة وقمت امامك فالقيام واقع فى يوم الجمعة وفى الامام وهو العامـل فيه أو مقدرا نحـو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لا ملفوظ به وبدأت فى المتن بالـكلام على ظرف الزمان فلذا اقتصرت فى الحد على ذكره وهو أوسع من المـكان لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مختصة والسبب فى تعدى الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولى الفعل كما ان السبب فى تعديته الى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليهما من حيث يدل عليهما من جهة المعنى واللفظ فالمبهـم ما وقع على قدر من الزمان غـير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهـة التأكيـد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه . أسرى بعبده ليلا . لان الاسراء لا يكون الا بالليـل قال بعضهم ولا ينكر التأكيد فى الظرفين

كما لا ينكر فى المصدر الجائى والمختص قسمان معدود وهو ماله مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين والمحرم وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يعمل فيه من الأفعال الا ما يتكرر و يتطاول فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر فى أماته الله مائة عام فألبثه وغير معدود وهو اسماء الأيام كالسبت والاحد وما يختص بالاضافة كيوم الجمعة أو بأل كاليوم والليلة أو بالصفة كقعدت عندك يوما قعد عندك فيه زيد وما أضافت اليه العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر خاصة ثم ظرف الزمان قسمان أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو ينتصب مفعولا به أو يجر بغير من كسرنى يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجئت يوم الجمعة وليجمعنكم الى يوم القيامة ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وغير منصرف كغدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لا لان علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة وقد يخلوان من العلمية بأن ينكرا بعدها فينصرفان ويتصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا قال أبو حيان جعلت العرب غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك فى نظائرهما كعتمة وضحوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة فى الآية انما نونت لمناسبة عشيا الثانى غير متصرف بأن لا يخبر عنه ولا يجر بغير من بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر بمن وانما لم يحكموا بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد لان من كثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذى لا ينصرف وهو أيضا نوعان ممنوع الصرف كسحر اذا كان من يوم بعينه وجرد من أل والاضافة نحو أزورك يوم الجمعة سحر وجئتك سحر وأنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه ينصرف ويتصرف نحو نجيناهم بسحر وكذا ان عرف بال أو الاضافة نحو سير بزيد يوم الجمعة السحر منه أو من سحره ومنصرف كبعيدات بين بمعنى أوقات غير متصلة وهى جمع بعد مصغرة ومعناه لقيته مرارا متفرقة قريبا بعضها من بعض فجمع بعد يدل على ما أريد من المرار وتصغيره يدل على ما أريد من تقاربها لان تصغير الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من بكرة وسحر وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية فهذه الاسماء نكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك لا تتصرف وتوصف بالنكرة تقول أتيتك يوم الخميس ضحى مرتفعة ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع عشية الصرف قصدا لذلك علما جنسيا كغدوة وأجاز الكوفيون تصرف ما عين من عتمة وضحوة وليل ونهار فتقول سير عليه [illegible] ضحوة وليل ونهار

﴿ص﴾ ومنه [illegible] من مركب الأحيان كصباح مساء أى كل صباح ومساء ويساويه المضاف معنى خلافا للحريرى فى [illegible] الفعل بالأول [illegible] مضافين لوقت الا فى لغة وأنكرها السهيلى فى ذات ويقع تصرف وصف [illegible] عرض قيامه ولم يوصف

﴿ش﴾ النحو الممنوع التصرف فى التزام النصب على الظرفية ما لم يضف من مركب الاحيان كفلان يزورنا صباح مساء ويوم يوم أى كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين عنه * صباح مساء يضنوه خبالا

وقال

آت الرزق يوم يوم فاجمل * طلبا وابغ للقيمة زادا

وهو [illegible] لتضمنه معنى حرف العطف كخمسة عشر بخلاف ما اذا أضيف الصدر الى العجز فانه يتصرف

فيقع ظرفا وغير ظرف كقوله * ولولا يوم يوم ما أردنا * وقوله * وقد علاك مشيب حين لا حين *
وكذا إذا لم يركب بل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء وزعم الحريري في درة الغواص
انه فرق بين قولك يأتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مساء على التركيب وأن الخواص يهمون في ذلك
فلا يفرقون بينهما وأن الفرق هو أن المراد به مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده اذ تقدير الكلام أتينا في صباح
مساء والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح انه يأتي في الصباح والمساء لان الأصل صباحا ومساء
فحذف العاطف ورده ابن بري بأن هذا الفرق لم يقله أحد بل صرح السيرافي بأن سير عليه صباح مساء
وصباح مساء وصباحا ومساء معناهن واحد ثم قال وليس سير عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زيد في
أن السير لا يكون الا في الصباح كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان
السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة وهذا نص واضح وألحق العرب أيضا بالممنوع التصرف في التزام
النصب على الظرفية ذا وذات مضافين الى زمان نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال
* اذا شد العصابة ذات يوم * الا في لغة خثعم فانها أجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذات ليلة برفع ذات وقال
بعض الخثعميين * عزمت على اقامة ذي صباح * وزعم السهيلي ان ذات مرة وذات يوم لا تتصرف لا في لغة خثعم
ولا غيرها وان الذي يتصرف عندهم انما هو ذو فقط ورده أبو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك
والسبب في عدم تصرف ذا وذات في لغة الجمهور أنهما في الاصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظرف
محذوف والتقدير في لقيته ذا صباح ومساء وقت صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعة ذات يوم فحذف الموصوف
وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع وعبارة ابن أبي العافية فضعف لذلك ولم يستعمل الا
ظرفا ولان اضافتهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح
جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما أو حديثا أو طويلا
فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها وانتصب على الظرفية فلو تصرف فيها فقيل سير عليه قديم أو حديث أو
طويل قبح ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعمل ظرفا وهي في الاصل صفة نحو قريب وملي حسن فيها
التصرف نحو سير عليه قريب وسير عليه ملي من النهار أي قطعة من النهار ولو وصفت فيها أيضا حسن التصرف
نحو سير عليه طويل من الدهر لانها لما وصفت ضارعت الاسماء

﴿ ص ﴾ وما صلح جواب كم أو متى وهو اسم شهر لم يضف اليه شهر قيل أو أضيف قال ابن خروف وكذا
شهر مفردوا أعلام الايام أو كان الأبد والدهر والليل والنهار مقرونا بأل لا للمبالغة فالفعل واقع في كله تعميما
أو توزيعا ويجوز في غيرهما التعميم والتبعيض ان صلح وتعريف جواب كم خلافا لابن السراج واضافة
شهر الى كل الشهور وفاقا لسيبويه وخلافا للمتأخرين وقيل نصب المعدود والموقت نصب المفعول نيابة عن
المصدر وقيل على حذف مصدر

﴿ ش ﴾ ما صلح أن يقع جوابا لكم ولا يصلح أن يكون جوابا لمتى هو ما كان موقتا غير معرف ولا مخصص
بصفة نحو ثلاثة أيام ويومين فانه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إما تعميما
وإما تقسيطا فاذا قلت سرت يومين أو ثلاثة أيام فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الاول الى الآخر وقد
يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وان لم يعم من أول اليوم الى آخره ومن التعميم صمت ثلاثة أيام ومن
التقسيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الايام أو الليالي
ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ومعرفة كاليومين المعهودين وأنكر ابن السراج أن يرد جواب كم معرفة

لانه من جواب متى اذ يراد منها الوقت وبكم العدد وما صلح أن يقع جوابا لمتى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا فى جميعه تعميما أو تقسيطا نحو سرت المحرم وسرت صفر يحتمل الأمرين واعتكفت المحرم للتعميم وأذنت صفر للتقسيط وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القدوم فى بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه لفظ شهر فانه يجوز أن يكون فى بعضه وفى جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لافرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز أن يكون العمل فى بعضه وان يكون فى جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم وشهر ليس كذلك انما هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك اسماء الشهور كالاعلام فلا تقع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا أو مجتمعا من جهة أنه ليس علما فاجاز أن يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير فى بعضه وأجاز أن يعمل فى الشهر ما لا يتطاول نحو لقيتك الشهر وكذا زعم فى أعلام الايام أنها كاعلام الشهور فاذا قلت سرت السبت أو سرت الخميس لم يكن العمل الا فى جميعهما لأنهما علمان فاذا أضفت اليه يوم أو ليلة فقلت سرت يوم السبت أو ليلة السبت جاز أن يكون السير فى بعضه وفى جميعه لان تعريفه بالاضافة وأجاز لذلك أن يعمل فى المضاف اليهما ما لا يتطاول نحو لقيتك يوم الخميس ولم يجزه فى الخميس وسائر أيام الاسبوع فلا يقال لقيتك الخميس ولا لقيتك السبت قال أبو حيان وما زعمه باطل لان الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة علما أو غيره وانما التفرقة بين الشهور اذا أضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل فى جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون فى بعضه وكذلك أسماء الايام يجوز أن يكون فى كلها وفى بعضها لانها من قبيل المختص غير المعدود ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء أضيف اليه يوم أم لا انتهى ✽ وكذا اذا كان جواب متى الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا لم يضف اليه شهر يكون للتعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ولا يقال لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه فى ساعة من الساعات ولا لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوما فيه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سير عليه الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير فى جميع الأبد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والأبد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا وليلة كذا وأسماء الايام وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثانى نحو لقيت زيدا اليوم ويحتملهما نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل فى جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير فى واذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه فى لان فى يقتضى عندهم التبعيض وانما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال أبو حيان وما ذهبوا إليه باطل لانهم بنوه على أن فى تقتضى التبعيض وانما هى للوعاء . قال تعالى فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا فى أيام نحسات . فأدخل فى على الايام والفعل واقع فى جميعها بدليل . سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما . وقال . فترى القوم فيها صرعى فأدخل فى على ضمير الايام والليالى مع ان الرؤية متصلة فى جميعها وذهب بعض النحويين الى أن ما كان من الظروف معطيا غير ما أعطى الفعل كالظروف المعدودة والمؤقتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ففى سرت

يومين كأنه قال سرت سيرا مقدرا بيومين لأنه لا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا أى سير يومين فحذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فنصبه والقولان المحكيان فى آخر القولة راجعان الى أصل الظرف لا الى مسئلة التعميم وهما مقابلان لقولى فى أول الباب لواقع فيه ناصب له وبقى مسئلة اضافة شهر الى أسماء الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا اليه شهر الا رمضان وربيع الأول وربيع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الا أن فى كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه أضاف شهرا الى ذى القعدة قال وبهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التى ذكرناها انتهى.

﴿ص﴾ مسئلة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفى كونه مبهما خلاف وما لا يعرف الا باضافة أو جرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الا بفى ونحوها وألحق به منه ماقرن بدخلت وقيل هو مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب النصب ان اتسع المدخول لا إن ضاق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على قرب أو بعد كهو منى مزجر الكلب

﴿ش﴾ الذى يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر عنه بمقدر قال أبو حيان وهما متغايران نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حد المبهم أم لا فالشلوبين على الثانى لان المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والفارسى وغيره على الاول لانه انما يرجع تقديرها الى السماع الا ترى أن الغلوة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ والباع لا ينضبط الا بتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب قال أبو حيان والصحيح انه شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلى فانه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بفى ولا يعمل فيه الا ما كان فى معنى المشى والحركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكما أن سرت خطوة مصدر فكذلك سرت ميلا ونحوه الثانى ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية ووراء وأمام ووجه ووجهة وبجنابتى فى قولهم هما خطان بجنابتى أنفها يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية وجنبى فى قوله

* جنبى فطيمة لا ميل ولا عزل * وكأقطار فى قولهم قومك أقطار البلاد وسواء فى جواز نصب ما ذكر على الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة بل لا بد من وصف يخصصه وما فى حكمه نحو قعدت مكانا صالحا وكذلك فى الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا الا على الحال كأنك قلت متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قعدت قدامك وخلفك الثالث ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقى المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرابتك بمعنى قريبا الا أنه أشد مبالغة قال وشرقى منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذى يلى الشرق قال وذكر سيبويه من هذا النوع هو قصدك

وهو صددك وهو صقبك وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم الا معرفة بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله خلفا و وراء بمعنى متأخرا وقداما بمعنى متقدما أما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت وقيل هو ما كان لفظه مختصا ببعض الأماكن دون بعض وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار الا ما سمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى أنه مما حذف منه اتساعا فانتصب على المفعول به وذهب الاخفش وجماعة الى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الاصل لا على الاتساع وذهب السهيلي الى أنه ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقبح أن يقال دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدا لأن الدخول قد صار ولوجا وتقحما كدخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله انه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة في وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت الى أسماء الاماكن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء ثقة فيما ينقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو الى لا في ومما سمع نصبه الطريق قال * كما عسل الطريق الثعلب * أي في الطريق وهو ضرورة كقوله * قالا خيمتي أم معبد * أي في خيمتي وذهب بعضهم الى أن انتصاب الطريق ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ابن الطراوة النوع الرابع ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلي ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعودي مقعد زيد أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت مجلس زيد أي فيه وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو هو مني مقعد القابلة ومقعد الازار ومنزلة الولد أي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب أي في الارتفاع والبعد واشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعد وذهب الكسائي الى أن ذلك مقيس

﴿ ص ﴾ مسئلة كثر تصرف يمين وشمال وذات مضافا اليهما ومكان وندر في وسط ساكنا والمتحرك اسم وقال الكوفية ظرفان والفراء ما حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكينه وما لا اسم والاحسن تحريكه وثعلب والمرزوقي ما كان آخر الفصل سكن وما لا حرك ومما عدم فيه بدل لا بمعنى بديل وأنكر الكوفية ظرفيته ومكان بمعناه وحول وحولي وأحوال وحوالي وحوال ووزن الجبل وزنة الجبل وصددك وصقبك وسوى ويقال سوى وسوى وسواء وقال الزجاجي وابن مالك هي اسم متصرف والرماني وأبو البقاء وابن هشام ظرف كثيرا وغيره قليلا ويستثنى ويوصف بها كغير فيضاف لمعرفة وكذا نكرة في الاصح وزعم عبد الدائم بناء سواء على الفتح وترد بمعنى وسط وسوى بمعنى مستو وشطر بمعنى نحو ذكره أبو حيان وعند مثلث العين للمكان الحضور والقرب حسا أو معنى وتأتي لزمانه وبمعناها لدى معربة لا بمعنى لدن في الأصح ولكن لا تجر أصلا ولا تكون ظرفا للمعاني بخلاف عند ولا تطلق على غائب وفاقا للحريري والعسكري وابن الشجري خلافا

للمعرى وتقلب ألفها مع الضمير لا غيره غالبا

(ش) الظروف المكانية أنواع أحدها ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ أو فاعلا ونائبا ومضافا اليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر و يمين الطريق اسهل وشمال الطريق أقرب وقال تعالى . عن اليمين وعن الشمال قعيد . وذات مضافة اليهما قال تعالى . تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال . وقال الشاعر * وكان الكأس مجراها اليمينا * وتقول دارك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ومكان نحو اجلس مكانك ومكانك حسن الثاني ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن السين قال ابن مالك تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا

وسطه كاليراع أوسرج المجـ * ـدل طورا يخبو وطورا ينير

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع أما وسط المتحرك السين فاسم قال فى البسيط جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف فالأول نحو زيد وسط الدار والثانى نحو ضربت وسطه وقال الفراء إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما و يجعلونهما ظرفين الا أن ثعلب قال يقال وسط بالسكون فى المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فيما لا تتفرق اجزاؤه نحو وسط الرأس وتابعه المرزوقى قاله أبو حيان وقول الفرزدق

أتته بمجلوم كأن جبينه * صلاية ورس وسطها قد تفلقا

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرق أجزاؤه وهو الصلاية الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلا وهو ألفاظ منها بدل لا بمعنى بديل نحو هذا بدل هذا أى مكان هذا قال أبو حيان ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان وانما ذكره البصريون واذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف أيضا ومنها حول وحوالى وحولى وحوالى وأحوالى وحوال وأحوال قال تعالى فلما أضاءت ما حوله . وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر * ماء رواء ونصى حوليه . * وقال * ألست ترى السمار والناس احوالى * ومنها ما ذكر سيبويه زنة الجبل أى حذاءه متصلا به و وزن الجبل أى ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة وصددك وصقبك لكن قال أبو حيان يجوز أن يستعمل إسما إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه الا إن نقل إنه مما يلزم أن يكون ظرفا قال أبو حيان ومما أهمل النحويون ذكره من الظروف التى لا تتصرف شطر بمعنى نحو قال تعالى . شطر المسجد الحرام فولوا وجوهكم شطره . وقال الشاعر

أقول لأم زنباع أقيمى * صدور العيس شطر بنى تميم

وقال * تعدو بنا شطر نجد وهى عائدة * ومن جرها بمن قوله

وقد أظلكم من شطر ثغركم * هول له ظلم يغشاكم قطعا

ومنها سوى بكسر السين وضمها مقصورا وسواء بفتحها وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بأن تلازم الظرفية مذهب سيبويه والجمهور لانها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك و بدلك فكأنك إذا قلت مررت برجل مكانك أى عوضك و بدلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشئ حقيقة انما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء والعكبرى الى أنها ظرف متمكن

أي يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك الى أنها ليست ظرفا البتة فانها اسم مرادف لغير فكما أن غير لاتكون ظرفا ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدي وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفهما حكى أتاني سواؤك وقوله

* فسوائك بائعها وأنت المشتري * وقوله * ولم يبق سوى العدوان * وقوله

أأترك ليلى ليس بيني وبينها * سوى ليلة اني اذا لصبور

وقوله ذكرك الله عند ذكر سواه * صارف عن فؤادك الغفلات

وقوله * معلل بسواء الحق مكذوب * وقوله * فان أخا سوائكم الوحيد * وقوله

* وماقصدت من أهلها لسوائكا * والأشهر في سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر حكاها الأخفش ولغة الفتح والمد حكاها سيبويه ولغة الكسر والمد حكاها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني أن سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى الا قال أبو حيان والذى حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لاتتغير بوجوه الاعراب تغير غير والصحيح ان فتحها اعراب وهي لازمة الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر قال ويلزمه أن يقول ببناء سوى وسوى أو يبدى فرقا بينها وبين هذين اما سواء بمعنى وسط نحو. سواء الجحيم. أو بمعنى مستو نحو. سواء عليهم أأنذرتهم. فمعربة اجماعا وكذا سواء بمعنى حذاء نحو زيد سواء عمرو ويستعمل سوى كغير فيستثنى بها نحو قام القوم سوى زيد ومافي الدار سوى حمار قال

كل سعي سوى الذي يورث الفو * ز فعقباه حسرة وخسار * وقال

* لم ألف في الدار ذا نطق سوى طلل * ويوصف بها نحو جاءني رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم * سوى ماقد أصاب بني النضير

وتنفرد سوى عن غير بأنها تلزم الاضافة لفظا بخلاف غير فانها تقطع عنها لفظا وتنوى كما سيأتي ولا يعترض على هذا بقوله تعالى. مكانا سوى. فان سوى فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه ويضاف سوى الى المعرفة والنكرة كالبيتين السابقين وقيل انها تنفرد عن غير بأنها لاتضاف الا الى المعرفة بخلاف غير فانها تضاف اليهما ورده أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليلة وهما نكرتان. ومنها عند وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حسا أو معنى أو قربيا حسا أو معنى فالأول نحو. فلما رآه مستقرا عنده. والثاني نحو. قال الذي عنده علم من الكتاب. والثالث نحو. عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى. والرابع نحو. عند مليك مقتدر. رب ابن لي عندك بيتا في الجنة. وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار. ماعندكم ينفد وماعند الله باق. وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى ولم تستعمل الامنصوبة على الظرفية كامثل أومجرورة بمن نحو. آتيناه رحمة من عندنا. وانما لم تتصرف لشدة توغلها في الابهام لانها تصدق على الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومنهم من يضمها ومنها لدى وهي بمعنى عند لا بمعنى لدن في الافصح ومن ثم كانت معربة لكن تفارق لدى عند من أوجه أحدها أنها لاتجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم الثاني أن عند تكون ظرفا للاعيان والمعاني كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندي هذا القول صواب ولا يجوز لدى ذكره ابن الشجري في أماليه ومبرمان في حواشيه الثالث أنك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري أنه

لافرق بين لدى وعند قال ابن هشام فى المغنى وقول غيره أولى وتقلب ألف لدى مع الضمير ياء كعلى والى قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لا مع الظاهر نحو . لدى الحناجر . لدى الباب . ومن العرب من يقر الالف مع المضمر أيضا كالظاهر وكذا الى وعلى قال

الى كم يا خناعة لا الانا * عن الناس الضراعة والهوانا
فلو برأت عقولكم بصرتم * بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم اذا واثقتمونا * على نصر اعتمادكم علانا

﴿ص﴾ مسئلة يتوسع فى المتصرف فيجعل مفعولا به ويضمر غير مقرون بفى ويضاف ويسند اليه لا إن كان العامل حرفا أو اسما جامدا أو لا متعديا الثلاثة على الأصح قيل أو اثنين ولا كان ان عملت فيه على الأصح

﴿ش﴾ التوسع جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفى نحو اليوم سرته ولا يجوز ذلك فى المنصوب على الظرف بل اذا أضمر وجب التصريح بفى لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فيقال اليوم سرت فيه وسواء فى التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو

* ويوم شهدناه سليما وعامرا * يارب يوم لى لا أظلله *

الثانى نحو * ومشرب أشرب به وشيل * والاصل شهدنا فيه وأظلل فيه وأشرب فيه ويجوز حينئذ الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار * ياسارق الليلة أهل الدار * والمفعولية نحو . تربص أربعة أشهر يا مسروق الليلة أهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الظرف لان تقدير فى يحول بين المضاف والمضاف اليه فيمتنع قاله الفارسى ولان الخافض اذا دخل على الظرف يخرجه عن الظرفية قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ الاسناد اليه نحو . فى يوم عاصف . انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قطريرا * صيد عليه الليل والنهار * قال بعضهم ويؤكد ويبدل ويستثنى منه ولا يجوز ذلك فى الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفى هذا نظر وللتوسع شروط الاول أن يكون الظرف متصرفا فالازم الظرفية لا يتوسع فيه لان التوسع مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه أن يسند اليه ويضاف اليه الثانى والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا لانهما يعملان فى الظرف لا فى المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن لا يكون فعلا متعديا الى ثلاثة لأن الاتساع فى اللازم له ما يشبه به وهو المتعدى الى واحد والاتساع فى المتعدى الى واحد له ما يشبه به وهو المتعدى الى اثنين والاتساع فى المتعدى الى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدى الى ثلاثة فيجوز فيها وأما ما يتعدى الى ثلاثة فليس له ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى أربعة فيمنع هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه غيره للمبرد وقيل يجوز فى المتعدى الى ثلاثة أيضا ونسبه ابن خروف الى سيبويه وأبو حيان الى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظير والا لم يجز فى اللازم اذ لم يعهد نصبه المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدى الى اثنين أيضا لانه ليس له أصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا ما صححه ابن عصفور قياسا لما ذكر وسماعا لانه لم يرد الا فى المتعدى لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كما قال من عدم السماع مع المتعدى لاثنين الخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها ان قلنا انها تعمل فى الظرف حذرا من كثرة المجاز لانها اذا رفعت ونصبت تشبيها بالفعل المتعدى والعمل بالشبه مجاز فاذا نصبت الظرف على الاتساع وهو مجاز أيضا كثر المجاز فمنع منه قال أبو حيان وهذا ما يقتضيه النظر ونظيره قولهم دخلت فى الامر لا يجوز حذف فى لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة فى مجاز

فلم يجتمع عليها مجازان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال أما ان قلنا بانها لا تعمل فى الظرف فواضح لانه لا توسع ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظرف المقطوع عن الاضافة المعوض منه التنوين نحو يومئذ وحينئذ وما انتصب من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم برفع بين على قراءة من رفع وكذلك فان التوسع بعد ان جعلت الصفة له أما اذا وصفت به نحو سرت طويلا فيضعف فيها التوسع الآن وصف

﴿ص﴾ ينوب مصدر عن مكان بقلة و زمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير و يقام غير مضاف اليه لا مصدر مؤول خلافا للزمخشري

﴿ش﴾ قد ينوب عن الظرف مصدر اذا كان الظرف مضافا اليه فحذف ولابد من كونه معينا لوقت أو مقدار وهو كثير فى ظرف الزمان نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة قليل فى المكان نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم أحقا انك ذاهب أى أفى حق وقد يكون النائب غير مضاف اليه نحو لا أكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفى خلافا للزمخشري

﴿ص﴾ الكلام فى الظروف المبنيات

﴿ش﴾ أوردت فى هذا الفصل ما لم أسبق الى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتبا على حروف المعجم

﴿ص﴾ إذ للوقت الماضى وللمستقبل فى الاصح وتلزم الظرفية ما لم يضف لها زمان والاضافة الى جملة غير مصدرة بزال واخوته أو دام أو ليس أو لكن أو ليت أو لعل و يقبح أن يليها اسم بعده ماض وقد يحذف جزؤها وكلها فتعوض تنوينا و تكسر للساكنين وقال الاخفش إعرابا وقد تفتح وألحق بها شيخنا الكافيجى فى ذلك اذا وجوز الاخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولا به و بدلا منه والزمخشرى مبتدأ وهى تجئ للتعليل خلافا للجمهور حرفا وقيل ظرفا وللمفاجأة بعد بينا و بينما حرفا أو ظرف مكان أو زمان أو زائدا أقوال وعلى الظرفية عاملها قال ابن جنى وابن الباذش تاليها وعامل بينا مقدر والشلوبين عاملهما محذوف واذا بدل قال أبو عبيدة وللتحقيق و زائدة واختاره ابن الشجرى بعد بينا و بينما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية اذ والدليل على اسميتها قبولها التنوين والاخبار بها نحو مجيئك إذ جاء زيد والإضافة اليها بلا تأويل نحو بعد إذ هديتنا و بنيت لافتقارها الى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين وأصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضى وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب ونفخ فى الصور أى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام و يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الاغلال فى أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل فى إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا وتلزم اذ الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة الا أن يضاف اسم الزمان اليها نحو حينئذ و يومئذ و بعد إذ هديتنا ورأيتك أمس اذ جئت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو واذكروا إذ كنتم قليلا و بدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت والجمهور لا يثبتون ذلك ووافقهم أبو حيان قال لانه لا يوجد فى كلامهم أحببت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما ذكروا ذلك مع اذكر لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك فى القرآن وتخريجه سهل وهو أن تكون اذ معمولة

لمحذوف يدل عليه المعنى أى اذكروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال تعالى . واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء . فإذ ظرف معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم كلى بمحتمل بل مرجوح انتهى وجوز الزمخشرى وقوعها مبتدأ فى قراءة بعضهم . لمن من الله على المؤمنين . أنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث وأن تكون إذ فى محل رفع كإذا فى قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما قال ابن هشام فمقتضى هذا أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا وتلزم إذ الاضافة الى جملة إما اسمية نحو . واذكروا إذ أنتم قليل . إذ هما فى الغار . أو فعلية كما سبق ويقبح فى الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما كانت للماضى وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم فانه حسن ويشترط فى الجملة أن لا تكون شرطية فلا يقال أتذكر إذ إن تأتنا نكرمك ولا إذ من يأتك تكرمه لا فى ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف اليها إذ فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت الى المفرد كقوله * والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا * والتقدير إذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض منها التنوين قال أبو حيان والذى يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر النون حينئذ لالتقاء الساكنين نحو . وأنتم حينئذ تنظرون . أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش أنها حينئذ معربة والكسر جر إعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بأنه قد سبق لإذ حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة لبنائه إلا كونه مضافا لمبنى فلو كانت الكسرة إعرابا لم يجز بناء الظرف وبأنهم قالوا يومئذا بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف اليه فدل على أنه مبنى مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وهذا معنى قولى وقد تفتح وقولى وألحق بها شيخنا الكافيجى فى ذلك إذا أشرت به الى مسئلة غريبة قل من تعرض لها وذلك أنى سمعت شيخنا رحمه الله يقول فى قوله تعالى . ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون ليست إذن هذه الكلمة المعهودة وإنما هى إذا الشرطية حذفت جملتها التى تضاف اليها وعوض عنها التنوين كما فى يومئذ وكنت أستحسن هذا جدا وأظن أن الشيخ لا سلف له فى ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح الى ما جنح اليه الشيخ وقد أوسعت الكلام فى ذلك فى الاتقان وحاشية المغنى وترد إذ للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالى . ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون . أى لأجل ظلمكم فى الدنيا وإذ لم يهتدوا به فسيقولون . وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا وهى حرف بمنزلة لام العلة وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وترد للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهى الواقعة بعد بينا وبينما كقوله

* فبينما العسر إذ دارت مياسير * وقوله

بينا كذلك والأعداد وجهتها * إذ راعها لحفيف قبلها فزع

وهل هى حينئذ ظرف مكان أو زمان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد أى زائد أقوال اختار الثانى أبو حيان والرابع ما استقر لها ابن مالك والشلوبين الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن البادش عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لأن المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما وذكر لإذ معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها قوله تعالى . وإذ قال ربك للملائكة . والثانى التحقيق

كقد وحلت عليه الآية قال في المغني وليس القولان بشيء واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينا أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف

﴿ ص ﴾ إذا للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا قال ابن مالك والماضي وأنكره أبو حيان وقوم والحال وبختص بالجمل ومن ثم وكذا المظنون خلافا للبيانيين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم في السعة خلافا لمن جوزه بقلة أو مع ما ولا تدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فيهما وتضاف أبدا الجملة صدرها فعل ولو مقدرا قبل اسم يليه وجوزه الأخفش الى اسمية الجزأين وأوجب الفراء ايلاءها الماضي شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال الاكثرون ناصبها الجواب لا الشرط قال ابن مالك وتجيء مفعولا به ومجرورة بحتى ومبتدأ وترد للمفاجأة فأقوال إذ وتلزمها الفاء قال المازني زائدة ومبرمان عاطفة والزيادي جزائية ولا يليها فعل وثالثها بجوز مع قد قال أبو عبيدة وتزاد

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية إذا والدليل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها من اسم صريح نحو أجيئك غدا اذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا ومن ثم وجب ايلاؤها الجملة الفعلية ولزمت الفاء في جوابها نحو . إذا جاء نصر الله . الى قوله فسبح وقد لا تضمن معنى الشرط بل تتجرد للظرفية المحضة نحو . والليل إذا يغشى . والليل اذا سجى . وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية فقال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في حديث انى لأعلم اذا كنت على راضية واذا كنت على غضبى ومبتدأ في قوله تعالى . اذا وقعت الواقعة . والخبر اذا الثانية وخافضة رافعة بالنصب حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض ومجرورة بحتى في قوله تعالى . حتى اذا جاؤها . وسبقه الى ذلك ابن جنى في الثاني والاخفش في الثالث والجمهور أنكروا ذلك كله وجعلوا حتى في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له واذا وقعت ظرفا جوابه محذوف أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا . واذا الثانية بدل من الاولى واذا في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أي شأنك ونحوه وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك انها وقعت للماضي في قوله تعالى . واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها فان الآية نزلت بعد انفضاضهم وكذا . ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد . الآية وقال قوم انها وقعت للحال في قوله تعالى والليل اذا يغشى . لان الليل مقارن للغشيان وتختص اذا بما يتيقن وجوده نحو آتيك اذا أحمر البسر أو رجح نحو آتيك اذا دعوتني بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله . قل ان كان للرحمن ولد . ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو . أفان مت فهم الخالدون . ولكون اذا خاصا بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة كقوله * واذا تصبك خصاصة فتحمل * واذا دلت اذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل تدل عليه ككلما واختاره ابن عصفور فلو قال اذا قمت فأنت طالق فقامت ثم قامت أيضا في العدة ثانيا وثالثا يقع بهما شيء على الاول دون الثاني وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضا على العموم على الصحيح وقيل تدل عليه فلو قال اذا طلقت امرأة من نسائي فعبد من عبيدي حر فطلق أربعا لم يعتق الا عبد واحد وتنحل اليمين على الاول ويعتق أربع على الثاني وتلزم اذا الاضافة الى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعا نحو . واذا تتلى عليهم آياتنا . واذا لم تأتهم بآية . أم ماضيا نحو . اذا جاءك المنافقون . وزعم الفراء أن إذا إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي أكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وقد يليها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو. اذا السماء انشقت. وجوز الاخفش ايلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله * اذا باهلي تحته حنظلية * وفي ناصب اذا قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان حملا لها على سائر أدوات الشرط والثاني انه ما في جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثرون لما تقدم من أنها ملازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف فالاشارة بقولي ومن ثم الى قولي وتضاف أبدا والاولون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا بعدم اضافتها وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل تدخل على الفعل المصحوب بقد نقل الاخفش ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المغني ووجهه ان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقد اذ لا يقترن الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه. فاذا هي حية تسعى. وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والاخفش واختاره ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا إن زيدا بالباب بكسر ان لان إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني وأبو بكر الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد صح كونها خبرا على المكان أي فبالحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به عن الجثة ولا على الحرف لانه لا يخبر به وتلزمها الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني هي زائدة للتأكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جني وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين الصغير وأيده أبو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون. وقال الزجاج دخلت على حد دخولها في جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزاد واستدل بقوله

حتى اذا اسلكوهم في قتائدة * شلا كما تطرد الجمالة الشردا

قال فزادها لعدم الجواب فكأنه قال حتى سلكوهم وتأوله ابن جني على حذف جواب اذا

﴿ ص ﴾ ألآن لوقت حضر او بعضه وزعمه الفراء منقولا من آن والمختار اعرابه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل أصله أوان وقيل ظرفيته غالبة

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول أل وحرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به أو الحاضر بعضه نحو. فمن يستمع الآن. ألآن خفف الله عنكم. قال ابن مالك وظرفيته غالبة لا لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوي في النار الآن حين انتهى الى قعرها فالآن في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبني لاضافته الى جملة صدرها ماض كقوله

ألما تصح والشيب وازع * على حين عاتبت المشيب على الصبا

ألى الآن لا يبين ارعواء * لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان وقيل عن ياء لانه من آن يئين اذا قرب وقيل أصله أوان قلبت الواو الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين ورد بأن الواو قبل الالف لا تقلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف وغيرت الواو الى الالف كما قالوا راح ورواح استعملوه مرة على فعل ومرة على فعال كزمن وزمان واختلف في علة بنائه فقال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمين معنى الاشارة بمنزلة اسم الاشارة وهو لا تدخله أل وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمل معرفة وليس علما وأل فيه زائدة وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير

المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذهو نكرة في الاصل استعمل من أول وضعه باللام وباب اللام أن يدخل على النكرة وكذا قال الزمخشري سبب بنائه وقوعه في اول أحواله بالالف واللام لان حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن في أول أحواله بالالف واللام خالف الاسماء وأشبه الحروف ورده ابن مالك بلزوم بناء الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن أو غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بنى لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مردود بما رد به هو على الزمخشري وقال الفراء انما بنى لانه نقل من فعل ماض وهو آن معنى حان فبقى على بنائه استصحابا على حد أنها كم عن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه أل كما لا تدخل على قيل وقال وجاز فيه الاعراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وفتحته اعراب على الظرفية واستدل له بقوله * كأنهما ملآن لم تتغيرا * بكسر النون أي من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين وجر فدل على انه معرب وضعفه ابن مالك باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن لغتان الفتح والكسر كما في شتان الا ان الفتح أكثر وأشهر والمختار عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية وان دخلته من جر وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة وفي شرح الالفية لابن الصائغ ان الذي قال بأن أصله أوان يقول باعرابه كما كان أوانا معرب

﴿ ص ﴾ أمس لماضي يومك مبنى على الكسر قال الزجاج والزجاجي والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعا ومطلقا ومنصرفا لغة وزعم قوم محكيا من الامر فان قارن أل أعرب غالبا وكذا ان أضيف أو نكر أو ثنى أو جمع أو صغر

﴿ ش ﴾ أمس اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في ارادة القرب فان استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن انه لما عدل عن السحر لم يضمن معنى الحرف بل أنيب مناب السحر المعرف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار عمر معرفه بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غد لانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم علية بنائه شبه الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذي أنت فيه وقال آخرون بنى لشبهه بالاسماء المبهمة في انتقال معناه لانه لا يختص بمسمى دون آخر وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء وأل فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى سمى بفعل الامر من المساء كما لو سمى باصبح من الصباح فقولك مضت أمس أي الذي كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما للوقت وتعريفه بالاشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما كان حال استعماله ظرفا تقول ذهب أمس بما فيه وأحببت أمس وما رأيته مذ أمس

قال اليوم أعلم مايجيء به * ومضى بفصل قضائه أمس

ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجاز بين حالة النصب والجر في البناء على الكسر ويعربونه اعراب مالا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذى تضمن أمس

ومن بني تميم من يعربه اعراب مالا ينصرف في حالتي النصب والجر أيضا وعلته ماذكر في سحر من العدل والتعريف وعليه قوله * انى رأيت عجبا مذ أمسا * ومنهم من يعربه اعراب المنصرف فينونه في الاحوال الثلاثة حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر تشبيها بالاصوات وحكى الزجاجي والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى الفتح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا وبتنوين واعرابه منصرفا وغير منصرف مطلقا واعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه نصبا وجرا فان قارنه أل اعرب غالبا نحو ان الأمس ليوم حسن وقال تعالى كان لم تغن بالأمس . ومن العرب من يستصحب البناء مع أل قال

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ويجر على اضمار الباء فالكسرة اعراب لا بناء ويعرب أيضا حال الاضافة نحو ان أمسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضى لنا أمس حسن لاتريد اليوم الذى قبل يومك وحال التثنية نحو أمسان وحال الجمع نحوا أمس وآماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس * به تميس ميسة العروس

قال ابن مالك في شرح الكافية والشافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لايصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ماهو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر فتبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرة وهو ذهول عن نص سيبويه

﴿ص﴾ بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف مضافه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد ينون حينئذ ويفتح اعرابا وان نكر نصب ظرفا وقد يجر ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكف بما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله أحوال أحدها أن يصرح بمضافه نحو جئت بعدك فهو معرب منصوب على الظرفية ثانيها أن يقطع عن الاضافة لفظا ومعنى قصدا للتنكير فكذلك كقوله * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * وقد يجر قرئ لله الامر من قبل ومن بعد . بالجر والتنوين وقد يرفع روى فما شرب وابعد بالرفع ثالثها أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف . رابعها أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم . نحو لله الامر من قبل ومن بعد . أى قبل الغلبة وبعدها وعلله ابن مالك بأنه كان حقها البناء في الاحوال كلها لشبهها بالحرف لفظا من حيث انها لاتتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لافتقارها الى غيرها في بيان معناها لكن عارض ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوى معنى الثانى دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفي الافصاح أكثر النحويين يقولون لما أفردت من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك وقد تفتح في هذه الحالة بلاتنوين وقد تضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيته قبل ومن قبل وأنشد

ولا وجد العذرى قبل جميل * وأنشد الخليل قوله * فاشربوا بعد على لذة خمرا * بالضم منونا ولا يضاف بعد جملة مالم يكف بما كقوله

أعلاقة أم الوليد بعد ما * أفنان رأسك كالثغام المخلس

﴿ص﴾ ومثله فيما ذكر قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره الجرمى و يمين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعل وأنكر ابن أبى الربيع اضافتها لفظا وأثبته الجوهرى ودون وحسب لكن نصبهما على الحال وغير بعد ليس قال السيرافى وابن السراج وأبو حيان ولا يجوز فتحها والمختار وفاقا للأخفش اعرابها مطلقا وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنيها والصحيح انه أصل أول أوأل وانه لا يستلزم ثانيا واذا وقع اسما صرف وأنث بالتاء بقلة

﴿ش﴾ مثل بعد فيما تقدم من اعرابها فى الاحوال الثلاثة و بنائها فى الحالة الرابعة على الضم للعلة المذكورة قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل و يمين وشمال وفوق وتحت وعل ودون وحسب وغير ومن بناء قبل الآية السابقة ومن تنكيرها قوله * فساغ لى الشراب وكنت قبلا * وتقدمت قراءة من قبل بالجر والتنوين ومن نية لفظ المضاف اليه فيه قوله * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * كذا رواه الثقات بكسر اللام وحكى أبو على إبدأ بهذا من أول بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف و بالضم على نية الاضافة دون قصد الى لفظ المضاف اليه و بالجر على قصد لفظه قال فى الصحاح فان أظهرت المحذوف نصبت فقلت ابدأ به أول فعلك وقال الشاعر

أمام وخلف المرء من لطف ربه * كوالئ تزوى عنه ما كان يحذر

وحكى الكسائى أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله * قال الشاعر

* ولم يكن لقاءك الامن وراء وراء * وقال * لعنا يشن عليه من قدام * وقال * وأتيت فوق بنى كليب من عل وقال * كجلمود صخر حطه السيل من عل * أى من مكان عال و يقال قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة ليس غير أى ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام أن شرطها أن تقع بعد ليس وان قول الفقهاء لاغير لحن وليس كما قال فقد صرح السيرافى وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس فى ذلك وأنشد ابن مالك * فعن عمل أسلفت لاغير تسأل * و يجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال ليس غير والاخفش يقول باعرابها فى الضم والفتح معا وان حذف التنوين لانتظار المضاف اليه وعلى الفتح هى خبر ليس والاسم محذوف أى ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عندى لما تقدم فى أى الموصولة ثم النصب فى الجميع على الظرفية الاحسب فعلى الحالية قال ابن هشام وما أظن نصب عل موجودا وأنكر ابن أبى الربيع اضافة عل لفظا لكن الجوهرى صرح بجوازه فقال يقال أتيته من عل الدار بكسر اللام قال أبو حيان ومن غريب المنقول ماذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل قبل و بعد حكاه عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه على بن سليمان لان الظروف قد خصت بعلة ليست فى غيرها ومابنى من الظروف المذكورة فانه لا يتصرف وأما المعرب منها فذكر ابن مالك أن فوق وتحت لا يتصرفان أصلا قال أبو حيان ونص على ذلك الأخفش فقال اعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجليك لا يختلفون فى نصب الفوق والتحت لانهم لم يستعملوهما الاظرفا أو مجرورين بمن قال تعالى . فخر عليهم السقف من فوقهم وقال . تجرى من تحتها الانهار . وقد جاء جر فوق بعلى فى قوله * فأقسم بالله الذى اهتز عرشه * على فوق سبع * و بالباء فى قوله * لست رهنا بفوق ما أستطيع * وكلاهما شاذ وأما يمين وشمال فكثير تصرفهما كما تقدم وأما قبل و بعد والستة بعدهما الى أسفل فتصرفها متوسط قرئ . والركب أسفل منكم بالرفع . وقال

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه * مولى المخافة خلفها وأمامها

ويقال أمام زيد آمن من ورائه وزعم الجرمي أنه لايجوز استعمالها الا ظرفا ولايقاس على استعمالها اسما ولا تضاف قبل أيضا لجملة مالم تكف بما نحو قبل ما وبقي مسائل تتعلق بأول الاولى الصحيح أن أصله أوأل بوزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله وول بوزن فوعل قلبت الواو الأولى همزة وانما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبته وقد تكتسب بعده شيأ وقد لا تكتسب وقيل انه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضي أولا فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني الثالثة لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة أى أفعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثاني أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا ومنه ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محفوظي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أولة وآخرة بالتنوين

﴿ ص ﴾ بين للمكان وقيل للزمان وقال الزنجاني بحسب ما تضاف اليه وتصرفه متوسط ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد فان لحقته ما أو الالف عرض غلبه الزمان ولزومه والاضافة للجمل ولو فعلية على الأصح وقيل يضاف لزمن محذوف لا الجملة وقيل ما والألف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والالف اشباع وقيل للتأنيث وتضاف بينا المصدر لا بينما على الأصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للمكان وتتخلل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها ما والألف لزمت الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا انها ظرف زمان بمعنى اذ ومنه الحديث ساعة يوم الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزنجاني أنها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال تعالى . هذا فراق بيني وبينك . لقد تقطع بينكم . بالرفع مودة بينكم بالجر ولا تضاف الا الى متعدد ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالآية الأولى واذا لحقتها الالف أو ما لزمت اضافتها الى الجمل سواء كانت اسمية كقوله * فبينا نحن نرقبه أتانا * وقوله * فبينما العسر اذ دارت مياسير * أو فعلية وهو قليل كقوله * فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا * وتقول بينما أنصفتني ظلمتني ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن الانباري أن بين حينئذ شرطية وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسي وابن جني الى أن إضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ولابد من اثنين فما فوقهما والتقدير بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو واختاره ابن الباذش وذهب قوم الى أن ما والألف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والألف اشباع لان كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها اشباعا فالجملة بعد الألف في موضع جر بالاضافة وبعد ما لا محل لها من الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم أن الألف للتأنيث ووزنها فعلى ورد بأن الظروف كلها مذكرة الا ما شذ وهو قدام وو راء ولا حاجة الى الدخول في الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر * قال بينا تعانقه الكماة وروغه * وألحق بعضهم بينما بها فأجاز اضافتها الى مفرد مصدر نحو بينما قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لايجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ قياس بينما على بينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها

الا ما يعطى معنى الفعل وذلك الجلة والمصدر من المفردات وقد يحذف خبر المبتدإ بعد بينا و بينما لدلالة المعنى عليه كقوله فبينما العسر كما قد يحذف الجواب لذلك كقوله

فبينا الفتى فى ظل نعماء غضة * تباكره أفنانها وتراوح
الى أن رمته الحادثات بنكبة * يضيق بها منه الرحاب الفسائح

وتليت بينا بكاف التشبيه فى الشعر قال * بينا كذلك رأيتنى مستعصبا * قال أبو حيان و باضافة بينا الى المصدر احتج أبو على أن بينا ليست محذوفة من بينما كما قال بعضهم لان بينما لا تضاف وانما هى مكفوفة بما داخلة على الجملتين وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله

نحمى حقيقتنا وبعـ * ـض القوم يسقط بين بينا

الأصل بين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر فان أضيف صدر بين بين الى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك فى أحكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أقيس من الابدال وان أضيف اليها تعين زوال الظرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة

* (ص) * حيث للمكان مثلثا وحوث واعرابها لغة وتلزم الاضافة لجلة وندر لمفرد وقاسه الكسائى وتركها أندر فتعوض ما وجوز الأخفش وقوعها للزمان وتصرفها نادر وأنكره أبو حيان وفى وقوعها اسم ان ومفعولا خلف و زعمها الزجاج موصولة

* (ش) * من الظروف المبنية حيث وعلة بنائها شبهها بالحرف فى الافتقار اذ لا تستعمل الا مضافة الى جملة وبنيت على الضم تشبيها بقبل و بعد لان الاضافة للجملة كلا اضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر ومن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها على الكسر على أصل إلتقاء الساكنين ولغة طى ابدال يائها واوا فيقولون حوث وفى ثائها أيضا الحركات الثلاث ولغة فقعس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وجئت من حيث جئت فيجرونها بمن وهى عندهم كعند وقرئ • سنستدرجهم من حيث لا يعلمون • بالكسر فيحتمل الاعراب ولغة البناء على الكسر وسواء فى الجلة الاسمية أو الفعلية قال فى المغنى واضافتها الى الفعلية أكثر ولهذا رجح النصب فى جلست حيث زيدا أراه وندرت اضافتها الى المفرد كقوله * ببيض المواضى حيث لى العمائم * وقوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * والكسائى يقيسه وأندر من ذلك عدم اضافتها لفظا بأن تضاف الى جملة محذوفة معوضا منها ما كقوله * اذا ريده من حيث ما نفخت له * أى من حيث هبت والاصل فيها أن تكون للمكان قال الاخفش وقد ترد للزمان كقوله

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه

اى حين تهدى ولا تستعمل غالبا الا ظرفا وندر جرها بالباء فى قوله * كان هنا بحيث معكى الازار * وبالى فى قوله * الى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وبفى فى قوله * فأصبح فى حيث التقينا شريدهم * وقال ابن مالك تصرفها نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنت راع * يه حمى فيـه عزة وأمان

فحيث اسم إن وقال أبو حيان هذا خطأ لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة بل اسم ان فى البيت حمى وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام فى المغنى الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسى نحو • الله أعلم حيث يجعل رسالته • اذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان

المستحق لوضع الرسالة لا شيأ في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا إن أولته بعالم قال ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج ان حيث موصولة

﴿ ص ﴾ دون للمكان وتصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وفاقا لبعض المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى ردئ فغير ظرف

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في أخوات قبل و بعد وهو للمكان تقول قعد زيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى أنه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه ، ومنا دون ذلك ، فقال دون مبتدأ و بني لاضافته الى مبني والأولون قالوا تقديره ما دون ذلك فحذف ما وقال الشاعر ﴿ و باشرت حد الموت والموت دونها ﴿ وقال ﴿ وغيرا لحي دونهما او راؤها بالرفع ﴿ و يستثنى به كسوى فيما نقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية ونقله (١) أما دون بمعنى ردي ، كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الاعراب

﴿ص﴾ ريث مصدر أستعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تليه ما زائدة أومصدرية وأكثر وقوعه مستثنى في منفي ولم يصرحوا ببنائه والعلة قائمة

﴿ش﴾ ريث مصدر راث يريث اذا أبطأ فاذا استعمل في معنى الزمان جاز أيضا أن يضاف الى الفعل فتقول أتيتك ريث قام زيد أي قدر بطء قيام زيد فلما خرجت الى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام أبي الفضل الصفار في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان وذكر ابن مالك نحوه و يؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنيات ومن شواهده قوله ﴿ لا يصعب الامر الا ريث يركبه ﴿ وقوله ﴿ خليلي رفقا ريث أقضي لبانة ﴿ وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

محياه حين يلقى ينال السؤ ﴿ ل راجيه ريث ما يتثنى

﴿ ص ﴾ عوض مثلث لعموم المستقبل وقد يرد للمضي وقد يضاف للعائضين أو يضاف اليه فيعرب وقد يجري كالقسم

﴿ش﴾ من الظروف المبنية عوض وهو للوقت المستقبل عموما كابدا وقد ترد للمضي كقوله

﴿ فلم أر عاما عوض أكثر هالكا ﴿ وبني لشبهه بالحرف في إبهامه لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان و بناؤه إما على الضم كقبل و بعد أو على الفتح طلبا للخفة أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فان أضيف الى العائضين كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين أي دهر الداهرين أو أضيف اليه كقوله

﴿ ولا بتسل عوض في خطاي وأوصالي ﴿ أعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الأسماء قال أبو حيان وقد كثر استعمال عوض حتى أجروه مجرى القسم كقوله

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا ﴿ بأسحم داج عوض لا نتفرق

﴿ص﴾ قط مقابل عوض و يختصان بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء ضما ، وقال الكسائي أصله قطط و يقال قط وقط وقط وقط ، وقال الاخفش ان أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فان لقي همز وصل كسر وترد قط وقد أسمي فعل بمعنى يكفي مبنيين فقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد منقولة من الحرفية و بمعنى حسب

---

(١) بياض بالاصل

لسقوطها في أطل الرابع كونه لمعنى فاذا رأيت حرفا في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة وألف فاعل وتاء افتعل وياء التصغير الخامس كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون عفنقس بالفاء وهو العسر الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان وليست مدغمة فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجحنفل وحبنطى السادس كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة إفكل وهي الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أولا قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منها الا يصلح للزيادة كنون حنطأو بوزن فنعلو فانها زائدة اذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو في نظير ما هو منه مثال الأول ملأوط وهو مقرعة الحديد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه مفعلا ومفعل مفقود وفعول موجود نحو عتود وعسول وعلود ومثال الثاني والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزيد فيها ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف أصلا وان يكون زائدا فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى وذلك تتفل فان فيه لغات أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينئذ فعللا وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم واللغة الأخرى تتفل بضم التاء والفاء فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعللا كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه ألا ترى ان التاء في تتفل المضموم أوله موجودة في تتفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تتفل اذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة في تتفل اذ هذه التاء هي تلك ولم تتغير الا بالحركة

﴿ص﴾ حروف الزيادة تسليم وهناء فتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرة فزائدة مالم يعارض دليل الاصالة كملازمة ميم معد اشتقاقا والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم لشبهه

﴿ش﴾ حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم سألتمونيها واليوم تنساه وأمان وتسهيل وتسليم وهناء فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزائد لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط لان الألف لا تتصدر لسكونها والياء تتصدر وهي زائدة ومثال تصدر الواو ورنتل فهي أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو أحمر وأصفر أو مؤخرة نحو حمراء وصفراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجا أو بدلا من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد الف زائدة نحو قطران وعثمان وسرحان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو منسج ومرحب فان كان بعدها أصلان فقط قضي عليها بالاصالة اذ لا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات أعني الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعدد وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبهه نحو يستعور وورنتل واصطبل أما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيهما على أربعة أصول نحو تدحرج ومتدحرج

﴿ص﴾ وزيدت النون في نفعل وانصرف واحرنجم والمثنى والجمع ونحو غضنفر

﴿ش﴾ من الظروف المبنية لدن وهي لاول غاية زمان أومكان وبنيت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهي كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ قال تعالى . وعنده مفاتح الغيب . ولدينا مزيد . والغالب اقترانها بمن نحو . وهب لنا من لدنك . وآتيناه من لدنا . وقد تجرد منها كقوله لدن غدوة لدن شبت واعراب لدن لغة قيسية تشبيها بعند وبه قرأ عاصم . بأسا شديدا من لدنه . بالجر واشمام الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرها وسكونها مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وزاد أبو حيان عاشرة وهي لت بلام مفتوحة وتاء مكسورة قال سيبويه ولد بلا نون محذوفة من لدن كما ان يك محذوفة من يكن ألا ترى انك اذا أضفته لمضمر رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لدني ولا يجوز من لدك ولا من لده ويجر تالي لدن بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله

تنتفض الرعدة في ظهيري * من لدن الظهر الى العصير

وتقديرا ان كان جملة اسمية كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * أو فعلية كقوله

* لدن شبت حتى شاب سود الذوائب * وقنع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله * أراني لدن ان غاب رهطي * وقوله

وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا * قرابة ذي قربى ولا حق مسلم

وسمع نصب غدوة بعدها في قوله * لدن غدوة حتى دنت لغروب * وخرج على التمييز وحكى الكوفيون رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان أي لدن كانت غدوة قال سيبويه لا تنتصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن بكرة لانه لم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأوجبه أبو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية ساقط من التسهيل

﴿ص﴾ لما حرف وجود لوجود وقال ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاذ وتختص بالماضي وتقتضي جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعا وابن مالك واسمية باذا أو الفاء وتحذف لدليل

﴿ش﴾ من الظروف المبنية لما التي هي كلمة وجود لوجود والقول بظرفيتها رأي ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف أنها حرف وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما نحو لما جاءني أكرمته والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور وكقوله تعالى . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا . والجمهور أولوه بالماضي أي جادلنا أو الجواب محذوف أي أقبل يجادلنا وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا الفجائية نحو . فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد . فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون . وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف أي انقسموا قسمين وقد يحذف الجواب لدليل

كالآية المذكورة

﴿ص﴾ مذ ومنذ وهي الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل أصلها من ذو وقيل من إذ وقيل من ذا وكسر ميمهما لغة وسكون مذ قبل حركة وضمها قبل ساكن أشهر فان وليهما جملة فظرفان مضافان اليها أو الى زمان مقدر قولان وقيل مبتدآن خبرهما زمن مقدر أو اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن له ومعناهما الامد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان خبراه ومعناهما بين والكوفية والسهيلي وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني فاعله ونوم خبر لمحذوف أو مجرور فحرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود وأكثر العرب توجب خبرهما الحاضر وترجح خبر منذ له الماضي ورفع مذ له ويجوز رفع مصدر بعدهما وجره وأن وصلتها ولا يجران مضمرا ولا يلحقان بالمتصرف على الاصح فيهما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال مذ ومنذ ومنذ بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا فقال الفراء أصلها من ذو من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره أصلها من اذ حذفت الهمزة فالتقى ساكنان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك ما رأيته منذ يومان معناه من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الذال وعندي أن التعليل بالحمل على سائر الظروف قبل وبعد وقط وعوض أولى . ومنذ أصل مذ وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر أولان بعضهم يقول منذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل التقاء الساكنين وقال ابن ملكون هما أصلان لان الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء غير المتمكنة ورده الشلوبين بأنه قد جاء الحذف في الحروف ألا ترى تخفيفهم إن وأن وكأن وقالوا في لعل عل وقد جعل سيبويه عل من العلو وكسر ميم مذ ومنذ لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل ولهما ثلاثة أحوال الأول أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية كقوله * ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع * وقوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره * وقوله * منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع * والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عنده الا على أسماء زمان ملفوظا بها أو مقدرة فالتقدير فيما رأيته مذ يد قائم مذ زمن زيد قائم وقيل انهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني أن يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الجيس ومنذ يومان وفيهما حينئذ مذاهب أحدها وعليه المبرد وابن السراج والفارسي أنهما حينئذ مبتدآن ومابعدهما خبر ومعناهما الامد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة أبي حيان وتقديرهما في المنكر الامد والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الجيس الثاني وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له كما اذا أضيفا الى جملة ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف لانه تقدير ما لم يصرح به في موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك انهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك ويرجحه ان فيه اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء

تنكيره بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد رد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنهما مركبة من من وذو الطائية أو من من واذ فما بعدهما من الصلة أو المضاف اليه وهما باطلان و بان اضمار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين أنه خبر لمبتدإ محذوف بناء على انهما من من وذو الطائية والتقدير ما رأيته من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلف هل لجملة مذ ومنذ ومرفوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السيرافي إنها في موضع الحال كانه قال ما رأيته متقدما ورد بانها خرجت مخرج الجواب كانه قيل له ما أمد ذلك قال يومان و بانه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرجان عنها ما أمكن بقاؤهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انهما حينئذ حرفا جر لا يصالهما الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرته ان اتسع كما تقول يوم الجمعة قمت فيه أو قمته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا و بمعنى في ان كان حاضرا او بمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو مذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله ✽وربع عفت آثاره منذ أزمان ✽ ومن القليل في مذ قوله ✽ أقوين مذ حجج ومذ دهر ✽ و يجوز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي مذ زمن قدوم زيد و يجوز وقوع أن وصلتها بعدهما نحو ما رأيته مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا ومذ ومنذ لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منذه أو مذه ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ بالظروف المتصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال بأنهما مبتدآن في الحال الثاني ألحقهما بالمتصرف

✽(ص)✽ مع لمكان الاجتماع أو وقته وتجر بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفرد فتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقلة وهل هي حينئذ مقصورة خلاف ولا لسلب الاتحاد في وقت وفاقا لثعلب وابن خالويه وأبي حيان

✽(ش)✽ من الظروف العادمة التصرف مع وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول زيد مع عمرو وجئت مع العصر و يدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في قولهم ذهب من معه وقرئ ، هذا ذكر من معي ، قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المحض ولزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها عند في وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور ، كجئني ومن معي ، والقرب كان مع العسر يسرا ، وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغة ربيعة وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بنى وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحد وزعم النحاس أنها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى و بذلك عرف وجه ذكر مع في الظروف المبنيات لانها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب باعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله * أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا * وقوله * أكف صحابي حين حاجاتنا معا *
واختلف في معا فذهب الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان الى أن فتحها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حين الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والاخفش وصححه ابن مالك الى أن فتحها كفتحة تاءفتى وأنها حين أفردت رد اليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك وذهب ابن مالك الى أنها في الافراد مساوية لمعنى جميع قال أبو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب اذا قلت جا آجميعا احتمل أن فعلهما في وقت أو وقتين واذا قلت جا آمعا فالوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت

﴿ص﴾ ومنها كل زمن مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبني فبناؤه راجح أو معرب فمرجوح ومنعه البصرية أو ماأولا لم تتغير أولا التبرئة فكذلك وقد يجر اسمها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوزه الاخفش وابن مالك

﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جوازا لا وجوبا كل أسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل والمراد بالمبهمة مالا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن ومايختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية بخلاف مايختص بتعريف أو غيره كامس وغد فانه لا يضاف الى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك الى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف الجميع اليها كالمفرد وسواء في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم ولدته أمه * على حين عاتبت المشيب * على حين يستصبين كل حليم * مرجوح فيما كان صدرها معربا قرأنافع هذا يوم ينفع الصادقين . بالبناء وقرأ الستة بالاعراب وقال الشاعر * على حين لا بدو يرجى ولا حضر * وقال * كريم على حين الكرام قليل * وقال * على حين التواصل غير دان * رويت الثلاثة بالفتح * ومنع البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الاعراب وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع السابقة والأبيات وان صدرت الجملة بما أولا أختي ليس لم يختلف الحكم من بقاء رفعهما الاسم ونصبهما الخبر والاضافة بحالها كقوله * على حين ماهذا بحين تصابي * وقوله

وكن لي شفيعا يوم لاذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وان صدرت بلا التبرئة بقي اسمها أيضا على ما كان من بناء أو نصب وقد يجر وقد يرفع حكى جئتك يوم لا حر ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال * تركتني حين لا مال أعيش به * بالرفع ومذهب سيبويه ان الظرف اذا كان بمعنى المستقبل تعين اضافته للفعلية ولا يجوز اضافته الى الاسمية لانه حينئذ بمعنى اذا وهي لا تضاف اليها فلا يقال أتيك حين زيد ذاهب بخلاف الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى اذ فيضاف للفعلية والاسمية معا كهي وذهب الاخفش الى جواز اضافة المستقبل الى الاسمية أيضا وصححه ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالى . يوم هم بارزون . قال أبو حيان انما أجاز الاخفش ذلك لانه يجيز في اذا أن تضاف الى الاسمية فكذا ماهو بمعناها

﴿ص﴾ أو لمبني والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن مالك لا يبنى مضاف لمبني مطلقا

﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جوازا لا وجوبا أسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى مبني مفرد نحو يومئذ وحينئذ وألحق بها الاكثرون كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه اذا أضيف الى مبني نحو ماقام أحد غيرك وقال تعالى . إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون . وقرئ . أن يصيبكم مثل ما أصاب . بفتح

الثلاثة العين و به جزم ابن مالك وغيره ويجوز فى الأخير بن أعنى ظل ومس كسر أولهما بالقاء حركة العين عليه وابقاء فتحه وقل وقوع هذا الحذف فى الامر والمضارع ومنه . وقرن فى بيوتكن . والاصل أقررن وسمع الفراء ينحطن فى ينحطظن و بعض العرب يحذف احدى يائى يستحيي اما اللام أو العين وهى لغة تميم وبها قرأ ابن محيصن و رويت عن ابن كثير و يستحيي لغة الحجازيين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضى والامر والمثنى والجمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استحا استح يستحيان يستحون يستحين مستح مستحي منه ويقول غيرهم استحيي استحى يستحيان يستحيون يستحيين مستحى مستحي منه وكثر الحذف فى أبالى اذا جزم فقالوا لم أبل والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم اياه توهموا ان اللام هى الاخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام فى الأسماء اذا كانت واوا كاب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاصل عندهم سمو لانه من السمو حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون يقولون أصله وسم من السمة حذف فاؤه و رد بان جمعه اسماء وتصغيره سمى ولو كان كما قالوا لكان أوساما ووسيما لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وقل حذف اللام اذا كانت ياء كلام يد ودم أوهاء كلام شفة وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء على وزن ظرفاء أونونا كدد وفل والاصل ددن وفلان واقل من ذلك حذفها اذا كانت حاء كحر أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

❊(ص)❊ الابدال أحرفه طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفا ولو تقديرا بعد ألف زائدة أو بدلا من عين فاعل معلها ومن أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت لازما ومن تالى ألف شبه مفاعل مدا مزيدا أو ثانى لينين اكتنفاها ويفتح هذا الهمز محمولا واوا ان كانت هاء اللام وسلمت فى المفرد بعد ألف وياء ان كانت غير هاء أو همزة

❊(ش)❊ الابدال قسمان شائع وغيره فغير الشائع وقع فى كل حرف الا الالف وألف فيه أئمة اللغة كتبا منهم يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى وفى كتابى المزهر نوع منه حافل والشائع الضرورى فى التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو متطرفة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء الاصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان تطرفها ظاهرا أم تقديرا وهى المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهى التى بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها همزة كهداية وحماية واداوة وهراوة ولا ابدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء أو واو وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلهما بايع وقاوم وفعلهما باع وقام معل بخلاف ما لم يعل فعله كصيد وعور فهو صائد وعاور فلا ابدال فيه و بخلاف ما لم يوازن فاعلا وان اعل فعله كمنيل ومطيل من اطال وأنال وتبدل الهمزة أيضا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة من همزة كأواصل جمع واصلة أصله ووواصل استثقل اجتماع الواوين فابدل من أولاهما همزة اذ لم يمكن ابدالها ياء للاستثقال كالواو ولا ألفا لسكونها فعدلوا الى الهمزة إذ هى أقرب الى الالف لكونهما من مخرج واجدمع أن الهمزة تقلب فى التسهيل واوا وياء فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كان ثانى الواوين مدة فوعل كوورى ووُوفى من وارى ووافى فلا ابدال فيه وكذا اذا كان مبدلا من همزة كالوولى تأنيث الأوال أصله وأألى فأبدلوا من الهمزة واوا الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الاولى همزة لان الثانية بدل منها فكأنها موجودة وصار مستثقلا كما لو قيل الأألى بهمزتين وتبدل الهمزة أيضا من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقتت

واستوى الماء والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة والناقة متروكة وفصيلها ولست زائلا وزيدا حتى فعل وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الأكثرين نحو لو خليت والأسد لأكلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقال قوم لا يكون الا مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو والجمهور نعم لان الصحيح أنها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * يكون واياها بها مثلا بعدى * وقال * فكونوا أنتم وبني أبيكم * ومذهب سيبويه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والمجرور وأجازه أبو علي وغيره نحو هذا لك واياه وعليه هذا ردائي مطويا وسربالا القول الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها و بأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصبا الا وهو مشبه بالفعل الثالث ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت ما صنعت و إياك فالتقدير ولابست إياك وإعمال يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل و بأن فيما ذكره احالة الباب إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين ورد بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ و بأنه لو كان الخلاف ناصبا لقيل ما قام زيد لكن عمرا و بقوم زيد لا عمرا ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف لان أصل جاء البرد والطيالسة مع الطيالسة فلما حذفت مع وكانت منتصبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها إذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعد الا الواقعة موقع غير بارتفاع غير نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والأصل غير الله

﴿ ص ﴾ ولا يقدم على عامله ولا مصاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل بين الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر الأفاضل

﴿ ش ﴾ المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق لان أصل واوه العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه أيضا المذكور وأجازه ابن جني فيقال استوى والخشبة الماء لوروده في العطف قال * عليك ورحمة الله السلام * وسماعه هنا قال * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالا من باب التابعية وانما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك فاذا جاء في الاصل بقلة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور ومنعوا الفصل بينهما وزعم صدر الافاضل أن المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة وفرمن جعلها حالا لانها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقيل تؤول بمنكرا ونحوه

﴿ ص ﴾ ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري وثالثها يجوز إن أول بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد وهو في نحو مالك وزيدا بكان مضمرة قبل الجار أو بمصدر لابس بعد الواو وقال السيرافي بلابس فان كان منفصلا أو ظاهرا رجح العطف وأوجبه بعضهم وقد ينصب بعد ما وكيف بمقدر وهو كان ناقصة وقيل تامة وقدر سيبويه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد متعين وفرق والسيرافي لا ورجح النصب ان خيف

فوات المعية فان لم يصلح الفعل جاز اضمار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يتسلط به و يستويان في مضمرأ كذ نحو رأسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل

﴿ش﴾ مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الاول ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيآن أحدهما أن لا يتقدم الواو الا مفرد نحو أنت و رأيك وكل رجل وضيعته والرجال وأعضادها والنساء وأعجازها عند اكثر الجمهور وجوز الصيمرى فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثاني جزأيها والتقدير كل رجل كائن وضيعته والثاني أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك أنت اعلم ومالك المعنى ومالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم اليه مجاز الثاني ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو مالك و زيدا وماشأنك و زيدا وما صنعت وإياك فيتعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه الا في الضرورة والنصب في الاسمية بكان مضمرة قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك و زيدا أو بمصدر لابس منويا بعد الواو أي ماشأنك وملابستك زيدا أو ملابستك زيدا كذا نص عليه سيبويه قال أبو حيان نقلا عن شيخه ابن الضائع وهكذا تقدير معنى الاعراب لانه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة يجعله منصوبا به لا مفعولا معه وقال السيرافي وابن خروف المقدر فعل وهو لابس لان المصدر لا يعمل مقدرا الثالث ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور في الصورة السابقة ظاهرا أو ضمير المرفوع منفصلا نحو ماشأن عبدالله و زيد وما أنت و زيد فالاحسن جر زيد في الاول ورفعه في الثاني لامكان العطف وهو الاصل ويجوز فيه النصب مفعولا معه ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ورد بالسماع قال ﴿ وما أنت والسير في متلف ﴾ وسمع ما أنت و زيدا وكيف أنت و زيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه أي ما كنت و زيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة تامة لان الناقصة لا تعمل هنا فكيف حال دون هنا واختاره الشلوبين وقال أبو حيان الصحيح أنها الناقصة وأنها تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سيبويه مع ما كنت ومع كيف تكون أذلك مقصود لسيبويه أم لا فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لا مكن ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه لان ما دخلها معنى التحقير والانكار اذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته ما أنت و زيدا الا لمن لم يقع منه ذلك ولا ينكر الا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع وليست لمجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا أي على أي حال تكون الاستفهام انما يكون عن المستقبل الرابع ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو لا تغتذ بالسمك واللبن ولا يعجبك الأكل والشبع أي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أنتم وبني أبيكم ﴿ مكان الكليتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير كونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل للتسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو . فأجمعوا أمركم وشركاءكم . لا يجوز أن يجعل وشركاؤكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب الا الأمر والكيد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدرا ومثله ﴿تبوؤا الدار والايمان﴾ فالايمان مفعول معه أو مفعول باعتقدوا مقدرا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الاضمار وامتنع المفعول معه أيضا كقوله * وزججن الحواجب والعيونا * لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكحلن وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي والمازني والمبرد الى جواز العطف على الاول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في العطف مالا يجوز في الافراد نحو أكلت خبزا ولبنا فيضمن زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو ما صنعت أنت وأباك ونحو رأسه والحائط أي خل أودع وشأنك والحج أي عليك بمعنى ألزم وأمر أو نفسه أي دع وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائزان والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها السكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه بهذه الامثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل

﴿ص﴾ ويطابق الاول خبر وحال بعده وأوجبه ابن كيسان

﴿ش﴾ اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال طابق ما قبله نحو كان زيد وعمرا متفقا وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تثنى نحو كان زيد وعمرا متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للاول قال أبو حيان واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن نقدم على اجازة شيء من مسائله الا بسماع من العرب

﴿ص﴾ المستثنى هو المخرج بالا أو احدى أخواتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمتصل والا فمنقطع يقدر بلكن وقال الكوفية بسوى وابن يسعون الا فيه مع ما بعدها كلام مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف المستثنى منه فله مع الاماله مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعا ولا في غير نفي وشبهه في الاصح ولا في لازمه كلولا ولو خلف وجوز الزجاج الابدال في التحضيض وقوم نصب ما قام الا زيدا وان ذكر نصب بالا أو بما قبلها أو به بواسطتها أو بأن مقدرة بعدها أو بأن مخففة من ان ركبت الا منها ومن لا أو بخلافه للاول أو باستثنى أقوال فان كان متصلا مؤخرا منفيا كنفي والمنفي اختير اتباعه بدلا وقال الكوفية عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نص [illegible] تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا مردود به متضمن الاستثناء خلافا لزاعميها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع صح اغناؤه ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل أو مبدل أو يقاس خلف ولا يتبع مجرور بزائد والاسم لا التبرئة على اللفظ وجوزه الكوفية في نكرة المجرور بمن والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالح للاتباع على مبتدإ أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العائد جوازا وصاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه

﴿ش﴾ عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فمن بعده بالاستثناء لان الباب للمنصوبات والمستثنى أحدها لا الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية قال أبو حيان اجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكما بوب لما بعد الواو ومع بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الا وشبهها بالمستثنى وحده المخرج بالا أو احدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بشرط الفائدة فالمخرج شامل لجميع المخصصات وبالا يخرج ماعدا المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فان بعض المخرج منه نحو قام

اخوتك الا زيدا وتقديرا هو المنقطع نحو . ما لهم به من علم الا اتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا الا انه ليس بعضه فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل . إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين . اذا لحظ في الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف لأن السابق زمانه لا يصح دخوله ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ماضربت الا زيدا أى أحدا وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب مالم تفد فلا يقال جاء قوم الا رجلا ولا قام رجال الا زيدا لعدم الفائدة فان أفاد جاز نحو . فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكانوا في دارك الا رجلا والفائدة حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاءني أحد الا رجلا أو الا زيدا وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الا رجلا منهم ثم المنقطع يقدر عند البصريين بلكن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى فقولك ما في الدار أحد الا حمارا في تقدير لكن فيها حمارا على انه استدراك مخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيها بما اذا كانت استثناء حقيقة وتفرقة بينها وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم أبو الحجاج ابن يسعون الا مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال في نحو قوله * وما بالربع من أحد الا الأوارى * الا فيه بمعنى لكن والاوارى اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاوارى بالربع وحذف خبر الا كما حذف خبر لكن في قوله * ولكن زنجيا عظيم المشافر * قال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا * ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالاول يجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتفرغه له ووجود الا كسقوطها نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد . وما محمد الا رسول . وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والنهى والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل يهلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم وقوعه في الموجب أيضا نحو قام الا زيد وضربت الا زيدا ومررت الا بزيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس الا زيدا وهو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز ولو كان الموجب لا زماله نفي كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لولا القوم الا زيدا لا كرمتك ولو كان معنا الا زيد لا كرمتك واباه غيره لان التفريغ يدخل في الجملة الثابتة وأما الجواب الذي هو منفى فخارج عما دخلت فيه الا وأجاز الزجاج الابدال في التحضيض اجراء له مجرى النفي نحو . فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس . والتفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك أولوا قوله تعالى . ان نظن الا ظنا . على حذف الوصف أى ظنا ضعيفا وقال الكسائي في نحو ما قام الا زيد مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبنى على ما أجازه من حذف الفاعل وجوز أيضا بناء عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائي على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله

لم يبق الا المجد والقصائدا * غيرك يا ابن الاكرمين والدا

يروى بنصب المجد وغير أى لم يبق أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والفتحة بناء لاضافته الى مبنى

والثانى وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتى وفى ناصبه أقوال أحدها أنه الا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثانى أنه بماقبل الا من فعل ونحوه من غير أن يعدى اليه بواسطة الا وعزى لابن خروف لانتصاب غيربه بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه بماقبل الا معدى اليه بواسطتها وعليه السيرافى وابن الباذش والفارسى وابن بابشاذ والرندى وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غير بان مابعد الا مشبه بالظرف المختص الذى لا يصل فيه الفعل الا بواسطة حرف الجر وغير لابهامها كالظرف المبهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا يكون قبل الا فعل نحو القوم اخوتك الازيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى قال التقدير الا أن زيدا لم يقم الخامس انه بان مخففة ركبت الا منها ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الاول أو عكسه وعليه الكسائى فيما نقله ابن عصفور السابع انه بأستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى ولم يترجح عندى قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الاول والاخير وسواء فى نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع الموجب وغيره نحو قام القوم الا زيدا وجاء القوم الا حمارا وماقام أحد الا زيدا ومافى الدار أحد الا حمارا لكن يختار الاتباع فى المتصل المؤخر المنفى وشبهه نحو ماقام أحد الا زيد وماضربت أحدا الا زيدا ومامررت بأحد الا زيد وقال تعالى • ومن يغفر الذنوب الا الله • ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون • مافعلوه الا قليل منهم • وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والا عندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لاتكون فى البدل وتكون فى العطف ببل ولا ولكن وأجيب بان المخالفة واقعة فى بدل البعض لان الثانى فيه مخالف للاول فى المعنى وقد قالوا مررت برجل لا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا العاطفة أن لاتكرر وقال ابن الضائع لو قيل ان البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول و يبدل مكانه انتهى وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختص بمايكون فيه من جهة المستثنى منه مفردا وقد رد على سيبويه بقوله تعالى • ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم • فشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للايجاب كاحد ونحوه ورد بالسماع قال تعالى • مافعلوه الا قليل منهم • وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسماع قال تعالى • ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك • فمن نصب وحكى سيبويه مامررت بأحد الا زيدا وماأتانى أحد الا زيدا واختار ابن مالك النصب فى المتراخى نحو ماثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل عند أحد من بنى تميم ان وافيتهم الا قيسا قال لانه ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه قال أبو حيان وهذا الذى ذكره لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب فيما ورد به كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا الا زيدا وأنت تعلم أن الامر بخلافه فتقول ماقام القوم الا زيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل فى حكم الاستقلال قال أبو حيان وهذا أيضا لم يذكره أصحابنا الا أن ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده وإذا أتبع المجرور بمن أو الباء الزائدتين أو اسم لا الجنسية تعين اعتبار المحل نحو مافى الدار من أحد الا زيد • وما من إله الا إله واحد • وليس زيد بشىء الا شيأ لا يعبأ به ولا إله الا الله واعمال يجز الاتباع على اللفظ لانها لاتعمل فى المعرفة سوى الباء ولا فى الموجب وأجازه الكوفيون

في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجازه الاخفش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادة من في المعرفة والموجب وأنشد عليه قوله

* وما بالربع من أحد * الا الأوارى بالخفض وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو . مالهم به من علم الا اتباع الظن * ومالى الا آل احمد شيعة * فشربوا منه الا قليلا منهم . وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغنائه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الا زيد قال

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار الا حمارا أحد وفي لغة يتبع المقدم حكى سيبويه مالى الا أبوك أحد قال سيبويه فيجعلون أحدا بدلا وأبوك مبدلا منه ووجهه الأبدى بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو في نية التأخير وقال ابن الصائغ أحد بدل من الاسم مجموعين وهو شبيه ببدل الشئ من الشئ لأن ما قام الا أبوك في قوة ما قام غير أبيك وغير أبيك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله * اذا لم يكن الا النبيون شافع * وقوله * فلم يبق الا واحد منهم شفر * أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني أحد الا زيد خير منك وما قام القوم الا زيدا العقلاء وما مررت بأحد الا زيد خير منك فيجوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتأخر والاتباع فيه هو المختار أيضا مثله للشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجبه لان المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغى أن يوصف بعد ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الابدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئذ أجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا وفي لغة يتبع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة . فشربوا منه الا قليل . واذا عاد على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد وما كان أحد يجترئ عليك الا زيد وما حسبت أحدا يقول ذلك الا زيد فيجوز في هذه الامثلة أن يجعل زيد تابعا للمبتدإ أو لاسم كان أو للمفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو النفي وهو أقرب الى الظاهر منه الى المضمر ويجوز أن يجعل تابعا للمضمر فيكون بدلا منه لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الخبر كما تقدم أو من الوصف نحو ما فيهم أحد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فيهم أحد يقول ذلك الا زيد قال أبو حيان والقياس يقتضى اجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما أخوتك في البيت عاتبين عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد بدلا من اخوتك وللضمير المستكن في عاتبين لان الحال يتوجه عليها النفي في المعنى وسواء في المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم بدارهم الا الوحش قال

في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

فكواكبها بالرفع بدل من ضمير يحكى وهو منقطع الا أن أحدا وضميره خاص بالعاقل فلو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الا زيدا يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الا الضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العامل غير ما ذكر نحو ما شكر رجل أكرمته الا زيد وما مررت

باحد أعرفه الاعمرو تعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير إذلاتأثير للنفى فى أكرمت وأعرف وكذا مازال واخوته من النواسخ نحو مازال وافد من بنى تميم يسترفدنا الا زيد لايجوز فيه الا اتباع الظاهر لأنه نفى معناه الايجاب قال أبو حيان وهل تختص المسئلة بالاستثناء بالا لم يمثل النحويون الابها والظاهر ان غيرا كذلك نحو ماظننت أحدا يقول ذلك غير زيد بالنصب تبعا لاحد و بالرفع تبعا للضمير قال ابن مالك وفى حكم الظاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ماجاء أخو احد الا زيد ان شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فتجر

﴿ص﴾ ولايقدم أول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج ولابعد حرف نفى خلافا للابدى وقدمه الكسائى عليه والفراء الامع المرفوع وهشام مع الدائم وفى تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام ثالثها يجوز ان كان العامل متصرفا

﴿ش﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال الا زيدا قام القوم ولا الا زيدا ما أكل أحد طعاما ولا ما الا زيدا قام القوم لانه لم يسمع من كلامهم ولأن الا مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لايتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

وقوله وبلدة ليس بها طورى * ولا خلا الجن بها أنسى

ورد فى خلا وهى فرع الا فالاصل أولى بذلك وجوزه الأبدى فى النفى بعد سبق حرف النفى كقوله ولا خلا الجن قال لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق لا النافية وجوز الكسائى تقديمه على حرف النفى أيضا وأجازه الفراء الامع المرفوع ومنعه هشام الامع الدائم أما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزأى كلام ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أم غير متصرف فلا يقال القوم الا زيدا قاموا ولا القوم الا زيدا قائمون ولا القوم الا زيدا فى الدار تشبيها بالمفعول معه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى أن العامل فى المستثنى ماتقدم من فعل وشبهه والثانى الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة بوروده قال

* ألا كل شئ ماخلا الله باطل * فالاستثناء من ضمير باطل و باطل عامل فى ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله * الادين الحنيفة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع فى غيره وعليه الاخفش وصححه أبو حيان لان السماع انما ورد بالتقديم فى المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره الا بثبت من العرب

﴿ص﴾ مسئلة لا يستثنى باداة شيآن دون عطف على الاصح وقيل قطعا والخلاف فى موهمه فقيل لحن وقيل صحيح على أنهما بدل ومعمول مضمر وقيل بدلان

﴿ش﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن فلا يقال أعطيت الناس الاعمرا الدنانير ولا ما أعطيت أحدا درهما الاعمرا دانقا تشبيها بواو مع وحرف الجر فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشبيها بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وقيل لم يقل أحد بجوازه وانما الخلاف فى صحة التركيب فقوم قالوا بفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على أن الاول بدل والثانى منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الاعمرا أعطيته الدنانير وأعطيته دانقا وأخذ درهما وضرب بعضا وقيل كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل الا فيبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين فى الموجب فى قوله * فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض . أما تعدد

المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمرا فجائز اتفاقا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف بالواو وبعد مفردين يصلح لكل للثاني فان تقدم فللأول فان كان أحدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل والمهاباذي في شرح اللمع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول أليق وقد ذكرها أبو حيان نفسه في الارتشاف فأحببت أن لا أخلي كتابي منها فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب أحدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى ﴿ والذين يرمون أزواجهم ﴾ الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا إلا في الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامي ووقفت بستاني على أخوالي وسبلت سقايتي لجيراني الا أن يسافروا والا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالواو عاد للكل أو بالفاء أو ثم عاد للأخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة خاصة إذ لا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البهاباذي بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون إلا وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿ قم الليل الا قليلا نصفه ﴾ فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على نصفه فاختص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا فانه يكون للأول نحو استبدلت الا زيدا من أصحابنا بأصحابكم فالا زيدا مستثنى من قوله من أصحابنا لا من قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فان كان اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر عبيدنا ابناءنا وضرب الا زيدا أصحابكم اصحابنا وملكت الا الأصاغر ابناءنا عبيدنا فالابناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسينات وأصبي الزيدون نساءهم الا ذوي النهى واستبدلت الا زيدا من إمائنا بعبيدنا

﴿ ص ﴾ ويكون الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والا عطف بالواو وجوز الصيمري طرحها ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للأول وقيل الثاني منقطع أولا فان فرغ العامل شغل بأحدها ونصب غيره والا نصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا واستثناء الأول وحالية الباقي وعكسه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الابذي نصب الكل استثناء ورفعها واحدها نعتا أو بدلا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

﴿ ش ﴾ اذا كررت الا فلها حالان الأول أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الأولى نحو قام القوم الا محمدا الا أبا بكر وهي كنيته وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يغني عن الاول كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد فان لم يكن يغني عنه عطف بالواو ولمباينته للاول نحو قام القوم الا زيدا والا جعفرا وقد اجتمعا في قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

والوسم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغني عن قوله الارسيمه فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله الاعمله فلم يعطف الارسيمه الحال الثاني أن تكرر لغير تأكيد فان أمكن استثناء بعضها من بعض ففيه مذاهب أحدها وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى أن ينتهي الى الاول نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة فالاسبعة مستثنى من ثمانية يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة فيضم الاشفاع داخلة والاوتار خارجة فالمقر به اثنان الثاني أنها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قال له علي مائة الاعشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع والمقر به على هذا اثنان وتسعون أيضا وعليه الفراء والمعنى عليه له عندي مائة الاعشرة سوى الاثنين التي له عندي وان لم يمكن استثناء بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا شغل بواحد منها ايا كان متقدما أو متأخرا أو متوسطا ونصب ماسواه نحو ماقام الازيدا الاعمرا الا بكرا ولك أن ترفع بدل زيد عمرا أو بكرا لكن الاول أولى وان لم يكن مفرغا فان تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو ماقام الازيدا الاعمرا الاخالدا أحد وزعم ابن السيد أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النصب على الاستثناء كما نص عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو تأخرت لجاز كونها صفات لأن الا يوصف بها فاذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني استثناء وعكسه ورد بأن الا غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلا وان تأخرت فلاحدها ماله مفردا وللباقي النصب نحو قام القوم إلا زيدا الاعمرا الا بكرا وماجاء أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا وجوز الأبدي في الايجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ورفع الجميع على الصفة ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد فيما تقدم إن إلا صفة في المكرر وجوز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو النعت ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقي على الاستثناء وحكم مابعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب وخروجه من الموجب

﴿ص﴾ ويجوز استثناء المساوي خلافا للقوم والاكثر وفاقا لابي عبيد والسيرافي والكوفية وعليه كلكم جائع الامن أطعمته الا المستغرق خلافا للفراء وفي العدد ثالثها لا يجوز عقد صحيح وهو من الاثبات نفي وعكسه خلافا للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الاصوليين

﴿ش﴾ قال أبو حيان اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه الا أن ابن مالك نقل عن الفراء جوازه له علي ألف الا الفين واختلفوا في غير المستغرق فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبدي وأكثر الكوفيين أجاز ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون أكثر ويدل لجواز الاكثر قوله تعالى ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين﴾ والغاوون أكثر من الراشدين ﴿ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه﴾ وحديث مسلم ياعبادي كلكم جائع الامن أطعمته والمطعمون أكثر قطعا ولجواز النصف قوله تعالى ﴿قم الليل الا قليلا نصفه﴾ قال أبو حيان وجميع مااستدل به محتمل التأويل والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب أحدها الجواز مطلقا واختاره ابن الضائع والثاني المنع مطلقا واختاره ابن عصفور لان أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد الا على ماوضعت له والثالث المنع ان كان عقدا نحو عندي عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الا اثنين ورد هذا الاخير بقوله تعالى فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما

وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة قال ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية خرجت مخرج التكثير ومذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فنحو قام القوم الا زيدا وما قام أحد الا زيد يدل الاول على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته له وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه مسكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الاثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم الاصول لا تعلق لها بالنحو فلذا أضربنا عن ذكرها هنا

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بالا وبتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذو أل الجنسية قال الاخفش أو غيرها وسيبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البدل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يليها

﴿ش﴾ الاصل في الا أن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفا ثم قد تحمل احداهما على الأخرى فيوصف بالا ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الاكثرين أن المراد الوصف الصناعي وقال بعضهم قول النحويين إنه يوصف بالا يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحكمه كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعا منكرا نحو جاءني رجال قرشيون الا زيد ومنه لو كان فيهما آلهة الا الله أو مشبه الجمع نحو ما جاءني أحد الا زيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع منكر غير محصور قال البنلي وهو احتراز من العدد نحو له على عشرة الا درهما فانه يتعين فيه الاستثناء أو ذا أل الجنسية لأنه في نحو النكرة نحو قليل بها الاصوات الا بغامها بخلاف ذي أل العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعا لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بأل العهدية وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان معنا رجل الا زيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالمجمع عليه الا أن تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد يخالفه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما آلهة الا الله لا يجوز فيه الاستثناء لانه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد الا وقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل بل أعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجرمي بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

ضائع تغيب عنه أقربوه * الا الصبا والجنوب فاقربوه

فاقربوه موصوف بالصبا والجنوب وليسا من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا وزعم المبرد أن الوصف بالا لم يجئ الا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام الا زيد بحذف الموصوف وجعل الا صفة لأنه لا يجوز فيه البدل ورد بالسماع قال

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

فالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الا صفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاذا ومن شروط الوصف بالا أن لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يليها بأن تقدم عليه منصوبة على الحال لانها غير متمكنة في الوصف كما تقدم

﴿ص﴾ قال الكوفية والاخفش وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمعي وابن جني وزائدة

﴿ش﴾ أثبت الكوفيون والأخفش لإلا معنى ثالثا وهو العطف كالواو وخرجوا عليه . لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا . لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم . أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع وأثبت الأصمعي وابن جني لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله * حراجيج ما تنفك إلا مناخة * وخرج عليه ابن مالك * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وأجيب بتقدير لا في الثاني وبأن تنفك تامة فنفيها نفي ومناخة حال

﴿ص﴾ ولا يليها نعت ما قبلها خلافا للزمخشري ويليها في النفي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل أو صحبت قد ولا يعمل تاليها فيما قبلها ولا عكسه الا مستثنى منه أو صفته قال الاخفش أو ظرف وحال وابن الانباري أو مرفوع والكسائي مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا فلا يقال جاءني رجل الا راكب لانهما كشيء واحد فلا يفصل بينهما بها كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الا ومابعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعا للاخفش والفارسي وذكره أيضا صاحب البسيط ورد على الزمخشري حيث جوزذلك في المفرد نحو مامررت برجل الا صالح وفي الجملة نحو مامررت بأحد الا زيد خير منه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي وقال الصواب أن الجملة في الآية والمثال حالية وانما تقس الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ومخالفه في الاعراب والتنكير الثانية يلي الا في النفي فعل مضارع مطلقا سواء تقدمها فعل أو اسم نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا وما خرج زيد الا يجر ثوبه وما زيد الا يفعل كذا وماض بشرط أن يتقدمها فعل نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . قال ابن مالك ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله

ما المجد الا قد تبين انه * بندى وحلم لا يزال مؤثلا

لانه تقربه من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالأولى لان المستثنى لا يكون الا اسما ومؤولا به وانما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل لانه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلما وقال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم من النحاة وفي البديع لوقلت ما زيد الا قام لم يجز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء في حكم جملة مستأنفة لأنك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فكأنك قلت جاء القوم وما منهم زيد فمقتضى هذا أن لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها فلا تقدم معمول تاليها عليها فلا يقال ما زيدا الا أنا ضارب وقال الرماني لا يقال ما قومك زيدا الا ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذلك معموله لما تقرر من أن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيدا عمرو وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما كما تقدم نحو ما قام الا زيدا أحد وما مررت الا زيدا باحد خير من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله

* فبازادني الا غراما كلامها * وقوله * وما كف الا ماجد ضير بأس * وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك الا رجالا . الى قوله . بالبينات والزبر . ووافقه ابن الانباري في المرفوع فقط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيه

ووافقه الاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا قال أبو حيان وهو المختار لانه يتسامح فى المذكورات ما لا يتسامح فى غيرها

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بغير ويستثنى جرا ولها اعراب تالى الا وفتحها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة والسيرافى السابق والفارسى حال فيهما معنى الاستثناء والمختار انها قائمة مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى ويجوز مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها قيل وبالا والصفة وفى العطف بلا بعد غير خلف ويحذف تالى الا وغير بعد ليس قيل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غير أصلها الوصف وأنها محمولة فى الاستثناء على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتعرب بما للاسم الواقع بعد الا من وجوب نصب فى الموجب نحو قام القوم غير زيد وفى المنقطع وفى المقدم نحو ما جاء القوم غير الحير وما جاء غير زيد أحد ومن جوازه ورجحان الاتباع فى المنفى نحو ما جاء أحد غير زيد ومن كونه على حسب العامل فى المفرغ نحو ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وبعض بنى أسد وقضاعة يفتحها فى الاستثناء مطلقا واذا انتصبت فى الاستثناء ففى الناصب لها أقوال أحدها وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود فى غير الثانى وعليه السيرافى وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسى أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما ان ما عدا زيدا مقدر بمصدر فى موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذى اختاره انها انتصبت لقيامها مقام مضافها وان أصله النصب بأستثنى مضمرا وهو الذى أميل اليه فى أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الاضمار وجعلت الا عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز فى المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الاجود نحو جاؤا غير زيد وعمرو ويجوز مراعاة المعنى فينصب فى نحو جاؤا غير زيد وعمرا او يرفع فى نحو ما جاء أحد غير زيد وعمرو وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان غيرا قائمة مقام مضافها فى الاعراب ووجهوا منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التشريك فى العامل فيستحيل المعنى قال أبو حيان وما ذكروه فى العطف يقتضى جريانه فى سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيد وبدل نحو ما جاءنى غير زيد نفسه أو العاقل أو أبى حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز فى الجميع الجر والرفع ولم ينصبوا الا على العطف الا أن فى لفظ ابن عصفور ما يقتضى العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز فى تابعه الحمل على المعنى قال وقد صرح صاحب البسيط بجريان ذلك أيضا فى غير اذا كانت صفة الا أنه فيها من الحمل على المعنى وفى الاستثناء من الحمل على الموضع فهو فى الاستثناء أقوى وذكره سيبويه أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا يكون فى الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا فلا يجوز فيه الا مشاركته فى الاعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الا زيد وعمرو على أن الا فى معنى غير لان مكانهما واحد وأنشدوا عليه

وما هاج هذا الشوق الا حمامة * تغنت على خضراء سمر قيودها

يروى برفع لفظ سمر على لفظ حمامة وبالجر على معنى غير حمامة قال أبو حيان وفى هذا دليل على اجراء النعت مجرى العطف وأنها لا تتقيد به والمانعون حملوا الجر على الجوار واذا كانت غير استثناء ففى العطف بعدها بلا خلاف فذهب أبو عبيد والاخفش وابن السراج والزجاج والفارسى والرمانى الى جواز ذلك فيقال جاؤا غير زيد ولا عمرو واما على تقدير زيادة لا واما على الحمل على المعنى لان الاستثناء فى معنى النفى فان قولك جاء القوم الا زيدا فى معنى جاء القوم لا زيد وهو هنا أولى لان غيرا فى أصلها تعطى النفى وذهب الفراء وثعلب الى المنع كما فى الا اذا لا

يقال جاؤا الا زيدا ولا عمرا ويجوز حذف مابعد الا و بعد غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءنى زيد ليس الا أو ليس غيرأى ليس الجائى الا هو أو غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غيرأى ليس المقبوض غير ذلك أو ليس غير ذلك مقبوضا قال أبو حيان وليس هذا باستثناء من الاول لانه يكون تابعا لما ليس مبعضا ولان ما بعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجازه الاخفش وابن مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافى لان الاصل فى باب كان أن لا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر ومجىء ليس الا وليس غير على خلاف الاصل

﴿ص﴾ و يستثنى ببيد منقطعا لازم النصب والاضافة الى أن وصلتها غالبا وهى بمعنى غير وقيل على وقيل من أجل و يقال ميد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء بيد و يقال ميد بابدال بائها ميما وهو اسم ملازم للاضافة الى أن وصلتها نحو نحن الآخرون السابقون بيد انهم أوتوا الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير فى المشهور الا انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها فى الانقطاع خاصة قال فى الصحاح بيد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل وفى المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هى بمعنى من أجل وخرج عليه حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بيد انى من قريش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير على حد * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * البيت وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله

عمدا فعلت ذاك بيد أنى * أخاف ان هلكت أن ترنى

﴿ص﴾ و بحاشا وخلا وعدا بالنصب أفعالا جامدة قيل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر والجر حروفا متعلقة كغيرها أولا كالزائد أو محلها كغير أقوال ونفى الفراء حرفية حاشا والجر بلام مقدرة والاكثرون فعليتها وحرفية تاليها و يليان ماهو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتجر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل على حاشى خلافا لبعضهم ولا ما مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا وعدا مع ماوترد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجر فعلا أو اسما بمعنى التنزيه مبنيا الا فى لغة أو اسم فعل أقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شىء مهمة ما النساء وقال الفراء والأحمر ما استثناء

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء حاشا وخلا وعدا و ينصب المستثنى بها و يجر فاذا نصب كن أفعالا لانهن ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها الا بلى العوامل كدخول الا اذ لا يقال ما قام القوم خلا زيد بالرفع فانتفت الاسمية والحرفية معا وهى جامدة قاصرة على لفظ الماضى فلا يتصرف بمضارع ولا أمر واذا جر كن حروف جر لأنها لا تباشر العوامل كثيرا فليست اسماء ولو كانت أفعالا لم تباشر الجر بغير واسطة حرفه وهى على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أوشبهه كسائر حروف الجر فمحلها مع المجرور نصب واختار ابن هشام فى المغنى انها لا تتعلق كالحروف الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام كغير اذا استثنى بها ومن النصب بها قوله * حاشا قريشا فان الله فضلهم * وحكى اللهم اغفر لى ولمن يسمعنى حاشا الشيطان وأبا الاصبع وقوله * ولا خلا الجن بها أنسى * وقوله

* عدا سليمى وعدا أباها * ومن الجر بها قوله * من رامها حاشا النبى ورهطه * وقوله * حاشا أبى ثوبان ان به * وقوله * حاشاى انى مسلم معذور * وقوله * خلا الله لا أرجو سواك وانما * وقوله

* عدا الشمطاء والطفل الصغير * وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل أبدا لقولهم حاشى يحاشى وأن الجر بعدها بلام مقدرة والاصل حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام وخفضوا بها وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وأنكروا أيضا حرفية خلا وعدا

وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعد القلة وإنما نقله الأخفش والفراء ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقاما لما أشربت به من معنى الأمر واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدا وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه ولكون الضمير عائدا على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية كقوله * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وقوله * تمل الندامى ما عداني فانني * وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المغني فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فحله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا أو وقت خلوهم وما المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا وأجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا بقلة تمسكا بقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي الى أنه يجوز دخول الا على حاشا اذا جرت وحكى قام القوم الا حاشا زيد ومنع البصريون ذلك كما اذا نصبت لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة * ولا أحاشي من الاقوام من أحد * وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصرف فيها بالحذف قالوا حاش وحشا ولا دخالهم إياها على الحرف قبل لام الجر والصحيح أنها اسم مصدر مرادف التنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعنى اتبرأ أو تبرأت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات وروى من كلام العرب كل شيء مهمة ما النساء وذكرهن نخرجه ابن مالك على أن صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وأبقوا معمولها وانما أضمر عدا لانها متفق على فعليتها بخلاف حاشا وخلا فانهما مختلف في فعليتهما فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف وزعم الفراء والاحمر أن ما يستثنى بها كالا وخرجا عليه الحكاية المذكورة ورد بأن الاستثناء بها غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن وخرجها السهيلي على أن ما نافية كأنه استثنى بها

﴿ ص ﴾ وبليس وبلا يكون نصبا خبرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفة حيث صح الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق

﴿ ش ﴾ من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصة لا أخرى ارتجلت للاستثناء وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في مبحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا وخرج الناس لا يكون عمرا ولا قيد في يكون فلو نفيت بما أو لم أو لن لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله * إذ ذهب القوم الكرام ليسى * وحديث يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية قال ابن مالك أو معرفا بلام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأتاني القوم ليسوا اخوتك قال أبو حيان ولا أعلم في ذلك خلافا إلا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو أتتني امرأة لا تكون فلانة إذ لا يصح الاستثناء منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا إخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدا أو نساء لسن الهندات قال السيرافي أجاز والوصف بليس ولا يكون لأنهما نص في النفي عن الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في عدا وخلا إلا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنهما ليسا موضعي جحد فلا يقال ما أتتني امرأة عدت هندا أو خلت دعدا

﴿ص﴾ ولا سيما عند الأخفش وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدها مستثنى بل منبه على أولويته بما نسب لما قبله وقال خطاب مسكوت عنه وسي اسم لا وقيل حال وقيل لا زائدة وأصله سوي وتخفف ياؤها خلافا لابن عصفور وتسكن فالمحذوف اللام أو العين قولان فان تلاها معرفة تجر بالاضافة وما زائدة ويجوز حذفها خلافا للخضراوي أو رفع خبر محذوف وما موصولة أو موصوفة أو نكرة جاز النصب تمييزا لما نكرة تامة وقيل ظرفا أو صلة لها وقيل هي كافة وقال دريود يختص الجر بالتخفيف والرفع بالتثقيل وقد يليها ظرف وفعل وشرطها كافة وفي وجوب الواو وقيل لا خلف ويقال لا تيما وتاسيما

﴿ش﴾ عدا الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لا سيما وجهه أنك إذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية قال الخضراوي ولما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبه به قوله

فتى كملت خيراته غير أنه * جواد فما يبقى من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه بمخرجه عن أن يكون قائما ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات فالمذكور بعدها ليس مستثنى بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها فان تلاها معرفة مجرور نحو لا سيما زيد فبالاضافة وما زائدة وزيادة ما بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو لا سي زيد نص عليه سيبويه وزعم ابن هشام الخضراوي أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال أو مرفوع نحو لا سيما زيد فخبر مبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذي مجرورة باضافة سي والجملة صلة والتقدير لا سي الذي هو زيد وأجاز ابن خروف أن تكون ما نكرة موصوفة والجملة صفة وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران وثالث وهو النصب وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله * ولا سيما يوم بدارة جلجل * واختلف في وجه النصب فقيل إنه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها أي ولا مثل شيء يوما وقيل انه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة لها أي ولا مثل الذي اتفق يوما فحذف العامل كما قالوا رأيت الذي أمس أي الذي وقع واتفق وقيل ان ما حرف كاف لسي عن الاضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم على التمرة مثلها زبدا واستحسنه ابن مالك والشلوبين وقيل إنها كافة وهو ظرف قاله ابن الصائغ أي ولا مثل ما بك في يوم وقد يليها ظرف كقوله

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى * شهادة من في خيره يتقلب

وتقول يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ولا سيما إذا قرب الصبح وفعل كقوله

فق الناس فى الخير لاسيما * ينيلك من ذى الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيك يجلو الهم والغم والعمى * ولاسيما ان نكت بالمرس الضخم

ومن أحكام لاسيما أنه لايجئ بعدها الجملة بالواو وقال أبو حيان ولحن من المصنفين من قال لاسيما والامر كذا ولا يحذف لا من لاسيما لأنه لم يسمع الا فى كلام المولدين كقوله

سيما من حالت الـ * أحراس من دون مناه

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعقود وبالايمان لاسيما * عهد وفاءبه من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وفتحته بناء كهى فى لارجل وقال الفارسى إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة ورد بوجوب تكرار لا حينئذ و بمنع الواو اذ لايقال جاء زيد ولا ضاحكا وحكى فى البديع عن بعضهم أن لا فى لاسيما زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فعينه واو ساكنة قلبت ياء لسكونها وأدغمت فى الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسيما حكاه الاخفش وابن الاعرابى وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن عصفور حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين واذا خففت فقال ابن جنى المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء بالقاء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندى أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام وقوفا مع الظاهر لانه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوا لزوال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد أبدلت العرب سين سيما تاء فقالوا لاتيما كما قالوا فى الناس النات وقرئ . قل أعوذ برب النات . وأبدلت أيضا لا تاء فقالوا تاسيما كما قالوا قام زيد تابل عمرو أى لا بل عمرو

﴿ ص ﴾ وألحق به لامثل ما ولاسوا ما ولاترما ولوترما ولكن لاتجر تالوهذين

﴿ ش ﴾ حكى ابن الاعرابى فى نوادره وأبو الحسن النساى الامثل ما بمعنى لاسيما وانه يرفع مابعده ويجر كما بعد لاسيما وفى التسهيل أن لاسوا ما كذلك فيقال قام القوم لاسوا ما زيد قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده أيضا وقال النساى لاترما ولاسيما ولامثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابى لوترما بمعنى لاسيما قال الا أنه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال الآخر ووجهه أن ترفعل فلا يمكن أن تكون مابعدها زائدة ويجر تاليها بالاضافة لأن الفعل لايضاف فتعين أن تكون موصولة وهى مفعول تر وزيد خبر محذوف وتر بعد لامجزوم بها وهى ناهية والتقدير فى قام القوم لاترما زيد لاتبصر أيها المخاطب الشخص الذى هو زيد فانه فى القيام أولى به منهم أوغير مجزوم ولا نافية وحذفت ألفه شذوذا أوللتركيب وكذا بعدلو والتقدير لوتبصر الذى هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

﴿ ص ﴾ وبيله أثبته أهل بغداد والكوفية وسمع جر تاليها فقيل كغير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف جر ونصبه مفعولا وهى مصدر أواسم فعل ورفعه مبتدأ وهى ككيف وهاؤه تفتح وتكسر ويقال بهل وبهل

﴿ ش ﴾ عد الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء بله وهى بمعنى لاسيما نحو أكرمت العبيد بله الاحرار على معنى أن إكرام الاحرار يزيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن إلا لاتقع مكانها ولأن مابعدها لا يكون الا من جنس ماقبلها ولان حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صح دخول لاسيما وبله فى أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان مابعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها والجر لما بعدها مجمع على سماعه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسماع قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا * بغير بعير بله مهرية نجبا

قال قطرب وروى رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف وقد روى بالجر والنصب والرفع قوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجر باضافتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف الى ما بعده وهي اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصبت فالمنصوب مفعول وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا أو اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فمبتدأ وبله الخبر وفي هائها الفتح والفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين الا على المصدرية فالفتح إعراب وقالت العرب في بله بهل بفتح الهاء وسكونها

﴿ ص ﴾ ولما بمعنى الا قليلا نحو . ان كل نفس لما عليها حافظ . وأنكره الجوهري وقاسه الزجاجي وتوقف أبو حيان وتقدم استثناء سوى ودون

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان تكون لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي أن لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى . ان كل نفس لما عليها حافظ . وان كل لما جميع لدينا محضرون . في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا وممن حكى ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكسائي وقرأ ابن مسعود وان منا الا له مقام معلوم أي الا له وقالوا انشدتك الله لما فعلت كذا وعمرك الله لما فعلت كذا وقعدك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد يحذف نشدتك الله أو سألتك وما أشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله الا صنعت قال الشاعر

قالت له بالله يا ذا البردين * لما غفلت نفسا أو اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجئ لما بمعنى الا وزعم الزجاجي أنه يقال لم يأت من القوم لما أخوك ولم أر من القوم لما زيدا بمعنى الا أخوك والا زيدا قال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب وزعم الجوهري أن لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وبقي من أدوات الاستثناء سوى وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون عند من يرى الاستثناء بها

﴿ ص ﴾ الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الظرف أقوال ويغلب انتقاله الا في مؤكدة وقيل يشترط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه ويغني وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على سعر أو مفاعلة نحو كلمته فاه الى في وهل هو مصدر سد عن الحال أو تقدر من أو جاعلا أو حذف وناب أقوال ولا يقاس خلافا لابن هشام وسمع رفعه ولا يقدم المجرور وجوزه الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الاصح أو على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفة له والزجاج تأكيدا وأبو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بفاء محذوفة لظهورها في لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا أو على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفضيل على نفسه أو غيره

﴿ ش ﴾ الحال يذكر ويؤنث وهو فضلة دال على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكا فضاحكا فضلة دال على الهيئة التي جاء عليها زيد وخرج بالفضلة العمدة نحو زيد ضاحك وبدال على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعي وبصاحبه نحو رجعت القهقرى فانه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الصاحب ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو واذا بطشتم بطشتم جبارين لانه عارض كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه واختلفوا من أي باب نصب الحال فقيل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو

الارجح وقيل نصب الظروف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المجيء في وقت الضحك أو الاسراع مثلا فاشبهت ظرف
الزمان ورد بأن الظرف أجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة أن تكون مستقلة أي
وصفا غير لازم وقد تكون ثابتة نحو • أنزل اليكم الكتاب مفصلا • قائما بالقسط • خلق الله الزرافة يديها
أطول من رجليها ولد زيد قصيرا خلق أشهل اما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران نحو
وهو الحق مصدقا • وان هذا صراطي مستقيما • ولا تعثوا في الارض مفسدين • ويوم يبعث حيا • فتبسم ضاحكا
من قولها وقيل لا تكون المبينة الا منتقلة وما ورد من الثابت كالامثلة السابقة محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم
وقيل لا تكون المؤكدة الا غير منتقلة والغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا إما من المصدر كاسم الفاعل
أو المفعول أو من الاسم غير المصدر كاظفر من الظفر ومستحجر من الحجر ومستنسر من النسر ويغني عن
الاشتقاق أمور احدها وصفه نحو • فتمثل لها بشرا سويا • الثاني تقدير مضاف قبله كقولهم وقع المصطرعان
عدلي عير أي مثل عدلي عير الثالث دلالته على سعر نحو بعت الشياه شاة بدرهم والبر قفيزا بدرهم والدار ذراعا بدرهم
أي مسعرا الرابع دلالته على مفاعلة نحو كلمته فاه الى في أي مشافهة وبعته يدا بيد أي مناجزة ورأسا برأس أي
مماثلة وقد اختلف في اعراب كلمته فاه الى في فذهب سيبويه الى ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر أي
مشافهة الموضوع موضع الحال أي مشافها وتعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد أن يكون نكرة
كما قال سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والعطاء وفاه الى في ليس كذلك ومذهب الاخفش أن
أصله من فيه الى في فحذف الجار فنصب كقوله • ولا تعزموا عقدة النكاح • أي على عقدة وتعقب بانه لا يعهد
حذف الجر التزاما وبأن مبدأ غاية المتكلم فيه لا فم المكلم ولو كان معنى من مقصود القيل من في الى فيه اذا
أظهرت وفي الى فيه اذا قدرت وقد ورد في الحديث أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى فيّ ومبدأ الاقراء
من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر في الغاية على أن الفارسي أجاب عنه في المثال المشهور بانه من
المفاعلة فلما تضمن كلمته معنى كلمني وكلمته صح ذلك لان كلمني من فيه صحيح أي لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا
ضمنت شيأ معنى شيء علقت به ما يتعلق بذلك الشيء ومذهب الكوفيين ان أصله كلمته جاعلا فاه الى في فهو
مفعول به ومذهب الفارسي أنه حال نائبة مناب جاعلا ثم حذف وصار العامل فيها كلمته ولا يقاس على هذا التركيب
بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كلمته وجهه الى وجهي ولا عينه الى عيني وأجاز هشام القياس عليه فاجاز
ماشيته قدمه الى قدمي وكافحته وجهه الى وجهي وصارعته جبهته على جبهتي وجاورته بيته الى بيتي وناضلته قوسه
عن قوسي ونحو ذلك ورد بان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موضع مفرد وبأقل من
هذا الشذوذ يمتنع القياس وسمع كلمني زيد فوه الى في بالرفع على انها جملة حالية ولا يجوز تقديم الى في على فاه نصب
أو رفع عند البصريين لان الجار للتبيين كالك بعد سقيا وهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديمه اذا رفع ويجوز تقديم
كليهما وتأخير العامل فيقال فاه الى في كلمت زيدا عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل واتفق
الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصريين وعزي لسيبويه أيضا لانها حال متأولة لم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها
تقديم ولو قيل فوه الى في كلمني زيد لم يجز أيضا عند الكوفيين قال أبو حيان ولا أحفظ عن البصريين نصا في ذلك
والقياس يقتضي الجواز الخامس دلالته على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين واحدا بعد واحد وعلمته
الحساب بابا بابا أي مفصلا أو مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الفارسي الى أن الاول لما وقع موقع
الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى أنه في موضع الصفة للاول بتقدير بابا ذا باب حذف وأقيم الثاني
مقامه فجرى عليه جريان الأول كما تقول زيد عمرو أي مثل عمرو وقيل هو صفة له بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم

بالاول وحده وقال الزجاج الثانى تأكيد للاول قيل وهو أولى لان التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم وأما التكرير للتفصيل فلم يثبت فى موضع وتعقب بانه لو كان تأكيد الادى ماأدى الاول وقال أبو حيان الذى اختاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل فى الحالية اذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد فأعطيا اعرابه وهو النصب ونظير ذلك قولهم هذا حلو حامض وكلاهما مرفوع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما فلما نابا منابا المفرد الذى هو من أعرب باعرابه قال ولو ذهب ذاهب الى أن النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أى رجلا فرجلا و بابا فبابا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندى لظهورها فى بعض التراكيب لحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا قال أبو حيان والتكرار فى مثل هذا لا يدل على انه أريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك . السادس دلالته على أصالة الشئ نحو أأسجد لمن خلقت طينا . وهذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا . السابع دلالته على فرعيته نحو هذا حديدك خاتما . الثامن دلالته على نوعيته نحو هذا مالك ذهبا . التاسع دلالته على تشبيه نحو كر زيد أسدا أى مشبها أسدا العاشر دلالته على تقسيم نحو إقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسا . الحادى عشر دلالته على تفضيل على نفسه باعتبارين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا الثانى عشر دلالته على تفضيل على غيره ذكره ابن مالك فى كافيته نحو أحمد طفلا أجل من على كهلا

﴿ ص ﴾ وورد مصدرا فأول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل مفعول مطلق لما قبله وقيل لمقدر هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل فى الاصح الا نحو أنت الرجل علما و زهير شعرا والمختار أنهما تمييزان وأما علما فعالم والمختار مفعول به وقيل مطلق و رفعه لغة فان عرف فراجح والنصب مفعول له أو به أو مطلق أقوال ولا يقع أن أو أن والفعل حالا خلافا لابن جنى

﴿ ش ﴾ وردا الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتا فمنه . ثم ادعهن يأتينك سعيا . ينفقون أموالهم سرا وعلانية . أدعوه خوفا وطمعا . إنى دعوتهم جهارا . وقالوا اقتلته صبرا وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا وكلمته مشافهة وطلع بغتة وأخذت ذلك عنه سماعا فاختلف النحويون فى تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق أى ساعيا وراكضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطائعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقى وقال بعضهم هى مصادر على حذف مضاف أى اتيان ركض وسير عدو ولقاء فجأة وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى ذا سعى وذا فجأة وقيل هى مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هى مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أى أتيت أركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد وأجمع البصريون والكوفيون على انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه فنقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو أتيته سرعة و يستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها . الاول ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما أى الكامل فى حال علم فيقال أنت الرجل أدبا ونبلا وحلما قال أبو حيان وعندى أن النصب فى هذا على التمييز كانه قال أنت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف والاصل أنت الكامل علمه . الثانى ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو أنت زهير شعرا فيقال أنت حاتم جودا والاحنف حلما و يوسف حسنا قال أبو حيان والتمييز فيه أظهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز فى

قولك زيد القمر حسنا وثوبك السلق خضرة . الثالث ماوقع بعد أما نحو أما علما فعالم والاصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف أما علما فعالم يريد مهما يذكر انسان في حال علم فالذى وصفت عالم كانه منكر ماوصفه به من غير العلم فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه أما سمنا فسمين وأما نبلا فنبيل وذهب بعضهم الى أن نصب علما في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهما تذكر علما فالذى وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لانه لايخرج منه شئ عن أصله اذ الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولانه ورد فيما ليس مصدرا سمع أما قريشا فأنا أفضلها وأما العبيد فذو عبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم علما فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شئ فاليتيم لاتقهر ورفع المصدر الواقع بعد أما جائز في لغة تميم قالوا أما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد أما معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه وأوجبه بنو تميم نحو أما العلم فعالم أى فهو عالم ويجوز نصبه أيضا في لغة الحجاز ووجهه سيبويه بانه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لانه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كالقولين في المنكر ومذهب سيبويه أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لايجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرتها مجرى المعارف في باب الاخبار بكان ولان أن للاستقبال والمستقبل لا يكون حالا وأجازه ابن جني وخرج عليه قوله

وقالوا الحال لاتنكحيه فانه * لاول نصل أن يلاقى مجمعا

﴿ص﴾ مسئلة يجب تنكيره وثالثها الا ان كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلما فمؤول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف لضمير سابق وتجعله بنو تميم توكيدا وكذا مركبه في الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر بحذف الزيادة وقيل من وحد وقيل لا فعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بمضمر

﴿ش﴾ يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ماسمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتى على صورة المعرفة وهى مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء والتقدير اذا أحسن أفضل منه اذا أساء وأنت زيد أشهر منك عمرا أى اذا سميت وسمع لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتى معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون قالوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخرين بفعل التسمية وردعن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاعز منها الاذل . وهى مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا ايادى سبا فأول بتقدير مثل أوتبددا لابقاء معه وطلبته جهدى وطاقتي ووحدى فأول بتقدير جاهدا ومطيقا ومنفردا ورجع عوده على بدئه أى عائدا ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ماتقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم أوخمستهم أوعشرتهم وتأوله عند سيبويه بانه في موضع مصدر وضع موضع الحال أى مثلثا أومخمسا لهم وبنو تميم يتبعون ذلك لماقبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا يقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعا وهل يجرى ذلك في مركب العدد قيل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب وورد أيضا من الحال ماهو علم قالوا جاءت الخيل بداد وبداد علم جنس فأول بمتبددة وفي وحده مذاهب قال سيبويه والخليل هو

اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال إيحادا وإيحادا موضع موحودا فى المتعدى ومتوحدا فى اللازم وقال قوم إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيحاد واقع موقع الحال وقال آخرون أنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة وقيل انه مصدر بلا حذف لأنه سمع وحد يحد وقال يونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظرف فيجرى مجرى عنده والاصل فى جاء زيد وحده على وحده حذف الجار ونصب على الظرف وسمع جلسا على وحدتهما والتقدير فى زيد وحده زيد موضع التفرد وهذا المثال مسموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبرا لا حالا اذ لا يجوز زيد جالسا وقيل انه فى زيد وحده منصوب بفعل مضمر أى وحد وحده كما قالوا زيد إقبالا وإدبارا أى يقبل ويدبر

﴿ص﴾ مسئلة لا يجىء من نكرة غالبا الا بمسوغ ابتداء قال أبو حيان ودونه قياسا وقيل يختص بالوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدم أو يكن جملة بالواو والاصح أنه فى نحو فيها قائما رجل من المبتدإ لا ضمير الظرف ويجئ من المضاف معموله قال الاخفش وابن مالك أو جزءه أو كجزئه وبعضهم مطلقا وفى مجيئه من المنادى ثالثها يجوز مؤكدة لا مبينة

﴿ش﴾ لما كانت الحال خبرا فى المعنى وصاحبها مخبرا عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبا الا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ومن النادر قولهم عليه مائة بيضا وفيها رجل قائما واختار أبو حيان مجئ الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيبويه وان كان دون الاتباع فى القوة ومن المسوغات النفى كقوله تعالى • وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب • والنهى نحو * لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام * والاستفهام نحو * ياصاح هل حم عيش باقيا فترى * والوصف نحو • فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا • وبالآية رد على من قال إنه لا يجوز الا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين والاضافة نحو • فى أربعة أيام سواء • وحشرنا عليهم كل شيء قبلا • والعمل نحو مررت بضارب هندا قائما وقيل لا يجوز فى غير الموصوف الاسماعا فان قدم الحال على صاحبه النكرة جاز وان لم يكن مسموع تخلصا من تقدم الوصف نحو هذا قائما رجل وكذا ان كان جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها * مضى زمن والناس يستشفعون بى * وظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال فى نحو فيها قائما رجل هو المبتدأ وصححه ابن مالك وذهب قوم الى أن صاحبه الضمير المستكن فى الخبر بناء على أنه لا يكون الا من الفاعل والمفعول وزعم ابن خروف أن الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر وأما اذا تقدم فلا ضمير فيه لانه لو كان لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر وحق صاحب الحال أن لا يكون مجرورا بالاضافة كما لا يكون صاحب الخبر لان المضاف اليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين فان كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف اليه صاحب حال لانه فى المعنى فاعل أو مفعول نحو • اليه مرجعكم جميعا • وعرفت قيام زيد مسرعا وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجئ الحال من المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه • ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين • وقوله * خلق الحديد مضاعفا يتلهب * وجوزه الاخفش وابن مالك ان كان المضاف جزأ ما أضيف اليه أو مثل جزئه نحو وما فى صدورهم من غل اخوانا • ملة ابراهيم حنيفا لأنه لو استغنى به عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم اخوانا واتبع ابراهيم حنيفا لصح ورده أبو حيان وقال ان النصب فى اخوانا على المدح وحنيفا حال من ملة بمعنى دين أو من الضمير فى اتبع قال وانما لم يجز الحال من المضاف اليه لما تقرر من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعامل المضاف اليه اللام أو الاضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل فى الحال وفى مجئ الحال من المنادى مذاهب

﴿ص﴾ ويتقدم على صاحبه لا مجرور باضافة وقيل الا بوصف ولا منصوب بكأن وليت ولعل وفعل تعجب

ولا ضمير متصل بصلة أل أو حرف ويجب إن أضيف لضمير ملابسه قيل أو قرن بالا ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد وثالثها الا الضمير والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ومنصوب وقيل الا الفعلية

﴿ ش ﴾ الاصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الغمام وديمة تهمى

أم منصوبا كقوله * وصلت ولم أصرم مسبين أسرتى * أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفى بالله شهيدا ويجوز عينا زيد أو أصلى نحو . وما أرسلناك الا كافة للناس . هذا هو الاصح في الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام الذى هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شئ من معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا كما قال ابن هشام في الجامع إنه الاصح وأجاز ابن مالك في الثانى تقديم الحال على المضاف لان الاضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندى أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا فنحو امررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكا بك وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشراك في الواسطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد في الدار متكئا فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يتقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم ان كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا كان ظاهرا وهى اسم ونقل ابن الانبارى الاجماع على المنع حينئذ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجيزون مسرعا قام زيد ويجيزون قام مسرعا زيد لتقدم الرافع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا فلا يجيزون لقيت راكبة هندا ولا لقيت تركب هندا وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولا ومابعده بدل منه وجوزه بعضهم اذا كانت الحال فعلا لا اسما لانتفاء توهم المفعولية إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به وفي شرح العمدة لابن مالك ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أوليت أو لعل أو فعل تعجب أو اتصل بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد أو اتصل بفعل موصول بحرف نحو أعجبنى ان ضربت زيدا مؤدبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافته الى ضمير ملابسها نحو جاء زائرا هندا خوها وجاء منقادا لعمرو صاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا الا زيد

﴿ ص ﴾ وعلى عامله وثالثها يمنع في نحو راكبا زيد جاء ورابعها ان كانت من ظاهر وفي المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع ان كان العامل فعلا غير متصرف أو صلة لأل أو حرف أو مصدرا قال ابن مالك أو نعتا أو أفعل تفضيل أو اتصل بلام ابتداء أو قسم أو أفهم تشبيها خلافا للكسائى أو ضمن معنى الفعل لا حروفه كاشارة وتنبيه وتمن وترج أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز ان كان فعلا

﴿ ش ﴾ في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجرمى تشبيها بالتمييز والثانى الجواز

مطلقا الا ما أتى استثناؤه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف والفرق بينه و بين التمييزان الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدمت كما تقدم سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم يخرجون . وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة وفى المؤكدة خلاف كالخلاف فى المصدر المؤكد ومنع الاخفش راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا فلا يجوز راكبا جاء زيد لأنها عندهم فى معنى الشرط فيؤل الى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة وان كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معا نحو قائما فى الدار أنت وراكبا جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول أو مضمر جاز التقديم نحو ضاحكا لقيتنى هند وضاحكا مررت بى هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم منها أن يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هندا متجردة فلا يقال متجردة ما أحسن هندا أو صفة غير محضة أو صلة لأل نحو الجائى مسرعا زيد فلا يجوز أل مسرعا جائى زيد بخلاف صلة غيرها فيقال من الذى خائفا جاء أو صلة لحرف مصدرى نحو يعجبنى أن يقوم زيد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا يقوم زيد أو مصدرا نحو يعجبنى ركوب الفرس مسرجا أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غفلة منه ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المعمول على المنعوت لا على النعت العامل فيه فيجوز فى مررت برجل يركب الفرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرجا برجل يركب الفرس قال وأما المثال الذى ذكره فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا سرجها من جهة أن العامل فى مكسورا النعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقديم المضمر فى هذه المسئلة وما أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التى يفسر فيها المضمر ما بعده ومن الصور المستثناة أن يكون العامل أفعل التفضيل نحو زيد أكفاهم ناصرا لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه الجوامد أو متصلا بلام الابتداء أو لام القسم نحو لأصبر محتسبا والله لاقومن طائعا أو مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا وزيد زهير شعرا وزيد الشمس طالعة والمنع فى هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائى التقديم فيقال زيد شجاعا مثلك وزيد طالعة الشمس ومنها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأما فى مثل أما علما فعالم واسم الاشارة وحرف التنبيه نحو هذا زيد قائما يجوز كون العامل فى الحال حرف التنبيه وأن يكون الاشارة فعلى تقدير الاول يجوز ها قائما ذا زيد ولا يجوز على تقدير الثانى وكحرف التمنى وهو ليت والترجى وهو لعل ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو نحو جاء زيد والشمس طالعة فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد وأجازه الكسائى والفراء وهشام مطلقا وأجازه بعضهم اذا كان العامل فعلا

﴿ ص ﴾ واغتفر بل وجب على الاصح توسط أفعل بين حالين وانما يجيئان معه لمختلفى حال أو ذات والاصح أنه يعمل فيهما

﴿ ش ﴾ كان القياس اذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتصب مع أفعل التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد مفردا أنفع من عمرو ومعانا أو متفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو الا المتحد الذات مختلف الحالين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد قائما أخطب منه قاعدا واختلف فى العامل فى هذين الحالين فالاصح أنه

أفعل التفضيل فبسرا حال من الضمير المستكن في أطيب ورطبا حال من ضميرمنه والعامل فيهما أطيب وذهب المبرد وطائفة الى أنهما منصوبان على اضمار كان التامة صلة لاذ في الماضي واذا في المستقبل وهما حالان من ضميرها وقيل على اضمار كان ويكون الناقصة وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين فاقتصر الجمهور على ماسمع فقالوا لايجوز تأخيرها عن أفعل ولا تقديمهما عليه لان القياس في أصل هذه المسئلة المنع لولا أن السماع ورد بها اذلا يعهد نصب أفعل فضلتين بدليل أنه لاينصب مفعولين فلما وردت أجيزت كما سمعت ووجهه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولايعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال الاولى مفصولة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بسرا منه رطبا وزيد أفصح أعزل من عمرو ذا سلاح قال أبو حيان وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج الى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه نحو هذا أطيب منه بسرا رطبا أو التقديم نحو هذا بسرا منه رطبا أطيب فلايجوز باجماع

﴿ص﴾ فان كان العامل ظرفا فالمنع في تقدمه على الجملة وثالثها يجوز ان كان مثله وفي تقدمه عليه لا الجملة الاقوال ورابعها يجوز ان كانت من مضمر مرفوع وقال ابن مالك ان كانت مثله قوي والاضعف فان تأخر المبتدا جاز اتفاقا

﴿ش﴾ اذا كان عامل الحال ظرفا أو مجرورا ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال أحدها وهو الاصح المنع مطلقا وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائما في الدار زيد والثاني الجواز وعليه الاخفش والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضا ظرفا أو حرف جر فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق . فهنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسطه بان يقدم على العامل دون المبتدإ أقوال أحدها الجواز مطلقا وصححه ابن مالك نحو زيد متكئا في الدار وزيد عندهند في بستانها والثاني المنع مطلقا لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد بالسماع قال تعالى . والسموات مطويات بيمينه . والثالث الجواز ان كانت الحال أيضا ظرفا أو مجرورا والمنع في غير ذلك والرابع الجواز اذا كانت من مضمر مرفوع نحو أنت قائما في الدار والمنع ان كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختاره ابن مالك أنه ان كانت الحال اسما صريحا ضعف التوسط أو ظرفا أو مجرورا جاز التوسط بقوة ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فان تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائما زيد

﴿ص﴾ وان وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير حالية الاسم والا فخبريته وقال المبرد لافرق فان تكرر مطلقا رجحت الحالية وأوجبها الكوفية فان كان ناقصا فالخبرية مطلقا خلافا لهم أو تام أو ناقص وبدئ بأيهما جاز على الاصح

﴿ش﴾ اذا ذكر مع المبتدإ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لانه من حيث تقدمه الاولى به أن يكون عمدة لا فضلة فان لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير في هذا واحد فان كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا وحكم برجحان حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به قال تعالى . وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها . فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها . وادعى الكوفيون أن النصب مع التكرار لازم لان القرآن نزل به لا بالرفع وأجيب بانه يدل على أنه أجود لا واجب على أنه قد قرئ

في الآيتين خالدون وخالدين فإن كان الظرف أو المجرور غير مستغني به تعين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقا تكرر أو لا نحو فيك زيد راغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو إن عبد الله في الدار بك واثقا أو واثق أو بالناقص نحو إن فيك عبد الله في الدار راغبا أو راغب وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين لأنك حين قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية

﴿ص﴾ مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهيلي عمل الإشارة والتنبيه وأبو حيان ليت ولعل وبعضهم كان والأصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين أو لا ولا يجمعان إلا إن صلح انفراده بالموصوف وقيل يجوز في متضايفين وفي التفريق يكون للأقرب والمختار للأسبق ولا يفرد بعد إما ونحو بعد لا

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوزه ابن مالك بقلة كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه . إن هذه أمتكم أمة واحدة . فأمتكم صاحب الحال والعامل فيه إن وفي الحال الإشارة الثانية تقدم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كالإشارة ونحوها ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها وإنما هو كالمضمر ولا يعمل هو ولا أنت بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل هذا زيد قائما إنما هو انظر مقدرة دل عليها الإشارة لأنك أشرت إلى المخاطب لينظر وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلا أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختياره واختاره أيضا صاحب البسيط وقال أبو حيان الصحيح أيضا أن ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر إلا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كان أيضا في الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحدا نحو جاء زيد راكبا مسرعا أم متعددا وسواء في المتعدد اتفق إعرابه نحو جاء زيد وعمرو مسرعين أم اختلف نحو لقي زيد عمرا ضاحكين هذا هو الأصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى أفعل التفضيل فإنه يعمل في حالين كما تقدم وخرجوا المنصوب ثانيا على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحققين وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا وأجاز الكسائي وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو لقيت صاحب الناقة طليحين على إن طليحين حال من الصاحب والناقة وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر أي والناقة لأن الحال كالخبر والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه إنما الإخبار عن المضاف وإن تعدد ذو الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا جعل الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على الاسم الأول فمصعد الزيد ومنحدر التاء كذا قالوه ووجهوه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور واغتفر انفصال الثاني وعود ضميره على الأبعد إذ لا يستطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس فإن خيف تعين المذكور أولا وفي التمهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم وما تأخر للمفعول ولو جعلت الأخير للأول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أمشي تجر وراءنا * على أثرينا ذيل مرط مرحل

فأمشي لأول الاسمين وتجر لثانيهما ويجب للحال اذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معادا معها إما أو أو كقوله تعالى . انا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا . وقول الشاعر

وقد شفني أن لا يزال يروعني * خيالك إما طارقا أو مغاديا

وافرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم وبعد لا نادر تقول لا راغبا ولا راهبا فتكرر وقد تفرد كقوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر

﴿ص﴾ مسئلة تقع موطئة ومؤكدة خلافا للقوم اما لجملة من معرفتين جامدين لتعين أو فخر أو تعظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد فعاملها مضمر وقيل المبتدأ وقيل الخبر أو لعاملها فالاكثر مخالفته لفظا زاد ابن هشام أو لصاحبها أو مقدرة ومحكية وسببية

﴿ش﴾ للحال أقسام باعتبارات فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فتمثل لها بشرا سويا . وتقول جاءني زيد رجلا محسنا وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها واثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي الى انكارها وقالوا الا تكون الحال الا مبينة اذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها وعلى اثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة لمضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين لأن التأكيد انما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وفائدتها إما بيان تعين نحو زيد أخوك معلوما * نحو أنا ابن دارة معروفا بها نسبي * أو فخر نحو أنا فلان شجاعا أو كريما أو تعظيم نحو هو فلان جليلا مهيبا أو تحقير نحو هو فلان أخوذا مقهورا أو تصاغر نحو أنا عبدك فقيرا الى عفوك أو وعيد نحو أنا فلان متمكنا فاتق غضبي وفي عاملها أقوال أحدها انه مضمر تقديره اذا كان المبتدأ أنا أحق أو أعرف أو أعرفني واذا كان غيره أحقه أو أعرفه الثاني انه المبتدأ مضمنا معنى التنبيه وعليه ابن خروف الثالث انه الخبر مؤولا بمسمى وعليه الزجاج ولظهور تكلف القولين كان الراجح الاول مؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها فالاكثر أن تخالفه لفظا نحو . وليتم مدبرين . ويوم يبعث حيا . فتبسم ضاحكا . ولا تعثوا في الارض مفسدين . وقد توافقه نحو . أرسلناك للناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره . قال ابن هشام في المغني ومؤكدة لصاحبها وأهملها النحويون نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو . وهذا بعلي شيخا . ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك . ومنه ادخلوها خالدين . ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا وتنقسم بحسب حصول معناها الى صاحبها وعدمه الى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببي نحو مررت بالدار قائما سكانها

﴿ص﴾ مسئلة تقع جملة خبرية غير ذات استقبال وشرطية خلافا للمطرزي ففي لزومها الواو خلف وجوز الفراء الأمر والأمين المحلى النهي فان كانت مؤكدة أو معطوفة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلا أو ماض تال الا أو متلو بأو وقيل أو ذات خبر مشتق تقدم لزمها ضمير صاحبها وخلت من الواو وغالبا والا فهما أو أحدهما واجتماعهما في اسمية رذات لبس أكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلو عنهما فيقدر وقال ابن جني لا تغني عنه الواو أصلا وتجب في مضارع بعد قيل وبلم الواو وفي ماض مثبت متصرف عار من الضمير قد وكذا معه فان فقدت قدرت في الاصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الاصح

﴿ ش ﴾ تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو لن أو لا وجوز الفراء وقوع جملة الامر تمسكا بنحو وجدت الناس أخبر تقله وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم وجوز الا بن الحلي وقوع جملة النهى نحو أطلب ولا تضجر من مطلب ورد بأن الواو عاطفة ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزى نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل بلزوم الواو وقيل لا تلزم وعليه ابن جنى والجملة الواقعة حالا اما ابتدائية نحو. اهبطوا بعضكم لبعض عدو. خرجوا من ديارهم وهم ألوف.

نظرت اليها والنجوم كأنها ﴾ مصابيح رهبان تشب لقفال

وان فريقا من المؤمنين لكارهون . وطائفة قد أهمتهم أنفسهم . أو مصدرة بلا التبرئة نحو. والله يحكم لا معقب لحكمه . أو بما نحو ﴾ فرابنا ما بيننا من حاجز ﴾ أو بأن نحو . وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون

ما أعطياني ولا سألتهما ﴾ الا وانى لحاجزى كرمى

أو بكان نحو. نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون. جاء زيد وكأنه أسد أو بمضارع مثبت عار من قد نحو. ونذرهم فى طغيانهم يعمهون أو مقرون بقد نحو. لم تؤذونني وقد تعلمون أو منفى بلا نحو. وما لنا لا نؤمن بالله ﴾ عهدتك لا تصبو وفيك شبيبة ﴾ أو بلم نحو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وخال منهما نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم . كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا . أو بماض تال لالا نحو. ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . أو متلو بأو نحو ﴾ كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ﴾ لا ضر بنه ذهب أو مكث قال تعالى . أوحى الى ولم يوح اليه شئ . ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتعين الضمير فى المؤكدة كقوله ﴾ خالى ابن كبشة قد علمت مكانه ﴾ وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير ويتعين الضمير أيضا فى المصدرة بمضارع مثبت عار من قد أو منفى بلا أو ماض بعد الا أو بعده أو كما تقدم ولا تغنى عنه الواو ولا تجامعه غالبا وقد ورد دخولها معه فى قولهم قمت وأصك عينه وقوله ﴾ نجوت وأرهنهم مالكا ﴾ وقوله تعالى . فاستقيما ولا تتبعان . بتخفيف النون . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم . فأول على حذف المبتدإ أى وانا أصك وأنا أرهنهم وأنتما لا تتبعان وأنت لا تسأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الامثلة لكن تلزم الواو فى المضارع المثبت المقرون بقد ولا يغنى عنه الضمير نحو وقد تعلمون واجتماعهما فى الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومثلها المصدرة بليس نحو. ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه . ومن انفراد الواو فيها قوله

﴾ دهم الشتاء ولست أملك عدة ﴾ وذهب الفراء والزمخشرى الى أنه لا يجوز انفراد الضمير فى الاسمية الا نادرا شاذا بل لا بد منه ومن الواو معا وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المبتدأ فيها مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو عليه فلا يقال جاء زيد وحسن وجهه قال ابن مالك وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير معا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم على حد السمن منوان بدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما فى المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد انه يقدر اما الضمير كالمثال أو الواو كقوله ﴾ نصف النهار الماء غامره ﴾ أى والماء وذهب ابن جنى الى أنه لا بد من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت عليه الواو وقد يجب انفراد الضمير ولا يجوز الاتيان بالواو معه وذلك فى الاسمية اذا عطفت على حال كراهة اجتماع حرفى عطف نحو جاء زيد ماشيا أو هو راكب لا يجوز أو وهو راكب قال تعالى . جاءهم بأسنا بياتا أو هم قائلون . قال فى البسيط وكذا فى الاسمية الواقعة بعد الا لان الا تصال يحصل بالا نحو ما ضربت أحدا الا عمرو خير منه وزعم ابن خروف أن المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو كان ضميرا أو لم يكن ورد بالسماع

كالآية السابقة قال ابن مالك والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس الا أني لم أجده الا بالواو نحو . أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم . والمنفي بما فيه الوجهان أيضا نحو جاء زيد وما يضحك أو ما يضحك والمنفي بان قال أبو حيان لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه نحو جاء زيدان يدري كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا في حديث فظل أن يدري كم صلى ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي الا والمتلو بأو العاري من الضمير قد مع الواو كقوله * جئت وقد نضت لنوم ثيابها * فان كان جامدا كليس أو منفيا فلا نحو جاء زيد وما طلعت الشمس بالواو فقط جاء زيد وما دري كيف جاء بالواو والضمير جاء زيد ما دري كيف جاء بالضمير فقط وكذا التالي الا أو المتلو بأو وان كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد أيضا لتقربه من الحال نحو . وقد فصل لكم ما حرم عليكم . وقد بلغني الكبر . فان لم تكن ظاهرة قدرت نحو . أو جاؤكم حصرت . هذه بضاعتنا ردت الينا . هذا ما جزم به المتأخرون كابن عصفور والأبدي والجزولي وهو قول المبرد والفارسي قال أبو حيان والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة وروده لك وتأويل الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض المتأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والالا دخل العاطف عليها وقدرها سيبويه والأقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك

﴿ص﴾ وتشبه هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين خبري صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو اضافة أو جر أو صفة وموصوفها أو حرف ومدخوله وتتميز بجواز الفاء ولن وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل لها ولا للمستأنفة والمجاب بها قسم أو شرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو اذا والصلة قالوا والمفسرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرفه أولا والمختار انها بحسبه وفاقا للشلوبين وانه لا محل لتالي حتى وفي أفعال الاستثناء ومذ ومنذ خلف

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية نبه عليها عقبها وذكر ما تتميز به عنها ولما كان من جوه التمييز كونها لا محل لها من الاعراب استطرد الى ذكر بقية الجمل التي لا محل لها والاعتراضية هي التي تفيد تأكيدا وتسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه وفي البسيط شرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها وأن لا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو لا أخا فاعلم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزأي صلة إما بين الموصول وصلته كقوله * ذاك الذي وأبيك يعرف مالك * أو بين أجزاء الصلة نحو . والذين كسبوا السيئات . الآيات . فان وترهقهم عطف على كسبوا فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم والخبر جملة ما لهم وبين خبري اسناد إما بين المبتدإ والخبر كقوله * وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص بداء

وقوله

ياليت شعري والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمري مجمع

وقوله

اني وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

وقوله

أراني ولا كفران لله انني * أواقي من الاقوام كل بخيل

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمأل

وبين جزأى شرط أى بين الشرط وجوابه نحو . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار . وبين جزأى قسم أى بين القسم وجوابه نحو . قال فالحق والحق أقول لأملأن . وبين جزأى اضافة وتقدم وبين جزأى جر أى بين الجار والمجرور نحو اشتريته بأزى ألف درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة وموصوفها نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . وبين الحرف ومدخوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وقوله كأن وقد أتى حول جديد * أثافيها حمامات مثول

وقوله * وسوف إخال أدرى * وقوله * أخالد قد والله أوطئت عشوة * وقوله

* ولا أراها تزال ظالمة * وتتميز الاعتراضية من الحالية بأمور أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا

الثانى أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال لن فى ولن تفعلوا وحرف التنفيس فى وسوف إخال الثالث أنه يجوز كونها طلبية كقوله

ان الثمانين وبلغتها قد * أحوجت سمعى الى ترجمان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الاعراب وكذا سائر الجمل التى لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهى المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظا ونية نحو زيد قائم وقام زيد أونية لا لفظا نحو راكبا جاء زيد والمجاب بها القسم نحو . تالله لأكيدن أصنامكم . والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان لم تقم أقم وان قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه وأعجبنى ان قمت والمفسرة وهى الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو . فأوحينا اليه أن اصنع الفلك . وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * أم لم يصدر به نحو . ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب . الآية فجملة خلقه الى آخره تفسير لمثل آدم . هل أدلكم على تجارة تنجيكم . ثم قال . تؤمنون . والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور وقال الشلوبين إنه ليس على ظاهره والتحقيق انها على حسب ما كانت تفسيرا له فان كان المفسر له موضع فكذلك هى والا فلا ومما له موضع قوله تعالى . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة فى موضع نصب لانه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا وكذلك . إنا كل شئ خلقناه . فخلقناه فسر عاملا فى كل شئ وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار عندى وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف فى جمل ألها محل أم لا ومنشأ الخلاف أهى مستأنفة أم لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها فى موضع جر بحتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جمل أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافى حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وقال

مستأنفة وصححه ابن عصفور واذلا رابط لها بذى الحال الثالثة جملة مذ ومنذ وما بعدهما وقد قدمت ذلك عند شرحهما فى الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الاعراب

﴿ ص ﴾ مسئلة ورد منه ألفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشغر وشذر مذر وأحول أحول وحيث بيث وبيت بيت وما أصله الاضافة كبادئ بدء وأيادى سبا فقال قوم مبنية كخمسة عشر وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثانى للاتباع

﴿ ش ﴾ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا فى الجريان كخمسة عشر وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها فنها ما أصله العطف نحو تفرقوا اشغر بغر بمعنى منتشرين وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين وأحول أحول فى قوله * سقاط شرار العين أحول أحولا * بمعنى متفرقا وتركت البلاد حيث بيث بمعنى مبحوثة أى بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جارى بيت بيت بمعنى مقاربا ولقيته كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الاضافة كبادئ بدء بمعنى مبدوءا به وتفرقوا أيادى سبا بمعنى مثل أيادى سبا والذى جزم به ابن مالك أن هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذى بنى لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف فى القسم الاول وشبهه ما هو متضمن له فى الثانى وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وانما حذف التنوين من الثانى للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض فى التقدير كما اتبع الاول فى يا زيد بن عمرو الثانى فى حركته

﴿ ص ﴾ مسئلة تحذف الا إن حصر أو نهى عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوى عند الاكثر ويجب ان جرى مثلا أو بين نقصا أو زيادة بتدريج مع الفاء وثم أو كان مؤكدا أو نائبا أو توبيخا

﴿ ش ﴾ الاصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربى زيدا قائما أو عن اللفظ بالفعل نحو هنيئا لك أو منهيا عنها نحو « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » « ولا تمش فى الارض مرحا » ويجوز حذف عاملها لقرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا أى تذهب وللقادم مسرورا أى رجعت وللمحدث صادقا أى تقول أو لفظية نحو راكبا لمن قال كيف جئت وبلى مسرعا لمن قال لم ينطلق ومنه بلى قادرين أى نجمعها ويستثنى ما اذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور واسم الاشارة ونحوه فانه لا يجوز حذفه عند الاكثر فهم أم لا لضعفه فى نفسه ولانه انما عمل بالنيابة والفرع لا يقوى قوة الاصل ولانه يجمع فيه تجوزان تنزيله منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف فى الظرف فقال فى قوله * واذ ما مثلهم بشر * أن مثلهم حال والتقدير واذ ما فى الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلا كقولهم حظيين بنات صلفين كنات أى عرفتهم أو بين نقصا أو زيادة بتدريج أى شيأ فشيأ نحو بعته بدرهم فصاعدا أو فسافلا أى فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا أو فانحط سافلا وشرط نصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثم والفاء أكثر فى كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها وصورة فسافلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره فان لم ينقل عن العرب فهى ممنوعة لان حذف العامل فى الحال وجوبا على خلاف الاصل ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والنائبة عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كهنيئا مريئا أى ثبت له ذلك والواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس ألاهيا وقد جد قرناؤك

﴿ ص ﴾ التمييز هو نكرة بمعنى من رافع لابهام جملة أو مفرد عددا ومفهم مقدارا أو مماثلة أو مغايرة أو تعجب

بالنص على جنس المراد بعد تمام باضافة أو تنوين أو نون ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير وأبو ذر بما فى نعم والاعلم عن التعجب

﴿ ش ﴾ التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة نحو تصبب زيد عرقا أو مفرد اعدد نحو أحد عشر رجلا أو مفهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كمثقال ذرة وذنوب ماء ونحى سمنا أو مماثلة نحو مثل أحد ذهبا أو مغايرة نحو لنا غيرها شاء أو تعجب نحو ويحه رجلا وما أنت جارة ويا حسنها ليلة وناهيك رجلا وقولى بالنص على جنس المراد يتعلق بقولى رافع لابهام والحال والتمييز مشتركان فى سائر القيود الا فى كونه بمعنى من وانما يأتى التمييز بعد تمام باضافة نحو ملء الارض ذهبا وعدل ذلك صياما أو تنوين ظاهر كرطل زيتا أو مقدر كخمسة عشر أو نون تثنية كمنوين سمنا أو نون جمع نحو بالاخسرين أعمالا أو شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة وشملت النكرة كل نكرة وقد اختلف فى نكرات منها مثل فمنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يبين بها وأجازه سيبويه فيقول لى عشرون مثله لى ملء الدار مثالك ومنها غير فمنع الفراء التمييز بها لانها أشد ابهاما وأجازه يونس وسيبويه لانه لا يخلو من فائدة اذ أفاد أن عنده ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما فى باب نعم وأجاز الفارسى أن تكون نكرة تامة بمعنى شئ وتنتصب تمييزا وتبعه الزمخشرى ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبى بكر الجشنى وذهب الاعلم فيما تقدم انه منصوب عن التعجب الى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ ص ﴾ وناصبه مميزه تشبيها بأفعل من أو باسم الفاعل قولان وتجره الاضافة ان حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره الا مضاف يغنى عنه التمييز وتجب اضافة مفهم مقدار ان كان فى الثانى معنى اللام أو جزء ويختار فى نحو جبة خز ويجوز نصبه تمييزا وحالا واظهار من مع كل تمييز الا أفعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهى تبعيض وقيل زائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافا للفراء

﴿ ش ﴾ تمييز المفرد ينصبه مميزه كعشرين مثلا فى عشرين درهما ورطل وقفيز وذراع فى رطل زيتا وقفيز برا وذراع ثوبا وجاز لمثل هذه أن تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه واختلف البصريون فى الذى شبهت به فقيل باسم الفاعل فى طلبها اسما بعدها وقيل بأفعل من فى طلبها اسما بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التنكير قال أبو حيان وهو أقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا ويعمل فى النكرة وغيرها ويجر التمييز باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زيت وأردب شعير ومنوا سمن ولا يحذف شئ غير التنوين أو النون الا المضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلا وويحه رجلا لم يجز الحذف فلا يقال لله در رجل ولا ويح رجل والمقادير اذا أريد بها الآلات التى يقع بها التقدير لا يجوز الا اضافتها نحو عندى منوا سمن وقفيز بر وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذى يكال به البر والآلة التى يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما ميز بجزء منه نحو غصن ريحان وثمر نخلة وحب رمان وسعف مقل هذا ان لم تتغير تسميته بالتبعيض بأن بقى على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خز وخاتم فضة وسوار ذهب فانها أسماء حادثة بعد التبعيض والعمل الذى هيأها للهيئات اللائقة بها فالك فى هذا النوع الجر بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال والاضافة أرجح لان الحال يحوج الى التأويل بمشتق كما تقدم والتمييز باب ضعيف لكونه فى خامس رتبة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من مشبه بالصفة المشبهة وهى مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل فلا يحسن الا عند تعذر الاضافة واذا كان المقدار مختلطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر

بل تقول عندي رطل سمنا عسلا إذا أردت أن عندك من السمن والعسل مقدار رطل لأن تفسير الرطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده وإنما هو مجموعهما فجعل سمنا عسلا اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلو حامض وذهب غيره إلى العطف بالواو ولأن الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد ألا ترى أنك تقول هذان زيد وعمرو فصيرت الواو الجامعة زيدا وعمرا خبرا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبرا ولا عمرو على انفراده وكذلك زيد وعمرو قائمان وقال بعض المغاربة الأمران سائغان العطف وتركه ويجوز إظهار من مع كل تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره نحو ملء الأرض من ذهب وأردب من قمح ولي أمثالها من إبل وغيرها من شاء وويحه من رجل ولله دره من فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال * يا سيدا ما أنت من سيد * وقال فيالك من ليل ويستثنى العدد فلا يقال عشرون من درهم ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من الدراهم وأفعل التفضيل فلا يقال في زيد أكثر الناس من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من نفس ولا فجرت الأرض من عيون ومن المذكورة فيها قولان أحدهما أنها للتبعيض وصححه ابن عصفور والثاني أنها زائدة قال في الارتشاف ويؤيده العطف على موضعها نصا في قوله طافت امامة بالركبان آونة * يا حسنه من قوام ومنتقبا

﴿ ص ﴾ مسئلة تمييز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي ويكون منقولا من فاعل ومبتدإ ومفعول وأنكره الشلوبين والأبذي وابن أبي الربيع ومشابه به وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه نحو حسبك به فارسا ولله دره رجلا وكفى بالله شهيدا فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لملابسه المقدر وإن دل على هيئة وعني به الأول جاز كونه حالا وإظهار من

﴿ ش ﴾ تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد نفسا . واشتعل الرأس شيبا . والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدإ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل مالي أكثر من مالك وتارة من المفعول نحو . وفجرنا الأرض عيونا . والأصل فجرنا عيون الأرض هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الأبذي هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشلوبين عيونا في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فينبغي أن لا يقال به وقال ابن أبي الربيع عيونا نصب على البدل من الأرض وحذف الضمير أي عيونها أو على إسقاط حرف الجر أي بعيون وتارة يكون مشبها بالمنقول نحو امتلأ الإناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلأ مطاوع ملأ فكأنك قلت ملأ الماء الإناء ثم صار تمييزا بعد أن كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد أن كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى إما حقيقة أو مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرا على ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قولهم حسبك به فارسا ولله دره رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره . وكفى بالله شهيدا . وفي ناصب تمييز الجملة قولان أصحهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب من تمامه ومتى صح الإخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أبا فإنه يصح أن يقع أب خبرا لزيد فتقول زيد أب فلك فيه وجهان عوده إليه بأن يكون هو الأب أي ما أكرمه من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده إلى ملابسه المقدر بأن يكون الأب أبا لزيد لا زيدا نفسه أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وإن دل

التمييز على هيئته وعني به الاول نحو كرم زيد ضيفا اذا أريد ان زيدا هو الضيف جاز أن يكون ضيفا منصوبا على الحال لا لانه على هيئته وعلى التمييز لصلاحية من و يجوز حينئذ اظهار من معه وهو الاجود رفعا لتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية ولم يجز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ما قبله ان اتحد معنى أم لا ما لم يلزم إفراده لافراد معناه أو كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه

﴿ ش ﴾ يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وفرعيه ان اتحدا معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان لم يتحدا من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها الا أن يلزم إفراد التمييز لافراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين الا انه لافراد مدلوله يلزم افراده لان الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو زكي الزيدون سعيا فان قصد اختلاف الانواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو . بالاخسرين أعمالا . لان أعمالهم مختلفة الحال هذا خسر بكذا وهذا خسر بكذا وكقولك تخالف الناس اوتفاوتوا أذهانا ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين اذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثيابا اذلو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا انظيف

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطه بين متصرف وفاقا لا تقديمه اختيارا وجوزه قوم على فعل متصرف غير كفى والفراء على اسم شبه به الاول

﴿ ش ﴾ يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو فجرت عيونا الارض وأما تقديمه على الفعل فنعه ابن عصفور جزما بناء على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة بأسرها والقائلون بان الناصب له مافيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه والاكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد وماورد من ذلك فضرورة وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده قال * وما كاد نفسا بالفراق تطيب * وقياسا على سائر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقال ما رجلا أحسن زيدا كذا ولا رجلا أحسن بزيد كما يمتنع اذا كان عامله جامدا باجماع نعم استثنى من محل الاجماع في الثاني صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه وتأول البصري ما ورد

﴿ ش ﴾ البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * وقوله * علام ملئت الرعب والحرب لم تقد * وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه وبطرت معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على اسقاط الجار أي في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها

﴿ ص ﴾ ولا يتعدد والجمهور لا يكون مؤكدا ويحذف لقرينة أو قصد الابهام لا المميز مالم يوضع غيره موضعه

﴿ ش ﴾ فارق التمييز الحال في أنه لا يتعدد بخلافها وفي أنه لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذ

قاله الجمهور وذكر ابن مالك ان التمييز قد يكون مؤكدا كقوله تعالى. ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا. وأجيب بأن شهرا وان أكد ما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر مبين ويجوز حذف التمييز اذا قصد إبقاء الابهام أو كان فى الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه يزيل دلالة الابهام الا أن يوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا أى تالله ما رأيت كاليوم رجلا

﴿ ص ﴾ مسئلة مميز العدد ان كان ما بين عشرة ومائة مفرد منصوب وأجاز الفراء جمعه واضافة عشرين واخواته لغة أو عشرة فما دونها مجموع مضاف اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفى اسم الجمع والجنس ثالثها ان استعمل للقلة جاز قياسا أو مائة فما فوقها فمفرد مضاف وجمعه معها ضرورة وقال الفراء سائغ ويجوز جره بمن ونصبه مع مائة ومائتين وألف ضرورة وأجازه ابن كيسان ولا يميز واحد واثنان دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع مميز كثرة ان أمكن قلة غالبا ولا يفصل من العدد اختيارا و ينعت حملا عليه وعلى العدد و يتعين الثانى فى الجمع السالم و يغنى العدد عن مميزه اضافته لغيره

﴿ ش ﴾ حولت ذكر مميز الاعداد من باب العدد الى هنا للمناسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم فى صدر الباب ان من أنواع مميز المفرد مميز العدد فأقول العدد ان كان واحدا أو اثنين لم يحتج الى مميز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال رجل و رجلان لانه أخصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل وأما قولهم شربت قدحا واثنيه وشربت اثنى مد البصرة فشاذ وقوله * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل * فضرورة وان كان ثلاثة فما فوقها الى العشرة ميز بمجموع مجرور باضافة العدد إليه نحو ثلاثة أثواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين ما لم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالبا نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضا نحو ثلاث مئين أما الالف فجمع البتة نحو ثلاثة آلاف وهل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نخل أقوال أحدها نعم و يقاس وان كان قليلا وعليه الفارسى وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده قال * ثلاثة أنفس وثلاث زود * وقال تعالى. وكان فى المدينة تسعة رهط. والثانى لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو للكثرة فلا يجوز وعليه المازنى وعلى المنع طريقه أن يبين بمن فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النخل وهو فى اسم الجنس آكد من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين ميز بمفرد منصوب نحو. أحد عشر كوكبا. اثنتا عشرة عينا. وواعدنا موسى ثلاثين ليلة. واختار موسى قومه سبعين رجلا. ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزه الفراء نحو عندى أحد عشر رجالا وقام ثلاثون رجالا وخرج عليه اثنتا عشرة أسباطا قال الكسائى ومن العرب من يضيف العشرين واخواته الى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشر ودرهم وأربعو ثوب وان كان مائة فما فوقها ميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوزه الفراء فى السبعة وخرج عليه قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين باضافة مائة و يجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال * اذا عاش الفتى مائتين عاما * وأجاز ابن كيسان أن يقال فى التسعة المائة دينارا والالف درهما و بقى مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالبا ومن جموع القلة جمع التصحيح. قال تعالى سبع سموات. وسبع بقرات. وسبع سنبلات. وتسع آيات. ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروء وثمانى حجج فان لم يمكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا فى ضرورة كقوله

* فى خمس عشرة من جمادى ليلة * وقوله * ثلاثون للهجر حولا كميلا * وقوله

* وعشرون منها أصبعان ورائنا * الثالثة اذا جىء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو عندى عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام فان كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره فى البسيط الرابعة يغنى عن تمييز العدد اضافته الى غيره نحو خذ عشرتك وعشرى زيد لانه لا تجتمع الاضافة والتمييز الا والعدد مضاف الى غير مستحق التمييز فاستغنى عن المفسر وقد قال الشاعر

وما أنت أم ما رسوم الديار * وستوك قد قربت تكمل

﴿ص﴾ مسألة تمييز كم الاستفهامية منصوب ويجوز جره بمن ظاهرة [illegible] وقال الزجاج باضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفيين مطلقا وللاخفش [illegible] ويجوز فصله وحذفه

﴿ش﴾ ختمت الكلام فى التمييز بأنواع منه لتجرده وتميز بذكر ما فى هذا الباب تلك كنايات الاعداد وذلك كم الاستفهامية والخبرية وكأى وكذا وسيأتى الكلام على ما بقى من هذه الادوات فتمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب كتمييز عشرين واخواته نحو كم شخصا سما وقال ابن [illegible] كم الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل تمييزها كتمييزه فى النصب والافراد وأجاز الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك فى كم الخبرية نحو كم غلمانا لك بنصب غلمان وأجازه الاخفش اذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد كم عندك من هذه الاصناف وبالمغاربة قال كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع الا ما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الاشخاص وأما ان كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع لانه اذ ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحو كم رجالا عندك تريد كم جماعة من الرجال اذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويصح باسم الجنس نحو كم بطا عندك تريد كم صنفا من البط عندك وهل يجوز جر تمييز كم الاستفهامية حملا على الخبرية فيه مذاهب أحدها لا والثانى نعم والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر نحو على كم جذع بيتك مبنى فالجر حينئذ بمن مقدرة حذفت تخفيفا وصار الحرف الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده أبو الحسن الابذى بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية فى الاختيار وان لم يجز فى عشرين واخوته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والجار والمجرور وقد يفصل بينهما بالفعل وبالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر وتقليرها من الاعداد التى ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف الذى سلبته ويجوز حذف تمييزها نحو كم ضربت زيدا اى أضربا أو رجلا مفعول ضربت والتمييز محذوف وكم رجل جاءك أى كم مرة أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر

﴿ص﴾ والخبرية مجرور باضافتها وقيل بمن وينصب ان فصل [illegible] وجره مفصولا بظرف ضرورة وثالثها يجوز ان كان ناقصا وبجملة ثالثها يجوز فى الشعر فقط ويكون جمعا وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والاصح جواز حذفه وثالثها ان لم يكن مضافا ورابعها ان لم يقع [illegible] نحو باو ومنع نعتهما

﴿ش﴾ تمييز كم الخبرية مجرور ويكون مفردا وجمعا قال كم من قرية أهلكناها وقال * كم ملوك باد ملكهم * والافراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ قاله العكبرى فى شرح الافصاح وقيل

يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانك قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر باضافتها اليه عند البصريين وقال الكوفيون بمن مقدرة حذفت وأبقى عملها كما في قوله * رسم دار وقفت في طلله * وضعف بأن اضمار حرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة أو شذوذ فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما ينصب غير مفصول وروى كم عمة لك البيت بالنصب وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل أو بغير فصل جاز كونه أيضا مفردا أو جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضراوي الى أنها اذا نصب تمييزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية كم الاستفهامية وكاين وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور مذاهب أصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو

كم بجود مقرف نال العلى * وكريم بخله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة ويونس بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف أو المجرور ناقصا نحو كم بك مأخوذ أتاني وكم اليوم جائع جاءني والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الظروف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحدا فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون فيهما بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله * كم نالني منهم فضل على عدم * بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا يجوز كون المميز منفيا لا في الاستفهامية ولا في الخبرية لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو كم فرس ركبت لا فرسا ولا فرسين أي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

* (ص) * وتمييز كاين بجر بمن غالبا وقال ابن عصفور لازما ومع فقدها باضمارها وقيل بالاضافة قال أبو حيان ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف أو ممنوع أقوال والاصح أن لا يفصل

* (ش) * تمييز كاين الاكثر جره بمن ظاهرة قال تعالى . وكأين من آية وكأين من نبي وكأين من دابة . قال أبو حيان ويظهر من كلام سيبويه أن من هنا للتأكيد البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزاد في غير الواجب فيقال إن هذا روعي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر

* وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة *

وقال أطرد اليأس بالرجا فكائن * آلما حم يسره بعد عسر

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم وانه لا ينصب قال في المغني ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع فقد من قال أبو حيان الا أنه لا يحفظ فان جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يحمل على اضافة كأين كما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضافتها اذ المحكي لا يضاف ولان في آخرها تنوينا فهو مانع من الاضافة أيضا وقد قال سيبويه إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها باضمار من انتهى وقال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقراء أن تمييز كاين لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلف في جواز حذفه فجوزه المبرد أولا كثرون وقال صاحب البسيط انه ضعيف للزوم من فيه حذف عامل ومعمول قال أبو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والافصح

اقد ال تمييز كاين بها وكذا وقعت فى القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة و بالظرف قال * وكائن رددنا عنكم من مدجج * وقال * وكائن بالأباطح من صديق *

(ص) ويميز كذا الا بجر بمن وفاقا ولا بالاضافة ولا البدلية ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزاعمها

(ش) يميز كذا الا يكون الامفردا منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ورد بأن المحكى لا يضاف وبأن فى آخرها اسم الاشارة واسم الاشارة لا يضاف وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لانه لم يسمع وجوزوا الجمع بعد الثلاثة الى العشرة

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله (ص) نواصب المضارع)

كتاب

همع الهوامع شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجريه رحمه الله

عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

الجزء الثاني

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر





﴿ص﴾ نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غير مؤول في الاصح ويجوز في تلو ظن الرفع مخففة وكذا خوف تيقن مخوفه في الاصح والاصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها وثالثها يجوز مع أريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع اهمالا على الاصح وعن الكسائي لا بقياس ولا تجزم وحكاه الرواسي واللحياني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ وخبرا ومعمول حرف ناسخ وجار ولكان وظن وبعض المقاربة وفعل غير الجزم ومضاف خلافا لابن الطراوة لا بمعنى الذي خلافا لابن الذكي

﴿ش﴾ لما انتهت منصوبات الاسماء عقبت بمنصوبات الافعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف أحدها أن وهي أم الباب قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكي ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو إن كان ذا مال وبالامر في نحو كتبت اليه أن قم وبالنهي في نحو كتبت اليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر انها غيرها فتكون ان على مذهبه مشتركة أو مجوزا بها واستدل لذلك بأمرين أحدهما أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الامر والثاني انا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تصيره بصيغة المضارع كلم لما دخلت على الماضي قلبت صيغته الى المضارع لتعمل فيه وشرط نصب المضارع بعد أن أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها فانها حينئذ المخففة من الثقيلة نحو علم أن سيكون خلافا للفراء حيث جوز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلا بقراءة أفلا يرون أن لا يرجع اليهم بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون وبقول جرير

نرضى عن الله أن الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه أحد

وأجيب بأن العلم انما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده اذا بقي على موضوعه الاصلي أما اذا أول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى . فان علمتموهن مؤمنات . فان المراد بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بإيمانهن غير متوصل اليه ومنع المبرد النصب أيضا في المؤول بالظن فقولي في الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه جميعا ويجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من الثقيلة وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى . أحسب الناس أن يتركوا . وقرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفه نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمني قولان أصحهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو محجن

* أخاف اذا مامت أن لا أذوقها * والثاني تعين النصب وعليه المبرد ولا تعمل ان الزائدة عند الجمهور لانها لا تختص بدليل دخولها على الفعل في قوله . فلما أن جاء البشير . ولا يعمل الا المختص وجوز الاخفش اعمالها حملا لها على المصدرية وقياسا على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول معمول أن الناصبة عليها لانها حرف مصدري ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصلة فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم

معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله * كان خير بالعصا أن أجلدا * فقوله بالعصا متعلق بأجلد وأجيب بندوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن آكل وطعامك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو أريد أن عندي تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن إن تزرني أزورك بالنصب مع تجويزهم الالغاء أيضا وجوز أزورك جوابا ويجوز اهمالها أن حملا على أختها ما المصدرية فيرفع الفعل بعدها وخرج عليه قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وان المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وأنشد على الجزم * أحاذر أن تعلم بها فتردها * وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني وزاد انها لغة بني صباح ثم لما كانت أن مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ نحو وأن تصوموا خير لكم . وخبر مبتدأ نحو الامر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدؤها الا مصدرا فان وقع جثة أول ومعمولا لحرف ناسخ نحو ان عندي أن تخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرا الا في لعل فيجوز أن يكون جثة نحو لعل زيدا أن يخرج حملا على عسى ومعمولا بحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان وأخواتها اسما وخبرا نحو كان أن تقعد خيرا من قيامك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمولا لظن وأخواتها مفعولا أولا وثانيا نحو ظننت أن تقوم خيرا من أن تقعد وقوله

إني رأيت من المكارم حسبكم * أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

أي لبس الثياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبدا لي أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الامان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه أهل أن يفعل ومخافة أن تفعل وأجيء بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن الطراوة لا يجوز أن يضاف الى أن ومعمولها لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف اليه فاذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال

﴿ ص ﴾ لن بسيطة وقال الخليل من لا ان والفراء لا النافية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافا للاخفش الصغير ولا يفصل اختيارا وجوزه الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأظن وتهمل وحكى اللحياني الجزم بها

﴿ ش ﴾ الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور انها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي إنها مركبة من لا أن فأصلها لا أن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل أمه ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ألف لا ونون أن فصارت لن والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من لا أن ووجود معنى لا وأن فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال وقال الفراء هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا أصلا لانها أقعد في النفي من لن لان لن لا تنفي الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية المغني وتنصب لن المستقبل أي انها تخلص المضارع الى الاستقبال وتفيد نفيه

ثم مذهب سيبويه والجمهور انها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آكد من النفي بلا وذهب الزمخشري في مفصله الى أن لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا أبرح اليوم مكاني فاذا أكدت وشددت قلت لن أبرح اليوم قال تعالى. لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين. وقال. فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي. وذهب الزمخشري في أنموذجه الى أنها تفيد تأبيد النفي قال فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى. لن يخلقوا ذبابا. قال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل ورده غيره بأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في. فلن أكلم اليوم انسيا. ولم يصح التوقيت في قوله. لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى. ولكان ذكر الأبد في قوله. ولن يتمنوه أبدا تكرار والاصل عدمه وبأن استفادة التأبيد في آية لن يخلقوا ذبابا من خارج وقد وافقه على افادة التأبيد ابن عطية وقال في قوله. لن تراني. لو بقينا على هذا النفي لتضمن ان موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد وأغرب عبد الواحد الزملكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها قال وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ولا آخرها الألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف النون ونقل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداه والجمهور على أن الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا وذهب قوم الى أنه قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد لا قال الشاعر في لا

* ولا زال منهلا بجرعائك القطر *

وقال في لن

لن تزالوا كذلكم ثم لا زا * لت لكم خالدا خلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لان عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في ان المعطوف عليه دعاء لا خبر وتقدم معمول معمول لن عليها جائز بخلاف معمول معمول ان اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا إن لن أضرب نفي لسأضرب فكما جاز زيدا سأضرب جاز زيدا لن أضرب ومنعه الاخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي لان النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال لن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو لن والله أكرم زيدا ولن زيدا أكرم ووافقه الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن نحو لن أظن أزورك بالنصب وبالشرط نحو لن إن تزرني أزورك بالنصب وجوز الالغاء والجزم جوابا قال أبو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للافعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال والافعال أقبح منه بين عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

﴿ ص ﴾ كي ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارة فبأن مضمرة وجوز الكوفية اظهارها وتتعين الاولى بعد اللام والثانية قبلها وتترجح مع اظهار أن وأنكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا تفيد الناصبة علة ولا تتصرف بل تجر باللام ويجوز تأخير معمولها والفصل بلا النافية وما الزائدة وبهما لا بغير ذلك وجوزه الكسائي بمعمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولده وتعمل ولا يتقدم معمول منصوبها ولا على

المعلول في الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب بكما

(ش) الثالث من نواصب المضارع كي ومذهب سيبويه والاكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده * واختلف هؤلاء فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاخفش أن أن مضمرة بعدها وذهب الكوفيون الى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقيل انها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل * واحتج من قال انها مشتركة بانه سمع من كلام العرب جئت لكي أتعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما لكي أتعلم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام كانه قال لمه ووجه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو بم ولم وفيم وعم فاذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت ويدل أيضا على أنها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله * يراد الفتى كيما يضر وينفع * فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع وأما جئت كي أتعلم فيحتمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها اذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في جئت أن أتعلم ويحتمل عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمرة بعدها كما أضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتي بيانه ويبنى على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز أن تدخل كي على اللام أم لا يجوز والجواب أنك ان قدرتها الجارة لم يجز لان كي كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كما في اللام نحو لئلا يعلم وان قدرتها الناصبة جاز نحو لكيلا تقدم وهي اذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية لانها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا تتصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام وتتعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكي أتعلم لئلا يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كان ولذلك شبهه سيبويه باحداهما بالاخرى وتتعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كي لأقرأ فكي حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون كي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كي زائدة لان كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب أي مجيء كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح * كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم * واضمار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا في ضرورة وجوزه الكوفيون في السعة قال أبو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كي الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * ولا أحفظ من كلامهم جئت كي أن تكرمني ومع اظهار أن نحو جئت لكيما أن تقوم يترجح كونها جارة مؤكدة اللام على كونها ناصبة مؤكدة بان لان أن هي التي وليت الفعل وهي أم الباب وما كان أصلا في بابه لا يجعل تأكيدا لما ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل في باب الجر فكانت كي توكيدا لها ولا يجوز أن تكون كي تأكيدا لأن لان التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ومن أحكام كي انه لا يمتنع تأخير معلولها فيجوز أن تقول كي تكرمني جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية نحو كيلا يكون دولة وبما الزائدة كقوله * تريدين كيما تجمعيني وخالدا * وبهما معا كقوله

أردت لكيما لا ترى لي عثرة * ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فتقول أزورك كي والله تزورني وأكرمك

كى غلامى تكرم وأزورك كى أن تكافئ أكرمك واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بماذكر مع العمل قال أبو حيان وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على المعمول فقط نحو جئت كى النحو أتعلم والثانية على كى فقط نحو جئت النحو كى أتعلم والثالثة على المعلول أيضا نحو النحو جئت كى أتعلم وعليه المنع فى الاولى للفصل وفى الثانية والثالثة ان كى من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة وهى موصولة أيضا وفى الصورة الثانية خلاف للكسائى قال أبو حيان ولا يبعد أن يجزى فى الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك اما جئتنا فاصرفنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة

﴿ص﴾ اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من اذ أن والرندى اذا أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة وتليها جملة اسمية وخبر ذى خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مصدرة والرفع حينئذ لغية أنكرها الكوفيون فان وليت عاطفا قل النصب أو ذا خبر امتنع وجوزه هشام بعد مبتدإ والكسائى بعد اسمى أن وكان ويفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوزه ابن بابشاذ بنداء ودعاء وابن عصفور والأبدى بظرف والكسائى وهشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائى النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفراء وأبطله ولا نص للبصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعدهم المنع ومعناها قال سيبويه الجواب والجزاء قال الشلوبين دائما والفارسى غالبا ولا يحذف معمول ناصب دونه ولا الدليل على الاصح

﴿ش﴾ اختلف النحويون فى حقيقة اذن فذهب الجمهور الى أنها حرف بسيط وذهب قوم الى أنها اسم ظرف وأصلها اذ الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف اليها ونقلت الى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين دائما فى كل موضع وقال أبو على الفارسى غالبا فى أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامه جزاء زيارته أى ان تزرنى أكرمتك قال وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال أحبك اذن أصدقك اذ لا مجازاة هنا والشلوبين يتكلف فى جعل مثل هذا جزاء أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى أنها حرف تركب من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل فكان المعنى اذا قال القائل أزورك فقلت اذان أكرمك قلت حينئذ زيارتى واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو على عمر بن عبد المجيد الرندى الى أنها مركبة من اذا وان لانها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كاذا والنصب كان ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين وعلى الاول فهى ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين لانها تقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسى الناصب أن مضمرة بعدها لا هى لانها غير مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله يأتيك وتليها الاسماء مبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أحبك فقلت اذا أظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال ثانيها ان يليها فيجب الرفع فى نحو اذن زيد يكرمك للفصل ويغتفر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيد لربط اذن والاكثر يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى

اذا قال الشاعر * اذن والله نرميهم بحرب * وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو اذا ياز يد أحسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع من العرب وأجاز ابن عصفور والأبدى الفصل بالظرف نحو اذن غدا أكرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرغب وأرغب واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدر ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التأخير ثالثها أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك اذن بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فان افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو ان تزرني اذن أكرمك أو القسم لجوابه نحو

لئن عادلي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقيلها

أو الخبر للمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب بعد مبتدإ كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو * انى اذن أهلك أو أطير * و بعد اسم كان نحو كان عبد الله اذا يكرمك و وافق الفراء الكسائي في ان وخالفه في كان فأوجب الرفع ونص الفراء على تعين الرفع بعد ظن نحو ظننت زيدا اذا يكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضا وان وليت عاطفا فالنصب والا كثر في لسان العرب الغاؤها قال تعالى * واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا * فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا لا يلبثوا ولا يؤتوا فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة والغاء اذا مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين ولم يجز أحد منهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا أنها نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي لا اقتصارا ولا اختصارا فلو قيل أتريد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك أريد أن وتحذف تخرج وأجاز بعض المغاربة مستدلا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب

﴿ص﴾ مسئلة تنصب أن مضمرة لزوما بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح وهي المسبوقة بكون ماض لفظا أو معنى منفي بما أو لم قيل أو اخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها حتم غالبا وزعم الكوفية النصب بها فدخولها الخبر وهي زائدة للتأكيد وثعلب بقيامها مقام أن والفهري لا يرفع مدخولها ضميرا السببي وجوز قوم اظهار أن مع حذفها وقوم دونه ولا يلي مفردا

﴿ش﴾ أن أم الباب فلهذا تنصب ظاهرة ومضمرة فاذا أضمرت فلها حالان حال وجوب وحال جواز فالاول بعد نوعين من الحروف أحدهما ما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالاول حرفان أحدهما اللام التي يسميها النحويون لام الجحود ومذهب البصريين ان النصب بعدها بأن مضمرة وذهب الكوفيون الى أن الناصب هو لام الجحود نفسها وذهب ثعلب الى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الاول لا يجوز اظهار أن لان إيجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة و بين السين

فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللامين وأن فى اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بفتح اللام تأكيدا كما جاز ذلك فى لى نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض النحاة حذف اللام واظهار ان نحو . وما كان هذا القرآن أن يفترى . أى ليفترى وأوله المانعون بان أن وما بعدها فى تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر بمصدر عن مصدر ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال فى ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح قال أبو حيان ومن أغرب المنقولات مانقله بعض أصحابنا عن أبى البقاء من ان اللام فى نحو قوله . وما كان الله ليعذبهم . هى لام كى وهذا نظير من سمى اللام فى ماجئتك لتكرمنى لام الجحود بل قول هذا أشبه لان اللام جاءت بعد جحد لغة وان كان ليس الجحد المصطلح عليه فى لام الجحود وأما أن تسمى هذه لام كى فسهو من قائله وانما تقع لام الجحود بعد كون منفى بما أو لم دون ان ولما هو ماض لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن زيد ليقوم ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر والتقدير ما كان الله مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن أهلا لتسموا * فصرح بالخبر الذى هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب الكوفيين أن الفعل فى موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد وذهب بعض النحويين الى أن لام الجحود تكون فى أخوات كان قياسا عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون فى ظننت وأخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه وذهب بعضهم الى أنها تدخل فى كل فعل منفى تقدمه فعل نحو ماجئت لتكرمنى قال أبو حيان وهذا فاسد لان هذه لام كى والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتى

(ص) وبعد حتى الجارة وزعمها الفراء غيرها والنصب بها والكسائى بها والجر بالى مضمرة جوازا وقوم ناصبة جارة بنفسها تشبيها بأن والى وعليها يجوز اظهار أن وعلى الاصح قد يظهر مع معطوف منصوب بها ومعناها كى أو الى قال الخضراوى وابن مالك أو الا وانما تنصب مستقبلا وجوبا ان كان حقيقة والا فجوازا وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسببا عما قبلها فضلة صالحا لحلول الفاء محلها والاصح تعين النصب مع فعل غير موجب وقلما الا كثر ما وطالما وربما وجوزه الكسائى لرفع مستقبل غير سبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقا لغة ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بظرف وشرط ماض وهشام بقسم ومفعول وجر والاخفش وابن مالك تعليقها

(ش) الحرف الثانى حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاضمار وجوبا هو مذهب البصريين واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستفهامية بعدها نحو * فحتام حتام العناء المطول * واذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقرر من أن عوامل الاسماء لا تكون عوامل فى الافعال لان ذلك ينفى الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب الفراء الى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائى الى أنها ناصبة بنفسها أيضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة وذهب بعض الكوفيين الى أنها ناصبة بنفسها كأن أو جارة بنفسها أيضا تشبيها بالى ومع قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها أجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما

أجازوا ذلك فى لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر فى المعطوف على منصوبها لان الثوانى تحتمل مالا تحتمله الأوائل كقوله

حتى تكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضمرة بعدها وحتى هذه هى المرادفة لكى الجارة أو الى بخلاف الابتدائية التى لا ترادف واحدا منهما فالمرادفة لكى نحو أسلمت حتى أدخل الجنة فهى هنا حرف تعليل والمرادفة لالى نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى • فهى هنا حرف غاية قال أبو حيان والذى ذكره معظم النحويين فى معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهى تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين وزاد ابن مالك أن تكون مرادفة لالا أن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه فى ذلك وقال انه يصح فيه تقدير الى أن واذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل فى البيت على ان حتى بمعنى الا أن وقال ابن هشام الخضراوى فى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالا من الضمير ويولد فى موضع خبر وحتى بمعنى الا أن المنقطعة كأنه قال الا أن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه قال وقد ذكر النحويون هذا المعنى فى أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

المعنى الا أن أبير وهو منقطع بمعنى لكن أبير انتهى وانما ينصب المضارع بعد حتى اذا كان مستقبلا نحو لأسيرن حتى أصبح القادسية أو ماضيا فى حكم المستقبل نحو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا الى أنه غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالاضافة اليه فان كان حالا أو مؤولا به رفع وذلك بأن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا يكونان متصلى الوقوع فيما مضى بل ما قبل حتى وقع ومضى وما بعدها فى حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أى فهو الآن لا يرجى وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه فى الحال نحو سرت حتى أدخل المدينة أى فأنا الآن متمكن من دخول المدينة لا أمنع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون ما بعدها فضلة فلو كان واقعا موقع خبر المبتدإ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو كان سيرى حتى أدخلها لانه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء فيبقى المخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائى رفع المستقبل اذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت حتى تطلع الشمس ونصب الحال اذا كان مسببا عما قبل وجوزه فى قول حسان * يغشون حتى ما تهر كلابهم * ورد بعدم السماع وبمخالفته القياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سيبويه والاكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفى وما فيه الاستفهام وقلما نحو ماسرت حتى أدخل المدينة وقلما سرت حتى أدخلها اذا أردت بقلما النفى المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وانما لم يجز الرفع لانه على معنى السببية للاول فى الثانى والاول منفى لم يقع فلا يكون نفى السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الاخفش فجوز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير كان عنه دخول فكأنك قلت ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع فى ذلك غير مسموع وانما أجازه الاخفش ومن تبعه قياسا ولو أريد بقلما التقليل لا النفى فكذلك عند سيبويه وجوز أبو على والرمانى وجماعة الرفع بعدها وذهب طائفة من القدماء الى امتناع الرفع أيضا بعد كثر ما وطالما وربما نحو كثر

ماسرت حتى أدخلها وطالماسرت حتى أدخلها و ربماسرت حتى أدخلها الحاقا لها بقلما الاان السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيبويه بقولهم مررت غير مرة حتى أدخلها لانهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غيره رة الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمي في الفرخ أن من العرب من ينصب بحتى في كل شئ قال أبو حيان وهي لغة شاذة ومن أحكام حتى انها لا يفصل بينها و بين الفعل بشئ وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجمع الناس و بشرط ماض نحو أصحبك حتى ان قدر الله أتعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور ونحو (١) وأصبر حتى اليك يجمع الناس وأجاز الاخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط لاخذ جوابه نحو أصحبك حتى ان تحسن الى احسن اليك قال أبو حيان و يعني بالتعليق هذا ابطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في كي نحو جئت كي ان تكافئني أكافئك فيرد على الاخفش في حتى بما رد به على الكسائي في كي انتهى

﴿ ص ﴾ وبعد أو بمعنى الى أن أو الاأن وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخفش

﴿ ش ﴾ النوع الثاني مما يضمر بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة احدها أو اذا وقعت موقع الى أن أو الاأن نحو لألزمنك أو تقضيني حقي وقوله *لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى* أي الى أن تقضيني حقي والاأن أدرك فان لم يقع موقعهما لم يلزم الاضمار نحو

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسودك علقما

وماذكر من أن النصب بعد أو باضمار ان هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها و بين الفعل لانها حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب الفراء وقوم من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكاله في المعنى ولا معطوفا عليه وذهب الكسائي وأصحابها والجرمي الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب بعض النحويين الى أن النصب هنا بمعنى ماوقع موقعه لانه وقع موقع الى أن أو الاان فانتصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لألزمنك أو ان شاء الله تقضيني حقي

﴿ ص ﴾ وبعد فاء السبب جوابا لامر خلافا للشذوذ ولا اسم فعل وثالثها إن اشتق أو لنهي أو دعاء بفعل أصيل قال الكسائي أو بخبر أو لاستفهام مطلقا وقيل ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن وقوع الفعل فان أخبر عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جاز وقد يحذف السبب بعده وقيل يختص بالاثبات أو لنفي مطلقا ومنه قلما وقد فيا حكي أو عرض أو تحضيض أو تمن قال الكوفية وابن مالك أو رجاء أو غيره أو كان عارية من تشبيه وجوزوا سبق ذا الجواب سببه وتأخير معموله والجمهور لا ولا ينصب بعد جملة اسمية وثالثها ينصب بشرط وصف أو ظرف محل الفعل

﴿ ش ﴾ الثاني الفاء اذا كانت متضمنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جوابا لاحد أمور أحدها الامر نحو اضرب زيدا فيستقيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الاما نقل عن العلاء بن سبابه قالوا وهو معلم الفراء انه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثبوته عن العرب وأنشد سيبويه لأبي النجم

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا

الاأن يتأوله ابن سبابه على انه من النصب في الشعر فيكون مثل قوله

سأترك منزلي لبني تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

---

(١) بياض بالاصل

قال ولا يبعد هذا التأويل ولمنعه وجه من القياس وهو اجراء الامر مجرى الواجب فكما لا يجوز ذلك فى الواجب كذلك لا يجوز فى الامر ومن اجراء الامر مجرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز فيه البدل كما لا يجوز فى الواجب وذلك بخلاف النفى والنهى فانه يجوز فيهما ذلك والى هذا أشرت بقولى خلافا للشذوذ وصورة المسئلة أن يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لانه غير مسموع وجوزه الكسائى قياسا نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كنزال من النزول ودراك من الادراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس فى كونه مشتقا ما يسوغ تأوله بالمصدر فان المصحح للنصب فى نحو نزال فأنزل هو صحة تأول فعل الامر بالمصدر من قبل أن فعل الامر يصح أن يقع فى صلة أن بمصدرها كما فى نحو دعوت اليه بأن افعل ولا يصح ذلك فى اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح فى غير المشتق فلا فرق بينهما فى امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثانى النهى نحو . لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم لا تطغوا فيه فيحل . الثالث الدعاء بفعل أصيل فى ذلك نحو . ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وفقنى فلا أعدل عن * سنن الساعين فى خير سنن

واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيا لك ورعيا وبأصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائى نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو . فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعونى فأستجيب له متى تسير فأرافقك كيف تكون فأصحبك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن المقرض لا عن القرض فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب ومنع النصب فى نحو أزيد يقرضنى فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقراءة . من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له . بالنصب ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذى يقرض لكونه فى معنى من يقرض فجوازه بعد من يقرض وأزيد يقرض فأسأله أحرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك ان أباه اقتدى فى هذه المسئلة بما ذكره أبو على فى الاغفال ردا على الزجاج حيث قال فى قوله تعالى . لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق . لو قال وتكتموا الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذى فى القرآن أجود فى الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبى على على الزجاج فى هذا غير متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخوك زيد فأكرمه فالرفع ولا ينصب فان تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفى الدار زيد فنكرمه جاز النصب لان المجرور ناب مناب الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو متى فأسير معك أى متى تسير جزم به ابن مالك فى التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغى أن يكون فى استفهام الاستثبات بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصرت على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز واذا كان كذلك كان الفعل مدلولا عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفى سواء كان محضا نحو . لا يقضى عليهم فيموتوا . أم مؤولا بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا القسم أعنى المؤول الجزم والرفع أيضا كقوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق * ومن المؤول ما انتقض بالا نحو . ما تأتينا

فحدثنا الا بخير قال أبو حيان والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تأتينا فتحدثنا كما كان كذلك في مسئلة حتى نحو قلما سرت حتى أدخلها وذكر ابن سيدة وابن مالك انه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها وحكى بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه السادس العرض سمع الا تقع الماء فتسبح أي في الماء فحذف الحرف وعدى الفعل وقال الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السابع التحضيض سمع هلا أمرت فتطاع وقال الشاعر

لولا تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

قال أبو حيان والعرض والتحضيض متقاربان والجامع بينهما التنبيه على الفعل الا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل فكل تحضيض عرض لانك اذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض اذ لا يخلو منه والا مخففة لمجرد العرض الثامن التمني نحو ليتني كنت معهم فأفوز واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى أن الترجي في حكم الواجب وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال تعالى. وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى. وقال لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع. في قراءة من نصب فيهما وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بان النصب فيهما من العطف على أكثرهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه وفي شرح كتاب سيبويه لابي الفضل الصفار خالفنا الكوفيون في غير فاجازوا بعدها النصب لان معناها النفي نحو أنا غير آت فأكرمك لان معناه ما أنا آت فأكرمك قال وهذا لا يجوز لان غير امع المضاف اليها اسم واحد وما بخلافها لانك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم فلا يفصل منها ويحذف لشئ آخر لان في ذلك ازالة لوضعها وأشار بدر الدين بن ابن مالك الى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كأن اذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو كأني بزيد يأتي فتكرمه لان معناه ما هو الا يأتي فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كأن أبدا الا للتشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا قال أبو حيان وهذا شئ قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببه لان الفاء عندهم للعطف وجوز الكوفيون فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا لان الفاء عندهم ليست للعطف فتقول وجوزوا أي الكوفية وجوز الكوفيون أيضا تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو ما زيد يكرم فنكرمه أخانا تريد ما زيد يكرم أخانا فنكرمه ومنع أكثر النحويين النصب بناء على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكذا لا يجوز بين يكرم ومعموله لانه في تقدير المصدر وان تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد قادم فتحدثنا فأكثر النحويين على انه لا يجوز النصب لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه وقال أبو حيان الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا فنكرمك وما أنت منا فنحسن اليك وما زيد مكرم لنا فنكرمه وما زيد يكرم فنكرمه فان كان اسما لا دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدل على ان الجار والمجرور والظرف تجري مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت

الفعل بعد الظرف، ووصلات الموصول وأدخلت الفاء في خبر ما الموصولة بالمجرور كما أدخلتها في خبرها اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق * وما أنت من قيس فتنبح دونها * وقال الآخر * مكانك تحمدي أو تستريحي * وقال تعالى . وما بكم من نعمة فمن الله

﴿ص﴾ وبعد وا والجمع جوابا لما مر وتوقف أبو حيان في الدعاء والعرض والتحضيض والرجا وتميز بحلول مع والفاء بتقدير شرط قبلها أو حال محلها

﴿ش﴾ الثالث الواو اذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محتملاتها وكانت هي ومدخولها جوابا للمواضع السابقة في الفاء، مثال الامر قوله

فقلت ادعي وادعو إن أندى * لصوت أن ينادي داعيان

والنهي قوله تعالى . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق . وقول أبي الاسود * لا تنه عن خلق وتأتي مثله * والدعاء قولك رب اغفر لي ووسع علي في الرزق والاستفهام ما أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع

أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والنفي قوله تعالى . ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . أي ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر والمؤول قول الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

والعرض قولك ألا تنزل فتصيب خيرا أي ألا تجمع بين النزول واصابة الخير والتحضيض قولك هلا تأتينا وتكرمنا أي هلا تجمع لنا بين اتياننا واكرامنا والتمني قوله تعالى . يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين . في قراءة من نصب والرجا قولك لعلي سأجاهد وأغنم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك الا بسماع قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفي بها و يحتاج ذلك الى سماع من العرب وتميزوا الجمع من الفاء بصحة تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها وما بعدها شرط وجزاء ألا ترى ان قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك تشرب اللبن ولا إن لا تأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء فانها في جواب غير النفي أو في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لان ما بعدها مسبب عما قبلها ألا ترى ان معنى . لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم . ان افتريتم أسحتكم وكذا ليت لي مالا فانفق منه معناه ان وجدت مالا أنفق منه قال أبو حيان وتلخص من ذلك ان قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا انما هو على وجه المجاز لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا متهيأ مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مر أو حال مكانها وذلك ان هذه الفاء تقع ما قبل مسبب انتفى سببه فيصح حينئذ ان تقدر بشرط قبل الفاء كما اذا قصدت الاخبار بنفي الحديث لانتفاء الاتيان قلت ما تأتينا فتحدثنا فيصح أن يقال ما تأتينا وان تأتنا تحدثنا وأما بين أمرين أو يدنى اجتماعهما فيصح أن يقدر حال مكانها فاذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والاتيان فقلت ما تأتينا فتحدثنا صح أن يقال ما تأتينا محدثا فالنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقا انما نفاه بقيد حاله فهو نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنييه

﴿ص﴾ واذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل اضمار أن وفيهما خلافهما ورابعها النصب بنيابتهما عن الشرط وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم

﴿ش﴾ اذا عطف بالفاء والواو بأو على فعل قبل أي قبل الفعل الذي ولي الفاء أو الواو أو قصد الاستئناف أي القطع عن الفعل الذي قبله فيكون اذ ذاك الفعل خبر المبتدإ محذوف بطل اضمار أن لان العطف يشرك الثاني مع الاول في رفعه أو نصبه أو جزمه والاستئناف ان كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الاخبار وان كان بعد أو ففيها نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أي يقضيكه على كل حال سواء لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك حقك واذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على تأتينا فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكان أداة النفي منطوقا بها بعد الفاء فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاتيان وفي التنزيل . ولا يؤذن لهم فيعتذرون . وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو باضمار أن هو مذهب البصريين وفيهما المذهبان الآخران السابقان في أو وفي الفاء والواو ومذهبان زائدان أحدهما قاله ثعلب انما نصبا لانهما دالا على شرط لان معنى هلا تزورني فأحدثك إن تزرني أحدثك فلما نابت عن الشرط ضارعت كي فلزمت المستقبل وعملت عمله والثاني قاله هشام انه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا يخلو من احد هذين ولما لم تستأنف بطل الرفع أيضا فلما لم يستقم رفع المستقبل معهما ولا جزمه لانتفاء وجهيهما لم يبق الا النصب

﴿ص﴾ وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالا أو وصفا أو استئنافا وجزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معنى الشرط او نائبا عن جملته أو بأن أو اللام مضمرة أو مبني أقوال ويجوز بعد أمر بخبر واسم والاصح منعه بعد نفي و بعد أمر ونهي لا يصلح أن تفعل وأن لا تفعل وثالثها ردئ ورابعها يجوز حملا على اللفظ لا الجواب

﴿ش﴾ تنفرد الفاء بأنها اذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع اذا لم يرد بما قبله شرط مقصود به الحال ان كان قبله ما يكون حالا منه نحو ليت زيدا يقدم يزورنا أو النعت ان كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو ليت لي مالا أنفق منه او الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى . فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى . يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف أو انك لا تخاف وان تجزم نحو . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة . قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن . قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . وتقول لا تعص الله يدخلك الجنة ربي وفقني أطعك الا تنزل تصب خيرا ليت لي مالا أنفق منه قال أبو حيان وجزمه بعد الترجي غريب جدا والقياس يقبله قال الشاعر

لعل التفاتا منك نحوي ميسر * يمل بك من بعد القساوة لليسر

وسواء في جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله أمرؤ وفعل الخير يثب عليه أي ليتق أو اسم فعل نحو حسبك الحديث ينم الناس لان معناه اكفف ينم الناس ونزال أكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال أبو حيان وقال بعض أصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمنموع اتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه انتهى فان لم يحسن اقامة أن يفعل مقام الامر وان لا يفعل مقام النهي لم يجزم جوابهما مثاله أحسن الي لا أحسن اليك برفع على الاستئناف لانك لو قدرته ان تحسن الي لا أحسن اليك لم يناسب أن يكون شرطا وجزاء لان مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذلك لا تقرب الأسد يأكلك اذ لا يصح تقدير ان لا تقرب الأسد يأكلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز الكسائي الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر أبو عمر الجرمي في الفرخ أنه يجوز على رداءة وقبح قال أبو حيان وفيه مذاهب أخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ لان الاول مجزوم والى هذا ذهب الاخفش أما النفي فلا

يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما في البواقي وعن أبي القاسم الزجاجي أنه
أجاز الجزم في النفي وقال بعضهم نختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كل ما ينصب فيه
بالفاء يجزم ولم يستثن النفي قال أبو حيان ولم يرد بالجزم في النفي سماع من العرب وحيث جزم في البواقي فقال
ابن مالك في شرح الكافية هو بما قبلها من الامر والنهي وسائرها على تضمن معنى الطلب معنى ان كما في اسماء
الشرط نحو من يأتني أكرمه فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل
وسيبويه وقد رد ولده هذا المذهب فقال تضمن هذه الاشياء معنى الشرط ضعيف لان التضمين زيادة بتغيير
الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل ولان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى
الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعناه ورده أيضا ابن عصفور فقال التضمين يقتضي أن يكون
العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول ان التضمين لا يجوز أصلا لان
المضمن شيأ يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد ان لم يكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلي فاذا قلت من يأتني آته
فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان دلالة مجازية وهي معنى ان ودلالة
حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل وأما هنا فقولك إئتني أكرمك يكون فيه تضمين إئتني معنى ان تأتني
فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصلي من الطلب وهو دلالته
الحقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين انما يكون التضمين لمعنى واحد ولا يقال انه تضمن معنى ان
وحدها لان فعل الطلب ليس قابلا لتضمن معنى إن لتنافيهما من حيث ان فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب
وأن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبرا ولا يكون الشيء الواحد طلبا وخبرا انتهى وممن قال بالتضمين ابن
خروف وذهب الفارسي والسيرافي الى أن الجزم بهذه الاشياء لا على جهة التضمين بل على جهة أنها نابت مناب
الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل ونظيره قولهم ضربا زيدا فان ضربا ناب عن
اضرب فنصب زيدا لا انه ضمن المصدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع
بالجار والمجرور لانه ناب مناب كائن لا أنه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذاك لنيابته مناب الجازم لا لتضمن الجازم لان
الجازم بطريق التضمين جازم بحق الاصل وكذا تقول الجازم فمن يأتني أكرمه انه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما
صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين الى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الاشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه
والتقدير مثلا إئتني ان تأتني أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي نختاره ولا حاجة الى التضمين ولا الى النيابة قال
وقد حكى بعض أصحابنا مذهبا رابعا وهو أنه مجزوم بلام مقدرة فاذا قال ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال
وهذا ليس بشيء لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجوز كثير وزعم الفراء والمازني والزجاج أن يقيموا في قوله
تعالى . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا . وشبهه مبني لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول

﴿ص﴾ مسئلة قد تضمر ان بعد واو وفاء قيل وأو قيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدهما قال سيبويه وبعد فعل
شك قيل وقسم قيل وحصر بانما فان كان بالا أو الفعل مثبتا خاليا من الشرط فضرورة ويرفع منفي بلا صالح
لكي وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختيارا وبثلث معطوف على منصوب بعد جزاء

﴿ش﴾ ينصب الفعل باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد
الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله ان تأتني فتحدثني أحسن اليك ومن يأتني ويحدثني
أحسن اليه وان تزرني أو تحسن الي أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وان كان التشريك في الجزم أحسن لان العطف اذ ذاك

يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولي بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزومي أداة شرط لانه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلا الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جاز النصب كقوله

فلا بدعني قومي صبر بمحجرة * وان كنت مقتولا ويسلم عامر

فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أي فلا بدعني قومي لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه والاحسن جزمه ويجوز رفعه أيضا استئنافا قال تعالى . وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء . قرئ بجزم يغفر ونصبه ورفعه ومثله قوله تعالى . وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر . قرئ يكفر بالثلاثة واذا انصب الفعل بعد فعل الجزاء وعطفت فعلا آخر فلك فيه أيضا الرفع والنصب والجزم نحو ان تأتني أحسن اليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم استئنافا ونصبه عطفا على لفظ أزورك وجزمه عطفا على موضعه لانه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان وذهب بعض النحويين الى أنه يجوز النصب بعد افعال الشك نحو حسبته شتمني فاثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من المنفي فالحق به في النصب بعده قال وقد اضطرب في هذه المسئلة ابن عصفور فأجازه في شرح القانون ومنعه في شرح الجمل الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب سيبويه قال وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط فما جاز فيه جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقومن فتضرب به قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه القسم وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه قال أبو حيان وما ذهب اليه هذا الذاهب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الاقسام على ألسنتهم بل المسموع أنك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف انتهى وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد حصر بانما كقراءة ابن عامر . اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون . بالنصب قال ابنه وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله الا في ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الامر وهو كن وان لم يكن أمرا في الحقيقة لكنه على صورته فعومل معاملته فان كان الحصر بالا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا لم يجز النصب الا في ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من اداة الشرط قال سيبويه وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله

سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا

قال ابن مالك ويجوز في المنفي بلا الصالح قبلها كي الرفع والجزم سماعا عن العرب قال ابنه فقول العرب ربطت الفرس لا تنفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافا خالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب اذا كان سببا للمجزوم نحو زيدا يأتي الامير لا يقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا ضرورة وفي كتاب سيبويه سألته يعني الخليل عن آتي الامير لا يقطع اللص قال الجزم ههنا خطأ لا يكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الاول غير واجب الا أن يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة انتهى

﴿ ص ﴾ مسئلة تضمر جوازا بعض لام كي مالم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال الكوفية هي الناصبة وقال ثعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أو كي وفتحها لغة وبعد عاطف فعل على اسم صريح واو وفاء أو ثم أو أو ولا

ولا يحذف سوى ما مر الا نادرا ولا يقاس فى الاصح وقيل يجوز ولا نصب

﴿ش﴾ الحال الثانى ما تضمر أن فيه جوازا وذلك فى موضعين أحدهما بعد لام الجر غير الجحودية نحو جئت لأ كرمك فالفعل منصوب بعد هذه اللام بأن مضمرة ويجوز اظهارها نحو جئت لأن أكرمك وتسمى هذه اللام لام كى بمعنى انها للسبب كما أن كى للسبب يعنون اذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا يعنون بذلك أن كى تقدر بعدها فتكون للنصب باضمار كى لا باضمار أن وان كان يجوز أن ينطق بكى بعدها فتقول جئت لكى أكرمك لان كى لم يثبت اضمارها فى غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار أن فلزم أن يكون المضمر هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافى أنه يجوز أن يكون المضمر أن ويجوز أن يكون كى وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكى تارة وزعم أهل الكوفة أن النصب فى الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك فى لام الجحود المتقدمة وان ما ظهر بعدها من أن وكى هو مؤكد لها وليست لام الجر التى تعمل فى الاسماء لكنها لام تشتمل على معنى كى فاذا رأيت كى مع اللام فالنصب للام وكى مؤكدة واذا انفردت كى فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون الا أنه قال لقيامها مقام أن قال أبو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل الا فى الاسماء فان اقترن الفعل بلا بعد اللام تعين الاظهار كقوله تعالى . لئلا يعلم أهل الكتاب . قال أبو حيان وسواء كانت لا نافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كى والفعل المنصوب الا بها وانما ساغ ذلك لانها حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور فى فصيح الكلام نحو غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد ويلزم اذ ذاك اظهار أن ليقع الفصل بين المثالين لانهم لو قالوا جئت للا تغضب كان فى ذلك قلق فى اللفظ ونبوة فى النطق فتجنبوه باظهار أن وحكم لام كى الكسر وفتحها لغة تميم الموضع الثانى بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح

كقوله	للبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف
وقوله	لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب
وقوله	إنى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وقوله تعالى . إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل . وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة الا نادرا وذهب جماعة الى أنه يجوز حذفها فى غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم الى أنه يجب رفع الفعل اذا حذفت وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله * ألا أيها ذا الزاجرى أحضر الوغى * يريد أن أحضر قيل ومنه قوله تعالى . أفغير الله تأمرونى أعبد . أى أن أعبد ووجهه أن العامل اذا نسخ عاملا وحذف رجع الاول لان لفظه هو الناسخ وذهب أبو العباس الى أنه اذا حذفت أن بقى عملها قال لان الاضمار لا يزيل العمل كما فى رب وأكثر العوامل وأنشد عليه ما روى فى البيت السابق أحضر بالنصب وقوله

وهم رجال يشفعوا الى فلم أجد * شفيعا اليه غير جود يعادله

وقوله * ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله * وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومن يحصرها وقرأ الحسن تأمرونى أعبد وقرأ الاعرج ويسفك الدماء واختلف النحاة فى القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لانه لم يرد منه الا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف واقرار الفعل منصوبا ولا

مرفوعا ويقتصر في ذلك على مورد السماع

﴿ص﴾ ﴿خاتمة﴾ ترد أن زائدة وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد لما وبين قسم ولو وزعمها ابن عصفور رابطة وسيبويه في قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذا بعد كي وقاسه الكوفية وكاف الجر وإذا ومفسرة وأنكرها الكوفية بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه قيل أو لفظه عارية من جار فإن وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازا والجزم قال الكوفية والأصمعي وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى لئلا قيل وإذ مع الماضي قيل والمضارع

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام في أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظا مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم تمم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن الزائدة حرف ثنائي بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى أنها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال أبو حيان ولا تفيد عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشري انه ينجر مع افادة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق﴾ دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ﴿ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما﴾ تنبيها وتأكيدا في أن [illegible] تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو علي دخلت منبهة على السبب وأن الاساءة كانت لأجل المجيء لانها قد تكون للسبب في قولك جئت أن تعطي أي للاعطاء قال أبو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين ومواقع زيادتها بعد لما كالآية وبين القسم ولو كقوله * أما والله أن لو كنت حرا * وزعم ابن عصفور في المقرب انها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذي يذهب اليه في أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو أنها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى ﴿وأن لو استقاموا﴾ وتقريره انه اذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا فمعناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر أي أقسم على أنه لو كان فصلاحية أن المشددة مكانها يدل على انها مخففة منها وتزاد شذوذا بعد كي وقاسه الكوفيون نحو جئت لكي أن أكرمك قالوا ولا موضع لأن لانها مؤكدة للام كما أكدتها كي وبعد كاف الجر كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

وبعد اذا كقوله فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطي يد في لجة الماء غامر

الموضع الثاني التفسير أثبته البصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الا بتأويلات بعيدة والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن في التفسير مجرى أي لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل أن صالح وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه أن افعل وأرسل اليه أن ما أنت ومنه ﴿ونودوا أن تلكم الجنة﴾ ولأن التفسيرية شرطان أحدهما أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله لا القول مصرح به أو محذوف أو فعل متأول بمعنى القول فان صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون أن وكذلك ان كان القول منويا وتقدم فعل مؤول به لكنه اذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرح المقدر فانها تجيء بعده أن وذكر ابن عصفور في شرح الجمل الصغير أن أن تأتي تفسيرا بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير

صريح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ماقلت لهم الا ماأمرتني به أن اعبدوا الله . ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك كتبت اليه أن قم . الشرط الثاني أن لاتتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى . وآخر دعواهم أن الحمد لله . لانها واقعة خبرا للمبتدإ ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم لانها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أوحيت اليه أن يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية أومعه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم أيضا على النهي وتكون أن فيه تفسيرا . الموضع الثالث الشرط بمعنى أثبته الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

قالوا لصحة وقوع ان موقعها وامتناع أن تكون الناصبة لانها لاتفصل بين الفعل أو المخففة لانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبرد هي المخففة من الثقيلة على تقدير أتغضب من أجل انه اذنا ثم حذف الجار وخفف . الرابع النفي أثبته بعضهم وخرج عليه . قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد . أي لا يؤتى وأنكره الجمهور . الخامس بمعنى لئلا أثبته بعضهم وخرج عليه . يبين الله لكم أن تضلوا . أي لئلا تضلوا وقال أبو حيان والصحيح المنع وتأويل الآية كراهة أن تضلوا . السادس بمعنى اذ أثبته بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم . أي اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشيء بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتاب جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أني لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولا بشرح النصف الثاني فكتبت من أول الكتاب الثالث الى أثناء جمع التكسير على طريقة المزج ثم بدا لي أن أغير الاسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغاء القطعة التي كتبتها أولا بمزج وحيث ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبين نصفه بلا مزج ونصفه ممزوج ونعود هنالك إن شاء الله الى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

﴿ الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات ﴾

ومايستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطرد اليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين (الجر إما بحرف أو اضافة) لاثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأى الاخفش مرجوح عند الجمهور كما سيأتي فان قلت الجر بالاضافة أيضا رأيه وهو مرجوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكائن بسببها أوفيها على رأي سيبويه من أن الجار المضاف وعلى رأي ابن مالك انه الحرف المقدر لا جار سواه (الحروف) أي هذا بحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضي وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت في على أن الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل انه

بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما فى ماضر بت الاز يدا قتعين عملها الجر (الى) له معان فيكون (لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانا نحو ثم أتموا الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الرضى ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتداؤها نهايتها ومبدؤها (قال ابن مالك) فى التسهيل (والتبيين) قال فى شرحه وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو . رب السجن أحب الى . قال (و بمعنى فى) أى الظرفية لقوله تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة . أى فيه وذكره جماعة فى قوله

فلا تتركنى بالوعيد كأننى * الى الناس مطلى به القار أجرب

قال (و) بمعنى (اللام) نحو والامر اليك . أى لك وقيل هى لانتهاء الغاية أى منته اليك (و) قال (الكوفيه) وطائفة من البصرية (و) بمعنى (مع) أى المعية وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى . من أنصارى الى الله . وقوله . وأيديكم الى المرافق . وقولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الرضى والتحقيق ان الى هذه للانتهاء فقوله الى المرافق أى مضافة اليها والذود الى الذود أى مضافة الى الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول على تضمن العامل وابقاء الى على أصلها والمعنى فى قوله . من أنصارى الى الله . من يضيف نصرته الى نصرة الله والى حينئذ أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرنى حال كونى ذاهبا الى الله (و) بمعنى (من) كقوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمر

أى منى (و) بمعنى (عند) كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل

أى أشهى عندى كذا مثل ابن مالك وابن هشام فى المغنى ونازعه ابن الدمامينى بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبينة لفاعلية مجرورها لا قسما آخر وأجاب شيخنا الامام الشمنى بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من نفس الحب والبغض وهى هنا متعلقة بتفضيل من الشهوة (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) بمعنى (الباء) نحو . واذا خلوا الى شياطينهم . أى بشياطينهم (و) قال (الفراء و) تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى . أفئدة من الناس تهوى اليهم . بفتح الواو تهواهم وغيره خرجها على تضمين تهوى معنى تميل أو على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما قيل . فى ناصية ناصاة ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل وأجاب ابن الصائغ بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستثقال (الباء مكسورة) مطلقا (وقيل تفتح من الظاهر) فيقال بزيد قال أبو حيان حكاه أبو الفتح عن بعضهم (للالصاق) و يقال الالزاق قال فى شرح اللب وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هى نوعان أحدهما الباء التى لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت بعمرو ومررت بزيد قال والالصاق فى مررت بزيد مجاز لما التصق المرور بمكان بقرب زيد جعل كأنه ملتصق بزيد والآخر الباء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد الاصل أمسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف نحو أمسكت زيدا بعون الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة قيل والالصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره زاد غيره (والتعدية) وتسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه . ذهب الله بنورهم . وقد تكون مع المتعدى نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك

الجر الجبر (والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المغني وفسر الثانية بالداخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الاولى بنحو . ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل . وقال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها أعني الاستعانة ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية وقال في شرح بباء السببية هي الداخلة على صالح الاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء وقيل أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح أن يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة اليه تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال أبو حيان ماذهب اليه ابن مالك من ان باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب وبالجوع وحججت بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبري ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا (والظرفية) وهي التي يحسن موضعها في نحو . نصركم الله ببدر . ونجيناهم بسحر (والمصاحبة) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو . اهبط بسلام . أي مع سلام . وقد جاءكم الرسول بالحق . أي مع الحق ومحقا . فسبح بحمد ربك . أي مع حمده وحامدا وهذه المعاني الحسنة تجامع الالصاق كما نقله أبو حيان عن الاصحاب وضم اليها باء القسم ولذا ذكرتها متوالية خلاف صنيع التسهيل (والغاية) نحو . وقد أحسن بي . أي الي (وكذا البدل) وهي التي يحسن موضعها بدل (والتبعيض) وهي التي يحسن موضعها من (على الصحيح) فيهما مثال الاول قول عمر رضي الله عنه كلما يسرني أن لي بها الدنيا أي بدلها وقول الحماسي

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

ومثال الثاني قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أي منها وقوله شربن بماء البحر وقول الآخر

* شرب النزيف ببرد ماء الحشرج * وهذا المعنى أثبته الكوفيون والاصمعي والفارسي والعتبي وابن مالك والاول المتأخرون وأنكرهما جماعة وقالوا في أمثلة الاول الباء للسببية وأولوا أمثلة الثاني بان يشرب وشربن وشرب ضمن معنى يروى ونحوه وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح رأيت بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أي من الدراهم (قال ابن مالك) في التسهيل (والتعليل) قال في شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالبا نحو . فبظلم من الذين هادوا . إن الملأ يأتمرون بك . قال واحترزت بقولي غالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي سمي به باء السبب موجود في باء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك في باء السبب فتقول ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل وأما يأتمرون بك فالباء فيه ظرفية أي يأتمرون فيك أي يتشاورون في أمرك لاجل القتل انتهى * وهذا هو الحق قال أيضا (والمقابلة) قال وهي الداخلة على الاعواض والاثمان قال وقد تسمى باء العوض نحو اشتريت الفرس بألف وكافات الاحسان بضعف والظاهر انها داخلة في باء البدل (و) قال (الكوفية وبمعنى على) أي الاستعلاء وجزم به ابن مالك نحو من

إن تأمنه بقنطار أي عليه بدليل • إلا كما أمنتكم على أخيه • وإذا مروا بهم يتغامزون • أي عليهم بدليل وإنكم لتمرون عليهم * أرب يبول الثعلبان برأسه * بدليل تمامه * لقد ذل من بالت عليه الثعالب * قالوا (و) بمعنى (عن وفي إختصاصها بالسؤال خلاف) فقيل تختص به وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفيين كلهم عليه كقوله تعالى • فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقول علقمة

فإن تسألوني بالنساء فإنني * بصير بأدواء النساء طبيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو • يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم * تشقق السماء بالغمام * والبصرية أنكروا هذا المعنى وأولوا الآية والبيت على أن المعنى إسأل بسببه خبيرا وبسبب النساء لتعلموا حالهن أو تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطعمته بجوع وسقيته بعيمة تريد عن جوع وعن عيمة قال ابن هشام في التأويل الأول بعد لأن المجرور بالباء هو المسئول عنه ولا يقتضي قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسئول عنه (و) قال ابن هشام (الخضراوي و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه نحو لقيت بزيد الاسد ورأيت به القمر أي بلقائي اياه الاسد أي شبهه قال أبو حيان والصحيح أنها سببية أي بسبب لقائه وسبب رؤيته (وتزاد توكيدا في مواضع) ستة وهي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد وهي مذكورة في محالها ومن غريب زيادتها أنها تزاد في المجرور كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (قال ابن مالك و) تزاد (عوضا) ومثله بقوله

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

قال أراد من تثق فزاد الباء قبل من عوضا (وحكاه) أيضا (في عن وعلى) وأنشد قوله

أتجزع أن نفس أتاها حمامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

أي فهلا عن التي بين جنبيك تدفع فحذف عن وزادها بعد التي عوضا وقول الآخر

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

أي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل من عوضا (وقاسه في الى وفي اللام ومن) فقال في الشرح يجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة من واللام والى وفي قياسا على عن وعلى والباء فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أديت وفيمن رغبت والاصل عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن أديت اليه ومن رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضا (ورده أبو حيان) أي العوض بانواعه فقال في الابيات المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما قدم انه لا يؤاتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تثق أي لا أحد يوثق به فالباء في بمن متعلقة بتثق وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله * ان لم يجد يوما * أي انه اذا لم يجد ما يستعين به اعتمل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهامية أي لا أحد يتكل عليه فعلى متعلقة بيتكل ولم يؤول البيت الثاني وقال في المقيس هذا الذي أجازه قياسا لم يثبت الاصل الذي يقاس عليه ألا ترى الى ما ذكرناه من التأويل فيما استدل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيبويه على أن عن وعلى لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض (حتى كالى) في انتهاء الغاية (لكن) الى أمكن منها ولذلك خالفتها في أشياء الاول انها (تفيد تقضي الفعل شيأ فشيأ) ولذا لا يجوز كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو ويجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو وأي هو غايتي كما في حديث مسلم انا بك واليك (و) الثاني انها (لا تقبل الابتداء) لضعفها في الغاية فلا يقال سرت من البصرة

حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا آخرا) الا آخر جزء نحو أكلت السمكة حتى رأسها (قال الاكثر أو ملاقيا له) أى متصلا به نحو . سلام هى حتى مطلع الفجر . ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الى ومقابل الاكثر قول السيرافى وجماعة أنها لا تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضى وهو مردود بالآية (خلافا لابن مالك) اذ قال فى التسهيل وشرحه والتزم الزمخشرى كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عنيت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤوسا

قال أبو حيان وما نقله الزمخشرى هو قول أصحابنا وما استدل به لا حجة فيه لانه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون ما بعدها جزء له فى الجملة المغياة بحتى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت حتى واصلها تلك الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشرى ونحن نقول اذا لم يتقدم فى الجملة المغياة بحتى ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقيا له وكذا قال ابن هشام فى المغنى على ان ابن مالك جزم باشتراط ذلك فى الكافية (الرابع انها لا تجر الا (ظاهرا خلافا للمبرد والكوفية) فى نحو جرهم جرها المضمر مستدلين بنحو قوله

فلا والله لا يلقى اناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها قال ولا ينبغى القياس على حتاك فى هذا البيت فيقال ذلك فى سائر الضمائر قال وانتهاء الغاية فى حتاك هنا لا أفهمه ولا أدرى ما يعنى هنا بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام فى المغنى بقوله

أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لا تخيب

قال واختلف فى علة المنع فقيل هى أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ورده بأنه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ورده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الخافضة حتاك بالوصل كما فى البيت وحينئذ فلا التباس وقيل العلة انها لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى الى وهى فرع عن الى فلا تحتمل ذلك والا ساوى الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشمنى والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعيه حتى عن الى انما هى فى المعنى والعمل وذلك لا يوجب ان لا تحمل ما يحمله الى فيهما الا فى غيرهما وقال الشاطبى قال سيبويه استغنوا عن الاضمار فى حتى بقولهم حتى ذلك وبالاضمار فى الى لان المعنى واحد كما استغنوا بتركك عن ودرو ودع (وما لتها وعى) بابدال حائها عينا (لغة) الاولى عينية والثانى هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود . ليسجننه عتى حين . فكتب اليه عمر ان الله أنزل هذا القرآن عربيا وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل (ومنع البصرية جرها الا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية نحو الحب حتى الحر يلبس زيد وجوز جره الكسائى (و) الفراء ومنعوا أيضا الجر فيما اذا تلى الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها فى المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب وجوز جره الكوفية (و) منع (الكوفية) الجر فيما اذا تلى الاسم الذى بعدها فعل عامل فى ضميره نحو ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال فضربته وجوزه البصرية فيهما وجوزوا فى الاول أيضا العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجر فيما اذا تلاه اسم مفرد نحو ضربت القوم (حتى زيد مضروب) وأوجبوا الابتداء وجوزوهما والعطف فيما اذا تلاه ظرف أو مجرور نحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم فى

الدار حتى زيد فى الدار أو جملة اسمية ومابعدها شريك لما قبلها فى المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد هو مضروب وجوز والجر والعطف فيما اذا تلاه فعل عامل فى ضمير ماقبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربتهم فان كان فى ضميره وهو غير شريك فالابتداء والحمل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه وأوجبوا العطف فيما اذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيدا أيضا فأيضا تدل على ارادة تكرر الفعل وهذا المعنى لا يعطيه الا العطف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (وزعم الفراء الجر) بحتى (نيابة) عن الى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب قال وربما أظهروا الى فى بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما بتقدير الغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرفا تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف وحينئذ (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق * فواعجبا حتى كليب تسبنى * والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول والماضية نحو حتى عفوا والمصدرة بشرط نحو وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح (خلافا لابن مالك فى زعمه) أنها (جارة قبل) الفعل (الماضى) باضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم فى ذلك وقال ابن هشام لا أعرف له فى ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة (و) خلافا (له وللاخفش) أبى الحسن (فى) زعمهما (أنها) جارة (قبل اذا) وأن اذا فى موضع جر بها والجمهور على أنها حينئذ ابتدائية واذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء انه يصحبها المبتدأ دائما بل معناه أنها بعد أن يقع بعدها المبتدا كما قالوا هل وبل ولكن من حروف الابتداء وان كان يقع بعدها غير المبتدأ وانما المعنى انها لا يصح أن يقع بعدها المبتدا وما تقدم فى تفسيره أخذا من ابن هشام فى المغنى أولى وأقعد ثم قال قال بعض شيوخنا ضابط حتى أنها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء وتقدم فى باب الحال انه لا محل لهذه الجملة على الاصح (مسئلة متى دلت قرينة على دخول الغاية) أى التى بعد الى وحتى فى حكم ماقبلها (أو) على (عدمه) أى عدم دخوله فواضح انه يعمل به فالاول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره وبعتك الحائط من أوله الى آخره دل ذكر الآخر وجعله غاية على الاستيفاء. وايديكم الى المرافق. دلت السنة على دخول المرافق فى الغسل

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

والثانى نحو. ثم أتموا الصيام الى الليل. فدل النهى عن الوصال على عدم دخول الليل فى الصوم. فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب الانظار حال اليسار أيضا وكذلك يؤدى الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجذوذا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على مابعد حتى بانقطاع الخير عنه (والا) أى وان لم تقم قرينة على الدخول ولا عدمه (فثالثها) أى الاقوال (وهو الاصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون الى) حملا على الغالب فى البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فى الى والدخول فى حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولها يدخل فيهما وثانيها لا فيهما واستدل القولان فى استواء حتى والى بقوله تعالى. فتعناهم الى حين. وقرأ ابن مسعود حتى حين (ورابعها يدخل معهما) أى مع الى وحتى (ان كان من الجنس) و (لا) يدخل (ان لم يكن) نحو انه لينام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان فى حتى عن الفراء والرمانى وجماعة وابن هشام فى الى غير المسمى ثالثه وهو قول الاندلسى فيما نقله الرضى (فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا) نحو أكلت السمكة

حتى رأسها قال ابن هشام وهم من ادعى الاتفاق فى دخول الغاية فى حتى مطلقا وانما هو فى العاطفة والخلاف فى الخافضة مشهور قال والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو (رب) بضم الراء وتشديد الباء وفتحها (ويقال رب) بفتح الراء (وربت) بضمها (وربت) بالضم وفتح الباء والتاء (وربت) بسكون التاء (وربت) بفتح الثلاثة (وربت) بفتح الاولين وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة وربتا) بالضم وفتح الباء المشددة (ورب) بالضم وبالسكون (ورب) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشرة لغة حكاها ماعدا ربتا ابن هشام فى المغنى وحكى ابن مالك منها عشرا وزاد أبو حيان ربتا (وزعم) أبو الحسين على (بن فضال) المجاشعى فى كتاب الهوامل والعوامل (انها ثنائية الوضع) ساكنة الثانى كهل وبل وقد (وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة) لا لغة (وان فتح الراء مطلقا) أى فى الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها (شاذ) والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة (و) زعم (الكوفية وابن الطراوة أنها اسم) مبنى لانها فى التقليل مثل كم فى التكثير وهى اسم باجماع وللاخبار عنها فى قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وتكون معمولة بجوابها كاذا فيبتدأ بها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أبدا رفع على انه مبتدأ لا خبر له كما اختاره فى قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد التناسبهما فى معنى القلة قال فان كفت بما فلا محل لها حينئذ لكونها كحرف النفى الداخل على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن يتعدى اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم مررت وان يعود عليها الضمير ويضاف اليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها وأجيب عن انيت الاول بأن المعروف وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أى هو عار كما صرح به فى قوله * يارب هيجاهى خير من دعه * والجملة صفة المجرور وخبره اذ هو فى موضع مبتدإ قال أبو على ومن الدليل على انها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ماتعمل فيه وفى مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الاكثر قال فى البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبى زيد وأبى عمرو بن العلاء وأبى الحسن الاخفش والمازنى وابن السراج والجرمى والمبرد والزجاج والزجاجى والفارسى والرمانى وابن جنى والسيرافى والصيمرى وجلة الكوفيين كالكسائى والفراء وابن سعدان وهشام ولا مخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيها التكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل (ثالثها) وهو (المختار) عندى (وفاقا للفارابى) أبى نصر وطائفة (انها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ورابعها عكسه) أى التقليل قليلا والتكثير كثيرا وجزم به فى التسهيل واختاره ابن هشام فى المغنى (وخامسها) موضوعة (لهما) من غير غلبة فى أحدهما نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين (وسادسها لم توضع لواحد) منهما بل هى حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان (وسابعها) انها (للتكثير فى) موضع (المباهاة) والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعلم وابن السيد (وقيل) هى (لمبهم العدد) تكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاها أبو حيان فى شرح التسهيل ومن ورودها للتكثير قوله تعالى «ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين» فانه يكثر منهم تمنى ذلك وحديث البخارى يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل

فان تكن الايام شيبن مفرقى * وأكثرن أشجانى وفللن من غربى
فيارب يوم قد شربت بمشرب * شفيت به عنى الصدى بارد عذب

وقول الآخر

فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ومن ورودها للتقليل

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان
وذى شامة غراء فى حر وجهه * مجللة لا تنقضى لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتصدر) وجوبا (غالبا) قال أبو حيان والمراد تصدرها على ما تتعلق به فلا يقال لقيت رب رجل عالم لا أول الكلام فقد وقعت خبر الان المخففة من الثقيلة وجوابا للو قال

اماوى انى رب واحد امه * ملكت فلا أسر لدى ولا قتل

وقال الآخر تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

وقال ولو علم الاقوام كيف خلفتهم * لرب مفد فى القبور وحامد

قال شيخنا الامام الشمنى ويحمل أن بعد ذلك ضرورة (ولا تجر غير نكرة) معها معربا كان أو مبنيا كقوله

رب من انضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

(خلافا لبعضهم) فى تجويزه جرها المعرف بأل محتجا بقوله

ربه الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار

بجر الجامل وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع وان صحت بالجر خرج على زيادة أل ولانها إما للقلة أو للكثرة وغير النكرة لا يحتملهما لان المعرفة إما للقلة فقط كالمفرد والمثنى أو للكثرة فقط كالجمع وما لا يحتملهما لا يحتاج الى علامة يصير بها نصا (وفى وجوب نعته) أى مجرورها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والفارسى والعبدى وأكثر المتأخرين وعزى للبصريين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النفى حيث لا تقع الاصدرا ولا يتقدم عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر وحكم حرف النفى أن يدخل على جملة فالأقيس فى مجرورها أن يوصف بجملة لذلك وقد يوصف بما يجرى مجراها من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن هشام فى المغنى واختاره الرضى وقال الاخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقشى وابن طاهر وابن خروف لا يجب وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع الاصدرا لما تقدم وكون ما يعمل فيما بعدها لا يتقدم مقتضيا الشبه بحرف النفى بان لنا ما لا يتقدم على المجرور والذى يتعلق به ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النفى نحو بكم درهم تصدقت على الخبرية (و يجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا) عليه (بالواو) خاصة نحو رب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تفد تعريفا وقال الجزولى لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك فى غير العطف من التوابع ولا فى العطف بغير الواو ولا فى (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره سيبويه على المسموع أما ما حكاه الاصمعى من مباشرة رب للمضاف الى الضمير حيث قال لأعرابية ألفلان أب أو أخ فقالت رب أبيه رب أخيه تريد رب أب له رب أخ له تقديرا للانفصال لكون أب وأخ من الاسماء التى يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا (وتجر ضميرا) ويجب كونه (مفردا مذكرا) وان كان المميز مثنى أو جمعا أو مؤنثا وكونه (بفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذى يقصده

المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه فيقال ربه رجلا وربه رجلان وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء قال

ربه امرأ أبك نال أمنع عزة * وغنى بعيد خصاصه وهوان

قال أبو حيان وسمع جره فى قوله * وربه عطب أنقذت من عطبه * على نيته منه وهو شاذ (وجوز الكوفية مطابقته) الى الضمير لها أى النكرة المفسرة فى التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسماعا قال

ربه فتية دعوت الى ما * يورث الحمد دائما فأجابوا

قال ابن عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التميز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من وذر وودع فقال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور رب لم يقل به هنا قال ابن أبى الربيع لانه استغنى بما دل عليه الاضمار من التفخيم عن الوصف فصار قولك ربه رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه (والاصح أنه) أى هذا الضمير (معرفة) جرى مجرى النكرة فى دخول رب عليه لما أشبهها فى أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شىء ثم فسرت الشىء الذى تريده بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضربته لأنه نائب مناب معرفة اذ الاصل فضربت الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نعم رجلا زيد فالضمير فى نعم واقع موقع ظاهر معرف بأل أو مضاف الى ما هى فيه (و) الاصح (انه) أى جر رب الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جائز بكثرة فصيحا وقال ابن مالك هو قليل وفى بعض كتبه شاذ قال أبو حيان وليس بصحيح الا أن عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) الاصح (انها زائدة فى الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان ويدل عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك فلولا أن رب زائدة فى الاعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره فجعل رب رجل فى موضع رفع بالابتداء هو الذى سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائد منه ما لا يتغير المعنى بزواله وهو الزائد للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمى زائدا اصطلاحا باعتبار تخطى العامل اليه كقولهم جئت بلا زاد فان النحاة قالوا لا زائدة ولو أزيلت لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبى الربيع إنها غير زائدة لانها تحوز معنى والزائد لا يحوزه وانما يكون مؤكدا (و) الاصح بناء على أنها زائدة فى الاعراب (ان محل مجرورها على حسب العامل) بعدها فهو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيت ورفع فى نحو رب رجل عندى ورفع أو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيته (لا لازم النصب) بالفعل الذى بعدها أو بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه فى قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدى بنفسه الى مفعوله بواسطة رب وهو لا يحتاج اليها وعلى الاول (فيعطف عليه) اى على محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال

وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

فعطف سنما على محل سن لانه فى موضع نصب بذعرت أراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة والسنم بقرة الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة (و) الاصح (انها تتعلق) كسائر حروف الجر وقال الرمانى وابن طاهر لا تتعلق بشىء كالحروف الزائدة والاصح أن التعلق بالعامل الذى يكون خبر المجرور أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له قاله أبو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان أرادوا المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه أو محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به فى وقت فقولى والاصح منتصب على مسئلتى التعلق وكونه بالعامل معا كما قررته ومقابله فى الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعليق (قال الكسائى) الاصبهانى (حذفه لحن) ممنوع وقال ما وردمن ذلك

مصنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشماخ

ودوية قفر تمشي نعامها * كمشي النصارى في خفاف اليرندج

أي قطعتها قال أبو حيان ومما يرد قول لكذة قولهم رب رجل قام ورب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

ألا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي كثير) وبه جزم ابن الحاجب (ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن بعضهم قال لانه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبي الربيع (يجب) حذفه (ان قامت الصفة مقامه) نحو رب رجل يفهم هذه المسئلة أي وجدته فان لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا كأن تسمع انسانا يقول ما رأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت وكأن يقول ذلك ابتداء غير جواب (ويجب كونه) أي الفعل الذي يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور ورأي الاكثرين (وقيل يأتي حالا) أيضا فلا يقال رب رجل سيقوم قاله ابن السراج (وقيل و) يأتي (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا . الآية وقول هند أم معاوية يا رب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

والأولون تأولوا الآية على أنه موضع الماضي على حد ونفخ في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يا رب قائلة غدا وأجاب شيخنا الامام الشمني بأنه لا تكلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهو مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل وأما البيت فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب مسيء اليوم يحسن غدا أي رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها متعلقها لان لها الصدر (وقد يسبق بألا ويا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

ألا رب مأخوذ باجرام غيره * فلا تسأمن هجران من كان مجرما

وقوله * فان أمس مكروبا فيا رب قينة * ومن سبقها بيا لا في جواب شرط حديث يا رب كاسية (على للاستعلاء) حسا نحو . وعليها وعلى الفلك تحملون . أو معنى نحو . فضلنا بعضهم على بعض . وللرجال عليهن درجة . قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله * فيوم علينا ويوم لنا * وما وقع بعد وجب أو شبهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه ثقل أو دل على تمكن نحو . أولئك على هدى من ربهم . أنا على عهدك ووعدك ما استطعت (قال الكوفية والعتبي وابن مالك وبمعنى مع) أي المصاحبة نحو . وآتى المال على حبه . أي مع حبه . وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم . أي مع ظلمهم (و) بمعنى (في) أي الظرفية نحو . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . أي في ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أي في حين (و) بمعنى (من) نحو . واذا اكتالوا على الناس . أي من الناس . لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أي منهم بدليل الحديث احفظ عورتك الا من زوجتك . وما ملكت يمينك (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو * اذا رضيت على بنو قشير * (و) بمعنى (الباء) نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أي بأن كما قرأ أبي (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . أي ولاجل هدايته اياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه أي عنه وكتبت على القلم أي به وجاء زيد على عمرو أي معه والدرهم على الصندوق أي فيه وأخذت على الكيس أي منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا معنى تقول ورضي معنى عطف

وا كتالوا بمعنى حكموا فى الكيل وحافظون بمعنى قاصرون وحقيق بمعنى حريص والمتكبر وامعنى تعمدوا (وحذفها وزيادتها ضرورة) كقوله

تحن فتبدى ما بها من صبابة * واخفى الذى لولا الأسى لقضانى

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

فعلى زائدة لان راق يتعدى بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها فى النثر كحديث من حلف على يمين أى يمينا وقال أبو حيان هو على تضمين حلف بمعنى جسر (وجوز الاخفش حذفها ونصب تاليها مفعولا) نحو. ولكن لا تواعدوهن سرا أى على سر. لأقعدن لهم صراطك المستقيم. أى على صراطك (وزعمها ابن الطراوة وأبو على الفارسى (والشلوبين اسما) دائما معربا لانها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف اذ لا حرف فى معناها وقال تصرفها لا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس (وقيل مبنيا) كهذا بدليل ان على الاسم على رأى الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومذ ومنذ اسما لتضمنها معنى الحرف الذى يكونه لانها بمعنى واحد فحملت عليها على طرد الباب قال صاحب الافصاح وهذا هو الوجه والقياس (و) زعمها (الاخفش) اسما (إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى) مسمى (واحد) كقوله تعالى. أمسك عليك زوجك وقول الشاعر

هون عليك فان الامو * ر بكف الاله مقادير ها

لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم قال أبو حيان وابن هشام وفيه نظر لانها لو كانت إسما حينئذ لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى فى نحو. فصرهن اليك. واضمم اليك. وهزى اليك. قال فليتخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كما فى سقيا لك أو على حذف مضاف أى هون على نفسك واضم الى نفسك انتهى قال ابن الدمامينى وقد يقال لا نسلم أن ما كان بمعنى شئ يصح حلوله محله (وأجراه) أى اجرى الاخفش ما قاله فى على من اسميتها فى الحالة المذكورة كقول امرئ القيس * دع عنك نهبا صيح فى حجراته * وقول أبى نواس * دع عنك لومى فان اللوم اغراء * قال ابن هشام وقد تقدم ما فيه قال ومما يدل على انها ليست اسما انه لا يصح حلول الجانب محلها (عن للمجاوزة) وهى الاصل ولهذا عدى بها صد وأعرض واضرب وانحرف وعدل ونهى ونأى ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه باب الرواية والاخبار لان المروى والمخبر به مجاوز لمن أخذ عنه (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة) كالباء نحو. وما ينطق عن الهوى. أى به (والتعليل) نحو. وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة. مانحن بتاركى آلهتنا عن قولك (و بمعنى على) أى الاستعلاء كقوله تعالى. فانما يبخل عن نفسه. وقول الشاعر

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

أى على (و) بمعنى (بعد) نحو. لتركبن طبقا عن طبق أى بعد طبق. يحرفون الكلم عن مواضعه. بدليل من بعد مواضعه. عما قليل ليصبحن نادمين. والبصريون قالوا هى للمجاوزة فى الجميع ولو كانت لهامعانى هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها فيقال رميت عن القوس أى عليه وجئت عن العصر أى بعده وتكلم عن خبر أى به بل التقدير ماصدر نطقه عن الهوى. وما كان استغفار ابراهيم الاصادرا عن موعدة ومانحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك وضمن يبخل معنى يرغب وأفضلت معنى انفردت (قال بعض شيوخنا) قال أبو حيان ووقوعها بمعنى بعد لتقارب معنى البعدية والمجاوزة لأن الشئ اذا جاء بعد الشئ فقد عداه وقته وجاوزه قال أبو حيان قال بعض شيوخنا وينبغى على قولهم انها بمعنى بعد أن تكون حينئذ ظرفا قال ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر

(و) بمعنى (في) أي الظرفية كقوله

أواسي سراة الحي حيث لقيتهم * فلا تك عن حمل الرباعة وانيا

أي في كقوله تعالى . ولا تنيا في ذكري . ورد بأن تعديته وني بعن معروف وفرق بين وني عنه وونى فيه بأن معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر (زاد ابن مالك والبدل نحو) قوله تعالى . لا تجزي نفس عن نفس شيأ . وحديث الصحيحين (صومي عن أمك و) زاد (ابن هشام) في المغني (و) معنى (من) نحو يقبل التوبة عن عباده . يتقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل فتقبل من أحدهما . الآية (و) معنى (الباء) وفرق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء (وزيادتها ضرورة) كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (خلافا لأبي عبيد) حيث أجازها في الاختيار واستدل بقوله تعالى . فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي أمره (في للظرفية مكانا وزمانا) وقد اجتمعا في قوله تعالى . غلبت الروم في أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين . (حقيقة) كالآية (ومجازا) نحو ولكم في القصاص حياة . لقد كان لكم في يوسف واخوته آيات . (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك ومعنى الباء) نحو يذرؤكم فيه أي بسببه * بصيرون في طعن الاباهر والكلى * أي بطعن (و) بمعنى (على) نحو لأصلبنكم في جذوع النخل أي عليها (و) بمعنى (مع) أي المصاحبة نحو ادخلوا في أمم أي معهم . فخرج على قومه في زينته .

(و) بمعنى (من) كقوله وهل يعمن من كان أحدث عصره * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

أي منها (و) بمعنى (إلى) نحو وردوا أيديهم في أفواههم أي اليها (زاد ابن مالك والتعليل) كحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها في النفس مائة من الابل الحب في الله والبغض في الله من الايمان بدليل الحديث الآخر أن تحب لله وتبغض لله (والمقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو . فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل . وقول الخضر لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر والبصريون قالوا لا تكون الا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية (وهل تزاد) أقوال أحدها نعم في الاختيار وغيره نحو . وقال اركبوا فيها بسم الله . ثانيها لا الا في الضرورة (ثالثها) وهو رأي الفارسي تزاد (ضرورة) لا اختيارا كقوله

أنا أبو سعد اذا الليل دجى * تخال في سواده يرندجا

أي تخال سواده (الكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (والتعليل) أثبته قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو . ويكأنه لا يفلح الكافرون . أي أعجب لانه لا يفلح أو وصلت بما المصدرية نحو . واذكروه كما هداكم . (ونفاه الاكثرون وثالثها) تفيده (ان كفت بما) كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فيتجاوز الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية والاخفش والاستعلاء وحكوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال كخير أي على خير وكن كما أنت أي على ما أنت عليه وغيرهم قال هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير وعلى أن ما موصولة أي كالذي هو أنت (و) قال (السيرافي وابن أبي الخباز) في النهاية (والمبادرة) اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا (وتزاد توكيدا) قال في التسهيل ان أمن اللبس نحو . ليس كمثله شيء . أي ليس مثله شيء والا لزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول أولى بل القول بزيادة الاسم لم يثبت (وجرها المضمر ضرورة) كقوله * وان تك انسانا كما الانس تفعل * أي ما مثلها وقوله

لولا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن الا حاظلا

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل قال أبو حيان وهي تفهم جوازه على قلة واختصاصه

بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر

واذا الحرب شمرت لم يكن كى * حين يدعو الكماة فيها نزال

وحكوا فيه وفى المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كى وفى المرفوع قلت أى كانت ثمت لنا وفى المنصوب

فاحسن وأجمل فى أسيرك انه * ضعيف ولم يأسر كاياك آسر

وحكوا أنت كانا وكهوانتهى فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بالى عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع اسما مرادفة) لمثل جارة أيضا (ثم قال سيبويه) والمحققون لا تقع كذلك الا (ضرورة) وحينئذ فتجر بالحرف كقوله

يضحكن عن كالبرد المنهم * بكا اللقوة الشبعوا عجلت فلم أكن

وبالاضافة كقوله

تيم القلب حب كالبدر لا بل * فاق حسنا من تيم القلب حبا

وتقع فاعلة كقوله

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومبتدأة كقوله

بنا كالجوى مما نخاف وقد ترى * شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله

لو كان فى قلبى كقدر قلامة * فضلا لغيرك ما أتتك رسائلى

ومفعوله كقول النابغة

لا يبرمون اذا ما الافق جلله * برد الشتاء من الامحال كالأدم

وذلك فى الشعر كثير جدا ولم يرد فى النثر فاختص به (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) أبو على (الفارسى) تقع كذلك (اختيارا كثيرا) نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز فى زيد كالاسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزمخشرى قال ابن هشام ولو صح ذلك لجمع فى الكلام مثل مررت بكا لاسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختيارا (قليلا) قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف واضافة وهكذا شأن الاسماء المتصرفة يتقلب عليها وجود الاسناد والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاء هى اسم (أبدا) لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم ورده الاكثرون بمجيئها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة المحذوف منه أو شاذ وبورود زيادتها ولا تزاد الا الحروف (و) قال قوم هى اسم (اذا زيدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقل جرها (ما) كى للتعليل وتختص بما الاستفهامية وان وما المصدرتين) فلا تجر غيرها كقولهم فى السؤال عن العلة كيمه وقولك جئت كى تكرمنى وقوله * يرجى الفتى كيما يضر وينفع * وقد تقدم فى نواصب المضارع ان الكوفية أنكروا كونها جارة مع دليله ورده (اللام للملك) نحو لله ما فى السموات وما فى الارض . (والاختصاص) نحو ان له أبا . فان كان له اخوة . الجنة للمؤمنين والسرج للفرس وهذا الشعر لفلان (والاستحقاق) وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله . ويل للمطففين . ولهم فى الدنيا خزى . قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بالأمثلة المذكورة ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول

اخص اذ هو ماشهدت به العادة وقد يخص الشئ بالشئ من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (والتمليك) نحو وهبت لزيد دينارا (أو شبهه) نحو ٠ جعل لكم من أنفسكم أزواجا ٠ والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ) وهى الجارة لاسم السامع لقول أو ما فى معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له (والتبيين) وهى أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بان يقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبنى وما أبغضنى فان قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام ولكن ذلك أيضا فى معنى الى وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيد اله واللام فى ذلك متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وبحاله والثانى نحو سقيا وجدعا له (والتعجب) إما مع القسم وهى الداخلة على اسم الله تعالى نحو * لله يبقى على الايام ذو حيد * أو مجردا عنه وهى المستعملة فى النداء نحو

فيالك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل

(و بمعنى عند) نحو كتبته لخمس خلون قال ابن جنى ومنه قراءة الجحدرى ٠ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ٠ بكسر اللام وتخفيف الميم (قال الاخفش والصيرورة) وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو ٠ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا * لدوا للموت وابنوا للخراب * (و) قال (الكوفيون والتعليل) نحو ٠ واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم ٠ الآية فى قراءة حمزة بكسر اللام ٠ و إنه لحب الخير لشديد ٠ لئلاف قريش ٠ (ومعنى الى) نحو ٠ بان ربك أوحى لها ٠ كل يجرى لاجل مسمى ٠ سمع الله لمن حمده أى استجع اليه (و) بمعنى (على) نحو ٠ و يخرون للأذقان سجدا ٠ وتله للجبين ٠ وان أسأتم فلها ٠ واشترطى لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله

فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(و) بمعنى (من) كقول جرير

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقولك سمعت له صراخا (و) بمعنى (فى) نحو ٠ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ٠ لا يجليها لوقتها الا هو ٠ (و) بمعنى (بعد) نحو ٠ أقم الصلاة لدلوك الشمس ٠ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (و) قال (ابن الحاجب) فى الكافية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو ٠ وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية ٠ أى عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المؤمنين والالقال ما سبقتمونا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ ٠ ومن ذلك قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا ٠ ولا أقول للذين تزدرى أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا ٠

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا و بغضا انه لذميم

(و) قال (ابن مالك) فى الخلاصة والكافية (والتعدية) ومثل له فى شرحها بقوله تعالى ٠ فهب لى من لدنك وليا ٠ ومثل ابنه بقولك قلت له كذا ولم يذكره فى التسهيل ولا شرحه بل فيه أن اللام فى الآية لشبه التمليك وفى المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندى ان يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وما أضربه لبكر وقال الرضى الشاطبى لم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وايضا فالتعدية ليست من المعانى التى وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لفظى مقصوده ايصال الفعل الذى لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بوساطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصيل الافعال الى الاسماء (والتوكيد) وهى الزائدة

بين المتضايفين نحو لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامى له و يا بؤس للحرب والاصح ان الجر حينئذ بها لا بالمضاف لانها أقرب أو الفعل المتعدى ومفعوله كقوله تعالى . ردف لكم . وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد

(والتقوية) فى مفعول عامل (ناصب واحد) ضعف بالتأخير نحو . للرؤيا تعبرون . للذين هم لربهم يرهبون . و بكونه فرعا فى العمل نحو . فعال لما يريد . مصدقا لما معهم . نزاعة للشوى قال فى شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له أو فى أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح وايهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر و زيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا والمعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته وقالوا فى قوله *هذا سراقة للقرآن يدرسه* ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام فى أحد المفعولين المقدم بل ودخلت فى أحد المتأخرين فى قول ليلى

أحجاج لا تعطى العصاة مناهم * ولا الله يعطى للعصاة مناها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى * (والاشهر كسرها) أى لام الجر مع كل ظاهر الا المستغاث كما سبق (الا مع مضمر) فالأشهر فتحها (غير الياء) مقابل للاشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد و بعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ . وما كان الله ليعذبهم . وخزاعة بكسرها مع المضمر وانما كسرت هى والباء وان كان الاصل فى الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفا لموافقة معمولها ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما أيضا فكان جرها ليس بالاضافة ولئلا تلتبس بلام الابتداء ونحوها و بقيت فى المضمر على الاصل لانه يتميز ضمير الجر من غيره ولم يعول فى الظاهر على الفرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه (لعل والجر بها لغة) عقيلية حكاها أبو زيد والاخفش والفراء قال شاعرهم * لعل أبى المغوار منك قريب * (وقد أنكرها قوم) منهم الفارسى وتأول البيت على ان الاصل لعله لابى المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى فى لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الائمة (وفيها حينئذ) أى اذا جرت فتح الآخر وكسره كما ذكر (مع حذف الاول ودونه) أى علّ ولعل (وحكم محلها ومجرورها كرب) فالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تنزيلا لها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب ما بعدها ففى البيت المذكور محله رفع بالابتداء وقريبا خبره (بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الانبارى الجر بها قال الفراء وفى خبرها الرفع والنصب بيض لولا الامتناعية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاى ولولاك ولولاه قال *وكم موطن لولاى طحت كما هوى* وقال *لولاك فى ذا العام لم أحجج* وقال *لولاكم ساغ لحم عند غلودم * وقال *ولولاه ما قلت لدى الدراهم* وقال *ولولاهم لكنت كحوت بحر* فقال سيبويه والجمهور (موضعه جر بها) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جائز ان يكون من فرعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا لوا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط فى ربط جملة فالرابط الشبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر (و) قال (الاخفش) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا فى انا كانت وأنت كانا ولولا غير جارة لان المضمر فرع الظاهر وهى لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من أنها مختصة ممنوع وانما هى داخلة على الجملة الابتدائية (و) قال (المبرد)

هو (لحن) و رد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعين الرفع نحو لولاك و زيد لانها لا تجر الظاهر وخرج بالامتناعية التحضيضية فلا يليها غير الفعل البتة (متى والجر بها لغة هذيل (بمعنى من) كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج

(و) تأتى بمعنى (وسط) حكى وضعها متى كمه أى وسطه واذا كانت بمعنى وسط فهى اسم أو من حرف جزم به ابن هشام وغيره (من) مبنية على السكون مكسورة الاول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسمية (قال الكسائى والفراء أصلها منا) فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدلا بقوله

بذلنا مارن الخطى فيهم * وكل مهند ذكر حسام

منا ان ردقرن الشمس حتى * أغاب شريذهم قبر الظلام

قال فردمن الى أصلها لما احتاج الى ذلك فعلى هذا هى ثلاثية والجمهور أنها ثنائية وأولوا البيت على ان منا مصدر منى يمنى اذا قدر واستعمل ظرفا كخفوق النجم أى تقدير أن ردقرن الشمس وموازنته الى أن غربت (و) قال (ابن مالك هو لغة) لبعض العرب (و) قال (أبو حيان ضرورة لابتداء الغاية مطلقا) أى مكانا وزمانا وغيرهما نحو من المسجد الحرام . أسس على التقوى من أول يوم . مطرنا من الجمعة الى الجمعة خلقنا كم من تراب ثم من نطفة الآية من محمد رسول الله الى هرقل (وخصها البصرية) الا الاخفش والمبرد وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان قال ابن مالك وغيره مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال أبو حيان لكثرة ذلك فى كلام العرب نظما ونثرا وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد وقال الرضى المقصود من معنى الابتداء فى من أن يكون الفعل المعدى بها شيأ ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس بممتدا لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة وليس التأسيس فى الآية حدثا ممتدا ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهى بمعنى فى ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذلا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال قال وضابطها أن يحسن فى مقابلتها الى أو مايفيد فائدتها نحو أعوذ بالله منك اذ المعنى التجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (والتبعيض) وهى التى تسد بعض مسدها نحو . منهم من كلم الله . وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ماتحبون . (والتبيين) للجنس وكثيرا مايقع بعد ما ومهما وهما بها أولى لافراط ابهامها نحو . مايفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك . ماننسخ من آية أوننسها . مهما تأتنا به من آية . ومن وقوعها بعد غيرهما . ويلبسون ثيابا خضرا من سندس . فاجتنبوا الرجس من الاوثان (وأنكرها طائفة) فمن أنكر التبعيض المبرد والاخفش الصغير وابن السراج والجرجانى والزمخشرى وقالوا هى للابتداء وأنكر الثانى أكثر المغاربة وقالوا فى الآية الاولى هى للتبعيض وفى الثانية للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الرجس الاوثان وهو عبادتها وكذا قال الزمخشرى قال الرضى وهو بعيد لان الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له (قال ابن مالك والتعليل) نحو مما خطاياهم . أغرقوا (والبدل) وهى التى يصح محلها لفظ بدل نحو . أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة . لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون . ولا ينفع ذا الجد منك الجد أى بدلك (والفصل) وهى الداخلة على ثانى المتضايفين نحو . والله يعلم المفسد من المصلح . حتى يميز الخبيث من الطيب و رد بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم وماز وان الظاهر كونها للابتداء أو المجاوزة (و بمعنى عن) نحو . قد كنا فى غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله . (و) بمعنى (على) نحو . ونصرناه من القوم . (و) بمعنى (الباء) نحو . ينظرون اليك من

طرف خفي . (و) قال (الكوفية و) بمعنى (في) نحو . اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك أي محلا للابتداء والانتهاء وقربت منه أي اليه (قيل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة نحو . لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ما قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله

وانا لمما يضرب الكبش ضربة * على رأسه يلقي اللسان من الفم

والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية ﴿تنبيه﴾ علم مما حكي عن البصريين في هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبهم ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فاما مؤول تأويلا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا والأخير محل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل تعسفا (وتزاد) للتنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل وللتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائي وهشام) من الكوفية (مطلقا) أي في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى . يغفر لكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبأ المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول الشاعر

وكنت أرى كالموت من بين ساعة * فكيف ببين كان موعده الحشر

أي وكنت أرى بين ساعة كالموت وقوله * ويكثر فيه من حنين الاباعر * (و) قال (بعضهم) أي الكوفية (في نكرة) منفية كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسي (في نكرة شرط) كقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفي) بأي حرف كان من حروفه (أو نهي) نحو . ما لكم من إله غيره . ما تسقط من ورقة الا يعلمها . لا تضرب من أحد (أو استفهام بهل) نحو . هل ترى من فطور . (لا غيرها) من سائر الادوات كيف ونحوها إذ لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) في الارتشاف (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي الالحاق لانه قال لا تدخل من مع كل اداة استفهام كأين ومتى بل مع هل وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنفي ثم الجمهور أولوا ما استدل به الاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبأ من نبأ فحذف الموصوف أو هو أي جاء من الخبر كائنا من نبأ أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أي كائن من جنس المطر أو قصد به الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على نمطه وانه من أشد الناس أي الشأن ومن عليه ﴿تنبيه﴾ شرط ابن هشام في المغني أن تكون المزيدة فيه أيضا فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ كما مثلت قال وأهمل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه الرضي الشاطبي نقلا عن ابن أبي الربيع وغيره (وتفيد) اذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيدا وقال) علي بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتدأ النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتنفرد) من (بجر بله) كحديث البخاري عن أبي هريرة يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء مبنية (وجر عند) نحو . رحمة من عندنا . قال الحريري وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المريدين كل عندك عندي لا يساوي نصف عندي لحن (و) بجر (مع) قرئ . هذا ذكر من معي . وحكى سيبويه ذهبت من معه (و) بجر (لدن) نحو . وحنانا

من لدنا(و) يجرّ (قبل و بعد) نحو . لله الامر من قبل ومن بعد(و) يجر (عن وعلى) كقوله
* من عن يميني مرة وأمامي * وقوله * من عليه بعدما تم ظمؤها * (وهما اسمان حينئذ) بمعنى جانب وفوق
(مبنيان على الاصح) و به جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه
ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه انهما معربان ولا ينافى ما رجحته هنا ما سبق ترجيحه من اعرابها على القول
باسميتها لعدم العلة هنالك اذلا حرف حينئذ بمعناها تشبه به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابها حينئذ مع
حكايته الخلاف هنا(وقال الكوفية حرفان) بقيا على حرفيتهما(قالوا) أيضا(وتدخل)من (على كل) حرف
(جار الامن واللام والباء وفى وسمع جر عن بعلى) فى بيت واحد وهو قوله * على عن يمينى مرت الطير سنحا *
(والاصح انها) أى من (فى قبل و بعد) ابتدائية وهو قول الجمهور واستشكل بأنها لا ترد عندهم للزمان وأجيب
بأنهما غير متأصلين فى الظرفية وانما هما فى الاصل صفتان للزمان اذ أصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن
مجيئك فيهمل ذلك فيهما وقال ابن مالك وجماعة هى فيهما زائدة بناء على ما اختاره من زيادتها فى الايجاب
(و) الاصح انها(فى فعل) التفضيل(ابتدائية) وهو قول سيبويه ففى نحو زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع
وشر منه لابتداء الانحطاط اذ لا يقع بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد للمجاوزة وكأنه قيل جاوز زيد عمرا فى
الفضل أو الشر أى ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع موضعها عن (قال الزمخشرى)
فى الكشاف (والطيبى) فى حاشيته (وترد) من (اسما مفعولا) كقوله تعالى . فأخرج به من الثمرات رزقا لكم
أعرب من مفعولا لأخرج ورزقا مفعول لاجله قال وكذا حيث كانت للتبعيض فهى فى موضع المفعول به قال
الطيبى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن فى قوله من عن يمينه *تنبيه* ترد الى أيضا اسما بمعنى
النعمة وجمعه الآلاء وفى اسما بمعنى الفم مجرورا وكى اسما مختصرا من كيف كما قيل فى سوف سو ومتى اسما بمعنى
وسط كما تقدم (ومرت أحرف فى) مبحث (الاستثناء) وهى بيد وحاشا وخلا وعدا وبله (و) فى (الظروف)
وهى مذ ومنذ ومع على خلف وتفصيل فأغنى عن اعادتها هنا(مسئلة لا يحذف الجار و يبقى عمله اختيارا)وان وقع
فضرورة كقوله

اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الاصابع

وقوله وكريمة من آل قيس ألفته * حتى تبدخ فارتقى الاعلام

أى الى كليب وفى الاعلام أو نادر لا يقاس عليه كحديث البخارى صلاة الرجل فى جماعة تضعف على صلاته فى بيته
وسوقه خمس وعشرين ضعفا أى بخمس (الا مع كم) كما تقدم فى مبحث التمييز (أو رب بعد) الفاء و (الواو
العاطفة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثالا دواوين العرب ملأى منه والتأويل
قليل * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع *بل بلد مثل الفجاج قتمه* (وقيل الجر بالثلاثة) أى الواو والفاء
و بل أما الاول فقاله المبرد والكوفية قالوا ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معان و بدل لذلك مجيئها فى أول
القصائد كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * فليست عاطفة وردبانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة
لدخل عليها واو العطف كما يدخل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم أدخلوها على واو القسم وأما
الابتداء بها فى القصائد لامكان عطف على ما فى خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة
* دع ذا وعد القول فى هرم * فاشار بذا الى ما فى نفسه وأما حكاية الخلاف فى التأويل فقد وقع فى المغنى لابن
هشام نقلا عن المبرد فى الفاء وعن بعضهم فى بل وفى الارتشاف نقلا عن بعضهم فيهما لكن ابن مالك وابن عصفور

وغيرهما قالوا لا خلاف في ان الجر فيهما برب محذوفة لا بهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضي ان الجر برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر (قيل) وتجر رب محذوفة بعد (ثم) أيضا نقله أبو حيان عن صاحب الكافي قال وسبب ذلك أن هذه الاحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع في اللفظ (و) الجر بها محذوفة (دونها) أي دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله

(قال ابن مالك أو غيرها) أي غير رب قد تجر محذوفا (في جواب ما يضمر مثله) كزيد في جواب من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه قولك أقر بهما منك بالمن قال فاي أيهما أهوى (أو معطوفا عليه) أي على ما يضمر بحرف (متصل) نحو في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي القصر ومنه . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار . الآية (أو منفصل بلا) كقوله

فالحب جلدان هجرا * أو لا حبيب رأفة مجبرا

(أولو) كقوله * متى عدتم بناولو فيه منا * وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم * آتني بدابة ولو حمارا (أو) في (مقرون بعده) أي بعد ما تضمر (بالهمزة) نحو أزيد بن عمرو في جواب مررت بزيد (أو هلا) نحو هلا دينار في جواب جئت بدرهم حكاهما الاخفش أو اذا والفاء (الجزائيتين) نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه أي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان أربعة فخامس أو سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في الصورة الاولى لقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وبقاء عملها لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور لان أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وابقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال أبزيد في جواب مررت بزيد انتهى (وقال سيبويه أو الباء) *(تنبيه)* قالت العرب لاه أبوك يريدون لله أبوك قال سيبويه حذف لام الجر والى وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا لهي أبوك قلبوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كما بني أمس لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته على الياء وقال ابن ولاد بل أصله الله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهي بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالاصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الاصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه وابقاء عمله شاذ فالحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح اذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر اليها وأما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيد ودم (وفصله) أي الجار (من مجروره وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورة) اما الاول فيكون بظرف كقوله * ان عمر الاخير في اليوم عمرو * وبجار ومجرور كقوله

رب في الناس موسر كعديم * وعديم الحال ذا ايسار

ومفعول كقوله * واقطع بالخرق الهيوع المراجم * أي واقطع الخرق بالهيوع وسمع في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه تلميذه علي ابن المبارك الاحمر في رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال أبو حيان ولا يبعد ذلك الا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه الا بسماع وأما الثاني (وقيل يجوز فصل رب بقسم) قاله على بن المبارك الاحمر نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع (مسئلة) في اتصال ما بحرف الجر (تزاد ما بعد عن فلا تكف) أصلا كقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . وقول الشاعر * واعلم انني عما قريب *

(و) بعد (الباء ومن فيكفان بقلة و يليهما (١) والفعل) كقوله

فلئن صرت لا تحير جوابا * لبما ان ترى وأنت خطيب

وقوله * وانا لمما يضرب الكبش ضربة * ومسئلة كف من بقلة ذكرها ابن هشام في المغني ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان بل سوى بينهما و بين عن نعم في سبك المنظوم لابن مالك وتقترن ما بالباء والكاف فتكفهن والا كثر عدم الكف قال تعالى . فبما رحمة من الله . فبما نقضهم ميثاقهم . مما خطاياهم أغرقوا .

(وتفيدان) مع (ما تعليلا) كربما ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء وقال فعنى لبما قد ترى وأنت خطيب ربما أرى والسيرافي وغيره في من وجزم به في سبك المنظوم (وأنكره أبو حيان) أى افادتهما التعليل حينئذ وقال ما ورد من ذلك مؤول (و) تزاد ما بعد (رب فالغالب الكف وايلاؤها) مع (الماضي) لان التكثير والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول كما قال

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

وقد يليها المضارع نحو . ربما يود . وقد يليها الجملة الاسمية نحو . ربما الجامل المؤبل فيهم . وقد لا يكف نحو * ربما ضربة بسيف صقيل * (وقيل يتعين) بعدها (الفعلية) اذا كفت قاله الفارسي وأول البيت على ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اى رب شئ هو الجامل (وقد يحذف الفعل بعدها) كقوله

فذلك ان يلق الكريهة يلقها * حميدا وان يستغن يوما فربما

(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تكف) كقوله * ماوى يا ربتما غارة * (و) تزاد ما بعد (الكاف فتكف غالبا و يليها حينئذ (الجمل) الاسمية والفعلية كما صرح به في الارتشاف نقلا عن النهاية كقوله

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقوله

ألم تر أن الفعل يتبع إلفه * كما عامر واللوم مؤتلفان

وقد لا يكف كقوله

وننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله * لا تشتم الناس كما لا تشتم * (وقال أبو حيان لا يكف أصلا) وأول الابيات الواردة في ذلك على ان ما مصدرية منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية ومحله حينئذ جر (حروف القسم الجارة) أى هذا مبحثها وأفردت بترجمة لاختصاص القسم باحكام وفزوع أحدها (الباء وهي الاصل) أى أصل أحرفه وان كانت الواو أكثر استعمالا منها لانها للالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به (ومن ثم) أى من هنا وهو كون الباء الاصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله استخبرن و بالله هل قام زيد أى أسئلك بالله مستحلفا (وجاز اظهار الفعل) أى فعل القسم (معها) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم . كما يجوز اضماره نحو . فبعزتك لأغوينهم . بخلاف غيرها (و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها) باضمار فعل القسم قال ابن خروف وابن عصفور أو فعل آخر كالزم ونحوه (و يرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله * فقلت يمين الله أبرح قاعدا * ولا تجر (خلافا لمن جوز الجر) بالحرف المحذوف وهم الكوفيون و بعض البصريين (أو منع النصب الا في) حرفين (قضاء الله وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا أقوى منه مظهرا وأجيب باتساعهم في هذا الباب كثيرا أما الحرفان المذكوران فجوز نصبهما وأنشد

---

(١) بين بالاصل

لا كعبة الله ماهجرتكم * الا وفى النفس منكم أرب

(فان كان) المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثانى مشدد فتنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو هالله هاء الله هاء الله ها الله (أو) عوض (همزة محذوفة) مفتوحة نحو آلله لافعلن قال أبو حيان وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاما حقيقة وقال الرضى بل هو استفهام حقيقى وقد يكون انكارا (أولم) يعوض ولكن (قطع ألفه) نحو أالله لافعلن (حملا نقل) الحرفية (بدونه) أى التعويض حكى سيبويه الله لافعلن وحكى غيره كلا الله لاخرجن وانشدوا * الا رب من تغتشه لك ناصح * وانما جاز ذلك فى هذا اللفظ فقط لان استعماله فى القسم أكثر من غيره ولهذا لحقه أنواع من التغيير قالوا وأوله لا أفعل و وله (مدعو) أى الجر حال التعويض (بالعوض) أى بالعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فالاخفش وجماعة من المحققين على الاول فى شرح الكافية وهو قوى لانه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو ولا خلاف فى كون الجر بهما فكذا ينبغى فى ها والهمزة وصحح فى التسهيل وشرحه الثانى وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الباء والواو واو وكى واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه فى البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أى غير لفظ الله شيئا مما ذكر (فنصب حقا) نحو العزيز لافعلن (الثانى) أى ثانى حروف القسم (التاء وتختص بالله) نحو تالله تفتأ فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمرا لفرعيتها (وشذت فى الرحمن ورب الكعبة ورب وحياتك) سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربى وتحياتك (الثالث) أى الثالث (اللام ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أى تالله وقوله

* لله يبقى على الايام متعيل * (الرابع) أى الرابع (الواو وتختص) بالظاهر فلا تجر ضميرا بخلاف الباء قال بك رب أقسم لا بغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أى فعل القسم بل يضمر وجوبا نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلافا لابن كيسان) فى تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لاقومن قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فؤول على أن حلفت كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقة بحلفت (ولا) يظهر الفعل أيضا (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم (وهل هى) أى الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) فجزم الزمخشرى وابن مالك فى شرحى الكافية والتسهيل ونقله أبو حيان عن الجهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع فى المعنى ولانهما من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو وكما أبدلت منها فى نحو اتصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلى وغيره بل الواو هى العاطفة كواو رب عطفت على مقدر ويقويه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من الباء لم يختلفا فى الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو فى اشاح وأشاح وانهما لم توجد قط بدلا منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ فى الواو لين وفى التاء شدة قال ويضعف عندى أن تكون التاء بدلا من الواو ولما فيها من معنى العطف وليس ذلك فى الباء ولان التاء انما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها فى تضاعيف الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شىء من هذه المذاهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف فى قوله

أرقت ولم تهجع لعينى هجعة * ووالله ماذهرى بعسر ولا سقم

قال وممن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أى الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (إيمن) بالكسرة فالضم (وأيمن) بفتحهما (وإيمن) بالكسر فالفتح (وأيم)

بالكسر والضم لغة لسليم (وأيم) بالفتح والضم لغة لتميم (وإيم) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها (وإيم) بكسرتين (وأم) بفتحتين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر (وإم) بالكسر والضم لغة أهل اليمامة (وإم) بالكسر والفتح (ومن مثلث الحرفين) أى الميم والنون أى بفتحهما وكسرهما وضمهما (وم مثلثا) حكى الفتح الهروى والكسر والضم الكسائى والاخفش وان رجلا من بنى العنبر سئل ما الحدران فقال م ربى الباطل فهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب فى كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرمانى والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف شأنه (وثالثها من وم) بلغاتهما (حرفان) وليس بقية أيمن وجزم به ابن مالك فى كتابه سبك المنظوم لانهما لو كانا منها لم يستعملا الا مع الله كأيمن وقد استعملتا مع غيره حكى من ربى لافعلن ولان الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد ورد بان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من اثبات حرف جر لم يستقر فى موضع من المواضع (و) الاصح (ان همزه وصل) بدليل سقوطها بعد متحرك كقوله

فقال فريق القوم لا وفريقهم * نعم وفريق ليمن الله لا ندرى

وقال الكوفيون بناء على انه عندهم جمع يمين واستدلوا بها مفتوحة ولا تكون همزة وصل مفتوحة وابدالها هاء فى بعض اللغات وأجابوا عن حذفها فى الدرج بانه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبدل من الوصل (وثالثها) همز (أيم قطع) بخلاف أيمن حكى عن الاخفش قال لان أيمن قد علمت انها وصل ولا أحمل عليها أيم لان همزة الوصل ليست مطردة فى الاسماء (و) الاصح (انه معرب) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون مبنى لشبهه الحرف فى عدم التصرف اذ لم يستعمل فى موضع من المواضع التى تستعمل فيها الاسماء الا فى الابتداء خاصة كالحرف (وثالثها إيم المكسورة مبنى) وأصله السكون كسر لالتقاء الساكنين وعلى الاول هى جرة اعراب بواو قسم مقدرة (ورابعها من وم) مبنيان لانهما على وضع الحرف وحركة الثانى لضرورة الابتداء والاول لالتقاء الساكنين فى الاسم بعدها (و) الاصح بناء على الاعراب (أنه لازم الرفع) اذ لم يرو عن العرب الا ذلك وقال ابن درستويه يجوز جره بواو القسم (و) الاصح على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف أى قسمى وقال ابن عصفور هو خبر والمحذوف مبتدأ (و) الاصح (أنه مضاف لله والكعبة والكاف والذى) والاول هو الغالب والباقى كقولهم أيمن الكعبة وقول عروة بن الزبير أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأيم الذى نفسى بيده وقال الفارسى لا يضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام الا الى الله فقط أما اضافته لغير ما ذكر فشاذ أنشد الكسائى * ليمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا * والاصح (انه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع يمين على أفعل كافلس لان بناء أفعل لا يوجد فى الاسماء مفردا ورد بأنه لو كان جمعا للزمت همزته بالفتح والقطع ومجيء الضم ولما مر فوعا ومنصوبا (و) الاصح على الافراد (أنه مشتق من اليمين) وبه جزم ابن مالك فى شرح الكافية وحكى ابن طاهر عن سيبويه انه مشتق من اليمين (و) الاصح (ان م ليست بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا أيمن) وقيل هى بدل من الواو كالتاء لكونهما شفهيتين ورد بانه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من الواو معروف مطرد كاتصف واتصل وغير مطرد كتراث وتجاه ولم تبدل الميم منها الا فى موضع شاذ وهو فم وفيه مع شذوذه خلاف وقال الزمخشرى هى من الداخلة على ربى حذفت نونها ورده ابن مالك بانها لو كانت لجار دخولها على ربى كالاصل وأجاب أبو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل أصلها أيمن حذف منها حتى بقيت الميم (مسئلة القسم جملة) لفظا كاقسمت بالله أو تقديرا كبالله انشائية كما ذكر أو خبرية كأشهد لعمرو خارج وعلمت لزيد قائم (مؤكدة لخبرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لاخرى نحو زيد قائم زيد قائم فانه

يصدق عليها أنها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي وبالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها وبالباقي التعجبية بناء على الصحيح أنها خبرية (ويتلقى) أي يستقبل بمعنى يجاب (في الاثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أولا نحو « ثم لنحن أعلم » ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونن » ولسوف يعطيك ربك » والله لسيقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها أي اللام الفراء مع السين لانه لم يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزء مما تدخل عليه فيؤدي دخولها الى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضا في الاثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة سواء كان في خبرها اللام نحو « ان سعيكم لشتى » ان كل نفس لما عليها حافظ » أم لا (وقيل ان كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به والا فلا لان القصد بذلك افادة التأكيد الذي لاجله القسم (قيل ولام كي) قاله الاخفش ومثل بقوله « يحلفون بالله لكم ليرضوكم » وقول الشاعر

اذا قال قدني قلت بالله حلفة * لتغني عني ذا انائك أجمعا

ووافقه الفارسي في العسكريات ورجع في البصريات والتذكرة * وأجاب عن الاول بانه لم يرد القسم بل الخبر فانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بانه كذلك أي حلفت لتغنيني عني أو بان الجواب محذوف لدلالة الحال أي لتشرب قيل (و بل) قاله بعض القدماء واستدل بقوله تعالى « والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا » قال أبو حيان وهو رأي باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل (وان) المفتوحة قاله ابن عصفور في المقرب واستدل بقوله

أما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها لولا القسم قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور (و) يتلقى (في النفي بما ولا وان) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية الا أن الاسمية اذا نفيت بلا قدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في ان الجملة الاسمية لا تنفى بلا قال ولا ينفى بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفى بها كقوله * ردوا فوالله لا ذدنا كم أبدا * ومثاله بما « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك » وبان « ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد (قيل ولن ولم) في الفعلية كقول أبي طالب

* والله لن يصلوا اليك بجمعهم * وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي ألك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك الا ما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بهما في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهره انه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها فانشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي (وثالثها ضرورة ورابعها) يجوز (بلم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خاصة الضرير قال ولئن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها نفي لسيفعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلق بها كالسين (وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بلن دون لم لانها للماضي والقسم المستقبل أجدر ولان المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف وتمام الكلام عند وخالقهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود لان الحرف النافي به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها ولا تأكيد في السين ولن يفيد تأكيد النفي فالتلقي بها حسن حينئذ (و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلا كقوله * بربك هل للصب غيرك رأفة * وقوله * بعينيك يا سلمى ارحمي ذا صبابة * وقوله * زقي بعيركي لا تهجرينا * (أولما) نحو

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنيت نفسا أو اثنين

(أو الا) نحو بالله ربك الاقلت صادقة * هل في لقائك للمشغوف من طمع

(أو ان و تلزم اللام مع النون) الشديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لأظنك صادقا ولا حاجة الى تقييده بالمثبت كما في التسهيل لان اللام لا تدخل غيره الا شذوذا كما سيأتي (والاكتفاء بأحدهما) أي باللام أو النون (ان لم يفصل) بينه و بين اللام (ضرورة) كقوله * تالى ابن أوس حلفة ليردني * وقوله * وقتيل مرة أثارت فانه * (خلافا لابي علي) الفارسي (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار قال أبو حيان ووهم الخضراوي فادعى الاجماع على المنع فان فصل جاز وفاقا إما بمعمول مقدم نحو . ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون . أو حرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك . وقد نحو والله لقد أقوم غدا (و) تلزم (اللام مع قد ولو مقدرة في ماض مثبت غير جامد) نحو تالله لقد آثرك الله (ولو) كان (بعيدا من الحال خلافا لابن عصفور) في منعه قد حينئذ لانها للتقريب من زمن الحال أما المنفي فلا تدخله اللام وكذا الحال من قد دالم تقدر كخبر ان الماضي و الجامد لا تقرن بقد كقوله * يمينا لنعم السيدان وجدتما * (وشذ) دخول اللام (مجردا وعار) في الماضي كقوله

* لئن بوحشت ر لليلى لرعى * غدا مخير والديار جميع

وقوله * فلئن بان أهله لبما كان يوهل * وأوله ابو حيان على تقدير فعل بعد اللام أي لبان عما (و) شذ دخولها مع مضارع بأحد الثلاثة) ي قد ور عو عا كقوله

لئن أمست ربوعهم يبابا * لقد تدعو الوفود لها وفودا

وقوله

فلئن بعد متعهد ر أصبحت * صفر فلا ينس ولا يسور

لما ساعف في اللقاء وليها * فرح بقرب مزارها مسرور

(و) شذ دخولها مع (منفي) كقوله

أمو الذي يو لم يحلو السوى * انى مبعد عن نسيبي لما غيب عن قلبي

(و) ـ (حذفهما) أي اللام وقد من الماضي ذي الشروط (أو) حذف (أحدهما) أي قد فقط اذا لم يقدر أو اللام فقط كقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صالي

وقوله * تالله قد علمت قيس اذا قذفت * (أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه وفوق (حيث لا طول) راجع الى الاسمية والماضي فان كان في الكلام طول حسن الحذف للام أو قد أو هما قال تعالى . والشمس وضحاها . الى قوله . قد أفلح من زكاها . قال . والسماء ذات البروج . الى قوله . قتل أصحاب الأخدود . وقال الشاعر

ورب السموات العلى و بروجها * والارض ومافيها المقدر كائن

(أو نافيها) أي الاسمية كقوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما ما نلتم فحذف ما النافية وأبقى الموصولة لدلالة الباء العاطفة عليها (ونافي الماضي) كقوله

فان شئت آليت بين المقا * م والركن والحجر الاسود

نسيتك مادام عقلي معي * أمد به أمد السرمد

أراد لا نسيتك (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنون نحو. تالله تفتؤ. اى لا تفتؤ للعلم بأن الاثبات غير مراد لانه لو كان مرادا لجيء باللام والنون بخلاف المؤكد بها لانه يلتبس حينئذ بالمثبت (الا ما على الاصح) لعدم وروده ولما فيه من الالباس اذ لم يعلم هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال وقيل يجوز زحملا على لا (وتدخل اللام كائن) كقول اعرابي ماهذه القفة والله لكأنها على حشيشة القفة الرائحة الردية والحشيشة جمع حش (لان وان واذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يؤت الا بجواب واحد (فالمحذوف جوابه أو جوابهما بخلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور انه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم انه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناع بلو ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصلح جوابا للقسم بأن نفي بلم نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو أو بما مع اللام نحو والله لو قام عمرو ماقام زيد وتعين جعله للو وهو تقييد لمحل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة المسئلة قوله * والله لولا الله ما اهتدينا * وقوله *

فوالله لو كنا الشهود وغبتم * اذن لملأنا جوف جيرانهم دما

(أو توالى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (حتما) تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التأكيد نحو زيد والله ان تقم يقم وزيدان يقم والله أقم (وقيل جوازا) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان قام لأقومن (وقيل يجوز رفعه وحذفهما) حكاه (أولا) أى لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الاصح) قسما كان أو شرطا وجواب الآخر محذوف نحو والله ان قام زيد لأقومن وان يقم والله أقم وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر كقوله

لئن كان ماحدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله

فاما أعش حتى أدب على العصى * فوالله انسى ليلتي بالمسالم

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم (أو سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بني على أيهما) شئت (فان بني عليهما) أى طالب الخبر أو الصلة (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذى والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذى والله ليقومن (وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزم كونه مستقبلا) لانه مغن عن مستقبل وقال عليه (و) لزم كون (فعل الشرط ماضيا ولو معنى) كالمضارع المنفي بلم (غالبا) لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز أن يقال والله ان يقم زيد لأقومن ولا والله إن لا يقم لأقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا إن أوقع الماضي موقع المستقبل كقوله . ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا . أى ليظلن (واذا كان للقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبوق بقسم) ملفوظ أو مقدر (قرنت الاداة) الشرطية ان أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن . لئن لم ينته المنافقون . الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لانها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها أى مهدته له (المؤذنة) لانها آذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط أى أعلمت بذلك (ويجوز حذفها ما دام (لم يحذف القسم) فان حذف لم تحذف (غالبا) لتدل عليه ومن القليل . وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن . وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن . قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع جوابا منفيا بلا لم يجز أصلا لانه حينئذ لا دلالة في

اللفظ على القسم المحذوف ولا يوجد فى كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد ومن دخولها على غير ان قوله * ولما رزقت لتأتينك سيئة * وقوله * لمتى صلحت ليقضين لك صالح * قال وقد شبه بعضهم اذ بان فأدخل عليها هذه اللام قال

غضبت على وقد شربت بجزة * فلاذ غضبت لاشرب بخروف

(والجواب المقرون بما أو ان) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقا بلا خلاف كما قال أبو حيان فاذا قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله ان زيدا قائم الآن أو والله لزيد قائم الآن لم يجز تقديم الآن (أو هى) أى اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقا صححه أبو حيان وقيل يجوز مطلقا ظرفا كان أو مفعولا وهو رأى الفراء وأبى عبيدة واستدلا بقوله فالحق والحق أقول لأملأن أى حقا (وثالثها تقدم الظرف) والمجرور دون المفعول وهو رأى ابن مالك واستدل بقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . (ويقع القسم بين منفيين توكيدا لنفى المحلوف عليه كقوله

أخلاى لا تنسوا مواثيق بيننا * فانى لا والله مازلت ذاكرا

(وقد يغنى) النفى (السابق) عن النفى المباشر للجواب كقوله * فلا والله نادى الحى شيئى * أى ما نادى (ويغنى عنه) أى عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدل عليه (وقيل) وعليه ابن مالك (ان وقع بعد لقد) نحو . ولقد صدقكم الله وعده . (أو لئن) نحو . لئن أخرجوا لا يخرجون معهم . (أو مصاحبا لاما مفتوحة ونونا) للتوكيد نحو لأعذبنه عذابا شديدا . (وقيل) وعليه أبو حيان (ان كان الجواب باللام) وان المشددة فان كان بغيرهما كما ولا وان فلا (و) تغنى (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو . والنازعات الى قوله يوم ترجف الراجفة . أى ليبعثن (وقسم مسبوق بحرف جواب) نحو . أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا . وقولك لمن قال أتفعل كذا إى والله أو نعم والله أو أجل والله (و) تغنى (عن القسم) جير قال

قالوا قهرت فقلت جير ليعلمن * عما قليل أينا المقهور

(كسرا) أى مكسورا بناء لالتقاء الساكنين (ويفتح) تخفيفا ثم (قال سيبويه اسما) لدخول التنوين عليها فى قوله * وقائلة أسيت فقلت جير * (بمعنى حقا) فيكون مصدرا (وقيل أبدا) فيكون ظرفا كعوض وبنيت لقلة تمكنها اذ لا تستعمل الا فى القسم قاله صاحب الملخص (و) قال (قوم حرف جواب) بمعنى نعم وصححه ابن مالك قال لان كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه حقا فالحاقها بنعم أولى ولانها أشبه بها لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وافقت حقا فى الاسمية أعربت ولجاز أن يصحبها الالف واللام كما ان حقا كذلك ولو لم تكن بمعنى نعم لم تعطف عليها فى قوله أى كرما لا ألفا جير أو نعم * باحسن إيفائى وأنجز موعد

ولم تؤكدبها فى قوله وقلن على البردى أول مشرب * نعم جير ان كانت رواء أسافله

ولا قوبل بها الا فى قوله

اذا تقول لا ابنة العجير * تصدق لا اذا تقول جير

قال وأما تنوينها فضرورة أو ترنم زاد الفارسى أو شاذ كتنوين اسم الفعل فى قولهم فداء لك بكسر الهمزة واختار هذا القول أبو حيان وابن هشام والرضى وقال انما صح وقوعها قسما بجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم قال ابن الدمامينى ولقائل أن يمنع لزوم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول الى وسنده ما التى بمعنى شئ ونحوها وسبب البناء حينئذ موافقتها لجير الحرفية لفظا وكونها مؤكدة فى البيت المذكور لاحتمال أن يكون لمعنى نعم نحو ذلك حقا وأجاب شيخنا الامام الشمنى عن الاول بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه

المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء فانها مشابهة له في الوضع قال وقوله إن سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية فيه نظر فان القائل باسمية جير لا يثبت جير التي بمعنى حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها انتهى (و) قال قوم (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص واختاره فيما نقل أبو حيان قال لان تنوينها للتنكير وهو لا يوجد الا في اسم الفعل أو الصوت (وتنون ضرورة) كالبيت السابق (وقد يجاب بها دونه) أي دون قسم كما يجاب بنعم وأجل كقوله

قالت أراك هاربا للجور * من هذه السلطان قلت جير

(و) يغني عن القسم أيضا (لا جرم) حكى الفراء أن العرب تقول لا جرم لآتينك ولا جرم لقد أحسنت فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقا وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفية و) يغني عن القسم أيضا (عوض) فيقال عوض لا فعلن قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاجي (ويجمع بين أيمان) توكيدا سواء اختلف حرف القسم أم لا (لكن ان اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يوف الاول جوابه) فيقال تالله لا فعلن بالكعبة لافعلن (خلافا للاخفش) في تجويزه الموالاة فيقال والله تالله بالله لا أفعل كما يقال والله والله لا أفعل (مسئلة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما (كعلمت) نحو. ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق. قال سيبويه ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله إنه في رواية الكسر. يشهد إنك لرسوله. وجاهدت وأوثقت وأخذت ومنه. واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه. وهذه الألفاظ (في الخبر ونشدتك وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء وفتحها مع ضم العين (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها (وقعيدك الله وعزمت في الطلب) وقد تقدم أن جواب الطلب يتلقى به أو بلما والا أو ان ومن أمثلته هنا قولهم أنشدك الله الا فعلت وفي الصحيح الله الا قضيت بيننا بكتاب الله وقوله

عمرتك الله الا ما ذكرت لنا * هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وقوله

يا عمرك الله ا...ت صادقة * أصادقا وصف المجنون أو كذبا

وقوله

عمرك الله يا سعاد عديني * بعض ما أبتغي ولا تؤيسيني

وقوله

عمرك الله اما تعرفني * انا حراث المنايا في الفزع

وقوله

قعيدكما الله الذي أنتماله * ألم تسمعا بالبيضتين المناديا

وقوله

قعيدك أن لا تسمعيني ملامة * ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

(ويجوز حذف نشدت) فيقال تالله لما فعلت ومنه قوله

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنيت نفسا أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء فينتصب تاليها) نحو نشدتك الله لما فعلت والاصل بالله ومعنى نشدتك بالله الا فعلت أقسمت به (لا ترى الا فاعلا) أي سألتك وطلبت منك من نشد الضالة طلبها (و) معنى (عمرك الله) بعمرك أي عمرك تعميرا وهو مخفف عمرتك الله بحذف الزوائد (سألت بتعميرك) أي باقرارك له بالبقاء كأن عمرك الله أحلف ببقاء الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك وقيل المراد به ضد الخلو من عمر الرجل منزله كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله تأكيد الصدق والتقدير ذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب فلا يخلو منه (و) معنى (قعدك الله وقعيدك الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل مقاعدك وهو بمعناه وضمن القسم قال في الصحاح على معنى يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة والتقدير أقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على اسقاط الجار

(الاضافة) أي هذا مبحثها هي في اللغة الامالة ومنه ضافت الشمس للغروب مالت

أوضفت ظهري الى الحائط أملت اليه وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته الى فلان ألجأته والمضاف في الحرب المحاط به والمضاف الملزق بالقوم وضافه الهم نزل به وتضاف الوادي تضايق كأنه مال احد جانبيه الى بالآخر وأضفت من الامر أشفقت وفي الاصطلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) فخرج التقييدية الاسنادية نحو زيد قائم و بما بعده نحو قام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم و بالاخير الوصف نحو زيد الخياط (وتصح بأدنى ملابسة) كقوله تعالى . لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها . لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صحت اضافة أحدهما الى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف اليها لانها كانت تتنبه وقت طلوعه (والاصح أن الاول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف اليه) وهو قول سيبويه لان الاول هو الذي يضاف الى الثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره وقيل عكسه (وثالثها يجوز في كل) منهما (كل) منهما (وتجري) هذه الاقوال (في المسند والمسند اليه) فقيل المسند الاول مبتدأ كان أو غيره والمسند اليه الثاني وقيل عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منهما في الاول والثاني والاصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه (و) يجري أيضا في (البدل والمبدل منه) والاصح هنا أن الثاني البدل والاول المبدل منه كما يؤخذ من مبحثه (و) الاصح (أن الجر) في المضاف اليه (بالمضاف) قاله سيبويه وان كان القياس أن لا يعمل من الاسماء الا ما أشبه الفعل والفعل لا حظ له في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله و يدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل الا بعاملها (وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر) لان الاسم لا يختص (و) قال (الاخفش بالاضافة) المعنوية قال الجمهور وتقدر (اللام) قال في شرح الكافية ومعناها هو الاصل وانه يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ومنه اضافة كل الى ما بعدها (و) قال (قوم و) يقدر (من إن كان الاول بعض الثاني وصح الاخبار به عنه) كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ويصح أن يطلق على كل اسم الخز والفضة ومنه إضافة العدد الى المعدود والقدر الى المقدر وراث على الصحيح بخلاف يد زيد وعين عمرو فالاضافة فيه بمعنى اللام اذ لا يصح إطلاق اسم الثاني فيه على الاول (قيل أو لم يصح) ذلك اكتفاء بكونه بعضا وهو رأي ابن كيسان والسيرافي واستدلا بظهورها في قوله * فالعين مني كان قرب لحظ به * وقوله * كان على الكفين منه اذا انتحى * و رده ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن الاضافة بمعناها وقد فصل بها ماليس بجزء قال * وان حديثا منك لو تعلمينه * وأنكر قوم الاضافة بمعنى من أصلا وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخز مستحق للثوب كما أنه أصله (و) قال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه (و) تقدر (في) حيث كان ظرفا له قال في شرحي الكافية والتسهيل قد أغفلها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح كقوله . ألد الخصام . بل مكر الليل والنهار . تربص أربعة أشهر . ياصاحبي السجن . وفي الحديث فلا تجدون أعلم من عالم المدينة فمعنى في في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون بعد كما صرحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ورد الدعوى تفرده وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك و زاد أن تقدير من أقل من تقدير اللام (و) قال (الكوفية و) يقدر (عند) نحو هذه ناقة رقود الحلب أي رقود عند الحلب وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه على الفاعلية مجاز الملابسة (و) قال (أبو حيان لا تقدير) أصلا لا اللام ولا غيرها وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت

غلام زيد دار عمرو فالاضافة للملك أو سرج الدابة فللاستحقاق أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص (ويختص) التقدير عند من قال به (بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى. فهم ظالم لنفسه. حافظات للغيب. مصدق لما معهم. فعال لما يريد. ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تفيد تعريفا) اذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) اذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تفيد التخصيص فقط وأقوى مراتبه التعريف انتهى وهو بحث لفظي (وفي اسناد اضافة الجمل) أي الاضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط وجه التخصيص أن الجمل ثلاث ووجه التعريف انها في تأويل المصدر المضاف في التقدير الى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافا بل قد يقدر منونا عاملا انتهى (وغيرها) أي غير المحضة مالا يفيد واحدا منهما (بل تحقيقا) في اللفظ بحذف التنوين وشبهه (فنه) أي من غير المحضة (اضافة غير ومثل وشبه وخدن) بكسر المعجمة وسكون المهملة بمعنى صديق (ونحو) بمعنى مثل (وناهيك وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كترب بمعنى لدة وضرب وند في معنى مثل وشرعك ونحلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء نكرة وان أضيفت الى معرفة إما لانها على نية التنوين قصد التخفيف كالوصف كما قاله سيبويه والمبرد وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في حسب ونحوها لانها مرادبها اسم الفاعل أو لانها شديدة الابهام كما قال ابن السراج والسيرافي وغيرهما وجزم به ابن مالك في غير ومثل ونحوهما لانك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره ومثل زيد فمثله كثير واحد في طوله وآخر في عمله وآخر في صنعته وآخر في حسنه وهذا الايكاد يكون له نهاية ونقض هذا بأن كثرة المماثلين والمغايرين لا يوجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الاضافة لانها لم تستعمل مفصولة عنها لا يقال هذا مثل لك ولا غير لك وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا (وكذا واحد امه وعبد بطنه وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو علي في الاولين والاصمعي في الاخير حيث أدخل عليها رب في قول حاتم * أماوي اني رب واحد امه * وقولها رب أبيه رب أخيه * قال أبو حيان كله لوحظ في واحد امه معنى مفرد امه وفي عبد بطنه خادم بطنه والضمير فيها لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي أبيه وأخيه مناسب له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ماذكر معرفة (قيل و) منه أيضا (الظروف) سواء أضيفت الى مفرد أم جملة حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ماذكر) من غير ومابعده (ان تعين المغاير والمماثل) كان وقع غير بين ضدين نحو. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين. وقولك مررت بالكريم غير البخيل والجامد غير المتحرك أو قارون مثلا مما يشعر بمماثلة خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير بحال) لان كل من خالفك فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قد يتعين أن يكون واحدا قال أبو حيان ورد بأنه قد يكون معرفة باعتبار انه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المحضة (اضافة الصفة) أي اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (الى معمولها) المرفوع بها في معنى أو المنصوب لانها في تقدير الانفصال ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى. هديا بالغ الكعبة. ووقعت حالا في قوله. ثاني عطفه. ودخل عليه رب في قول جرير * يارب غابطنا لو كان يطلبكم * وذكر ابن مالك في نكته على الحاجبية انها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد الاضارب فقط فالتخصيص

حاصل بالمعمول قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فأضافتها محضة لانها ليست فى تقدير الانفصال (قيل و) منه اضافة (المصدر) الى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلله بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبه الصفة وابن الطراوة وعلله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى فى الصفة العامل بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الازمنة دونه واذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل فى عدم التعريف والاصح لا ورد الاستدلال لانه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع ان والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه وبانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال ونعته بالنكرة وبورود نعته وتأكيده بالمعرفة فى قوله * ان وجدى بك الشديد أرانى * وقوله

* فلو كان حى أم ذى الودع كله * وبأن تقدير الانفصال فى الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها (قيل و) منه اضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسى وأبو الكرم ابن الدباس والجزولى وابن عصفور وابن أبى الربيع قال الفارسى لانه ينوى بها الانفصال لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها والا لزم اضافة الشئ الى نفسه اذلا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر والاصح أنها محضة اذلا يحفظ وروده حالا ولا تمييزا ولا بعد رب وأل قال سيبويه لا تقول هذا زيد أشبه الناس لان الحال لا يكون الا نكرة (وثالثها ان نوى) معنى (من) فغير محضة لانه حينئذ فى حكم الانفصال والا فمحضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثانى وقول الكوفيين على الاول (فان قصد تعريفها أى الصفة المضافة الى معمولها بان قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرفت) ولذا وصف بها المعرفة فى قوله تعالى . مالك يوم الدين . فالق الحب والنوى . غافر الذنب . (الا) الصفة (المشبهة) فلا تتعرف لان الاضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها فى غيرها فهى عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام (وزعم الكوفية والاعلم) فقالوا انها تتعرف بقصده اذ الاضافة لا تمنع منه (ومن ثم) أى من هنا وهو أن اضافة الصفة الى معمولها لا تفيد تعريفا بل تخفيفا (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور فى غيره من اجتماع اداتى تعريف منتف فيه وانما يقترن بها هذا (ان كان مثنى أو جمعا على حده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد قال الشاعر * ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم * وقال

* ان يغنيا عنى المستوطنا عدن * (أو أضيف لمقرون بها) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى . والمقيمى الصلاة . (أو) أضيف الى (مضاف اليه) أى الى مقرون بها نحو القاصد باب الكريم (وكذا) ان أضيف الى (ضمير هى فى مرجعه على الأصح) نحو الضارب الرجل والسائمة وقوله * الود أنت المستحقة صفوه * وقوله

* الواهب المائة الهجان وعبدها * ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب قيل أو الى ضمير ما نحو الضاربك والضاربى والضاربه قاله الرمانى والمبرد والزمخشرى ومنع سيبويه والاخفش ذلك وجعلا موضع الضمير أيضا كما لو كان موضعه ظاهر فانه يتعين نصبه (قال الفراء أو) أضيف الى (معرفة) ما نحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له فى السماع (و) قال (الكوفيه) او أضيف عدد الى (معدود) نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك وحجتهم السماع وأما البصريون فاستندوا فى المنع الى القياس لانه من باب المقادير فكما لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا (مسئلة الجمهور على انه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده) لان المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف اليه والشئ لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر بعده (الا بتأويل) كقولهم سعيد كرز اى مسمى هذا اللقب وحشرم دبر اى الذى له هذا الاسم لانهما اسمان للنحل وصلاة الاولى

ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة الأصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم وجعل نوعا مضافا الى الجنس كخاتم فضة ويوم يوم وليلة ليلة (وشرط الكوفية) فى الجواز (اختلاف الألفاظ) بل يكفى عندهم أدنى تغاير تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين وكثيرا [illegible] كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيد نحو غرابيب سود. كذبا ومينا. كلهم أجمعون. (ثم) قال أبو حيان لا يتعدى السماع) بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هى) أى هذه الاضافة (محضة أولا أو واسطة بينهما أقوال) الأول قاله جماعة واختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا يتعرف بالاضافة [illegible] مسجد جامع والثانى قاله الفارسى وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لان الأصل فى صلاة الأولى ونحوه الصلاة الاولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين اتصال من وجه أن الأولى غير مفصول بضمير منوى وانفصال من وجه أن المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر قال أبو حيان ولم يسبقه أحد الى ذكر هذا القسم الثالث (ثم يجرى) هذه الاقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو

* الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (أو مضاف اليه) نحو

أقام ببغداد العراق وشوقه * لاهل دمشق الشأم شوق مبرح

(ولا يقدم) على المضاف (معمول مضاف اليه) لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف (وجوزه الكسائى على أفعل) نحو أنت أخانا أول ضارب واقتصر فى التسهيل على ذكر المثال وأن ثعلبا حكاه عنه قال أبو حيان فهل هو مختص بلفظ أول أو عام فى كل افعل التفضيل يحتاج الى تحرير النقل فى ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره فيجوز هذا بالله أفضل عارف والصحيح انه لا يجوز شىء من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفة الاصول (وجوز الزمخشرى وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقا) نحو زيد عمرا غير ضارب قال

فتى هو حقا غير ملغ فريضة * ولا يتخذ يوما سواه خليلا

قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك والبيت نادر لا يقاس عليه وجوزه قوم على غير (إن كان) المعمول (ظرفا أو مجرورا) لتوسعهم فيه كقوله

ان امرأ خصنى يوما مودته * على التنائى لعندى غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لاتحاد العلة فى ذلك فى المفعول أما غير التى لم يرد بها نفى فلا يجوز التقديم عليها بالاتفاق فلا يقال أكرم القوم زيدا غير شاتم (وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله

فان لا أكن كل الشجاع فاننى * بضرب الطلى والهام حق عليم

قال أبو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تأويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو أنا زيدا مثل ضارب (وقد يكتسب المضاف) من المضاف اليه (تأنيثا وتذكيرا ان صح حذفه) ولم يختل الكلام به (وكان بعضا) من المضاف اليه (أو كبعض) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة وقوله

* كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الا * مر معين على اجتناب التوانى

بخلاف ما اذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمة زيد جاء أو صح ولم يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال اعجبتنى يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء * (مسألة) * فى أسماء لازمة الاضافة لاحتياجها اليها فى فهم معناها (لزم الاضافة) مطلقا (حادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصارك أن تفعل كذا أى غايتك وآخر

أمرك وحكى الجوهري فيها فتح القاف وقصر أيضا قال

قصر الجديد الى بلى * والعيش في الدنيا انقطاعه

(و) لزم الاضافة (الاضافة الى ضمير وحده) فلا يضاف الى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره وتجب مطابقته لما قبله نحو اذا دعي الله وحده * والذئب أخشاه ان مررت به * وحدي * وكنت اذ كنت الهي وحدكا *

وقوله أعاذل هل يأتي القبائل حظها * من الموت أم خلى لنا الموت وحدنا

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والاخوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده (و) لازم (الافراد والتنكير) لانه مصدر (وقد يثنى) شذوذا (أو يجر بعلى) سمع حلبا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا واقتضيت كل درهم على وحده وجلس على وحده (أو اضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجحيش وعيير) مصغرين اليه (ملحقات بالعلامات على الاصح) يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره في الخير واصله في الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج واخوته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وقريع لم يذكرها في التسهيل وذكرها أبو حيان وشيخه الشاطبي وزاد الشاطبي رجل وحده (و) لزم الاضافة (الى معرفة مثناة) لفظا أو (معنى تعريفه) معطوفا (بالواو) فقط (ضرورة كلا وكلتا) نحو وكلا الرجلين. كلتا الجنتين * كلانا غني عن أخيه حياته *

ان للخير والشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

ومن تعريفه بالواو * كلا أخي وخليلي واجدي عضدا * (قال الكوفية أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها مع كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها (وقال ابن الانباري و) الى (مفرد ان كررت) كلا نحو كلاي وكلاك محسنان (و) لزم الاضافة (ذو وفروعه) أي ذواو ذوو وذات وذاتا وذوات (وأولو وأولات الى اسم جنس) قياسا كذي علم وذي حسن . وأشهدوا ذوي عدل . ذواتا أفنان . (والى علم سماعا) نحو ذو يزن وذو رعين وذو الكلاع وذو سلم وذو عمرو وذو تبوك (وقيل قياسا) قاله الفراء (والغالب الغاؤها) أي كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ) وقد لا تلغى نحو انا الله ذو بكة أي صاحب بكة (والمختار جوازها) أي اضافتها (الى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيان ان الجمهور عليه كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله * أبار ذوي أرومتها ذووه * وقوله * رجوناه قديما من ذويك الافضل * (خلافا للكسائي والنحاس والزبيدي والمتأخرين) في منعهم ذلك الا في الشعر وجزم به الجوهري في الصحاح وفي رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين واجازة غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذي مقطوعا عن الاضافة في قوله

فلا أعني بذلك أسفلكم * ولكني أريد به الذويا

وجميع ما تقدم لزم الاضافة لفظا (و) لزم الاضافة (معنى لا لفظا) فيجوز القطع على نيتها (آل) واصله أول قلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم اويل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهمزة ألفا لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل أهيل وانما يضاف (الى علم عالم غالبا) كقوله

نحن آل الله في بلدتنا * لم نزل آلا على عهد ارم

ومن اضافته الى علم غيره من الجرد من آل الوجيه ولاحق هما علما فرس والى الجنس آل الصليب (والصحيح جوازه الى ضمير) كقوله وانصر على آل الصليـ * ـب وعابديه اليوم آلك

وقيل لايجوز وعزى للكسائي والنحاس والزبيدى (و) لزم الاضافة معنى أيضا (كل و بعض والجمهور) على (انهما) عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لانهما لا يكونان أبدا الا مضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى (ومن ثم) أى من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أى من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بأل خلافا للاخفش وأبي علي) الفارسي (وابن درستويه) فى قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفان بأل و ينصبان على الحال قياسا على نصف وسدس وثلث فانهما نكرات باجماع وهى فى المعنى مضافات وحكوا مررت بهم كلا بالنصب على الحال وهذا القول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا فى كتاب ليس لابن خالويه فذكرته تقوية لهما (و) لزم الاضافة معنى أيضا (أى) باقسامها فتكون نفس ماتضاف اليه (وهى مع النكرة ككل ومع المعرفة كبعض ومن ثم) أى من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أى من أجل ذلك لم تضف لمفرد معرفة الا مكررة أو منويا بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو * انى وأيك فارس الاحزاب * ونحو أي زيد حسن أى أى أجزائه فان لم تكن تعين اضافتها الى نكرة أو مثنى نحو أى رجل وأى الزيدين عندك هذا حكم شامل لاى بأنواعها وتقدم مايختص بكل نوع منها فى مبحث الموصول (ومر كثير) مما لزم الاضافة فى المصادر والظروف والاستثناء (فلم نعده) حذرا من التكرار * (مسئلة) * (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونهما تشبيها لها بالظرف كقوله * بآية تقدمون الخيل شعثا * وقوله * الكنى الى سلمى بآية أومأت * وقوله * بآية ماتحبون الطعاما * وقوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * (وقيل هو على حذف ما) المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن جنى وعلى الاول ما الموجودة زائدة و يؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلا واضافتها الى الجملة الاسمية فى قوله * بآية الخال منها عند موقعها * (وقيل لا يطرد) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) أضيف اليه أيضا (ذو فى قولهم اذهب) بذى تسلم (أوافعل بذى تسلم) وهى بمعنى صاحب (أى بذى سلامتك) والمعنى فى وقت ذى سلامة فالباء بمعنى فى وقيل للمصاحبة أى افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعله بسعادتك وقيل للقسم أى بحق سلامتك وهل هو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الفروع) فيقال اذهبا بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون واذهبي بذى تسلمين * (مسئلة) * (يحذف المضاف لدليل) جوازا نحو أو كصيب أى كأصحاب صيب . أو كظلمات فى بحر . أى كذى ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم . يغشاه . موج (ودونه ضرورة كقوله

عشية فر الحارثيون بعدما * قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر

يريد ابن هوبر (وانما يقاس اذا لم يستبد الثانى بنية الحكم) نحو . واسأل القرية . أى أهلها . وأشربوا فى قلوبهم العجل أى حبه فان جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جنى) فى قوله بالقياس مطلقا فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو . فانها من تقوى القلوب . أى فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى . فقبضت قبضة من أثر الرسول . أى أثر حافر فرس الرسول . فكان قاب قوسين . أى مقدار مسافة قربه مثل قاب (ثم الافصح نيابة الثانى) أى المضاف اليه عن المضاف (فى أحكامه) من الاعراب كما تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل

أى ماء بردى والانتقال نصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث والتأنيث نحو * والمسك من أردانها نافحة * أى رائحته وعود ضميره نحو وتلك القرى أهلكناهم . أى أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور أمتى أى استعمال هذين (وفى) نيابته عنه فى (التنكير اذا كان) المضاف المحذوف (مثلا نحو) فقال ابن مالك تبعا

للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثلها أو ركب مع لا كحديث إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيبويه لا يجوز إبقاء جره إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل) له فالأول نحو

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

أي وكل نار والثاني نحو «تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة» أي ما في الآخرة (وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة (و) شرط (قوم سبق نفي أو استفهام) كما تقدم في الأمثلة قال أبو حيان والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله

لو أن طبيب الإنس والجن داويا الـ * ـذي بي من عفراء ما شفياني

وقوله

كل مثر في رهطه ظاهر العـ * ـز وذي غربة وفقر مهان

(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله * الآكل المال اليتيم بطرا * أي مال اليتيم (خلافا للكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار حكوا أطعمونا لحما سمينا شاة ونحوها أي لحم شاة فقاسوا عليه نحو يعجبني ضرب زيد أي ضرب زيد والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ (ويحذف المضاف إليه) منويا (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التامة) ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما وقال ابن عصفور لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف هو على المضاف لمثله (أو عطف عليه مضاف لمثله) فالأول نحو حديث البخاري عن أبي برزة غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثماني بفتح الياء بلا تنوين والثاني نحو حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال تحيضين في علم الله ستة أو سبعة أيام (وخصه الفراء بالمصطحبين) كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والربع وقبل وبعد بخلاف نحو دار وغلام فلا يقال اشتريت دار غلام زيد قال ابن مالك وقد يبقى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم أي لا خوف شيء عليهم وقوله * سبحان من علقمة الفاخر * ﴿مسئلة﴾ لا يفصل بين المتضايفين أي المضاف والمضاف إليه (اختيارا) لأنه من تمامه ومنزل منه منزلة التنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم». وقرئ «مخلف وعده رسله». وحديث البخاري هل أنتم تاركو لي صاحبي وقوله ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها وقوله * كناحت يوما صخرة بعسيل * وقيل لا يجوز بهما وعلى المفعول أكثر النحويين ورد في الظرف بأنه يتوسع فيه وفي المفعول بثبوته في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصح بذلك لعدم الاعتداد وكونه غير أجنبي من المضاف ومقدر التأخير وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيان فالفصل بهما ضرورة كقوله * تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها * وقوله * كما خط الكتاب بكف يوما يهودي * وقوله * هما أخوا في الحرب من لا أخا له * (وجوزه) أي الفصل (الكوفية مطلقا) بالظرف والمجرور وغيرهما (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقل (و) جوزه (ابن مالك بقسم) حكى الكسائي هذا غلام والله زيد وقال أبو عبيدة إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها (وإما) كقوله

هما خطتا إما إسار ومنة * وإما دم والموت بالحر أجدر

ذكرهما في الكافية والأول في الخلاصة ولا ذكرهما في التسهيل (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختيارا (بنعت) نحو * من ابن أبي شيخ الأباطح طالب * (ونداء) قال في شرح الكافية كقوله

كأنّ برذون أباعصام * زيد حمار دق باللجام

أراد كأنّ برذون زيدياأباعصام وقال ابن هشام يحتمل أن يكون أباهو المضاف اليه على لغة القصر و زيد بدل أو عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

أي يا كعب(وفاعل)يتعلق بالمضاف أوغيره كقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب

وقوله أعجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

(وفعل ملغى) كقوله * بأى تراهم الارضين حلوا * أى بأى الارضين تراهم حلوا (ومفعول له) أى من أجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس * معاود جرءة وقت الهوادى

أي معاود وقت الهوادى جرءة (مسئلة) (المضاف لياء يكسر آخره) لمناسبة الياء (الامثنى ومجموعا) على حده وما حمل عليهما(ومعتلا) لايجرى مجرى الصحيح (فيسكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثانى والياء من الثلاثة (ثم تدغم) فى ياء الاضافة (الياء) التى فى آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء و يكسر ماقبلها ان كان ضما للمجانسة نحو زيدى ور يدى وقاضى ومسلمى (وتسلم الالف) فلا تقلب فى المثنى كزيداى والمقصور كعصاى ومحياى (وقلبها) ياء (فى المقصور لغة)لهذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله * سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * وقرأ الحسن يابشرى (و) قلبها (فى لدى والى وعلى) الاسمين (أكثر)وأشهر فى اللغات من السلامة نحو لدى وعلى الشئ والى و بعض العرب يقول لداى والاى وعلاى نقله أبو حيان معترضا به على صاحب التمهيد فى نفيه ذلك (ثم الياء) المضاف اليها (فى غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن عصاى (و) قد تكسر المدغمة فى جمع أوغيره كقراءة حمزة بمصرخى وقول الشاعر * على لعمرو نعمة بعد نعمة * سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أى فى المفرد الصحيح (تفتح وتسكن)أى يجوز كل منهما (وفى الاصل) منهما (خلاف)قيل الفتح أصل لانه حرف واحد فقياسه التحريك ثم سكن تخفيفا وجزم به ابن مالك فى سبك المنظوم وقيل السكون أصل لانه حرف عله ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة انما هو لتعذر الابتداء به والمتصل بغيره لايتعذر فيه (وقل حذفها)أى الياء (مع كسر المتلو) أى ماقبلها كقوله تعالى * فبشر عباد الذين * بحذف الياء وصلا ووقفا وخطا (و)قل (قلبها الفا) كقوله

أطوف ماأطوف ثم آوى * الى أما و يرو ينى النقيع

(وخصه ابن عصفور بالضرورة)وأطلق غيره جوازه (و)قل حذفها أى الالف (مع فتح المتلو) بعد الاعلها كقوله ولست بمدرك مافات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (ضمة) كقوله

در ينى انما خطأى وصو بى * على وان ماأهلكت مال

أى مالى (وأنكره أبو زيد)الانصارى وقال المعنى فى البيت ان الذى أهلكته مال لاعرض (قال ابن مالك فان كانت)الاضافة (غير محضة) كاضافة مكرمى مرادا به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب)لانها حينئذ فى نية الانفصال فلم تمازج ماتصلت به فتشبه ياء قاض فى جواز الحذف فلاحظ لها فى غير الفتح والسكون قال أبو حيان وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ثم نقله فى الارتشاف عن المجالس لثعلب والنهاية (فان نودى) المضاف

للياء لا بعدها (كن (فتحها) أي الياء أغلب اشهرها (الحذف وابقاء الكسرة) دالا عليها لان المنادى كثير التغير لكثرة الاستعمال نحو يا عباد فاتقون . (فالابقاء ساكنة) يليه (ففتوحة) نحو يا عبادي الذين أسرفوا . (فقلبها ألفا) لمه نحو يا حسرتا على ما فرطت . (فحذفها) أي الالف (مع فتح المتلو) استغناء به عنها كما استغنوا بالكسر عن الياء وهذا الوجه أجازه الاخفش والمازني والفارسي (ومنعه الاكثرون) قال أبو حيان و يحتاج الى سماع من العرب (في النداء (مع ضمه) أي المتلو (حيث لا لبس) يحصل بالمنادى المفرد قرئ . قل رب احكم بالحق . قال رب السجن أحب إلي . أي الى يارب وحكى سيبويه يا قوم لا تفعلوا و يارب اغفر لي ووجه بأنه لما حذف المعاقب للتنوين بني على الضم كابني ماليس بمضاف اذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهران حكمه في الاتباع حينئذ حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء (وأنكره) أي الضم ابن هشام (اللخمي) وقال انما أجازه سيبويه فيما كثر ارادة الاضافة فيه (وقال خطاب) الماردي هو ردئ قبيح لانه يلتبس المضاف بغيره اما بعده (كن مدغم أو غيره فلا سبيل الى نحو يا قاضي و بني (فان كان) المضاف الى الياء في النداء (أما أو عما مع ابن وابنة قل اثباتها وقلبها ألفا) ثابتة حتى لا يكاد يوجد الا في ضرورة كقوله *

يا ابن أمي و يا شقيق نفسي * وقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الالف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ماقبلها (لا تركيبا خلافا لسيبويه) وأصحابه في قولهم انه مركب مبني كأحد عشر و بعلبك قال تعالى . يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي . قرئ في السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف منه الياء كيا ابن أخي يا ابن خالي (وتزيد أم وأب) على الحذف والابقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الاكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ في السبع (وقيل مضمومة) قاله الفراء والنحاس وحكى الخليل يا أمت لا تفعلي ومنعه الزجاج (والاصح انها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الالف (ومن ثم) أي من أجل ذلك (لا يجتمعان اختيارا) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقولهم يا أبتا بالالف وهي التي توصل بآخر المنادى لبعده واستغاثة لا المبدلة من الياء كالتي في حسرتا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أو ندب) المنادى المضاف للياء (فعلى السكون) أي على لغة من اثبتها ساكنة (تفتح أو تقلب) فتحذف لاجتماع الفين نحو واعبديا واعبدا (وعلى) لغة (الفتح تفتح) فقط وتزاد الالف ولا تحتاج الى عمل ثان لان الياء مهيأة لمباشرة الالف بفتحها (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلو وفتحه أو ضمه والقلب الفا (تقلب) الفا (وتحذف لألف الندبة) لاجتماع الفين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب رد الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور فيقال يا غلام واحبيباه (خلافا للفراء) في ايجابه الرد فتقول يا غلامي واحبيباه (و يقال في) اضافة (ابنم) الى الياء (ابنمي و) يقال في (فم في) برد الواو التي هي الاصل وقلبها ياء وادغامها في الياء و(قل فمي) وقيل لا يجوز الا في الضرورة لان الاضافة ترد الى الاصل واستدل ابن مالك وأبو حيان على جواز ابقاء الميم بحديث الصحيحين لخلوف فم الصائم (و) يقال فيه في لغة التضعيف فمي والقصر فماي (و) يقال (في أب واخوته أبي واخي وحمي وهني) بلا رد لانه المستعمل في الاضافة الى غير الياء نحو ان هذا أخي (وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك) أن يقال (أبي) برد اللام كقوله

كان أبي كرما وسودا * يلقي على ذي اللبد الحديدا

(زاد) ابن مالك (وأخي قال ولم أجد له شاهدا لكن أجيزه قياسا على أبي كما فعل المبرد (و) يقال (على المختار) في ذي ذي لان الاصل في الرفع ذوي قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجر والنصب ومقابل المختار هو منع اضافتها الى

الضمير (خاتمة) في سبب الجر ضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجر بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم هذا جحر ضب خرب (وتوكيد) كقوله * ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * بجر كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا للزوجات والا لقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . وامسحوا برؤسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأيديكم لانه مغسول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح اشارة الى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع في القياس جره على الجوار لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البدل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيأ قال وسببه انه معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على الاصح ولذلك يجوز اظهاره اذا كان حرف جر باجماع فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام (وأنكره) أي الجر بالمجاورة مطلقا (السيرافي وابن جني) وقال الاول الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر الجحر فصار خرب وقال الثاني أصله خرب جحره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف ورد بأن ابراز الضمير حينئذ واجب للالباس وبأن معمول هذه الصيغة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر (وخصه قوم بالنكرة) كالمثال ورد بما حكاه أبو شروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصه (الخليل بغير المثنى) أي بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير (الجمع) أيضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان جحرا ضب خربين ولا على الثاني هذه جحرة ضباب خربة والجواز في المثنى معزو الى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز في الجمع والمانع قال لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رأي الفراء

(الجوازم) أي هذا مبحثها (١) أي أحدها (لام الطلب) أمرا كان نحو لينفق أو دعاء نحو . ليقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلبا للخفة (وقيل) انما تفتح على هذه اللغة (ان فتح تاليها) بخلاف ما اذا انكسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تفتح عليها (ان استؤنفت) أي لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل في المبني ومشاكلة عملها (تلو واو وفاء وثم) نحو . فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي . ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا وليتمتعوا وقرئ بالتحريك في الثلاثة الاخيرة فقط (وقيل يقل مع ثم) لان التسكين انما كثر في الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة تخفف بحذف الكسر ومن ثم حملت عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما (وقيل) هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار قاله خطاب وأنكر قراءة حمزة وهو مردود قال أبو حيان ما قرئ به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة (وتلزم) اللام (في أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أي في الغائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم زيد . ولنحمل خطاياكم . قوموا فلاصل لكم لتعن بحاجتي (وتقل في) أمر (متكلم) لان أمر الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو . فبذلك فليفرحوا . وحديث لتأخذوا مصافكم والاكثر أمره بصيغة افعل قال الرضي فان كان المأمور جماعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الاتيان باللام (وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقا في الاختيار بعد قول أمر وهو رأي الكسائي قال كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا أي ليقيموا ثانيها لا يجوز مطلقا ولا في الشعر وهو رأي المبرد (ثالثها وهو الصحيح يجوز في الشعر فقط) كقوله * محمد تفد نفسك كل نفس *

ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه والجزم في الآية لانه جواب الامر أو جواب شرط محذوف كما سيأتي (و رابعها) يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو قلت لزيد يضرب عمرا أي ليضرب ولا يجوز في غيره الا ضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر واستدل فيه بقوله قلت لبواب لديه دارها * تيذن فاني حمها وجارها

قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول إيذن أو تيذن اني ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بمعموله ولا بغيره قال أبو حيان وهي أشد اتصالا من حروف الجر لانه قد روي فيه الفصل ولم يجز ذلك فيها الان عامل الجزم أضعف من عامل الجر (٢) أي الثاني (لا الطلبية) أي المطلوب بها الترك سواء النهي نحو . ولا تنسوا الفضل بينكم . والدعاء نحو لا تؤاخذنا (وليس أصلها لا النافية) والجزم بلام الامر مقدرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين (ولا) أصلها (لام الامر) زيدت عليها الف ففتحت لاجلها (خلافا لزاعم ذلك) وهو السهيلي في الاولى و بعضهم في الثانية قال أبو حيان لان ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الامر مما أمرت به الحديث رواه كذا والاكثر أن يكون المنهي بها فعل الغائب المخاطب قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب و يضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته . فلا يسرف في القتل . لا يتخذ المؤمنون . (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلاف) حكاه في الارتشاف ومنه قوله

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم * عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

أي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والابدي حذفه) أي مجزومها وابقاءها (لدليل) نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج الى سماع عن العرب (٣) أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو ان تقم لم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل لا يصحبها بخلاف مثبت لم (وجواز انفصال نفيها عن الحال) لانها لمطلق الانتفاء فتكون المتصل به نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو لم يكن شيئا مذكورا ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللام ولا (والاكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو ألم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه الموجب وضعنا ورفعنا وقد يجيء لغيره كالابطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع والتوبيخ نحو أولم نعمركم وقد تدخل على لما لكن دخولها على لم أكثر (وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها وحذفه) أي مجزومها كلاهما (ضرورة) كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها * كأن لم سوى سرب من الوحش توهل

وقوله احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

ولا يجوز أن في الاختيار (وقد تهمل) فلا تجزم حملا على ما وقيل لا كقوله

لولا فوارس من نعم واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة او لغة خلاف (والنصب بها لغة) حكاها اللحياني وقرئ ألم نشرح (٤) أي الرابع (لما) قال (الاكثر) هي (مركبة من لم) الجازمة (وما) الزائدة كما في أما وقال بعضهم هي بسيطة (ويجب اتصال نفيها بالحال) و يعبر عن ذلك بالاستغراق فقولك لما يقم دليل على انتفاء القيام الى زمن الاخبار ولهذا لا يجوز ثم قام بل وقد يقوم (وقيل يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به (وقيل) انما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد

وهذا القول أخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي (وقال الاندلسي) شارح المفصل هي (كلم) تحتمل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (متوقعا) ثبوته نحو . لما يذوقوا عذاب . أي لم يذوقوه الى الآن وذوقهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم يقض مالا يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل (ويحذف) مجزومها الدليل كقوله

فجئت قبورهم بدءا ولما * فناديت القبور فلم تجبنه

وتقول شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن مايخرج عليه قراءة وان كلا لما أي لما ينقص من عمله بدليل . ليوفينهم ربك أعمالهم . قال وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرني في البديع لكنه قدره لما يوفوا بدلالة . وانهم لفي شك . قال وانما جاز في لما دون لم لانه يقوم بنفسه بسبب انه مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجازه الفراء بشرط) (فيهما) أي في لم ولما نحو لم ولما ان ترى أزرك ومنعه هشام (ومنها) أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي (إن) أم الباب (وما ومن ومهما) بمعنى ما وقيل أعم منها (وهي بسيطة وزنها فعلى والفها تأنيث) ولذا لم تنون باقية على التنكير أو مسمى بها (أو الحاق) وزال تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل متى ما وأماثم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا للتكرار لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل واختاره الرضى قياسا على اخوتها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف (وما الشرطية) وهو رأي الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى للكف هنا الاعلى بعد وهو أن يقال في مهما تفعل أفعل انه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل (أو) هي (مه) المذكورة (أضيفت لما) الشرطية وهو رأي سيبويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أولها وهو البساطة لانه لم يقم على التركيب دليل وقول اصلها ماما دعوى اصل لم ينطق به في موضع من المواضع (ومتى وايان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو متى تقم اقم وايان تقم اقم (وكسر) همزة (ايان لغة) لسليم (وأنكر قوم جزمها لقلته) وكثرة ورودها استفهاما نحو . أيان مرساها . أيان يبعثون . قال أبو حيان وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظه أصحابه (وتختص) اذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكيا فيها خلافا وأطلق السكاكي والقزويني في الايضاح كونها للزمان ومثلا بايان جئت وهو يشعر بانها تستعمل في الماضي والصواب خلافه وقد قيده في تلخيصه نعم نقل عن علي بن عيسى الربعي انها تختص بمواقع التفخيم نحو أيان يوم الدين . أيان يوم القيامة والمشهور انها لا تختص به (بخلاف متى) اذا استفهم بها فانها يليها الماضي والمستقبل (وحيثما وأين وأنى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموما وقد تخرج أين عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حيثما وتقع أنى استفهاما بمعنى متى نحو . فاتوا حرثكم أنى شئتم . وبمعنى من أين نحو . أنى لك هذا . وبمعنى كيف نحو . أنى يحيي هذه الله بعد موتها . واختار أبو حيان في الآية الأولى انها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية والجواب محذوف (وأي) وهي (بحسب ما تضاف اليه) فان أضيفت الى ظرف مكان فظرف مكان نحو أي جهة تجلس جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهي لعموم الأوصاف (واذا ما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه بالضرورة كاذا (ولا تردما و) لا (مهما للزمان) وقيل ترد له وجزم به الرضى قال نحو ما تجلس من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وحمل عليه بعضهم قوله مهما تصب أفقا من بارق تشم * أي أي وقت تصب بارقا من أفق فقلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وردبجواز كونها المصدر أي إعطاء كثيرا أو قليلا (ولا) ترد (مهما حرفا) بل تلزم الأسمية قال ابن خطاب والسهيلي ترد حرفا بمعنى ان كقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

اذ لا محل لها وأجيب بأنها خبر تكن وخليقة اسمها أو مبتدأ واسم تكن ضميرها ومن خليقة تفسيره والظرف خبر (ولا) ترد (مهما استفهاما) وقيل ترد له قاله ابن مالك كقوله * مهما لي الليلة مهما ليه * فمهما مبتدأ أخبره لي وأجيب باحتمال ان مه اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها (ولا تجر) مهما بحرف ولا اضافة فلا يقال على مهما تكن أكن ولا جهة مهما تقصد أقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الادوات (ولا) ترد (ان بمعنى اذ) وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو . واتقوا الله ان كنتم مؤمنين . لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله . اذ لا يصح هنا معنى ان وهو الشك وأجيب بأنها في الاولى شرط جيء به للتهييج كقولك لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل أو أن أصله الشرط ثم صار يذكر للتبرك (و) لا ترد بمعنى (اذا) وقال قوم ترد بمعناها وتأولوا عليه الآيتين السابقتين لان اذا تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه ان والشيآن اذا تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر (ولا تهمل) ان فيرفع ما بعدها وقيل نعم حملا على لو قاله ابن مالك لحديث فانك ان لا تراه فانه يراك (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم حملا على اذا لحديث البخاري وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا شيء غريب ثم تكلم في استدلاله بما أثر في الحديث على أثبات الاحكام النحوية (ولا يجازى بكيف) وقال سيبويه وكثير يجازى بها معنى لا عملا ويجب كون فعليها متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق (ولا يجزم بها) وقال الكوفيون وقطرب نعم مطلقا وقوم ان اقترنت بما نحو كيفما تكن أكن (ولا) يجزم (بحيث واذ) مجردين من ما وأجازه الفراء قياسا على أين واخواتها ورد بأنه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها بخلافها (ولا) يجزم (المسبب عن صلة الذي و) عن (النكرة الموصوفة) وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذي يأتيني أحسن اليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختار ابن مالك (خلافا لزاعميها) أي الاقوال في المسائل الاربعة عشر وقد بينت ﴿مسئلة﴾ (أدوات الشرط) كلها (اسماء الا ان) فانها حرف بالاتفاق والبواقي متضمنة معناها فلذا بنيت الا أيا فانها معربة (وفي اذ ما خلاف) فذهب سيبويه الى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم ظرف زمان وأصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن أصل وضعها بالكلية (وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى شرط والثانية جزاء وجواب) أي يسمى كل منهما بما ذكر قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل آخر فاشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذي هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل (فان كانا) أي الشرط والجزاء (فعلين فالاحسن أن يكونا مضارعين) كما مر لظهور تأثير العمل فيهما (ثم) أن يكونا (ماضيين) للمشاكلة في عدم التأثير نحو . ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم . (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثاني مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير نحو ان قام أقم (ثم) أن يكون الاول (مضارعا) والثاني ماضيا وهذا القسم أجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك (وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة) كقوله

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا * ملأتم أنفس الاعداء إرهابا

(ويجب استقبالهما) لان أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع له (ولو كان) اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تقلب معناها الى المستقبل في الاصح كغيرها نحو . وان كنتم جنبا فاطهروا . قال أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبقى على مدلولها من المضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو . ان كنت قلته فقد علمته . ان كان قميصه قد . (وذا الفاء مع قد) ظاهرة أو مقدرة حال كونه (جوابا في الاصح) وذكر ابن مالك تبعا للجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو . ان يسرق فقد سرق أخ له . ان كان قميصه قد من دبر فكذبت . أي فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والالزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل . أي فتسل فقد كذبت قال وسمي المذكور جوابا لانه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا (وانما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو مع لا أو لم) نحو ان تقم أقم ان لا يكنه فلا خير لك في قتله . فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار . ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسين أو سوف (أو) يصدر بفعل (ماض عار من قد و) حرف (نفي ودعاء وجمود) نحو ان قام زيد قمت ولا يصدر بماض مقرون بقد أو بحرف نفي أو ذي دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمرا فسره فعل) بعد معموله فانه يجوز تصدير الشرط به نحو . وان أحد من المشركين استجارك . التقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فاستجارك المتأخرة فسرت الاولى المضمرة وارتفع أحد على الفاعلية بها (وكونه) والحالة هذه (مضارعا دون لم ضرورة) كقوله

يثني عليك وأنت أهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك مزيد

والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارعا مقرونا بلم كقوله * فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * وقوله * فان هو لم يحمل على النفس ضيمها * (وكذا تقديم الاسم) على اضمار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غير ان) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * وقوله * فتى واغل ينهم يحيوه * ويعطف عليه كاس الساقي * وقوله * أينما الريح تميلها تمل * (وجوزه الكسائي) اختيارا (مع من وأخوته) فأجاز نحو من زيدا يضرب أضرب به (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور لانهما فضلة ومنعوه في المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يمكن عود ضمير على الشرط) كما في متى وأينما فان أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا أضرب به لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخير أبو علي صاحب المهذب قال أبو حيان والصحيح المنع لان الفضلة والعمدة سيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من) وأخوتها (والفعل بعطف وتوكيد خلف كوفي) أجازه الكسائي ومنعه الفراء * قال أبو حيان وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين (وشرط الجواب الافادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدإ فلا يجوز ان يقم زيد يقم كما لا يجوز في الابتداء زيد زيد فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز نحو ان لم تطع الله عصيت أريد به التنبيه على العقاب فكأنه قال وجب عليك ما وجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو * أنا أبو النجم وشعري شعري * ومنه فمن كانت هجرته

الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله الحديث (وتدخله الفاء ان لم يصح) تقديره (شرطا) بأن كان جملة اسمية كقوله * ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو فعل أمر نحو . ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . أو دعاء نحو ان مات زيد فيرحمه الله أو فرحمه الله أو مقرونا بحرف تنفيس نحو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم . أو بحرف نفي غير لا ولم نحو ان قام زيد فما يقوم أو فلن يقوم عمرو او بقد نحو . ان يسرق فقد سرق . أو جامد نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي . ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي . ان أقبل زيد فما أحسنه قال أبو حيان وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الايجاب في نحو قولك يقوم زيد فيقوم عمرو وكما ربط بها عند التحقيق بربط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الربط السببي وسيقت هنا للربط لا للتشريك وقال بعض أصحابنا هي هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندي فيه نظر انتهى (وفي) جواز (حذفها) أي الفاء (أقوال) أحدها يجوز ضرورة واختيارا نقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى . وان أطعتموهم انكم لمشركون . ثانيها المنع في الحالين قال أبو حيان في محفوظي قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة وانه زاعم في قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى (ثالثها) وهو (الاصح يجوز ضرورة) ويمتنع في السعة وهو مذهب سيبويه (وينوب عنها في الأصح اذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان النصوص متظافرة في الكتب على الاطلاق في الربط باذا ولكن السماع انما وردفي إن قال تعالى . وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون . فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع واحترز بالاسمية من الفعلية فان اذا لا تدخل عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز إن يعص زيد اذا ويل له وان أطاع اذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية فلا يجوز ان يقم زيد اذا ما عمرو قائم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الاصح في المتن قول الاخفش لا أرى اذا بمنزلة الفاء الارديا لا تقول ان تأتني اذا أكرمك كما تقول فانا أكرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أي فاذا هم يقنطون ورده أبو حيان بان حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجئ في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك ان تقم أقوم ولن يجئ منه شئ فالصحيح ماذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أي من هنا وهو ان اذا نائبة عن الفاء أي من أجل ذلك (لا يجتمعان) لان المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال ان يقم زيد فاذا عمرو قائم (ويرفع) الجواب (وجوبا ان قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو . ومن عاد فينتقم الله منه . أم مضارعا نحو . فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا . رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء فكان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع فعلم انها غير زائدة (و) يرفع الجواب (جوازا ان كان الشرط) فعلا (ماضيا) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم . من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه . قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وانه فصيح مختار الا ماذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجئ في الكلام الفصيح وانما يجئ مع كان لانها أصل الافعال * قال والذي نص عليه الجماعة ان ذلك لا يختص بها بل سائر الافعال في ذلك مثلها وأنشد سيبويه للفرزدق

دست رسولا بان القوم ان قدروا * عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم * واختلف في تخريجه فقال سيبويه انه

على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفاء وقال آخرون هو الجواب لا على اضمار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل فى فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) برفع الجواب كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، واذا رفع فمذهب سيبويه انه على نية التقديم والتأخير ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالبيت والا فعلى اضمار الفاء نحو ان تأتنى آتيك اذا جاء فى الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفاء فى الحالين لانه جواب فى المعنى قد وقع فى محله فلا ينوى به التقديم (وجازمه) أى الجواب (الأداة) عملت فيه كما عملت فى الشرط باتفاق لاقتضائها اياهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن وان فى جزئيها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى لسيبويه واختاره الجزولى وابن عصفور والابدى (وقيل) جازمه فعل (الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر وانما يعمل بمزية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الاسماء فى الاسماء (وقيل) جازمه هما أى الاداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وباطل أن يكون العمل لان لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين فاحرى أن لا يعمله الجازم ورد بان الجار لا يقتضى معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولا واحدا فلا يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجر بالجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطقى (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان والقولان للمازنى استدل على بنائهما بان الفعل لا يقع موقع الاسم فى المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازنى فى رأيه مخالف لجميع النحويين *(مسئلة)* (البصريون) قالوا (لاداة الشرط الصدر) أى صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أى لا يجوز تقديم شئ من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستأنفة أو مبنية على ذى خبر أو نحوه وجوز الكسائى تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يثبك الله وخيرا ان أتيتنى تصب قال أبو حيان وتحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان أتيتنى تصب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو فى نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب خيرا ان أتيتنى (قال أكثرهم) أى البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثان أبدا عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيا كان أو مضارعا نحو قمت وأقوم ان قمت (وثالثها يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازنى لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضى فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أى الشرط والجواب (ماضيين).

بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجهه انه لما لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تأخر جاز تقديمه لانه مقدما كحاله
مؤخرا فكان كالعامل يعمل فيه بخلاف المضارع فانه متأثر بها فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار
(قيل ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائي نحو ان تأتني
خيرا تصب (وعلى الاول) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا (ان تقدم شبهه فدليله
وليس اياه (وشرطه اختيارا مضي الشرط لفظا أو معنى) بان كان مضارعا مقترنا بلم (في الاصح) نحو قمت ان قمت
وأقوم ان لم تقم قال سيبويه هكذا جرى في كلامهم وأما الشعر فمحل ضرورة واتساع وأجاز
الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضي
فاجازوا أنت ظالم ان تفعل (فان لم يكن) فعل الشرط ماضيا تعين رفعا على الاصح (وهو مع ما ومن وأي صرن
موصولات) أي حكم لهن بذلك الذي هو من معانيها (اختيارا) وزال حكم الشرطية لزوال شرطها وهو المضي
فينبغي الجزم نحو آتي من يأتيني وزيد يحب ما تحبه وأكرم أيهم يحبك وحينئذ فتأتي أحكام الموصولات من جواز
عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العائد عليها وصلتها وغير ذلك وأما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم (وكذا ان
أضيف لهن) أي لمن وما وأي (زمان) يجب لهن في السعة ان يكن موصولات نحو أتذكر اذ من يأتنا نأتيه ولا
يجوز الجزم عند سيبويه والجرمي والمازني لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرة بان فكذا
لا تضاف الى ما تضمن معنى ان (خلافا للزيادي) أبي اسحق في ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تلبث عليه ذنوبه * يرث شربه اذ في المقام تدابر

والاولون قالوا هو ضرورة (و) يجري هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم (مطلقا) أي في الاختيار
والضرورة اذا وقعن (بعد باب كان وإن) نحو من كان يأتينا نأتيه وان من يأتينا نأتيه وليت من يحسن الينا نحسن
اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله (ولكن) المخففة نحو ولكن من يزورني أزوره (واذا الفجائية) نحو
مررت بزيد فاذا من يزوره يحسن اليه (وما) النافية نحو ما من يأتينا نعطيه لان ما لا تنفي الجملة الشرطية (وهل)
نحو هل من يأتينا نأتيه لان هل لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية (قيل والهمزة) قاله يونس قياسا على هذا والاصح
جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك
نحو ان تأتني آتك فلما حسن ذلك في إن حسن في اخواتها نحو أمن يأتنا نأته ❊ مسئلة ❊ يحذف الجواب لدليل
كقوله تعالى . أئن ذكرتم . أي تطيرتم وقوله . وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت . الآية أي فافعل
الحذف (ان تقدم شبهه) على الاداة كامر (و) لتقدم (جواب قسم) يدل عليه (و) يحذف (الشرط) وهو أقل
من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ومنه . وان أحد من المشركين استجارك . وقولهم ان
خيرا فخير (وقيل) انما يجوز حذفه (ان عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والابدي كقوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشيء لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه
يجوز نحو وان لا يسيء فلا تضر به فهي في نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم (ويحذفان)
أي الشرط والجواب (مع ان) دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد في غيرها قال

قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أي وان كان كما تصفين فز وجنيه قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظ مع بعد
غير ان قال الا ان ابن مالك أنشد بيتا في شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينج الا في الصفاد يزيد

(وقيل) حذفهما معا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيه ابن عصفور قال ولم ينص غيرهما على أن ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا الاداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط (ولو) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى. تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله. (وان توالى شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح أن الجواب للسابق) ويحذف جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل زيد ان ضحك فعبدي حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجيء فاذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى مقابله عكسه فاذا وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف فالجواب لهما معا ومنه. إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم. الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حينئذ (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على أن الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لما مر من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أي الشرط الثاني (مقيد للاول تقييد الحال) الواقعة موقعه قاله ابن مالك قال فقولك من اجابني ان دعوته احسنت اليه في تقدير من أجابني داعيا له وقول الشاعر

ان تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير إن تستغيثوا بنا مذعورين. قال أبو حيان وغير ابن مالك جعله متأخرا في التقدير فكانه قال من أجابني أحسنت اليه إن دعوته فمن أجابني هو جواب ان في المعنى حتى كانه قال ان دعوت من أجابني أحسنت اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحسان لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا. ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا. فاول الشرط يصير جزاء (وان توسط الجزاء والشرط مضارع وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه أبدل منه) مثاله ان تأتني تمشي أكرمك (والا) بان لم يوافقه معنى (رفع حالا) نحو ان تأتني تضحك أحسن اليك والماضي كالمضارع في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الاثر مثاله ان أتيتني مشيا أكرمك وان تأتني قد ضحكت أحسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان يأتني رجل يعرف النحو أكرمه فيعرف في موضع الصفة لرجل وبصحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الى أحسن اليك وان تظنني أصدق أصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قوله زهير

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه * ولا يعفها يوما من الدهر يسأم

(وتزاد ما) توكيدا (في ان) ومنه. واما ينزغنك. فاما نرينك. قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه الا والفعل مؤكد بالنون وأما في لسان العرب فقد جاء أيضا بغير نون كثيرا قال

زعمت تماضر أنني اما أمت * يسدد أبينوها الاصاغر خلتي

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بان لم تضف أصلا أو أضيفت لظاهر ومنه. أيا ما تدعوا. أيما الاجلين قضيت. (و) في (أين ومتى) قال تعالى. أينما تكونوا يدرككم الموت. وقال الشاعر * متى ما تلقني فردين ترجف * (وكذا ايان في الاصح) * قال فايان ما تعدل به الريح تنزل * قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا انها لا تزاد فيها وليس بصحيح لورود

السماع به (لا مازمن واتى فى الاصح) وذهب الكوفيون الى جواز زيادتها بعدها فيجوز من ما يكرمني أكرمه

(مسئلة) فى اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام (اذا وقعت الأداة) الشرطية (على مكان أو زمان فظرف) أى فهى فى موضع نصب على الظرف نحو متى تقم أقم . وأينما تكونوا يدرككم الموت . (أو) على (حدث فمفعول مطلق) نحو (٧) (والا فان وقع بعدها فعل لازم) نحو من يقم أقم معه (فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه) ضميرها (وقيل) هو (والجواب) معا لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا فى الخبر ورد بانه أجنبي من المبتدأ (أو متعد واقع عليها) نحو من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب اضربه (فمفعول به أو) واقع (على ضميرها) نحو من يضرب به زيد أضربه ومن تضرب به أضربه (أو متعلقها) نحو من يضرب يدا خاه أضربه (فاشتغال) أى فالمسئلة من باب الاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن يكون فى موضع رفع على الابتداء وأن يكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها (ومثلها) فى هذا التفصيل (أسماء الاستفهام *(مسئلة)* لو شرط للماضى غالبا) وقد ترد للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا . وقول روبة

ولوان ليلى الاخيلية سلمت * على ودونى جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشة أوزقا * اليها صدى من داخل القبر صائح

(وقيل دائما) قال بدر الدين ابن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورود شرطها فى الآية والبيت مستقبلا فى نفسه أو بقيد لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من معناها الى غيره وقال أبو حيان متعقبا عليه ورودلو فى المستقبل قد قاله النحويون فى غير موضع (وجزمها) لفعلها (ضرورة) لا يحسن فى الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضى ومن الضرورة قوله * لو يشأ طار بها ذو ميعة * (وقيل) بل هو (لغة) لقوم فيطرد عندهم فى الكلام (وقيل ممنوع) لا يجوز فى الكلام ولا فى الشعر حكى الاقوال الثلاثة أبو حيان واختلفت عبارات النحاة فى معناها حتى قال بعضهم ان النحاة لم يفهموا لها معنى (قال سيبويه هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أى انها تقتضى فعلا ماضيا كانه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال حرف يقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته (و) قال (المعربون) هى حرف (امتناع لامتناع) أى تدل على امتناع الشئ لامتناع غيره واختلف فى المراد بذلك (قيل) المراد (امتناع الاول) أى الشرط (للثانى) أى لامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب فى أماليه بحثا من عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثم أسباب أخر قال ويدل على هذا . لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا . فانها مسوقة لنفى التعدد فى الآلهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد فى الآلهة لان المراد به فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وتابعه على ذلك ابن الخباز (وقيل عكسه) أى المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه فقولك لو جئت لاكرمتك دال على امتناع الاكرام لامتناع المجئ . وهذا هو الذى قرره الناس ممن أثبت الامتناع فيهما وهو المتبادر الى الافهام واستنكر ابن هشام فى المغنى مقالة ابن الحاجب ومن تبعه (ثم افادتها) لذلك قيل (نطقا) أى بالمنطوق (وقال بدر الدين بن مالك) فى تكملة شرح التسهيل (وشيخنا) العلامة محيي الدين (الكافيجى) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغنى (فهما) أى بالمفهوم قال أبو حيان كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم كما ان لها منطوق ومفهوم فاذا قلت لو أكلت لشبعت فعنده ان الشبع كان يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد فنظر غير سيبويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لو أكلت

لشبعت امتنع الشبع لامتناع الأكل وسيبويه نظر الى المنطوق فاطرده في جميع موارده (وقيل) هي حرف امتناع لامتناع (ان كان بعدها مثبتان والا) بان كان بعدها منفيان (فوجود) أي فحرف وجود (لوجود) فان كان الاول منفيا والثاني مثبتا فحرف وجود لامتناع أو عكسه فحرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب في ذلك عند هذا القائل ان المنفي بعد لو موجب والموجب منفي قال هذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع يرجعان الى معنى واحد ألا ترى انها اذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان ما بعدها موجبا أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الاول أو منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع نفي الاول أو الاول منفيا والثاني موجبا لزم امتناع وجود الثاني لامتناع نفي الاول فيكون الاول اذ ذاك موجبا والثاني منفيا أو الاول موجبا والثاني منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذ ذاك منفيا والثاني موجبا فهو اختلاف عبارة وقد رد القولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى. ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله. وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو علي (الشلوبين و) ابن هشام (الخضراوي) انها لا تفيد الامتناع بوجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي (لمجرد الربط) أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت بالا اذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها قال الجلال ابن هشام في المغني وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع فيها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجيء (والمختار) في تحرير العبارة عن معناها (وفاقا لابن مالك) انها حرف يقتضي (امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) من غير تعرض لنفي التالي قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المغني وهذه أجود العبارات (ثم ينتفي التالي) أيضا (ان ناسب) الاول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يخلف المقدم غيره) في ترتب التالي عليه (كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أي السموات والارض ففسادهما أي خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو (ولا) ينتفي التالي (ان خلفه) أي الاول غيره (كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلف الانسان في ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كما لا يجوز أن يكون حجرا (ويثبت التالي) مع انتفاء الاول (ان لم يناف) انتفاؤه (وناسب) الاول (اما بالاولى نحو) نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلو أنسب فيترتب عليه أيضا في قصده والمعنى انه لا يعصي الله مطلقا لا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلالا له تعالى عن أن يعصيه (أو المساوي نحو) قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (لو لم تكن ربيبتي) في حجري (ما حلت) لي انها لابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبته (للرضاع) المناسب له شرعا فاقترتب أيضا في قصده على كونها ربيبته المفاد بلو المناسب له شرعا كمناسبته للاول سواء للمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى انها لا تحل لي أصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة أخي الرضاع (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب) هو على

نسق ماتقدم فيماقبله وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (ويليها) أى لو (اسم على اضمار فعل) يفسره ظاهر بعده (اختيارا) كقولهم لوذات سوار لطمتني وقول عمر لوغيرك قالها ياأباعبيدة (و) يليها أيضا (جزآ ابتداء) اختيارا فيقال لو زيد قام وفارقت إن فى ذلك حيث لزمت الماضي ولم تعمل (خلافا للبصرية فيهما) حيث قالوا لايليها الا الفعل ظاهرا ولا يليها مضمرا الا فى الضرورة أو فى نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لوغيركم علق الزبير بحبله * أدى الجوار الى بنى العوام

وقوله * لو بغير الماء حلقى شرق * وفى التنزيل . قل لو أنتم تملكون . فاستدل به الاولون وتأوله المانعون على أن الاصل لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير (وجوابها) فى الغالب (فعل) مضارع مجزوم (بلم) كقوله

فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت * ولكن حمد الناس ليس بمخلد

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حينئذ (اقترانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى . ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا . ومن غير الغالب . لونشاء جعلناه أجاجا (أو) ماض (منفى والغالب خلوه) من اللام نحو . لوشاء الله ماأشركنا . ومن غير الغالب قوله * ولونعطى الخيار لما افترقنا * (وقد يقترن) جوابها (باذا) نحو لوجئتنى اذا لأكرمتك (وندر كونه تعجبا) مقرونا باللام قال

فلومت فى يوم ولم آت عجزه * يضعفنى فيها أمرؤ غير عاقل

لأكرم بها من ميتة ان لقيتها * أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) ندر (كونه مصدرا برب أو الفاء) كقوله * لو كان قتل يأسلام فراحة * (أوقد) كقوله

لوشئت قدنقع الفؤاد بشربة * تدع الحوائم لا يجدن غليلا

(فان وقع) الجواب فى الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافا للزجاج) كقوله تعالى . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . فجواب لو محذوف لدلالة مابعده عليه وتقديره لأثيبوا وقوله لمثوبة الى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله لمثوبة وقال الزجاج بل هو جواب لو واللام هى الداخلة فى جوابها (ويحذف) جواب (لو لدليل) وهو كثير فى القرآن قال تعالى . ولو أن قرآنا سيرت به الجبال . الآية أى لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه فى طول الكلام (ورد) لو (للتمنى) كقولك لو تأتينى فتحدثنى وأنكر ذلك قوم وقالوا ليست قسما برأسها وانما هى الشرطية أشربت معنى التمنى (و) على الاول (لاجواب لها فى الاصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمى فى شرح قصيدة ابن دريد قال والذى يظهر أنها لابد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمنى لانه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشئ من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام فى المغنى عن ابن الصائغ وابن هشام انهما قالا يحتاج الى جواب كجواب الشرط وهو سهو وقولى فى الاصح راجع الى الامرين معا وروده للتمنى واستغناؤها عن الجواب كما تبين (قيل وترد للتقليل) نحو تصدقوا ولو بظلف محرق (لولا ولوما حرفا امتناع لوجود) نحو لولا زيد لأكرمتك فامتنع الاكرام لوجود زيد (وانما يليها) أوان) الثقيلة وتقدم اعرابه فى باب المبتدإ (أوان) المخففة منها أو الناصبة نحو . فلولا انه كان من المسبحين للبث . لولا أن من الله علينا لخسف بنا . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا . قال فى المغنى وتصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا أو مبتدأ لاخبر له أو فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق فى لو

(وجوابهما ماضٍ مع ما) النافية نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته مازكى منكم من أحد أبدا. (أو مثبت مع اللام) نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم. (وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر (أو قليل) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله * لولا الحياء وباقي الدين عبتكما * (ويجوز حذفه) أي جواب لولا لدليل قال تعالى. ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم. أي لو أخذكم (وتردان) أي لولا ولوما (للتحضيض) وهو طلب بحث وازعاج (و) ترد أيضا له (هلا والا) بالتشديد والاربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب (وقيل) الاربعة (مركبات) من لو ولا ولو وما وقيل ولا وقلبت الهاء في هلا همزة ذكره في الاربعة أبو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والا ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل (فتختص بفعل ولو مقدرا في الاصح) نحو. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. لوما تأتينا بالملائكة. هلا ضربت زيدا الا أكرمت عمرا ومثال تقدير الفعل. لولا اذ سمعتموه قلتم

* فهلا نفس ليلى شفيعها * الا زيدا ضربته وذهب بعضهم الى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مستدلا بالبيت انتهى ومن خلوها من التوبيخ. لولا أخرتني الى أجل قريب (وقد تفيده) أي التحضيض (لو والا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا. ألا تحبون أن يغفر الله لكم. ألا تقاتلون قوما نكثوا (قيل وترد لولا وهلا استفهامية ولولا نافية) وجعل من الأول. لولا أخرتني الى أجل قريب. لولا أنزل اليه ملك. ومن الثاني. فلولا كانت قرية آمنت. قال ابن هشام وأكثرهم لم يذكروا ذلك والظاهران الأولى للعرض والثانية مثل. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. والثالثة كذلك أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ويؤيده قراءة أبي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع (وقال المالقي لم ترد لوما الا للتحضيض) نقله عنه ابن هشام في المغني (اما) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها (أيما) بابدال ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف قال * رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * (الأصح) انها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان ماذكر في معناها هو من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادفا له من حيث المعنى لان معقولية الحرف مباينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضميرا يعود على مهما وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وأنت تقول أما علما فعالم فهو عالم ذكرته أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله * من يك ذا بت فهذا بتي * ألا ترى ان بته موجود كان لغيره بت أم لم يكن (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة وكذا دون تقدير قول على الأصح) نحو. فأما الذين آمنوا فيعلمون. لاجائز أن تكون الفاء للعطف لان العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجيء رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لان جواب مهما يكن من شيء لا تلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد أما كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن ألا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم أبال به ويمتنع ذلك في أما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله * فأما القتال لا قتال لديكم *

ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى • فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم •
الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح
استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وان الجواب في الآية
فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان مابينهما اعتراض (و) من
أجل ذلك أيضا (لم يلها فعل) لانها لما قدرت بمهما يكن وجهاوالهاجوابا تعذر ايلاؤها الفعل من حيث ان فعل
الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والفرض ان مابعد الفاء جواب (وتفيد) أما (التفصيل فتكرر غالبا) نحو •
فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون • قال ابن هشام في المغني والتفصيل غالب
أحوالها قال وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك
القسم فالاول نحو • فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به • الآية أي وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو • فأما
الذين في قلوبهم زيغ • الاية أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك • والراسخون
في العلم • الى آخره (و) تفيد (التوكيد) قال في المغني وقل من ذكره قال ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري
فانه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى (وتفصل) أما (من الفاء)
بواحد من أربعة أمور (إما مبتدإ) كالآيات السابقة (أو خبر) نحو أما في الدار فزيد (وقيل انفصل به قليل) نقله
في المغني عن الصفار (أو معمول لما بعدها) إما صريحا نحو • فأما اليتيم فلا تقهر • الآيات أو مفسرا نحو أما زيدا
فأضربه (قال سيبويه أو) جملة (شرط) نحو • فأما ان كان من المقربين فروح وريحان • الآيات (لا بجملة تامة)
لان هذا التقديم انما جاز للاضطرار لحصول الفصل بين أما والفاء وذلك حاصل باسم واحد فبقي الزائد على أصله من
المنع اذ الفاء لا يتقدم عليها مابعدها قال أبو حيان الا ان كانت للدعاء نحو أما زيدا رحمك الله فاضرب ﴿مسئلة﴾
يعمل مابعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقا كما تقدم في قوله • فأما اليتيم فلا تقهر • (ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد حذف
أما والفاء) عمل فيما قبل ومالا فلا ألا ترى أنك لو حذفت اما والفاء في الا ية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزا بخلاف
نحو أما زيدا فاني ضارب لا يجوز اذ لو حذفت اما والفاء لم يجز تقدم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز أما درهما
فعندي عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله وفاقا وقال المبرد أولا (وابن درستويه) زيادة على ذلك (وان) أيضا
يعمل مابعدها فيما قبلها مع اما خاصة نحو أما زيدا فاني ضارب واختاره ابن مالك قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندي بخطه فلذا لم أحكه عنه في المتن (و) قال (الفراء) زيادة على ذلك (وكل ناسخ) يدخل على المبتدإ من أخوات
ان وغيرها نحو أما زيدا فليتني ضارب وأما عمرا فلعلي مكرم (وقيل يختص ذلك بالظرف) والمجرور للتوسع فيه
نحو اما اليوم فاني ذاهب وأما في الدار فان زيدا جالس (وقيل) زيادة على ذلك (و) فعل (التعجب) اذا كان
متعديا نحو أما زيدا فما أزورني له قاله الكوفيون وعللوه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أما زيدا فأنا أزوره
كثيرا بخلاف غير المتعدي اذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز أما زيدا فما أحسنه نعم يجوز اذا لم يتصل به نحو أما زيدا
فما أحسن (ولا تعمل أما في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافا للكوفية) حيث أجازوه لما فيها من معنى
الفعل وردبأن الاسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زيدا فعنده عشرون درهما ولا
أما زيدا فقائم (غير الظرف والمجرور والحال) فانها تعمل فيها وفاقا لان هذه الأشياء يعمل فيها مافيه معنى الفعل

(الكلام فى بقية الحروف غير العاطفة) فان ثلاثاً تأتى فى مبحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهى الأصل فيه) لكونها حرفا بخلاف ماعداها من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفى ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أى من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أى بجواز حذفها كقوله

طربت وماشوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

أراد أوذو الشيب وسائر الأدوات لا تحذف (ودخولها على النفى) كما تدخل على الاثبات نحو ألم يقم زيد وغيرها لا يدخل الا على الاثبات خاصة (و) دخولها على (واو العطف وفائه وثم) تنبيها على اصالتها فى التصدر نحو أولم يسيروا فى الارض . أفلا تعقلون . أثم اذا ماوقع آمنتم به . بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة نحو . فهل أنتم منتهون . فكيف اذا أصابتهم . فأين تذهبون فأنى تؤفكون . فأى الفريقين . فالكم فى المنافقين فئتين . هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافا للزمخشرى) حيث قال إن الهمزة فى المواضع السابقة ونحوها فى محلها الاصلى وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر أمكثوا ولم يسيروا أتجهلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقدير مالا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعفه مافيه من التكلف وانه غير مطرد (و) دخولها على (الشرط) نحو . أفان مت فهم الخالدون . بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أئنك لأنت يوسف . بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أزيد فى الدار أم عمرو وأقام زيد أم قعد ولا يجوز أم أعمرو ولا أم أقعد باعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها توكيدا فى نحو أعلى زيد غضبت أم على عمرو ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيسا بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيدا بخلاف غيرها من الأدوات فانها تعاد بعد أم نحو . قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور . أمن هذا الذى هو جند لكم . أمن هذا الذى يرزقكم (وورودها لطلب التصور) نحو أزيد قائم أم عمرو وأدبس فى الاناء أم خل (والتصديق) نحو أزيد قائم وأقام زيد بخلاف هل فانها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصور خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو . سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والانكار) نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا . أفعيينا بالخلق الاول أى لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أى اللوم على ماوقع نحو . أتعبدون ماتنحتون (والتقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار نحو . ألم نشرح لك صدرك أى شرحنا (والتهكم) نحو . أصلاتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا (والأمر) نحو أأسلمتم أى أسلموا (والتعجب) نحو . ألم تر الى ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو . ألم يأن للذين آمنوا . وسائر الأدوات لاترد لشىء من ذلك (الالف اللينة) وهى (التى لاتقبل الحركة قال ابن جنى وهو المسمى لا) الذى يذكر قبل الباء عند عد الحروف وانه لم يمكن أن يلفظ به فى أول اسمه كما فعل فى أخواته اذ قيل صاد جيم (توصل الى النطق به باللام) كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل فى الابتداء الغلام ليتقارضان وان قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط قال وأما قول أبى النجم

أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاى بخط مختلف * تكتبان فى الطريق لام الف

فلعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهى وفى حاشية الكشاف للتفتازانى كل الحروف اذا عدت صدر فيها الاسم بالمسمى الا الألف فانه لا يتأتى فيه ذلك (وفى أيتهما الأصل قولان) قال الفراء الهمزة هى الأصل والألف الساكنة هى الهمزة ترك همزتها وقال ابن كيسان الألف هى الأصل وفى حاشية الكشاف للتفتازانى قالوا الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث

لأصلي وانما يذكر في التهجي الألف لا الهمزة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها وخبر المبتدا قولي (ترد للانكار جوازا في منتهى المنكور وقفا بعد همزة لم تفصل) كقولك لمن قال لقيت عمرا أعمراه منكرا لقاءه له وتصل المنتهى وصفه والمعطوف عليه كقولك لمن قال رأيت عمرا الفاضل أعمرا الفاضلاه ولمن قال رأيت زيدا وعمرا أزيدا وعمراه وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمرا أو عمرا الفاضل أزيدا وعمرا فان وصل المتكلم ولم يقف امتنع الالحاق نحو أعمرا يا هذا وكذا أو ان فصلت الهمزة من المنكور نحو أتقول عمرا واليوم عمرا (وتقلب بعد ضم) واو (وكسر) ياء للمجانسة كقولك لمن قال قام عمر أعمروه ولمن قال قام زيد الفاضل أزيد الفاضلوه ولمن قال مررت بالحارث الحارثيه (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقا (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين لالتقاء الساكنين فيقال في قام زيد ازيدنيه وفي ضربت زيدا ازيدنيه وفي مررت بزيد أزيدنيه (و) ترد (للتذكير كذلك) أي كالانكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازا كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل الفاضل فنسي الفاضل فأراد مد الصوت ليتذكر اذلم يرد قطع الكلام رأيت الرجلا ومن أراد أن يقول قام زيد فنسي زيد قاما وفي قلبها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة للمجانسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيد يقوموه ومن أراد أن يقول قد قام فنسي قام قدي وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضا ياء كقول من أراد أن يقول لم يضرب زيد فنسي زيد لم يضربي بخلاف المعتل فانه يستغني بمده عن مدة التذكر نحو موسى وتفارق مدة الانكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لانه غير قاصد للوقف وانما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بقي بخلاف المنكر (و) ترد (فاصلة بين الهمزتين) جوازا نحو. أأنذرتهم. ولا فرق بين كون الثانية مخففة أو مسهلة (و) ترد فاصلة بين (النونين) نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنان وهذه واجبة كما سيأتي (و) ترد (لغير ذلك) كمد الصوت للمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو. ألا انهم هم السفهاء. ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم. (وتكثر قبل النداء) كقوله * ألا يا عباد الله قلبي متيم * (ويقال) فيها هلا بابدال الهمزة هاء وقرئ هلا يا اسجدوا لله (وكهي في التنبيه) ياء كهذه الآية (وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو. ها أنتم أولاء. ومع اسم الاشارة كهذا زيد وتقل مع غيرهما كقول النابغة

ها ان ذي عذرة ان لا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

(ويلي يا غالبا أمر) كالآية وكقوله * الا يا اسلمي يا دارمي على البلى * (أوليت) نحو. يا ليت قومي يعلمون. (أورب) نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقد يليها الجملة الاسمية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

(أما) بالفتح والتخفيف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله

أما والذي أبكى وأضحك والذي * أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبدل همزتها هاء وعينا) فيقال هما وعما (وتحذف) أي الهمزة فيقال ما قال

ما ترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان

(أو) تحذف (الالف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتفتح بعدها أن نحو اما أنك ذاهب وهي حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شيء ذلك الشيء

حق فالمعنى أحقا (وهى) أى أما حينئذ (نصب على الظرفية) كما انتصب حقا على ذلك فى نحو قوله

* أحقا ان جيرتنا استقلوا * هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيبويه وهو الصحيح (قال المالقى وترد) أما (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو أما تقوم أما تقعد قال ابن هشام وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى ومانافية * (تنبيه) * ظاهر كلام ابن هشام فى المغنى ان الاستفتاح والتنبيه فى ألا وأما متلازمان حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح مكانها وعبارته إن ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق مابعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من حيث تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفى افادت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وأبى حيان انهما معنيان مستقلان وعبارة التسهيل وقد يعزى التنبيه الى ألا وأما وهما للاستفتاح مطلقا قال أبو حيان فى شرحه فى قوله وقد يعزى اشعار بالقلة يعنى ان الاكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك تنبيه أم لم يقصد انتهى (أى) بالفتح والسكون حرف (للتفسير بمفرد) نحو عندى عسجد أى ذهب وغضنفر أى أسد (فتاليها) عطف (بيان) على ماقبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسق) قاله الكوفيون وصاحبا المستوفى والمفتاح ورد بانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشىء على مرادفه (و) لتفسير (جملة) أيضا كقوله

* وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * (فان وقعت بعد تقول وقبل) فعل (مسند للضمير حكى) الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول (إى) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنعم) فيكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن (و) تفارق نعم فى أنها (لاتقع الا قبل القسم) كقوله تعالى . و يستنبئونك أحق هو قل إى وربى انه لحق . ونعم تكون مع قسم وغير قسم (قال ابن الحاجب و) لاتقع أيضا الا (بعد الاستفهام) كالآية وغيره لم يذكر ذلك وأشار فى المغنى الى تضعيفه واذا وليها حرف القسم نحو إى والله فلا يجوز فيها الا اثبات الياء (فان حذفت) الواو (ووليها) لفظ (الله جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقى ساكنان على غير حدهما وهو المستثنى من قاعدة المنع (و) جاز أيضا (فتحها وحذفها) لالتقائها ساكنة مع لام الله (أجل) بسكون اللام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب وتقع بعد نحو قام زيد وماقام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ولاتضرب زيدا (وخصها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه الزمخشرى وابن مالك (و) خصها (ابن خروف) به (فى الغالب) قال أكثر ماتكون بعده (و) خصها (المالقى بغير النفى والنهى) وجعلها للخبر المثبت والطلب بغير النهى (و) خصها (بعضهم بغير الاستفهام) أى بالخبر والطلب وقال لاتجىء بعد الاستفهام وعن الاخفش هى بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (بجل) حرف (له) أى للجواب كنعم واسم فعل بمعنى يكفى و) اسم (مرادف لحسب) ويقال على الاول بجلنى وهو نادر وعلى الثانى بجلى قال * الا بجلى من الشراب الا بجل * (بلى) حرف مرتجل (له) أى للجواب أصلى الألف (وليس أصلها بل) العاطفة بين النفى فى الفعل (والالف زائدة) عليها دخلت للايجاب وقيل للاضراب (أو للتأنيث خلافا لزاعمه) استدل قائل الاول بلزوم كون ماقبلها منفيا أبدا والثانى باما لتها وكتابتها بالياء والقياس على تأنيث رب وثم ونحوهما بالياء (وتختص بالنفى وتبطله) سواء كان مجردا نحو . زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . أو مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فيقال بلى أو توبيخا نحو . أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى . أو تقريريا نحو ألست بربكم قالوا بلى أجرى النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا

نعم كفروا و وجهه ان نعم تصديق للخبر بنفي أو ايجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى فهو اما قليل أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع (جلل) حرف (له) أى للجواب (كنعم حكاه الزجاج) في كتاب الشجرة (و) يرد اسما (بمعنى عظيم) قال

قومي هم قتلوا أميم أخي * فاذا رميت يصيبني سهمي
ولئن عفوت لأعفون جللا * ولئن سطوت لأوهنن عظمي

(و) بمعنى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه * الا كل شئ سواه جلل * (و) بمعنى (أجل) قالوا فعلت ذلك من جللك أى من أجلك وقال جميل

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضى الغداة من جلله

قيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني (جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمس (والفتح) للتخفيف كأين وكيف حرف (له) أى للجواب (كنعم) قال في المغني لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى أبدا فيكون ظرفا والا لأعربت ودخل عليها أل ولم تؤكد أجل في قوله

* أجل جير ان كانت رواء أسافله * ولا قوبلت بها الا في قوله

اذا تقول لا ابنة العجير * يصدق لا اذا تقول جير

وأما قوله * وقائلة أسيت فقلت جير * فالتنوين فيه للترنم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل لأبي حيان جير من حروف الجواب فيها خلاف أهي اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أى تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصرية وزمانه مع السين أضيق) منه مع سوف نظرا الى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك ورده ابن مالك بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى . وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما . أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما . كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر

وما حالة الا سيصرف حالها * الى حالة أخرى وسوف تزول

و بالقياس على الماضي فان الماضي والمستقبل متقابلان فكما ان الماضي لا يقصد به الا مطلق المضي دون تعرض لقرب أو بعد فكذلك المستقبل * (قلت) * وهو ممنوع فان الماضي أيضا قريب وأقرب وفيه وقالوا ان قد تقربه من الحال (قيل والاستمرار) ذكره بعضهم في سيقول السفهاء الآية مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قوله ماولاهم فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال في المغني وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من ان الآية نزلت بعد قولهم غير موافق عليه (وتختص سوف خلافا للسيرافي بدخول اللام) نحو ولسوف يعطيك ربك . (و) بجواز (فصلها بالفعل ملغى) نحو * وما أدري وسوف إخال أدري * والامران ممتنعان في السين وجوزهما السيرافي فيها أيضا (وسو) بحذف الفاء (وسى) بحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف (وسف) بحذف الوسط (لغات) حكاها الكوفيون قال الشاعر * فان أهلك فسو تجدون فقدى * (وقيل) ان هذا الحذف بوجوهه (ضرورة) خاص بالشعر لا لغة (وليست السين مقتطعة منها) أى من سوف بل هى أصل برأسها (على الاصح) لان الاصل عدم الاقتطاع وقيل انها فرعها ومقتطعة منها ورجحه ابن مالك و رد بأنها لو كانت فرعا لساوتها في المدة ولكانت أقل استعمالا منها وأجيب عن الاول بالتزامه كما تقدم وعن الثاني بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبئس فانهما فرعا بحرك العين وهما أكثر استعمالا (قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد) من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى وليس ولا الانشائي

كنعم وبئس ولا المنفى ولا المقترن بما ذكر (و) هى معه كالجزء ومن ثم (لا يفصل منه بشئ) فيقبح أن يقال قد زيدا رأيت (الا بقسم) كقوله * أخالد قد والله أوطأت عشوة * وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت (وتكون للتوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضى قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون لذلك وفى التنزيل • قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها لانها كانت تتوقع اجابة الله عز وجل لدعائها (وقيل) لا تكون له (مع الماضى) بل مع المضارع خاصة لان التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع (وأنكره ابن هشام) فى المغنى (مطلقا) فقال والذى يظهر لى قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع أصلا أما فى المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له وأما فى الماضى فلانه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى لا رجل بالفتح أن لا للاستفهام لانها لا تدخل الاجوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا يستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضى بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع ألبتة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان فى شرح التسهيل لا يتحقق التوقع فى قد مع دخوله على الماضى لانه لا يتوقع الا المنتظر وهذا قد وقع والذى تلقفناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضى وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل الا أن عنى بالتوقع انه كان متوقعا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقريب الماضى من الحال) تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب (والتقليل مع المضارع) نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل (والتحقيق معهما) مثاله مع الماضى قد أفلح من زكاها ومع المضارع قد يعلم ما أنتم عليه (قال سيبويه والتكثير) كقوله

قد أترك القرن مصفرا أنامله * كأن أثوابه مجت بفرصاد

(و) قال (ابن سيدة والنفى و) حكى قد كنت فى خير فتعرفه بنصب تعرف وأشار اليه فى التسهيل بقوله وربما نفى بقد فنصب الجواب قال ابن هشام ومحله عندى على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا الى المعنى قال وان كان انما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم لمجئ قوله * والحق بالحجاز فاستريحا * وقراءة بعضهم • بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه • (كل اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المنكر) نحو • كل نفس ذائقة الموت • (والمعرف المجموع) نحو • وكلهم آتيه • (وأجزاء المفرد المعرف) نحو كل زيد حسن (وتقع توكيدا وسيأتى) فى مبحث التأكيد فى الكتاب الخامس (ونعتا دالا على الكمال) لنكرة أو معرفة (فتضاف حتما لظاهر يماثله لفظا ومعنى) نحو أطعمنا شاة كل شاة وقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قيل ومعنى فقط وتالية للعوامل فتضاف للظاهر) نحو • كل نفس بما كسبت رهينة • (أو ضمير محذوف) نحو • كلا هدينا • أى كلهم (فان أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالبا) نحو • ان الأمر كله لله • فيمن رفع كله وكلهم آتيه ومن القليل قوله

يميد اذا مادت عليه دلاؤهم * فيصدر عنها كلها وهو ناهل

(وقيل دائما ثم ان أضيف لمعرفة روعى فى ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمعا فى قوله تعالى • ان كل من فى السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا • (وأوجبه) أى

مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المغني والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه . كل أولئك كان عنه مسؤلا . كلهم جائع الا من أطعمته . وكذلك عبد وأما الآية الأولى فجملة لقد أحصاهم أجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (الى نكرة فثالثها) أى الأقوال (وهو المختار وقاله) أى لابن هشام (ان نسب الحكم لكل فرد فاللفظ) نحو كل رجل يشبعه رغيفان (أو) نسب (للمجموع فالمعنى) نحو كل رجل قائمون أى مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو. وكل شئ فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثنى في نحو

وكل رفيقى كل رحل وان هما تعاطى القنا قوما هما اخوان

ومجموعا مذكرا في نحو . كل حزب بما لديهم فرحون . ومجموعا مؤنثا في نحو

وكل مصيبات الزمان وجدتها * سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

والثانى وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا كقوله

جادت عليه كل عين ثرة * فتركن كل حديقة كالدرهم

فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الاضافة لفظا (فجوزهما) أى مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ . قل كل يعمل على شاكلته . فكلا أخذنا بذنبه ومثال المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) في المغنى الصواب انه (ان قدر) المنوى (مفردا نكرة وجب الافراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قدر (جمعا معرفا فالجمع) واجب وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو قل كل يعمل على شاكلته . كل آمن بالله . كل قد علم صلاته وتسبيحه والثانى نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل أتوه داخرين « مسألة » قال البيانيون (اذا وقعت) كل (في حيز النفي توجه) النفي (الى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الافراد) كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله

* ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد * (أو وقع النفي) في (خبرها توجه الى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت الصلاة (كل ذلك لم يكن . كلما ظرف يقتضى التكرار مركب من كل وما المصدرية أو النكرة) التي بمعنى وقت ومن هنا جاءتها الظرفية كقوله تعالى . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل . فاما أن يكون الأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أنيب عن الزمان أى كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العائد ولا يحتاج في هذا الى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذى هو (جوابه في المعنى) مثل قالوا في الآية (قال أبو حيان ولا يكون تاليه وجوابه الا فعلا ماضيا * كلا * الاكثر) على انها (بسيطة) وقال ثعلب هى مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (و) الاكثر على (انها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لان أكثر العتو كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها معنى (ثانيا) يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائى) قال تكون (بمعنى حقا) أيضا (و) زعمها مكى اسما حينئذ كرادفها

ولانها تنون في قراءة بعضهم . كلا سيكفرون بعبادتهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل
ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على انه بدل من حرف الاطلاق
المزيد في رؤس الآي ثم انه وصل بنية الوقف (وأبو حاتم) قال تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية قال أبو حيان ولم
يتقدمه الى ذلك أحد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنضر) بن شميل قال تكون بمعنى إي فتكون حرف
تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقمر . فقال معناه إي والقمر قال ابن هشام وقول
أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر لانه أكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في قوله . كلا انها
كلمة . وقوله . كلا ان معي ربي سيهدين . لانها لو كانت فيهما بمعنى إي لكانت للوعد بالرجوع والتصديق
بالادراك وقول الكسائي لا يتأتى في نحو . كلا ان كتاب الابرار . لان إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا
تكسر بعد حقا ولا بعدما كان بمعناها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان
الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب * (كم) على وجهين (خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي
عدد لا لقلة ولا كثرة ولا هي حرف ولا مركبة خلافا لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل
العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما
حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والفراء
الى أن كم بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم
ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما قاله
النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستفهامية للتكثير (وتقع) كم في حالتيها (مبتدأ) قال بعضهم
وجاز الابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة حملا على الاستفهامية (فيقبح الاخبار عنها بمعرفة وظرف
ويمتنع بمؤقت وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في ملكك (و) تقع (معمول ناسخ
يعمل فيما قبله) ككان وظن نحو كم كان مالك وكم ظننت إخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما وان وأخواتها
(و) تقع (خبرا) للمبتدإ نحو كم دراهمك أو لكان نحو كم كان غلمان قومك (ومفعولا به) نحو كم غلاما اشتريت
(ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو بكم درهما اشتريت ثوبك وبكم جارية عتقت (ومضاف قبل ان كان) ذلك
المضاف (معمولا له) أي لتاليها نحو كم غلام رجل ضربت ورقبة كم أسير فككت فان غلاما معمول
لضربت ورقبة معمول لفككت بخلاف غلام كم رجل قام أو أتاك غلام كم رجل أدخل في ملكك قال أبو
حيان وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ولا أراه بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف
اليها فكما ان كم تقع مبتدأة في كم رجل قام أو أتاك وفي كم غلاما دخل في ملكك وكذلك ما أضيف اليها (وظرفا)
نحو كم ميلا سرت وكم يوما صمت (ومصدرا) نحو كم ضربة ضربت زيدا (قيل ومفعولا له) نحو لكم اكراما لك
وصلت قاله ابن هشام الخضراوي قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف الا في لفظ المصدر قال أبو حيان لا نعلم
أحدا نص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) السوسي (الرعيني) من نحاة تونس في اجازة ذلك (ولا)
تقع مفعولا (معه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (الاستفهامية يجوز رفعه) وان اختلف محل كم من النصب
والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة محلها) فيجري على حسبه ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثال ذلك
كم عبدا دخل في ملكك وكم عبدا اشتريت وبكم عبدا استغنيت فجواب هذه كلها على الأول ان تقول عشرون
عبدا وعلى الثاني أن تقول في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين * (كأين اسم ككم)
في المعنى (مركب من كاف التشبيه و) اي الاستفهامية المنونة وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين

لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الاصل وهو الحذف فى الوقف (وقيل) الكاف فيها هى (الزائدة) قال ابن عصفور ألا ترى انك لا تريد بها معنى تشبيه قال وهى مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة فى لاسيما وغير متعلقة بشىء كسائر حروف الجر الزائدة وأى مجرور بها (وقيل) هى اسم بسيط واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية (وافادتها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو . وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها . ومثالها استفهامية قولك بكأين تبيع هذا الثوب كذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك بقول أبى لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أى من أجل ان افادتها للاستفهام نادر (أنكره الجمهور) فقالوا لا تقع استفهامية البتة (وتلزم الصدر) فلا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور حيث ذكرا انها يدخل عليها حرف الجر فى المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى سماع ولا ينبغى القياس على كم الخبرية لان ذلك يقتضى أن يضاف اليها ككم ولا يحفظ من كلامهم (ولا يخبر عنها) اذا وقعت مبتدأ (الا بجملة فعلية) مصدرة بماض أو مضارع نحو . وكأين من نبى قتل . وكأين من آية فى السموات والارض يمرون عليها . قال أبو حيان قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون الا كذلك ولم اقف على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغى أن لا يقدم على شىء من ذلك الا بسماع من العرب قال والقياس يقتضى أن يكون فى موضع نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان كما كان ذلك فى كم وفى البسيط انها تكون مبتدأ وخبرا ومفعولا (ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكائن بالأباطح من صديق * يرانى لو أصبت هو المصابا

(وكاء) بالقصر بوزن عم (وكأى) بوزن رمى وبه قرأ ابن محيصن (وكيء) بتقديم الياء على الهمزة قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فيما علمت * (كذا اسم مركب) من كاف التشبيه وذا اسم اشارة وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية (لكن) يفارقها فى انها (ليس لها الصدر) تقول قبضت كذا وكذا درهما (و) فى انها (الغالب) فى استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال (وأوجبه ابن خروف) فقال انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل (وتتصرف) بوجوه الاعراب فتكون فى موضع رفع وفى موضع نصب وفى موضع جر بالاضافة والحرف ولا تقتصر على اعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا بنعت ولا عطف بيان ولا تأكيد ولا بدل (ولا محل لكافها) من الاعراب فلا تتعلق بشىء لان التركيب أخرجها عن ذلك ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسما مبتدأ كمثل (وثالثها) هى (زائدة) لازمة فرارا من التركيب اذ لا معنى للتشبيه فيها وذا مجرور بها كما فى كائن سواء وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور * (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول أجاءك زيد فيقال لا والاصل لا لم يجىء * (نعم) بفتح النون والعين فى أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكنانة وبها قرأ الكسائى (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم حكاها فى المغنى (وابدالها) أى العين (حاء) فيقال نحم (لغة) حكاها النضر بن شميل وفى المغنى أن ابن مسعود قرأ بها قال أبو حيان لان الحاء تلى العين فى المخرج وهى أخف من العين لانها أقرب الى حروف الفم حرف (للجواب تصديقا للمخبر) كقولك لمن قال قام زيد أوما قام زيد نعم (واعلاما للمستخبر) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفى التنزيل فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم (ووعدا للطالب) كقولك لمن قال اضرب زيدا نعم

وكذا لمن قال لا تضرب زيدا وهلا تفعل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفي) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنهما) نحو أكان كذا أو ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت وفي المنفي والسؤال عنه تصديق النفي (قيل وترد للتذكير) لما بعدها وذلك اذا وقعت صدر الجملة بعدها كقولك نعم هذه أطلالهم قال ابن هشام والحق انها في ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال مقدر وقال أبو حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقدمت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها * (هل و يقال) فيها (أل) بابدال هائها همزة (لطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (و باقي الادوات للتصور) نحو من جاء ومتى تقوم (وتختص) عن الهمزة (بورودها للجحد) أي يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان. والباقي قوله * ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم * وصح العطف في قوله

وان شفائي عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول

اذ لا يعطف الانشاء على الخبر والهمزة لا ترد لذلك (و) تختص (بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارا) ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة قال * أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * قال أبو حيان و يمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة الفعلية مثل قد فكما أن قد لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو أبشرا منا واحدا نتبعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أم أدوات الاستفهام فاتسع فيها (وجوزه) أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي) فأجاز هل زيد قام جوازا حسنا لانهم أجازوا هل زيد قائم وابتدؤا بعدها الاسماء فكذا مع وجود الفعل ورد بأنهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره فالابتداء أحرى (قيل وترد للتسوية) كما ترد الهمزة نحو علمت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم و يحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعروف ان ذلك مما تنفرد به الهمزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعروف ان ذلك للهمزة دون هل (قال) الجلال (القزويني) في بعض (والتمني) في بعض وقال (المبرد) في المقتضب وترد (بمعنى قد) و بذلك فسر قوله تعالى. هل أتى على الانسان حين من الدهر. قال جماعة قد أتى (وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شئ قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين (وقال الزمخشري) في المفصل (والسكاكي) في المفتاح ابلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها أبدا والاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام ونقله عن سيبويه وعبارته في المفصل وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم

انتهى قال ابن هشام ولو كان كما زعم لم تدخل الا على الفعل كقد قال ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك. قال أبو حيان وفي الافصاح ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى. هل أتى على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيبويه وتقول قمد أم هل قام هي بمنزلة قد فقيل أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يتأتى ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة أما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية

(و) قال (ابن مالك تتعين له اذا قرنت بالهمزة) كالبيت السابق قال أبو حيان ولا دلالة في ذلك على التعيين لان ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس انما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر ان كان جاء و إذا كان الامر كذلك احتمل أن تكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد كدخول حرف الجر على مثله في نحو * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * ونحو * ولا للما بهم أبداً دواء * واذا احتمل ذلك لم يتعين مرادفة قد انتهى ووافقه ابن هشام في المغني ثم المراد بمعنى قد المذكورة قبل التقريب قال في الكشاف هل أتى أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعاً أي أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طيناً «مسئلة» (صدر الكلام الاستفهام والتحضيض والتنبيه وغيرها ولام الابتداء ولعل وما النافية) فلا يتقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال عمرا ما ضرب زيد (وفي لا) النافية أقوال أحدها ان لها الصدر كما (ثانيها وثالثها) وهو (الاصح إن كانت في جواب قسم و رب غالبا الا للتنفيس في الاصح * (نون التوكيد) نوعان (خفيفة وثقيلة والتأكيد بها) أي الثقيلة (أشد من التأكيد بالخفيفة نص عليه الخليل (وليست هي الاصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف ان (خلافا للكوفية) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها بان لها أحكاما ليست للشديدة كما سيأتي (وتدخل جوازا على الامر) كاضربن وقوله * فانزلن سكينة علينا * (والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمرا أم نهيا تحضيضا أم تمنيا أم استفهاما بحرف كقوله * فاياك والميتات لا تقربنها * وقوله * هلا تمنن بوعد غير مخلفة * وقوله * فليتك يوم الملتقى ترينني * وقوله

وهل يمنعني ارتيادي البلا * د من حذر الموت أن يأتين

وقوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا * وقوله

فاقبل على رهطي و رهطك نبتحث * مساعينا حتى ترى كيف نفعلا

وقوله

ألا ليت شعري ما تقولن فوارس * اذا حارب الهام المصيح هامتي

(خلافا لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل و رد بالسماع في البيتين المذكورين (و) تدخل (لزوما المضارع (المثبت المستقبل جواب قسم) نحو والله ليقومن بخلاف المنفي نحو لا أقسم والحال نحو والله ليقوم زيد الآن والمقرون بحرف تنفيس نحو • ولسوف يعطيك ربك فترضى • لانهما مما يخلصان للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد (و) تدخل (كثيرا وقيل لزوما المضارع (التالي إما) الشرطية نحو فاما نذهبن بك وإما ينزغنك ولم يقع في القرآن الا مؤكدا بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله * إما ترى رأسي تغير لونه * ولكثرة حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام (لا الجزاء والمنفي بما ولا ولم والتعجب والماضي ومدخول ربما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالي مما ذكر واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الانواع الا (شذوذا وضرورة أو شذوذا) كقوله * حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعا * وقولك ما في الدار يقومن زيد وقوله تعالى • واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة • وقول الشاعر * فلا الجاهل يتركن لنعيمه * وقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلما * وقوله * فأحر به من طول فقر وأحريا * وقوله * دامن سعدك لو رحمت متيما * وقوله * ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات * وقوله * قليلا به ما يحمدنك وارث * وقوله

* من تثقفن منهم فليس بآيب * وقوله * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * وقوله * ليت شعري واشعرن اذا ما * وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * (ويفتح آخره) أى المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لالتقاء الساكنين آخر الفعل وأول النون الاولى وسواء فى فتح آخره أكان صحيحا كاعتضدن أم معتلا كاخشين وارمين (وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لفزارة يقولون فى ابكين ابكن بحذف الياء قال شاعرهم

* وابكن عيشا تولى بعد جدته * وقال * ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا * وغيرهم بفتح الياء ولا يحذفها فيقول ابكين ولا تقاسين (فان كان) مع آخره (واوا وضميرا أو ياء) وهى (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو لتقومن يارجال ولتقومن ياهند وأصلهما ليقوموا ولتقومى فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (والا) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة وهى الفتحة (تثبتت محركة بها) أى بالحركة المجانسة نحو اخشون ياقوم بضم الواو واخشين ياهند بكسر الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها (وجوز الكوفية حذف يائه تلو فتحة) فيقال اخشن ياهند بحذف الياء (وقيل) هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم الفراء (أما ألف) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولى (ولا يقع بعد الف الاثنين ونون الاناث الا الثقيلة) نحو اضربان يازيدان واضربنان ياهندات ولا تقع الخفيفة لان فيه جمعا بين ساكنين (خلافا ليونس والكوفية) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة قال ابن مالك ويؤيده قراءة بعضهم تدمرانهم تدميرا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان . ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون . انتهى وأما سيبويه فانه قال ردا على من أجاز ذلك هذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامهم وعلى الاول (فتكسر الثقيلة) فى هذين الحالين لالتقاء الساكنين (وتفصل النون) من نون الاناث (بالف على القولين) أى على قول الجمهور ويونس معا أى من أكد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن أكد بالخفيفة فصل بها نحو اضربنان (وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

(وندر) حذفها فى الوصل دونه كقوله * اصرف عنك الهموم طارقها * (و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضم مردودا ما حذف لها) من ياء أو واو لزوال سبب حذفهما وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك فى أضربن واضربن وأضربى وأضربوا وقال أبو حيان الذى يظهر أن دخولها فى الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له وأجاز يونس فى هذه الحالة (ابدالها ياء وواوا) ويظهر ذلك ظهورا بينا فى نحو اخشون واخشين فيقال اخشيي واخشوو (كما أبدلت الفا بعد الفتح) اجماعا كقولك فى اضربن أضربا وفى التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالالف على نية الوقف (خاتمة) (التنوين نون تثبت لفظا لا خطا) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأوجزها اذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها يثبت خطا (وهو) أقسام (تمكين يدخل فى الاسم) المعرب المنصرف (دلالة على اصالته اذ لم يبن ولم يمنع الصرف) لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل (ومن ثم) أى من أجل ذلك (سمى صرفا) أيضا فالصرف هو تنوين التمكين الذى اذا جر به الاسم لمشابهة الفعل قيل منع من الصرف (وقيل) يدخل (فرقا بين المنصرف وغيره) (و) قال (الفراء) (فرقا) بين الاسم والفعل (وقال قطرب والسهيلى فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف فى الاضافة وتنكير يلحق بعض المبنى) كاسماء الأفعال والأصوات (فرقا بين المعرفة والنكرة) نحو صه وسيبويه آخر وهو مسموع فى باب اسم الفعل ومطرد فى كل علم مختوم بويه (وعوض يلحق اذ وكلا وبعضا وأيا وعوضا عن مضافها) اذا حذفت نحو وأنتم حينئذ تنظرون . كل فى فلك . فضلنا بعضهم على بعض . أيا ما تدعوا (والمتناهى المعتل) اللام اذا حذفت ياؤه رفعا وجرا كجوار وغواش (عوضا من الياء بحركتها) عند سيبويه (وقيل من الحركة فقط) قاله

المبرد والزجاج (وقيل هو) في الجمع تنوين (صرف) دخل في إذلا عرابها بالاضافة اليها ورجع في كل ونحوه
لزوال الاضافة التي كانت تعارضه وفي باب جوار لان الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام
فصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به (ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو مسلمات) فانه في مقابلة
النون في نحو مسلمين (وقال) على بن عيسى (الربعي هو فيه للصرف) ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات
(و) قال الرضي هو (لهما وقيل) هو (عوض من الفتحة) نصبا ورد بأنه لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجر ثم
الفتحة قد عوض منها الكسرة فما هذا العوض (وترنم في الروى المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلا من حرف
الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترنم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يثبتون المدة (وغال في)
الروى (المقيد) أثبته الاخفش وغيره (وأنكره الزجاج) والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال (ابن يعيش هو
ضرب من الترنم) زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن (ويكونان) أى تنوين الترنم والغالى في
ذى أل والفعل والحرف كقوله اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن
وقوله * لما تزل بركابنا وكأن قدن * وقوله * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * وقوله * ويعدو على المرء ما يأتمرن
وقوله * قالت بنت العم ياسلمى وانن * (بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين فانه لا يكون الا
في الاسم الخالى من أل (ومن ثم قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه (هما نونان لا تنوينان)
قالا ولعل الشاعر زاد في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع انه نون وكسر الروى وقال أبو
الحجاج يوسف (ابن معزوز) هما نونان (أبدلا من المدة) وليسا بتنوين (وزاد ابن الخباز) في شرح الجزولية
(تنوين ضرورة في المنادى وما لا ينصرف) قال ابن هشام وبقوله أقول في المنادى دون الآخر لان الضرورة
باحت الصرف فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادى * نحو سلام الله يا مطر عليها * فان الاسم مبنى على الضم (و)
زاد أيضا تنوين حكاية كأن يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه
بأنه تنوين الصرف لان الذى كان قبل التسمية حكى بعدها وزاد بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء
قومك حكاه أبو زيد وفائدته تكثير اللفظ قال ابن مالك والصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن
وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذى حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على ان مثله في الوصل دون
الوقف ونون ضيفن ليست كذلك

﴿ الكتاب الرابع في العوامل ﴾ في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما الحق به في العمل ابتدئ ذلك
بتقسيم الفعل الى لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع العوامل معمولا واحدا المقتضى لاضماره غالبا
في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضى لاضماره هو غالبا في الباقي
(الفعل) أربعة أقسام (لازم ومتعد وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص كان وكاد واخواتهما
وما يوصف بهما أى باللزوم والتعدى معا لاستعماله بالوجهين (كشكر ونصح على الأصح) فانه يقال شكرته
وشكرت له ونصحته ونصحت له ومثله كلته وكلت له ووزنته ووزنت له وعددته وعددت له و[illegible] ساوى فيه
الاستعمالان صار قسما برأسه ومنهم من أنكره وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل
والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم من قال الاصل تعديه بنفسه وحرف الجر زائد وقال ابن درستويه أصل
نصح أن يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر والاصل نصحت لزيد رأيه قال أبو حيان ومازعم لم يسمع
في موضع « قلت » ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه ممكن في باقى إخوته اذ يقال شكرت له معروفه ووزنت
له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مقصور على السماع ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه كفغر فاه

وسماء بمعنى فتحه وفغر فوه وفغرته وشحا بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره فى شرح الكافية (فاللازم) ويقال له القاصر وغير المتعدى للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (مالا يبنى منه مفعول تام) أى بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدى ويقال له الواقع والمجاوز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب (ولزمه) أى اللزوم (فعل) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لافعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه كظرف وعذب وجنب (وتفعلل) كتدحرج (وانفعل) كانقطع وانصرف وانقضى (وافعل) بتشديد اللام كاحمر وازور (وافعال) أصلا كاقشعر واشمأز أوالحاقا كاكوهد الفرخ أى ارتعد (وافعنلل وأفعنلل) أصلا كافعنسس واحرنجم أو الحاقا كاحرنبا الديك اذا انتفش (وافعال) كاحمار قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (ويتعدى) اللازم (لغير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وقيل لا يتعدى لزمن مختص الا بحرف و) يتعدى (له) أى للمفعول به (بحرف جر مخصوص ويطرد) أى يكثر ويقاس (حذفه) أى الحرف (لكثرة استعمال) نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف مالم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس (ومع ان وان) المصدريتين (اذ لا لبس) كعجبت أن تذهب وأنك ذاهب أى من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للالباس نحو رغبت انك قائم اذ لا يدرى هل المحذوف فى أو عن وأما قوله تعالى • وترغبون أن تنكحوهن * فالحذف فيه اما للاعتماد على القرينة أو لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن (زاد ابن هشام) فى المغنى (وكى) قال وقد أهملها النحويون هنا مع نحو يزهم فى جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانها لاتجر بغيرها بخلاف ان وان (ومحلهما) أى ان وان بعد الحذف فيه خلاف (قال الخليل والاكثر نصب) حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه (و) قال (الكسائى جر) لظهوره فى المعطوف عليه فى قوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص فى كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب (وشذ) الحذف (فيما سواه) أى سوى ما ذكر كقوله * كما عسل الطريق الثعلب * وقوله * أشارت كليب بالاكف الاصابع * أى الى كليب (ولا يقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله * وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى * أى لقضى على (و) يتعدى الى المفعول به أيضا (بتضمنه معنى) فعل (متعد) كقوله * أرحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى * اى وسعكم (وفى القياس) عليه (خلف) قيل يقاس عليه لكثرة ما سمع منه وقيل لا (و) يتعدى اليه أيضا (بالهمزة) نحو • أذهبتم طيباتكم • أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين • (وربما أحدثت) فى المتعدى (لزوما) خلاف المعهود نحو أكب الرجل وكببته أنا وأقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته أنا فى أفعال مسموعة (وتعدى ذا) المتعدى الى (الواحد لاثنين) نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تعدى ذا الاثنين الى ثلاثة فى غير باب علم باجماع (ثم) اختلف فى المتعدى بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع فى اللازم والمتعدى وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسى (ثالثها قال سيبويه قياس فى اللازم سماع فى المتعدى ورابعها قياس

مطلقا فى غير) باب (علم) وعليه أبو عمرو (خامسها) قياس (فيما يحدث) الفعلية أى يكسب (فاعله صفة) فى نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو قام وقعد فيقال أقمته واقعدته أى جعلته على هذه الصفة سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ما فلا يقاس عليه اذبحته الكبش أى جعلته يذبحه لان الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها (و) يتعدى أيضا (بتضعيف العين سماعا فى الاصح) نحو فرح زيد وفرحته • قد أفلح من زكاها • هو الذى يسيركم • وقيل قياسا وأدعى الخضراوى الاتفاق على الاول قال أبو حيان وليس بصحيح (قيل و) بتضعيف (اللام) نحو • صعرخده • وصعرته قال ابو حيان وهو غريب قيل (وألف المفاعلة) نحو سار زيد وسايرته وجلس وجالسته قيل وصيغة استفعل نحو حسن زيدا واستحسنته نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة (قال الكوفيون وتحويل حركة العين) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمرا (وتتعاقب الهمزة والتضعيف والباء) أى يقع كل منها موقع الآخر نحو أنزلت الشئ ونزلته وأثبت الشئ وثبته وأذهبت زيدا وذهبت به (ومن ثم) أى من هنا وهو ورود الهمزة معاقبة لما ذكر أى من أجل ذلك (أدعى الجمهور أن معناهما) أى الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء فى التعدية (واحد) فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا مبالغة ولا مصاحبة وأدعى الزمخشرى ومن وافقه ان بين التعديتين فرقا وان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير وبالتضعيف تدل عليه ورد بقوله تعالى • وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم • الآية وهو اشارة الى قوله • واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا • وهى آية واحدة وبقوله • وقالوا لولا نزل عليه القرآن • جملة واحدة وأدعى المبرد والسهيلى الفرق بين الهمزة والباء وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب ورد بقوله تعالى • إذهب الله بنورهم • (وفى نصبه) أى الفعل اللازم اسما (تشبيها بالمتعدى خلف) فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو زيد تقفا الشحم أصله تقفا شحمه فأضمرت فى تقفا ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به واستدل بما روى فى الحديث كانت امرأة تهراق الدماء ومنعه الشلوبين وقال لا يكون ذلك الا فى الصفات وقد تأولوا الأثر على انه اسقاط حرف الجر أو على اضمار فعل أى بالدماء أو يهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب (والمتعدى غير الناسخ اما لواحد وقد يضمن اللزوم) فيتعدى بالحرف نحو • فليحذر الذين يخالفون عن أمره • أى يخرجون وينفصلون (أ) لاثنين ثانيهما بحرف جر) والاول بنفسه (وسمع حذفه) من الثانى (مع) أفعال وهى (اختار) قال تعالى • واختار موسى قومه • أى من قومه (واستغفر) قال * أستغفر الله ذنبا لست محصيه * أى من ذنب (وأمر) قال * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * أى بالخير (وسمى وكنى) بالتخفيف (ودعا) نحو سميت ولدى أحمد وكنيته أبا الحسن ودعوته زيدا أى بأحمد وأبى الحسن وبزيد (وزوج) نحو • زوجناكها • أى بها (وصدق) بالتخفيف نحو • صدق عليهم ابليس ظنه • أى فى ظنه وهدى نحو • هديناه السبيل • أى اليه (وعير) نحو عيرت زيدا سواده أى به ومنها فرق وقرع وجاء واشتاق وراح ودعرض ونأى وحل (وخشن فمنع الجمهور القياس) عليها (وجوزه الاخفش الصغير) على بن سليمان (وابن الطراوة والدى رحمه الله) فقالوا بحذف حرف الجر فى كل ما لا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو بريت القلم السكين قياسا على تلك الافعال فان فقد الشرطان أو احدهما بأن لم يتعين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت اخوتك الزيدين لم يجز لان كلا منهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته عن والدى ذكره فى رسالة له فى توجيه قول المنهاج * وما ضبب بذهب أو فضة ضبة * فقال الذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب ونظر المحكم والصحاح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعديا بهذا المعنى ان الباء فى بذهب بمعنى من وفضة منصوب على اسقاط الخافض

امامن باب * أمرتك الخير * وهوظاهرقال ولايرد انهم لم يعدوه من أفعاله لانانقول ماقيس على كلامها فهومن كلامهافهذاغيرمانقلته عنهم من القياس ثم قال وقد قالوافى ضبط أفعال باب أمرأنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتداوالخبر وأصل الثانى منهماحرف الجر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهوأولى من أن يدعى انه من باب * تمرون الديار * لأن هذامحفوظ انتهى * و والدى رحمه الله كاف ممن له التمكن فى علوم الشرع والعربية والبيان والانشاء أجمع على ذلك كل من شاهده (وقيل ان ضمن) الفعل (معنى) فعل (ناصبه) أى ناصب له بنفسه جازالحذف قياساوالافلا (وقيل) يجوز (بشرط عدم الفصل) بينه وبين الذى يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير (و) بشرط عدم (التقدير) فلا يقال أمرتك زيدا تريد بزيد أى بأمره وشأنه (و) إمامتعد (الى اثنين بدونه) أى بدون حرف جر (كأعطى وكسى وقيل الثانى)من منصوبيهما منصوب (بمضمر ويحذف أحدمفعوليه وكذا) يحذف أى مفعول (باب اختار) نحو اخترت الرجال واستغفرت ذنبى (خلافا للسهيلى) فى قوله لايجوز الاقتصار على الواحد المنصوب « مسئلة » (الفعل متصرف) وهوما اختلفت ابنيته لاختلاف زمانه وهو كثير (وجامد) بخلافه وهومعدود (ومنه غير مامر) فى النواسخ والاستثناء * (قل نفى المحض فترفع الفاعل متلوا بصفة) مطابقة له نحو قل رجل يقول ذلك وقل رجلان يقولان ذلك بمعنى مارجل (ويكف عنه بما) الكافة (فلا يليها غير فعل اختيارا) ولافاعل لها لاجرائها مجرى حرف النفى نحو قلما قام زيد وقد يليها الاسم ضرورة كقوله *

وقلما وصال على طول الصدود يدوم (و) منه (تبارك) من البركة (وهدك من رجل) وهدتك من امرأة بمعنى كفاك وكفتك (وسقط فى يده) بمعنى ندم (وكذب فى الاغراء) بمعنى وجب كقول عمر كذب عليكم الحج أى وجب قال ابن السكيت بمعنى عليكم به كلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الاخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب لانه يريد الامر به كقولهم أمكنك الصيد يريد ارمه وقال أبوحيان الذى تقتضيه القواعد فى مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف مفعول عليك أى عليكم لفهم المعنى وان نصب فهو بعليك وفاعل كذب مضمر يفسره مابعده على رأى سيبويه أومحذوف على رأى الكسائى وهذه الافعال المذكورة لم يستعمل منها الاالماضى والرابع منها لم يستعمل الامبنيا للمفعول وثنى يده مرفوعة قال أبوحيان لكن قوى سقط بالبناء للفاعل اماقل مقابل كثر وكذب بمعنى اختلف أوأخطأ أوأبطل فتصرفة (ويهيط) يصيح ويضج لم يستعمل الامضارعا يقال مازال منذ اليوم يهيط هيطا (واهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وبضم الهمزة وكسراللام لم يستعمل منه الماضى ولاالامر فى أكثراللغات (وأها) مبنى الفاعل بمعنى أخذ وللمفعول بمعنى أعطى لم يستعمل منه غيرالمضارع (وانما يليان لاولم) بكسراللام وفتح الميم فيقال فى جواب هالا أهاولم أها ولاأهلم ولم أهلم (لاتنفيساعلى الصحيح وهاء) بالمدوالكسر (وها) بالقصروالسكون بمعنى خذ وتلحقها الضمائر فيقال فى هاءها ى هاؤما هاءاه واهائين وهاؤما وها أن (وعم صباحا) بمعنى أنعم صباحا لم يستعمل منه الامر (وينبغى) لم يستعمل منه الاالمضارع (وقال أبوحيان سمع ماضيهما ومضارع عم) قال يونس وعمت الدار أعم قلت لها أنعمى وقال الاعلم وعم يعم بمعنى نعم ينعم قال * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى * وقال ابن فارس بغيته فانبغى ككسرته (فانكسر وهات وتعال و ربما قيل هاتى يهاتى وهلم التميمية) لم يستعمل منها الا الأمر اماالحجازية فهى اسم فعل لاتلحقه الضمائر (قال ابن كيسان) فى تصريفه (ونكر) ضد عرف (ويسوى) بمعنى يساوى لم يستعمل من الاول الا الماضى ومن الثانى الاالمضارع وذكرالاول أيضا البهارى والثانى ابن الحاج (واستغنى غالبا بترك) الماضى (والترك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل

(ومتروك) اسم المفعول (عنها) أى عن استعمال هذه الصيغ (من ذر ودع) فعلى هذا يعدان فى فى الجوامد اذلم يستعمل منهما الا الامر ومن غير الغالب ماقرئ ، ماودعك ربك ، مخففا وحديث ابى داود وغيره دعوا الحبشة ماودعوكم وحديثه لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات وحديث البخارى غير مكفى ولا مكفور ولا ، ودع وقول الشاعر * جرى وهو مودوع وواداع * (ومنه) أى الجامد (نعم وبئس) فعلان (لانشاء المدح والذم) قال الرضى وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولود والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء قال ومع هذا فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب فى كونه خبرا اذ لا يمكن أن يكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك أخبرت أو لم تخبر لانك أوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث القيام و يقال ان القيام حاصل أو ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى (وعن الفراء انهما اسمان) لدخول حرف الجر عليهما فى قوله والله ماهى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير والنداء وأجيب بأن حرف الجر والاضافة فى قوله * بنعم طير وشباب فاخر * والنداء فى قولهم يا نعم المولى و يا نعم النصير ودخول لام الابتداء عليهما فى خبر ان لا يدخل على الماضى والاخبار عنهما فيما حكى الرواسى فيك نعم الخصلة وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء الصالح و بئس الرجل فى الحق سواء وعدم التصرف والمصدر وأجيب بأن حرف الجر والنداء قد يدخلان على ما لا خلاف فى فعليته بتأويل موصوف أو منادى مقدر وكذا فى الاخبار والعطف أى فيك خصلة نعمت الخصلة ورجل بئس الرجل و بأن نعم فى نعم طير سمى بها محكية ولذا فتحتميها و بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية بدليل ليس وعسى ونحوهما و يدل لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة لهما فى كل اللغات وضمير الرفع فى لغة حكاها الكسائى وقيل لا خلاف فى أنهما فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل و بئس الرجل جملتان فعليتان وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمى بهما المدح والذم كتأبط شرا ونحوه (وأصلهما فعل) بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة

ما اقلت قدم انهم * أنعم الساعون فى الامر المبر

(و) قد يردان (بسكون العين وفتح الفاء) تخفيفا قال أبو حيان ولم يذكروا له شاهدا (وكسرهما) اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به ، (وكذا كل ذى عين حلقية) أى هى حرف حلق (من فعل) بالفتح والكسر (اسما) كان (أو فعلا) يرد بهذه اللغات الأربع نحو فخذ فخذ فخذ فخذ شهد شهد شهد شهد قال

اذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا * وان شهد أجدى خيره ونوافله

قال أبو حيان و يشترط فى ذلك أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه نحو لححت عينه أو اتصل بآخره ما يسكن له نحو شهدت ولا اسم فاعل معتل اللام نحو ثوب ضح أى متسع فلا يجوز التسكين فيها (و يقال) فى بئس (بيس)

بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الأخفش والفارسي ويقال في نعم نعيم بالاشباع حكاه الصفار قال أبو حيان وذلك شـذوذ ولا لغة قال وذكر بعض أصحابنا ان الافصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه فنعما هي ثم نعم وهي الاصلية ثم نعم (وفاعلهما) ظاهر (معرف بأل) نحو نعم المولى . ولبئس المهاد (أو مضاف لما هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . فبئس مثوى المتكبرين (أو) مضاف لمضاف اليه أي الى ماهي فيه كقوله * فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * وقوله * فنعم ذو ومجاملة الخليل * (قيل أو) مضاف الى ضمير (عائد عليه) أي على ماهي فيه كقولهم

* فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * والاصح أنه لا يقاس عليه لقلته (وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الافصح واختلف على هذا (فقيل للجنس (حقيقة) فالجنس كله هو الممدوح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراده مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص وقيل تعديته اليه بسببه وقيل قصد جعله عاما ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا (وقيل) للجنس (مجازا) بجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأريد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيما للامر وقال أبو اسحق بن ملكون وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك ويجوز اتباعه أي فاعلهما ببدل وعطف ويجوز مباشرتهما النعت وبئس لا بصفة في الاصح وهو رأي الجمهور لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم وأجازه ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم * (وثالثها) وهو رأي ابن مالك (يجوز اذا تأول بالجامع لا كمل الخصال) اللائقة في المدح والذم بخلاف ما اذا قصد به التخصيص من اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه منـاف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعا) كذا قاله ابن مالك وعلله بأن القصد من رفع توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا كمل خصال المدح أو الذم قال أبو حيان ومن يرى ان أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) وأجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز الا بسماع (ولا يفصل) بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أبي الربيع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وثالثها) قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال أبو حيان وفي الشعر ما يدل له قال * وبئس من المليحات البديل * قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله * بئس اذن راعي المودة والوصل * وقوله * بئس عمر الله قوم طرقوا * (أو يكون ضميرا) مستترا (خلافا للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه درود وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد بضمير ولا غيره لشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيما لمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوم أنتم فشاذ (مفسر بتمييز مطابق للمعنى) في الافراد والتذكير وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الابهام ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس ونحو غير ومثل وأي وما دل على مفاضلة فلا يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ماذكر لأل ولكونه خلفا عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته لها (جائز

الوصف) نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفصل) نحو بئس للظالمين بدلا (خلافا لابن أبي الربيع) في قوله بمنع الفصل بين نعم والمفسر (قيل) وجاز (الحذف) أيضا اذا علم (نحو) حديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ونعمت السنة سنة أو رخصة فعلية أي فبالسنة أخذ وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره (وفي الجمع بينه) أي التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحدها لا يجوز اذ الابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله *

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا * وقوله * نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * (ثالثها) وعليه ابن عصفور (يجوز ان أفاد) التمييز (ما لم يفده) الفاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * ولا يجوز إن لم يفد ذلك (ولا يؤخر) هذا التمييز (عن المخصوص اختيارا) فلا يقال نعم زيد رجلا الا في ضرورة (خلافا للكوفية) في تجويزهم تأخيره عنه اما تأخره عن الفعل فواجب قطعا (ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرة اختيارا) وان ورد فضرورة كقوله * بئس قرينا يفن هالك * وقوله * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * (خلافا للكوفية) وموافقيهم في اجازتهم ذلك لما حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ومضافة (ولا يكون موصولا) قاله الكوفيون وكثير من البصريين (وجوزه المبرد في الذي) الجنسية كقوله

* بئس الذي ما أنتم آل أبجرا * قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش انه يجيز نعم الذي يفعل زيد ولا يجيز نعم من يفعل قال ولا ينبغي أن يمنع لان الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به ومقتضى النظر الصحيح أن لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز أو العهد منع انتهى والمانعون مطلقا عللوا بأن ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه والذي ليس كذلك (و) جوزه (قوم في من وما) مرادا بهما الجنس كقوله * ونعم من هو في سر واعلان * وتأول غيرهم على ان الفاعل مضمر ومن في محل نصب تمييزه (ومن ثم) أي من هنا وهو فاعلهما لا يكون موصولا (قال المحققون) منهم سيبويه (ان ما في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو بئس ما اشتروا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر الى صلة (فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء اشتروا قال في شرح الكافية ويقويه كثرة الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف أو ما أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل أي بئس شيأ شيء اشتروا أقوال ورد بأن التمييز يرفع الابهام وما يساوي المضمر في الابهام فلا يكون تمييزا (وثالثها) هي (موصولة) صلتها الفعل والمخصوص محذوف أو هي المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أي نعم شيأ الذي صنعته أو هي الفاعل واكتفى بها وبصلتها عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نعم صنعك وبئس شراؤهم (وخامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص (وسادسها كافة) كفت نعم وبئس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما اذا وليها اسم نحو (نعما هي) القولان (الاولان) أحدهما انها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والثاني انها نكرة غير موصوفة تمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص (وثالثها) أن ما (مركبة) مع الفعل (لا محل لها) من الاعراب والمرفوع فاعل (وشذ كونه) أي الفاعل (اشارة) متبوعا بذي اللام كقوله

* وبئس هذا الحي حيا ناصرا * (وعلما) كقول سهل بن حنيف * شهدت صفين وبئست صفون * (وكذا) شذ كونه (مضافا الى الله) علما أو غيره وان كانت فيه أل لانه من الاعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نعم

عبدالله خالد بن الوليد وقول الشاعر * بئس قوم الله قوم طرقوا * (خلافا للجرمي) في قوله باطراده وغيره بتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمر حذف مفسره (وشذ كونه ضميرا غير مفرد) أي مطابقا للمخصوص نحو أخواك نعما رجلين وحكى الاخفش عن بعض بني أسد نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ونعمتم رجالا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يكونا فهما التلقين (١) (خلافا للقوم) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك (و) شذ جره (بالباء) الزائدة روى نعم بهم قوما أي نعم هم (ولا يعملان) أي نعم وبئس (في مصدر و) لا (ظرف ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذم (قبلهما) أي نعم وبئس (مبتدأ أو منسوخا) والفعل ومعموله الخبر والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من أل الجنسية نحو زيد نعم الرجل أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وان زيدا نعم الرجل قال

ان ابن عبد الله نعــم * م أخو الندى وابن العشيره

وقال اذا أرسلوني عند تعذير حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير واعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتداه محذوف وجوبا (أو بدلا) من الفاعل أقوال قال ابن مالك أرجحها الاول لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فانه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوفا فانه لم يعهد التزام حذف الخبر الا حيث سد مسده شئ أو جعله بدلا فانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلي العامل بدليل انك أنت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام (وقد يدخله ناسخ) نحو نعم الرجل كان زيدا وظننت زيدا فالجملة في موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظن (ويغلب أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريبا منها أخص من الفاعل لا أعم منه ولا مساويا نحو نعم الفتى رجل من قريش (و) ان (يصح الاخبار به عن الفاعل) موصوفا بالممدوح بعد نعم أو المذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه والا أي وان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه به بأن وقع مباينا له (أول) كقوله تعالى ‹ بئس مثل القوم الذين كذبوا › أي مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو نعم العبد أي أيوب ‹ فنعم الماهدون › أي نحن (وقيل) انما يحذف إن تقدم (ذكره) والاكثرون على عدم اشتراطه (وتخلفه) اذا حذف (صفته) وهي ان كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حليم كريم أي رجل حليم فان كانت فعلا نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أي رجل (فممنوع أو جائز أو ثالثها مع ماقيل دونها أقوال) الا كثر على الاول والكسائي على الثاني وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله * بئس مقام الشيخ أمرس أمرس * أي مقام مقول فيه أمرس أبقى مقول القول ‹ مسئلة › الحق يبئس في العمل ‹ ساء › وفاقا كقوله تعالى ‹ ساء مثلا القوم › وقوله ‹ بئس الشراب وساءت مرتفقا › وقوله ‹ ساء ما يحكمون › وهي فرد من أفراد فعل الآتي لانها في الاصل بوزن فعل بالفتح متصرفة فحولت الى فعل ومنعت التصرف وانما أفردت بالذكر للاتفاق عليها كما قاله في سبك المنظوم (و) الحق (بهما) أي بنعم في المدح وبئس في الذم عملا (فعل) بضم العين (وضعا) كلوم وظرف وشرف (أو مصوغا) محولا (من ثلاثي) مفتوح أو مكسور كقتل وجبس ثم ان كان معتل العين لزم قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال رماو غزا ومن

(١) هكذا في نسخة وفي أخرى أن يكون انهما الفعلين

المسموع قولهم اقضو الرجل فلان أى نعم القاضى هو وماذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيا كالتسهيل
زاد عليه خطاب فى الترشيح أن يكون مما يبنى منه التعجب فلا يساغ من الألوان والعاهات كما لا يساغ من الرباعى
استغناء بأفعل الفعلى فعلا نحو أشد الحمرة حمرته وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء
الاخير ورجحه أبو حيان (وقيل إلا علم وجهل وسمع) فلا تحول الى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها
قاله الكسائى (قيل) و يلحق فعل المذكور (بصيغتى التعجب) أيضا حكى الاخفش ذلك عن العرب فيقال
حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فيصدر بلام) نحو لكرم الرجل زيد بمعنى ما أكرمه قال خطاب وهى لام
قسم (ولا تلزم أل فاعله) بل تكون معرفة ونكرة وتلحق الفعل العلامات نحو لكرم زيد وهند لكرمت
والزيدان لكرما رجلين والزيدون لكرموا رجالا بريد ما أكرم بخلافه حال استعماله كنعم فلا تلزمه اللام بل
يجوز دخالها وتركها ولا يكون فاعله الا كفاعل نعم « مسئلة » (كنعم) فى العمل وفى المعنى مع زيادة ان
الممدوح بها محبوب للقلب (حبذا وأصله حبب) بالضم أى صار حبيبا لا من حبب بالفتح (ثم) أدغم فصار
(حب) والاصح ان ذا فاعله فلا تتبع وتلزم الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا
وحبذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان أحيانا

وقوله حبذا انما خليلى ان لم * تعذلانى فى دمعى المهراق

وقوله * الاحبذا هند وارض بها هند * وانما التزم ذلك (لانه كالمثل) والامثال لا تغير كما يقال الصيف ضيعت اللبن
بكسر التاء وان كان الخطاب لغير مؤنث أو لانه على حذف والتقدير فى حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وحبذا
زيد حبذا أمره وشأنه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف وأقيم المضاف اليه مقامه أو لانه على ارادة جنس
شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه أقوال الاكثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه
وابن كيسان على الثانى والفارسى على الثالث (وقال در يود ذا زائدة) وليست اسما مشارا به بدليل حذفها
فى قوله * وحب دينا * وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المخصوص كقولهم فيما حكى لاتحبذه
قاله المبرد والاكثرون ولعدم الفصل بين حب وذا ولعدم تصرف ذا بحسب المشار اليه ورد بجواز حذف
المخصوص والفاعل لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحد مركب قاله المبرد والاكثرون واختاره ابن عصفور
لاكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش ولعدم الفصل بين حب وذا وتصرف ذا بحسب المشار اليه
وعلى هذا هو مرفوع وفاقا فهل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أى خبر مبتدؤه المخصوص (قولان)
المبرد على الأول والفارسى على الثانى (وعلى الاول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أى
الجملة فهو خبر عنه والرابط ذا أو العموم ان ذا لنا أريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) اى خبر محذوف
المبتدأ وجوبا وكانه قيل من المحبوب فقال زيد أى هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه
(أقوال) الاكثرون على الاول وعلى الثانى الصيمرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك
والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه فى باب نعم لان مصحبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهى لا تدخل هنا
لان حبذا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة
بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كما فى قوله *وحبذا نفحات*
ورد البدل بأنه على نية تكرار العامل وهو لا يلى حب وأجيب بعدم اللزوم بدليل إنك أنت (ولا يقدم)
مخصوص حبذا عليها وان جاز تقديمه على نعم بقلة لانها فرع عنها فلا تساويها فى تصرفاتها ولانها جارية مجرى المثل

والثلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا أحب ذاوان كان توهما بعيدا (وحذفه) استغناء بدال عليه (قليل) كقوله لحبذا رباوحب دينا * أى ربا الاله *

وقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى من ليس بالمتقارب

أى حبذا حالتى معك (ويجوز فصله) من حبذا (بنداء) كقول كثير * ألا حبذا يا عز ذاك التساتر *

(و) يجوز (كونه) اسم (اشارة) كقول كثير المذكور وقول الآخر * فياحبذا ذاك الحبيب المبسمل

(ويكون قبله) أى المخصوص (أو بعده نكرة منصوب بمطابقه) كقوله * ألا حبذا قوما سليم فانهم *

وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ را * م مباراة مولع بالمعالى

ويقال حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا مؤخرا (فثالثها) أى الأقوال فيه (ان كان مشتقا) فهو (حال والا) بأن كان جامدا فهو (تمييز) وقال الأخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وقال أبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا (ورابعها) قاله أبو حيان (المشتق ان أريد تقييد المدح به حال وغيره) وهو الجامد والمشتق الذى لم يرد به ذلك بل تبيين جنس المبالغ فى مدحه (تمييز) مثال الاول ولا يصح دخول من عليه حبذا هند مواصلة أى فى حال مواصلتها والثانى وتدخل عليه من حبذا زيد راكبا (وخامسها) قاله فى البسيط إنه منصوب (بأعنى) مضمرا فهو مفعول لا حال ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي والتقديم عند ابن مالك وقال الجرمى وابن خروف هما سواء فى الحال ثم قال الجرمى تقديم التمييز فيه قبيح وقال ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الاحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذا وان كانت من المخصوص فالتأخير (وتؤكد حبذا) توكيدا (لفظيا) كقوله

ألا حبذا حبذا حبذا * حبيب تحملت منه الاذى

(وتدخل عليها لا فتساوى بئس فى) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره فى حبذا كقوله

* لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد * وقوله * ولا حبذا الجاهل العاذل *

وقوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانه إن قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا تدخل على الماضى غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر فى محل نصب لم يصح لانه على العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لوجوب تكرار لا حينئذ (وتعمل) حبذا (فيما عدا المصدر) كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيد اكراما له وحبذا عمرو وزيد بخلاف المصدر اذ هى غير متصرفة فلا مصدر لها (وتوقف أبو حيان فى) عملها فى غير (الحال والتمييز) وقال لا ينبغى أن يقدم عليه الا بسماع أما الحال والتمييز فتعمل فيهما وفاقا (وتضم فا حب مفردة) من ذا بنقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء الفتح استصحابا نحو حب زيد وحب دينار يجب الابقاء اذا فك كاسناد حب الى ما سكن له آخر الفعل نحو حببت يا هندا (وكذا فعل السابق) المستعمل كنعم وبئس أو تعجبا أصلا أو نحوه لا يجوز نقل ضمة عينه الى الفاء وتسكن كقوله

حسن فعلا لقاء ذى الثروة المـ * ـلق بالبشر والعطاء الجزيل

وقيد فى التسهيل الفاء بكونها حلقية قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجرى فيه ذلك نحو لضرب الرجل بضم الضاد (ويجوز جر فاعلهما) أى حب المفردة وفعل (بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا كقوله

* وحب بها مقتولة حين تقتل * وكقوله حب بالزور الذى لا * يرى منه الاصفحة أو لمام

وحكى الكسائى مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا (ومنه) أى الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفعل

وأفعل) به (قال الكوفية وأفعل) بغير ما مسندة الى الفاعل نحو قوله * فأبرحت فارسا * أي ما أبرحك فارسا (و بعضهم وأفعل من كذا و زعم الفراء الأولى) أي ما أفعل (اسما) لكونه لا ينصرف ولتصغيره وصحة عينه في قولهم ما أحسنه وقوله يا ما أميلح غزلانا * وقالوا ما أطوله كما قالوا هو أطول من كذا ورد بأن امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقة واحدة اذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الازمنة لا ينافي الفعلية كليس وعسى و بأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أفعال كحول وعور و يدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن الانباري الثانية) أي أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر (وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال ما يحسن زيدا ورد بأنه لم يسمع (وينصب المتعجب منه بعد ما أفعل مفعولا به) على رأي غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر عائد على ما مفرد مذكر لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حد نصب الاب في زيد كريم الأب والأصل زيد احسن من غيره مثلا أتوا بما على سبيل الاستفهام فنقلوا الصفة من زيد وأسندوها الى ضميرما وانتصب زيد بأحسن فرقا بين الخبر والاستفهام وفتحة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التعجب وقيل اعراب وهو خبر ما بناء على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين (والاصح ان ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال الكسائي لا موضع لها من الاعراب (و) الأصح (انها نكرة تامة) بمعنى شيء خبرية قصد بها الابهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك (وقيل) نكرة (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا أي شيء أحسن زيدا عظيم (وقيل استفهامية) دخلها معنى التعجب لاجماعهم على ذلك في أي رجل زيد ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء نحو . وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة . وما ملازمة للفعل و بأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أي كما جاز ذلك في * يا سيدا ما أنت من سيد * (وقيل موصولة) صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذي أحسن زيدا عظيم (و) يجر المتعجب منه (بعد أفعل بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع ان وان) المصدريتين كقوله * واحبب الينا أن يكون المقدما * وقوله * فاحسن وأزين لامرئ إن تسربلا * وقال بعض المولدين

أهون علي اذا امتلأت من الكرى * اني أبيت بليلة الملسوع

(والأصح انه خبر) معنى وان كان لفظه لفظ الامر للمبالغة وليس بأمر حقيقة (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلا) والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدية ولا ضمير في أفعل والتقدير في أحسن بزيد صار زيد ذا حسن كقولهم أبقلت الارض أي صارت ذات بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فمحل المجرور رنصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة واختلف على هذا فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا احسن أحسن بزيد أي الزمه ودم به ولذلك وحد الفعل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت أحسن يا مخاطب به أي أحكم بحسنه ولم يبرز في التأنيث والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل ولزمت الباء في المفعول ليكون للامر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره ورد كونه أمرا بأنه يحتمل للصدق والكذب و بأنه لا يجاب بالفاء و بأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد و بأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف والنداء والتشبيه حالفا ولا مناديا ولا مشبها وقد أجمع على أنه متعجب قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن أفعل أمر صورة خبر معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل والهمزة للتعدية والمجرور في موضع مفعول لكان مذهبا فقولك أحسن بزيد معناه أحسن هو أي الاحسان زيدا أي جعله حسنا فيوافق

معنى ماأحسن زيدا قال ولاينافي ذلك التصريح بالخطاب في ياز يد أحسن بز يد لان الفاعل مخالف للمخاطب فالمعنى يازيد أحسن الاحسان زيدا أي جعله حسنا كما تقول يازيد ما أحسن زيدا أي شيء جعله حسنا قال ويدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله * فابعد دار مرتحل مزارا *

(ويحذف) المتعجب منه مع ماأفعل (لدليل) كقوله

جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أي ما أعفهم وأكرمهم وفي جواز حذفه (مع أفعل خلف) قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش وقوم يجوز لقوله تعالى. أسمع بهم وأبصر. أي بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعل ولا يحذف ورد بأنه لو كان مستترا لبرز في التثنية والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الا مختصا) من معرفة أو قريب منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعنى (ومنع الفراء ذا أل العهدية) نحو ما أحسن القاضي تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه وأجازه الجمهور (و) منع (الاخفش أيا الموصول بالماضي) نحو ما أحسن ايهم قال ذاك وأجازها سائر البصريين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا (ولا يفصل) المتعجب منه من أفعل وأفعل بشيء لضعفهما بعدم التصرف فاشبهاان واخواتها (الا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على الصحيح) لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها ولكثرة وروده كقوله ماأحسن في الهيجاء لقاها * وقوله * وأحبب الينا أن يكون المقدما *

وقيل لا يجوز الفصل بهما أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب الى سيبويه (وثالثها قبيح) أي يجوز على قبح قال أبو حيان ومحل الخلاف فيما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل فلا يجوز الفصل به اتفاقا نحو ما أحسن بمعروف أمرا (وجوزه الجرمي وهشام بالحال) أيضا نحو ما أحسن مقبلا زيدا (زاد الجرمي أو المصدر) نحو ما أحسن احسانا زيدا والجمهور على المنع فيهما (و) جوزه (ابن مالك بالنداء) كقول علي أعزز علي أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا (و) جوزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو ما أحسن لولا بخله زيدا قال أبو حيان ولا حجة له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب لعدم تصرفه ولان المجرور في افعل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أي بين ما وأفعل (بغير كان) أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل التعجب (يدل على الماضي المتصل) بالحال فاذا أريد الماضي المنقطع أتي بكان أو المستقبل أتي بيكون (وقيل) انما يدل على (الحال) دون المضي حكي عن المبرد (وقيل يدل على (الثلاثة) الحال والماضي والاستقبال ويقيد في المضي بكان وأمسى وفي الحال بالآن وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى. أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا. قاله ابن الحاج (ويجر ما يتعدى به ما ان كان فاعلا معنى بالى) نحو ما أحب زيدا الى عمرو وما أبغضه الى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (والا) أي وان لم يكن فاعلا معنى (فان أفهم علما أو جهلا فبالباء) يجر نحو ما أعرف زيدا بالفقه وما أبصر عمرا بالنحو وأجهل خالدا بالشعر (والا) أي وان لم يفهم ذلك (فان تعدى بحرف فبه) يجر نحو ما أعز زيدا علي وما أزهده في الدنيا (والا) بأن تعدى بنفسه (فباللام) يجر نحو ما أضرب زيدا لعمرو (ويقتصر على الفاعل) في بابي كسي

وظن فيقال ما أكسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين (ويستغني) بجر أحد مفعولي (الاول) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو ما أكساه لعمرو وما أكساه للثياب ولا يفعل ذلك في باب ظن وان جمع بينهما فالثاني منتصب بمضمر نحو ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم وما أكساه للفقراء الثياب (خلافا للكوفية) في الامرين أي قولهم بجواز ذكرهما في باب كسا على ان الثاني منصوب بفعل التعجب وبجواز مثل ذلك في باب ظن اذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا لبكر صديقا فان خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا لأخيك لأبيك والاصل ظن أخاك أباك قال أبو حيان هذا تحرير النقل في المسئلة وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظن وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل « مسئلة » (من مفهم التعجب) الذي لا يبوب له في النحو قولهم (سبحان الله) وفي الحديث سبحان الله ان المؤمن لا ينجس (لله دره) قال في الصحاح أي عمله وأصل الدر اللبن (حسبك بزيد رجلا) ويجوز حذف الباء ورفع زيد ويجوز زاد خال من في رجل (يالك من ليل) ويجوز حذف من والنصب (انك من رجل) لعالم ولا يجوز حذف من منه (ما أنت جارة) بالنصب على التمييز ويجوز زاد خال من (واها له يا هيء) ومن ذلك لا إله إلا الله سبحان الله من هو أو رجلا ولله رجلا وكفاك به رجلا والعظمة لله من رب وأعجبوا لزيد رجلا أو من رجل وكاليوم رجلا وكالليلة قمرا وكرما وصلفا ويالماء يالدواهي ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليلة لله لا يؤخر الاجل (و) من ذلك (كيف ومن وما وأي في الاستفهام) نحو . كيف تكفرون بالله . عم يتساءلون . الحاقة ما الحاقة لأي يوم أجلت * (المصدر) * أي هذا بحث إعماله (يعمل كفعله) لازما ومتعديا الى واحد فأكثر أصلا لا إلحاقا كما في شرح الكافية لانه أصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان (ان كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا) ان كان (ظاهرا على الاصح) فلا يعمل مثنى فلا يقال عجبت من ضربيك زيدا ولا مجموعا ولا مصغرا كعرفت ضريبك زيدا ولا محدودا بالتاء كعجبت من ضربتك زيدا وشذ قوله

بضربة كفيه الملا نفس راكب * ولا مضمرا كضربك زيدا حسن وهو المحسن قبيح لان كلا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل خصوصا الاضمار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون بجواز إعمال المصدر واستدلوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم

أي وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على ان عنها متعلق بأعني مقدرا (وثالثها يعمل في المجرور رفقط) دون المفعول الصريح قاله الفارسي وابن جني قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله في الظرف اذ لا فرق بينهما وقد أجازه جماعة (وجوزه قوم في الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية لان جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف وقد سمع تركته بملاحس البقر أولادها وقال الشاعر * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر أي لحست أولادها ووعد أخاه (ويقدر بأن) المصدرية مخففة أو غيرها (قيل) أي قال بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فان غير المخففة للماضي كقوله * أمن بعد رمي الغانيات فؤاده * والمستقبل كقوله

فرم بيديك هل تستطيع نقلا * جبالا من تهامة راسيات

وما الماضي والحال كقوله . كذكركم آباءكم . وقوله . تخافونهم كخيفتكم . والمخففة للثلاثة كقوله * علمت بسطك للمعروف خير يد * وقوله * لو علمنا إخلافكم عدة السلم * وقوله

* لو علمت ايثاري الذي هوت * قال ابن مالك وتقدر المخففة بعد العلم وغيره ابعد لولا أو الفعل كراهة أو ارادة أو خوفا أو رجاء أو منعا أو نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور (دائما وقيل) أى قال ابن مالك (غالبا) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع أذنى زيدا يقول ذلك وقول أعرابى اللهم ان استغفارى اياك مع كثرة ذنوبى للؤم وان تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لعى وقول الشاعر

ورأى عينى الفتى اباكا * يعطى الجزيل فعليك ذاكا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع (ومن ثم) أى من هنا وهو كون هذا المصدر مقدرا بحرف مصدرى والفعل أى من أجل ذلك (لم يقدم معموله عليه) لانه كالموصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويؤول ما أوهمه على اضمار فعل كقوله * وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان * (خلافا لابن السراج) فى قوله بجواز تقديم (المفعول عليه) فاجاز يعجبنى عمرا ضرب زيد (و) من ثم أيضا (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته وشمل التابع النعت وغيره خلافا لقول التسهيل ولا منعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد زيدا ولا من شربك وأ كلك اللبن بل يجب تأخيره كقوله * ان وجدى بك الشديد أراني * وأما قوله أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * فمؤول على اضمار يئست من نوالكم وكذا قوله تعالى . انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر . يقدر يرجعه يوم (ولا يتقدر عمله بزمان) بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا كما تقدم (خلافا لابن أبى العافية فى) قوله لا يعمل فى (الماضى) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (باقيا معموله فى الأصح) لانه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لانه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله فى المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى . هل تستطيع ربك . أى سؤال ربك اذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع (و إعماله مضافا أكثر) من أعماله منونا استقراء وعلله ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل و يجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول أل والتنوين فقويت بها مناسبة المصدر للفعل (ثم) إعماله (منونا) أكثر من إعماله معرفا بأل لان فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة (وأنكره الكوفية) أى إعماله منونا وقالوا ان وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى . أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما . التقدير يطعم ورد بأن الاصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفا بأل) كقوله * ضعيف النكاية أعداءه * وقوله * فلم أنكل عن الضرب مسمعا * (وأنكره كثيرون) والبغداديون وقوم من البصريين كالمنون وقدروا له عاملا (وثالثها أنه قبيح) أى يجوز اعماله على قبح (ورابعها إن عاقبت) أل (الضمير عمل) نحو انك والضرب خالدا المسىء إليه (والا) بان لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقولى معرفا تصريح بان أل فيه للتعريف قال أبو حيان ولا نعلم فى ذلك خلافا الا ما ذهب اليه صاحب الكافى من انها زائدة كما فى الذى والتى ونحوهما لان التعريف فى هذه الاشياء بغير أل فلا وجه الا ادعاء زيادتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال وهو فى حالة التنوين معرفة لانه فى معناها (وقال الزجاج) إعمال (المنون أقوى) من المضاف لان ما شبه به نكرة فكذا ينبغى أن يكون نكرة ورد بان إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه فى رتبة المضمر (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المعرف) أقوى من إعمال المضاف فى القياس (وقيل المضاف والمنون) فى الاعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الاصل فى الاسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة (ويضاف للفاعل

مطلقا) أي مذكورا مفعوله ومحذوفا كقوله تعالى . كذكركم آباءكم . وقوله . يفرح المؤمنون بنصر الله .
(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله . لا يسأم الإنسان من دعاء الخير . أي دعائه الخير وبذلك يفارق
الفعل لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره والفصل به بين الفعل
وإعرابه في يفعلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به
ضمير فاعل فلم تسكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفية) لا يحذف بل (يضمر) في المصدر
كما يضمر في الصفات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن فرتون (ابن الابرش ينوى) الى جنب المصدر قال
ولا يجوز أن يقال انه محذوف لان الفاعل لا يحذف ولا يضمر لان المصدر لا يضمر فيه لانه بمنزلة اسم الجنس
(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الاضافة الى المفعول (في الاصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن
الحارث الذماري عن ابن عامر . ذكر رحمة ربك عبده زكريا . وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من
استطاع اليه سبيلا وقول الشاعر
* قرع القواقيز أفواه الاباريق * وقيل لا يجوز الا في الشعر (و) يضاف (للظرف فيعمل فيما بعده رفعا
ونصبا) كالمنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون
منع هذه المسئلة (ويؤول المنون بالمبني للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد
وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية واختاره الشلوبين (وثالثها) قال أبو حيان
يجوز (ان لزمه) أي البناء للمفعول (فعله) أي فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس
كذلك (ويحذف معه) أي بالمنون (الفاعل وأوجبه الفراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة
لانه لم يسمع (فالاقوال الثلاثة) السابقة فيه أهو محذوف أم مضمر أم منوي تأتي هنا (ورابعها) قاله السيرافي
(لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهما من غير تقدير فاعل
ورد بأنه ان قال ان الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة إذ لا بد للاطعام مثلا في قوله . أو اطعام . من مطعم من
جهة المعنى وان قال انه مراد فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهما فيلزمه تقديره
وان لم يصح اضماره «مسئلة» (يذكر) بعد المصدر (البدل من فعله معموله) نحو ضربا زيدا وسقيا زيدا
(وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار
الفعل نسيا منسيا (وقيل) عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر (فعليه) أي على هذا القول (يجوز تقديمه)
أي المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا (وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الاول) أيضا (في الأصح) لانه ناب
عن فعله فهو أقوى منه إذا كان غير نائب ولأنه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل
لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياسا على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم
الا بسماع (وفي تحمله) أي هذا المصدر (الضمير خلف) صحح ابن مالك انه يتحمل كاسم الفاعل وقال كذا
«مسئلة» (يعمل كمصدر اسمه) أي اسم المصدر (الميمي لا العلم باجماع) فيهما أما الاول فلانه مصدر في الحقيقة
كقوله أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم
فمصابكم مصدر بمعنى إصابتكم وأما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة مغنية عن أل لتضمن الاشارة الى حقيقته
كيسار وبره وفجار فلانها خالفت المصادر الاصلية بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا توصف ولا تقع موقع
الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مراته (وأما) اسم
المصدر (المأخوذ من حدث لغيره) كالثواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الاحداث ووضعت لما

يناب به والمجنسه من القول ولما يعطى (فنعه) أى اعماله (البصرية) الا فى الضرورة (وجوزه) قياسا (أهل الكوفة وبغداد) الحاقاله بالمصدر كقوله * و بعد عطائك المائة الرتاعا * وقوله فان ثواب الله كل موحد * وقوله * فان كلامها شفاء لمابيا * (قال الكسائى) امام أهل الكوفة الا ثلاثة ألفاظ (الخبز والدهن والقوت) فانها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته قال أبو حيان والذى أذهب اليه فى المسموع من هذا النوع ان المنصوب فيه بمضمر يفسره ماقبله وليس باسم المصدر ولاجرى مجرى المصدر فى العمل لا فى ضرورة ولا فى غيرها *(اسم الفاعل)* أى هذا مبحث إعماله وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول هو مادل على حدث وصاحبه) فمادل جنس وقوله * على حدث يخرج الجامد *والصفة المشبهة وافعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول (و يعمل عمل فعله مفردا أو غيره) أى مثنى و مجموعا جمع سلامة وجمع تكسير (ومنع قوم) عمل (المكسر و) منع (سيبويه) والخليل إعمال (المثنى والجمع) الصحيح (المسند لظاهر) لانه فى موضع يفرد فيه الفعل فخالفه فلا يقال مررت برجل ضارب بين غلمانه زيدا وأجاز المبرد إعماله لان لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه مايلحقه (وقيل) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل (الناصب فعل مقدر منه) لان الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل و به يرد على ابنه فى دعواه نفى الخلاف فى عمله (وشرط البصرية) لاعماله (اعتماده على) أداة (نفى) صريح نحو ماضارب زيد عمرا أوموؤل نحو غير مضيع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسما أو حرفا ظاهرا أو مقدرا كقوله * اناو رجالك قتل امرئ *(أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا ولو تقديرا هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليت شعرى مقيم العذر قومى * أم هم لى فى حبها عاذلونا

أى أمقيم وقوله *وما كل مؤت نصحه بلبيب * أى رجل مؤت (أو موصول) وذلك اذا وقع صلة أل (أو) على (ذى خبر) نحو هذا ضارب زيدا وكان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا (أو) على ذى (حال) نحو جاء زيد راكبا فرسه (قيل أو) على (ان) نحو ان قائما زيد فقائما اسم ان و زيد الخبر ولم يشترط الكوفيون و وافقهم الاخفش الاعتماد على شئ من ذلك فأجازوا إعماله مطلقا نحو ضارب زيد عندنا (و) شرط البصرية (كونه مكبرا) فلا يجوز هذا ضويرب زيدا لعدم وروده ولدخول ماهو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفراء و وافقهم النحاس يعمل مصغرا . بناء على مذهبهم ان المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة هو قوى بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير (وثالثها يعمل) المصغر (الملازم التصغير) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فما طعم راح فى الزجاج مدامة * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها

فى رواية كميت (أما الماضى فالاصح يرفع فقط) نحو مررت برجل قائم أبوه أمس أوضارب أبوه أمس ولا ينصب لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقال الكسائى وهشام و وافقهما قوم ينصب أيضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى . وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد . وتأوله الاولون على حكاية الحال (ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم) رفعه (المضمر) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه و يتحمله (و) قال (قوم يعمل) النصب (ان تعدى لاثنين أو

ثلاثة) نحو هذا معطى زيد ادرهما أمس لانه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه مابعده وغير صالح للاضافة اليه لاستغنائه بالاضافة الى الاول والاكثرون قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ويرده ان الاصل عدمه (فان كان) اسم الفاعل (صلة أل فالجمهور) انه (يعمل مطلقا) ماضيا وحالا ومستقبلا لان عمله حينئذ بالنيابة فنابت أل عن الذى وفرعه وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضى فقام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذى مقام مافاته من الشبه اللفظى كما قام لزوم التأنيث بالالف وعدم النظير فى الجمع مقام مسبب ثان فى منع الصرف ومثاله ماضيا قوله

والله لايذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

* القاتلين الملك الحلاحلا * قال الاخفش ولا يعمل بحال وأل فيه معرفة كهى فى الرجل لاموصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به « وثالثها » قاله الرمانى وجماعة يعمل (ماضيا فقط) لاحالا ولا مستقبلا ورد بأن العمل حينئذ أولى ومن وروده حالا قوله تعالى « والحافظين فروجهم والحافظات » وقال الشاعر

اذا كنت معنيا بمجد وسودد * فلاتك الا المجمل القول والفعلا

(ويضاف لمعموله) جوازا نحو « هديا بالغ الكعبة » انك جامع الناس « غير محلى الصيد » قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه ان النصب أولى من الجر وقال الكسائى هما سواء ويظهر لى ان الجر أولى لان الاصل فى الاسماء اذا تعلق أحدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل على الاصل أولى (وتجب) الاضافة (ان كان ماضيا) نحو ضارب زيد أمس اذ لايجوز النصب كما تقدم (أو) كان (المفعول ضميرا) متصلا به نحو زيد مكرمك (وقيل) وعليه الاخفش وهشام محله نصب وزال التنوين أو النون فى مكرمك ومكرموك لطافة الضمير لا للاضافة لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة اذ لادليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له ورد بالقياس على الظاهر فانه لايحذف التنوين فيه الا للاضافة وبتعين النصب لفقد شرط الاضافة بان كان فى اسم الفاعل أل وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومن جمع الضمير ويجوز تقديم معموله أى اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب لا إن جر بغير حرف زائد من اضافة أو حرف فلا يقال هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيدا بضارب بخلاف ماجر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل أو جر به أى زائد أيضا فلا يقدم كغيره وجوزه قوم ان أضيف اليه حق أو غير وجد فأجازوا هذا زيدا غير ضارب وكذا الآخران وقد تقدم ذلك فى مبحث الاضافة (و) يجوز تقديم معموله (على مبتدإه) الذى هو خبر عنه نحو زيدا هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببى أى من سبب المبتدإ نحو زيد أبوه ضارب عمرا أو كان المعمول لسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا وأجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائى فى الاخيرة لا تقديم صفته أى اسم الفاعل عليه أى المعمول (و) لاتقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب أى ضارب خلافا للكسائى فى اجازته التقديم فى الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الموصف عن المعمول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذى هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الموارد فى ذلك قوله

* وتحرجن من جعد ثراه منتصب * « مسئلة » يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة الى فعال ومفعول ومفعال وفعيل وفعل) قال * أخا الحرب لباسا عليها جلالها * وسمع اما العسل فأنا شراب

وقال * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وسمع انه لمنحار بوائكها * وإن الله سميع دعاء من دعاه وقال * أتانى أنهم مزقون عرضى * ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الاحيث يمكن الكثرة فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس أما اذا لم تدل عليها فلا تعمل كأن كانت للانسب كحار وطعم أوكان بناء النصب عليها ككريم وفرح (وأنكر الكوفية الكل) أى إعمال الخمسة لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة اذ لا مبالغة فى أفعالها ولزوال الشبه الصورى أيضا فاورد بعدها منصوبا فباضمار فعل يفسره المثال (و) أنكر (أكثر البصريين الاخيرين) أى فعيل وفعل لقلتهما (و) أنكر (الجرمى فعل دون فعيل) لانه أقل ورودا حتى انه لم يسمع أعماله فى نثر (وقال أبو عمرو يعمل) فعل (بضعف) (و) قال (أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها وقد سقتها فى المتن على ترتيبها فى العمل فأكثرها فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها فى المبالغة أيضا ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالآلة وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون (وأعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا) بالكسر والتشديد فأجاز وا زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام قال أبو حيان وقد سمع اضافة شريب الى معموله فى قوله

لا تنعرى يا ناق منه فانه * شريب خمر مسعر لحروب

فعلى هذا لا يبعد عمله نصبا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله

ثم زادوا انهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر

وقوله * خوارج تراكين قصد المخارج * وقوله

شم مهاوين أبدان الجزور مخا * ميص العشيات لا خور ولا قزم

وذهب ابن طاهر وابن خروف الى جواز إعمالها ماضية وان عريت من أل وان لم يقولا بذلك فى اسم الفاعل لما فيها من المبالغة ولم احتج الى ذكره لانه رأى محكيا فى اسم الفاعل فدخل فى التشبيه * (مسئلة كهو أيضا) * فى العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أى المفعول لان فعله لما لم يسم فاعله قال ونحن تركنا تغلب ابنة وائل * كمضروبة رجلاه منقطع الظهر

(وتجوز إضافته) أى اسم المفعول (اليه) أى الى مرفوعه (دونه) أى اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح ان الاضافة فى مثل ذلك من نصب لا من رفع وأصله مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبى لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذكره فى سائر كتبه وقيده فى الالفية بالقلة ولم يقيده بها فى التسهيل والاول أحسن قال ثم انما يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى أكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث ثم كما تجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أباه وهو أقل من الاضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فعل وفعل وفعيل (كذبح وقبض وقتيل) فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه (خلافا لابن عصفور) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج فى منع ذلك واجازته الى نقل صحيح عن العرب «مسئلة» (كهو) أيضا (الصفة المشبهة به عملا لكن) تخالف فى أنها (لا تعمل مضمرة ولا فى أجنبى) بل فى سببى (ولا فى سابق) عليها بل فى متأخر عنها (ولا) فى (مفصول) بينها وبينه بل فى متصل بها قال الخفاف فى شرحه لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب الآباء الا فى الضرورة كما قال * والطيبون اذا ما ينسبون أبا * (ولا مرادا بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا

نحو انا زيدا ضارب به تقديره أنا ضارب زيدا ضارب به كما يعمل ظاهرا وفى أجنبي كما يعمل فى سببي وفى متقدم عليه كما
يعمل فى متأخر عنه وفى مفصول كما يعمل فى متصل ومراد به الاستقبال كما يعمل فى مراد به الحال وقولى (فى
الاصح فيهما) راجع الى الاخيرين قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين
معمولها إذا كان مرفوعا أو منصوبا كقوله تعالى مفتحة لهم الابواب قال ولم يتعرض ابن مالك فى التسهيل
لزمان هذه الصفة وذكر ذلك فى أرجوزته فقال * وصوغها من لازم لحاضر * وفى المسئلة خلاف ذهب أكثر
النحويين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر الى أنها تكون للأزمنة الثلاثة وأجاز
أن تقول مررت برجل حاضر الابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافى الى انها أبدا بمعنى الماضى وهو
ظاهر كلام الاخفش قال والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ أن يبنى منها فعل وذهب ابن السراج والفارسى
الى انها لا تكون بمعنى الماضى وهو اختيار الشلوبين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن
الوجه فحسن الوجه ثابت فى الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا لانها لما شبهت باسم الفاعل لم يتوقونه فى عملها فى
الزمانين وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافى وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافى بقوله إنها للماضى
ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما
وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفى البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه فى انها
لا توجد الا حالا وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل ان وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت
والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يضيق تأويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه
المناسب انتهى (ثم هى اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا) أى لفظا ومعنى كحسن وقبيح (أو لفظا لا معنى) كحائض
وخصى لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى
الخصاء مختص بالمذكر (أو عكسه) أى معنى لا لفظا ككبر الألية فانه معنى مشترك فيه لكن خص المذكر بلفظ
آلى والمؤنث بلفظ عجزاء (أو لا) تصلح لهما بل تختص باحدهما كآدر وأكمر لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر
ورتقاء وعفلاء لفظهما ومعناهما خاص بالمؤنث (وتجرى الاولى على مثلها وضدها) أى يجرى مذكرها على المذكر
والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال أبو حيان وهذا الذى يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عموما تقول مررت
برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامرأة حسنة الام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقى) فانها انما تجرى
على مثلها فقط ولا تجرى على ضدها (فى الاصح) تقول مررت برجل خصى الابن وبامرأة حائض البنت وبرجل
آلى الابن وبامرأة عجزاء البنت وبرجل آدر الابن وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه النحويون
بأنه يشبه خصوصا وأجاز الكسائى والاخفش جريان هذه الصفة على ضدها فى الاقسام الثلاثة فتقول برجل
حائض بنته وبامرأة خصى ابنها وبرجل عجزاء بنته وبامرأة آلى ابنها وبرجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابنها هكذا
حكى ابن مالك الخلاف فى الثلاثة ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع فى قسمين منها وان
الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع أل) مقترنة بها (ودونها
رفعا) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلا) بها قاله سيبويه والبصريون (أو بدلا) من الضمير المستكن فيها قاله
الفارسى (ونصبا) على أنه يعرب (مشبها بالمفعول) به فى المعرفة (أو تمييزا) فى النكرة (وجرا بالاضافة وفى
مراتبها خلاف فى مجرد ومقرون بأل ومضاف له) أى لمقرون بأل (أو لمجرد أو لضمير أو لمضاف له) أى الضمير
فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهى حالتا اقترانها بأل وعدمه فى ثلاثة وهى وجوه عملها الرفع والنصب
والجر تبلغ ستة ثم ضرب الستة المذكورة فى أحوال المعمول الستة وهى تجريده واقترانه بأل واضافة الاربعة

المشار اليها فتبلغ ما ذكر وهذه أمثلتها على الترتيب رأيت الرجل الحسن وجه والحسن وجها والحسن وجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه ورأيت رجلا حسنا وجه وحسنا وجها وحسن وجه وحسنا الوجه وحسنا الوجه وحسن الوجه وحسنا وجه الأب وحسن وجه الأب وحسن وجه الأب وحسنا وجه أب وحسنا وجه أب وحسن وجه أب وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن وجهه وحسنا وجه أبيه وحسنا وجه أبيه وحسن وجه أبيه هذا سردها وليست كلها جائزة على ما تبين (لكن تجب الاضافة) حال كونها (مجردة) من أل (الى ضمير متصل بها في الأصح) نحو مررت برجل حسن الوجه جميله أو لا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفراء فيقال جميل اياه ورد بأنه لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله فان لم تباشره متصلا به أو قرنت بأل لم تجب الاضافة بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل نحو قريش نجباء الناس وكرامهموها وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو مررت بالرجل الحسن وجها الجميله والقول الثاني ان الضمير في موضع جر فلو كانت الصفة غير متصرفة في الاصل وقرنت بأل نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الاحمره فالضمير في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء (وتمتنع) الاضافة حال كون الصفة (مع أل) الى معمول (عار منها أو من اضافة لذيها) أي لذي أل (أو) الى (ضمير ذيها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة الحسن وجه والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه لما تقرر في باب الاضافة من انه لا تجوز اضافة الصفة المقترنة بأل الى الخالي من أل ومن اضافة لما فيه أل ومثال المضاف الى ضمير ما فيه أل رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم قال أبو حيان وهو نادر (وتقبح) الاضافة حال كون الصفة دون أل (الى مضاف لضمير) وهو مثال حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختيارا) وخص جوازها بالشعر كقول الشماخ

أمن دمنتين عرج الركب فيهما * بحقل الرخامى قد عفى طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما

(و) منعها (المبرد مطلقا) في الشعر وغيره وتأول البيت المذكور على انهما من قوله مصطلاهما عائد على الاعالي لانها مثناة في المعنى قال ابن مالك في شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه قال ومع هذا ففي جوازه ضعف ووافقه أبو حيان (وكذا) يقبح (رفعها مطلقا) أي مع أل ومجردة (العاري من الضمير وأل والاضافة الى أحدهما) وذلك مثال الحسن وجه وحسن وجه والحسن وجه أب وحسن وجه أب (ومنع أكثر البصرية حسن وجه) وهو المثال الثاني من هذه الاربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف وما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين وأجازه ابن مالك ومن شواهده قوله

بثوب ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ها هنا رأس

وقوله

ببهمة منبت شهم قلب * منجذ لا ذي كهام ينبو

قال أبو حيان وقول ابن هشام الخضراوي في نحو هذا لا يجوز الرفع في قول أحد اذ لا ضمير في السبب ولا ما يسد مسده ليس بصحيح اذ جوازه محكي عن الكوفيين وبعض البصريين (ويتبع معمولها) أي الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجري على حسب لفظه لا موضعه وأجاز الفراء ان يتبع المجرور على موضعه من

الرفع كما جاز مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وانه لم يسمع منهم فى هذا الباب وأما أن يعطف على معمولها المجرور ونصبا فنصوا على انه لا يجوز لا يقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يتبع بكل التوابع (الا بالصفة) قال أبو حيان هكذا قال الزجاج وزعم انه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاءنى زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جاء فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول الصفة فينبغى أن ينظر فى ذلك قال وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال أبدا على الاول فتشبه المضمر لانه قد علم انك لا تعنى من الوجوه الا وجه زيد فى نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لى هذا التعليل أيضا الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندرانى من تلاميذ ابن برى قال لى وقد كان ظهر لى ما يشبه هذا وهى ان الصفة هى فى الحقيقة للوجه وان أسندت الى زيد مثلا فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبيين قلت له الصفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فهلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعانى فقال أصل الصفة أن تأتى للتبيين ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع واذا امتنع الاصل فأحرى أن يمتنع الفرع وقال بعض أصحابنا امتنع ذلك لانها ضعيفة فى العمل فلم تقو ان تعمل فى الموصوف والصفة معا ويضعف هذا بعملها فى المؤكد والتوكيد الا إن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كأنهما شئ واحد لان التوكيد لم يدل على معنى زائد فى المؤكد بخلاف الصفة (واذا كان معناها) أى الصفة المشبهة (لسابقها) أى للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له فى الأفراد والتذكير وضدهما نحو مررت برجل عاقل ورجلين عاقلين وبامرأة عاقلة (أو) كان معناها (لغيره ولم ترفعه فكذلك) أى تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنين الغلمان وبامرأة حسنة الغلام وبنساء حسان الغلمان (والا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق الا على لغة أكلونى البراغيث نحو مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها (وتكسيرها حينئذ) أى حين رفعت السببى مسندة الى جمع (ان أمكن أولى من الافراد فى الاصح) سواء كان الموصوف جمعا أم مثنى أم مفرد نحو مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه فى بعض نسخ كتابه واختاره (١) الجزولى وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب بعض شيوخنا الى أن الافراد أحسن من التكسير قال لان العلة فى ذلك انه قد ينزل منزلة الفعل اذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فانتفى أن تكون الصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة اذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لانه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة والا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الافراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه فى ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد سطر ان هذا القول هو مذهب الجمهور واختيار الشلوبين وشيخه الأبدى (وثالثها ان تبعت جمعا) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ولما بعده نحو مررت برجال حسان غلمانهم وان تبعت مفردا فالافراد أولى من التكسير لانه تكلف جمع فى موضع لا يحتاج اليه لانه اذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع فى الفعل مكروه فكذا فى الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فان لم يمكن التكسير فواضح انه ليس الا الافراد نحو مررت برجال شرب آباؤهم (وأوجبه) أى جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحح) أى لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة فى (التثنية) نحو مررت برجلين أعورين أبواهما ومنعوا الافراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الافراد

---

(١) وفى نسخة أجازه

والتكسير أحسن نحو مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى كعملها) في رفع السببي ونصبه وجره (اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقا) كقوله * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس * وقوله * لما بدت مجلوة وجناتها * وقوله * تمنى لقائي الجوز مغرور نفسه * قال أبو حيان وقول السهيلي والاصح يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أحدا منعها فلذلك قلت وفاقا (و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء أي حلو وقال الشاعر * لأبت وأنت غربال الاهاب *

وقال آخر فراشة الحلم فرعون العذاب وان * يطلب نداه فكلب دونه كلب

أي متعب وطائش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدي لواحد (ان أمن اللبس) نحو زيد ظالم العبيد خاذلهم راحم الابناء ناصرهم اذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحمون ناصرون وكذا هذا ضارب الاب زيدا في هذا ضارب أبوه زيدا فان لم يؤمن اللبس لم يجز (وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع) انما يجوز (ان حذف المفعول اقتصارا) فان لم يحذف أصلا لم يجز وكذا ان حذف اختصارا لأنه كالمثبت فيكون الوصف اذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعولية به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرعا الاصل وفرعا الفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم انه انما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو * ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة

تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب النفس راجع

وقال آخر ومن يك منحل العزائم تابعا * هواه فان الرشد منه بعيد

ومن وروده في المصوغ من متعد قوله ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

انتهى قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ولا خلاف أنه يجوز في المتعدي لاثنين أو ثلاثة (ومنعه الاكثر مطلقا وتوقف أبو حيان) فقال الاحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لان القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل (فان تعدى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الاصح) وعليه الجمهور وجوزه الاخفش وابن عصفور نحو مررت برجل مار الاب بزيد بنصب الاب أو جره واستدلا بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بالوجع متعلق بحديث وهو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مررت برجل غضبان الاب على زيد علقوا على زيد بفعل محذوف تدل عليه الصفة أي غضب على زيد * (افعل التفضيل) أي هذا مبحثه (يرفع) افعل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه وغيره (والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر) رفعه الظاهر (ان كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين ثانيهما له والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للموصوف وهو الضمير في عينه وقد

تقدم النفي أول الجمل ومثله الحديث مامن أيام أحب الى الله فيها العمل منه فى عشر ذى الحجة وقول الشاعر

ماعلمت امرأ أحب اليه البـذل منه اليك ياابن سنان

قال ابن مالك والسبب فى رفعه الظاهر فى هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبته الفعل اياه على وجه لا يكون بدونها ألا ترى انه يحسن فى المثال أن يقال بدله مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ولايختل المعنى بخلاف قولك فى الاثبات رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فان ايقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى فكان رفع أفعل للظاهر لو وقع موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضى معنى اذا وصل بالالف واللام فانه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة فان المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه فاعطى العمل بعد أن منعه (وقاس ابن مالك) على النفى (النهى والاستفهام) فقال لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقولك لايكن غيرك أحب اليه الخير منك وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن وان لم يرد ذلك مسموعا (ومنعه أبو حيان) قائلا اذا كان لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ماقالته العرب ولا يقاس عليه ماذكر من الاسماء لا سيما ورفعه الظاهر انما جاء فى لغة شاذة فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع قال على إن الحاقها بالنفى ظاهر فى القياس ولكن الاولى اتباع السماع (وأعرب الاعلم مثله) أى هذا التركيب معه أى (معه) الوجه الذى تقدم تقريره (مبتدأ وخبرا وقد تحذف الضمير الاول) اذا كان معلوما نحو مارأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك وقال ابن مالك تقديره مارأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه فى قومك (و) قد يحذف الضمير (الثانى وتدخل من على الظاهر) نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محله) كقولك فى المثال المذكور من عين زيد بحذف كحل الذى هو المضاف (أو) على (ذى محله) كقولك فيه من زيد بحذف كحل وعين وادخاله على صاحب العين ومن ادخاله على المحل قولهم مارأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر والاصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف اليه مقامه (ولا ينصب) افعل التفضيل (مفعولا به على الاصح) بل يتعدى اليه باللام ان كان الفعل يتعدى الى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فان كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه وان كان مبنيا من فعل المفعول تعدى بالى الى الفاعل معنى نحو زيد أحب الى عمرو من خالد وأبغض الى بكر من عبدالله وبفى الى المفعول نحو زيد أحب فى عمر من خالد وأبغض فى عمرو من جعفر قال ابن مالك وان كان من متعد الى اثنين عدى الى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثانى نحو هو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قال أبو حيان وينبغى أن لا يقال هذا التركيب الا ان كان مسموعا من لسانهم وذهب بعضهم الى انه ينصب المفعول به ان أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك فى التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأى ضعيف لانه وان أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعديته وللتراكيب خصوصيات وفى شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان ورد مايوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى . الله أعلم حيث يجعل رسالته . فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهى فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد فى شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لانها من الظروف التى لا تتصرف (ولا) تنصب مفعولا (مطلقا وفاقا) ذكره (وتلزمه من ولو تقديرا ان جرد) من أل والاضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى . النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . ومثال تقديرها . وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . (و) يلزمه (الافراد والتذكير ان جرد أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعا لمذكر ام مؤنث لمفرد أم مثنى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمر و والزيدون أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهى أفضل امرأة وهن أفضل نساء (خلافا للفراء فى الثانى) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فضله وايضاح أن يؤنث و يثنى نحو هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا (و) على الاول يلزم (مطابقتها هى) أى النكرة المضاف اليها كما تقدم فى الامثلة (خلافا لابن مالك فى النكرة (المشتقة) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية ماقبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تكونوا أول كافر به . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بثنى نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع فى المعنى أى أول فريق كافر (و) على الاقوال يلزم (كونهما من جنس المسند اليه أفعل) كما بين (وجوز) أبو بكر (ابن الانبارى جرها ان خالفته) فى المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع دارا ودارا وأبسط جاه وجاها قال فالجر على اضافة أفعل الى المفسر والنصب على ارادة من اد لو ظهرت لم يكن الا النصب (والمعرف بأل يطابق) فى الافراد والتذكير وضدهما حتما نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل (وفى المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة وعدمها وقد اجتمعا فى قوله صلى الله عليه وسلم الاأخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا (وأوجب ابن السراج الافراد والتذكير) ومنع من مطابقته ماقبله قال أبو حيان ورد عليه بالسماع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم أحرص الناس على حياة . وقال وجعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس فشبهه بذى الالف واللام أقوى من شبهه بالعارى من حيث اشتركا فى ان كلا منهما معرفة فاجراؤه مجراه فى المطابقة أولى من أجراءه مجرى العارى فاذا لم يفد الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك (وعلى الاول فى الافصح خلف) قال أبو بكر ابن الانبارى الافراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أضيف اليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل وجمعه وتأنيثه قال وهذا القوى عن العرب وقال أبو منصور الجواليقى الافصح من الوجهين المطابقة (ولا يجرد) أفعل (من) معنى (التفضيل حينئذ و يكون بعض المضاف اليه) كما تقدم (وقال الكوفية) الاضافة فيه (على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق) وجوبا كالمعرف بأل لتساويهما فى التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما اضيف اليه قال ابن مالك فى شرح الكافية فلو قيل يوسف أحسن اخوته امتنع عند ارادة معنى المجرد وجاز عند ارادة معنى المعرف بأل لما ذكرت لك ولما قرر فى باب الاضافة من ان أيا بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة ومعنى كل ان أضيف الى نكرة وأفعل التفضيل مثلها فى ذلك وفى شرح التسهيل لأبى حيان اذا كان أفعل جاريا على من أطلق له التفضيل فلا ينوى معه من واذا أول بما لاتفضيل فيه لزمت المطابقة فى الحالين ولا يلزم أن يكون نهما بعض المضاف اليه مثال الاول يوسف أحسن إخوته أى أحسنهم أو الاحسن من بينهم فهذا على الاخلاء من معنى من واضافته الى ماليس بعضا منه لان اخوة يوسف لايندرج فيهم يوسف ومثال الثانى زيد أعلم المدينة تريد علم المدينة قال وهذا النوع ذهب اليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهون عليه . قالوا التقدير هو عالم بكم اذ لا مشارك له فى علمه وهو هين عليه إذ لا تفاوت فى نسب المقدورات الى قدرته (وفى قياس ذلك خلف) فقال المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك فى التسهيل الاصح قصره على السماع قال أبو حيان لقلة ماورد من ذلك

(ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجرد) من أل والاضافة المقرون بمن (من مشاركة المفضل) فى المعنى (غالبا ولو تقديرا) قال أبو حيان فاذا قيل سيبويه أنحى من الكسائى فالكسائى مشارك لسيبويه فى النحو وان كان سيبويه قد زاد عليه فى النحو والمراد بقولنا ولو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم فى البغيضين هذا أحب الى من هذا وفى الشريرين هذا خير من هذا وفى الصعبين هذا أهون من هذا وفى القبيحين هذا أحسن من هذا وفى التنزيل . قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى اليه . وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا وأهون صعوبة وأقل قبحا ومن غير الغالب قوله العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء (وتحذف من المفضول لقرينة) كقوله تعالى . فانه يعلم السر وأخفى . (ويكثر) الحذف (لكون أفعل خبرا) لمبتدإ أو ناسخ نحو . ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا . والله أعلم بما وضعت . وما تخفى صدورهم أكبر . والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا . تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وقال الشاعر

* ولكنهم كانوا على الموت أصبرا * (أو صفة) نحو مررت برجل أفضل (ومنعه الرمانى معها) وقال لا يجوز الحذف الا فى الخبر (وثالثها) الحذف مع الصفة (قبيح وجوزه البصرية مع) أفعل اذا كان فى موضع (فاعل أو اسم ان) نحو جاءنى أفضل وان أكبر الله ومنعه الكوفيون (وفى تقديمها) أى من ومجرورها على أفعل أقوال أحدها الجواز (ثانيها) المنع (ثالثها) وهو (الاصح بحيث إن وصلت باستفهام) نحو ممن أنت خير ومن أى الناس زيد أفضل وممن كان زيد أفضل وممن ظننت زيدا أفضل ومن وجه من وجهك أجمل (وإلا) بأن كانت فى الخبر (منع اختيارا) وجاز فى الضرورة كقوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

(وتفصل) من مجرورها من أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى . النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (وقل) الفصل بينهما بينه (بغيره) أى بغير المعمول كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

وقوله لم ألق أخبث يا فرزدق منكم * ليلا وأخبث بالنهار نهارا

(ويعدى أفعل كالتعجب) أى بالحروف التى يعدى بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب فى الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد وأرأف بنا من غيره (مسئلة) (آخر عن الاصل آخر) وهو وصف على أفعل (مطابق) وما هو له (مطلقا) فى الافراد والتذكير والتنكير وأضدادها نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين أو رجالا آخرين وكان مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل ان يلازمه فى التنكير لفظ الافراد والتذكير وان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الا معرفا كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى وكان بذلك معدولا عما هو به أولى فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لانه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل (والصحيح) انه (يستعمل فى غير الآخر أما أول الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل فيفرد مجردا ومضافا لنكرة ويطابق معرفا بأل ويضاف لمعرفة قال تعالى . ان أول بيت وضع . وأنا أول المؤمنين . (ويقع بعد عام مضافا) هو (اليه وتابعا) له (ومنصوبا ظرفا) قال فى البسيط تقول العرب على ما قاله اللحيانى مضى عام الاول بما فيه والعام الاول وعام أول بما فيه وعام أول بما فيه وعام أول وعام أول فتضيف العام الى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتصرف ولا تصرف لان أول يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفا واسما فتقول أبدا بهذا أول فتبنيه على الضم والحمد لله أولا وآخرا يعرب وتصرف نكرة وفعلت ذلك عاما أول وعام أول وعام أول وأول واحترز بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفى

محفوظي ان مؤنث هذا أوله *(أسماء الأفعال)* أي هذا مبحثها (هي اسماء قامت مقامها) أي مقام الافعال
في العمل (غير متصرفة) لا تصرف الافعال اذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الاسماء اذ
لا يسند اليها فتكون مبتدأة أو فاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها أو مجرورة وبهذا القيد خرجت الصفات
والمصادر فانها وان قامت مقام الأفعال في العمل الا انها تتصرف تصرف الاسماء فتقع مبتدأة وفاعلا ومفعولا وأما
قول زهير * دعيت نزال ولج في الذعر * فمن الاسناد اللفظي وقولي في صدر الحد هي اسماء أحسن من قول
التسهيل هي ألفاظ الى آخره لانه يدخل فيه إن وأخواتها فانها ألفاظ قامت مقام أفعال فعملت غير متصرفة
تصرفها ولا تصرف الأسماء وهي حروف لا أسماء أفعال ولذا احتاج الى اخراجها فزاد في الكافية قوله ولا فضلة
وقال في شرحها انه أخرج به الحروف لان الحرف أبدا فضلة في الكلام (وحكمها غالبا في التعدي واللزوم
وغيرهما) كاظهار فاعلها واضماره (حكم موافقها معنى) فرويد متعد لأن فعله إمهل فيقال رويد زيدا وصه لازم
لان فعله أسكت وفاعل كليهما مضمر وجوبا كفعليهما ومظهر في هيهات زيد كما تقول بعد زيد واحترز بغالبا
من آمين فانه بمعنى استجب وهو متعد ولم يحفظ لها مفعول وكذا إيه بمعنى زدني (لكن) يخالفه في انها (لا يبرز
معها ضمير) بل يستكن فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ
واحد (ولا يتقدم معمولها) عليها فلا يجوز ان يقال زيدا عليك ولا زيدا دراك لانها فرع في العمل عن الفعل
فضعفت (ولا تضمر) أي لا تعمل مضمرة بأن تحذف و يبقى معمولها (في الاصح فيهما) وجوز الكسائي أن
يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها أجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى . كتاب الله عليكم وقول الشاعر
* يا أيها المائح دلوي دونكا * وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوي مفعولا بدونك
مضمرا لدلالة ما بعده عليه (وزعمها الكوفية أفعالا) لدلالتها على الحدث والزمان (و) زعمها (ابن صابر قسما رابعا)
زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة (سماها الخالفة ثم) على الاول وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف في
مسماها (قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان) بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان (وقيل) بل (تفيدهما)
قال في البسيط ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل قيل وهو ظاهر كلام سيبويه
والجماعة (وقيل) هي (اسماء المصادر) ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر أو معنى (الوقوع)
بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الامر (فتبعه الزمان وما نون منها) لزوما نحو واها وإيها و ويها أو جوازا كصه ومه
وايه فهو (نكرة) بمعنى انه اذا وجد دل على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل (وغيره) أي ما لم ينون إما
جوازا كما ذكر أو لزوما كآمين و بله (معرفة وقيل كلها معارف) لا نكرة فيها ثم اختلف في تعريفها من أي
قبيل هو فقيل من قبيل تعريف الاشخاص بمعنى ان كل لفظ من هذه الاسماء وضع لكل لفظ من هذه الافعال
(وقيل) هي (أعلام أجناس وأكثرها أوامر كصه) بمعنى اسكت ويقال صاه (ومه وايها) وكلاهما بمعنى
انكفف كذا في التسهيل خلاف قول كثير بن انه بمعنى اكفف لان اكفف متعد ومه لا يتعدى (وها) بمعنى
خذ وفيها لغتان القصر والمد وتستعمل مجردة فيقال للواحد المذكر وغيره ها وهاء ومتلوها بكاف الخطاب بحسب
المخاطب فيقال هاك وهاك وها كما وهاكم وها كن ومقتصرا على تصرف الهمزة فيقال هاء وهاؤما وهاؤم
وهاؤن وهذه أفصح اللغات فيها وبها ورد القرآن (ورويد وتيد) وكلاهما بمعنى إمهل وقد يردان مصدرين
معربين نحو رويدك وتيدك ورويد زيد (وهيت) بفتح الهاء وكسرها وضمها (وهيه) بفتح الهاء وكسرها مع
تشديد الياء فيهما وكلاهما بمعنى أسرع وقد قرئ قوله تعالى قالت هيت لك بالاوجه الثلاثة (وإيه) بمعنى حدث
(وآمين) بالمد والقصر بمعنى استجب (وقد تدل على) حدث (ماض كهيهات) بمعنى بعد وقد حكى فيها الصغاني ستا

وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهايهان وايهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة وحكى غيره ايهاك وأيهاوايها وهيهاتا بالالف وايهاء بالمد فزادت على الاربعين (وشتان) بمعنى افترق (وسرعان وشكان) مثلثا أولهما بمعنى سرع (و) على حدث (حاضر كاوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو وفيهما وأوه بسكون الواو وكسر الهاء (وأف) بمعنى أتضجر وفيها نحو أربعين لغة (وإخ وكخ) بكسر الهمزة والكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى أتكره (وواها ووي) بمعنى أعجب (و) قد (تضمن نفيا) كقولهم هيام بمعنى فنى (ولو بلا) النافية كقولهم لالعانه لا اقالة (ونهيا) كقولهم وراءك بمعنى تأخر لانه بمعنى لا تتقدم واستفهاما كقولهم مهيم أى أحدث لك شئ وقيل معناه ماوراءك (وتعجبا) كقولهم بطآن هذا الامر بمعنى بطؤ وفيه معنى التعجب وقوله

وابأبى أنت وفوك الاشنب * كانما ذر عليه الزرنب

(وغيرها) كالاستعظام فى قولهم بخ بخ والتندم فى قوله

سالتانى الطلاق أن رأتانى * قل مالى قد جئتمانى بنكر

وى كأن من يكن له نشب يحبب * ومن يفتقر يعش عيش ضر

و (منها ما أصله ظرف أو) جار (ومجرور) قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا النوع لا يستعمل الا متصلا بضمير مخاطب (كمكانك) بمعنى إثبت (وعندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذ (ووراءك) بمعنى تأخر (وأمامك) بمعنى تقدم (واليك) بمعنى تنح (وعليك) بمعنى الزم. (ولا تقاس) هذه (فى الاصح) بل يقتصر فيها على السماع وأجاز الكسائى أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياسا على ما سمع ورد بأن ذلك اخراج لفظ عن أصله وقيل ان الكسائى يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك (ومحل الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال أحدها رفع وعليه الفراء ثانيها نصب وعليه الكسائى (ثالثها) وهو (الاصح) ومذهب البصريين (جر) لان الأخفش روى عن عرب فصحاء على عبدالله زيدا بجر عبدالله فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه قال ابن مالك فى شرح الكافية ومع ذلك ففى كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك أن تقول فى التوكيد عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير فلا محل لها من الاعراب (ومنها) ماهو (مركب مزجا كحيهل) اسم مركب مزجى بمعنى أقبل وهلا بمعنى قر وتقدم فلما ركب حذف ألفها وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليبا للحى وقد يستحث بها غيره تغليبا للهلا وتستعمل بمعنى قدم نحو حيهل الثريد وبمعنى عجل متعد بالباء نحو حيهل بكذا وبالى نحو حيهل الى كذا وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على كذا وفيها لغات (وهلم الحجازية) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قيل إجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى أقصد خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك فى شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال فى البسيط ويدل على صحته انهم نطقوا به فقالوا هالم ويأتى هلم بمعنى أحضر فيتعدى ومنه

هلم شهداءكم أى أحضروهم وهلم الثريد أى أحضره وبمعنى أقبل فيتعدى بالى نحو هلم الينا وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنو تميم فهى عندهم فعل تتصل بها الضمائر فيقولون هلمى وهلما وهلموا وهلممن (أما) قول الناس (هلم جرا فتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام فى عربيته) قال فى رسالة له ﴿مسئلة﴾ اسماء الاصوات ماوضع لزجر) لمالا يعقل (كهلا) بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء (أودعاء) لمالا يعقل (كأو) بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس (أوحكاية صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغاق) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب (وفيه) أى فى هذا النوع أيضا كما فى أسماء الأفعال (المركب) المزجى (كخاق باق) باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحظ النحوى أن يتكلم على بنائها انتهى وقد تقدم فى باب المعرب والمبنى انها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى انها لاعاملة ولا معمولة (وشذ اعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن) كقوله * اذلتى مثل جناح غاق * أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتنكيرها بالتنوين) كما فى أسماء الافعال وأصل بنائها على السكون كقب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثى كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاه وحوب وعوه وقوس وهيج وعيط وطيخ (وعبر بعضى) بالميم والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لافيبنى) لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل فقالت مض   وحركت لى رأسها بالنغض

(الظرف والمجرور) أى هذا مبحثهما (اذا اعتمدا كالوصف) على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا ما بعدهما فاعلا) نحو ما فى الدار أحد وأفى الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذى فى الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثرون بوجوبه) لان الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هو راجح ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخرا والظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجح فيه الابتدائية) ويجوز كونه فاعلا (وأوجبها) أى الابتدائية (السهيلى) فهذه أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذى هو متعلقهما المقدر باستقر (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقربهما منه باعتمادهما على قولين قال فى المغنى والمختار الثانى بدليل امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الاول لان الأصل فى العمل الفعل ولتعادل المرجحين فى الاملية أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فان لم يعتمدا) على شئ مما ذكر نحو فى الدار أو عندك زيد (فالابتدائية واجبة خلافا للاخفش والكوفية) فى اجازتهم الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ﴿مسئلة﴾ يجب تعليقهما أى الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ، أو ما فيه رائحته كقوله * انا أبو المنهال بعض الاحيان * وقوله * أنا ابن ماوية اذ جد النقر * فيتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم فى قومه فتعلق الظرف لما فى حاتم من معنى الجود (ولو مقدرا) كقوله تعالى ، والى ثمود أخاهم صالحا فانه متعلق بأرسلنا مقدرا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والرسل اليهم يدل عليه (وفى أحرف المعانى) هل يتعلقان بها أقوال أحدها وهو المشهور المنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة وان لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسى وابن جنى قالا فى

نحو يازيد إن اللام متعلقة بيا وقال المجوزون مطلقا فى قول كعب

وماسعاد غداة البين اذ رحلوا * الا أغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفى أى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كأغن (ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء ومن فى كفى بالله شهيدا. هل من خالق غير الله. وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط (الا اللام المقوية) فانها تتعلق بالعامل المقوى نحو. مصدقا لما معهم. فعال لما يريد. ان كنتم للرؤيا تعبرون. لان التحقيق أنها ليست بزائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين (وقول الحوفى) فى اعرابه (ان الباء فى) أليس الله (بأحكم الحاكمين متعلق وهم) أى غلط نشأ عن ذهول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع مابعدها على الخبرية فى قوله * لعل أبى المغوار منك قريب * (و) لا (لولا) اذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل فى ان مابعدها مرفوع المحل بالابتداء (و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعديه التى هى إيصال معنى الفعل الى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التى للتشبيه قالا انه إذا قيل زيد كعمرو فان كان المعلق استقر فالكاف لاتدل عليه بخلاف فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا الكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لابالحرف قال فى المغنى والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (و يجب حذفه) أى مايتعلقان به (اذا وقعا صلة) نحو. وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون. (أو صفة) نحو. أو كصيب من السماء. (أو خبرا) نحو زيد عندك أو فى الدار (أو حالا) نحو. فخرج على قومه فى زينته (أو مثلا) كقولهم للعرس بالرفاء والبنين أى أعرست (وجوز ابن جنى اظهار) المتعلق فى (الخبر) واستدل بقوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * (و) جوزه (ابن يعيش ان لم يحذف و ينقل اليه ضمير) نحو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا (وأنكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) للمتعلق (فيه) أى فى الخبر (ثم عندهم) اى الكوفية (ينصبه) أمر معنوى وهو (الخلاف) أى كونهما مخالفين للمبتدإ (وعندهما) ينصبه (المبتدأ) و زعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك و ينصبه اذا كان غيره (و يقدر الكون المطلق) نحو زيد فى الدار فيقدر كائن أو مستقر ومضارعهما ان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو غدا أو كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المضى نبه عليه ابن هشام وقال انهم أغفلوه (الا لدليل) فيقدر الكون الخاص. الحر بالحر. الآية فيقدر فيها يقتل (و) يقدر (مقدما) كسائر العوامل من معمولاتها (الا لمانع) كما فى نحو ان فى الدار زيدا فيقدر مؤخرا حتما لأن إن لا يليها مرفوعها و يرجح ذلك فى نحو فى الدار زيد لان الاصل تأخير الخبر (والمختار وفاقا لاهل البيان تقديره فى البسملة فعلا مؤخرا مناسبا لما جعلت هى مبدأ له) فيقدر فى أول القراءة بسم الله أقرأ وفى الأكل بسم الله أكل وفى السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم فى ذكر النوم (باسمك ربى وضعت جنبى) و باسمك أرفعه وذهب البصريون الى انه يقدر فيها فى كل موضع ابتداء كائن باسم الله فيكون خبر المبتدإ مقدر وذهب الكوفيون الى انه يقدر أبتدئ [illegible] * (التنازع فى العمل) * أى هذا مبحثه (اذا تعلق عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعا أو نصبا أو جرا بحرف

أو أحدهما رفعا والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما) يعملان فيه (ان اتفقا) في الاعراب المطلوب نحو قام وقعد زيد فجعله مرفوعا بالفعلين كما يسند للمبتدإ خبران وكما يرفع منطلقان في زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما يقتضيانه والجمهور منعوا ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدإ كما هو واضح وفي مسئلة زيد وعمرو منطلقان لان الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء علة فالعلة مجموعهما بخلاف مسئلة الفعلين اذ لا يصح اسناد كل منهما وحده الى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمرو وحده الى منطلقان (و) على الاول (الاقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الاسبق (عند البصرية) لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مفسره (فان ألغى الثاني) من الاعمال في الاسم بأن أعمل فيه الاول حال كون الثاني (رافعا) سواء كان الأول رافعا أيضا أم لا (أضمر فيه) أي الثاني اذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميرا (مطابقا) للاسم في الافراد والتذكير وفرعهما لانه مفسره والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو قام وقعد زيد قام وقعدا الزيدان قام وقعدوا الزيدون قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيدا ضربت وضرباني الزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربت وضربتني هندا (مالم تؤد) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالاظهار) حينئذ واجب لتعذر الاضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه ان طوبق المفسر والمفسر ان طوبق المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظنانى قائما الزيدين قائمين يظهر ثاني ظنانى لانه لو أضمر مفردا فقيل اياه طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنى فقيل إياهما فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالاظهار عن باب التنازع لان كلا من العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية) مع الاظهار وجهين آخرين (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عند * ك راض والرأى مختلف

أي راضون (واضماره مؤخرا) عن معمول الآخر (مطابقا للمخبر عنه) نحو ظننت وظنانى الزيدين قائمين اياه فيدل عليه المثنى لأنه يتضمن المفرد (و) جوز (قوم) من البصريين وجها آخر (اضماره مقدما) في محله مطابقا للمخبر عنه نحو ظننت وظننى اياه الزيدين قائمين (وكذا) اذا كان الثاني (غير رافع) يضمر فيه اذا أعمل الاول (اختيارا في الاصح) نحو قام أو ضربني وضربته زيد وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان وقيل يجوز حذفه كقوله

بعكاظ يعشي الناظر ين * ن إذا هم لمحوا شعاعه

أي لمحوه وأجيب بأنه ضرورة (أو) ألغى (الأول) حال كون الأول رافعا من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الاول المرفوع كقوله

خالفاني ولم أخالف خليلا * ى ولا خير في خلاف الخليل

وقوله * جفوني ولم أجف الاخلاء إنني * وقوله * هوينني وهويت الخرد العربا * (وقال الكسائي وهشام والسهيلي وابن [illegible] يحذف) بناء على [illegible] من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا الفرار من الاضمار قبل الذكر الذي هو خارج [illegible] (الاحسن إعمال الاول حينئذ) فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر [illegible] عنه الجمهور (لاتصح المسئلة الابه) فاوجب إعمال الأول حينئذ (وعنه) قول [illegible] (انه يقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياسا (و) حكى (عنه) قول آخر حكاه ابن [illegible] أنه يجيز إعمال الثاني قياسا ويضمر في الأول (بشرط تأخر الضمير) نحو ضربني وضربت زيدا هو قال البهاء ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير

ابن مالك (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر في الاول لانه لكونه فضلة لم يحتج فيه الى الاضمار قبل الذكر قال تعالى . آتوني أفرغ عليه قطرا . وقال . هاؤم اقرؤا كتابيه . وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس) حذفه فيجب اضماره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لتوهم ان المراد مال الى وكذا رغب في ورغبت عن زيد (وجوز قوم اظهاره اختيارا) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما في الغاء الثانى ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر و بعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله * اذا كنت ترضيه و يرضيك صاحب * (فان كان) العامل من باب (ظن أضمر قبل الذكر) نحو ظنانى اياه وظننت الزيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخرا) نحو ظنانى وظننت الزيدين قائمين اياه (أو حذف) أصلا (أو أتى به اسما ظاهرا) حذرا من عدم مطابقة المخبر عنه والمفسر نحو ظنانى قائما وظننت الزيدين قائمين و به تخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم نظيرها في الغاء الثانى والجمهور على آخرها (والمختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولى ظن لدليل (والا) بأن لم تكن قرينة (جئ به اسما ظاهرا) كما قال الجمهور حذرا من المخالفة المذكورة (ومنع ابن الطراوة الاضمار في) باب (ظن مطلقا) في هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع واستبشع من النحويين اجازة ذلك لانه ليس للضمير مفسر يعود عليه ألا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن الهاء عائدة على قائم اذ يصير المعنى وظننى ذلك القائم المذكور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع في لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط (وتوقف أبو حيان) فقال الذي ينبغى الرجوع الى السماع فان استعملته العرب في ظن في هذا الباب اتبع والا توقف في اجازته لان عود الضمير على شئ لفظا لا معنى قليل وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لاتنازع في نحو ماقام وقعد الازيد) وقول الشاعر

ماصاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقوله ماجاد رأيا ولا أجدى محاولة * الا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير أحد حذف واكتفى بقصده ودلالة النفى والاستثناء على حد . ومامنا الا له مقام معلوم . وقيل انه من باب التنازع وليس كالآية المذكورة لان المحذوف فيها مبتدأ وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين فانه فاعل ولا يجوز حذفه فتعين أن يكون من التنازع (و) الأصح أيضا انه لاتنازع في قول امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

خلافا لمن جعله من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثانى الملغى أى أطلبه بل هو فعل لازم لامفعول له أى كفانى قليل ولم أسع بدليل قوله في صدره فلو أن ما أسعى (ومنعه) أى التنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدم العاملين وتأخر مابطلبانه عنهما فلو قلت ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل قد ضربت أوشتمت لم يكن من الباب وجوزه الفارسى في تأخر أحد العاملين و بعض المغاربة في تأخرهما واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرف) كنعم وبئس قال في البسيط فلو قلت نعم في الحضر و بئس في السفر الرجل زيد على إعمال الثانى لكنت قد أضمرت في الاول ولم تفسر وهو لازم التفسير اذا أضمر ولو أضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك يلزم في الثانى قال أبو حيان وكذا حبذا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كالمركب مع الاشارة قال وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه و بين معموله على إعمال الأول (وقيل

يجوز فى التعجب مطلقا) ويغتفر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد مايقتضى العاملان وعليه المبرد ورجحه الرضى (وقيل) يجوز فيه (بشرط إعمال الثانى) ليزول ماذكر من الفصل المحذور وعليه ابن مالك نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأعقل بزيد ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع اذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت فى المتنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبى الربيع (فى) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو

* أتاك أتاك اللاحقون * فهيهات هيهات العقيق وأهله * لان الثانى فى حكم الساقط فلا يعتد به قال أبو حيان ولم يصرح بالمنع فى ذلك أحد سواهم بل صرح الفارسى فى المثال الثانى بأنه من التنازع والاضمار فى أحدهما (و) منعه (الجرمى فيما تعدد مفعوله) الى اثنين أو ثلاثة وخصه بالمتعدى الى واحد قال لانه لم يسمع من العرب فى ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع والجمهور قالوا سمع فى الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالى المبتدآت وان لم يسمع لانه قياس أصولهم فيقال فى إعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياها زيدا عمرا قائما وفى إعمال الثانى أعلمنى وأعلمته زيدا عمرا قائما إياه إياه هنا (وجوز بعضهم فى لعل وعسى) قال فى الارتشاف تقول لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثانى ولو أعمل الأول لقال لعل وعسى زيدا خارج (و) جوزه (السيرافى فى مصدرين) نحو قولهم

أرواح مودع أم بكور * أنت فانظر لأى ذاك تصير

(ومنعه الجمهور) قال فى النهاية فاذا قلت سرنى الزامك وزيارتك زيدا وجب نصب زيدا بالثانى ولا يجوز بالاول للفصل بين المصدر ومعموله (وقال أبو حيان) فى الارتشاف (ينبغى أن يجوز فيما بمعنى الامر او بمعنى (الخبر) باعمال أيهما شئت (ويقع) التنازع (فى كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال) لانها لا تضمر (خلافا لابن معط) قال فى الارتشاف فانه جوز التنازع فيها ولكن يقول فى مثل ان تزرنى القك راكبا على إعمال الاول إن تزرنى أزرك فى هذه الحال راكبا على معنى إن تزرنى راكبا القك فى هذه الحال ولا تجوز الكناية بضمير عنها والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (فى سببى مرفوع) قالا فلا تنازع فى نحو زيد منطلق مسرع أخوه وقول كثير

* وعزة ممطول معنى غريمها * لانك لو قدرته لاسندت أحد العاملين الى السببى وأسندت الآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدإ لانه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفى كل منهما ضميرهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببى المنصوب فيكون فى التنازع نحو زيد أكرم وأفضل اياه لانه يحذف ولا يضمر قال أبو حيان وما قالاه لم يذكره معظم النحويين (وبعضهم فى المضمر) قال فى الارتشاف وأجازه أكثرهم (الاشتغال) أى هذا مبحثه (هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف الى ضميره وصلته المشتمل نحو زيدا ضربته وزيدا ضربت أخاه وهندا أكرمت الذى يحبها بخلاف مالو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيدا على البدل أو زيد على الابتداء فليس من الباب وفاعل ينصب قولى (عامل جائز العمل فيما قبله) لولم يشتغل بما بعده كما مثل وأسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتى اذ مالا يصح أن يعمل فى شئ لا يصح أن يفسر عاملا فيه ومن صور مالا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولى (غير صلة) نحو زيد أنا الضاربه (ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف الى فعل تشبيها بها فى تتميم ماقبلها بها نحو مارجل تحبه يهان وزيد يوم تراه تفرح (ولا مسند لضمير السابق المتصل) نحو أزيدا ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول

الذى حقه أن يكون فضلة فان انفصل الضمير نحو زيد لم يظنه ناجيا إلا هو جاز لان المنفصل كالأجنبى فاشبه نحو زيد لم يظنه ناجيا الا عمرو (ولاتالى استثناء) نحو ما زيدا الا يضرب به عمرو (أو) تالى (معلق) أى حرف من أدوات التعليق نحو زيد كيف وجدته وزيد ما أضرب به عمرو ولأضربنه وزيد انى أكرمه والدرهم لمعطيك عمرو (أو) تالى (حرف ناسخ) نحو زيد ليتنى أكرمه (أو) تالى (كم) الخبرية نحو زيد كم لقيته اجراء لها مجرى كم الاستفهامية (أو) تالى (واو الحال) نحو جاء زيد وعمرو يضرب به بشر فرارا من تقدير المضارع بعدها (وفى الشرط) نحو زيد ان زرته يكرمك (والجواب) نحو زيد ان يقم أكرمه (وتالى لا) النافية من المعلقات نحو زيد لا أضربه وزيد والله لا أضربه (أو) تالى حرف (تنفيس) نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه (خلاف مبنى على تقدم معمولها) فمن أجازه فيها جوز الاشتغال والنصب فى الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح فى الشرط والجواب المنع وفى لا التفصيل وهو المنع فى جواب القسم دون غيره (و) فى التنفيس الجواز فى تالى (اذا الفجائية) نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو (وليتما) نحو ليتما زيدا أضربه (خلاف ايلائها الفعل) فمن جوزه جوز الاشتغال والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيهما فلا ومن فصل فى اذا بين اقترانها بقد وعدمه فصل هنا (والاصح منعه فى مفصول) من الفعل (بأجنبى) نحو زيدا أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا ينصب اذ المفصول لا يعمل فلا يفسر وجوزه الكسائى قياسا على اسم الفاعل أجاز أزيدا أنت ضاربه وفرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار أنت ضاربه بمنزلة ضربته فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشئ بخلاف الفعل (و) الاصح منعه (فى تالى أداة تحضيض أو عرض أو تمن بألا) نحو زيد هلا ضربته وعمرو ألا تكرمه والعون على الخير ألا أجده بناء على ان الثلاثة لها الصدر إجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان معنى هلا فعلت لم تفعل ومعنى ألا تفعل أتفعل مع ان هلا وألا مركبان من هل والهمزة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه فى البسيط وجوزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجزولى (ومنعه قوم فى ليس) بناء على منع تقديم خبرها العدم [illegible] فيها ونص سيبويه على جوازه بناء على الجواز [illegible] زيدا [illegible] مثله (و) فى (كان) نقله فى الارتشاف [illegible] المازنى وبعض الكوفيين (و) منعه [illegible] من أسماء الفاعلين والمفعولين قالوا لان عمله ملغى ضعيف والاشتغال كذلك باب ملغى فيه [illegible] انه لا يقوى على أن يفسر ونص سيبويه على جوازه نحو زيدا أنتم ضرابه قال أبو حيان [illegible] الا بسماع قال أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيدا أنتم ضاربوه [illegible] زيدا أنتما ضاربانه والفرق [illegible] وبين المكسر ان التكسير يبعد عن شبه الفعل ويلحق بالأسماء المحضة (وفى المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله فى باب الاشتغال مطلقا سواء كان بمعنى الامر والاستفهام نحو أما زيدا فضربا اياه وأزيدا ضربا أخاه أم منحلا بحرف مصدرى والفعل نحو زيدا أضربته قائما فيضمن فعلا يفسره المصدر ثانيها لا يجوز مطلقا لأنه لا يتقدم عليه معموله (ثالثها) التفصيل (ان كان بدلا من فعله) وهو الامر والاستفهام (جاز) وان لم يجز تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل (أو منحلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ثم) اذ الوجوب اضمار الفعل بعدها نحو اذا زيدا تلقاه فأكرمه وان زيدا رأيته فأكرمه وهلا زيدا ضربته ولو زيدا رأيته (أو تلا استفهاما بغير الهمزة) كهل مررت بزيد [illegible] نلته ومتى أمة الله تضربها الوجوب ايلائها الفعل اذا وقع فى حيزها قال سيبويه اذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت أيهم زيد ضرب الاشتغال (ويجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يختص بالفعل) كظرف الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتحضيض ولو الشرطية (ويختار) نصب الاسم السابق أى يترجح على رفعه بالابتداء الجائز أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا ليضرب به عمرو

و زيداً لا تضربه وزيداً أصلح الله شأنه وسواء في ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو الخصوص (خلافاً لابن بابشاذ في) الامر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام نحو «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما» «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» والجمهور تأولوا الآيتين على الاضمار وان الكلام في ذلك جملتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج بقولي فعل طلب اسم فعله نحو زيداً مناعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أي الطلب نحو زيداً ضرباً بالله والله حمداً له (أو ولي همز استفهام) سواء كان الفعل الذي ولي الهمز من باب الظن نحو أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو أزيداً ضربته كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيداً ضربته أم عمراً (خلافاً للفراء في باب ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لان من عادة العرب الغاؤها اذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فتوهموا ذلك فيها وفيها الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل (و) خلافاً (للاخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور انها الاصل ولها مزية على سائر أدواته فان تأخر الهمز عن الاسم نحو زيداً أضربته لم يجز النصب لما تقدم (و) خلافاً للاخفش أيضاً (في المفصول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوز نصبه نحو أأنت زيداً تضربه وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فان كان الفصل بظرف أو مجرور رجاز مع اختياره اتفاقاً لاتساعهم فيهما نحو أكل يوم زيداً تضربه وأفي الدار زيداً ضربته قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو أو زيداً ضربته (أو) ولي (حرف نفي لا يختص) نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام (وقيل الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه (وثالثها) هما (سواء) وعليه ابن الباذش وخرج بحرف النفي فعله وهو ليس فان تاليها يجب رفعه اسماً لها وبقولنا لا يختص المختص وهو لم ولما ولن ويصير الفعل فيه كالاستفهام نحو ما أنت زيداً تضربه ذكره أبو حيان (أو) ولي (حيث) نحو حيث زيداً تلقاه يكرمك ووجه اختيار النصب انها في معنى حروف المجازاة (أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً أم متصرفاً تاماً أم ضد ذلك نحو لقيت زيداً وعمراً كلمته ولست أخاك وزيداً أعينك عليه وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً وانما رجح النصب للتشاكل (أو أوهم الرفع وصفاً مخلاً) فيتخلص بالنصب من ايهام غير الصواب نحو «إنا كل شيء خلقناه بقدر» اذ رفع كل يوهم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر (أو أجيب به استفهام منصوب) نحو زيداً ضربته جواباً لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف اليه) نحو ثوب زيد لبسته جواب من قال ثوب أيهم لبست (قيل أو وليه لم أو لن أو لا) نحو زيداً لم أضربه وبشراً لن أكرمه وزيداً لا أضربه قال ابن السيد (أو تقدمه) ما هو (فاعل في المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه وفاعل المشغول دالين على شيء واحد نحو أنا زيداً ضربته وأنت عمراً كلمته قاله الكسائي والاصح في الصور الاربع اختيار الرفع (ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية الصدر فعلية العجز لتعادل التشاكل نحو زيد ضربته وعمرو أكرمته وهند ضربتها وزيداً كلمته في دارها فالنصب عطفاً على العجز والرفع عطفاً على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائد لها) أي لمبتدإ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الاصح) وعليه الجمهور (ان كان) العطف (بالفاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيهما من السببية وان كان بغيرها فلا أولهما يجوز مطلقاً نحو هند ضربتها وعمراً أكرمته وثانيها لا يجوز مطلقاً لان المعطوف على الخبر خبر فيشترط له وجود الرابط (والرابع يجوز ان كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع (ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيد رأيته وان زيد لقيته «مسئلة» (ملابسة

الضمير بنعت) نحو هند أكرمت رجلا يحبها (أو) عطف (بيان) نحو زيد ضربت عمرا أخاه (أو) عطف
(نسق بالواو غير مفاد معه) العامل نحو زيد ضربت عمرا أخاه (قيل أو ثم أو أو) نحو زيد رأيت عمرا ثم أخاه
أو أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الاصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف
البدل لانه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبرا من الربط وبخلاف ما اذا أعيد العامل (والنصب هنا)
أى فى باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما فى الأمثلة السابقة
(أو معناه) ان لم يمكن نحو ان زيدا مررت به فأحسن اليه فيقدر ان جاوزت زيدا مررت به (مقدما) على الاسم
(خلافا للبيانيين) فى قولهم بتقديره مؤخرا (و) قال (الكسائى) النصب (بالظاهر) أى الفعل المؤخر على
كونه ملغى (غير عامل فى الضمير) بل بانيه ورد بأن الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بحرف جر فكيف يلغى
وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا الا بحرف جر نحو زيدا غضبت عليه وأيضا فلا يمكن الالغاء فى السبب
لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام رجل يحبه (و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أى فى
الاسم والضمير معا ورد بلزوم تعدى الفعل المتعدى الى واحد الى اثنين والمتعدى الى اثنين الى ثلاثة وهو خرم
للقواعد (وجوزه قوم) فى المشتغل عنه بجرور نحو زيد مررت به (جر السابق بما جر الضمير) فيقال بزيد
مررت به وقرئ «والظالمين أعد لهم عذابا أليما» والجمهور على المنع لان الجار منزل من الفعل منزلة الجزء منه
لانه يصل به الى معموله كما يصل بهمزة النقل فكما لا يجوز اضمار بعض اللفظة وإبقاء بعض لا يجوز هذا والقراءة
مؤولة على تعلق اللام بأعد الظاهر ولهم بدل منه (ويجوز رفعه) أى المشتغل عنه مطلقا (باضمار كان
أو فعل للمجهول خلافا لابن العريف لا بمطاوع خلافا لابن مالك) حيث قال اذا كان الفعل المشتغل مطاوع جاز
أن يضمر ويرفع به السابق كقول لبيد * فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * قال فأنت فاعل لم ينفع
مضمرا وجاز اضماره لانه مطاوع ينفع والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال أبو حيان وهذا منعه أصحابنا
وأولوا البيت على انه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من
باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقيل نعم وعليه
الفارسى والسهيلى والشلوبين فى أحد قوليه فان كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها
أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلا والسابق على المفعول له أو الظرف فلا يقال زيدا
قمت اجلاله أو زيدا جلست مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيبويه والاخفش والشلوبين فى آخر قوليه قال
سيبويه أعبد الله كنت مثله أى أأشبهت عبد الله فانتصب السابق مفعولا والمتأخر خبر الكان «خاتمة»
الاشتغال فى الرفع) بأن يكون فى الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء فى زيد قام)
لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوما أو اختيارا (خلافا لابن العريف) أبى القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه
الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر قال أبو حيان وهي نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقدم الفاعل على
الفعل (ويرجح الابتداء فى) نحو (خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان وقوع الاسم بعد اذا وجواز
وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة (وتجب الفاعلية فى) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط
بالفعل (خلافا للاخفش) فى قوله بجواز الابتداء أيضا مع رجحان الفاعلية عنده (وترجح) الفاعلية (فى)
نحو (أزيد قام خلافا للجرمى) فى قوله بجواز الابتداء فيه (ويستويان) أى الابتداء والفاعلية (فى أزيد قام
وعمرو قعد) لان الجملة الاولى ذات وجهين فالابتداء عطفا على الصدر والفاعلية عطفا على العجز (وجوز قوم
نصب) نحو (أزيد ذهب به على اسناد ذهب الى المصدر) أى الى ضميره وهو الذهاب وكأنه قيل أذهب هو أى

الذهاب بزيد فيكون به فى موضع نصب وضعفه ابن مالك بأنه مبنى على الاسناد الى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مقيد فكيف اذا لم يكن منطوقا به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر) كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة اقاولك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء واياها قال وأما المصدر فان تبع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيدا وكذا المفعول المطلق لانه مفعول وان كان مفعولا له على الاضمار ان جوزناه جاز والا فلا

﴿ الكتاب الخامس فى التوابع وعوارض التركيب ﴾

حد ابن مالك فى التسهيل التابع فقال هو ماليس خبرا من مشارك ماقبله فى اعرابه وعامله مطلقا فخرج بالقيد الاخير المفعول الثانى والحال والتمييز قال أبو حيان ولم يحده جمهور النحاة لانه محصور بالعد فلا يحتاج الى حد فلذلك قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أولا وهو على نية تكرار العامل فالبدل أولا وهو بالفاظ محصورة فالتأكيد أولا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (واذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأكيد لانه شبيه بالبيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها فى الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأكيد بالتكرار نحو جاء زيد العاقل زيد قال ٭ ويل له ويل طويل ٭ (وقدم قوم التأكيد على النعت) فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد بأن التأكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت (وينبغى تقديم) عطف (البيان) لانه أشد فى التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتأكيدا (وتتبع) كلها (المتبوع فى الاعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل فى الثلاثة الاول) النعت والبيان والتأكيد (عامله) أى المتبوع ينصب عليها انصبابة واحدة (وعزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاخفش والجرمى) العامل فيها (التبعية) ثم اختلف (فقيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أى اتحاد معنى الكلام اتفق الاعراب أو اختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الاعراب (بشرط اتحادها) أى جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والاكثر على أن العامل فى البدل مقدر بلفظ الاول) فهو من جملة ثانية لا من الأولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى . للذين استضعفوا لمن آمن منهم . ومن النخل من طلعها . من المشركين من الذين فرقوا دينهم . لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم . (وقيل هو) العامل (نيابة عنه) أى عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن عصفور) قال لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل فى المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما انهم لما عرفوا الظرف والمجرور فى نحو زيد عندك قائما فى الدار جالسا من مستقر المحذوف تولياً من العمل ماله فنصبا الحال ورفعا الضمير (وقيل) هو العامل (أصالة) من غير نية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) الاكثر على أن العامل (فى النسق الاول بواسطة الحرف وقيل) العامل فيه (مقدر) بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف فى الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل فى الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم ان المبتدأ عامل فى الخبر والمضاف عامل فى المضاف اليه ولم أر أحدا قال بذلك هنا (ويجوز فصلها) أى التوابع (من المتبوع بغير مباين محض) كمعمول الوصف نحو

ذلك حشر علينا يسير . والموصوف نحو . سبحان الله عما يصفون عالم الغيب . والعامل فيه نحو أزيداً ضربت القائم والمفسر نحو . ان امرؤ هلك ليس له ولد . والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو . أفي الله شك فاطر السموات والارض . والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو . بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب . والاعتراض نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . والاستثناء نحو ماجاءني أحد الا زيد اخير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد . ولايحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن . ومن العطف والمعطوف . وامسحوا برؤسكم وأرجلكم . بين الأيدي والأرجل وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل والمبدل منه . قم الليل الا قليلا نصفه . ولايجوز الفصل بمباين محض أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشذ قوله

قلت لقوم في الكنيف تروحوا * عشية بتنا عند ماوان رزح

(لا نعت) منعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصفة أي لا يجوز الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيد وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيد الرجل والشعرى طلعت العبور قال في شرح الكافية ومنه المعطوف المتمم مالا يستغني عنه من الصفات نحو ان أمرأ ينصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسر بين ينصح ومعطوفه لانهما جزآ صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وكذا كل نعت ملازم التبعية كأبيض يقق ونحوه ومنه توابع التوكيد أجمع ومابعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد (باما على الاصح) فلا يقال مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه الكسائي والفراء (ولا يقدم معمولها) أي التوابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفية) في تجويزهم ذلك فيقال هذا طعامك رجل يأكل ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى . وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا . فجعل في أنفسهم متعلقا ببليغا

﴿النعت﴾ أي هذا مبحثه قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة (تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به) فخرج بالمكمل البدل والنسق وبما بعده المشار بأول تسمية الى الجاري عليه وبالثاني الى المسند الى سببيه التوكيد والبيان (ويرد مدحا) نحو . الحمد لله رب العالمين . الآيات (وذما) نحو . أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . (وترحما) نحو لطف الله بعباده الضعفاء (وتوضيحا) أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب (وتخصيصا) في النكرة نحو . فتحرير رقبة مؤمنة . (وتوكيدا) نحو . لا تتخذوا إلهين اثنين . (وغير ذلك) كالتعميم نحو ان الله يحشر الناس الأولين والآخرين ومقابله نحو . الصلاة الوسطى . والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي (ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا) سواء كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعوته لانه انما يصدق حقيقة على الاول ولانه يشمل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابع وانما وجبت الموافقة في ذلك حذرا من التدافع بين ماهما في المعنى واحد لان في التعريف ايضاحا وفي التنكير إبهاما والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بل دونه أو مساويا له نحو رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح نعم يجوز كونه أخص نحو رجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفراء يوصف الاعم بالاخص نحو مررت برجل أخيك . وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم قال وماذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثلوا بقوله تعالى . ويل لكل همزة لمزة الذي جمع . فجعلوا الذي صفة لهمزة (و) جوز (الاخفش

وصف النكرة بالمعرفة اذا خصصت) قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة لآخران لانه لما وصف تخصص (و) جوز (قوم عكسه) أي وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله * وللمغنى رسول الز ورقواد * قال قواد صفة المغنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (اذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله * في أنيابها السم ناقع * قال ناقع صفة للسم وأجيب بالمنع في الجميع باعرابها أبدالا (وهو) أي النعت (في الافراد والتذكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث (كما مر في) مبحث إعمال (الصفة) المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو مررت برجلين قارئين أو لسببيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بامرأة حسنة الوجه وبرجال حسان الوجوه وجبت المطابقة في ذلك أو رفعه فكالمسند الى الفعل يجب افراده في الاصح وتأنيثه حيث الظاهر حقيقي ورجح حيث هو مجازى على التفصيل الآتي في التانيث (ويكون) النعت (جملة كالصلة) فلا تكون الاخبرية ونحو * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * مؤول على حذف الوصف أي مقول فيه هل رأيت ومنه قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر تقله * أي مقولا فيهم ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها)هنا (كثير) وفي الخبر قليل وفي الصلة أكثر (١) «مسئلة» (لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقا اما الاول فلانه اشارة بحرف واحد أو حرفين الى ظاهر تقدم ذكره والاشارة لا تنعت بل المشار اليه الظاهر المتقدم ولان النعت في الاصل ايضاح أو تخصيص ولا اضمار الا بعد معرفة لا إلباس فيها وأما الثاني فلانه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه اضمار يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائي نعت) مضمر (الغائب) اذا كان (لمدح أوذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * وغيره خرج ذلك على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجازه (اذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه النحاس والفراء (وكذا كل متوغل في البناء) لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (غير ما مر) انه ينعت أو ينعت به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذو الطائية والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذي (للطلب) نحو ضرباً زيدا وسقيا لك لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب (قال

---

(١) هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ ابراهيم السقا ووجد بهامش بعض النسخ تنبيه هكذا نصه اعلم ان هنا سقطا متنا وشرحا أكثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتون مجردا ريثما تراجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جملة كالصلة وحذف عائدها كثير وفي نيابة أل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزمخشري وانما يتبع به نكرة قيل أو ذو أل الجنسية ومفردا مشتقا أو جار يا مجراه باطراد كاسماء النسب والاشارة والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية ورجل بمعنى كامل ومضافا الصدق وسوء بمعنى صالح وطالح وأي وجد وحق وذي الخبرية مضافات ككل وغير مطرد كثيرا كالعدد ومصدر الثلاثي بتقدير مضاف وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلا كمصدر غيره وكالمقدار وجنس ماصنع منه وأعيان مؤولة وسمع بماشئت من كذا النكرة والاصح ان ما فيه شرطية جوابها محذوف والتزم يونس رفع متلو النكرة مضافا رافعا الاجنبي مستقبلا ونصبه حالا وعيسى رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالا واتباعه مستقبلا والفراء نصب العلاج حالا واتباع غيره وجوز سيبويه الكل مطلقا واتفقوا على اتباع المنون وجرى المنسوب كالمشتق دون ماعداه الا شذوذا

الكوفية والزجاج والسهيلي ومنه) أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الاشارة) أما الثاني فلانه جامد ولا يتصور فيه
الاضمار وأما الاول فلأن غالب ما يقع بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بيانا وان سماه سيبويه صفة فتسامح
كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين على انه ينعت وينعت به
نحو «بل فعله كبيرهم هذا» «أرأيتك هذا الذي كرمت علي» (و) لكن (لا ينعت عند المجوزين له الا بذي أل) أما غير
المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد واسم الاشارة
لا يضاف فكذا منعوته ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه
(فان كان) الواقع بعده (مشتقا ضعف وينعت فقط) أي ولا ينعت به (العلم) لانه ليس بمشتق وضعا ولا تأويلا
(والأجناس) ما دامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق
(وما مر) من كل وجد وحق (ومنه ما لا يقع الا تابعا كخالدة تالدة وحسن بسن) وشيطان ليطان أي كالاسم
الثاني من المذكورات قال أبو حيان وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتابا (قيل ومنه
الموصول) لانه كجزء كلمة اذ لا يتم الا بصلته وجزء الكلمة لا ينعت والأصح ان المقرون بأل منه يوصف كما
يوصف به ويصغر ويثنى ويجمع وكذا ما ومن تقول جاءني من في الدار العاقل ونظرت الى ما اشتريت الحسن
(قيل ومنه الوصف) قال ابن جني من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان
كثرت الصفات فهي للاول وقال غيره لانه من تمام الأول فكأنه بعضه ورد بأن المضاف والمضاف اليه كذلك
ولا خلاف في وصفهما والاصح انه قد يوصف مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد شبه
ضعيف وقد أجاز سيبويه يا زيد الطويل ذو الجمة على جعل ذي الجمة نعتا للطويل وجعل صائما من
قوله * لدى فرس مستقبل الريح صائم * صفة لمستقبل وهو عامل (وثالثها يوصف ان دل على جوده دليل)
قاله السهيلي كأن يكون خبر المبتدإ أو بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان نعتا فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ
بالاعتماد فلا ينعت (ورابعها) يوصف (ان لم يعمل) عمل الفعل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما اذا عمل
«مسئلة» (يفرق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو ان اختلف) نحو مررت برجل كريم وبخيل (والا)
بان اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول)
نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (وجوازا عند
التفصيل) نحو مررت بانسانين صالح وصالحة وبعجوز وصالحة وانتفعت بعبيد وأفراس سائقين وسابقين ويجوز
وسابقات (فان تعدد العامل وجب القطع الى الرفع) باضمار مبتدإ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار في
غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين أم اتحد واختلف
جنس الكلام في المعنى نحو قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان أو اتفق واختلف جنس العامل كأن يكونا
مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين
هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمرو الظريفان أو الظريفين (وجوزقوم) منهم الاخفش (الاتباع
اذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى) وهو القسم الاخير مما ذكر (و) جوز (الكسائي) والفراء
الاتباع (اذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وان اختلفا) في العمل نحو رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين
لان المرور في معنى الرؤية ومررت برجل معه رجل قائمين لانه قدمر بهما جميعا لكن الكسائي يتبع الثاني
والفراء يتبع الأول وقولي في غير تخصيص راجع الى وجوب إضمار الفعل فان نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره
نحو أعني (فان اتحدا) أي العاملان جنسا وعملا (جاز) الاتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظا ومعنى نحو قام

زيد وقام بكر العاقلان أو اختلفا فيهما نحو أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان أو اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان أو معنى فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان وذهب ابن السراج الى وجوب القطع فى الجميع الا انه فصل فى الاولى فقال ان قدرت الثانى عاملا فالقطع أو توكيدا والعامل هو الأول جاز الاتباع ووافقه المبرد فى الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كاختلاف الحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين وكاختلاف الحرفين نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين وكاختلاف معنى الحرفين نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو والفاضلين أو الاضافتين نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (وان كان العامل واحدا جازا) أى الاتباع والقطع (ان لم يختلف العمل) نحو قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما اذا اختلف فيتعين القطع سواء اختلفت النسبة اليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت وقال الفراء وابن سعدان يجوز الاتباع فى الاخيرة ثم قال الفراء يجب اتباع المرفوع تغليبا له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان والكريمين لان كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة بالرفع على الاتباع اجماعا فكما لا يجوز فى نعت الاسم اذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز اذا ضممته الى غيره (ويجوزان) أى الاتباع والقطع (فى نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا كما قال يونس ولا ترحما) نحو الحمد لله الحميد أى هو. وامرأته حمالة الحطب. أى أذم. والمقيمين الصلاة. أى أمدح واللهم الطف بعبدك المسكين أى أترحم على رأى الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مررت بهذا العالم أو النعت الملتزم نحو نظرت الى الشعرى العبور أو المؤكد نحو. لا تتخذوا إلهين اثنين. فلا يجوز فيها القطع (فان كان) النعت (لنكرة شرط) فى جواز القطع (تقدم) نعت (آخر اختيارا) لقول أبى الدرداء نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة فان لم يتقدم آخر لم يجز القطع الا فى الشعر (لا كونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) أى لا يشترط ذلك (فى الاصح) وقال يونس لا يجوز القطع فى الثلاثة ووافقه الخليل فى المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق الا ما تقدم عن يونس فى الترحم (وان كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج اليها فى التمييز (أو منزل منزلته) تعظيما أو غيره (اتبعت كلها) (أو قطعت أو) قطع (بعضها) واتبع بعض (بشرط تقديم المتبع فى الاصح) لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظى فلا حكم له وقد قال تعالى. والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكوة. وقالت الخرنق

لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

روى برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثانى وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيما وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الاول وفى الآية على الابتداء أما اذا احتاج المنعوت الى اتباع الجميع أو بعضها فى البيان فانه يجب اتباعه ويقدم فى الثانية على المقطوع واتباعه أيضا أجود (ويجوز تعاطفها) أى المنعوت أى عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص بالواو نحو. سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى. قال ولا يجوز بالفاء الا أن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو مررت برجل قائم الى زيد فضاربه فقاتله قال

يا ويح ذيابة للحارث * الصابح فالغانم فالآيب

أى الذى صبح العدو فغنم فآب قال السهيلى والعطف بثم فى مثل هذا بعيد جوازه وقال ابن خروف اذا كانت

مجتمعة فى حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والاجاز بجميع حروف العطف الاحتى وأم وانما يجوز العطف (لاختلاف المعانى) لانه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه يؤدى الى عطف الشئ على نفسه (وانما تحسن لتباعدها) نحو. هو الاول والآخر والظاهر والباطن . بخلاف ما اذا تقاربت نحو. هو الله الخالق البارئ المصوّر (ويلى) النعت (إما أولا) لافادة شك أو تنويع أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو مررت برجل إما صالح و إما طالح . وظل من يحموم لا بارد ولا كريم . (وقيل لا يجب تكرار لا) لانها ليست فى جواب (واذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى . وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه . وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه وانما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لانه من قبيل المفرد (وأوجبه ابن عصفور اختيارا) وقال لا يخالف فى ذلك الا فى ضرورة أو ندور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه اليك مبارك وقوله . فسوف يأتى الله بقوم يحبهم و يحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين . (وقدم ابن جنى الصفة الرافعة عليها) أى على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة فيقال مررت برجل قائم عاقل أبوه وعلى هذا يليها الظرف (وقدم بعضهم) وهو صاحب البديع الجملة (الفعلية على الاسمية) قال لان الوصف بتلك أقوى منه بهذه قال وأكثر ما يوصف من الافعال بالماضى « مسئلة » (لا يقدم النعت) على منعوته (خلافا لبعضهم) وهو صاحب البديع (فى) إجازته تقديم نعت (غير مفرد) أى مثنى أو جمع (اذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال قام زيد العاقلان وعمرو كقوله * أبى ذاك عمى الا كرمان وخاليا * (ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدم ذكره نحو إئتنى بماء ولو باردا واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض وراكب صاهلا ومصاحبة ما يعينه نحو . وألناله الحديد أن اعمل سابغات . أى دروعا وقصد العموم نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجريانه مجرى الاسماء كمررت بالفقيه . أو القاضى واشعاره بالتعليل نحو أكرم العالم وأهن الفاسق وكونه لمكان أو زمان نحو جلست قريبا منك وصحبتك طويلا (ويقام نعته مقامه ان لم يكن ظرفا أو جملة) بأن كان مفردا كما مثلنا لتصح مباشرته لما كان المنعوت يباشره (أو كان هما) أى ظرفا أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو . وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به . أى وان أحد . ومنا دون ذلك . أى قوم دون وقالوا منا ظعن ومنا أقام أى انسان وقال

* وما الدهر الا تارتان فمنهما * أموت وأخرى ابتغى العيش أكدح

أى تارة (قال ابن مالك أوفى) كقوله

لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى أحد يفضلها وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر (والا) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفا أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم من أوفى على رأى ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله *(١) وقصرى شيح الانشا بناح من الشعب * أى ثور شيح الانشا وقد يوصف به الفرس والغزال وقولك * وما من البصرة الا يسير الى الكوفة أى رجل وقوله * رمى بكفى كان من أرمى البشر * وقوله * والله ما زيد بنام صاحبه * أى رجل نام و بكفى رجل كان (ويقل حذف النعت) مع العلم به لانه جيئ به فى الاصل لفائدة ازالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود ومما ورد منه . وكذب به قومك . أى المعاندون . انه ليس من أهلك أى الناجين . ألآن جئت بالحق . أى الواضح . تدمر كل شئ أى سلطت عليه * فلم أعط شيئا ولم أمنع طائلا *

(١) هكذا بالنسخ التى بأيدينا فليحرر

﴿عطف البيان﴾ أي هذا مبحثه قال أبو حيان وسمى به لانه تكرار الاول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيد والبدل وقيل لأن أصله العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة (هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيصا قيل وتوكيدا) فالأول في المعارف نحو جاء أخوك زيد والثاني في النكرات نحو «من شجرة مباركة زيتونة» والثالث في المكرر بلفظه نحو * لقائل يانصر نصر نصرا * قال ابن مالك والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه أن يكون للاول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع الا النعت (لكن يجب جموده) ولو تأويلا وبذلك يفارق النعت والمراد بالجامد تأويلا العلم الذي كان أصله صفة فغلبت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أي لا يجب واحد منهما (في الأصح) قال في شرح الكافية واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصصه وليس بصحيح لانه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان وقد جعل سيبويه ذا الجمة من ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا أخص انتهى وقال في شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى فذكر في كل من الكتابين مسئلة وتحصل من ذلك في المسئلتين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة الى الاتيان بما هو دونه (ويوافقه) أي متبوعه (في الافراد والتذكير والتنكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية جريانه على النكرة) وقالوا لا يجرى الا في المعارف كذا نقله عنهم الشلوبين قال ابن مالك ولم أجد هذا النقل عنهم الا من جهته وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري الى جواز تنكيرهما ومثلوا بقوله تعالى «من ماء صديد» وقوله «أو كفارة طعام مساكين» «من شجرة مباركة زيتونة» وهو الصحيح واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وايضاحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها لانها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول وأجيب بأنها اذا كانت أخص مما جرت عليه افادته تبيينا وان لم تصيره معرفة وهذا القدر كاف في تسميته عطف البيان قاله ابن عصفور وهو مبني على اشتراط كونه أخص (وجوز الزمخشري تخالفهما) فاعرب قوله تعالى «مقام ابراهيم» عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بينات وهي نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجرى على الاسم كنية وعليهما اللقب ولا يجرى في سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمرا وفاقا ولا تابعا له) أي لمضمر (على الصحيح) لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وجوز بعضهم جريانه على المضمر فانه قال في قاموا الا زيدا ان زيدا بيان للضمر في قاموا وقال الزمخشري في قوله تعالى «أن اعبدوا الله» انه بيان لما من ما أمرتني به (ولا) يكون (جملة ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام في المغنى جازما به وسواء الاسمية والفعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لان البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ولا الافراد وفرعيه (الا اذا أفرد) عن الاضافة مقرونا بأل أولا (تابعا لمنادى) منصوب أو مضموم كقوله * فيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * وقولك يا أخانا الحارث يا غلام بشر يا أخانا زيدا بالنصب فانه يتعين في هذه الامثلة كونه عطف بيان ولا يجوز اعرابه بدلا لانه في نية تكرير حرف النداء فيلزم ضمه ونحو يا زيد الرجل اذ على البدلية يلزم دخول يا على المعرف بأل وذلك ممنوع (أو جر

متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بأل والتابع خال منها نحو * أنا ابن التارك البكري بشر * فانه لا تجوز هنا البدلية لئلا يلزم اضافة المعرف بأل الى الخالي منها بخلاف ما اذا صلح نحو أنا الضارب الرجل غلام القوم أو أفعل تفضيل مضافا الى عام متبع بقسميه والمفضل أحدهما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيد أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلا مفصلا ما بعده نحو أي الرجلين زيد وعمرو أفضل وكلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك «تنبيهات» الأول عد أبو حيان في الارتشاف الصور المستثناة احدى عشرة شملت العبارة منها سبعة والثامنة أن يفتقر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل أخاها اذ على البدلية يلزم خلو الجملة الأولى عن رابط لان البدل في التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشرة أن يتبع موصوف أي في النداء بمضاف أو منون نحو يا أيها الرجل غلام زيد ويا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه أل والحادية عشرة أن يتبع المنادى المضموم باشارة نحو يا زيد هذا اذ على البدلية يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علل به الصورة المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركا فتارة مع النعت نحو جاء زيد أبو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارة مع التأكيد نحو رأيت زيدا زيدا وفي شرح الكافية عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في ان تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببيه ومجرى التوكيد في تقوية دلالته ويفارقه في انه لا يدفع توهم مجاز ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في انه غير منوي الاطراح انتهى (قيل ويتعين للبدلية اذا كان التابع (بلفظ الاول) نحو وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها. قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لان الشيء لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو * يا زيد زيد اليعملات * و يا تيم تيم عدي

(التوكيد) أي هذا مبحثه وهو مصدر وكد والتأكيد مصدر أكد لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (وهو قسمان فالاول معنوى) بألفاظ محصورة فلا يحتاج الى حد (فمنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان (النفس والعين) بمعنى الذات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الافراد والتذكير وفرعيهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن (فان أكدا مثنى فجمعهما أفصح من الافراد) كما تقدم ويجوز الزيدان نفسهما بالافراد (وجوز ابن مالك وولده تثنيتهما) فيقال نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين وانما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى (ولا يؤكدان غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الا بفاصل ما) نحو قم أنت نفسك وقمت أنت نفسك وقاما هما نفسهما وعلته أن تركه يؤدي الى اللبس في بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها أو عينها الاحتمال أن يظن انها ماتت او عميت واحترزت بقولي غالبا كما في التسهيل عما ذكره الاخفش من انه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم وأشرت بفاصل ما الى انه لا يشترط كونه ضميرا فيجوز هل لكم أنفسكم بلا خلاف اكتفاء بفصل لكم (ويجوز جرهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم . يتربصن بأنفسهن . ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد (و) منه (للشمول) ودفع توهم اطلاق البعض على الكل (في المثنى كلا وكلتا وفي غيره) أي الجمع وما في معناه (كل وجميع وعامة مضافة كلها (إلى الضمير) المطابق للمؤكد (وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع

ومن ثم) أي من هنا وهو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأولين) أي كلا وكلتا (ما لا يصلح موضعه واحد) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة اذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج الى التأكيد لدفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لان التأكيد لدفع توهم المجاز في الفعل واثباته حاصل لكونه حقيقة اذ لا يتعجب من وصف شيء الا وذلك الوصف ثابت له فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ماذكر لما كان المجاز لا يدخله (خلافا للجمهور) في تجويزهم ذلك قالوا لان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والجواب كما قال أبو حيان ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده الا اذا قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع (و) من ثم أيضا (لا) يؤكد (بالبواقي) أي كل وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكما) اذ ما لا يتجزى لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كله ويقال قبضت المال كله وبعت العبد كله ورأيت زيدا كله لامكان رؤيته وبيع بعض زيد والعبد (وانكر المبرد عامة) وقال انما هو بمعنى أكثر ولم يذكر أكثر النحاة جميعا قال ابن مالك سهوا أو جهلا وقال قد نبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر له شاهدا وقد وجدت له شاهدا وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها

فداك حي خولان * جميعهم وهمدان * وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان وممن نقلها عن سيبويه صاحب الافصاح (وجوز الكوفية والزمخشري الاستغناء بنية الاضافة في كل) عن التصريح بها ومثلوا بقوله تعالى . انا كل فيها . أي كلنا وخرجه غيرهم على انه حال أو بدل من الضمير وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان مصرح باضافته الى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوي فيه تلك وهو أجمع وأخواته وقد أجمعنا على أن المنوي الاضافة لا يستعمل مضافا صريحا وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منويها فتجويز ذلك في كل مستلزم عدم النظير في الضربين (و) جوز (ابن مالك اضافتها) أي كل (الى ظاهر مثل المؤكد) واستدل بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وقوله * وأبعد الناس كل الناس من عار * قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لانه فيه نعت لا توكيد أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مررت بالرجل كل الرجل انه نعت بمعنى الكامل (و يتبع كلها جمعاء وكلهم أجمعون) نحو . فسجد الملائكة كلهم أجمعون . (وكلهن جمع وكذا البواقي) أي كتعاء وأكتعون وكتع وكذا في أبصع وابتع (و يجب ترتيبها اذا اجتمعت) بأن يقال كله أجمع أكتع أبصع ابتع وكذا الفروع (وتقدم النفس على العين) وهما على كل (في الاصح) لانها توابع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن (وثالثها لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ويجب فيها مع أجمع وما قبله وهو رأي ابن عصفور (والجمهور) على انه (لا يؤكد بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع لانها توابع وجوزه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله * وسائره باد الى الشمس أكتع * وقوله

تولوا بالدوابر واتقونا * بنعمان بن زرعة أكتعينا

والأولون قالوا هو ضرورة وفيه نظر لامكان الاتيان بدله بلفظ أجمع (و) الجمهور على انه (لا) يؤكد (به) أي بأجمع (دون كل اختيارا والمختار وفاقا لأبي حيان جوازه) لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى . لأغوينهم أجمعين . وان جهنم لموعدهم أجمعين . لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين . وفي الصحيح فله سلبه أجمع . فصلوا جلوسا أجمعين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس

يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهى) أى أجمع واخوانه (معارف) بالاتفاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلف فى سبب تعريفها (فقيل) هو (بنية الاضافة) الى الضمير اذ أصل رأيت النساء جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزى الى سيبويه واختاره السهيلى وابن مالك (وقيل بالعلمية) لانها أعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها ومامنع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة (ومن ثم) أى من هنا وهو كونها معارف أى من أجل ذلك (لم تصرف) أما على العلمية فواضح اذ معها فى أجمع الوزن وفى جمع العدل عن فعلاوات الذى يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون وأما على نية الاضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لأداة لفظا كمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية اذ لاأداة للتعريف فيه لفظا وان كان على نية أل (و) من ثم أيضا (لم تنتصب حالا على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء أعجبنى القصر أجمع والدار جمعاء وقيل يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين فصلوا جلوسا أجمعين ثم أكتع مأخوذ من تكتع الجلد أى تقبض والتقبض فيه معنى التجمع وأبصع وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم الى متى تكرع ولا تبصع أى لا تروى وفيه معنى الغاية والبتع طول العنق وقد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جاؤا بأجمعهم وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء أى مجتمعة الخلق (ولا يتحد توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى) فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به ابن مالك تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب بكر كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه والذى تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه (ولا تؤكد نكرة) مطلقا عند أكثر البصريين بشىء من الفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك فى شرح التسهيل خلاف دعواه فى شرح الكافية نفى الخلاف فى منع غير المحدودة (وثالثها) وهو رأى الاخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (أن كانت محدودة) أى مؤقتة والا فلا قال ابن مالك وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه قوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * وقوله * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * وقوله * أوفت به حولا وحولا أجمعا * وقول عائشة رضى الله عنها مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت وقتا كله ولا رأيت شيأ نفسه والمانعون مطلقا أجابوا بان ماورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة (وفى توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازنى وابن طاهر وابن خروف فيقال فى الذى ضربته نفسه زيد الذى ضربت نفسه زيد ومررت بزيد وأتانى أخواه أنفسهما ومنعه الأخفش والفارسى وابن جنى وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لان التوكيد بابه الاطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف ورد الاول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غير والثانى بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذى نختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج الى سماع من العرب (ولا يجوز تعاطفهما) أى عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما فى المعنى (خلافا لابن الطراوة) فى اجازته ذلك وينبغى أن يكون مبنيا فى كل وأجمعين على ماذهب اليه المبرد والفراء من اختلاف

معناهما بافادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغوينهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجتمع في وقت « تنبيه » خالف التوكيد النعت في انه بألفاظ مخصوصة و وجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه لا يقطع لا الى رفع ولا الى نصب (الثاني) من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (باعادة اللفظ) الاول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) مضافا أو جملة أو كلاما نكرة أو معرفة ظاهرا أو مضمرا اسما أو فعلا أو حرفا (ولو ثلاثا) نحو . دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا . وقوله

* أنت بالخير حقيق قمن * وقوله أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره * وقوله تيممت همدان الذين هم هم *

وقوله * أخاك أخاك ان من لا أخا له * وقوله *

فأين الى أين النجاة ببغلتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله * لختام ختام العناء المطول * وقوله

لا لا أبوح بحب بثنة إنها * أخذت على مواثقا وعهودا

وقوله أيامن لست أقلاه * ولا في البعد أنساه * لك الله على ذا كا * لك الله لك الله

وقوله قم قائما قم قائما * انك لا ترجع إلا سالما

ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو . فمهل الكافرين أمهلهم . (فان كان المؤكد ضميرا متصلا أو حرفا غير جواب) عاملا أو غيره (لم يعد اختيارا الامع ما دخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو قمت قمت رأيتك رأيتك مررت به به ان زيدا ان زيدا قائم وقوله ليتني ليتني توقيت مذ * أيفعت طوع الهوى وكنت مبينا

(أو) مفصولا (بفاصل ما) ولو حرف عطف و وقفا نحو . أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون . وقوله * حتى تراها وكأن وكأن * وقوله * ليت شعري هل ثم هل آتينهم * وقوله *

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

ولا يجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * وقوله

إن إن الكريم يحلم مالم * يرين من اجاره قد أضيما

(خلافا للزمخشري) في تجويزه ذلك اختيارا فيقال إن إن زيدا قائم أما أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم (والاجود مع الظاهر المجرور) اذا أكد (اعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزيد بزيد او به قال تعالى وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها . ففي رحمة الله هم فيها خالدون . (و) الأجود (مع الجملة) اذا أكدت (الفصل) بينها و بين المعادة (بثم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وهذا (اذا لا لبس) يحصل فان حصل لم يؤت بها نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء بها لتوهم انها ضربان (ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع مطابقته (البدل له في التكلم والافراد والتذكير وأضدادها نحو قمت أنا وأكرمتني أنا ومررت بك أنت وأكرمته هو وهكذا (وجوز بعضهم تأكيد الضمير (المنفصل بالاشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء .

(البدل) أي هذا مبحثه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) يخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده (وهو) أقسام (بدل كل من كل) بأن اتحدا معنى وقد يقال بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه كل نحو . صراط العزيز الحميد الله . (و) بدل (بعض) ان دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت بقومك ناس منهم (و) بدل

(اشتمال) ان دل على معنى فى الأول أو استلزامه فيه كعجبت من زيد علمه أو قراءته . يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الاخدود النار . (ورجعهما السهيلى الى الاول) أى الى بدل الشئ من الشئ قال لان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فقولك أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم ينعت ذلك البعض وأعجبتنى الجارية حسنها إنما تريد أعجبنى وصفها فحذفته ثم بينته بقولك حسنها (وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ولا أسرجت القوم دابتهم ولا مررت بزيد أبيه (وكذا عود ضمير منهما) على البدل منه ملفوظا أو مقدرا شرط (على الصحيح) فيحصل الربط . نحو ثم عموا وصموا كثير منهم . ولله على الناس حج البيت من استطاع . أى منهم . أصحاب الاخدود النار . أى فيه ولم يشترط ذلك فى بدل الكل لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان جملة الخبر التى هى نفس المبتدإ فى المعنى لا تحتاج الى ذلك ومن النحويين من لا يلتزم فى هذين البدلين أيضا ضميرا وقد صححه ابن مالك فى شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفى المشتمل فى بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثانى (أو الثانى) على الاول (أو العامل خلاف) قال الفارسى والرمانى فى أحد قوليهما وخطاب الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرنى زيد داره ولا أعجبنى زيد فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويجوز سرنى زيد ثوبه لان الثوب متضمنة جسده وقال الفارسى والرمانى فى أحد قوليهما الثانى نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب يشتمل على زيد قال الأولون ان ظهر معنى اشتمال الثانى على الأول فى سلب زيد ثوبه لم يطرد فى أعجبنى زيد علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا ضجره وسلب زيد فرسه ونحوها فان الثانى فيها غير مشتمل على الأول وقال المبرد والسيرافى وابن جنى وابن الباذش وابن أبى العافية وابن الابرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستدعيهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع فنحو سلب زيد ثوبه وأعجبنى زيد علمه . و يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاسناد فيه حقيقة الى الثانى مجاز الى الأول اذ المسلوب هو الثوب والمعجب هو العلم لا زيد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشتمل على التابع والمتبوع معا اذ الاعجاب فى أعجبتنى الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح فى كان زيد عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة فى كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بينه و بين الاول) بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا انك مررت برجل ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير ابطال الاول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتبت له نصفها ثلثها أخبر انه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه واخبر انه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا (و) الخامس بدل (الغلط وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد) بل سبق اللسان اليه و بهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله فى اللفظ وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرهما) أى بدل البداء والغلط (قوم) وقالوا فى الاول انه مما حذف فيه حرف العطف وفى الثانى انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله فى كلام الله ولا فى شعر ولا فى كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد فى كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك فى الكلام والشعر فلم أجده وطلبت غيرى به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد انه وجد فى قول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوّة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر (لوقوعه غالبا عن ترو) فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر مالا يغتفر في غيره (والمختار خلافا للجمهور) اثبات بدل الكل من البعض) لوروده في الفصيح (نحو) قوله تعالى (يدخلون الجنة). ولا يظلمون شيأ (جنات عدن) فجنات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه وقوله * كأني غداة البين يوم ترحلوا * فيوم بدل من غداة وهي بعضه (و) الجمهور (لا تجب موافقة البدل) لمتبوعه (في التعريف والاظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكوس كقوله تعالى. الى صراط مستقيم صراط الله. لنسفعا بالناصية ناصية. وقول الشاعر * ولا تأمنه أن ينام البائسا * وقولك رأيت زيدا أباه (لكن انما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطبا أو متكلما (إن افاد إحاطة) نحو. تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا. وأكرمتكم أكابركم وأصاغركم (أو بعضا) نحو

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

(أواشتمالا) نحو * وما ألفيتني حلمي مضاعا * والا فلا يبدل منه لانه انما جيء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون قياسا على الغائب لانه لا لبس فيه أيضا ولذا لم ينعت ولو كان البدل لازالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة لاريب فيه الذين خسروا . فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف (وثالثها) وهو رأي قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو ماضربتم الا زيدا قال تعالى . لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا . أي الا على الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة مالم توصف) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله . عن الشهر الحرام قتال فيه . لانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فائدة في قولك مررت بزيد برجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في ناصية والجمهور أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاحا * يتقاذفن كالغصون عزاز

فعزاز بدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

فالى ابن أم أناس أرحل ناقتي * عمرو فتبلغ حاجتي أو ترجف

ملك اذا نزل الوفود ببابه * غرفوا موارد مزبد لا تنزف

فلك بدل من عمرو وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بالمؤنث وبعكسه ففائدة الابدال رفع الالباس نحو مررت بهند رجل وبجعفر امرأة (و) منع (أبو حيان وقوم بدل المضمر من مثله) أي من مضمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو ثلث التفاحة أكلتها إياه وحسن الجارية أعجبتني هو وأجازه آخرون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج الى سماع (قال الكوفية أو كل) أي لا يبدل المضمر من مضمر بدل كل اذا كان (منصوبا) بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك

والبصريون قالواهو بدل كما أن المرفوع بدل بجماع نحو قمت أنت وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان (و) منع (ابن مالك) ابدال (المضمر من الظاهر بدل كل) قال لانه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه (وفي) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) قيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبني الجارية هو وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدالهما مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه (والمبدل من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو ماتقرأ إن نحوا وان فقها أقرأه وكيف زيد أصحيح أم سقيم فان دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل جاءك أحد رجل أو امرأة و ان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضرب به (ويبدل الفعل من الفعل بدل كل) بلا خلاف نحو ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب

وقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض (وفي) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل لا لان الفعل لايشتمل على الفعل وقيل نعم وجعل منه الآية السابقة قال صاحب البسيط وأما بدل الغلط فجوزه فيه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه (و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين إني جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون بكسر ان (قال ابن جني والزمخشري وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشأم أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما قال ابن مالك ومنه مايقال لك الا ماقد قيل للرسل من قبلك ان ربك الآية وان ومابعدها بدل من ما وصلتها والجمهور لم يذكروا ذلك قال أبو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استئنافا للاستبعاد وكذا ان ربك لئلا يؤدي الى اسناد الفعل الى الجملة وهو ممنوع (ولا يتقدم بدل الكل) على المبدل منه لانه لايدرى أيهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض فيقدم لكن الاحسن اضافته نحو أكلت ثلث الرغيف (وفي) جواز (حذف المبدل منه) وابقاء البدل (رأيان) قيل يجوز وعليه الاخفش وابن مالك نحو أحسن الى الذي وصفت زيدا أي وصفته وجعل منه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وقيل لا وعليه السيرافي وغيره لان البدل للاسهاب والحذف ينافيه (ويجوز القطع) على اضمار مبتدأ كالاتباع (فيما) أي بدل (فصل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة وبني الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث (وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش (وقيل يقبح) في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو بشر من ذلكم النار

(حروف العطف) أي هذا مبحث الحروف العاطفة ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة وعند الكوفيين وهو المتداول نسقا بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقا وهو من عطف بعضه على بعض قال أبو حيان ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج الى حده ومن حده كابن مالك بكونه تابعا بأحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف على حرفه ومعرفة الحرف على العطف (الواو) وهي (لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان أو سبق أحدهما فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء انهما جاآ معا أو زيدا أولا أو آخرا ومن ورودها في المصاحب فأنجيناه وأصحاب السفينة وفي السابق ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وفي المتأخر كذلك يوحي اليك

والى الذين من قبلك . واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو فكما تحتمل ثلاثة معان ولا دلالة فى لفظها على تقديم ولا تأخير فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب فى نحو اشترك زيد وعمرو وبصحة نحو قام زيد وعمرو بعده أو قبله أو معه والتعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإنما هى للجمع لا بقيد (وقال قطرب والربعى وهشام وثعلب و) غلامه أبو عمرو (الزاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدينورى) هى (للترتيب) قالوا لان الترتيب فى اللفظ يستدعى سببا والترتيب فى الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين فى شرح أبى حيان رد به على ادعاء السيرافى وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تفيده ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضى عن الكسائى وابن درستويه ورد بلزوم التناقض فى قوله تعالى . وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة . مع قوله فى موضع آخر . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا . والقصة واحدة (و) قال (ابن كيسان) هى (للمعية حقيقة) واستعمالها فى غيرها مجاز قال لانها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع فى كل حال حتى يكون فى الكلام ما يدل على التفرق (وعكسه الرضى) فقال لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهى فى أصل الوضع للترتيب ولما الثانى فيه قبل الاول والأصل فى الاستعمال الحقيقة (و) قال (ابن مالك المعية) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير وعكسه قليل) قال أبو حيان وهو قول مخترع مخالف لمذهب الاكثرين وغيرهم (وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت (بعطف ما لا يستغنى عنه) نحو اختصم زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وان أخوتك زيدا وعمرا وبكرا نجباء والمال بين زيد وعمرو وأما قول امرئ القيس * بين الدخول فحومل * فتقديره بين نواحى الدخول وأجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثم وأو (و) اختصت بعطف (الخاص على العام وعكسه) أى العام على الخاص نحو . وملائكته ورسله وجبريل وميكال . رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات . وقال ابن هشام قد يشاركها فى هذا الحكم حتى قال الفارسى وابن جنى ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف عليه (و) اختصت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو . انما أشكو بثى وحزنى الى الله . صلوات من ربهم ورحمة . ليلينى منكم أولو الاحلام والنهى * وألفى قولها كذبا ومينا * وقال ابن مالك قد يشاركها فى ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو اثما . وسبقه اليه ثعلب فى احكاه صاحب المحكم عنه فى قوله . عذرا أو نذرا . قال العذر والنذر واحد (و) اختصت بعطف (النعت) على ما تقدم تفصيله فى مبحث النعت (فى الاصح فيها) أى فى المسائل الخمسة وقد ذكر فى كل ما يقابله (و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبى نواس أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوم له يوم الترحل خامس

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو أحد وعشرون (و) اختصت (باقترانها باما) نحو . إما شاكرا وإما كفورا . (ولكن) نحو . ولكن رسول الله . (ولا ان سبقت بنفى ولم تقصد المعية) نحو . ما قام زيد ولا عمرو ليفيد أن الفعل منفى عنهما فى حالة الاجتماع والافتراق ومنه . وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم . اذ لو لم تدخل لا لاحتمل ان المراد نفى التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينئذ من عطف المفردات وقيل الجمل باضمار العامل فان لم تسبق بنفى أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وأما قوله تعالى . وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . الآية فلا الثانية زائدة لأمن اللبس (وغير ذلك)

اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط نحو مررت برجل قائم زيد وأخوه وعطف الجوار ان قيل به في النسق وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو * عليك ورحمة الله السلام * ونحوهما مما هو مفترق في محاله (قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقي معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحد (نحو) قوله تعالى . تبوؤا الدار والايمان . أصله واعتقدوا الايمان اذ التبوأ (١) فاستغنى بمفعوله عنه لان فيه وفي تبوؤا معنى لازموا وألفوا وقول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * أي وسقيتها والجامع الطعم * وزججن الحواجب والعيونا * أي وكحلن والجامع التحسين (وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل) مناسب كما تقدم لتعذر العطف (و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى يتسلط) به عليه فيقدر آثروا الدار والايمان ونحوه قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا (وقال أبو حيان) في الارتشاف الذي أختاره التفصيل وذلك انه (إن صح نسبة) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالاضمار متعين في الثاني لانه أكثر من التضمين نحو * يجدع الله أنفه وعينيه * أي ويفقأ عينيه فنسبة الجدع الى الأنف حقيقة (والا) أي وان لم يصح نسبته اليه حقيقة (فالتضمين) متعين في الثاني لتعذر الاضمار نحو علفت الدابة تبنا وماء أي أطعمتها أو غذوتها (والاكثر) على (انه) أي التضمين (ينقاس) وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى لهما ومنع بعضهم قياسه (قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو الكلمة اسم وفعل وحرف * كما الناس مجروم عليه وجارم * ذكره ابن مالك في التحفة وغيره قال ابن هشام والصواب انها على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس (قال الزمخشري والقزويني والاباحة والتخيير) نحو جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما قال الزمخشري ولهذا قيل . تلك عشرة كاملة . بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة التخيير قال ابن هشام والمعروف من كلام النحويين خلافه (و) قال (الخارزنجي) و (التعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى . أو يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير . ويعلم الذين . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . ياليتنا نرد ولا نكذب . قال ابن هشام والصواب ان الواو فيهن للمعية (و) قال (الكوفيون والاخفش) وتكون (زائدة) نحو . حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها . فلما أسلما وتله للجبين وناديناه . إحدى الواوين في الآيتين زائدة إما الاولى أو الثانية وغيرهم قال لا تزاد وهي فيهما عاطفة والجواب محذوف أو حالية في الاولى أي جاؤها وقد فتحت أبوابها من قبل اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم (وأثبت الحريري وابن خالويه واو الثمانية) وقالا لان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام ومابعده عدد مستأنف واستدلوا بقوله تعالى . سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم . الى قوله . وثامنهم . في آية الجنة وفتحت أبوابها لان أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم لان أبوابها سبعة وقوله . والناهون عن المنكر . فانه الوصف الثامن وقوله . وأبكارا . ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ووجهت في الآية الأولى بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثامنهم وفي الثانية زائدة أو عاطفة أو حالية كما تقدم وفي الثالثة عاطفة لان الأمر والنهي صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة (وتأتي) الواو (للتذكر والانكار) كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيد فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو وقولك الرجلو بعد قول قائل قام الرجل قال ابن هشام والصواب أن لا يعدان لانهما إشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب أو الرجليه في الجر

(الفاء للترتيب) مع التشريك وهو معنوي كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو . فأزلهما

(١) هكذا بياض بالاصل

الشيطان عنها فأخرجهما. فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا. ونادى نوح ربه فقال . (وأنكره) أى الترتيب (الفراء مطلقا) واحتج بقوله تعالى. أهلكناها فجاءها بأسنا. ومجئ البأس سابق للاهلاك وأجيب بأن المعنى أردنا اهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى (و) أنكره (الجرمى فى الاماكن والمطر) بدليل قوله * بين الدخول فحومل * وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (وللتعقيب فى كل شئ بحسبه) نحو جاء زيد فعمرو أى عقبه بلامهلة تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الامدة الحمل ومنه قوله تعالى. أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة. (وللسببية غالبا) فى عطف (جملة أو صفة) نحو. فوكزه موسى فقضى عليه . فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه. لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم. وقد تخلو عنه نحو. فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم. فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا. (وتختص) الفاء (بعطف مفصل على مجمل) كالأمثلة السابقة فى الترتيب الذكرى (و) بعطف (جملة شرطها العائد وخلت منه) صفة أو صلة أو خبرا لما فيهما من الربط نحو والذى يطير فيغضب زيد الذباب مررت برجل يبكى فيضحك عمرو وخالد يقوم فيقعد عمرو (قيل وترد للغاية) بمعنى الى وجعل منه قوله * بين الدخول فحومل * على تقدير ما بين الدخول الى حومل فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال * يا أحسن الناس ما قرنا الى قدم * أى ما بين قرنا فحذف بين والفاء نائبة عن الى قال ابن هشام وهذا غريب قال ويستأنس له بمجىء عكسه فى قوله

وأنت التى حببت شغبا الى بدا * الى وأوطانى بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال و يدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة ثم حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لانى لم أر من ذكره (قيل والاستئناف) نحو * ألم تسأل الربع القواء فينطق * أى فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها أو سببية نصب ومنه قوله تعالى. أن يقول له كن فيكون. بالرفع وقول الشاعر * يريد أن يعربه فيعجمه * قال ابن هشام والتحقيق أنها فى ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل (قيل) وترد (زائدة) دخولها كخروجها كقوله

يموت أناس أو يشيب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر

وقوله أرانى اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

(ثم) و يقال فم بالفاء بدلا من الثاء كما قالوا فى جدث جدف (و) يقال (ثمت) بتاء ساكنة ومفتوحة قال * صاحبته ثمت فارقته * (للتشريك) فى الحكم (والترتيب خلافا لقطرب) فى قوله انها لا تفيده واحتج بقوله تعالى . خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها. وقوله وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه. ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون. ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم (والمهلة خلافا للفراء) فى قوله انها بمعنى الفاء (وقد تقع موقع الفاء) فى إفادة الترتيب بلامهلة (وعكسه) أى تقع الفاء موقع ثم فى افادته بمهلة فالاول كقوله

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

اذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ والثانى كقوله تعالى. ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما. فالفاء فى الثلاثة بمعنى ثم (قال الكوفية و) تقع (زائدة)

كقوله تعالى . حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت . الى قوله ثم تاب عليهم . وأجيب بأن الجواب فيهما مقدر
(و) قال (الفراء) تقع (للاستئناف) نحو أعطيتك ألفا ثم أعطيتك قبل ذلك مالا فيكون (١)
(أم) وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الغزى ابن صاحب البديع فقال ليست
بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو أضربت زيدا أم
قتلته أبكر فى الدار أم خالد أى أخالد فيها قال ولتساوى الجملتين بعدها فى الاستفهام حسن وقوعهما بعد
سواء لكن لما كانت تتوسط بين محتملى الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط أو بين اسمين محتملى
الوجود قيل انها حرف عطف (و زعم ابن كيسان أن أصلها أو) أبدلت واوها ميما فتحولت الى معنى بل على
معنى أو قال أبو حيان وهى دعوى بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه منها ان
السؤال بأو وقبله بأم وانه يقدر مع أو باحد ومع أم بأى وان جواب أو بنعم أو لا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل
وان الاحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم وان أو لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم وانك اذا
استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأو دون أم وان العطف بعد أفعل التفضيل بأم دون أو وكذا مالم يحسن السكوت
عليه (وهى قسمان متصلة) تقع بعد همزة التسوية أو) همزة يطلب بها و بأم (التعيين) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها
للهمزة فى افادة التسوية أو الاستفهام و يجمعهما أن يقال هى التى لا يستغنى مابعدها عما قبلها ولا يقع الا فيما
يستعمل فى لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا (وتختص الأولى) أى التى تقع بعد همزة التسوية (بانها لا تقع الا
بين جملتين) شرطهما أن يكونا (فى تأويل المفردين) وسواء الاسميتان والفعليتان والاغلب فيهما المضى
والمختلفان كقوله تعالى . سواء علينا أجزعنا أم صبرنا . وقوله . سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون . وقول
الشاعر ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع
بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو . أأنتم أشد خلقا أم السماء . و جملتين ليستا فى تأو يلهما
كقوله * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم * وقوله
لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر
وتختص الأولى أيضا بانها لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام فان الكلام معها قابل للتصديق
والتكذيب لانه خبر بخلاف الاخرى (و يؤخر المنفى فيهما) أى الأولى والأخرى فيقال سواء على أجاء أم لم يجئ
أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز سواء على لم يجئ أم جاء ولا ألم يقم أم قام فان كان ماقبلها ومابعدها مثبتا قدم ماشئت
منهما (وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع فى الاصح) مثال الفصل . أذلك خير أم جنة الخلد .
والوصل . أقريب أم بعيد ما توعدون . والتأخير أعندك زيد أم عمرو أألقيت زيدا أم عمرا وقيل لا يجوز الا
الفصل وقيل لا يجوز الا ضم أحدهما الى الاخر مقدمين أو مؤخرين (وقد تحذف الهمزة) وتنوى كقوله
لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان
أى أبسبع وقرئ . سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم . بهمزة واحدة (و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله
دعانى اليها القلب انى لأمره * سميع فما أدرى أرشد طلابها
أى أم غى (و) قد يحذف (هو) أى المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو أزيد عندك أم لا أزيد يقوم أم لا (قيل)
و) يحذف (دونه) أى دون تعويض وجعل منه قوله تعالى . أفلا تبصرون أم . أى أم تبصرون ثم ابتدأ أنا خير
قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة أنا خير و وجه المعادلة

(١) هكذا بياض بالاصل

أن الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قال الزمخشري (و) بحذف (المعطوف عليه) وجعل منه . أم كنتم شهداء . أي أتدعون على الانبياء اليهودية . أم كنتم شهداء . ووافقه الواحدي وقدر أبلغكم ماتنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم (و) الثاني من قسمي أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجملة بعدها مستقلة وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو . تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين . أو همزة لغير استفهام نحو . ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد . لان الهمزة هنا للانكار فهي بمعنى النفي أو الاستفهام بغير الهمزة نحو . هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور . واختلف في معناها (فقال البصريون هي بمعنى بل) أي للاضراب (والهمزة مطلقا و) قال (الكسائي وهشام) هي (كبل وتاليها) أي مابعدها (كتاليها) أي كماقبلها فاذا قلت قام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو واذا قلت هل قام زيد أم عمرو فالمعنى بل هل قام عمرو ورد بقوله تعالى . وماخلقنا السماء والأرض ومابينهما باطلا . الى قوله . أم نجعل الذين آمنوا . الآية فأم لم يتقدمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الانكار والرد ولا يمكن أن يكون مابعدها موجبا فليس مثل ماقبلها (و) قال (الفراء) هي كبل اذا وقعت (بعد استفهام) كقوله

فوالله ماأدري أسلمى تغولت * أم النوم أم كل الى حبيب

أي بل كل ورد بأن المعنى على الاستفهام أي بل أ كل الى حبيب لانها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك في النوم أم صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدو وامتزينة لتفتن ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله الشك فقال بل أ كل الى حبيب أي الغول وسلمى كل منهما الى حبيب (و) قال (قوم) تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) وقال (أبو عبيدة) هي (كالهمزة مطلقا) قال ومنه قوله تعالى . أم تريدون أن تسألوا رسولكم . (و) قال (الهروي) في الأزهية هي كالهمزة (اذا لم يتقدم) عليها (استفهام) ورد القولان بانها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لايجوز فيها ولورودها للاستفهام بعده في قوله

هل ماعلمت وما استودعت مكتوم * أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

فانه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبلها لقوله بعده

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * إثر الأحبة يوم البين مشكوم

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصح) نحو . أماذا كنتم تعملون . ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدل على انها بمعنى بل والهمزة والا لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع في دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله * أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم * وذهب الصفار الى منع دخول أم على هل وغيرها لانه جمع بين أداتي معنى وقال لايحفظ منه الا قوله * أم هل كبير بكى * وقوله * أم هل لامني فيك لائم * وقوله * وماأنت أم ماذكرها ربعية * وقوله تعالى . أمن هذا الذي هو جند لكم . أمن يرزقكم . قال أبو حيان وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف في قوله * أم كيف ينفع ماتعطي العلوق به * وعلى أين في قوله

فأصبح لايدري أيقعد فيكم * على حسك الشحناء أم أين يذهب

(لامفرد) أي لاتدخل عليه (خلافا لابن مالك) في قوله بذلك وانه منه قولهم انها لابل أم شاء لقول بعضهم ان هناك لابلا أم شاء بالنصب قال فهذا عطف صريح يقوي عدم الاضمار في المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق اجماع النحويين في ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدإ أي بل أهي شاء وأما رواية النصب ان صحت فالأولى أن

يقدر فيها ناصب أي أم أرى شاء (قال أبو زيد) الانصاري (وترد) أم (زائدة) واستدل بقوله

ياليت شعري ولا منجا من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

أو * (قال المتقدمون هي لاحدى الشيئين أو الاشياء) * قال ابن هشام وهو التحقيق والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها (و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (للشك) من المتكلم نحو . لبثنا يوما أو بعض يوم . (والابهام) بالموحدة على السامع نحو . و إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين (والتخيير والاباحة) والفرق بينهما ان الثاني يجوز فيه الجمع نحو اقرأ فقها أو نحوا بخلاف الاول نحو انكح هندا أو أختها قال ابن مالك وأكثر (١) (والتفصيل) بعد الاجمال نحو . وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا . قالوا ساحر أو مجنون أي قال بعضهم كذا و بعضهم كذا والاضراب كبل (قال قوم) تأتي له (مطلقا) كقوله تعالى . وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون وقول جرير

ماذا ترى بعيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

(و) قال (سيبويه) اذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (قال الكوفية والاخفش والجرمي والأزهري وابن مالك و بمعنى الواو) أي لمطلق الجمع نحو * لنفسي تقاها أو عليها فجورها * أي وعليها * جاء الخلافة أو كانت له قدرا * أي وكانت قال ابن مالك ومن أحسن شواهده حديث أسكن حراء فما عليك الا نبي أو صديق أو شهيد وحديث ما أخطأك شرف أو مخيلة ، وغيرهم تأول البيتين الاول على ان الواو فيه للابهام وانها في الثاني للشك وقال ابن هشام الذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت وقال أبو حيان انها الرواية المشهورة (زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها (والتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل قال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فيه أجود قال ومن مجيئه بأو قوله

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومجئ الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أو لا تأتي له (و) قال (الحريري) والتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع وأذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لان التقريب انما استفيد من اثبات اشتباه السلام بالتوديع فهي للشك (و) قال (ابن الشجري والشرط) نحو لأضربنه عاش أو مات أي إن عاش بعد الضرب وان مات منه ولآتينك أعطيتني أو حرمتني قال ابن هشام والحق أنها للعطف على بابها ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوفيين (والتبعيض) نحو . وقالوا كونوا هودا أو نصارى . قال ابن هشام والذي يظهر انه أراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو للتفصيل وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتقييد مجرد معنى التبعيض (ولا تأتي بعد همزة التسوية) لانها لاحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فلا يقال سواء كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بأم وفي الصحاح تقول سواء علي أقمت أو قعدت وهو سهو وفي الكامل أن ابن محيصن قرأ أو لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان قال أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو أزيد عندك أو عمرو انتهى وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلابد من أم أسمين كانا أو فعلين تقول سواء علي أزيد في الدار أم عمرو وسواء علي أقمت أم قعدت واذا كان بعدها فلان بغير ألف الاستفهام عطف

(١) هكذا بياض بالأصل

الثاني باو وتقول سواء علي قمت أو قعدت وان كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو وتقول سواء علي زيد وعمرو وان كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وحلا عليها قال السيرافي فاذا قلت سواء علي قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما علي سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدإ محذوف أي الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها وليس كذلك

﴿ إما ﴾ بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني أو الخمسة) الاول الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو والابهام نحو . وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم . والتخيير نحو . إما أن تعذب واما أن تتخذ فيهم حسنا . والاباحة نحو اقرأ إما فقها وإما نحوا والتفصيل نحو . إما شاكرا وإما كفورا . وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر به في أو والفرق بينها وبين أو في المعاني الخمسة أنها لتكررها يبدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معها أولا دال على الجزم ثم يؤتى بأو دالة على ماجيء بها لأجله ثم التحقيق أن إما لأحد الشيئين أو الاشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو (وأنكر قوم الاباحة) في إما مع اثباتهم ذلك لأو (و) أنكر (يونس وأبو علي) الفارسي (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو والتي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إما كذلك بل أولى (وادعى ابن عصفور الاجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه (وقيل) إما (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إما على إما) قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضي غير موجود (وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله

تلقحها إما شمال عرية * واما صبا جنح العشي هبوب

(و) قد (تبدل الميم الاولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها كقوله * لاتفسدوا آبالكم أيمالنا إيمالكم *
وقوله يالتيما أمنا شالت نعامتها * أيما الى جنة إيما الى نار

(و)قد (تحذف الاولى) كقوله

تهاض بدار قد تقادم عهدها * واما بأموات ألم خيالها

ونقل النحاس ان البصريين لايجيزون فيها الا التكرير وان الفراء أجاز اجراءها مجرى أو في ذلك (أو) يحذف (الواو) من الثانية فتسوى كالبيت السابق (أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله

وقد كذبتك نفسك فأكذبنها * فان جزعا وان اجمال صبر

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنى عنها بو إلا أو بأو) كقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقوله وقد شفني أن لا يزال يروعني * خيالك إما طارقا أو مغاديا

(وهي مركبة) من ان وما الزائدة (على الاصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بني الاقتصار على ان وحذف ما وقيل بسيطة واختاره أبو حيان لان الاصل البساطة لا التركيب

(بل) للاضراب فان كانت بعد أمر أو ايجاب نقلت حكم ماقبلها لتاليها المفرد وصار ماقبلها مسكوتا عنه لا يحكم له بشيء نحو اضرب زيدا بل عمرا وجاء زيد بل عمرو أو نفي أو نهي (قررته) أي حكمه له (وجعلت ضده لتاليها) المفرد نحو ماقام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا (وجوز المبرد النقل فيهما) أي النفي والنهي أيضا على تقدير بل ماقام و بل لا تضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدا * بل أولياء كماة غير أوغاد

وقوله وما انتميت الى خور ولا كشف * ولا لئام غداة الروع أوراع

بل ضار بين بحسك البيض ان لحقوا * شم العرانين عند الموت لذاع

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (ابن صابر العطف بها بعد غيرهما) قال هشام منهم محال ضربت عبد الله بل اياك قال أبو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الايجاب لو على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا (فان تلاها جملة فللابطال) للمعنى الاول واثباته لما بعد . نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق . (أو الانتقال) من غرض الى آخر بدون ابطال نحو . ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة . (وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء (وتزاد قبلها لا) لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر بل لا الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة وأفول

ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفي والنهي (ومنعها) أي زيادة لا (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) و بعد (النهي) أيضا قال لانه لم يسمع ورد بقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا * هجر و بعد تراخ لا إلى أجل

وقوله لا تملن طاعة الله لا بل * طاعة الله ماحييت استديما

قال أبو حيان ويقال في لا بل نابن ولا بن ونابل بابدال اللامين أو احداهما نونا (وتزاد لا ضرورة)

(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع (وقيل) هي (للترتيب) قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر

* لقومي حتى الأقدمون تمالؤا * فعطف الأقدمون وهم سابقون (و) تفارق الواو في أحكام (لا تعطف) الا ما كان (بعضا) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فالنعل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه لان المعنى ألقى مايثقله قال ابن هشام والضابط انها تدخل حيث يصح الاستثناء و يمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما ولا صمت الايام حتى يوما (وكذا) لا تعطف الا ما كان (مفردا على الصحيح) لان الجزئية لا تتأتى الا في المفردات وقال ابن السيد يعطف بها الجمل كقوله * سريت بهم حتى تكل مطيهم * برفع تكل عطفا على سريت ونقل في البسيط عن الاخفش انها تعطف الفعل اذا كانت سببا كالفاء نحو ماتأتينا حتى تحدثنا (قال) ابن هشام (الخضراوي و) لا تعطف الا ما كان (ظاهرا) كما لا تجر الا الظاهر قال في المغني ولم أره لغيره (و يعاد الجار معها) اذا عطفت على مجرور فرقا بينها و بين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ثم اختلف في هذه الاعادة (قال ابن عصفور) يعاد (رجحانا)

لاوجوبا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح ألفية ابن معط (و) أبو عبد الله (الجليس) صاحب ثمار الصناعة (وجوبا و) قال (ابن مالك ان لم يتعين للعطف) وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا لحصول لفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فرده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محتملة (والعطف بها قليل ومن ثم) أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يعطف بها البتة وحملوا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى اباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو وأضرب زيدا لا عمرا (ودعاء) نحو غفر الله لزيد لا لبكر (وتحضيض) نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا (وايجاب) نحو جاء زيد لا عمرو وزيد قائم لا عمرو أولا قاعد ويقوم زيد لا عمرو (وقال سيبويه ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي والظن لسيبويه انه لم يذكره في كتابه الا وهو مسموع (و) قال (الفراء واسم فعل) نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق كما يجوز ذلك في اسم إن (وشرط السهيلي) في نتائج الفكر (والأبدي) في شرح الجزولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) ابن (هشام) في المغني (تعانده متعاطفيها) فلا يجوز جاءني رجل لا زيد أولا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل أو عمرو لا زيد وعلله الأبدي بأن لا تدخل لتأكيد المنفي وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني فان أريد بذلك المعنى جيء بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فان مفهوم الخطاب يقضي من قولك جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم والسبكي في هذه المسئلة مؤلف مستقل يشتمل على نفائس لخصتها في حاشية المغني (ومنع قوم العطف بها على معمول ماض) فلم يجيزوا قام زيد لا عمرو مع إجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضي ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح وقد يحذف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم

(لكن) للاستدراك فان وليها جملة فغير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو . ولكن كانوا هم الظالمين . أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الربيع) هي عاطفة جملة على جملة (مالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو ماقام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (قال الكوفية أو ايجاب) كبل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو والبصريون منعوه لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة فيقال لكن عمرو لم يقم (و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فان اقترنت به خرجت ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ماقام زيد ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (الا بها) أي بالواو وقاله ابن خروف (وزعم يونس العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مسبوقة بواو وهو عنده عطف (مفرد) على مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها فالتقدير ولكن قام عمرو وعلل ذلك بأن الواو تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو (و) زعم (ابن عصفور الواو زائدة لازمة)

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) انها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كلا) فتكون حرفا واحتجوا بقوله

اين المفر والاله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب

أي لا الغالب وفي الصحيح من قول أبي بكر . بأبي شبيه بالنبي . ليس بشبيه بعلي . والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أي ليسه قلت وفي ذلك نظر على ان حذف خبر باب كان ضرورة (و به نطق الشافعي) فانه قال في الأم في أثناء مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الاجواف أي لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ وقول الشافعي حجة في اللغة (و) أثبت الكوفيون أيضا العطف (بأي) نحو رأيت الغضنفر أي الأسد وضربت بالعضب أي السيف والصحيح انها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للاخفى لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا ملازما بعطف الشئ على مرادفه وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفي قال أبو حيان ولا أدري من هو قال والعجب نسبته هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فمجيء الاسم موافقا للاول في الاعراب دل على العطف والصحيح انها ليست من أدواته والرفع والنصب على الاضمار بدليل امتناع الجر في مامررت برجل فهلا امرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا منه قوله تعالى . خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك . أي وماشاء ربك ورد بقولهم ماقام الازيد وليس شئ من أحرف العطف يلي العوامل (و) أثبتوا عطف (أين) قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا (و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك مررت بزيد فلولا عمرو أو فتى عمرو بالجر وأباه الفراء كالبصريين (و) أثبت (هشام) العطف (بكيف بعد نفي) نحو مامررت بزيد فكيف عمرو وقال سيبويه وهو رديء لاتتكلم به العرب قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على انها ليست حروف عطف ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال في المغني وقد قال به عيسى بن موهب واستدل بقوله اذا قل مال المرء لانت قناته * وهان على الادنى فكيف الأباعد

قال وهذا خطأ لاقترانها بالفاء والجر باضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة . والله يريد الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف مقحمة لافادة الأولوية بالحكم

(مسئلة) (يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ومضمر متصل ومنفصل والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وقت أنا وزيد وورب رجل وأخيه (ومنع الأبدي عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه . ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا الا) بعد الفصل (بفاصل ما) ضميرا منفصلا أو غيره نحو . كنتم أنتم وآباؤكم . يدخلونها ومن صلح . ماأشركنا ولا آباؤنا . فصل في الاول بالضمير المذكور وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا وقوله * لقد نلت عبدالله وابنك غاية * فصل بالنداء وقوله * ملئت رعبا وقوما كنت راجيهم * فصل بالتمييز قال أبو حيان ولا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لا بد من التأكيد نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه * مالم يكن وأب له لينالا

(خلافا للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكى مررت برجل سواء والعدم وفي الصحيح كنت

وأبو بكر وعمرو فعلت وأبو بكر وعمرو انطلقت وأبو بكر وعمرا ماضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقا لانه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود قال تعالى ، تساءلون به والارحام ، وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين ، وسمع مافيها غيره وفرسه قال * فما بك والايام من عجب * وهذا رأي الكوفيين ويونس والاخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب اعادة الجار لانه الاكثر نحو ، فقال لها وللارض ، وعليها وعلى الفلك ، ينجيكم منها ومن كل كرب ، نعبد إلهك وإله آبائك ، واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمنعان باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه ولا كل شاة وسخلتها بدرهم ولا * الواهب المائة الهجان وعبدها * ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول (وثالثها) وهو رأي الجرمي والزيادي (يجب) العود (ان لم يؤكد) نحو مررت بك وبزيد بخلاف ما اذا أكد نحو مررت بك أنت وزيد ومررت به نفسه وزيد وفي مررت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمولي ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة باجماع) فيهما فيقال ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظن زيد عمرا منطلقا وبكر جعفرا مقيما واعلم زيد عمرا بكرا مقيما وعبد الله جعفرا عاصما راحلا ولا يقال إن زيدا في البيت على فراش والقصر نطع عمرا أي وان في القصر على نطع عمرا بنيابة الواو عن ان وفي وعلى ولا جاء من الدار الى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو بنيابتها عن جاء ومن والى (وفي) العطف على معمولي (عاملين) أقوال (منع سيبويه) العطف (مطلقا) في المجرور وغيره وصححه ابن مالك فلا يقال كان آكلا طعامك زيد وتمرك عمرو ولا في الدار زيد والحجرة عمرو ولأنه بمنزلة تعديتين بعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممتنع باجماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة) مطلقا في المجرور وغيره قال لان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع في غير المجرور ورد بان ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب الى الاخفش (وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جارا) حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمرو الحجرة (ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما اذا تأخر وهو رأي الاخفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضا (وخامسها) يجوز (إن تقدم) المجرور (في المتعاطفين) نحو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما وان تقدم في المعطوف نحو إن زيدا في الدار والحجرة عمرا وهو رأي الأعلم قال لانه لم يسمع الا مقدما فيهما ولتساوي الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالى ، وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات لقوم يعقلون ، وقوله ، للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ، والذين كسبوا السيآت جزاء سيئة ، وقول الشاعر * وللطير مجرى والجنوب مصارع * وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر عمرو لان الابتداء رافع لزيد ولعمرو وأيضا فكأن العطف على معمول عامل واحد وهو رأي ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمرو وانما امتنع في العوامل

اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأى ابن الطراوة (و يجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة و بالعكوس) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد (فى الاصح ان اتحدا) أى المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لظن نحو . يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى . ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله . يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار . ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار و يجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . أى فاصبحت * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فضيت * أى مررت . دعانا لجنبه أو قاعدا وقائما . فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد . بياتا أو هم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أى قائلين ومنع المازنى والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر وقال السهيلى يحسن عطف الاسم على الفعل و يقبح عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لاعتماده على ماقبله فاشبه الفعل وفى الثانية لا يعمل فمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فعلين اختلفا فى الزمان (و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية و بالعكس) نحو قام زيد وعمرو أكرمته ومنعه ابن جنى مطلقا (وثالثها) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسى و بنى عليه منع كون الفاء عاطفة فى خرجت فاذا الاسد حاضر (وأما) عطف (الخبر على الانشاء وعكسه فمنعه البيانيون وابن مالك) فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين (وجوزه الصفار و جماعة) واستدلوا بقوله تعالى . و بشر الذين آمنوا و بشر المؤمنين . وقول الشاعر

وان شفاء عبرة مهراقة * فهل عند رسم دارس من معول

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل ياأيها أو على أمر محذوف تقديره فى الاولى فأنذر وفى الثانية فأبشر كما قال الزمخشرى فى . واهجرنى مليا . ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجمنك على التهديد وان الفاء فى قوله فهل الى آخره لمجرد السببية

(مسئلة) (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى . سرابيل تقيكم الحر . أى والبرد بيدك الخير أى والشر . وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل أى . ولم تعبدنى (وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أى دون المعطوف بها (فى الاصح) كذلك كحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى أكلت سمكا لحما تمرا وقال

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد الكريم

أى وكيف ومنع ذلك ابن جنى والسهيلى وابن الضائع لان الحروف دالة على معانى فى نفس المتكلم واضمارها لا يفيد معناها وقياسا على حروف النفى والتأكيد والتمنى والترجى وغير ذلك إلا أن الاستفهام جاز اضماره لان للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل (و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أى المعطوف عليه بها نحو . فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة . أى فأفطر (وأنكره ابن عصفور) وقال انما حذف المتبوع فقط (وقيل فى أو) أى حذفها أو ومتبوعها نحو صلى رجل فى إزار ورداء . فى إزار وقميص فى إزار وقباء أى أو فى وقال الهذلى * فهل لك أو من والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أو والد (و يغنى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال ألم تضرب زيدا بلى وعمرا ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو (وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله * عليك ورحمة الله السلام *

(وجوزه الكوفية) في الاختيار (ان كان بالواو) كما مثل (قيل أو الفاء أو ثم أو أو أو لا) كقوله

أأطلال دار بالنباع فحمت * سألت فلما استعجمت ثم صمت

أي سألت فحمت وقوله

فلست بنازل الا ألمت * برحلي أو خيالتها الكذوب

أي الكذوب أو خيالها (و) ان (لم يؤد الى وقوع العاطف صدرا أو) الى (مباشرته عاملا غير متصرف و) ان (لم يكن التابع مجرورا) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله

لعن الاله وزوجها معها * هند الهنود طويلة البظر

(ولا) كان (العامل لا يستغنى بواحد) فان فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمرو زيد قائمان ولا ان وعمرا زيدا قائمان ولا مررت وعمرو بزيد ولا اختصم وعمرو زيد (وخالف ثعلب في الاخير) فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد (ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالبا) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو. وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما. وندرت المطابقة في قوله تعالى. ان لم يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما. (وفي الفاء وثم الوجهان) المطابقة وهي أحسن في الفاء والافراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم (وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله

يورثه مالا وفي الحي رفعة * لما ضاع فيها من قروء نسائكا

(و) فصل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعد أو ثم أو بل والله قعد هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضا به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن فعلا (ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرا وعمرا ضارب

* مسئلة * (الأصل العطف على اللفظ وشرطه امكان توجه العامل) الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (ويجوز) العطف (على المحل بهذا الشرط) أي امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني (و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز هذا الضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل إعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله * منضج * شواء صفيف أو قدير معجل *
(و) شرطه (وجود المحرز) أي الطالب لذلك المحل (على الاصح) فيهما فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف وهو التجرد وقد زال بدخول ان ولا ان زيدا قائم وعمرو على العطف وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط المحرز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهوان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر (و) يجوز العطف (على التوهم) نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر (وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هنالك ولهذا حسن قول زهير

بدا لي اني لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

وقول الآخر * ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل * ولم يحسن قول الآخر

وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا مقش فيهم مغل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب والنميمة المغل كثيرها والمنش المفسد ذات البين (ووقع) العطف (على التوهم فى أنواع الاعراب) فى الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه إنهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الزمخشرى فى قوله تعالى . فبشرناه باسحق ومن وراء اسحق يعقوب . بالنصب على معنى وهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب وقوله . ودوا لو تدهن فيدهنون . على معنى ان تدهن والجزم قال الخليل وسيبويه فى قوله . فأصدق وأكن . والفارسى فى قوله . انه من يتق و يصبر . جزما على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط وتأتى من الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا

(خاتمة) فى توابع مخصوصة (تابع المنادى المبنى ان كان مضافا أوشبهه نصب مطلقا) لان الأصل فى تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتأكد ذلك بالاضافة وشبهها كقوله

* أزيد أخا ورقاء ان كنت ثائرا * وقوله * يا زبرقان أخا بنى خلف * وهذا (ما) دام (لم تكن) الاضافة غير محضة) فان كانت (فيجوز رفعه) نحو يا زيد الحسن الوجه (وجوز الكوفية و) أبو بكر (ابن الانبارى (رفع النعت) المضاف اضافة محضة لان الاخفش حكى يازيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلو جوز رفع نعته مضافا لزم إعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا (و) جوز (الفراء) رفع (التوكيد والعطف) نسقا قياسا فى الباب الثانى وسماعا فى الاول حكى الاخفش ياتميم كلكم بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الاخفش والجمهور أولوه على القطع مبتدأ أى كلكم مدعو (أو) كان (مفردا جاز) أى الرفع حملا على اللفظ والنصب على المحل نحو يارجل الطويل والطويل و ياتميم أجمعون وأجمعين يازيد والغلام والغلام (وأوجب الكوفية نصب الثلاثة) أى النعت والتوكيد والنسق ورد بالسماع قال تعالى . ياجبال أوبى معه والطير . قرئ فى السبع بالنصب والرفع وقالت العرب * ألا يا زيد والضحاك سيرا * بالرفع (و) أوجب (الاخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعا على المحل كما يجب فى جاءت حذام العاقلة بالرفع حملا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا اللفظ قال وما ورد من ذلك بضمه وما حركته حركة اتباع لا إعراب (و) أوجب أيضا (رفعهما) أى النعت والتوكيد (فى) حال تبعية (النكرة) المقصودة لان الضمة عنده فى يارجل ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله ياأيها الرجل حذفت أى فبقى على اعرابه كما كان والجمهور قالوا لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبنى كما بنيت (نعم البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافا أوشبهه نصب أومفردا أونكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه يا لان البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه والنسق شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولاستحسان ظهوره توكيدا كما يظهر مع البدل نحو يازيد رجلا صالحا يازيد بطة (الا المنسوق ذا أل فالوجهان) الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت (وفى الأرجح) منهما أقوال . أحدها الرفع وهو رأى الخليل وسيبويه والمازنى لانه أكثر ماسمع وللشاكلة فى الحركة . ثانيها النصب وهو رأى أبى عمرو وعيسى بن عمر و يونس والجرمى لان ما فيه أل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف ولان أكثر القراء قرؤا به فى والطير (ثالثها) الأرجح (النصب ان كانت) أل فيه (للتعريف) لانه حينئذ شبيه بالمضاف والرفع ان لم تكن له بل للمح الصفة كاليسع لعدم شبهه حينئذ به وهذا رأى المبرد (وجوز المازنى والكوفية نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملا على المحل نحو يازيد وعمرا ياعبد الله وعمرا (ومنعه) أى

النصب (الاخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا (فان نون مقصور) نحو يافتى للضرورة (بني) النعت (على ما نوى) في المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب تعين (وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شبيها بالمرفوع (الا البدل فكمستقل) فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا لما تقدم ولا يكون الا صالحا لمباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كمستقل (في الاصح) ويقابله قول الكوفية والمازني السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس انهم وصفوه بالمعرفة وأجروه مجرى العلم المفرد (و) منع (الأصمعي) وصف المنادى (المبني) لانه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولان مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كالا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو ضربا زيدا لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحسانا فلا يزاد على ذلك كما ان فعال العلم المبني حملا على فعال الأمر لم يتعدالى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسيرافي وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعني به فان احتيج الى النعت فرد ما سقط منه أولى وأجازه الجمهور لوروده قال *

أحار بن عمرو كأني خمر * ورماذ كر من الدليل ممنوع لان الاسم يرخم اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعني به (وثالثها) يمنع (ان أتم) لانه لفظ يختص بالنداء فأشبه نحو فل وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السراج (و) منع (الاخفش عطف نكرة مقصودة أو اشارة) على المنادى فلا يقال يازيد ورجل ولا وهذا أما الأول فلان أل لا تحذف الا اذا ولى الاسم حرف النداء وأما الثاني فلأن المشار لا يكون منادى الا اذا وليه حرف النداء وجوزهما المبرد في المقتضب وقولي (كالا يبدلان) أي النكرة المقصودة والاشارة (ولا ذو أل) من المنادى (و) منع (المازني عطف المطول العاري من أل واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع) لانهم رأوا حركتها كحركة المنادى حكاه في النهاية (وضمير المنادى) الواقع في (التابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهي الاصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه * كأنك تضغو في ازارك خرنق

ويقال يا تميم كلهم وكلكم ويازيد نفسه ونفسك (خلافا للاخفش) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التي لنفي الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالمتبوع أم منفصلا نعتا أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا للمحل اسم لا وأما الرفع فلمحل لا مع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال في شرح الكافية على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا نحو لا رجل ظريف أو ظريفا في الدار لا رجل فيها ظريف أو ظريفا لا أحد رجل أو رجلا فيها لا ماء ماء باردا * فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * لا رجل وامرأة في الدار لا رجل قبيحا أو قبيح فعله عندك لا طالعا جبلا ظريف أو ظريفا حاضرا (الا البدل قيل أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه لان البدل في تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زيد فيها وكذا النسق عند من قال انه يحل محل المعطوف عليه نحو لا غلام فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) الا (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المنكر ومعه لا والنعت المفرد لمبني لم يفصل فيجوز فتحها أيضا) كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل

ظريف فيها والثاني لاحول ولاقوة الابالله * لاأم لي ان كان ذاك ولا أب * لانسب اليوم ولاخلة * والفتح في الثلاثة (تركيبا) وجاز لانهامن تمامه (وقيل اعرابا في النعت) حملا على المحل وحذف تنوينه للمشاكلة (ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لامع المعطوف (الرفع) على الغاء لا الداخلة عليه وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز الفتح على التركيب والرفع على الغاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ماقبلها أو إعمالها عمل ليس نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا بيع فيه ولا خلة . (ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم لا (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع الا على اللفظ (و) يمنع (قوم رفع النعت المضاف وشبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) منع (يونس نصب العطف المكرر رجلا) وأوجب فتحه لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة وأجيب بجعل لا زائدة مؤكدة (وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله * فان لنا الأم النجيبة والأب * ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الربيع الجود والخريفا * يدا ابي العباس والصيوفا

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبران عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) فانه كان مرفوعا على الابتداء وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود المحوز (وقيل) عطفا على محل (ان واسمها) فانه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوزه الكسائي) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقا) ظهر الاعراب فيه أم لم يظهر نحو ان زيدا وعمرو قائمان وان هذا وزيد قائمان (و) جوزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى . ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون . الآية وقول الشاعر * فاني وقيار بها لغريب * قال ابن مالك ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي ويقول بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقا ورفع المعطوف هو الحجة والاصل التسوية بين المعرب والمبني في اجراء التوابع عليهما وسيبويه يحمل الآية والبيت على ان المعطوف فيهما منوي التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قرئ . ان الله وملائكته . بالرفع وهو شاهد للكسائي (وقيل) انما جوزه الفراء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره وجوزه (الخليل ان افرد الخبر) نحو إن زيدا وعمرو قائم وقوله * فاني وقيار بها لغريب * بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدا وعمرا قائمان (ومثلها) أي إن في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو . ان الله بريء من المشركين ورسوله * ولكن عمي الطيب الأصل والخال * وقيل لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها المكسورة لما في لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تقع الا معمولة فلا مساغ للابتداء فيها (وثالثها) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كالآية المذكورة ونحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ولعل وكأن فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتغيير المعنى (و) دون (غير النسق) من التوابع فلا يجوز فيها الا النصب (على الاصح فيهما) وأجازه الفراء في ليت واخواتها بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واحتج بقوله

يا ليتني وأنت بالمليس * في بلد ليس به أنيس

وأجيب بان تقديره وأنت معي والجملة حالية وجوز الجرمي والزجاج والفراء أجازه أيضا في سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمي والزجاج في الصورة الاولى نحو إن هذا زيدا العاقل وان هذا العاقل زيد وان هذا أخوك قائم وان هذا نفسه قائم وسمع انهم أجمعون ذاهبون (وقيل) في (غير نسق ان) المكسورة

(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نسقها من الرفع بعد الخبر في قوله وقبله مطلقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عداهما الا النصب (أما عطف الجملة في هذه الحروف وما عملت فيه رفعا) نحو ان زيدا قائم وعمرا ذاهب (فاتفاق) أي جاز اتفاقا و يكون غير داخل في معناها (وجوز الكسائي رفع نسق أول) مفعولى ظن (اذا لم يظهر الاعراب في المسند اليهما) نحو أظن عبد الله وزيد قاما أو يقومان أو مالهما كثير بخلاف قائمين أو قاما وخالفه الفراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني ممثلا له بظننت زيدا صديقي وعمرو (ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة) لان محلها نصب نحو علمت لزيد منطلق وعمرا قائما (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلا أو مفعولا (يجرى على اللفظ) قطعا (ومنع سيبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وقوله

* مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل * وفي قراءة الحسن . عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون . وقوله

* مخافة الافلاس والليانا * ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ قال الكوفيون الا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو و بكرا (وثالثها يجوز في عطف و بدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي لان العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل الاول بخلاف الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد ومحال وهما شئ واحد أن يكون الشئ مجرورا وراحما مرفوعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل بلا خلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يعجبني أكرامك زيدا وعمرا بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة (ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرفع على تأويله) أي المصدر (ببني) أي بحرف مصدري موصول بفعل مبني (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في بحث إعماله (ويجريان) أي الاتباع على اللفظ والمحل (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل) كقوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا * وعبد رب أخا عون بن مخراق

(الا النعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (في الاصح) لانه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز الحمل فيهما قياسا على مجرور المصدر وقال ابن مالك بل أولى لان اضافته في نية الانفصال ولانه أمكن في عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم الحمل في تابع معرف بأل مثنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربا زيد وأو الضاربو زيد أخاك وعمرا وأوجبوا الجر وجوز ابن عصفور والأبدى الأمرين (و) منع (المبرد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من أل ولو أضيف لما هي فيه أو) الى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية وغلام المرأة أو وأخيها أو الضراب أو الضاربات الرجل أخيك وزيد وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فان لم يكن عاريا من أل جازا بلا خلاف نحو جاء الضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبغداد جر تابع منصوبه) أي اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيدا وعمرو وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المحرز في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) الا اللفظ أي الاتباع عليه إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب وإن جرا فجر (و) جوز (الفراء لفظ تابع مجرورها) لانه فاعل في المعنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنفه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد جر عطف

منصوبها) نحو هذا حسن وجها وبه كأنك قلت حسن وجه وبه ولا خلاف انه لا يعطف على مجرورها بالنصب فلا يقال هو حسن الوجه والبدن

(العوارض) (الكلام في الاخبار) بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتمرين (الاخبار بالذي وفروعه) من المثنى والجمع والمؤنث (أن يتقدم) الذي (مبتدأ ويؤخر الاسم) الذي يقال أخبر عنه بالذي (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبرا) عنه (و) توسط (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في اعرابه الذي كان له) قبل الاخبار كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيد او عن التاء الذي ضرب زيدا انا وبهذا ظهر ان الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى مخبر عنه قال أبو حيان ويحتمل أن الباء بمعنى عن وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال أخبر بهذا الاسم أي صيره خبرا وقال غيره الباء هنا للسببية لا للتعدية وكأنه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن (وجوز أبو ذر) مصعب بن أبي كثير الخشني (عوده) اي الضمير (مطابقا للخبر) في الخطاب فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت أنت حملا على المعنى لان الذي هو أنت كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام وأنت الذي قمت وفرق هذا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هنا قال أبو حيان وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم اذ لا فرق فيقال الذي قمت أنا (و) جوز (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله إن الاحسن تأخيره وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم الذي المراد حيث لا مانع فان كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الاخبار عن أي من أيهم قائم أيهم الذي هو قائم ومن أي رجل كان أخاك أيهم الذي هو كان أخاك هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لما سيأتي (و) يخبر (بأل ان صدرت الجملة) التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لان (يصاغ منه صلتها) فتقول في الاخبار عن زيد من قامت جارية زيد القائم جاريته زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيد اضرب عمرو أو صدرت بفعل غير موجب أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر ويدع لم يخبر بأل (فان رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب ابرازه) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زيدا فتقول الضاربه انا زيد بابراز الضمير لان أل لزيد وانا لغير أل بخلاف ما اذا أخبرت عن زيد من خرج زيد أو التاء من ضربت زيدا فتقول الخارج زيد والضارب زيدا انا لأن مرفوع الصلة ضمير أل (فان كان الاسم) المخبر به (ظرفا) فان كان متصرفا (لم يتوسع فيه) قبل الاخبار (قرن الضمير بفي) كأن يخبر عن اليوم من قمت اليوم فتقول الذي قمت فيه اليوم أو عن خلفك من قعدت خلفك فتقول الذي قعدت فيه خلفك فان كان مما يتوسع فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار (وشرط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (امكان الفائدة به لا) ما يقيد نحو (ثواني الأعلام) المضافة من الكنى وغيرها كبكر من أبي بكر وقزح من قوس قزح (ولا) ثواني المركبات تركيب (المزج) اذ أعربت اعراب المتضايفين (خلافا للمازني) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال * أوحيث علق قوسه قزح * ورد بأن قزح اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوسا للشيطان فيكون من أكاذيبها (و) شرطه (الغنى عنه بأجنبي) بوضع مكانه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد في ضربت زيدا مثلا عمرا بخلاف الهاء في نحو زيد ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمرا (أو) الغنى عنه (بمضمر لا حال وتمييز) فلا يصح الاخبار عنهما لانهما لا يكونان مضمرين قال أبو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو اشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيدا ولا عن ذلك من قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير

وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور حتى ونحوها مما لا يجر المضمر (و) شرطه (قبوله) (رفع) بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كايمن في القسم وما التعجبية (و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فانها وان لم تقبل التأخير فخلفها يقبله وهو الضمير المنفصل أعني انا (لا لازم الصدر) كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وضمير الشان فلا يجوز الاخبار عن شيء من ذلك (وقيل الا) اسم (الاستفهام) فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدرية قال في أيهم قائم أيهم الذي هو قائم وفي أيهم ضربت أيهم الذي اياه ضربت (و) شرطه (قبوله الاثبات لا) ما لزم النفي (كأحد وعريب) وكتيبع وطورى (واسم فعل) ناسخ (منفى) كليس ومازال واخوته (و) شرطه (أن لا يعود الضمير على شيء قبله) كالهاء في زيد ضربته والضمير في منطلق من زيد منطلق لانك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميرا وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا جائز أن يعود اليهما وان أعدته الى أحدهما بقي لآخر بلا رابط فامتنع الاخبار (وقيل بل) (الشرط أن لا يكون) الضمير قبل الاخبار (رابطا) كما في زيد ضربته فان عاد على سابق وليس رابطا جاز الاخبار عنه كأن يذكر انسان فيقول لقيته فاذا أخبرت قلت الذي لقيته هو فصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عائدا الى شيء قاله الاستاذ أبو على الشلوبين قال الشلوبين الصغير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قال أبو حيان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولي (و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشرط والجزاء فانها تصلح للوصف فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا أضر به فتقول الذي ان تضربه أضر به زيد (و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفا أو معطوفا عليه فتقول في قام زيد وعمرو والذي قام وعمرو زيد بخلاف ما اذا اختلف قال أبو حيان وذلك لا يتصور الا في العطف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا مصدقك تريد زيد ليس بقائم ولا بمصدقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بمصدقك لان عامل الجر ليس موجودا في المعطوف عليه فما اتحد العامل في المتعاطفين (والاصح جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم قال لانك اذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما ووضع الاعم موضع الاخص لا يجوز واجيب بمنع ماذكره مثاله قولك في الاخبار عن انا من أنا وأنت من أنت قائم الذي هو قائم انا والذي هو قائم أنت اما ضمير الغائب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف في جوازه عنه (و) الاصح جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدإ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف مثاله فيها من كان زيد أخاك الذي كان اياه أو كانه زيد أخوك وفي باب المبتدإ الذي زيد هو أخوك وفي باب ان الذي إن زيدا هو أخوك وفي باب ظن الذي ظننت زيدا اياه أخوك والاحسن وصل الضمير فيقال الذي ظننته زيدا أخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لانه في معنى الجملة واستقبحه ابن السراج قال لانه ليس بمفعول على الحقيقة وليس اضماره متصلا انما هو مجاز وهذا يخدش نقل ابن عصفور الخلاف في الجواز اما المشتق فسيأتي (و) الاصح جوازه عن (المصدر المختص) بوصف أو اضافة كقولك في قام زيد قياما حسنا أو قيام الأمير الذي قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد وقيل لا يجوز المختص أيضا وقيل يجوز عن المؤكد أيضا (و) الاصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الاخبار عن اجلالا من قمت اجلالا لك الذي قمت له اجلالا لك وصحح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييرا عن حاله من الرفع

وغيره (و) الاصح جوازه في المفعول (معه) واختاره أيضا ابن الضائع وصححه أبو حيان فتقول في الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التي جاء البرد وايا ها الطيالسة وصحح ابن عصفور المنع في الاخبار لما فيه من التغيير عن حاله وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الاخبار عنه (و) الاصح (منعه في كل خبر مشتق) لمبتدإ أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد اياه قائم والذي ان زيدا هو قائم والذي ظننت زيدا اياه قائم والذي ظننته زيدا قائم (و) الاصح (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة وأجازه ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يقوم زيد هو ورد بأن عسى لا تصلح للصلة لانها خبرية أما المتصرفة ككاد وأوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد يضرب عمرا زيد في كاد زيد يضرب عمرا (و يجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في قام زيد وعمرو مخبرا عن المعطوف عليه الذي قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس عليه العطف بسائر الحروف فان كان العطف بأم لم يجز الاخبار لا عن المعطوف ولا عن المعطوف عليه (و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في مررت برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل وفي باب التأكيد في قام زيد نفسه الذي قام زيد نفسه وفي باب البدل في قام زيد أخوك الذي قام زيد أخوك (وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد والصحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد (وضعفه المازني في ياء المتكلم) و يجوز (في الموصول) بأن يجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لانهما شيء واحد و يجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته لذي ضربته (و) يجوز (في المتنازع فيه و يبقى الترتيب) فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد (فان كان) الاخبار (بأل والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فخلاف) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بأل عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم وأجازه آخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الى انه يسبك من الفعلين اسما فاعل وتدخل أل عليهما و يوفيا عوائدهما او يجعلهما جميعا كشيء واحد و يعطف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيدا والضاربه هو انا وذهب قوم من البغداديين الى نحو ذلك الا انهم يحذفون العوائد فيقولون في الاخبار عن التاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظان عالما زيدا انا وقياس قول الاخفش الظانه اياه والظان عالما زيدا انا وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كأصحاب الحذف الا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضاربه أنا والضاربي زيد وذهب الفارسي والجرجاني الى انه تدخل أل على الاول خاصة فتقول الظانه انا اياه وظنني عالما زيد فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو اسحق ابراهيم بن أصبغ في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

﴿ العدد ﴾ أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (الى العشرة) أي معها (ان كان المعدود مذكرا مذكورا) نحو أربعة أيام وعشرة رجال (وكذا) ان كان المعدود المذكر (محذوفا على الأفصح) نحو صمت خمسة أي خمسة أيام ويجوز فصيحا ترك التاء وعليه . أربعة أشهر وعشرا . من صام رمضان واتبعه ستا من شوال وحكى الكسائي صمنا من الشهر خمسا (وتحذف التاء) من ثلاثة الى عشرة (ان كان) المعدود (مؤنثا) حقيقة أو مجازا نحو سبع ليال وعشر إماء (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من

النحل بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكر ومدركه السماع كعنب وشذار
وموز وقمح نصت العرب على تذكيرها وتأنيث البط والنخل واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنثة
ومذكرة قالوا والغالب عليها التأنيث وبخلاف المؤنث منها النائب عن جمع مذكر كقولهم ثلاثة أشياء وثلاثة
رجلة لانهما نائبان عن جمع مفرديهما اذ عدل من جمع شئ على أفعال الى فعلا ومن جمع راجل على أفعال
كصاحب وأصحاب الى فعلة وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط وأربعة
فحول من الابل فان التأنيث في جميع ماذكر والنكتة في اثبات التاء في المذكر ان العدد كله مؤنث واصل المؤنث
أن يكون بعلامة التأنيث وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكر أصل وأسبق فكان بالعلامة
أحق ولانه أخف وأبعد عن اجتماع علامتى تأنيث (والعبرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالبا لا بالمعنى وقد
يعتبر) في ذلك المعنى (بقلة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله * ثلاثة أنفس وثلاث ذود * وقوله
* وقائع في مضر تسعة * أول الأنفس بالاشخاص والوقائع بالمشاهد بترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث
كقوله * وان كلابا هذه عشر أبطن * أول الابطن بالقبائل (و) العبرة أيضا في التذكير والتأنيث
(بالمفرد) لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دنينيرات (خلافا لأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون
ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا (و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله)
أي الموصوف لا بحال الصفة فيقال رأيت ثلاثة ربعات بالتاء اذا أردت رجالا وثلاث ربعات بحذفها اذا أردت
نساء اعتبار بحال الموصوف وعليه * من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها * اسقط التاء اعتبارا بحال الموصوف وهو
الحسنات ولم يعتبر المثل (و يعطف العشرون واخوته) من ثلاثين الى تسعين (على النيف) وهو (مادون
العشرة)من واحد الى تسعة (ان قصد به التعيين) فيقال في المذكر واحد وعشرون واثنان وعشرون
الى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنتان أو ثنتان وعشرون الى تسع وتسعين ولا يقال في شئ
مما دون العشرة نيف الا وبعده عشرون أو احدى اخوته (والا) أى وان لم يقصد التعيين (فبضعة في
المذكر و بضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون واخوته فيقال عندى بضعة وعشرون رجلا وبضع
وعشرون إمرأة وهما بكسر الباء من بضعت الشئ قطعته كأنه قطعة من العدد (ولا يختصان)أى البضعة والبضع
(بالعشرة فصاعدا) بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى * في بضع سنين *
(خلافا للفراء) في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين الى التسعين ثم هما اسم عدد مبهم من
ثلاث الى تسع وبذلك فارقه النيف فانه من واحد وفارقه أيضا في انه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء وفي انه
يختص بالعشرة فصاعدا وهو من أناف الشئ اذا زاد عليه (وتبنى العشرة معه) أى مع الاسم المضموم اليه وهو
النيف عند قصد التعيين و بضعة و بضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف الذى هو الاصل في العدد وترك
اختصارا (على) حركة لأنه معرب الاصل وكانت (الفتح) طلبا للتخفيف فيقال احد عشر واحدى عشرة
وثلاثة عشر وثلاث عشرة و بضعة عشر و بضع عشرة (وجوز الكوفية) اضافته أى النيف أو البضع (اليها)
أى العشرة واستدلوا بقوله * بنت ثماني عشرة من حجته * وأجيب بانه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها
اما بمعنى اللام أو من والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الاخفش اعرابهما مضافة) الى
اسم بعدها (كبعلبك) فيقال هذه خمسة عشرك ببقاء الصدر مفتوحا وتغيير آخر العجز بالعوامل (و) جوز
(الفراء) حينئذ اعرابهما (كابن عرس) فيقال هذه خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك باعراب الاول على
حسب العوامل وجر الثانى أبدا والجمهور منعوا قياس ذلك وأوجبوا ابقاء الجزئين على الفتح كما لو لم يضف (و) جوز

(ابن مالك اظهار العاطف) الذى قدر فى الاصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندى خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرة امرأة قال أبوحيان وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله

* كأن بها البدر ابن عشر وأربع * فخالف التركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (وتاء ثلاثة فما فوقها) الى تسعة (فى المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين واخوته كغيره) ثابتة فى المذكر ساقطة فى المؤنث وتاء عشرة فى المركب بالعكس أى ساقطة فى المذكر ثابتة فى المؤنث كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيقال عندى ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة الى تسع وتسعين (وللمذكر دون ثلاثة عشر أحد عشر أو وحد عشر واثنى عشر ولمؤنثه احدى عشرة أو وحدة عشرة واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتى تأنيث لاختلاف اللفظ فى احدى عشرة واعراب الصدر دون العجز فى اثنتى عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا (واثنا) عشر (واثنتا) عشرة (مبنيان عجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الاصح بالالف رفعا والياء جرا ونصبا (لقيامه) أى العجز فيهما (عن النون) فبقى الصدر على اعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أى ومن أجل ذلك وهو قيام العجز فيهما مقام النون (اختصا بمنع الاضافة) فلا يقال اثناعشرك ولا اثنتاعشرتك كما انه لا تجامع النون الاضافة بخلاف سائر اخواتهما فانها تضاف نحو أحد عشرك وثلاثة عشرك ومقابل الاصح فى الصدر انه مبنى على الالف والياء كاخوانه المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه (وياء ثمانى عشرة تفتح) على الاجود لغة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها فى معدى كرب (أو تحذف) لانها حرف زائد وليست من سنخ الكلمة وحذفها (بعد) ابقاء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب (وقد يلزم الحذف فى الافراد) قبل أن تركب فى العدد فيجعل الاعراب على النون نحو وهذه ثمان ورأيت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة فى التركيب ساكنة) فى لغة الحجاز قال تعالى. اثنتى عشرة عينا . وقد تكسر فى لغة تميم وقرئ به فى الآية (أو تفتح) رجوعا الى الاصل فيها وقرأ به الاعمش أما عشر فى التركيب فمفتوح الشين والعين (أو تسكن عين عشرة) لتوالى الحركات فى كلمة وقرئ به فى . احدعشر كوكبا . واثنتى عشر شهرا . (أو) تسكن (حاأحد) عشر استثقالا لتوالى الحركات (وهمزه) أى احد بدل (عن واو) الاصل وحد (وألف احدى) تأنيث ولذا امنعت الصرف (وقيل إلحاق) وهمزه أيضا عن واو (ويعطف عليهما) أى على أحد واحدى (العشرون واخوته كما) يعطف على واحد وواحدة (ولا يستعملان غالبا دون تنيف) مع العشرة أو العشرين واخوته (الا مضافين لغير علم) نحو . لاحدى الكبر . احدى ابنتى . قالت احديهما . فتذكر احديهما الاخرى . احد الاحدين واستعمالهما بلا تنييف ولا اضافة قليل نحو . وان أحد من المشركين . * لقد ظهرت فما تخفى على أحد * وأضيفت الى العلم فى قول النابغة

* احدى بلى وماهام الفؤادبها * فأول على حذف المضاف أى احدى نساء بلى والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة (ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد الى عشرة اذالم تضف ثلاثة ومابعدها والعقود عشرون واخوته ومائة وألف اذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الاسماء المفردة فيقال الواحد والاثنان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والالف (وتدخل فى المتعاطفين) باجماع كقوله

إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب * قدوما على الاموات غير بعيد

(و) تدخل (فى) ثانى (المضاف) دون أوله نحو ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار قال

* ثلاث الاثافى والرسوم البلاقع * وقال * فأدرك خمسة الاشبار * (و) تدخل فى (أول المركب) دون ثانيه نحو ما فعلت الاحدعشر درهما (وجوز الكوفية دخولها فى جزئيهما) أى المضاف والمركب فيقال الثلاثة الاثواب

والخمسة العشر رجلا والبصريون قالوا الاضافة لا تجامع أل والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب فى محل جميعه فكان ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه باجماع كالثلاثة أثواب (و) جوز (قوم) دخولها (فى تمييزه) بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم (و) جوز (قوم تركها من المعطوف) ودخولها فى المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الأبدى تشبيها بالمركب ورده أبو حيان بالفرق فان المتعاطفين كل منهما معرب فليس الثانى من الاول كالاسم الواحد (واذا ميز) العدد (بمذكر ومؤنث فالحكم) فى التاء وحذفها (للسابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندى عشرة أعبد و إماء وعشر اماء وأعبد وعشرة جمال ونوق وعشر نوق و جمال وعشرة بين جمل وناقة وعشر بين ناقة وجمل والحكم للسابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندى ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة (و) جملا (وان فصل ببين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا نحو ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل ووجهه ان المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث (وان وجد العقل فللمذكر مطلقا) سبق أم لا فصل ببين أم لا نحو خمسة عشر عبدا وأمة أو أمة وعبدا وأو بين عبد وأمة أو بين أمة وعبد قال أبو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم

﴿ مسئلة فى اسم الفاعل ﴾ (المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك فى معنى الواحد لان الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغا منه ويستعمل (فردا) كثان وثانية وثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة (أو مضافا لما هو مصوغ (منه) كثانى اثنين وثالث ثلاثة الى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أى لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (فى الاصح) وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقولوا ثلثت الثلاثة ولا ربعت الاربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثانى انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائى وثعلب وقطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه متمم ثلاثة ومتمم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه قال لان له فعلا سمع ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فيقال ثانى اثنين ولم يسمع مثل ذلك فى البواقى (ويضاف غير عاشر) أى تاسع فما دونه الى (مركب مصدر بما) هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتى ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان أصله تاسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم تسعة عشر (أو يعطف عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا سائرها (أو تركب معه العشرة) تركيبها مع النيف (مقتصرا عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا لمركب مطابق) مع بقاء كل من جزأى اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الاصل) وأقلها استعمالا والأولان محذوفان منه اختصارا وهل حذف فى الثانى المركب الباقى أو صدره وعجزه الاول قولان فعلى الثانى يعرب الجزء الاول لزوال التركيب دون الاول (ومثله الحادى فى الزائد على العشرة) فيقال على الاول حادى أحد عشر وحادية احدى عشرة والحادى والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثانى الحادى عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادى عشر أحد عشر وحادية عشر احدى عشرة وحادى مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه فانقلبت ياء لكسر ما قبلها وحكى الكسائى واحد عشر على الاصل (وان قصد به) أى بفاعل من المصوغ من اثنين الى عشرة (جعل الاسفل فى رتبته) أى رتبة أصله الذى صيغ منه (عمل) لأن له فعلا حكى ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثالث اثنين وحكى ثانى واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة اذا كان بمعنى الحال أو

الاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضى وفى التنزيل • ثلاثة رابعهم كلبهم • الآية • ثلاثة إلا هو رابعهم الآية
(ولا يجاوز العشرة فى الاصح) وقيل يجاوز بان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال رابع ثلاثة عشر باعراب الاول و رابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل و إضافة المركب الاول الى الثانى وهو الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأى سيبويه قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائى بناءه من العقود وحكى عاشر عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الجزء الثالث ثلاثين وأباه سيبويه والفراء وقالا يقال هذا الجزء العشرون زاد غيره أو كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفى عشرين

(التاريخ) أى هذا مبحثه وهو عدد الايام والليالى بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر وما بقى وفعله أرخ وورخ وكذا يقال تاريخ وتوريخ (يؤرخ بالليالى) دون الايام (لسبقها) لان أول الشهر ليل وآخره يوم والليل أسبق من النهار خلقا كما قاله (١) أخرجه ابن أبى حاتم (وان تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (شرعا) فذلك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعية الوقوف فى هذا الوقت المخصوص (فيقال أول) ليلة من (الشهر كتب لاول ليلة منه) أو فى أول ليلة أو (لغرته) أو (لمهله) أو (لمستهله ثم) اذا أرخت بعد مضى ليلة يقال كتب (لليلة خلت) أو مضت منه واذا أرخت بعد مضى ليلتين (لخلتا) أى فيقال لليلتين خلتا منه (لخلون) أى و يقال بعد مضى ثلاث فاكثر لثلاث خلون منه (للعشر لخلت) أى و يقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم فى الضمير أن الاحسن فيه التاء وفى جمع القلة النون و يجوز عكسه واذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كتب (لنصف من) شهر (كذا) وهو (أجود من) أن يقال (لخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه الجائز أيضا (فلاربع عشرة بقيت) يقال فى الستة عشر مؤرخا بالقليل عند الاكثر و يقال فى العشرين (لعشر بقين) وكذا ما بعده وفى التاسع والعشرين (لآخر ليلة بقيت) وفى ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه) وفى يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أى لسلخه أو لانسلاخه (وقيل انما يؤرخ) فى النصف الثانى أيضا (بما مضى) لانه محقق وما بقى غير محقق (و يقال) كتبته (فى العشر الاول والاواخر لا الاوائل والاخر)

(الحكاية) أى هذا مبحثها وهى ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده فى الكلام (يسأل بأى عن مذكر نكرة) سواء كان عاقلا أم لا وصلا أم وقفا (فالافصح) فيه (مطابقة المحكى إعرابا وتذكيرا و إفرادا وغيرها) أى تأنيثا وتثنية و جمعا فيقال فى حكاية قام رجل أى وفى قامت امرأة أية وفى قام رجلان أيان وفى قامت امرأتان أيتان وفى قام رجال أيون وفى قامت فتيات أيات وفى رأيت رجلا أيا وفى مررت برجل أى وهكذا و يجوز ترك المطابقة فيما عدا الافراد والتأنيث والاول أكثر فى لسان العرب (و) يسأل عن المذكور النكرة (بمن وقفا لا وصلا خلافا ليونس فكذلك) أى فالأفصح المطابقة فيما ذكر (و) لكن (تشبع نونها فى الافراد) فيقال فى قام رجل منو وفى ضربت رجلا منا وفى مررت برجل منى (وتسكن) نونها (قبل تاء التأنيث فى التثنية غالبا) فيقال منتان فى الرفع ومنتين فى النصب والجر وقد تسكن قبلها فى الافراد فيقال منت بسكون النون والباقى الرفع والنصب والجر والفصيح منه بفتح النون و إسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث وقد يحرك قبلها فى التثنية فيقال منتان وهو القياس لانه تثنية منة بالتحريك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولى غالبا و يقال فى حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفى حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفى حكاية الجمع والتأنيث منات و يجوز أيضا ترك المطابقة فتقول اذا قيل قام رجل أو رجلان أو رجال منو وفى نصب ذلك منا وفى جره منى وكذلك فى المؤنث إفرادا وتثنية

---

(١) هكذا بالأصل

وجعا وهو لغة لقوم من العرب وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل والحاق الزيادات بها حينئذ فتقول منو يافتى ومنا ياهذا ومنى ياهند ولا تنون ومنه يافتى في الاحوال تشير الى الحركة ولا تنون ومنان ومنتان يافتى فتكسر النون ومنون ومنين يافتى فتفتح النون ومنات يافتى فتضم التاء وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا وحكاها لغة لبعض العرب ولشذوذها قال لا يصدق بهذه اللغة كل أحد (وقيل الحروف الناشئة زيادة) زيدت أولا (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات لا اشباع للحركات فنشأت الحروف وتولدت عنها فحاصل القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي (وقيل) الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان وهذا ليس بشيء لان الابدال من التنوين رفعا وجرا لغة لبعض العرب وأما منو ومنى فكل العرب تقوله (وقيل بدل من لام العهد) لان النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول (ولا يحكى غالبا معرفة) وشذ حكاية المضمر فيما روي من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم (خلافا ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالاشارة والمضاف (الا علم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه) اسما أو كنية أو لقبا فيحكى باجماع النحاة على لغة الحجازيين (بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح) كقولك لمن قال زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فمن في الأحوال الثلاثة مبتدأ وزيد خبر وحركات الاعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيدا ومن مررت به زيد فيكون بدلا من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعده من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيدا فالتقدير من ضربت وزيدا بدل من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيد فالتقدير بمن مررت وزيد بدل من من فان اقترنت من بعاطف فقلت ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا والزوال اللبس ولو تيقن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال كلغة غيرهم فان بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقيس من الحكاية لانها لا تتصور الا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع (ويحكى الوصف المعرف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بأل والياء المشددة (كالمنى) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت الصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي الاعلى لغة من يحكي العلم المتبع وذلك قلل ثم ان سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما (فعمم قوم ذلك) في العاقل وغيره وفي النسب الى أب وأم أو قبيلة أو بلد أو صنعة (وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماى والماوى) لأن ما لما لا يعقل فاذا قيل رأيت الحمار الوحشي أو المكي تقول الماى أو الماوى قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي أن لا تدخل في هذا الباب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أي لأنها لغير العاقل ولها حظ في الحكاية فيقال الايوى ينسب الى أي وقال غيره الصحيح ان سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماى ولا الماوى وانما قاله من قاله بالقياس (و) خصه (السيرافي بالنسب الى الام والاب والقبيلة) كالعلوى والفاطمي والقرشي قال وأما النسب الى البلد كالمكي أو الصنعة كالخياط فلا يقال فيهما المنى لانه لم يسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس

يقتضيه لأن القصد بالحكاية انما هو المحافظة على الاسم وهم انما يحافظون على النسب الى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضافا لعلم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد بل يتعين الاعراب في جميع ذلك فاذا قيل رأيت زيدا الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه يقال من زيد الفاضل أو من زيد أخو عمرو أو من زيد نفسه فان اتبع بابن مضاف الى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشئ واحد فيقال لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية ومذهب آخرين ان العطف لا يبطلها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان فيها بيانا للمتبوع فيقال لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا فان كان احد المتعاطفين مما يحكى والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما واتبعته الآخر في الحكاية أو ابطالها فيقال في رأيت زيدا وصاحب عمرو من زيدا وصاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيد (وربما حكي الاسم دون سؤال) كقوله تعالى . يقال له ابراهيم . فابراهيم ليس بمسؤل وقد حكى هذا اللفظ لانه كان اسمه فحكى وأعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله (و يحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندي عشرون رجلا عندك عشرون ماذا قاله أبو حيان (و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا) بوجوه الاعراب (اسما للكلمة أو اللفظ) كقولك في قول القائل ضربت زيدا زيدا مفعول فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه أو تقول زيد مفعول بالاعراب والتذكير أي هذا اللفظ أو زيد مفعولة بالاعراب والتأنيث أي هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الاعراب تعينت الحكاية كقولك في قام من في الدار من موصول وفي عجبت من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

﴿مسئلة﴾ يحكى المسمى به من متضمن اسناد) كبرق نحره وتأبط شرا وقام ناويا فيه الضمير (أو عمل) رفعا أو نصبا أو جرا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال في الارتشاف و يتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت بقائم أبوه ويتأثر في غلام زيد الاول والثاني مجرور دائما (أو اتباع) كأن يسمى بصفة أو موصوف كرجل عاقل أو بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمى وزيد أو وزيدا أو وزيد فتحكى كما تحكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كيازيد وأنت وبزيد وحيثما وكذا وكأين وهذا وهؤلاء (أو) مركب حرف (وفعل) كهلما اذا لم يضمر فيه ويضربون وضربوا في لغة اكلوني البراغيث (أو) مركب (حرفين) كانما وليتما (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما زائدا لغير معنى) كمن ما في عما قليل فيقدر تقدير اسمين ويتم منهما ما يحتاج الى التمام كما لو سمي بما من قوله . فبما نقضهم ميثاقهم . فيقال على هذا أبي ما بالاتمام (قيل) و يعرب (نحو قمت) أيضا انما تصل به ضمير الفاعل فيقال هذا قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت ولا يضاف شئ من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يصغر) لانها اما جملة واما شبه الجملة وكذلك لا يثنى ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) مما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (يضعف ثانيهما أو يرد ما حذف) منه ان كان محذوفا منه (ان كان لينا) نحو لو وكي فيرد آخرهما ونحو قل و بع وخف فيقال قل و بع وخف بالتضعيف أو قول و بيع وخاف بالرد (والا) بان كان حرفا صحيحا (فلا) يضعف كمن وعن بل يعرب كيد ودم (و) المسمى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة ان تحرك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمى بالتاء من ضربت وبالباء من بزيد وبالكاف من أكرمك فتقول تو وبي وكا . (والا) بان كان ساكنا كلام التعريف على رأي سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام أل فان

كان ألفا لايقبل التحرك لم تصح التسمية بها (أو بعضا فان سكن فبالوصل أو الحرف) الذى كان قبله (أو به أو برد كل كلمة أقوال) مثاله اذا سميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الأول قام أر وعلى الثانى قام ضر (والا) بأن تحرك (فبالتضعيف) كقولك فى الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب ضى والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء ان كان عينا) كقولك فى الراء من ضرب الفعل اذا سمى به قام ضر (وعكسه) أى بالعين ان كان فاء كقولك فى الضاد منه قام ضر أيضا (واللام بأحدهما) إما الفاء أو العين كقولك فى الباء من ضرب ضب أو رب (أو ان كان فعلا بالفاء واللام) كقولك فى الضاد من ضرب ضب (وهى) أى اللام (بغير الفاء) اما الفاء أو العين (١) (أو برد كل الكلمة اقوال ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا) لانه (لا يمكن الابتداء به (و) منعها (بعضهم ان امتنع تحريكه) كالالف (ويجعل فوفا) لان العرب لما أفردته عن الاضافة قالوا (فم وذو) بمعنى صاحب (ذوى) عند سيبويه ردا الى أصله عنده وهو ذوى فقلبت الياء ألفا (وذوا) عند الخليل لانه أصله عنده فيقال قام ذوو ورأيت ذوا ومررت بذو (و) برد همز (الوصل فى فعل قطعا) فاذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ماجاء من الاسماء بهمزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها فى الاسم نحو انطلاق فلا يقطع لانها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسمية (قيل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال تقطع الهمزة فى انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ترم ولم يغز (أو متلوه) أى ماقبل آخره كلم يقم ولم يبع (أو لامه وفاؤه) نحو ع و ق (أو) لامه (وعينه) نحو ر (مكملا) برد المحذوف فيقال فى الامثلة قام يرمى و يغزو و يقوم و يبيع ودع ورأيت وعياورأى كعصى (و) يجعل (الفك للجزم والوقف مدغما) فاذا سميت بلم يردد أواردد قلت جاء يرد غير منصرف و رد منصرفا (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال فى ارمه جاء ارم على حد جوار (و) المسمى (بجار فوق حرف ومجرور الاجود إعرابه مضافا لمجرورة) فيقال فى نحو من زيد جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلا) بأن يضعف أن كان آخره لين فيقال جاء فى زيد و يقابل الأجود انه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الاعراب والاضافة (فى ثلاثى أو ثنائى صحيح) كمنذ ورب ومن وعن ولا تجوز الحكاية (وقيل) تجب (الحكاية فى ثنائى معتل) كفى ولا يجوز الاعراب (و) المسمى بجار ومجرور والجار (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما و يكمل الاول كما لو سمى به مستقلا فيقال فى بزيد جاء فى زيد (و) المسمى (بالذى وفروعه ان قلنا أل معرفة حذفت) فيقال جاء لذ ولت (والا) بان قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليهما تحذف الصلة) اذ صار علما فاغنى تعريف العلمية عنها (وقيل) هذا اذا لم يلحظ فيه معنى الوصف (وان لحظ الوصف بقيا) أى أل والصلة (ويجعل الياء) من الذى ونحوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذى و رأيت لذيا كما يعرب عروسيح (مالم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كما سمى باللذ لغة فى الذى (فتلوها) وهو الذال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جاء لذ ورأيت لذا (واسماء الحروف) ألف باء تاء ثاء الى آخرها (وقف) كما جاءت فى القرآن الم (الامع عامل فالاجود) حينئذ فيها (الاعراب ومد المقصور) منها نحو كتبت باء وتاء و يجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو كتبت باء وتاء وجيم وحاء و يجوز ترك المد بأن يعرب مقصورا منونا نحو كتبت با (كالتعاطف) أى كما اذا تعاطفت فان الاجود فيها أيضا الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول جيم وكاف وباء كما تقول واحد واثنان وثلاثه وأربعة

❊ الضرائر ❊ أى هذا مبحث الامور التى تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز فى غيره (يجوز للشاعر) ان يرتكب (مالا يجوز فى الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى (وجوزه ابن جنى وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أى وان لم يضطر اليه لانه موضع ألفت فيه الضرائر بدليل

(١) هكذا بياض فى النسخ كلها

كم بجود مقرف نال العلى فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لايجوز الافي الشعر ولم يضطر الى ذلك اذقد يزول الفصل بينهما برفع مقرف أونصبه قال أبو حيان فى شرح التسهيل لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لاتوجد ضرورة لانه مامن لفظ أوضرورة إلا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ولا يقع ذلك فى كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وذمه ابن فارس مطلقا) فقال مارأينا أميرا أوذا شوكة أكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة فاما ان يأتى بشعر سالم أولا يعمل شيأ (نعم لايخرج عن الفصاحة الاما استوحش وفاقا الحازم) الاندلسي وعبارته فى المنهاج الضرائر السائغة فيها المستقبح وغيره وهو مالاتستوحش منه النفس كصرف مالاينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وأشد وتنوين أفعل من ومما لايستقبح قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقبح منه ماأدى الى التباس جمع بجمع كردمطاعم الى مطاعم أوعكسه فانه يؤدى الى التباس مطعم بمطعام وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية الى ماليس أصلا فى كلامهم كقوله * من حيث مانظروا ادنو فانظورا * أى انظر الى ماينقل فى الكلام كقوله *طأطأت شيالى* أى شمالى والنقص المجحف كقوله * درس المنا بمتالع فابان * أى المنازل والعدول عن صيغة لأخرى كقوله *جدلاء محكمة من نسج سلام * أى سليمان انتهى قال فى عروس الافراح وهذا تفصيل حسن ينبغى اعتباره قال وقد أطلق الخفاجي ان صرف غير المنصرف وعكسه فى الضرورة مخل بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان (وهى كثيرة جدا) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق فى أبواب ومنها نقل حركة وحرف لغير محله) كقوله

قد كان شيبان شديدا وهصه * حتى أتاه قرنه فرفصه

نقل ضمة الهاء الى الصاد كقوله * تكاد أو الهاتعرى جلودها * أى أوائلها (وحذف تنوين) كقوله *وقل بشاشة الوجه المليح * أى بشاشة بالنصب على انه تمييز نسبة الوجه فاعل قل (و) حذف (نون شتان) * كقوله أريد صلاحها وتريد قتلى * وشتابين قتلى والصلاح

(و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولاأستطيعه * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذافضل

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله لم يك الحق على أن هاجه * رسم دار قد تعفت بالطلل

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لاتجوز) بأن لم يكن لا فى مضارع جواب قسم كقوله

لعمر أبى دهماء زالت عزيزة * على قومها مافتل الزند قادح

أى مازالت وقوله رأيتك ياابن الحارثية كالتى * صناعتها أبقت ولا الوهى ترفع

أى لاصناعتها (و) حذف (همز مئين) كقوله * وذلك ان الفكم قليل * لواحدنا أجل أيضا ومينا * أى مئين (و) حذف (كان بلا عوض) عنها بما بعد ان ونحوها كقوله * ازمان قومى والجماعة * أى ازمان كان قومى (وقصر الممدود) كقوله *لابد من صنعا وان طال السفر * (وقال الكسائى فى النصب فقط) قال لاتكاد العرب تقصر ممدودا فى رفع ولاجر ورد بما تقدم وبقوله * وأهل الوفا من حادث وقديم * (و) قال (الفراء ان جاز مجيئه مقصورا) فى بابه كالهواء بخلاف ماله قياس يوجب مده كفعلا أفعل فلايجوز قصره وورد بقوله * صفرا كلون الفرس الاشقر * (واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطه فى حواشى شرح الألفية لابن الناظم (نحو سواء) قال لانهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وحيث فتحوا مدوا والاغير فليس لك أن تفتح

وتقصر للضرورة لان الف عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تكسر فلا يقع للمجوز فى الكلمة وخروجها عن أصلها وغيرهم لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجد مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أى مد المقصور كقوله

يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب فى المسعل واللهاء

(خلافا لأكثر البصرية) فى قولهم بالمنع (مطلقا وللفراء فى اشتراط أن يكون له قياس يوجب مده) ليكون رجوعا اليه بخلاف ما يوجب القياس قصره كفعلى فعلان فلا يجوز مده (وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالاول كابدال كسرة نون المثنى بفتحة أو ضمة وفتحة الجمع بكسرة والثانى (كالياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضفادع وتقضض) فى قوله

قدمى يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لا تبالى

وقوله * وعام حلت وهذا التابع الخامى * وقوله * فزوجك خامس وأبوك سادى * وقوله * من الثعالى ووخز من أرانيها * وقوله * والضفادى جمه نقانق * وقوله * تقضى البازى اذا البازى كسر * (و) كابدال (الجيم من ياء) فى قوله * يارب ان كنت قبلت حجتج * (و) كابدال (هاء من ألف ما وهنا) فى قوله * من بعدما وبعدما وبعدمت * وقوله * من هم ناو من هنه * (وحركة عين ساكنة) فى اسم أو فعل كقوله * ضربا أليم بسبت يلعج الجلدا * وقوله * مذ ستة وخمسون عددا * (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله * أقلى اللوم عاذل والعتابا * وقوله * كانك فينا يا أبات غريب * وقوله * تقطعت فى دونك الاسباب * أى تقطعت (وإثبات النون فى الاضافة) كقوله * هم القائلون الخير والآمرونه * (وفك المدغم) كقوله * الحمد لله العلى الاجلل * (وقطع) همزة (الوصل) كقوله * وكل إثنين الى افتراق * (وتشديد المخفف) كقوله * وهو على من صبه الله علقم * (وتأنيث المذكر) كقوله * سائل بنى أسد ما هذه الصوت * (وعكوسها) أى سكون عين متحركة كقوله * أبى من تراب خلقه الله آدم * وقوله * ولكن نظرات بعين مريضة * ونقص حرف كقوله * وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه * وقوله * والبكرات الفسج العطاسا العطاميس جمع عيطموس وقوله * اوالفا مكة من ورق الحمى * أى الحمام وزوال النون فى غير الاضافة كقوله * وهم متكنفو البلد الحراما * وادغام ما يستحق الفك كقوله (١) ووصل همزة القطع كقوله * أبوهم أبى والامهات امهاتنا * وتخفيف المشدد كقوله * رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل * أى المعلى وتذكير المؤنث كقوله * لو كان مدحة حى منشرا أحدا * (وزيادة من فى الحكاية وصلا) كقوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * (و) زيادة (هاء السكت فيه) أى الوصل كقوله * يامرحباه بحمار ناجيه * وقوله * فقلت أيا رباه أول سؤلتى * (و) زيادة (نون شديدة آخرا) كقوله

أحب منك موضع الوشحن * وموضع الازار والقفن

(و) زيادة (لام فى مفعول تقدم فعله) كقوله * ملكا أجار لمسلم ومعاهد * (و) زيادة (ما بعد كما) كقوله

كما امرؤ فى معشر غير قومه * ضعيف الكلام شخصه متضائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كلما * سبحت أو هللت يا اللهم ما

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله ما مع انك يوم الورد ذو جزر * ضخم الدسيعة بالسلمين وكار

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه) كقوله

(١) هكذا بياض فى النسخ كلها

وكأنه لهق السراة كأنه * ماحاجبيه معشيا بسواد
وقوله * ضرج ما أنف خاطب بدم * (و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظا كقوله
* ولا للمابهم أبدا دواء * أو تعدية كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (و) زيادة (النافى) كقوله
* وما ان لا تحاك لهم ثياب * وقوله * الا الاوارى لأياان ما أبينها * زادان ولا وان وما (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله
* الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (وكل ما وصفناه) فى هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتى (بالندور أو الشذوذ
أو المنع اختيارا أو) المنع (فى السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الاعراب قيل يجوز فيها) أى الضرورة
(مطلقا وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنى يصح به (وقيل يجوز فى الكلام أيضا) اتساعا واتكالا
على فهم المعنى (أما إبدال اسم بمناسبه اشتقاقا كسلام عن سليمان) فى قوله * محكمة من نسج سلام * (أو غيره نحو
* والشيخ عثمان أبو عفانا) أى ابن عفان أبو عمرو (فممنوع) لا يجوز فى الشعر ولا فى غيره (واستحسن أهل البديع
بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع
(بالاكتفاء) ونظم فيه الباخرزى * على نحت القوافى * وما على اذالم * (فان اشتمل) الكلام
(على تورية تصرفه عنه) أى عن الاكتفاء (فأحسن) واحلى كقوله (١)
* (خاتمة) * المختار وفاقا للاخفش) وخلافا لأبى حيان وغيره (جوازه) أى ما جاز فى الضرورة فى النثر (للتناسب
والسجع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وغيره (اللهم رب السموات) السبع (وما أظللن) ورب
الارضين السبع وما أقللن (و) رب (الشياطين وما أضللن) وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبة
أظللن وأقللن وقوله فى حديث المواقيت فى الصحيح (هن لهن) والقياس لهم بعوده على أهل المدينة ومن
ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار فى مسنده وغيره (انفق بلالا ولا تخش من ذى العرش إقلالا) نون
المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة وغيره (ارجعن
مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو وقوله فيما رواه (كل ما أصميت) أى ما رميت من الصيد
فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنميت) أى ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس (٢) وقوله فيما رواه البزار أيتكن
صاحبة الجمل الأزبب تنبحها كلاب الحوأب والقياس الأزب بالادغام وقوله فيما رواه البخارى أعيذكما بكلمات
الله التامة (من كل شيطان وهامة) أى حنش مخوف (و) من (كل عين لامة) أى تصيب بسوء والقياس ملمة
ونظائر ذلك فى الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى. وتظنون بالله
الظنونا. فأضلونا السبيلا. بزيادة الألف لتوافق الفواصل
* (الكتاب السادس فى الابنية) * للاسماء والافعال قال ابن الحاجب وهى اما للحاجة المعنوية بأن يتوقف
عليها فهم المعنى كالماضى والمضارع والامر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وأفعل التفضيل والتأنيث والجمع والمصغر والمنسوب أو اللفظية بأن توقف عليها التلفظ باللفظ وذلك كالابتداء
والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود أو للمجانسة كالامالة وبدأت بأوزان أبنية الاسم وبالمجرد منها لأن
كلا منهما أصل بخلاف مقابله وبالثانى لانه أكثر خفته ولذا أكثرت أبنيته فقلت (الاسم المجرد) من الزوائد
(إما ثلاثى) وله عشرة أبنية ومقتضى القسمة اثناعشر لانه اما مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه مع سكون
الثانى وفتحه وكسره وضمه وثلاثة فى أربعة باثنى عشر وذلك (كفلس) فى الاسم وصعب وبر فى الصفة (وفرس)
وحسن ويقق (وكتف) ودرد للذى سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحدث (وحبر) وحب

(١) هكذا بياض بالاصل (٢) كذا بياض

(وعنب) قال سيبويه ولم يجئ منه في الصفة الاقوم عدى واستدرك عليه ديناقيا. ولحم زيم أي متفرق. ومكانا سوى. وطرائق قدادا. وماء صرى أي طال مكثه (وابل) قال سيبويه ولم يجئ غيره واستدرك عليه أطل للخصر وبلص للبلوص ولا أفعله أبد الأبد ووئد ومشط وأتن لغات وفي الصفة امرأة بلز أي ضخمة وأتان أبد أي ولود (وقفل) وحلو (وصرد) وجدد (وعنق) وشلل فهذه عشرة (وسقط فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استثقالا) لاجتماع ثقيلين اذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها والسكون اذ هو عدم محض ولم يعتبر بنحو العضد ويضرب لان كسرة الاول وضمة الثاني منتقلة ولا يضرب لانها صيغة عارضة وللاحتياج اليها في الافعال بخلاف الاسماء وما ورد فيهما من نحو دئل للدويبة ودئم للاست فشاذ وحبك فمن تداخل اللغتين أعني ضمها وكسرها ركب منهما القارئ ماقرأ به كذا قاله ابن جني قال أبو حيان والاحسن عندي ان يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين (أو رباعي) وله أوزان باتفاق خمسة وباختلاف أكثر ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها الاما ذكر إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالي أربع حركات فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (كجعفر) وهو النهر الصغير (و) فعلل بكسرهما نحو (زبرج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو الزينة (و) فعلل بضمهما نحو (برثن) بالموحدة والراء والمثلثة والنون وهو مخلب الاسد (و) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو (درهم) وهجرع للفرط الطول قال الأصمعي ولا ثالث لهما واستدرك عليه زئبر وقلعم لجبل وللشيخ المسن وهبلع لمن لا يعرف أبواه أو احدهما (و) فعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قطر) بالقاف وهو وعاء الكتب (قال الكوفية والاخفش وابن مالك و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاول نحو (جحدب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف (و) قال (قوم و) فعلل بالضم والفتح وسكون اللام الاولى نحو (خبعث) ودلهم للجمل الضخم وفتكر واحد الفتكرين وهي الدواهي (و) فعلل بالكسر والسكون وضم اللام الاولى نحو (زغبر) وخرفع وهو القطن الفاسد وتنبل وهو الداهية (و) فعلل بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حرمن) وفعلل بفتحات نحو (دهيج) لحجر (و) فعلل بفتحتين وضم اللام نحو (عرتن) لشجر (و) فعلل بفتحتين وكسر اللام نحو (جندل) للمكان الكثير الحجارة (و) فعلل بالضم والفتح وكسر اللام نحو (علبط) للرجل الضخم والأكثرون لم يثبتوا هذه الاوزان لندور ما ورد منها خصوصا ما توالى ما فيه أربع حركات وهي الاربعة الاخيرة فجعلوها فروعا عن فعلل وفعلل وفعليل وفعليل وفعالل فدهيج منقول دهيج وعرتن مخفف عرتين وجندل مخفف جنديل وعلبط مخفف علابط (أو خماسي) وله أوزان بالاتفاق أربعة وزيد عليها ماذكر ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في الاحوال الاربعة للام الثانية ولم يرد سوى ماذكر لما تقدم فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الاولى (كسفرجل) وفعلل بالكسر والسكون وفتح اللام الاولى وسكون الثانية نحو (قرطعب) بالقاف وهو الشيء الحقير (و) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (جحمرش) بالحاء والجيم آخره معجمة وهو العجوز الكبيرة وقيل الافعى (و) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الاولى وكسر الثانية نحو (قذعمل) بالقاف والمعجمة وهو الاسد (قال أبو حيان) وفعلل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو (عقرطل) للعيلة (و) فعلل بضمات وسكون اللام الاولى نحو (قرعطب) وفعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الاولى وفتح الثانية نحو

(سبعطر) للضخم كذا ذكرهامزيدة على التسهيل فى شرحه جازمابها (و) قال(ابن السراج و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلع) لبقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه مما زيد فيه النون (والفعل اماثلاثى أو رباعى) وسيأتى أوزانهما ولم يأت الاسم المجرد على ستة لئلا يوهم التركيب ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث والزمان ولم يأت واحد منهما على أقل من ثلاثة لانها أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها والوقف عليها ولا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستحقا للسكون والحركة معا وهو محال فبقى أن يكون على حرفين حرف محرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين فصلوا بينهما بحرف وعن الكوفيين ان أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وماعدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو دئل وطحربة (أو شبه الحرف) أى مبنى كهو وذا وكم ونحوها (أو أعجمى) نحو نرجس وجريرة (أو محذوف) منه كيد ودم وأب وأخ وبعوق (أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتى (ومنتهاه) أى المزيد (فى ثلاثى الفعل ثلاثة) بلا زيادة لئلا يزيد على أصوله (و) فى ثلاثى الاسم أربعة وزيد مازيد ماندر فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كدبدبان) بتشديد الدال الاولى وأصله فعلعلان (وبربيطيا) وهو ضرب من الثياب (وقرقيسيا) اسم بلد وهما بوزن فعفيليا (و) المزيد فى اسم (الرباعى اثنتان وثلاثة وفى الخماسى واحد) فيصير ستة ولا تصل الى سبعة (ومغناطيس ان صح) فيه زيادة حرفين فى الخماسى فهو (نادر) لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد ذلك أى سبعة أحرف فى الاسم وستة فى الفعل (الا بتاء تأنيث) كقرعبلان لدويبة عريضة أصله قرعبل زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت (أو علامة تثنية ونحوها) أى جمع تصحيح كأن يسمى بعرطليل ثم يثنى أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو) علامة (نسب) كعنفسارى (أو) حرف (تنفيس) نحو سيخرج (أو) نون (توكيد) نحو لأستخرجن (وأهمل) من المزيد (دون ندور فعويل) بالكسر ومن النادر سرويل (وفعولى) ومن النادر عدولى (وفعلال) بالفتح (غير مضعف) ومن النادر خزعال لظلع الناقة وقسطال للغبار وقسطام للعنكبوت وبغداد اما فعلال المضعف فكثير نحو زلزال وقلعال ووسواس (وفعلال) بالكسر (مضعف الاول والثانى) ومن النادر ديد الآخر الشهر (وفيعال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة ميلاع أى سريعة اما مصدر فكثير كقيتال وزلزال (وفوعال) بالفتح (وأفعلة) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها) ومن النادر رجل هوهاه أى أحمق وامعة . وقسمة ضيزى . أى جائرة وأما أسما فكثير كقوارب وانفحة وذكرى (وفيعل) بكسر العين (فى الصحيح) ومن النادر بيس وصيقل اسم امرأة اما فى المعتل فكثير كسيد ولين (وفيعل) بالفتح (فى المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين اما فى الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيوعدو بيسر وعيزى وربى وتيحان لكثير الكلام الجحول وهيبان للجبان

﴿ مسئلة الماضى الرباعى ﴾ المجرد (فعلل) لا غير كدحرج وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثى لان الكلام فى ذلك يطول فأخرته وانما لم يجئ على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا وأول الماضى لا يكون مضموما فى البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره الا مفتوحا أو صفة مبنيا عليه ولا يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى أربع حركات ولا مسكنا كله لئلا يلتقى ساكنان ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثانى (ولمزيده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتدحرج (وافعنلل) كاحرنجم والاصل حرجم (وافعلل) كاقشعر والاصل قشعر (وأنكره قوم) وقالوا

هوملحق باحرنجم لا بناء مقتضب بدليل مجئ مصدره كمصدره (وزيد افعلل) بتشديد اللام الاولى نحو اجرمش واجرمز قال أبوحيان ويظهرلى انه من مزيد الثلاثى غير الملحق وغير المماثل (وللثلاثى) المجرد (فعل مثلث العين) أى مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء (فالمفتوح للغلبة) أى غلبة المقابل نحو كارمنى فكرمته أو الغلبة مطلقا نحو قهر وقسر (والنيابة عن فعل) المضموم (فى المضاعف) نحو جللت فأنت جليل (و) فى (اليائى العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل (والجمع) كحشر وحشد ويتصل به ما دل على وصل كمزج ومشج (والاعطاء) كمنح ونحل (والاستقرار) كسكن وقطن (وضدها) أى الثلاثة وهو التفريق كفصل وقسم ويتصل به مادل على قطع كقصم أو كسر كقصف أو خرق كنقب والمنع كحظل وحظر والتحول كرحل والسير كرمل وذمل (والايذاء) كلسع ولدغ (والاصطلام) كنسج وردن (والتصويت) كصرخ وصهل ويلحق به مادل على قول كنطق ووعظ (وغيرذلك) كالدفع نحو درأ وودع والتحويل كقلب وصرف والستر كخبا وحجب والتجريد كسلخ وقشر والرمى كقذف وحذف (والمكسور للعلل) كمرض (والأحزان) كحزن (وضدها) كبرئ ونشط وفرح (والالوان) كسود وشهب (والعيوب) كعور وعرج (والحلى) كجبه وعين (والاغناء عن فعل) المضموم (فى يائى اللام) كحيى ووعى (ولمطاوعة فعل) كجدعه فجدع وثلمه فثلم وثرمه فثرم (ولزومه أكثر) من تعديه فان أكثر الافعال التى جاءت على فعل لازمة استقراء (والمضموم للغرائز غالبا) ككرم ولؤم وشعر وفقه ومن غير الغالب كجنب ونجس (ولم يرد يائى العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو طاب يطيب بخلاف الواو وقالوا طال أصله طول (إلا هيؤ) الشىء بمعنى حسنت هيئته فانه جاء مضموما وهو يائى العين شذوذا (ولا) يائى (اللام الانهو) الرجل من النهية وهى العقل فان أصله نهى قلبت الياء واوا الانضمام ماقبلها وذلك أيضا شاذ وورد واوى اللام نحو سرو الرجل (وللمزيد) من الثلاثى (أفعل) وهو (للتعدية) كاخرجت زيدا (والصيرورة) كاغد البعير أى صار ذاغدة (والسلب) كأشكيته أى أزلت شكايته (والتعريض) كأقتلت فلانا اذا عرضته للقتل وأبعت الشىء اذا عرضته للبيع (ووجود الشىء على صفته) كاحمدت فلانا وأبخلته وأجبنته أى وجدته متصفا بالحمد والبخل والجبن (والاعانة) كاحلبت فلانا وأرعيته أى أعنته على الحلب والرعى (وبمعنى فعل) كاحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأحبه بمعنى حبه (ومطاوعته) ككببت الرجل فاكب وقشعت الريح السحاب فاقشع (والاغناء عنه) كارقل وأعنق أى سار سيرا سريعا وأذنب بمعنى اثم وأقسم بمعنى حلف (وفعل) وهو (للتعدية) نحو أدبت الصبى (والتكثير) كفتحت الأبواب وذبحت الغنم (والسلب) كقردت البعير وحلمته أى أزلت قراده وحلمه (والتوجه) كشرق وغرب وغور وكوف وبصر أى توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة (واختصار الحكاية) كأمن وهلل وأبه وسبح وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويا أبها وسبحان الله وسوف (وبمعنى فعل) مخفف العين كقدر بمعنى قدر وبشر بمعنى بشر وميز بمعنى ماز (و) بمعنى (تفعل) كولى بمعنى تولى أى أعرض وفكر بمعنى تفكر ويمم بمعنى تيمم (والاغناء عنهما) كعرد فى القتال أى فر وعيره بالشىء أى أعابه وعول عليه أى أعتمد وكعجزت المرأة صارت عجوزا (وفاعل) وهو (للاشتراك) فى الفاعلية والمفعولية معنى كضارب زيد عمرا فان كلا من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بصاحبه مثل مافعل به الآخر (وبمعنى فعل) كجاوزت الشىء وجزته وواعدت زيدا ووعدته (وبمعنى أفعل) كباعدت الشىء وأبعدته وضاعفته وأضعفته (والاغناء عنهما) كبارك الله فيه أى جعل فيه البركة وقاسى وبالى به أى كابد وأكثرث به وكوارنيت

الشيء بمعنى أخفيته (وتفاعل) وهو (للمشاركة) كتضارب زيد وعمرو (والتجهيل) كتغافل وتجاهل وتباله وتمارض وتطارش (ومطاوعة فاعل) كباعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف (و بمعنى فعل) كتوانى وونى وتعالى وأعلاه (والاغناء عنه) كتثاءب وتمارى (فان تعدى هو) أى تفاعل (أو تفعل دون التاء لاثنين) أى مفعولين (فمعها) أى التاء يتعدى (لواحد) كنازعته الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعنا الحديث وتناسينا البغضاء وعلمته الرماية فتعلمها وجنبته الشر فتجنبه (والا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم) معها كضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وأدبت الصبي وتأدب الصبي (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل) ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم (والتكلف) كتحلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة وكان غير مطبوع عليها (والاتخاذ) كتبنيت الصبي اتخذته إبنا وتوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكوين بمهلة) كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسى (والتجنب) كتأثم وتحرج وتهجد اذا تجنب الاثم والحرج والهجود (والصيرورة) كتأيمت المرأة وتحجر الطين وتجبن اللبن (و بمعنى استفعل) كتكبر وتعظم (و) بمعنى (فعل) كتعدى الشيء وعداه اذا جاوزه وتبين وبان (والاغناء عنه) أى عن فعل كتكلم وتصدى (وافتعل) وهو (للاتخاذ) كاذبح واطبخ واشتوى أى اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء (والتصرف) ويعبر عنه بالتسبب كاعتمل واكتسب اذا تسبب فى العمل والكسب (والمطاوعة) كانصفته فانتصف وأشعلت النار فاشتعلت (والتخير) كانتخب واصطفى وانتقى (و بمعنى تفاعل) كاشتوروا وتشاوروا (وتفعل) كابتسم وتبسم (واستفعل) كاعتصم واستعصم (وفعل) كاقتدر وقدر (والاغناء عنه) أى عن فعل كاستلم الحجر والتحى الرجل قال فى الارتشاف وأكثر بناء افتعل من المتعدى (وانفعل) وهو (لمطاوعة فعل علاجا) نحو صرفته فانصرف وقسمته فانقسم وسبكته فانسبك (ولا يبنى) انفعل (من غيره) أى من غير ما يدل على علاج من فعل فلا يقال عرفته فانعرف ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لو دل على معالجة ولم يكن ثلاثيا لا يقال أحكمته فانحكم ولا أكملته فانكمل وشذ نحو فحمته فانفحم وأدخلته فاندخل (ولا يبنى (من لازم خلافا لأبى على) الفارسى فانه زعم انه قد جاء من لازم نحو منهو ومنغو وخرج على انه مطاوع أهويته وأغويته (واستفعل) وهو (للطلب) كاستغفر واستعان واستطعم أى سأل الغفران والاعانة والاطعام (والتحول) كاستنسر البغاث أى صار نسرا واستحجر الطين (والاتخاذ) كاستعبد عبدا واستأجر أجيرا (والوجود) كاستعظمته اذا وجدته عظيما (و بمعنى أفعل) كاستحصد الزرع وأحصد (ومطاوعته) كاحكمه فاستحكم (و) بمعنى (فعل) كاستغنى وأغنى (والاغناء عنه) كاستحيا واستأثر (وأفعل) وهو (للالوان) كاحمر وأسود (والعيوب) كاحول (ولا يبنى من مضاعف العين) فلا يقال فى رجل أجم بالجيم أى لا رمح معه فى الحرب أجم لما فيه من الثقل (ولا) من (معتل اللام) فلا يقال فى رجل ألمى وهو الاسمر الشفتين المي (وتلى عينه ألف) نحو أحمار وأحوال (وقيل) وعليه الخليل (هو الاصل) وأفعل مقصور منه واختاره ابن عصفور بدليل انه ليس شيء من أفعل الا و يقال فيه افعال (وافعوعل) وهو (للمبالغة) نحو اخشوشن الشيء كثرت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه (والصيرورة) كاحلولى الشيء صار حلوا واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما أحقف أى منحنيا (وافعول وافعولل وافعيل) ابنية (نوادر) كاجلوذ اذا مضى وأسرع فى السير واعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه واخروط بهم السير اذا اشتد وكاعثوجج البعير أسرع واهبيخ الرجل تكبر (وما عداها) أى الابنية المذكورة (ملحق) وذلك فوعل كحوقل الشيخ كبر وفعول كجهور أى رفع صوته بالقول وفعلل ذو الزيادة كجلبب وفيعل كبيطر وفعيل كعذيط أى أحدث عند الجماع وفعلى كسلقى الرجل اذا ألقاه على ظهره

﴿ مسئلة ﴾ ماليس فيه) أى فى أصوله (حرف علة صحيح) ثم ان سلم من التضعيف والهمزة فسالم أيضا (والا) فلا فكل سالم صحيح ولا عكس والا بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مثال) لانه يماثل الصحيح فى صحته (و) معتل (العين أجوف) لان إعلاله فى جوفه أى وسطه (وذو الثلاثة لكونه ماضيه على ثلاثة عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل (و) معتل (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الاعراب (وذو الاربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا (و) المعتل (بحرفين لفيف) لالتفاف حرفى العلة فيه أى اجتماعهما ثم هو (مقرون ان تواليا) كويل و يوم وثوى (والا فمفروق) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو و ياء لاسمى الحرفين فلهذا لم نتعرض لذكره

﴿ مسئلة المضارع ﴾ انما يحصل (بزيادة حرف المضارعة على الماضى) وذلك الهمزة والنون والتاء والياء لان معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضى تغاير اللفظ (فان كان) الماضى (مجردا) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح (ثلثت عينه) فى المضارع أى فتحت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة والضمة فيجوزان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدخل يدخل و رجع يرجع أم لا (وشرط الفتح كونها) أى العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتى نحو سأل يسأل ومنع يمنع بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف لاستثقال حرف العلة واكتفى فيما اذا كان الفا نحو أكل يأكل بسكونه ولو كانت العين واللام معا من جنس واحد فلا فتح أيضا لسكونها بالادغام نحو صح يصح ولم احتج الى تقييده بكونه غير ألف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا فى فعل كما نبه عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل فى الكلمة الواحدة كمضارع صبغ ونهق ودبغ و رجح وقد لا يستعمل فيها الا حركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح وفرغ فى الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر فى غير الحلق قد يجتمعان كمضارع فسق وعكف وقد لا كما تقدم فما أشكل فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين فى بعضه واقتصارهم فى بعض على وجه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاف وقيل يجوزان فى كل مضارع سمعا فيه أم لا قال أبو حيان والذى نختاره انه سمع إن الكسر أو الضم اتبع والاجاز فيه الكسر والضم (ولزموا الضم فى باب المبالغة على الصحيح) نحو ضاربنى فضربته اضربه وكابرنى فكبرته أكبره وفاضلنى ففضلته أفضله وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا نحو فاهمنى ففهمته أفهمه وفاقهنى ففقهته أفقهه وحكى الجوهرى واضأنى فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب الحرف الحلقى وروى غيره شاعرته فشعرته أشعره وفاخرنى ففخرته أفخره بالفتح ورواية أبى ذر بالضم (و) لزموا الضم (فى المضاعف المتعدى) نحو شده يشده وعده يعده لانه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليجرى اللسان على سنن واحد بخلاف اللازم (و) لزموا الضم (فى الاجوف والمنقوص بالواو) للمناسبة ولئلا ينقلب ياء فيلتبس باليائى نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا يعلو (و) لزموا (الكسر فيهما) أى فى الاجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو باع يبيع ورمى يرمى أم مثالا نحو وفى يفى (و) لزموا الكسر (فى المضاعف اللازم) نحو صح يصح وضج يضج وأن يئن (و) لزموا الكسر (فى المثال) نحو وسم يسم لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهى وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعدها ضمة وهو مستثقل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى يفى هذا اذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق (فان كان عينه أو لامه) حرفا (حلقيا فالفتح) وارد (أيضا) مع الكسر نحو وعد يعد ووضع يضع و يعرت الشاة تيعر الا ان يكون منقوصا و يكون يائيا ففيه الكسر كما سبق نحو وعى يعى

(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين فى المضارع نحو علم يعلم تخفيفا بمخالفة عينهما (وتكسر) أيضا (فى المثال) لتسقط الفاء فتحصل الخفة نحو ورث يرث وومق يمق وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوله يوله ووهل يوهل ولم يضم فى هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين وهما الكسر والضم فى باب واحد (أو) كان الماضى على (فعل) بالضم (ضمت) أيضا فى المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضى والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الأخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (وما عدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتح مضارع أبى وركن وقنط وليس حلقى العين أو اللام وكدت المضمومة وكسر مضارع نم وبت وحب وعل المضاعف المتعدى وحسب ونعم المكسور وطاح وتاه الواوى العين وضم مضارع فرو كر وهب المضاعف اللازم وحضر وقنط المكسور (أو لغة) غير فصيحة كقول بنى عامر قلى يقلى بفتحهما ووجه بالكسر يجه بالضم وقول طيئ بقى يبقى بفتحهما وقول تميم ضللت تضل بكسرهما (وغير فعل) من الرباعى والمزيد منه ومن الثلاثى (يكسر ماقبل آخره) فى المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الاولى كدحرج يدحرج وقاتل يقاتل (مالم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تفعل وتفاعل وتفعلل فلا يغير ماقبل الآخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يتدحرج اذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبها بمضارع علم وجاهل ودحرج اذ المغايرة حينئذ انما هى بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب تفعل ولا بد منه واستثنى المكرر اللام نحو احمر واحمار فانه يقال فيهما يحمر ويحمار والتحقيق انه لا يستثنى لانه كان فى الاصل مكسورا وزال بالادغام (ويضم حرف المضارعة من رباعى) أى ماض ذى أربعة أحرف (ولو بزيادة) نحو يدحرج ويكرم ويعلم ويضاعف (والا يفتح) نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك بأن الثلاثى كثير فى كلامهم ومازاد على الرباعى ثقيل فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل (وكسره) أى أول المضارع (الا الياء ان كسر ثانى الماضى) كنعلم (أو زيد أوله تاء) كنتدحرج ونتعلم (أو وصل) كنستعين (أو الياء) أيضا (مطلقا) قرئ . فانهم يألمون كما تألمون . بكسر الياء والتاء (أو فى) ما فاؤه واو نحو (وجل) وقرئ به (وقلب الفاء) التى هى واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو ييجل (أو الفا) نحو ياجل (لغات) منقولة

(مسئلة) الامر من ذى همز) للوصل (يفتتح به) نحو انطلق واستخرج واقتدر واخشوشن (وغيره) يفتتح (بتالى حرف المضارعة) ان كان متحركا الآن نحو دحرج وتدحرج أو أصلا نحو أكرم اذ الاصل فى يكرم يؤكرم (فان كان) تالى حرف المضارعة (ساكنا فبالوصل) يفتتح نحو اضرب واعلم واخرج (وحركة ماقبل آخره كالمضارع) لانه مأخوذ منه

(مسئلة) فى الفعل المبنى للمفعول (الجمهور ان فعل المفعول مغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة أصل) ونسبه فى شرح الكافية لسيبويه (للزومه فى أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزهى وعنى فلو كان فرعا للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل ورد بان العرب قد تستغنى بالفرع عن الاصل بدليل انه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه وهى لا شك ثوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى كبير فائدة (ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معه ثانى ذى تاء) مزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو تعلم وتبوعد وتدحرج أم لا نحو تكبر وتجبر حذرا من الالتباس (ويقلب ثالثه) أى ذى التاء (واوا) لوقوعها بعد ضمة كما فى تبوعد (و) يضم مع الاول أيضا (ثالث ذى) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالامر فى بعض أحواله نحو استخرج واستحلى (ويكسر ماقبل الآخر فى الماضى) كما تقدم (ويفتح فى المضارع)

كيضرب و يتعلم و يستخرج (فان كان) الماضى (مثالا) أى معتل الفاء (بالواو وجاز قلبها همزة) سواء كان مضعفا نحو أدفى ودأم لانحو أعد فى وعد صحيح اللام كما مثل أم لانحو أقى فى وقى (أو أجوف) أى معتل العين (وأعل ففيه القلب ياء) لان الاصل فى قال و باع مثلا قول و بيع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى الفاء بعد حذف ضمتها فسلمت الياء وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة فصار قيل و بيع والقلب واوا بحذف حركة العين لان الثقل انما نشأ منها وابقاء ضمة الفاء فسلمت الواو و ردت اليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو قول و بوع قال * ليت شبابا بوع فاشتريت * وقال * حوكت على نولين اذ تحاك * وقال * نوط الى صلب شديد الحمل * (والاشمام وأفصحها الاولى) و بها ورد القرآن قال تعالى . وقيل يا أرض ابلعى . وغيض الماء . (ثم الاشمام) و به قرئ وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتى الضم والكسر ممتزجة منهما (وشرط) أبو عمرو (الدانى اسماعه و) أبو عمرو (ابن الطفيل عدمه) أى عدم اسماعه (فالمراد) به عنده (الروم) لانه اشارة الى الحركة من غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معلا ولم يعل نحو عور فى المكان فحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك (و يتعين احدها) أى اللغات الثلاث (اذا أسند) الفعل (للتاء أو النون وألبس بغيره) من الاشكال ففى بعت ودنت وخفت يتعين غير الكسر وفى و زن وقدن و زعن يتعين غير الضم لئلا يلتبس بفعل الفاعل قال أبو حيان وهذا الذى ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وان ألبس ولم يبالوا بالالباس كما لم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما تقديرى لا لفظى (وتجرى اللغات الثلاث فى و زن انفعل وافتعل من) الاجوف المعل نحو انقيد واختير وانقود واختور و انقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشم كذا قال ابن مالك وقال ابن أبى الربيع تضم مطلقا لان الكسر فى الاشمام عارض وقياسا فى حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو اغزى وفرق ابن الضائع بان هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فان ذلك صار أصلا فى المعتل ملتزما و بان الكسر فى اغزى للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الامر عارض فى نفس الفعل لازم له لا لشئ منفصل (وأنكر خطاب) ان يجرى فيه (غير الاولى) والتزم القلب ياء (و) أنكر أبو الحكم الحسن ابن (عذرة فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الاشمام (وتقلب فى المضارع فى الجميع ألفا) لان الاصل مثلا يقول و يبيع و ينقود و يختير نقلت حركة الواو والياء الى العين استثقالا ثم قلبا ألفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما الآن (و) تقلب (لام) الماضى (المعتل اللام) بالالف (ياء) وان كانت منقلبة عن واو نحو غزى فى غزا وهدى فى هدى (وأوجب الجهور ضم فاء المضاعف) ثلاثيا كان أو غيره نحو حب واشتد قال تعالى . هذه بضاعتنا ردت الينا . (وأجاز قوم الكسر أيضا و) أجاز (المهاباذى) الاشمام و بهما قرئ فى ردت (ولا يتأتى هنا) عند الاسناد الى التاء ونحوها (الالباس) لحصول الفك حينئذ فيظهر (ولا يبنى) هذا البناء (فعل جامد وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقا للفارسى وجوزه سيبويه والسيرافى والكوفيون قال أبو حيان والذى نختاره مذهب الفارسى لانه لم يسمع والقياس يأباه

(مسئلة) * تبنى صيغتا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبنى للمفعول ولا معبر عن فاعله بافعل فعلاء فلا يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعى كدحرج ولا ثلاثى مزيد أفعل كان أو غيره ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما وعلل بأنها لمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة فى التعجب بها ولا منفى لزوما نحو ما عاج بالدواء أو جوازا نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فمحال ان يبنى من منفى ولا غير متصرف كنعم و بئس و يدع و يذر لان البناء منه تصرف ولا مالا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفنى وحدث

اذلامزية فيه لبعض فاعليه على بعض ولا مبنى للمفعول لزوما كزهى أولا كضرب لخوف اللبس ولا ما فاعله أى وصفه على افعل كحمر وسود وعور وعلله الجمهور بان حق ما يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا وأصل هذا النوع ان يكون فعله على افعل قال ابن مالك وأسهل منه ان يقال لأن بناء وصفه على افعل ولو بنى منه افعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوّزه الاخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثى (و) جوّزه (قوم من افعل) فقط كاكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققى أصحابه وثالثها وصححه ابن عصفور يجوز ان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أيسره وما أعدمه وما أسنه وان كانت للنقل لم يجز وان سمع فشاذ نحو ما أتاه للمعروف وما أعطاه للدراهم (و) جوّزه (قوم من الناقص) قال ابن الانبارى تقول ما أكون عبد الله قائما وأكون بعبد الله قائما (و) جوّزه (خطاب) المادرى (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ما أجنه من جن وما أشغله من شغل وما أزهاه من زهى قال ابن مالك وهو فى التفضيل أكثر منه فى التعجب كازهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب * فلهو أخوف عندى * (و) جوّزه (الكسائى وهشام والاخفش من العاهات) نحو ما أعوره (و زادا) أى الكسائى وهشام (والالوان) أيضا نحو ما أحمره ومنع ذلك الاخفش كسائر البصريين (وثالثها) قاله بعض الكوفيين يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الالوان (وقد يغنى مع استيفاء الشروط) فى فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من المقايلة لا يقال منه ما أقيله استغناء بما أكثر قايلته وما أنومه فى ساعة كذا كما استغنوا بتركت عن ودعت قال ابن عصفور وغيره ومن الافعال التى استغنى عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاج بل لانها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد الشروط (توصل اليه بجائز) يصاغ منه (ونصب مصدر المتعجب منه بعده) مفعولا فيما افعل وتمييزا فى افعل من (أو جر بالباء) فى افعل نحو ما أشد دحرجته وحمرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك وهو أشد احمرارا من الدم ويؤتى بمصدر المنفى والمبنى للمفعول غير صالح لبقاء لفظهما نحو ما أكثر ان لا يقوم وان يضرب فان أمن اللبس جاز كونه صريحا نحو ما أسرع نفاس هند وما لا مصدر له مشهورا اتى به صلة لما نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر وأكثر ما يذر ولا يفعل ذلك بالجامد اذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام ومثل غيره بما أفجع موته وأفجع بموته ولا بما يلزمه النفى أو النهى من باب كان وأجاز ابن السراج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ولا ما يزال يذكرنا ولا تحذف همزة أفعل (وشذ حذف همزة خير وشر فى التعجب) سمع ما خير اللبن للصحيح وما شره للبطون والاصل ما أخيره وما أشره فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء الى الخاء ولم يحتج الى ذلك فى شر وبعضهم يحذف ألف ما لالتقاء الساكنين فيقال مخيره ومحسنه ومخبثه (وكثر) حذفها منهما (فى التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه وندر اثباتها فيهما فى قوله * بلال خير الناس وابن الأخير * وقراءة أبى قلابة . من الكذاب الأشر . كما ندر الحذف من غيرهما كقوله * وحب شئ الى الانسان ما منعا * (وما ورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع) لا يقاس عليه (كاقمن به) من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق صنع من اسم وكذا قولهم ما أذرع فلانة من امرأة ذراع أى خفيفة اليد فى الغزل كذا قال ابن مالك لكن حكى ابن القطاع ذرعت المرأة (وما أخصره) من اختصر فهو من غير الثلاثى المجرد من مبنى للمفعول (و) ما (أعساه) وأعس

به من عسى وهو جامد (و) ما (أزهاه) من زهى وهو مبنى للمفعول (و) هى (أسود من القار) كذا فى حديث صفة جهنم من سود فهو أسود وسوداء وفى صفة الحوض ماؤه أبيض من اللبن (وأشغل من ذات النحيين) من شغل وهى مبنى للمفعول (قال أبو حيان) وشذ أيضا (قولهم ماأعظم الله وماأقدره) فى قوله *ماأقدر الله أن يدنى على شحط* لعدم قبول صفات الله الكثرة (والمختار وفاقا للسبكى وجماعة) كابن السراج وابى البركات ابن الانبارى والصيمرى (جوازه) والمعنى فى ماأعظم الله انه فى غاية العظمة ومعنى التعجب فيه انه لاينكر لانه مما تحار فيه العقول وإعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما أمر عظيم والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب والتفضيل فى صفاته تعالى (لقوله أسمع به وأبصر) أى ماأسمعه وماأبصره (و) قول أبى بكر رضى الله عنه فيما رواه اسحق فى السيرة عنه أى رب (ماأحلمك) أى رب ماأحلمك أى رب ماأحلمك وقوله صلى الله عليه وسلم (لله أرحم بالمؤمن) من هذه بولدها وقوله لأبى مسعود وقد ضرب مملوكه لله (أقدر عليك) منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكى منها الأ أثر أبى بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين والعذر له انه تكلم على التعجب وهما فى التفضيل

بناء المصدر أى هذا مبحثه (يطرد لفعل) بالفتح (وفعل) بالكسر حال كونهما (متعديين فعل) بالفتح والسكون صحيحا كان كضرب ضربا وجهل جهلا أومعتلا كوعد وعدا وباع بيعا وقال قولا ورمى رميا وغزى غزوا و وطئ وطئا وخاف خوفا وفنى فنيا أومضاعفا كرد ردا ومست مسا أومهموزا (١) ورثمت الدابة ولدها رأما أجبته (وشرط ابن مالك لفعل) المكسور (أن يفهم عملا بالفم) كلقم لقما وشرب شربا وبلع بلعا (ومنع ابن جود رقياسهما) أى مصدر افعل وفعل فقال لايدرك مصادر الفعل الثلاثى الابالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (و) يطرد (لفعل) بالكسر (لازما فعل) بفتحتين صحيحا كان كفرح فرحا أومعتلا كجوى جوى و وجل وجلا وعور عورا وردى ردا أومضاعفا كشل شللا (الا فى الالوان والعيوب ففعلة) بالضم مصدره المطرد كسمر سمرة وحمر حمرة وأدم أدمة (و) لفعل بالفتح (لازما فعول) بضم الفاء سواء كان صحيحا كركع ركوعا وخرج خروجا أومعتلا كوقف وقوفا وغابت الشمس غيوبا ودنى دنوا وضى مضيا أم مضاعفا كمر مرورا (فان كان لعلة ففعال) كسعل سعالا وعطس عطاسا (أوسير ففعيل) كرحل رحيلا (ويكونان) أى فعال وفعيل (للصوت) كصرخ صراخا وصهل صهيلا (ويختص فعال بالمنقوص) كرغا رغاء فلا يأتى على فعيل (وغلب فعيل فى المضعف وللتقلب) والاضطراب (فعلان) بفتح الفاء والعين كخفق خفقانا وجال جولانا (والاباء) أى الامتناع (فعال) بكسر الفاء كنفر نفارا وجمح جماحا (وللحرفة والولاية فعالة) بالكسر ككتبت كتابة وخاط خياطة وولى ولاية ونقب نقابة (ولفعل) بالضم (فعولة) بضم الفاء كصعب صعوبة وسهل سهولة (وفعالة) بالفتح كفصح فصاحة وجزل جزالة (وقيل فعل (٢) ولأفعل إفعال) سواء كان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما كاكرم إكراما وأمسى إمساء وأجل إجلالا وأعطى إعطاء (واستفعل استفعال) كاستخرج استخراجا (ولفعل تفعيل وتفعلة) ككرم تكريما وتكرمة وهنأ تهنيئا وتهنئة (وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفصيل كزكى تزكية (ولفعلل فعللة) كدحرج دحرجة (قيل وفعلال) بالكسر كسرهف سرهافا (والاصح انه سماعى) لاقياس فان كان مضاعفا كزلزل ففعلال بالفتح له مطرد كزلزال (ولفاعل فعال ومفاعلة) كقاتل قتالا ومقاتلة (و يلزم) مفاعلة (فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة وندر فى فعال كياوم يواما (و) المصدر المطرد (لما أوله تاء) وهو تفعلل

(١) كذا بياض بالأصل (٢) بياض بالاصل

وتفاعل وتفعل وملحقاتها (وزنه بضم رابعه) وهو العين نحو تدحرج تدحرجا وتقاتل تقاتلا وتوانى توانيا وتكرم تكرما وفى الملحقات تسربل وتمسكن (فان اعتل خامسه فبكسره) نحو تجعبى تجعبيا وتقلسى تقلسيا (و) المصدر المطرد (لذى الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعا وانقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمأن اطمئنانا واحرنجم احرنجاما واجلوذ اجلواذا واعشوشب اعشيشابا واحمر احمرارا واحمار احميرارا (وماعدا ذلك مسموع كشكران) مصدر شكر (وذهاب) مصدر ذهب (وبهجة) مصدر بهج (وشبع) مصدر شبع (وكذاب) مصدر كذب (وتملاق) مصدر تملق (وجاء المصدر (على مفعول قليلا) كميسور ومعسور ومعقول ومفتون ومجلود (و) على (فاعلة أقل) كباقية وعافية (وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفراء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فعيلى)

﴿مسئلة﴾ يدل على المرة من الثلاثى العارى من تاء بفعلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء كذلك المصدر (و) على (الهيئة منه) أى الثلاثى العارى من التاء (بفعلة) بالكسر كجلسة (ولا تكون) الهيئة (من غيره) أى غير الثلاثى وهو الرباعى والمزيد (غالبا) وشذ حسن العمة من اعتم والخمرة من اختمر والقمصة من تقمص والنقبة من تنقب (والمرة منه) أى من غير الثلاثى العارى من التاء أيضا (بالتاء) بان تلحق فى مصدره نحو انطلاقة ومافيه التاء فى الصور الثلاث يدل على المرة والهيئة منه بالوصف كرحمة واحدة واستعانة واحدة ونشدة عظيمة ثم انما تلحق التاء الابنية المقيسة دون السماعية فان كان له بناآن مقيسان أو مسموعان لحقت الاغلب فى الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام ويظهر لى ان نحو كدرة مما فيه تاء وليس على فعلة ولا فعلة يجوز أن يرجع به الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا تحتاج الى الصفة إذ لا لباس

﴿مسئلة﴾ (يصاغ من الثلاثى مفعل) بفتح الميم والعين (قياسا لمصدر و زمان ومكان ان اعتلت لامه مطلقا) سواء كان مفتوح العين فى المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا كمرتمى ومرمى ومدعى وموعى (والا) بان كان صحيح اللام (فتكسر العين ان كان مثالا بالواو) كموعد ومورد وموقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينهما وبين الفتحة فان كان مثالا بالياء فبالفتح كميسر وتكسر العين أيضا فى غير المصدر أى فى الزمان والمكان (ان كان من يفعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لانهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كمضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كمضرب وبخلاف الثلاثة من يفعل أو يفعل فانها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل (وماعينه ياء (١) ويصاغ من غيره) أى الثلاثى (للثلاثة لفظ المفعول) فى المستعمل مصدرا . بسم الله مجريها ومرساها . أى اجراؤها وارساؤها . ومزقناهم كل ممزق . الى ربك يومئذ المستقر . أى الاستقرار (وماعدا ذلك مسموع) لا يقاس عليه (كالمشرق) والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمسجد بالكسر والقياس فتحها

﴿ مسئلة ﴾ (بناء الآلة) مطرد (على مفعل) بكسر الميم وفتح العين (ومفعال ومفعلة) كذلك كمشفر ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة (والمفعل) بضمتين (والمفعل) بفتحتين (والمفعال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمنخل ومسعط ومدهن وإراث آلة تأريث النار أى اضرامها ومسراد مايسرد به أى يخرز (وكثر مفعل) بكسر الميم وفتح العين (للمكان) كمطبخ لمكان الطبخ ومرفق لبيت الخلاء

(١) كذا بالاصل

﴿ بناء الصفات ﴾ أي هذا مبحث ابنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (يطرد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر) أي ماقبله (في الفاعل وفتحه في المفعول) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه) أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل كضارب وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب (لكن صفة) فعل المكسور العين (اللازم في الاعراض فعل) بالكسر كفرح فهو فرح (و) في (الألوان والعاهات افعل) كاحمر وأسود وأعور وأجهر (و) في الامتلاء وضده فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان (وصفة فعل المضموم) ولا يكون الا لازما فعل كضخم (وفعيل) كجميل (وهذه) الاوزان هي الصفة (المشبهة ولا تبنى من متعد) بل من لازم (وقل فيها) وزن اسم (الفاعل) نحو طاهر القلب ومنطلق اللسان ومنبسط الوجه (خلافاً لمن منع مجاراتها المضارع) وهو الزمخشري وابن الحاجب قال أبو حيان ولا التفات اليه لاتفاقهم على ان ضامر الكشح وساهم الوجه وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وطاهر العرض ومطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له قيل ولقائل ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لانها صفات مشبهة (وورد الفاعل) بغير قياس من فعل المفتوح (على فعيل) كعف فهو عفيف وخف فهو خفيف (و) على (فعول وفيعل) نحو مات فهو ميت وساد فهو سيد (وفعال) نحو جاد فهو جواد (وغيرها) كفعلان نحو نعسان وفيعلان كبيحان من باح وفوعل كخوتع من ختع (و) ورد (المفعول على فعل) بفتحتين كقبض بمعنى مقبوض (و) على (فعل) بالكسر والسكون كذبح بمعنى مذبوح (و) على (فعيل) كقتيل وصريع وجريح (وقاسه) أي فعيلا (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله في التسهيل ولم يستحضره ابنه فقال في شرح الالفية فعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرته لم يقس عليه بالاجماع وغره كلام أبيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالاجماع فظن انه عائد الى الأوزان الثلاثة وانما هو خاص بفعل وفعل لانه فصلهما بعد بعد أن ذكر ان مجيء فعيل كثير وانه لايقاس عليه ولم يدع في ذلك اجماعاً ولا خلافاً والقيد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان ولا بد منه فان ماله فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لايجوز استعماله في المفعول وفاقاً للشلوبين قال وينبغي أيضاً ان يقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد وتام منصرف لان ماوجد عن العرب مصوغاً كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه (و) وردت (صفة فعل) المكسور (على فعل) بضمتين (وفعيل وفعل) بالضم والسكون (و) وردت صفة (فعل) المضموم (على فعل) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر (وفعول) كحصور (وفعال) كجبان (وفعال) بالضم كشجاع (وغيرها) كاشجع وصرعان وحسن وعفر وغمر ووضاء (واذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وأمثلة المبالغة تبنى من ثلاثي مجرد غالبا) وشذ بناؤها من أفعل كدراك من أدرك ومعطاء من أعطى ونذير وأليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهق

﴿ التأنيث ﴾ أي هذا مبحثه (هو فرع التذكير) لانه الاصل في الاسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر في لغاتهم (ومن ثم) أي من هنا وهو كون التأنيث فرعا أي من أجل ذلك (احتاج الى علامة) لأن الاشياء الاول تكون مفردة لا تركيب فيها والثواني تحتاج الى مايميزها من الاول ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج النفي وشبهه اليها لانها فروع الايجاب (وهي) أي علامة التأنيث (ألف مقصورة وممدودة قال البصرية وهي) أي الممدودة (فرع) عن المقصورة أبدلت منها همزة لانهم لما أرادوا ان يؤنثوا بها مافيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين فأبدلت

المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصت المتطرفة لانها في محل التغير و يدل لذلك سقوطها في الجمع كصحارى ولولم تكن مبدلة لم تحذف كالم تحذف في جمع قرى قال الكوفية بل هي أصل أيضا (وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة (وقد تقدر) التاء في اسماء (فتعرف بالضمير) يعود اليها نحو الكتف أكلتها (والاشارة) كهذه جهنم (والرد في التصغير) كهنيدة (والخبر والحال والنعت) نحو الكتف المشوية أو مشوية اللذيذة (والعدد) أي سقوطها منه نحو ثلاث هنود (والغالب) في التاء (ان يفصل بها وصف المؤنث من المذكر) كضارب وقائمة وحسنة وصعبة (وقلت) للفصل (في الجوامد) كامرئ وامرأة ورجل ورجلة وغلام وغلامة وانسان وانسانة وحمار وحمارة وأسد وأسدة و برذون و برذونة وهذا النوع لا ينقاس (وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا) كتمر وتمرة وبقر وبقرة (وعكسه قليلا) ككم للواحد وكمأة للجمع (وللمبالغة) كراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كعلامة (وتأكيد التأنيث) كنعجة وناقة (أو تأكيد (الجمع) كحجارة وخؤولة (أو) تأكيد (الوحدة) كظلمة وغرفة (والتعريب) أي الدلالة على انه عجمي عرب ككيالجة جمع كيلج مكيال وموازجة جمع موزج الخف (والنسب) أي الدلالة عليه نحو المهالبة والاشاعثة والازارقة في النسب الى المهلب والاشعث والأزرق أي الأشخاص المنسوبون الى ماذكر دلت التاء على انه جمع بطريق نسب لا جمع بطريق الاسم كبائر الجموع وعبر بعضهم عن ذلك بأنها عوض من يائه (و) تكون (عوضا) من فاء كعدة أو عين كاقامة أو لام كلغة أو مدة تفعيل كتزكية (وغير ذلك) قال أبو حيان كالنسب والعجمة معا نحو سبابجة وبرابرة ومعناه السبجيون والبربريون لا تجعل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بها من الآخر وكالفرق بين الواحد والجمع نحو بغال وبغالة وحمار وحمارة وبصرى وبصرية وكوفي وكوفية قال ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس لأن هذا من الصفات لا من الاجناس (والغالب ان لا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض وطالق وطامث ومرضع لعدم الحاجة اليها أمن اللبس ولانها في الاصل وصف مذكر كأنه قيل شخص حائض وطالق ولأنها تؤدى معنى النسب أي ذات حيض وذات طلاق علل بالاول الكسائي وبالثاني سيبويه وبالثالث الخليل (و) الغالب ان (لا) تلحق (صفة على مفعال) بكسر كذكار ومئناث ومعطار وشذ ميقانة بمعنى موقنة (أو مفعل) بالكسر وفتح العين كمغشم (أو مفعيل) كمعطير وشذ مسكينة (أو فعول لفاعل) كصبور وشكور وضروب وشذ عدوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة (أو فعيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحذف موصوفه) فان حذف لحقته نحو رأيت قتيلة بنى فلان لئلا يلبس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطيحة وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة وظريفة وشريفة وشذ امرأة صديق (وقد يذكر المؤنث و بالعكس) حملا على المعنى نحو ثلاثة أنفس من قوله *ثلاثة أنفس وثلاث ذود* ألحق التاء في عدده حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة (ومنه) أي من تأنيث المذكر حملا على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى . ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا . أنث المصدر المنسبك بان والفعل وهو اسم تكن وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم وقوله . قل لا أجد فيما أوحي الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة . أنث تكون واسمها ضمير مذكر عائد على المحرم لتأنيث خبره وهو ميتة (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما)

(مسئلة) تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفا وقال الجاولي اسما ما بعدها بدلا منها أو مبتدأ خبره الجملة قبله ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ولا الأمر استغناء بالياء ولحوقها لآخر الماضي (اذا أسند لمؤنث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوبا ان كان ضميرا مطلقا) أي لحقيقي أو مجازي نحو هند قامت والشمس

طلعت (أوظاهرا حقيقيا) وهو ماله فرج من الحيوان نحو قامت هند (وتركها) مما ذكر (ضرورة على الاصح) كقوله* ولاأرض أبقل ابقالها * وقوله* تمنى ابنتاى ان يعيش أبوهما* وقال ابن كيسان يقاس عليه لان سيبويه حكى قال فلانة (وثالثها) قاله الكوفيون (يجوز) القياس (فى الجمع) بالالف والتاء دون المفرد فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير (وراجحا ان كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ومن تركه . وجمع الشمس والقمر . فانظر كيف كان عاقبة مكرهم . (أو) حقيقيا (مفصولا بغير إلا) نحو قامت اليوم هند ومن تركه . اذا جاءك المؤمنات . * ان أمرأ غره منكن واحدة * (ومساويا ان كان جمع تكسير أواسم جمع مطلقا) أى لمذكر أولمؤنث نحو قامت الزيود وقام الزيود . وقالت الاعراب . وقال نسوة . (أوجمعا بالالف والتاء لمذكر) نحو جاءت الطلحات وجاء الطلحات بخلافه لمؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الاعلى لغة قال فلانة (أواسم جنس لمؤنث) نحو كثرت النخل وكثر النخل (ومنه نعم وبئس) نحو نعمت المرأة فلانة ونعم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة فى المدح أوالذم وكذا نعمت جارية هند ونعم جارية هند (فان كان فاعلهما مذكرا كنى به عن مؤنث جاز لحاقها والترك أجود) نحو هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفى عكسه الاثبات أجود نحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار (ومرجوحا ان فصل بالا) نحو مابرئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

(وقيل ضرورة)لايجوز فى النثر ورد بقراءة . ان كانت الاصيحة واحدة . بالرفع (وجوزها الكوفية فى جمع المذكر السالم) كجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصرية منعوا ذلك لعدم وروده ولان سلامة نظمه تدل على التذكير وأما البنون فان نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالابناء (والتاء فى) أول (المضارع كالماضى خلافا وحكما) فيجب فى تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجح فى تطلع الشمس وتهب الريح ويرجح تركها فى ماتهب الريح الافى كذا ومن الحاقها ماقرىء . فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم (فان أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو الهندان هما يفعلان (فالزم ابن أبى العافية التاء) حملا على المعنى (وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش) فجوز التاء حملا على لفظهما وذكر انه قاله قياسا ولم نعلم فى المسئلة سماعا من العرب ولا نصا لاحد من النحاة ورده أبو حيان بان الضمير يرد الاشياء الى أصولها وقد وجد السماع بالتاء فى قول ابن أبى ربيعة* لعلهما ان تبغيا لك حاجة*

(مسئلة أوزان) ألف التأنيث (المقصورة) فعلى بالضم فالسكون اسما أو وصفا أومصدرا نحو أنثى (وحبلى وبشرى(وفعلى) بالفتح (أنثى فعلان) أى وصفا كسكرى (أومصدرا) كدعوى(أوجمعا) كجرحى فان كان اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللالحاق كارطى وعلقى (وفعلى) بالكسر (مصدرا) كذكرى (أوجمعا) كظربى وحجلى ولاثالث لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم ينون فله كضيزى أى جائرة أونون فللالحاق كرجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وفعالى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما (نحو حبارى) لطائر وجمعا نحو سكارى وزعم الزبيدى انه ورد وصفا نحو جمل علادى أى شديد ضخم (و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو سمهى) للباطل (و)أفعلاوى بالفتح وضم العين (نحو أربعاوى) لقعدة المتربع (و) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد (نحو سبطرى) لنوع من المشى(و) فعلى بضمتين وتشديد اللام (نحو كفرى) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذير وفعالى بالضم والتشديد نحو (شقارى) لنبت وحوارى وخضارى(و)فعلوى نحو (هرنوى) لنبت(و)فعولى نحو (فعولى) لضرب من مشى الشيخ (و) فعللولى أوفنعلاولى نحو (حندقوقا) لنبت قيل نونه أصلية وقيل زائدة ويقال

كسر الحاء و بكسرها والدال و بفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها (و) مفعلى بالضم وتشديد اللام ولم يجئ الاصفة نحو (مكورى) لعظيم الارنبة (و) مفعلى بالكسر وتشديد اللام نحو (مرقدى) لكثير الرقاد (و) فعلوتا بفتحتين نحو (رهبوتا) و رغبوتا للرهبة والرغبة (و) فعلى بكسر الفاء واللام نحو (قوفصى) بمعنى القرفصا (و) فعلنا مثلثا نحو (عرضنى) وفعلنا بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضنى) من الاعتراض (و) يفعلى بتشديد اللام نحو (يهزى) للباطل (و) فعلى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو (شقصلى) لنبت يلتوى على الأشجار (و) فعيلا بفتحات وتشديد الياء نحو (هبيخا) لمشية بتبختر (و) فعليا بفتحات وتشديد ولم يجىء إلا إسما نحو (مرحيا) للمرح (و) فعلايا نحو (بردرايا) لموضع (و) فعلايا نحو (حولايا) وفعلايا بالضم والفتح نحو (برحايا) للعجب (و) افعلى بالكسر نحو (إيجلى) لموضع (و) فوعلى بالفتح وتشديد اللام نحو دودرى لعظيم الخصيتين (و) أوزان (الممدودة فعلاء) بالفتح والسكون اسما كصحراء أو وصفا كحمراء وديمة هطلاء أو مصدرا كرغباء أو جمعا كظرفاء وأفعلاء بكسر العين نحو أربعاء للرابع من أيام الاسبوع وأصدقاء وأولياء (وافعلاء) بضمها كاربعاء لعود من عيدان الخيمة (وفعللاء مثلث لام وفاء) كعقرباء لمكان وهندباء لبقلة وقرفصاء لضرب من القعود (وفعللاء) بالضم وفتح اللام كقرفصاء قال أبو حيان ولم يثبته غير ابن مالك وقال الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلا (وفعلياء) بالضم كزيقياء ومطيطياء قال أبو حيان ولم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا ان الياء ياء تصغير فكأنه فى الأصل بنى على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء وماجاء فى لسانهم على هيئة المصغر وصفا فانه لا يثبت بناء أصليا (وفعولاء) بضمتين نحو عشوراء للعاشر من أيام المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين فيه القصر فيكون من الأبنية المشتركة (ومفعولاء) نحو مشيوخاء ومعلوجاء ومعيوراء ومأتوناء لجماعة الشيوخ والعلوج والأعيار والأتن (ومفعلاء) بالفتح وكسر العين كمرعزاء (وفعلاء) بالكسر وفتح العين نحو سيراء لنوع من ثياب القز (وفعالاء) بالفتح اسما نحو براكاء لمعظم الشيء وصفته نحو طباقاء للرجل الذى ينطبق عليه أمره (وفعالاء) بالكسر كقصاصاء للقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (ويفاعلا) بالفتح كينابعا لمكان قال أبو حيان ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك (وفاعلاء مثلث عين) أى مفتوحها كجاثياء ومكسورها كقاصعاء ونافقاء كلاهما لجحر اليربوع ومضمومها كقاقلاء وشاصلاء لنبت والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (وفعليا) بكسر الفاء واللام اسما ككبرياء وسيمياء للعلامة أو صفة كريح جربياء أى شمال (وفيعلاء) بضم الفاء والعين وتفتح العين كخنفساء وخنفساء (وفنعالاء) بالفتح كبرناساء بمعنى الناس (ويشتركان) أى المقصورة والممدودة (فى) أوزان (فعلى) بفتحتين فالمقصور اسم نحو اجلى لموضع و بردى نهر بدمشق وصفة كجمزى ومرطى و بشكى لضرب من العدو وجفلى للدعوة العامة ونقرى للخاصة والممدود لا يحفظ منه الا قرماء وجنفاء موضعان وابنى دأثاء وهى الأمة (وفعلى) بالضم فالفتح فالمقصور لم يرد الا اسما نحو شعبى لموضع وار بى للداهية والممدود اسم كخششاء لعظم خلف الأذن وصعداء للتنفس و رحضاء لعرق الحمى وصفة كنفساء وناقة عشراء (وفعللى) بفتح الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كقهقرى لنوع من المشى وفرتنى لامرأة وقرقرى لموضع والممدود كعقرباء لموضع وعد ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة فى الكافية من المختصات بالمقصورة وفى التسهيل من المشتركة قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعللى) بكسر الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كهربذى لمشية الهرابذة والممدودة كهندباء لبقلة وطرمساء للظلمة وجلحطاء لارض لا شجر بها (وفوعلى) بفتح الفاء والعين ولم يرد الا اسما كخوزلى لمشية بتبختر وحوصلا (وفيعلى)

بالفتح كخيزلى وديكسا لغة فى ديكساء وهى القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو فعلا وفعلا فلم يثبت فيعلا للمدود (وفعيلى وفعليا) نحو كثيرى وقرينا وكريثاء لنوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعيلى) بكسرتين وتشديد العين فالمقصور لم يرد الا مصدرا كحثيثى للحث وهجيرى للعادة والممدود لم يحفظ منه الا الخيزاء وخصيصاء ومكيثاء ولا رابع لها (وفاعولى) بضم العين نحو بادولى لبلد وعاشورا وضاروراللضرر (وإفعيلى) بكسر الهمزة والعين نحو اهجيرى واجريا للعادة ولا يحفظ غيرهما واهجيرا واجريا لغة فيهما واجليلا موضع (وفعلى) كقطبى لنبت وزمكى وزمجى وزمجا بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك فى الكافية من المختص بالمقصورة وفى التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلولى) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضوضى للمفاوضة ومعكوكا وبعكوكا للشر والجلبة (وفعليا) بفتحتين وكسر اللام كركرياو زكريا (وفعيلى) بضم الفاء وتشديد المفتوحة كخليطى للاختلاط ولغيزى للغز ودخيلا الباطن الامر وقبيطا للناطف (وفعنلى) كجلندى اسم ملك وجلندا (وافعلى) بفتح الهمزة والعين كاجفلى للدعوة العامة وأوجلى موضع ولا ثالث لهما والاربعا والاجفلا (ويفاعلى) بضم أوله بيض أبو حيان لمثال المقصور منه قال ومثال الممدود يناعاء اسم بلد لا غير (وفعاللى) بالضم وكسر اللام كجادبى وجحادبا (وفعولى) بالفتح فالضم كعبيد سيوطى اسم أولقب وحضور الموضع ودبوقا للعذرة ودقوقا لقرية بالبحرين وقطورا قبيلة فى جرهم وكرور اوجاولى موضعان وهذا الوزن ذكره فى التسهيل فى المختص بالممدود وهو رأى ابن عصفور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعولى) بفتحتين وسكون الواو كشرورى لموضع وحجوجا للطويل الرجلين (وفاعلى) بالتشديد كقاقلى وقاقلاء (وفعلى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كعرضى من الاعتراض وسلحفا *

*(المقصور والممدود) أى هذا مبحثهما وذكر اعقب التأنيث لاشتماله على الالف المقصورة والممدودة والاولى فى مناسبة التسمية ان المقصور سمى به لانه لا يمد الا بمقدار ما فى ألفه من اللين ولأن ألفه تحذف لتنوين أوساكن بعدها فيقصر والممدود بخلافه لانه يمد لوقوع الألف قبل همزة كما تمد حروف المد المتصلة بها ولا تحذف ألفه بحال وقيل سمى المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس بجيد لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء (المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة فخرج بالالف ما آخره ياء وبا اللازمة الأسماء الستة حالة النصب ولم احتج الى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا عن الممدود نحو صحراء لعدم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه ان آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيخشى ويرمى وحتى والى المبنيات كتى وهذا واذا أو ما يقع فى عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح (ويقاس) القصر (فى كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوما أو غلبة كمفعول غير الثلاثى) كمصطفى ومقتدى ومقتنى ومستقصى إذ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شئ (ومصدر فعل اللازم) كهوى هوى وجوى جوى إذ نظيرهما من الصحيح فرح فرحا ونحوه لان المصدر فيه على فعل بالفتح غالبا وان جاء على فعالة كشكس شكاسة فاكتفى بالغالب فى قصر نظيره المعتل (والمفعل) سواء كان مصدرا أم زمانا كمرمى ومغزى اذ نظيرهما مذهب ومسرح بفتح ما قبل الآخر لزوما (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين للآلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية اذ نظيرهما نحو مخصف ومغزل وعلى مفعل بفتح غالبا وان جاء على مفعال نادرا (وجمع فعلة) بالكسر (وفعلة) بالضم نحو مرية ومرى ومدية ومدى اذ نظيرهما من الصحيح نحو قربة وقرب وقربة وقرى على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من

الأسماء المعربة فخرج بالقيد الاخير المقصور وبالزائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو كساء ورداء والالف كذلك نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا نص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذ ألفها واو فى الأصل ولا يسمى ممدودا غير الأسماء كجاء وشاء ولا المبنيات كهؤلاء واللاء الاتسمحا (ويقاس فيما) أى معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (ألف) لزوما أوغلبة (كمصدر) الفعل (ذى) همز (الوصل) كالاستقصاء والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفعال) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشراب (وتفعال) بالفتح كالتعداء والترماء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (ومفعال صفة) كمهذاء اذ نظيره مهذار بخلافه غير صفة كاسم الآلة ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد يأتى على مفعل كمدعس ومطعن (وواحد أفعلة) ككساء وأكسية وقباء وأقبية إذ نظيرهما خمار وأخمرة وقذال وأقذلة وأشرت بالكاف الى انه بقيت أمثلة كثيرة أطرد فيها القصر والمد لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة (وغير ذلك من جهة السماع) قصرا ومدا وفيه كتب مؤلفة يرجع اليها قال أبو حيان ومن أجمعها تحفة المودود لابن مالك (ومن بناء التثنية وجمعى التصحيح) فى أول الكتاب تبعا للتسهيل وان كان اللائق ذكره هنا

﴿جمع التكسير﴾ أى هذا مبحثه (هو قلة) يطلق على ثلاثة الى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها وقد يغنى أحدهما عن الآخر وصفا كقولهم فى رجل أرجل ولم يجمعوه على مثال كثرة وفى رجل رجال ولم يجمعوه على مثال قلة أو استعمالا القرينة مجازا نحو ثلاثة قروء (فالاول) أى الذى للقلة أربعة أوزان وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع وذكر ما يجمع عليه قياسا وسماعا وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك أحدها (افعل) وابتدئ به لانه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة (ويطرد فى ثلاثى إسما صحيح العين على فعل) بالفتح والسكون ككلب وفلس وأكلب وأفلس ووجه وأوجه ودلو وأدل وظبى واظب بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل والمعتل العين كسيف وثوب لاستثقال الضمة على حرف العلة وندر أعبد وأعين وأسيف وأثوب (و) يطرد أيضا (فى) اسم (مؤنث بلا علامة رباعى ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه كعناق وأعنق وذراع وأذرع وعقاب وأعقب ويمين وأيمن بخلاف الوصف كشجاع والمذكر وشذ طحال وأطحل وعتاد وأعتد وغراب وأغرب والمؤنث بعلامة كسحابة ورسالة وعجالة وصحيفة والثلاثى كدعد والخالى من مدة كخنصر وضفدع (لا فعل) بفتحتين (وفعل) بالكسر فالفتح (وفعل) بالكسر والسكون (وفعل) بالضم والسكون (وفعل) بالفتح والضم (وفعل) بضمتين حال كون كل مما ذكر (مؤنثا) أى لا يطرد فيها (فى الاصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يطرد فى فعل اذا كان مؤنثا نحو قدم وأقدم وقال الفراء يطرد فيه وفيما بعده كذلك كقدر وأقدر وقدم وأقدم وغول وأغول وعجز وأعجز وعنق وأعنق ولا يطرد فيها المذكر وفاقا وشذ جبل وأجبل وجرو وأجر وركن وأركن وفرط وأفرط وشذ أيضا أكمة وآكم ونعمة وأنعم ومكان وأمكن وجنين وأجن (و) الثانى (افعال ويطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه افعل) وهو فعل المعتل العين كسيف وأسياف وثوب وأثواب وغير وزن فعل من أوزانه كخرب وأخراب وصلب وأصلاب وجمل وأجمال ووعل وأوعال وعضد وأعضاد وعنق وأعناق ورطب وأرطاب وابل وآبال وضلع وأضلاع أما فعل المطرد فيه افعل فلا يأتى فيه أفعال الا نادرا كفرخ وأفراخ وكذا الثلاثى غيره والوصف كجلف وأجلاف وحر وأحرار وخلق وأخلاق ونكد وأنكاد ويقظ وايقاظ وجنب وأجناب وكذا غير الثلاثى كشريف وأشراف وجبان وأجبان وجثة وأجثاث وهضبة وأهضاب ونضوة وأنضاء وشعفة وأشعاف ونمرة وانمار وجاهل واجهال وميت وأموات وغثاء وأغثاء وقاط وأقاط وصاحب

وأصحاب وأغيد وأغياد وقحطان وأقحاط وذرطة وأذواط وهو نوع من العنكبوت (قيل) ويطرد أيضا (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعل صحيح العين) نحو أنف وآناف وألف وآلاف ووهم وأوهام ووقت وأوقات ووقف وأوقاف استثقالا لافعل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأى الفراء والاكثر على انه محفوظ فيه (وقل) افعال (فى فعل) بفتحتين حال كونه (اجوف) كمال وأموال وحال وأحوال وخال واخوال (وندر فى فعل) بالضم والفتح كرطب وأرطاب وربع وأرباع وسيأتى قياسه (ولزم فى فعل) بكسرتين كابل وآبال (وغلب) فى فعل لمضاعف (نحو لبب) وألباب (و) فعل نحو (مدى) وامداء (و) فعل نحو (نمر) وأنمار (و) فعل نحو (عضد) وأعضاد (و) فعل نحو (عنب) وأعناب (و) فعل نحو (طنب) وأطناب وعنق وأعناق (و) فعول نحو (فلو) وأفلاء وعدو وأعداء (و) الثالث (أفعلة ويطرد فى اسم مذكر رباعى ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء كطعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وندر شحيح وأشحة ونجى وأنجية وأما المؤنث فتقدم ان قياسه أفعل وندر عقاب وأعقبة وغير الرباعى وندر قدح وأقدحة وقز وأقزة وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لربيع الاول وأخونة والخالى من مدة وندر جائز وأجوزة وهى الخشبة الممتدة فى أعلا السقف (فان كانت) المدة فى الاسم المذكور (ألفا شذ غيره فيه) ان كان (منقوصا أو مضاعفا على فعال) بالكسر (أو فعال) بالفتح كسقاء وزمام وسماء وبتات ومن الشاذ فيه عنان وعنن وحجاج وحجج وسماء وسمى بمعنى المطر ليكون مذكرا ولا يشذ فى غير ماذكر غير أفعلة كما سيأتى فى أمثلته (وما عدا ما تقدم) قياسه (يحفظ) ولا يقاس عليه (و) الرابع (فعلة وقيل هو اسم جمع) لا جمع قاله ابن السراج قال أبو حيان وشبهته انه رآه لا يطرد قال وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جموع باجماع ولا تطرد (و) على الاول (لا يطرد بل يحفظ فى فعيل) كصبي وصبية وخصى وخصية بالفتح وجليل وجلة وفعل بفتحتين كولد وولدة وفتى وفتية (وفعل) بسكون العين كشيخ وشيخة وثنى وهو الثانى فى السيادة وثنية (وفعال) بالضم كغلام وغلمة وشجاع وشجعة (وفعال) بالفتح كغزال وغزلة (وفعل) بالكسر فالفتح كثنى بوزن عدى وثنية (والثانى) أى جمع الكثرة له أوزان أحدها (فعل) ويطرد جمعا (لافعل وفعلاء) وصفين (متقابلين) كأحمر وحمراء وحمر (أو منفردين لمانع خلقة) كأكمر للعظيم الكمرة أى الحشفة وآدر للمنتفخ الخصية وأقلف ورتقاء وقرناء وعذراء (وفى) المنفردين لمانع (استعمال) بان لم تستعمل العرب الا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا أعجز ولا اليا مع وجود المعنى وهو كبر العجز فيهما (خلف) قيل يطرد فيه فعل وجزم به ابن مالك فى شرح الكافية وقيل يحفظ وجزم به فى التسهيل (فان صح لاما وعينا جاز ضمها) أى العين (ضرورة) فى الشعر (ما لم يضاعف) كقوله *وما انتميت الى خور ولا كشف* وقوله *وأنكرتنى ذوات الاعين النجل* بخلاف المضاعف نحو غر لما يلزم منه فى الفك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمى لئلا تنقلب الياء واوا ثم تنقلب الى الياء كما القاعدة فى كل اسم آخره واو قبلها ضمة فيؤول الى وزن فعل المهمل أو العين نحو سود وبيض لاستثقال الضمة على حرف العلة وما عدا ماذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوار وخور وعمية وهى النخلة الطويلة وعم وبازل وبزل وأسد وأسد وبدنة وبدن وذباب وذب (و) الثانى من أوزان جمع الكثرة (فعل) بضمتين ويطرد جمعا (لفعول اسما) مذكرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص (أو صفة لا كفعول) كصبور وصبر وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب (وفعيل) بلا تاء (اسما) كقضيب وقضب وندر فى الصفة كنذير ونذر وفى ذى التاء كصحيفة وصحف (وفعال) بالفتح (وفعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لمذكر أو مؤنث كقذال وقذل وأتان وأتن وحمار وحمر ودراع ودرع بخلاف الوصفين كجبان وجبن وناقة ضناك أى عظيمة

المؤخر وشذ جمل ثقال أى بطئ وثقل وناقة كناز وكنز والمضاعفين كحنان ومداد وشذ عنان وعنن (ولا يقاس فى فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم فى التسهيل وجزم فى شرح الكافية بقياسه فيه ومثله بكراع وكرع وقراد وقرد وسمع وفاقا فى نحو سقف وسقف ونمر ونمر وشارف وشرف وفرحة وفرخ وثمرة وثمر وستر وستر (ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختيارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها فى الضرورة قوله * عن مبرقات بالبرين * وينذر * بالاكف اللامعات سور * (خلافا للفراء) فى قوله ببقاء الضم اختيارا قال وربما قالوا عون كرسل فرقا بين جمع العوان والعانة (ويجوز) التسكين (ان لم تكنها) أى واوا ولم يضاعف نحو حمر وقذل بخلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا يسكن لما يؤدى اليه التسكين من الادغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفك فى المفرد والجمع مبنى على مفرده (فان كانت) العين (ياء كسرت الفاء) فتصح نحو سيل وعين جمعى سيال وعيان والأصل سيل وعين ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كموقن وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف (وحكى قوم الفتح فى) فى عين فعل (المضاعف) الذى مفرده على فعيل لغة تخفيفا (وقيل اسما وقيل صفة) أيضا فعلى الاول وهو رأى ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الضائع لا يجوز فى ثياب جدد الا الضم لانه انما سمع فى الاسم فلا تقاس عليه الصفة(١) وعلى الثانى وهو رأى ابن جنى واختاره الشلوبين وابن مالك يجوز جدد كسرر جمع سرير والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان (و) الثالث من الأوزان (فعل) بالضم فالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلة) بالضم والسكون (وفعلة بضمتين) سواء كان صحيح اللام كغرفة وغرف وجمعة وجمع أم معتلها أم مضاعفها كعروة وعرى ونهية ونهى وعدة وعدد بخلاف الوصف منها كرجل ضحكة وهزأة وامرأة شللة أى سريعة فى حاجتها وشذ رجل بهمة وبهم (و) يطرد (لفعلى انثى أفعل) ككبرى وكبر وفضلى وفضل بخلاف فعلى غيره كحبلى وبهمى ورجعى وربى (وقاسه المبرد فى) فعل بالضم والسكون مؤنثا بغير تاء نحو (جمل) وغيره قال هو مسموع (و) قاسه (الفراء فى) فعلى مصدرا نحو (الرؤيا) والرؤى والرجعى والرجع (و) فى فعلة بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة (نحو نوبة) ونوب وغيره قصره على السماع وسمع وفاقا فى نحو قرية وقرى وحلية وحلى وبرة وبرى وعجاية وهى لحمة فى ركبة البعير وعجى وعدو وعدى وفقر وهو الجانب وفقر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو ومتلوه) أى فعل بالضم (اسما جمع) قاله الفراء لانه رأى انهما يجمعان بالألف والتاء كعرفات وسدرات وجمع الجمع لا يقاس وفاقا فحكم بأنهما اسما جمع لانهما أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد لا للجمع والفتح فيه للتخفيف ويدل لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ولا يخبر عنهما الا بجمع ويطرد فعل جمعا (لاسم تام على فعلة) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرق بخلاف الوصف نحو صغرة وكبرة وغير التام وهو المحذوف منه إما الفاء نحو رقة أو اللام نحو لثة (وقاسه الفراء) فى فعلاء اسما نحو (ذكرى) وذكر (و) فعلة بفتح الفاء يائى العين نحو (ضيعة) وضيع كما قاس فعلا فى رؤيا ونوبة وحجى فى ذلك الألف فيهما ان التأنيث بالالف شبيه بالتأنيث بالتاء فى مواضع وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة فى نحو أخرى وأخر كغرفة وغرف وقاصعاء وقواصع كسالفة وسوالف فكذا تجرى فعلى وفعلى كفعلة وفعلة ولم يجز ذلك فى فعلى وصفا ككيصى (و) قاسه (المبرد فى) فعل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو (هند) كما قاس فعلا فى نحو جمل ووافقه فى الموضعين ابن مالك فى شرح الكافية وسمع وفاقا فى نحو قشع وهو الجلد البالى وقشع وهضب وهضبة وحاجة وحوج وهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحدأة وحدى وصعبة وصعاب وعدو وعدى (و) الخامس (فعال) بالكسر ويطرد جمعا

---

(١) فى نسخة هكذا انما سمع فى الاسم الذى مفرده على فعيل لغة وعلى الثانى الخ

(لفعلة) بالفتح والسكون (مطلقا) سواء كان أو صفة يائي العين أو غيره كجفنة وجفان وصعبة وصعاب وغيضة وغياض (وفعل) بالفتح والسكون اسما أو صفة أو واوي العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض وحياض (لا يائي العين أو الفاء) كبيت وشيخ ويعر لاستثقال كسر الياء أو ما قبلها وشذ ضيف وضياف ويعر ويعار وهو الجدي (وفعل) بفتحتين (اسما) كجبل وجبال وقلم وقلام (لا مضاعفا) كطلل (و) لا (منقوصا) كرحي وندى ولا الوصف كبطل وشذ حسن وحسان (وفعلة) بفتحتين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذا مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسما كفعل ولم يقيده به في التسهيل وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فعل (ولا اسم على فعل) بالكسر (أو فعل) بالضم ساكني العين كذئب وذئاب ورمح ورماح وخف وخفاف (لا) فعل بالضم يائي اللام (كمدى) بل قياسه افعال (و) لا واوي العين نحو (حوت) بل قياسه فعلان ولا الوصف منهما كجلف وحلو (ولوصف غير منقوص) صحيح العين أو معتلها (على فعيل وفعيلة بمعنى فاعل) كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلاف فيهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة وشذ ربيطة ورباطة أو منقوص (وخصه العبدي بمؤنثه) أي فعيلة وخطأه الخضراوي (و) لوصف (على فعلان) بالفتح والضم (وفعلانة) كذلك (وفعلى) بالفتح نحو غضاب في غضبان وغضبى وندام في ندمان وندمانة وخماص في خمصان وخمصانة وشذ فيما عدا ما ذكر كخروف وخراف ولقحة ولقاح ونمر ونمرة ونمار وعباءة وعباء وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية ورعاء وربى وربات وجواد وجياد وناقة هجان ونياق هجان وخير وخيار وأعجف وعجفاء وعجاف وبرمة وبرام وربع وربع ورباع وسرحان وسراح ورجيل ورجال وأبصر وإصار وحدأة وحداء وقنينة وقنان (و) السادس (فعول) بالفتح والضم ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالفتح والسكون (غير واوي العين) ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذ ضيف وضيوف وكهل وكهول والواوي العين وشذ فوج وفووج (أو) على (فعل) بالكسر كجسم وجسوم ودرع ودروع بخلاف الوصف (أو) على (فعل) بالضم (غير مضاعف ولا واوي العين أو يائي اللام) كجند وجنود وبرد وبرود بخلاف المضاعف نحو خف وحوت وندى وشذ حص وحصوص وهو الورس ونؤي ونؤي (أو) على (فعل) بفتحتين (غير أجوف ولا مضاعف) كاسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذ ساق وسوق والمضاعف نحو طلل وطلول (وقيل يسمع) فيه ولا يطرد وجزم به في شرح الكافية (أو) على (فعل) بالفتح والكسر نحو كبد وكبود ونمر ونمور وشذ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصخرة وصخور وشعبة وشعوب وقنة وقنون وظرف وظروف وأسينة واحدة قوى الوتر وأسون وعناق وعنوق (وقد تلحقه) أي فعولا (وفعالا التاء) كفحولة وعمومة وحجارة وخالة (وقد يغني عنهما فعيل وفعال) بالضم في الاستعمال كقولهم ضئين في ضأن ولم يقولوا ضئان وضؤون وقالوا في المعز معيز ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز (والأصح أنهما تكسير) أي جمعان (لا إسما جمع) وقيل هما إسما جمع (وثالثها الثاني) أي فعال (اسم جمع) وفعيل جمع حكاه أبو حيان (و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشددة ويطرد جمعا (لوصف على فاعل وفاعلة) كضرب في ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت (و) الثامن (فعال) بضبطه ويطرد جمعا (للاول) أي لوصف على فاعل كصائم وصوام وشذ في فاعلة كصادة وصداد (وندرا) أي فعل وفعال (للمنقوص) استغناء بفعلة ومما سمع ساق وسق وغاز وغزى وغزاء وسار وسراء وندر أيضا فيما عدا ما ذكر كأعزل وعزل وعزال وسخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس (وقيل يسمعان) أي فعل وفعال مطلقا (ويرجح فيما لم يسمع) ورودهما فيه (الى التصحيح) ولا يقاسان (و) التاسع (فعلة) بفتحتين ويطرد جمعا (لفاعل وصف ذكر

عاقل صح لاما) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب وكتبة وبار وبررة بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامث وطالق أو مالا يعقل وشذ ناعق ونعقة أو معتل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذ خبيث وخبثة وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشدق ودنع ودنعة وهو الرذل (و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح العين ويطرد جمعا (له) أى لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلها) أى اللام كغاز وغزاة ورام ورماة وقاض وقضاة بخلاف غير فاعل وشذ كمى وكماة والاسم وشذ باز وبزاة ووصف المؤنث كغازية أو غير العاقل كضار وشذ (١) الصحيح اللام وشذ هادر وهدرة وهو بالمهملة الرجل لا يعتد به (والاصح ان الضم) فى هذا الوزن (أصل) وقيل لا بل أصله فعلة حول الى الضم للفرق بين الصحيح والمعتل (و) الاصح (انه ليس) مخففا (من فعل) المشدد وقال الفراء هو مخفف عنه عوض الهاء عما ذهب من التضعيف (و) الحادى عشر (فعلة بكسرها) أى الفاء وفتح العين (وقيل) هو (اسم جمع) قاله الفراء ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالضم والسكون (صح لاما) وان اعتل عينا كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذ علج وعلجة والمعتل اللام (و) قل فى فعل) بالفتح (وفعل) بالكسر كزوج وزوجة وغرد وغردة وقرد وقردة وحسل وحسلة (و) الثانى عشر (فعلى) بالفتح ويطرد جمعا (لفعيل) وصفا (بمعنى ممات أو موجع) كقتيل وقتلى وصريع وصرعى وجريح وجرحى (ومادل عليه) أى هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزمنى (وفعلان) كسكران وسكرى (وفيعل) كميت وموتى (وافعل) كأحمق وحمقى (وفاعل) كهالك وهلكى وشذ فيما عدا ذلك ككيس وكيسى وسنان ذرب واسنة ذربى ورجل جلد وجلدى (و) الثالث عشر (فعلى) بالكسر وهو جمع (لحجل وظربان) ولا ثالث لهما نص على ذلك أبو على الفارسى وغيره ولاجل ذلك قال ابن السراج انه اسم جمع وقال الأصمعى حجلى لغة فى الحجل لا جمع وهو نوع من الطير والظربان دابة تشبه القرد وقيل الهر (و) الرابع عشر (فعلا) بالضم والفتح ويطرد جمعا (لفعيل وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعل أو مفاعل) ككريم وكرماء وسميع بمعنى مسمع وسمعاء وجليس وخليط ونديم بمعنى مفاعل وجلساء وخلطاء وندماء وشذ فى فعيل بمعنى مفعول كأسير وأسراء أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء (وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه خلفاء لانه بمعنى فاعل فشبه بما لا تاء فيه (.ومادل على سجية حمد أو ذم من فعال) بالضم (أو فاعل) كشجاع وشجعاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل وجهلاء وشذ فى غير ماذكر كرسول ورسلاء وحدث وحدثاء وسمح وسمحاء (و) الخامس عشر (أفعلاء)ويطرد جمعا (لفعيل المذكر مضاعفا أو منقوصا) كشديد وأشداء ولبيب وألباء وجليل وأجلاء وتقى وأتقياء وولى وأولياء ونبى وأنبياء (وندر فى صديقة) لانه لمؤنث وانما يطرد فى المذكر وفى الحديث ارسلوا الى أصدقاء خديجة (و) السادس عشر (فعلان) بالكسر ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالضم والفتح (أو فعل) بفتحتين (أو فعال) بالضم (مطلقا) صحيحا كان أو معتل العين أو اللام كصرد وصردان وخرب وهو ذكر الحبارى وخربان وتاج وتيجان وفتى وفتيان وغلام وغلمان (أو فعل) بالضم والسكون (أجوف بالواو) كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ فى فعال الوصف كشجاع وشجعان وفى غير ذلك كقنو وقنوان وصوار وهو قطيع بقر الوحش وصيران وغزال وغزلان وخروف وخرفان وعيد وعيدان وظليم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقضعة وهى الاكمة وقضعان (و) السابع عشر (فعلان) بالضم ويطرد جمعا (لاسم على فعيل أو فعل) بفتحتين (صحيح العين) كرغيف ورغفان وقضيب وقضبان وذكر وذكران (أو) على (فعل) بالفتح والسكون كظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعل بالكسر والسكون كذئب وذؤبان وشذ فى فعيل أو فعل الوصف نحو قعيد وقعدان وجذع وجذعان وفيما عدا

---

(١) بياض بالاصل

الصوت يعني غير متمكن في الاستعمال وقال في قوله • اللهم فاطر السموات • إنه على نداء آخر أى فيا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزى في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم نعم ودليلا على الندرة كقول العلماء لايجوز أكل الميتة اللهم الا أن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسئلة الندبة اعلان المتفجع لاسم من فقده لموت أو غيبة ولها واو ويا مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا يندب مضمر واشارة وكذا موصول الا بصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافى ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت اذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف النداء بحرفين وا وهى الاصل ويا ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتا اسمه زيد وبحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا أو شبهه نحو واعبد الله واضاربا عمرو أو ضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو * وافقعسا وأين منى فقعس * ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بئر زمزماه لأنه في الشهرة كالعلم وأجاز الرياشى ندبة النكرة وفى الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافى ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز نداؤه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفرق البصريون بأن هذه الالف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيأ بخلاف حرفى التثنية والجمع

﴿ص﴾ ويلحق آخر ما تم به جوازا ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التأنيث ويفتح مالم يلبس فتقلب بحسبه وجوزه الكوفية مطلقا وفى ياو واو يقدر حركتهما الفتح والحذف والاصح لا يغنى عنها فتحة وأنها لا تقلب ما بعد نون مثنى وأنه لا يعوض فيها تنوين وصلا وأنه لا يلحق نعته أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أى قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوزه بعضهم فى بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويليها غالبا ساكنة أو منقلبة هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفراء

﴿ش﴾ يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها بلازم وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه أو زيدنيه وان كان همز تأنيث أقر نحو واحمراآه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما أو مكسورا وأقر ان كان مفتوحا نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يغوثاه مالم يحصل لبس فتقر الحركة وتقلب الالف واوا إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك فى غلامه وقوم موسى به واغلامهوه واقوموه بقلب الالف واوا وحذف الواو الأولى لالتقائها ساكنة معها وفى غلامك وقومى سمى به واغلامكيه واقوميه بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذ لو بقيت الالف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغائبة أو واقوماه لالتبس بالمثنى أو واغلامكاه لالتبس بالمذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واوا يقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واغلاماه أو واغلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الالف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الالف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيداناه وأجازه الكوفيون وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الطويلاه وأجاز خلف لحوقها نعت أي نحو ياأيها الرجلاه وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور باضافة نعته نحو ألا ياعمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق الخامسة إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الالف لما في آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن معطي الغنية وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد اللاهاه وفي جهجاه واجهجاهاه ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد الف وهاء السادسة قيل قد يلحق الالف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت ياعمراه فقال بالبكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الالف في الغالب سالمة ومنقلبة ياء أو واوا أو هاء ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز تركها كقوله * وقمت فيه بأمر الله ياعمرا * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

﴿ص﴾ * مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون يا والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر بمن أو بعدي أو ينبه يا لحذف المستغاث به واذا ولي ياء مالا ينادى الا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها وليست بعض آل خلافا لزاعمه وتعاقبها ألف كالندبة ويختص الباب بياء وقل ورود وا في التعجب

﴿ش﴾ اذا استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة يا نحو يا لله يا للماء يا للعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا ومتعجبا منه ومالا فلا إلا المعرف بأل فانه يجوز هنا والاستغاثة دعاء المستغيث المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمرا عظيما فتنادي جنسه نحو ياللماء والآخر أن ترى أمرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه أو مكنة فيه نحو ياللعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى واختلف في هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للالف والاصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني الى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه الى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو * يا للكهول وللشبان للعجب * فان أعيدت معه يا فتحت نحو يا للعطاء ويا للرياح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو * يالقومي لفرقة الاحباب * وتتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك لفلان قال ابن عصفور قولا واحدا وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يالزيد مدعوا للعمرو وقد تجر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

يالرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردى لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالد اما هلكنا * وهل بالموت ياللناس عار

وقد يحذف المستغاث به فتلي يا المستغاث من أجله كقوله

---

(١) بياض بالاصل

المعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل و زيادتها مختصة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما يزادان فى الأسماء والأفعال
ومثال اللفظ نحو استخراج يقال فى جمعه تخارج فتبقى التاء و تحذف السين لان بقاءها وحذف السين أدى الى
وجود النظير نحو تجافيف وتماثيل والعكس يؤدى الى عدم النظير لانه يصير سخاريج وسفاعيل معدوم فى أبنية
كلامهم و يبقى أيضا الزائد الذى لا يغنى حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره مثاله لغيزى وحضيرى الألف وأحد
حرفى التضعيف زائدان فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغنى عن حذف الآخر فانه لو حذف لبقى لغيزى وحضيرى
مخففا ولو جمع هذا لزم حذف الألف فلذلك يبقى المضاعف و تحذف الالف فيقال لغاغيز وحضاضير فان ثبت
التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لا فى معنى ولا فى لفظ ولا تأدية الى حذف الزائد الآخر
فالحاذف مخير نحو حبنطى النون والألف زائدتان ولا مزية لأحدهما على الآخر لأن الزائد الاول فضل بالتقدم
والثانى بنية الحركة لانه ملحق بسفرجل وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفرنى فضلت النون
بالتقدم والألف بتمكنها فى تقدير الحركات الثلاث فيقال فى الجمع اما حبانط وقلانس وعفارن وأما حباطى وقلاسى
وعفارى فان كان أحد الزائدين يضاهى أصلا والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كميم مقعنسس ففيه خلاف مذهب
سيبويه انك تحذف السين فتقول مقاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قعاسس وجه الاول انه أبقى
الميم لكونها متقدمة ولكونها تفيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثانى ان السين أشبهت الاصل
فحكم لها بحكمه ألا ترى انك تقول فى محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم وتبقى الحرف الاصلى
فكذا فى مقعنسس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالاصل وأجيب بأن هذا من قبيل زائدين ترجح أحدهما
بدلالته على معنى دون الآخر والنون فى المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان فى التصغير والمصادر التى أولها
همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها فى التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن انفعال وافتعال
كانطلاق وافتقار ففى تكسيره وتصغيره خلاف مذهب سيبويه انه يقال نطاليق وفتاقير ونطيليق وفتيقير
فان كانت تاء الافتعال قد أبدلت ردت الى أصلها من التاء فيقال فى اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واظلام
ضتاريب وصتيريب وذهب المازنى الى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال فى حذف الهمزة وحذف النون والتاء
فيقال فى الجمع طلائق وفقائر وطليق وفقير فان تعذر أحد المثالين ببعض الاصول حذف الخامس من الاصول
مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافقه كسفرجل وسفارج وشمردل وشمارد و يحذف الرابع
و يبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة فى اللفظ أو فى المخرج نحو خدرنق نونه أصل
لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق بحذفها واقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق
داله أصل لكنها تشبه التاء التى هى من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها
واقرار القاف هذا هو الاجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدارن وفرازد
هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز الا
حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلطا لا يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد
وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خدانق وأجازه الكوفيون والاخفش
قال أبو حيان وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الالف معادلا لما بعدها فى
كون كل منهما حرفين متساويين فى نظم الترتيب وكأنهم رأوا ان بالثالث حصل الامتناع من الوصول الى
مماثلة مفاعل أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذى جاء ثالثا فحذفوه نحو واوفدوكس حيث قالوا فداكس ولا
يبقى فى هذا الجمع أعنى الذى على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة اصول بل يحذف سواء كان أولا أو ثانيا أو

ثالثا أو رابعا أو خامسا أو سادسا نحو مدحرج وقنفخر وفدوكس وصفصل وسبطرى وعنكبوت وعقربان وبرنساء فيقال دحارج وقناخر وفداكس وصفاصل وسباطر وعناكب وعقارب وبرانس ولا توجد زيادة رابعة في رباعي الأصول إلا حرف لين أومد غما ولا سادسة في رباعي الاصول أيضا الامع زيادة أخرى ويكونان زيدتا معا كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان وبرنساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا كعصفور وقنديل وسرداح أم غير حرف مد كغرنيق وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل ان كان ياء أقر على حاله أو واوا أو الفا قلب فيقال عصافير وقناديل وسراديح وغرانيق وفراديس فان كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح فيقال في كنهور كناهر وحرف اللين ما كان ساكنا سواء كانت الحركة قبله مناسبة له أم لا فان ناسبته سمي حرف مد ولين واحترز برابع من غير الرابع فانه يحذف أيضا وان كان حرف لين سواء كان ثانيا أم ثالثا أم خامسا كفدوكس وسميدع وعذافر وخيتعور وحيسفوج فيقال فداكس وسمادع وعذافر وختاعر وحسافج ويجوز أن يعوض مما حذف سواء كان ثلاثي الاصول أم رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطاليق في منطلق وفداكيس في فدوكس وسفاريج في سفرجل مالم يستحقها من غير تعويض نحو لغيزى فانه يقال فيه لغاغيز بفك التضعيف وحذف الفه وياء قبل آخره لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست تعويضا من المحذوف في الجمع وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامس تقول في حبنطى وعفرنى حبانطو عفارن فاذا عوضت الياء قلت حبانيط وعفارين أو الهاء قلت حبانطة وعفارنة لكن باب تعويض الياء أوسع جدا لانها يجوز دخولها في كل ما حذف منه شئ غير باب لغيزى وتعويض الهاء مقصور على ماذكر وهاء التأنيث أحق بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا اثباتها في غيره كفاعل وفواعل عند البصريين الا في الضرورة كقوله

ألا أن جيراني العشية رائح * دعتهم دواع من هوى ومنادح

والاصل منادح لانه جمع مندوحة وقوله * سوابيغ بيض لا تخرقها النبل * والاصل سوابغ لانه جمع سابغة وأجاز الكوفية الامرين في الاختيار واستدلوا بقوله تعالى ، وعنده مفاتح الغيب ، والاصل مفاتيح لانه جمع مفتاح وبقوله تعالى ، ولو ألقى معاذيره ، والاصل معاذره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على انه جمع مفتح بلا ألف ومعذار بألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز في سربال وعصفور سرابل وعصافر وفي درهم وصيرف دراهيم وصياريف ولا يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتتح به المفرد بل أي حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما مر في الامثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين وبين كثير من أمثلة الجموع وانما يخرج عنه ماجمع على أفعل وأفعال وأفعلة وأفعلاء وفعل في جمع أفعل ولا يختم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس في الواحد هو ولا ما أبدل منه فان كان هو أو ما أبدل منه في الواحد ختم هذا الجمع به كحذرية وحذاري وعرقوة وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في الامرين أعني الافتتاح والاختتام فهو جمع لواحد قياس مهمل أو مستعمل قليلا مثاله في الافتتاح ملامح ومذاكير ومحاسن افتتح بغير الحرف الذي في أول لمحة وذكر وحسنة فقدر كأنها جمع ملمحة ومذكار ومحسنة وهي مفردات مهملة الوضع جاء الجمع عليها واظافير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر لكنه ورد الاظفور في معنى الظفر فكأن الجمع جاء عليه وان كان الظفر أشهر وأكثر استعمالا ومثاله في الاختتام باللين الكيا كي ختم به والمفرد كيكة وليس هو فيه ولا ما أبدل منه فقدر كأنه جمع كيكاة وهو مفرد قياس قد أهمل والليالي مفرد ليلة ولم يختم به ولكنه قد استعمل قليلا ليلاة قال * يا ربحه من جمل ما أشقاه * في كل ما يوم وكل ليلاه * فجاءت الليالي على مراعاة هذا القليل

﴿ ص ﴾ مسئلة يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيرا وضده ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كأشبه الاسماء به

﴿ ش ﴾ اذا كان الاسم علما مرتجلا فانك تجمعه جمع ما قاربه من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان أو ما قاربه في الوزن ان لم يكن له نظير مراعيا للموافقة في التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكر أو مؤنثا جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ماله نظير زينب وسعاد وأدد فيجمع زينب على زيانب كما تجمع أرنبا على أرانب وسعاد على أسعد كما تجمع كراعا على أكرع وأدد على أدادن كما تجمع نفرا على نفران ومثال ما لا نظير له ضربب اذا ارتجلت علما من الضرب على وزن فعلل فانه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع برثن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولا من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضا يجعل كاسم الجنس الموافق له فياذكر مثاله لو سميت رجلا بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول في جمع حجر أحجار وكذا اذا سميت امرأة بخالد جمعتها على خوالد كما تجمع طالق على طوالق ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت باقتل منقولا من المضارع المبني للمفعول فانه لا نظير له في أوزان الاسماء فيجمع مثل جمع إفكل المقارب لوزنه ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلا بغراب قلت في جمعه أغربة وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة كالمنقول من أكثر المصادر فانها لم تجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم فانه اذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على افعل في القلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضروب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في القلة اما جمع الجمع فلم يثبته غير الزجاجي وابن عزيز

﴿ ش ﴾ لا خلاف في ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء وما ليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا في جموع القلة وهي أفعال وأفعلة وأفعل وفعلة فذهب الاكثرون انه منقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختيار ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيد وأياد وأوطب وأواطب وأسماء وأسام وأسورة وأساورة وابيات وأبابيت وانعام وأناعيم وأقوال وأقاويل وأعراب وأعاريب ومعن ومعنان ومصران ومصارين وخشبان وخشاشين وجمال وجماميل وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وبيوت وبيوتات ومواليات بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدائد وحديدات وحمر وحمرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنصاء وأناص وهو مارعى من النبات قال أبو حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطاب واسم وسوار وبيت ونعم وقول وعرب ومعن ومصير وخش

(١) كذا بياض في النسخ الثلاثة التي بأيدينا

وجمل وعطاء وسقاء وبيت ومولى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وحمار وطريق وجزء وزنو قال وأما ماجاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وأيامنون وأنا كثون وعقابين وغرابين اما جمع جمع الجمع فأثبته الزجاجي ومثله بأصائل وهي العشايا فانه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه أصلا الجمع بعنق فتجمعه على آصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه آصالا بأعصار لموافقته في الزيادة وعدد الحروف فتجمعه على أصائل وكان قياسه أصائيل لأجل الالف كأعاصير وبعضهم قال ان أصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال وذكر أبو الحسن بن الباذش ان النحويين على ان آصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وان أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من تكلف لا يضطر اليه انتهى وقال السهيلي لا أعرف أحدا قال جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط

﴿ ص مسئلة ﴾ مادل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غالبا فجمع واحد مقدر والاقسام جمع وماله واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع مالم يخالف أوزانه أو يساو الواحد في خبره ووصفه ونسبه أو يميز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس في الاصح اما مايقع على المفرد والجمع فان لم يثن كجنب على الافصح فغير جمع والافقيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد

﴿ ش ﴾ كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه مثال الخاص عباديد وشماطيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه جاء على وزن يختص بالجمع اذ لم يجئ لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال الغالب أعراب فانه جمع لمفرد لم ينطق به وجاء على وزن غالب في الجموع لان أفعالا قل في المفردات جدا ومنه برمة أعشار والا فهو اسم جمع كابل وذود وأحدهما جمل أو ناقة وقوم واحده رجل فان كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافقه في الحروف الاصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه في اللفظ والهيئة كفلك للواحد والجمع فسيأتي حكمه أو لم يوافقه في الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فان واحدهم قرشي واذا عطف أمثاله عليه فدلوله جماعة منسوبة الى قريش وليس مدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أوزان الجموع السابقة أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الراكب سائر وهذا راكب سائر أو ساواه في النسب اليه بان نسب اليه على لفظه نحو ركبي كما تقول راكبي بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتي أو ميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومي وتركي ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعا أو ميز من واحده بتاء التأنيث كبسر وبسرة في المخلوقات وسفن وسفينة في المصنوعات فليس شئ من هذه الاقسام الاربعة بجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والأخير اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على فعل كركب وطير وصحب ونحوها فقال انها جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب لا أسماء جموع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جموعا لردت في التصغير الى مفرداتها وخالف الفراء في كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام وسحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى « اليه يصعد الكلم الطيب » « أعجاز نخل منقعر » ومن الواقع على جمع مايقع على الواحد والجمع

بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أولا فان لم يثن فانه ليس بجمع كالمصدر اذا أخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو جنب أيضا فان الافصح فيهما أن لا يثنيا ولا يجمعا فليسا بجمعين وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كفلك وهجان ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع ففلك فى حالة الافراد نظير قفل وفى حالة الجمع نظير رسل وهجان فى حالة الافراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام فقدر التغيير فى حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته فى كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والمجموع على الفصيح وان كان بعضهم قد ثناه فيكون إذ ذاك من باب فلك فاما ثنيت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى أن باب فلك ونحوه أسماء جموع وانه لا تغيير فيها مقدرا فيكون اذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع لانهما معنيان متغايران بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا أطلقته على الجمع دل على المفرد والجمع ضم مفردات ينتظمهن لفظ كما لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص وموضوع لانسان العين وان كنت اذا أطلقته على الانسان دل بطريق التضمين على انسان العين فكما لم يمتنع وضع مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو فى هذا أسهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف الانسان فان المباينة فيه أكثر لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع وهذا الرأى صححه ابن مالك فى التسهيل وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكر ويؤنث وقوله تعالى . والفلك تجرى . على التأنيث المسموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله . وجرين بهم . أعيد فيه على المنى كما قالوا الدينار الصفر والدرهم البيض وغير هذا القائل يجعله دليلا على الجمع

﴿ ص ﴾ المصغر هو المصوغ لتحقير أو تقليل أو تقريب أو تعطف قال الكوفية أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده قبل أو ألف

﴿ ش ﴾ فوائد التصغير خمس . أحدها تحقير شأن الشئ وقدره نحو رجيل وزييد تريد تحقير قدره والوضع منه . الثانى التقليل اما لذاته نحو كليب أولكميته نحو دريهمات . الثالث التقريب اما لمنزلته نحو صديقى أو لزمانه ومسافته نحو قبيل وبعيد وفويق وتحيت ودوين . الرابع التعطف نحو ياأخى ياحبيبى . الخامس التعظيم أثبته الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الأنامل

والبصريون تأولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده أعنى بعد الثانى واعتل السيرافى لضم أول المصغر بانهم لما فتحوا فى التكسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم أولى بسبب الياء والكسر بعدها فى الأكثر وهى أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل وقال أبو بكر بن طاهر جعلوا الألف والفتح فى الجمع لانه أثقل فطلبوا فيه الخفة والضمة والياء للمصغر لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول المصغر لانه ثان للمكبر وناله فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذى لم يسم فاعله قالوا وانما فتح ماقبل الياء لان الياء فى التصغير والالف فى شبه مفاعل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكان ماقبل الالف مفتوح فكذلك ماقبل هذه الياء المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الاولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع قد أخذوا الالف فاراد واحرفا يخالفه ويقاربه ليقع الفصل فجاؤا بالياء لانها أقرب الى الألف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد ودابة وشابة والتصغير دوابه وشوابه بالألف وأجيب بأن الاصل دويبة وشويبة فأبدلت الألف من الياء وبان هداهد اسم موضوع للتصغير لا أنه تصغير هدهد

﴿ص﴾ ويحذف أول ياءين ولياها وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلت أو كانت لاما وجوبا أو تحركت فى مفرد وجمع اختيارا أو واوا ثان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل همزة تليها الا ياء ومنقلب عنها فى الأصح ويجيء ذلك فى الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل

﴿ش﴾ اذا ولى ياء التصغير ياآن حذف أولاهما لتوالى الأمثال وان وليها واو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كعجوز وعجيز أو اعتلت كمقام أصله مقوم ومقيم أو كانت لاما كغزو وغزى وغزوة وغزية وعشوا وعشيا واختيارا إن تحركت لفظا فى افراد وتكسير ولم يكن لاما كاسود وأساود وأسيد وجدول وجداول وجديل ويجوز فى هذ الاقرار وترك القلب فيقال أسيود وجديول ووجه الاول الجرى على قاعدة اجتماع ياء و واو وسبقت احداهما بالسكون من قلب الواو ياء وادغامها فى الياء و وجه الثانى الاجراء على حدها فى التكسير لانهما من باب واحد فان تحركت فيهما وهى لام قلبت فى التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان و يقلب ثانى المصغر المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان منقلبا عنها كديمة ودويمة وقيمة وقويمة و ريح و رويحة وميزان ومويزن وميل ومويل وريان ورويان وشذ من هذا الاصل قولهم عيد وعييد وكان قياسه عويدا لانه مشتق من العود وكذا قولهم فى الجمع أعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعه أو كانت الفاء زائدة كضارب وضويرب وكاهل وكويهل وقاصعاء وقويصعاء وخاتام وخويتيم وجاموس وجويميس أو كانت الفاء مجهولة الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج والواوى أو كانت الفاء بدل همزة كآدم وأويدم أصله أأدم لانه أفعل من الأدمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشيخ وميت وسيد أو كان منقلبا عن ياء كناب للسن فى الاصح الذى هو مذهب البصريين بل يجب اقرار الياء فى الحالين فيقال بييت وشييخ ومييت وسييد ونييب وجوز الكوفيون الإقرار والقلب واوا كراهة اجتماع الياآت واختاره ابن مالك فيقال بويت وشويخ ومويب وسويد ونويب وسمع فى بيضة بويضة بالواو وفى ناب للمسنة من الابل نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل الياء و يجوز كسرها فيقال شييخ وهكذا و يجرى ما ذكر من القلب فى الجمع على مثال مفاعيل أو مفاعيل فيقال فى الامثلة السابقة عجائز و رواتج ومواز ين وضوارب وكواهل وقواصع وخواتيم وجواميس وأوادم

﴿ص﴾ و يكسر تالى ياء التصغير لا آخرا أو متصلا بهاء التأنيث أو ألفيه أو ألف افعال أو ألف ونون مزيدتين

﴿ش﴾ اذا كان تالى ياء التصغير مكسورا بقى على كسره كزبرج وزبيرج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال ويشبه ذلك الكسرة فى نحو شرب فانه اذا بنى للمفعول ضم أوله ولا يقال ان كسرته زالت وجاء غيرها قال ولو قيل ان الكسرة فى زبرج وشرب زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجها كما قالوا فى من زيد فى الحكاية على أحد القولين وفى يا منص اذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الأصلية اه وان كان تالى ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجعيفر وبريثن ودريهم الا أن يكون آخرا كرجيل لان الآخر مشغول بحركة الاعراب وهى متبدلة عليه فلم يمكن كسره أو متصلا بهاء التأنيث كطليحة فان كانت الهاء فيه ولم يتصل بها كسر كدحرج ودحيرجة أو متصلا بما هو منزل منزلة هاء التأنيث كبعيلبك فلا تكسر اللام أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككسيرى وحميرا بخلاف ألف الالحاق كعلقى وعلباء فانه يكسر ما هى فيه فيقال عليق وعليبة أو متصلا بألف أفعال جمعا كاتراب وأنياب واسقاط واسباط أو مفردا كائن يسمى بأجمال فيقال أجيمال أو متصلا بالالف والنون المزيدتين كسيكران بخلاف ما نونه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف

﴿ص﴾ والثنائي حذفا بردما حذف وضعا زاد آخره ياء قيل او يضعف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تأتى بدونه فعيل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل فى الثنائى برد ما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام مثال الفاء عدة و زنة وشية وسعة وصفة وصلة وجهة ولدة وخدة وكل ومر وعد مسمى بها فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف فى موضعه فتقول وعيد وأعيد وأعيد وكذا باقيها ومثال العين سه ومذ وسل وقم ومر وبع مسمى بها فتقول ستيهة ومنيذ وسويل وقويم ومرى وبييع ومثال اللام يد ودم وشفة وددوحر وفوك وقط وفل فتقول يدية ودمى وشفيهة وددين وحريح وفويه وقطيط وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائى الوضع زيد فيه ياء فيقال فى من وعن وان مسمى بها منى وعنى وانى وذكر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا والآخر انه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال فى عن عنين ولا يعتد بتاء التأنيث فلا يقال فى شفة مثلا انه ثلاثى بل هو ثنائى وكذا ابنت وأخت وكيت وزيت وثنت ومنت فكلها ثنائية فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت شفيهة و بنية وأخية وكيية وزيية وهنية ومنية لان لامها اختلف فيه عند العرب وما اختلف فى لامه المحذوف فكان حرفا فى لغة وحرفا غيره فى لغة جاز تصغيره على كل منهما فان تأتى فعيل بما بقى من منقوص لم يرد الى أصله كهار وميت وشاك وخير وشر وناس فيقال هوير ومييت وشويك وخيير وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن أبى عمرو انه يرد المحذوف فيقال هوير ومويت وشويك وأخير وأشير وأنيس وفى برى علما برى ونقل غيره هذا المذهب عن يونس

﴿ص﴾ (و يحذف الوصل خلافا لثعلب وشرط المازنى وزانه للاسماء)

﴿ش﴾ تزال ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستضراب واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى وسمى وفتيقير ونطيليق وشهيبيب وعديدين وقعيسيس وعليط وضيريب وسواء بقى على مثال الاسماء أم لا هذا مذهب سيبويه وأثبت ثعلب همزة الوصل فى الأسماء فى حال التصغير ولم يسقطها فيقال فى اضطراب اضيريب بحذف الطاء لانها بدل من تاء افتعل وهى زائدة وأبقى همزة الوصل لانها فضلتها بالتقدم ومنع المازنى من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز فى انطلاق نطيليق ولا فى افتقار فتيقير لانهما ليس لهما مثال فى الأسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الأسماء فيقال طليق وفقير قال أبو حيان وليس خلاف المازنى مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط فى المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ و يتوصل الى فعيعل وفعيعيل فى غير الثلاثى بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل حذفا وابقاء لكن لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة وياء النسب والألف والنون الزائدتان بعد أربع ولا يعتد بهن و يحذف واو جلولا وشبهها فى الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل فى التصغير بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل فى التكسير لانهما من واد واحد فكما تقول فى خدب خداب وفى بهلول بهاليل وفى عطرد عطارد وعطاريد كذلك تقول خديب وبهيليل وعطير بد والحذف والترجيح والتخيير فى الزيادتين هنا كما هناك فكما تقول عطاميس ومطاليق وتخاريج ودحاريج تقول عطيميس ومطيليق وتخيريج ودحيريج وكما تقول فى سفرجل سفاريج تقول سفيريج وكما تقول فى حبنطى وعفرنى وقنداوى حباطى وحبانط وعفارى وعفارن وقنادى وقداى تقول حبينط وحبيطى وعفيرن وعفيرى وقنيد وقديني لكن خالف التصغير التكسير فى انه لا يحذف فيه هاء التأنيث وان حذفت فى الجمع

فيقال فى دحرجة دحيرجة والجمع دحارج ولا تحذف فيه ألفه الممدودة فيقال فى قاصعاء قو يصعاء والجمع قواصع بحذفها ولا تحذف فيه ياء النسب فيقال فى لوذعى لو يذعى والجمع لواذع بحذفها ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا فيقال فى زعفران زعيفران والجمع زعافر بحذفهما وفى عرنقصان عريقصان والجمع عراقص بحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يحذفا لاهنا ولا هنالك وكذا لو كانت النون أصلية ثبتت فى البابين كاسطوانة وأساطين واسيطينة ولو كانت ألف التأنيث مقصورة حذفت فى البابين كقرقرى وقراقر وقريقر ولا يعتد بهذه الأمور الأربعة أعنى هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون المزيدتين بل يصغر الاسم على أحد المثالين وفيه اللواحق المذكورة ومذهب سيبويه فى واو جلولاء وشبهها والمراد به ألف براكاء وياء قريثاء انها تحذف عند التصغير فيقال جليلاء وبريكاء وقريثاء لان لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بألفه المقصورة فاعتبرنا الشبه بالهاء فى عدم الحذف لها واعتبرنا الشبه بالمقصورة فى اسقاط الواو والألف والياء لانها كالألف فى حبارى وخالفه المبرد فأثبتها وأدغمها بعد القلب فقال جليلاء وبريكاء وقريثاء كالم تحذف واو فروقة وألف رسالة وياء صحيفة ولم يعتبر الا أحد الشبهين فقط

﴿ص﴾ ويرد الى الأصل هنا وفى مفاعل ومفاعيل وأفعال وأفعلة وفعال ذو البدل آخرا مطلقا وغيره ان كان لينا بدل غير همزة تلى همزة الاستفهام لا تاء متعد ونحوه خلافا للزجاج ولا ذو القلب وما خالف فشاذ أو مادة أخرى

﴿ش﴾ يرد الى أصله فى التصغير وفى التكسير على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال ذو البدل الكائن آخرا مطلقا سواء كان حرف لين نحو ملهى أم غير حرف لين نحو ماء فان الألف فى ملهى بدل من الواو لانه مشتق من اللهو والهمزة فى ماء بدل من الهاء لقولهم مياه فتقال التكسير على مفاعل ملاهى وعلى مفاعيل مجارى وعلى أفعال أمواه وعلى أفعلة أسقية وعلى فعال مياه ويقال فى تصغيرها مليهى ومويه وسقى لان التصغير والتكسير يردان الأشياء الى أصولها فان لم يكن ذو البدل آخرا فيشترط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف لين والثانى أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلى همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين وميقين وانما رجع فى هذه الى الأصل لزوال موجب البدل لان الواو انما أبدلت فى نحو مال لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى قيل وميزان لكسر ماقبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق أحداهما بالسكون وفى موقن أبدلت الياء بضم ماقبلها وقد زال الموجب فى التصغير وسواء كان اللين بدلا من لين كما مثلنا أم من غيره كقيراط وديباج فيقال فيه قريريط ودبيبيج وقراريط ودبابيج ويقال فى ذئب ذؤيب وفى آل أهيل فلو انخرم الشرط الاول بأن كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح أو من حرف لين لم يرد الى أصله بل يصغر على حاله كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب فى عباب وأبيب وقائم وقويم بالهمز وكذا لو انخرم الشرط الثانى بأن كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد الالف الى أصلها من الهمز بل تقلب واوا كالتقدم لضمة ماقبلها أما ما فيه تاء الافتعال كتعد ومتسر فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما يقول فى مكتسب مكيسب وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد الى الاصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى أصله فيقال مويعد ومييسر لانهما من الوعد واليسر قال صاحب الافصاح وانما كان المحذوف تاء الافتعال لانه لابد من حذف وهى زائدة والزائد أحق بالحذف من الاصلى وأما ذو القلب فانه لا يرد فى البابين الى أصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاه أصله وجه لانه من الوجاهة فقلب فيقال فى تصغيره جويه لا وجيه لعدم الاحتياج الى الرد الى الاصل ويجمع أينق على أيانق ويصغر على أيينق ويقال فى شاك وأصله شايك شواك وشويك وماورد بخلاف ماقررناه من رد ذى البدل الى أصله فاما

اذا ما المهارى بلغتنا بلادنا * فبعد المهارى من حسير ومتعب

ومما استعمل مفرداً أو مضافاً قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له للمتعجب منه وويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولي وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر ويح كلمة تقال رحمة وويس كلمة تقال في معنى رأفة وهي مضافة الى المفعول ومتى أضفتها لزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه مبتدأ لا خبر له فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحاله وويل له وويلاله ولا يقوى النصب في هذا قوته في غيره لان هذا مصدر لا فعل له وانما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو حمد وشكرا فالرفع في نحو ويح وويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو تبا له ويجوز تب له وقال ابن أبي الربيع تبا لك التزم نصبه وويح لك التزم رفعه وفي ويل لك وجهان ولو قسنا الساوينا لكن لا نتعدى السماع فان عطف ويح على تب نصبته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفت تب على ويح فكحاله قبل العطف ويكون جملتان فعلية على اسمية لتساويهما في المعنى ويقال تباله وويح له فلا يكون في ويح الا الرفع كحالة قبل العطف انتهى ومنع المازني عطف ويح على تب وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه في حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تبا أيضا دعاء له على حد قاتله الله ما أشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه ويله وويل له وويلاله وويل طويل له وويلا طويلا فيجب النصب في الاضافة ويجوز هو والرفع في الافراد ويقال عول وعولك ولا يفرد انما يستعمل تابعا لويل ومضافها للتبيين كلك في سقيالك وأما المعرف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب لانه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعي وقال الفراء والجرمي بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كلبيك وسعديك تابعة وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجازيك وحواليك ولا تتصرف وتلزم الاضافة واضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كغائب وخالفه أبو حيان فان أفردت تصرفت وزعم يونس لبا مفردا قلبت ألفه وتثنيتها للتكثير وقيل للشفع وزعمه السهيلي في حنانيك خاصة والكاف في ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب وسمع لب كامس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله في اجابة الداعي لبيك وسعديك أي اجابة بعد اجابة واسعادا بعد اسعاد أي كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعدو يله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده ومنه قولهم حنانيك أي تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال

تحنن على هداك المليك * فان لكل مقام مقالا

ودواليك من المداولة قال

اذا شق بردشق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

أي تداولنا دواليك كان الرجل في الجاهلية اذا أراد أن يقعد مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذاذيك قال * ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * أي نهذهذاذيك وحجازيك أي تحجز حجازيك أي تمنع وحذاريك أي تحذر أي ليكن منك حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحواليك أي اطاقة بعد اطاقة وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهي ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان أفرد منها شيء كان متصرفا كقوله

* فقالت حنان ما أتى بك ههنا * واختلف في تثنيتها أهي تثنية يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بآخر أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أصحهما الثاني وقال

السهيلي بالأول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * حنانيك بعض الشر أهون من بعض * وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد وأصله قبل الاضافة لبا مقصور وانقلبت ألفه ياء لاضافته الى الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب كما أن حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك أن اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافتها الى الضمير الغائب قال * فلبي يدي مسور * وقال لبيه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبحه واسترحمه والكاف في نحو هذا ذيك ودواليك وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال هذك ومداولتك وتحننك وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والنجاك وذلك وحذفت النون لشبه الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبني كأمس وغاق لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورد به أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

﴿ص﴾ ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بأل في الشعر وافرد منونا وغيره وقيل إنه مبني

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر سبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى ولوليت من لولا وصهصهت وأففت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه صه وأف وسوف وبأبي ولبيك ولا يقال سبح مخففا فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا ان لم تنو الاضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وغير منون إن نويت كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بأل في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا السبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا بالله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ص﴾ ومنه سلاما وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر أو انشاء أو يلزم اجتماعهما خلاف ومنه أفعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولا هما ولأفعلنه ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلفا وكرما في التعجب وهل منه غفرانك خلاف

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أي منعا أي امنع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي سترا وبراءة من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون حجرا محجورا ولا يتصرف اذا كان مشابا معنى المباراة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

الشهور وفي الأيام ثالثها يجوز في الرفع دون النصب ورابعها عكسه

﴿ش﴾ أطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك الاسماء المركبة تركيب المزج في لغة من بنى كبعلبك وعمرويه فيقال بعيلبك وعميرويه والأسماء المبنية بسبب النداء فقال يازييد وياجعيفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء وهي التي لم تعرب قط فان هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره ويه فانه لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط ويصغر ذكره صاحب البسيط قال ويقال أويه من كذا وهو تصغير أوه كما قالوا في المبهمة كالتي والذي والمضمر الذي فيه لا يمنع من التحقير كما لم يمنعه في رويد زيدا وهو اسم الفعل لانه على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبني اسم الاشارة والموصول فيصغران لانه صار فيهما شبه بالاسماء المتمكنة من حيث انهما يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقي أولهما على الفتح وزيد في آخرهما ألف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا في ذا ذيا وفي تا تيا وفي أولى أليا وفي ذان وتان وذيان وتيان وفي الذي وفروعه اللذيا واللتيا واللذيان واللتيان واللذيون بضم الياء وقيل بفتحها وكذا اللذيين بكسرها وقيل بفتحها واللتيات واللتيا في اللاتي واللويا واللويون في اللاى واللايين وضم لام اللذيا واللتيا لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على ان الالف ليست عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا من ألفاظ اشارة المؤنث سوى تا وتركوا تصغير تي وذي وذهي وذه استغناء بتصغير تا أو خوفا من الالتباس بالمذكر قال وإجازة تصغير اللاتي واللواتي واللاء واللائي مذهب الأخفش قاله قياسا ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر وهو اللتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه الأسماء ان لا تصغر فتى صغرت العرب منها شيأ وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعداه وقد دخل في المبنيات الحروف والافعال فلا تصغر لأن التصغير وصف في المعني والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغران وقد سمع تصغير فعل التعجب قال * ياما أميلح غزلانا شدن لنا * وفي قياسه خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفي شرح التسهيل لابي حيان لا تصغر الاسماء المصغرة ولا المشبهة لها ككميت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا أمس وغد وقصر بمعنى عشية ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا كاسماء الله تعالى ولا الاسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا أي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا أسماء شهور السنة كالمحرم وصفر وباقيها ولا أسماء الاسبوع كالسبت والأحد وباقيها على مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير أيام الاسبوع وزعم بعض النحويين أنك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يجز تصغيرهما وزعم بعضهم انه يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب اهـ

﴿ص﴾ «مسئلة» تصغير الترخيم تحذف فيه الزوايد وربما حذف أصل يشبهه ولا يستغني عن التاء مؤنث والأصح انه لا يختص بالعلم وانه يقال في غير الترخيم في ابراهيم واسماعيل بريهيم وسميعيل وفيه بريه وسميع وفاقا

﴿ش﴾ من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء ما يليق به من فعيل أو فعيعل كقولك في أزهر زهير وفي اسود سويد وفي منطلق طليق وفي مستخرج خريج وفي مدحرج دحيرج وفي زعفران زعيفر ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الاعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وثعلب انه يختص بالأعلام

اسم عين بتكرير أو حصر أو مؤكد جملة لا تحتمل غيره ويسمى مؤكد نفسه أو تحتمل فمؤكد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يقدم عليها في الأصح لا نحو أجدك لا تفعل اللازم للاضافة لمناسب الفاعل وإيلائه غالبا لا أو لم أو لن وجوز الزجاج توسيطه وسيبويه رفعه والمبرد الإلغاء ومنها المشتبه به مشعر بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور بسواء وهو أولى ان خلت الجملة

《 ش 》 من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله

أذلا إذا شب العدى نار حربهم * وزهوا إذا ما يجنحون الى السلم

أم دونه كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله * أطربا وأنت قنسرى * أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء والخبر نحو

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

ومنها ما وقع نائبا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا أي يسير وكقوله

أنا جدا جدا ولهوك يزداد * إذن ما الى اتفاق سبيل

أي أجد جدا والحصر نحو ما زيد سيرا وما زيد الا سيرا أي يسير وكقوله

ألا انما المستوجبون تفضلا * بدارا الى نيل التقدم في الفضل

أي يبادرون بدارا جعل أحد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما أو ما والا فلو كان الخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم وانما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع مؤكد المضمون جملة فان كان لا يتطرق اليها احتمال بزول بالمصدر سمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو له على دينار اعترافا وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال بزول بالمصدر سمى مؤكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى نحو أنت ابنى حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤكد به في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا ويقينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله ووعد الله وصبغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى اذ التقدير في له على دينار اعترافا أعترف بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا أحقه حقا فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياسا عليه وأجاز الزجاج توسيطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله

وكذا كم مصير كل أناس * سوف حقا تبليهم الايام

وقوله

اني ورب القائم المهدى * ما زلت حقا يا بلي عدى * اخا اعتلال وعلى أدى

أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم أحقا أنك منطلق وأوله المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي أفي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

مزج قال ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وحيهلا وشبههما فيقال لوى بتخفيف الواو وحيى بحذف عجزهما اجراء لهما مجرى الجملة التي تحكى ويقول في النسبة الى كنت كونى بحذف تاء الضمير ورد الواو لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لا لاجل التاء وقد نسبوا الى الجملة بأسرها فقالوا كنتى لكن في الشعر قال الاعشى * فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وقال آخر

اذا ما كنت ملتمسا لقوت * فلا تصرخ بكنتى يجيب

قال ولو سمي بجملة زائدة على كلمتين كان تسمي رجلا يخرج اليوم زيد حذف مازاد على الجزء الاول وقيل خرجي وجوز الجرمي في الجملة والمزج النسب الى الجزء الاول أو الثاني فتقول تأبطي أو شري وبعلي أو بكي وجوز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا مفترقين فيقال تأبطي شري وبعلي بكي ورامي هرمزي وفي العدد احدى عشري وقال الاخفش في الأوسط وان خفت الالباس قلت رامي هرمزي ويحذف أيضا لهذه الياء عجز المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقديرا ولم يخف لبس كقولهم في النسب الى امرئ القيس امرئي ومرئي فامرؤ القيس لم يتعرف الاول فيه بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا لانه لم تسبق له اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لابي بكر مثلا وان تعرف الاول بالثاني تحقيقا أو تقديرا أولا ولكن خيف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم في ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمري وزبيري وكراعي ودعلجي ومثال الثاني قولهم في أبي بكر بكري فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثاني تحقيقا لان الأسم لا يكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقديرا لانه قبل العلمية كان أبو معرفا ببكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاشهل منافي وأشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدي فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية نحو ابن عمر وأبي بكر وعبد مناف وعبد الاشهل وعبد المطلب وعبد مناف وكذا كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم وبين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد القيس فان القيس ليس بشئ معروف بغير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا في الرجل من بني عبد الله بن دارم دارمي ومن بني عبد الله بن الدئل دئلي نسبوا الى الجد قال أبو حيان والمراد بالمضاف في المسئلة التي يكون علما أو غالبا بحيث يكون مجموعه لمعنى مفرد لا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب فيه الى زيد أو الى غلام ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلا من جزئيه باق على معناه

﴿ ص ﴾ وياء المنقوص الا الثلاثى فترد وتقلب واوا والمشددة بعد اكثر من حرفين وقد تقلب واوا في مرمي فان كان حرفان حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية أو حرف فالقلب وشذ غيره خلافا لابي عمرو وألف التأنيث رابعة أو فوقها مطلقا والواو تلو ضم ثالث فصاعدا والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر

﴿ ش ﴾ يحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثي فيقال في قاض ومعتل ومستدع قاضي ومعتلي ومستدعي بخلاف الثلاثي كعم وشج فانه ترد لامه وتقلب واوا سواء كانت في الاصل واوا أم ياء كراهة اجتماع الامثال فيقال عموي وشجوي وقد يقع ذلك في الرباعي أيضا فيقال قاضوي لكنه شاذ وتحذف أيضا الياء المشددة بعد اكثر من حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسي وبختي ومرمي وشافعي فتحذف ياآتها وتثبت مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياآت ولانه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد وقد يقال في مرمي مرموي بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول وقلب الياء التي هي لام الكلمة واوا كما يقال في علي علوي فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصي حذفت أولى اليائين

وقلبت الثانية واوا فيقال قصوى أو حرف واحد كحى وطى قلبت الثانية واوا وصحت الاولى محركة بالفتح فيقال حيوى لانه لو نسب اليهما على لفظهما لاجتمع فى آخر الاسم أربع يا آت وذلك مستثقل فى كلامهم وشذ قولهم حيبى وكان أبو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد يحذف وتحذف أيضا ألف التأنيث رابعة أو فوقها فيقال فى جمزى وحبلى جمزى وحبلى بخلاف ألف الالحاق كعلقى أو لام الكلمة كملهى كما سيأتى وتحذف أيضا الواو تلو مضموم ثالث فصاعدا فيقال فى عرقوة وترقوة وقمحدوة عرقى وترقى وقمحدى بخلاف ما بعد مضموم كرموة من الرمى فلا تحذف وتحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرارا من توالى يا آت بينها كسر فيقال فى سيد وميت سيدى وميتى بالتخفيف حذفا للياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشذ قولهم طائى بقلب الياء ألفا والقياس طيئى فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف بل يقال هبيخى وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمهيم تصغير مهيام مفعال من هام فيقال مهيمى بلا خلاف لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض

﴿ ص ﴾ وتقلب واوا ألف ثالثة أو رابعة لالحاق أو أصل وقد تحذف أو تقلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه قيل أو خامسة تلو مشدد وقد تزاد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وهمزة تأنيث غالبا وفى غيرها وجهان

﴿ ش ﴾ تقلب فى النسب واوا ألف ثالثة كفتوى وعصوى فى فتى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كالالحاق فى علقى ولام الكلمة فى ملهى فيقال فيهما علقوى وملهوى وقد تحذف هذه أعنى الرابعة لغير تأنيث تشبيها لها بألف التأنيث فيقال علقى وملهى وقد تقلب الرابعة التى للتأنيث فيما سكن ثانيه فيقال فى حبلى حبلوى حملا على ملهى وعلقى بخلاف ما تحرك ثانيه كجمزى فليس فيه الا الحذف وقد تزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقا سواء كانت للتأنيث كما نص عليه سيبويه أو للالحاق كما ذكره أبو زيد أو منقلبة عن أصل كما ذكره السيرافى فيقال حبلاوى وعلقاوى وملهاوى فان وقعت الألف خامسة وهى منقلبة عن أصل بعد حرف مشدد نحو مصلى ومثنى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل وليس قبلها مشدد كمشترى فانه لا خلاف فى حذفها ومذهب يونس جعله مثل معطى وملهى فيجيز فيه القلب كما يجيز الحذف وتقلب ايضا واوا همزة أبدلت من ألف التأنيث فيقال فى حمراء وصفراء حمراوى وصفراوى ومن العرب من يقول حمرائى وصفرائى فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء قال فى التوشيح وذلك قليل ردى نقله أبو حاتم فى كتاب التذكير والتأنيث وفى همزة غير تالية ألف وجهان الاقرار والقلب سواء كانت أصلية كقراء ووضاء أو ملحقة بأصل كعلباء أو منقلبة عن أصل ككساء فيقال قرائى وقراوى ووضائى ووضاوى وعلبائى وعلباوى وكسائى وكساوى والتصحيح فى الأصلية أجود من القلب قاله ابن مالك قال ابو حيان فيفهم منه ان القلب فى الاخيرين أجود قال والذى ذكره غيره ان القلب فى باب علباء أحسن والاقرار فى باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال وقد قالوا فى باب التثنية كسايان فلا يقاس عليه النسب فيقال كسائى بالياء اهـ

﴿ ص ﴾ ويقال فى فعيلة فعلى وفعيلة وفعولة فعلى ما لم يكن مضاعفا أو أجوف صحيح اللام قال ابن مالك أو تعدم الشهرة وشذ نحو سليمى وقاس أبو البركات بن الانبارى نحو الحنيفى فى المذهب وأثبت الأخفش واو فعولة وحذفها ابن الطراوة وأبقى الضمة ويقاسان فى فعيل وفعيل معتلى اللام لا صحيحين فى الاصح وثالثها يقاسان فى ياء ثالثة ورابعها فى فعيل فقط

﴿ ش ﴾ يقال فى النسب الى فعيلة بضم الفاء وفتح العين فعلى كذلك بحذف الياء الزائدة وتاء التأنيث نحو جهينة وجهنى وضبيعة وضبعى وشذ ردينة ورديني باثبات الياء ويقال فى فعيلة بفتح الفاء وكسر العين فعلى بفتحهما وحذف الياء والتاء كحنيفة وحنفى وربيعة وربعى وشذ قولهم فى سليم سليمى وفى عميرة عميرى وفى السليقة

سليقي باثبات الياء من غير تغيير وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الانباري الحنفي في النسبة الى مذهب أبي حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب الى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه حنيفي كما فرقوا بين المنسوب الى المدينة النبوية والى مدينة المنصور رفقالوا في الاول مدني وفي الثاني مديني ويقال في فعولة فعلي بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحمولة وحملي وركوبة وركبي أم معتلة كعدوة وغدوى هذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى انه ينسب اليه على لفظه كقولهم في ازدشنوءة شنوي وذهب ابن الطراوة الى انه تحذف الواو ويترك ماقبلها على الضم فيقال حلي وركبي فان ضوعفت الثلاثة كعديدة وضريرة تصغير العدة والضرة وشديدة وقديدة وضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا فانه كان يصير عددي وضرري وشددي وقددي وضرري فهربوا الى الفصل بين المثلين بالياء والواو والنسبة اليها على لفظها فقالوا عديدي وشديدي وضروري وكذا ان اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كطويزة ولويزي وطويلة وطويلي وقوولة وقوولي فان اعتلت هي واللام أيضا حذفت كطوية وطووي وحيية وحيوي وطهية وطهيوي ويقال في فعيل وفعيل صحيحي اللام أو معتلين فعلي وفعلي بحذف الياء مثال الصحيحين هذيل وهذلي وثقيف وثقفي ومثال المعتلين قصي وقصوي وعلي وعلوي وفي قياس ذلك أقوال أصحها مذهب سيبويه يقاس في المعتلين دون الصحيحين فانهما ينسب اليهما على لفظهما ككليب وكليبي وتميم وتميمي وماجاء من الحذف يحمل على الشذوذ والثاني يقاس الصحيحان أيضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثالثة حذفت نحو قريش وقرشي وهذيل وهذلي قاله المهاباذي قال أبو حيان وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد أيضا والرابع يقاس في فعيل لكثرة ماجاء منه سمع غير ماتقدم ضبري في بني ضبير وفقمي في بني فقيم كنانة وملحي في مليح خزاعة وقرمي في قريم وسلمي في سليم بخلاف فعيل فانه لم يحذف منه الا ثقيف وثقفي فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف اما فعول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا كعدو وعدوي

﴿ص﴾ ويفتح غالبا كسر فعل مثلث الفاء وجوبا وقيل جوازا وباب تغلب سماعا وقيل قياسا لا باب جندل وفاقا

﴿ش﴾ اذا نسبت الى فعل بفتح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كنمر ونمري وابل وابلي ودئل ودئلي وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك كشقرة وشقري وحبرة وحبري وشذ قولهم في الصعق صعقي بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل ودئل الا ماذكره طاهر القزويني في مقدمة له ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلبي ويثرب ويثربي ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربي وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه انه شاذ يحفظ ماورد منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد ينقاس وعزي الى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري وجماعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب أبو موسى الى توسط بين القولين وهو أن المختار ان لا يفتح قال وهذا مخالف لقول سيبويه من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر قال ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه انما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اهـ ولا يغير باب جندل وعلبط ودودم وهدهد وعجلط وسلسلة مما توالت حركاته ولم يسكن ثانيه وكسر ماقبل آخره بل ينسب اليه على لفظه من غير تحويل كسرته فتحة بلا خلاف

﴿ص﴾ ولا يرد من المحذوف الفاء أو العين الا المنقوص وترد اللام ان كان أجوف أو جبر في التثنية أو جمع

المؤنث والا فوجهان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجبور وقيل يسكن ما أصله السكون ولا يحذف الوصل من غير ماذكر

﴿ ش ﴾ لا يرد في النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام صحيحة فيقال في عدة عدى وفي سه سهى وفي مذ مسمى بها مذى و يرد ان كانت اللام معتلة فيقال في شية وشوى وفي يرى مسمى بها يرأى برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فيرد ان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذى بمعنى صاحب فيقال ذووى أم حرفا صحيحا كشاة أصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو فانقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه شاهي برد اللام وابقاء الألف المبدلة وعلى مذهب الأخفش شوهي برد الواو وأيضا الى أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر بردها في التثنية كأب واخوته فتقول أبوى وأخوى كما تقول أبوان وأخوان وتقول فوى على لغة من يقول فوان أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهنة وسنة فتقول عضوى وهنوى وسنوى على لغة من جعل المحذوف منها الواو وأو عضهى وهنهى وسنهى على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنهات وان لم يجبر بردلامه في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو حر فيقال حرحى أو حرى وشفة فيقال شفهى أو شفى فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد وابقاء الهمزة وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوى وسموى أو ابنى واسمى ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض و يقال في ابن ابنمى أو ابنى أو بنوى وتفتح عين المجبور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة كلها تفتح عينها هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الأخفش ان كان أصلها السكون سكنت يقال في النسب الى شاه شوهى بسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال وقد رجع في الأوسط الى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب ولا تحذف همزة الوصل من غير ماذكر فيقال في النسبة الى امرئ امرئى والى استغاثة استغاثى والراء والنون من امرئ وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب

﴿ ص ﴾ و يضعف ثاني الثنائي وضعا جوازا ان صح ووجوبا ان اعتل الا بالألف فيهمز

﴿ ش ﴾ اذا نسب الى الثنائي وضعا فان كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال في كم كمى بالتشديد أو كمى بالتخفيف وان كان آخره ياء أو واو وجب تضعيفه فيقال في كى ولو كيوى ولووى كيوى وان كان آخره ألف ضعف بالهمز فيقال في لا لائى و يجوز لاوى لما تقدم من ان الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل ياء سقاية وحولايا همزة أو واوا وتزيد غاية الاقرار ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحيحها لامه واو أو ياء فان أنث بالتاء فثالثها يقر ما قبل الواو وتقلب الياء في باب بنت ثالثها حذف التاء واقرار ما قبل

﴿ ش ﴾ النسب الى سقاية وحولايا بابدال الياء همزة فيقال سقائى وحولائى لان التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الابدال وقد تجعل هذه الهمزة واوا فيقال سقاوى وحولاوى امانحو سقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تقلب همزة فيقال سقاوى لان العرب قد تقلب الهمزة واوا فاذا حذفت لم يجز فيها الا الاثبات واما غاية ونحوها كطاية وثاية مما ثالثه ياء بعد ألف ففيه ثلاثة أوجه النسبة اليه على لفظه فيقال غايى وابدال الياء همزة كما قلبت في سقاية فيقال غائى وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا فيقال غاوى والهمزة أجود لان فيه سلامة من استثقال الياآت و إبدال أخف من ابدالين ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحيحها

لامه ياء أو واو خال من تاء التأنيث كظبي وغزو باتفاق فيقال ظبي وغزوي فان أنث بالتاء كظبية ودمية وزبية وعروة وركوة ورشوة ففيه أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والخليل انه لا يغير أيضا بل ينسب اليه على لفظه بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني انه ينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي فتقلب الياء واوا في اليائي ويفتح ما قبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعروي وعليه يونس واختاره الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقيه ساكنا وتقول عروي وعليه ابن عصفور وفي النسب الى بنت وأخت وثنتان وكلتا وكيت وذيت مذاهب أحدها وعليه الخليل وسيبويه انه تحذف التاء وينسب اليها كمذكراتها فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس انه ينسب اليها على لفظها بابقاء التاء فيقال بنتي واختي وثنتي وكلتي أو كلتوي وكيتي وذيتي فرارا من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش انه تحذف التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي

﴿ص﴾ وينسب لاسم الجمع والجمع المسمى به والغالب وما لا واحد له والا فالأصح ينسب لمفرده ان لم يلبس وثالثها ان كان غير شاذ

﴿ش﴾ اذا نسب الى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحده مهمل نسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم وتمر قومي وتمري وفي كلاب وضباب وأنمار أسماء قبائل كلابي وضبابي وأنماري لانها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلا وفي الانصار أنصاري لانه وان كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب اليه على لفظه كالعلم وفي شماطيط وعباديد شماطيطي وعباديدي اذ ليس له واحد معين يرجع اليه وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب الى الواحد منه فيقال في الفرائض فرضي وفي الجنس أجنسي وفي الفرع أفرعي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا الى المفرد لالتبس الأعم بالأخص لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء الى ان القمري والدبسي منسوب الى الجمع من قولهم طير قمر ودبس وعند الاولين هو منسوب الى القمرة وهي البياض والدبسة أو مثل كرسي مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كمذاكير ومحاسن ان ينسب اليه على لفظه كالذي واحده مهمل فيقال مذاكيري ومحاسني وسيبويه ينسب الى مفرده الشاذ فيقول ذكري وحسني لانه قد نطق له بواحد في الجملة ومن الشاذ على الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلبي وقولهم في الجمع المسمى به فراهيد نسبة الى الفراهيد والقياس فراهيدي واذا سمي بنحو تمرات وأرضين وسنين ثم نسب اليها فتحت عين تمرات وأرضين وكسر فاء سنين فرقا بين النسبة اليها حال العلمية وبين النسبة اليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم تمري وأرضي وسني وفي الجمع تمري وأرضي وسنوي او سنهي.

﴿ص﴾ شواذ النسب المخالفة لما مر لا تحصى ومنها بناء فعلل من جزئي المركب وإلحاق الياء لأبعاض الجسد مبنية على فعال أو ملحقا بها ألف ونون وللمبالغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والاغناء عنها بفعال من الحرفة وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء واقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما وقاس المبرد باب فعال وتخفف الياء

فيعوض قبل اللام ألف ولا يجتمعان الا شذوذا

﴿ ش ﴾ ماسمع من النسب مغيرا تغييرا لم يذكر في هذا الباب أو متروكا فيه التغيير المقرر فيه لم يقس عليه وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لا تحصى فمن المغير قولهم في النسب الى السهل سهلي بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبي بضم الكاف وقولهم في الشتاء شتوي وقياسه شتائي على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسه فتحها وللشيخ الهم دهري بضم الدال نسبة الى الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان خرسي وخراسي وفي الري رازي وفي مرو مروزي وفي دار بجرد دراوردي وفي دار البطيخ دربخي وفي سوق الليل سقلي ومن المتروك تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب عميري في النسب الى عميرة ومن شواذ النسب بناؤهم فعللا من جزئي المركب كقولهم في عبد شمس عبشمي وفي عبد الدار عبدري وفي امرئ القيس مرقسي وفي عبد القيس عبقسي وفي حضرموت حضرمي ومنها الحاق ياء النسب اسماء أبعاض الجسد مبنية على فعال أو مزيدا في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أنافي للعظيم الأنف ورؤاسي للعظيم الرأس وعضادي للعظيم العضد وفخاذي للعظيم الفخذ وفي الذي طوله أو عرضه شبر أحادي أو شبران ثنائي أو ثلاثة ثلاثي وهكذا رباعي وخماسي وسداسي وسباعي فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه كبادي أو وجاهي بل يقتصر على ما سمع وكقولهم في العظيم الرقبة والجمة واللحية والشعر رقباني وجماني ولحياني وشعراني فلا قياس عليه بحيث يقال في العظيم الرأس رأساني ومنها الحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم رجل أعجمي وأشقري وأحمري أو للفرق بين الواحد وجنسه كزنج وزنجي ومجوس ومجوسي ويهود ويهودي وروم ورومي أو زائدة إما لازمة ككرسي وحواري وكلاب بني فهذه الياء ليست للنسب بل هي زائدة فبنيت الكلمة عليها أو غير لازمة كقوله * والدهر بالانسان دواري * ولا يقال انها زائدة للمبالغة لانها قد استفيدت من بنائه على فعال ولا يقاس على شيء مما ذكر ومنها الاغناء عن ياء النسب وبسوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز وبقال وخياط ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء كتامر ولابن ونابل أي صاحب تمر ولبن ونبل وطعم ولبن وعمل أي صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أي صاحب نبل وخرج عليه قوله تعالى * وما ربك بظلام للعبيد * أي بذي ظلم وقد يقام فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لان الحياكة من الحرف وقد يقام غيرهما مقامهما نحو امرأة معطار أي ذات عطر وناقة محضير وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وان كان قد كثر في كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لانه في كلامهم أكثر من ان يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف احدى يائيها فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمني يماني وفي شامي شآمي ويصير الاسم اذ ذاك منقوصا تقول قام اليماني ورأيت اليماني ومررت باليماني ولاجل كون هذه الالف عوضا من الياء المحذوفة لا يجتمعان الا شذوذا في الشعر

﴿ص﴾ التقاء الساكنين الغالب انه لا يكون في الاصل الا في حرف لين مع مدغم متصل وقد يغير بابدال الالف همزة وانه فيما عداه يحذف الاول ان كان مدا أو نونا تأكيدا أولدن والا يحرك ما لم يكن الثاني آخر كلمة فهو وانه يحرك بالكسر وقد يفتح أو يضم لموجب فان الواو بعد فتح لجمع تضم ولغيره تكسر وان نون عن تكسر مطلقا ومن مع غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك ونقله ابن عصفور ضرورة وحذف التنوين وضمه لتاو ضم لازم لغة

﴿ش﴾ لايخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه وهو الاصل لانه أقل إخلالا ولذلك لا يعدل اليه الا بعد تعذره بوجه ما وأصل التخفيف ان يكون في الساكن المتأخر لان الثقل ينتهي عنده ولذلك لا يكون التغيير في الاول لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقال قوم الاصل تحريك ماهو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب آخرا والتقاء الساكنين من الاحوال العارضة للكلمة ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة وتارة لا ويلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف علة أم لا نحو يعلمون وصرن ولا يلتقيان في الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودويبة والضالين بخلاف المنفصل فيحذف له الاول وربما ثبت كقراءة . عنه تلهى . مالكم لا تناصرون . وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال همزة مفتوحة من الالف قرئ . فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان . ولا الضالين . وقال الشاعر

ولالارض أما سودها فتجللت ❊ بياضا وأما بيضها فادهأمت

قال أبو حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فان لم يكن الثاني مدغما حذف الاول ان كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة أو نون لدن كقوله تعالى . وقيل ادخلا النار مع الداخلين . يقولوا التي . أفي الله شك . وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورأيته لدا الصباح أي لدن وشذ اثبات الالف في قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم هاالله وإي الله باثبات الالف والياء وكسر نون لدن كقوله

تنتهض الرعدة في ظهيري ❊ من لدن الظهر الى العصيري

وان كان غير ذلك حرك إعني الاول نحو اضرب الرجل الا ان يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كأين وكيف وأمس وحيث ومنذ واذا كان الاول تنوينا فالاصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزيد الظريف فان كان بعد الساكن مضموم ضما لازما فمن العرب من يضم اتباعا نحو هذا زيد اخرج اليه ومنهم من يكسر فان كانت الضمة عارضة فليس الا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرمي حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة وعليها قرئ . أحد الله الصمد . ولا الليل سابق النهار . وقال ❊ ولا ذاكر الله الا قليلا ❊ وأصل ماحرك من الساكنين الكسر لانها حركة لا توهم اعرابا اذ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوين ولا ما يعاقبه من أل والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلا أو يقال الاصل في الالتقاء الحركة بل يقتضي التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجوه تخص ويعدل عن الكسرة اما للتخفيف كأين وكيف لان الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما وأشبه اجتماع مثلين ومنه . الم الله . بفتح الميم أو للجبر كقبل وبعد لأنهما لما حذف ما أضيفا اليه وبنيا صار لهما بذلك وهن فجبرا بأن بنيا على الضم لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما أو للاتباع ثم وتارة يكون اتباعا لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمنذ ضمة الذال قبلها اتباعا لضمة الميم قبلها ونحو . قل ادعو ضمت لام قل اتباعا لضمة العين بعدها أو ردا الى الاصل نحو مذ اليوم تحرك بالضم لان أصله منذ فرد الى أصله وتجنبا اللبس كانت وأضربن لخطاب المذكر حركا بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث أوحملا على نظير كنحن حرك بالضم حملا على هم والواو وأو ايثار التجانس نحو اسحار مسمى به اذا رخم فانه تحذف راؤه الاخيرة فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة فتحرك بالفتح لمجانسة الألف والغالب في نون من انها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره نحو . ومن الناس . من الذين فرقوا دينهم . من ابنك وقل عكسه أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله ❊ كأنهما ملآن لم يتغيرا ❊ أي



من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ونازعهما أبو حيان فقال إنه
حسن شائع لا قليل ولا ضرورة قال ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا
أو ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وقد بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين
فكيف لا يبني جواز حذف نون من في هذه الآية وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال نعم لجوازه شرط وهو أن
تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها فلا تحذف في من الظالم الظاهر ولا في من الليل ولا من النيل قال ونظير ذلك
حذف نون بني فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بني الحارث بلحارث ولا يقولون في
بني النجار بنجار قال ووقع في شعر المؤيد [illegible] حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون إلا أنه حين
حذف النون أظهر لام التعريف [illegible] انتهى والغالب في نون عن
أنها تكسر مطلقا مع لام التعريف ومع غيره [illegible] تضم مع اللام حكى
الأخفش عن القوم قال أبو حيان وليس بخارج عن القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم إن كانت
للجمع نحو اخشوا الناس والكسر إن لم تكن للجمع نحو لو استطعنا وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع وتضم
واو غيره وقد تفتح واو الجمع قرئ اشتروا الضلالة بالفتح

(ص) الإمالة هي أن تنحى بالألف والفتحة نحو الياء والكسرة [illegible] أو بدل عين ما يقال
فيه فعلت أو تلاها ياء أو قبلها ولو فصل بحرف أو حرفين [illegible] أو تلاها كسرة أو قبلها بحرف أو حرفين
أولهما ساكن أو بينهما هاء

(ش) المقصود بالإمالة تناسب الصوت وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا فبينهما تباين من حيث أن الألف
من حروف الحلق والياء من حروف الفم فقربوا بينهما بأن نحوا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى
ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب [illegible] السين والدال فإن
كلا من الصاد والسين يشرب صوت [illegible] الزاي لأن الصاد مستعلية مطبقة مهموسة
رخوة والدال بخلاف ذلك والسين [illegible] مهموسة [illegible] الزاي [illegible] الدال [illegible] شديدة
وإنما فعلوا ذلك ليتقارب [illegible] إلى لسان العرب لأن العرب
مختلفون في ذلك فمنهم من أمال وهم تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد ومنهم من لم يمل إلا في مواضع قليلة وهم أهل
الحجاز وباب الإمالة الاسم والفعل بخلاف الحرف فإنه إن أميل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا يقاس بل
يقتصر فيه على مورد السماع وأسباب الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه ستة
وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها وياء قبلها وانقلاب الألف عن الياء وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء
وكسرة تعرض في بعض الأحوال وقد اشتمل [illegible] على [illegible] قال أبو حيان وقد زاد
سيبويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة
الاستعمال اهـ فتقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء [illegible] نحو فتى ورحى ورمى ومرمى سواء
كانت في اسم أو فعل وسواء كانت [illegible] منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى وكذا
وإن كان مآلها إلى الياء فإنها تمال مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق
من العرب وقيده في التسهيل بقوله دون تجاوز [illegible] احترازا من [illegible] الفه تؤول إلى الياء مع ياء
الإضافة في لغة هذيل [illegible] لغة غيرهم قال أبو حيان وهذه المسألة أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء
إلا بمارجة زائدة فيها خلاف فالظاهر من مذهب سيبويه أنه يسوي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو

بين الاسم وبين الفعل ونبه غيره على ذلك في جواز الامالة قال سيبويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة
أحرف من بنات الواو نحو قفا وعصا قال أبو حيان لم يفصلوا بين بنات الواو وبين بنات الياء وهو قليل وفرق النحويون
الفارسي وغيره بين الاسماء والافعال فيطردون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال وأما غير
النحويين في ذلك والله أعلم ما حكي من ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه منقلبة
عن واو على الفتح والقراآت سنة متبعة فهم يتبعون على الجائز ولا يقدح اتفاقهم اذا سلم في نقل سيبويه انتهى
وكذا امالة الألف اذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه فلت قال أبو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة
لكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيبويه ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين
اذا كان أول فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض
الحجاز ام وذلك نحو خاف وطاب وهاب وجاء فتقول خفت وطبت وزدت وجئت فتحذف العين اذا لحقت
تاء الضمير ويصير اذ ذاك الى فلت واحترز من أن يصير الى فلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه
لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا امالة الألف اذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة
بها كالسيال لشجر والشيباح للبن المذيق قال أبو حيان والامالة في تباع وكيال أقوى لأن الياء مضعفة
أو منفصلة بحرف نحو شيبان والامالة اذا كانت الياء ساكنة أقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان
الانخفاض في الساكنة أظهر أو أقرب منه من حروف المد أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو تليها ورأيت يديها قال
أبو حيان وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقيد بأن لا يفصل بين الهاء والياء ضمة نحو تلها فانه
لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون
ثانيهما هاء لخفائها فكأنه ليس بين الياء والألف الا حرف واحد قال واعلم ان الياء وان كانت من أقوى أسباب
الامالة فانا لم نجدها سببا موجبا للشيء من امالات القراء الا في نحو الخيرات وخيران في قراءة ورش والا في مذهب
قتيبة وحده فان الامالة موجودة في [illegible] وكذا امالة الألف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد
أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو حرفين أولهما ساكن نحو شملال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو أكلت عنبا
وما انتهى ثلاثة أحرف فانه لا يجوز الامالة الا أن تكون احداها الهاء نحو درهماك يريد ان ينزعها لخفاء الهاء
وشرطه ان لا يكون احدى الحركتين ضمة فلا يجوز امالة نحو يضرب بها لحجز الضمة بين الكسرة والألف وحكم
الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله فالاسود دمثل جماد وكل ما كانت الكسرة أقرب الى الألف كانت
الامالة أبلغ فكتاب أولى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة أولى وقد انتهى أسباب الامالة
وملخصها انها ترجع الى شيئين الياء والكسرة وقد اختلف في أيهما أقوى فذهب ابن السراج الى ان الياء أقوى
من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأكثرون الى ان الكسرة أقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة
ومقدرة وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ولا يميلونها
للياء ومن جهة المعنى بأن الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة وان كانت مدة
فالكسرة معها نحو عاس فلا شك ان امالة مثل هذا أقوى من امالة سربال وانما الكلام في الياء التي ليست
مدة أو كسرة

(ص) * ويغلب الياء والكسرة غير المنوي بين تأخر مستعل ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور
أو ساكن اثر كسرة وراء مفتوحة أو مضمومة ويكف كسر الراء كل مانع ان لم تتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى
وربما أثر الياء منفصلا والكسر منويا في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين أثر على الصحيح

﴿ش﴾ يغلب الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل بها نحو باخل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح ونقل سيبويه امالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فان كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو يريد ان يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وان بعد وما صدرت به من الشيئين تبعت فيه التسهيل وقد تعقبه أبو حيان قائلا أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها انما يمنع مع الكسرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا المنويتين غلط لانه ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها لا متقدمة على الالف ولا متأخرة وانما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تقلب الكسرة الموجودة لا المنوية ومثال ما الكسرة فيه منوية وبعد الالف حرف الاستعلاء هذا ماض في الوقف ومررت بماض قيل أصله ماضض فادغم انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء ان تقدم على الالف فلا تجوز الامالة نحو قاعد وغانم وصاعد وطائف وضامن وظالم الا أن يكون مكسورا نحو غلاب أو ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فانه تجوز الامالة ومتى اتصلت بالالف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الامالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا كافر وحمار ورأيت حمارا وبعض العرب يميل ولا يلتفت الى الراء فان كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم فان حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الامالة لكن الراء المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جانب الامالة حتى غلبت المستعلي وانما قويت هذه الالفات لانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك سهل فحيث قوي الموجب التزموه ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا كان متأخرا عنها نحو فارق لان ذلك لو أميل اصعاد بعد انحدار وهو صعب فان كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو أليس ذلك بقادر لم تغلب القاف لبعدها الا في لغة شاذة قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار حسن وذلك ان المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء فاذا اتصلت بالألف الراء المكسورة كفت ما منع من الامالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة نحو قرارك لان الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء اهـ فلذلك زدت في التصريح بقولي كل مانع وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الامالة كالمفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الامالة الا وهو بعض ما الألف بعضه فلو كان السبب من كلمة والالف من أخرى نحو هذا قاضي سابور ورأيت يدي سابور لم يجز امالة الف سابور لأن الياء والكسرة الموجبين للامالة من كلمة والالف من كلمة أخرى وكذلك لو قلت * هاء إن ذي عذرة * لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إن لان الف ها من كلمة والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان ويستثنى من هذه مسئلة بينها وعندها ولن يضربها فان الهاء ألفها التي تمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها قال وقد نصوا على أن الكسرة اذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف فانها قد تمال الألف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اهـ وقد يؤثر مانع الامالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضربها قبل فالألف من كلمة والمانع هو القاف من كلمة أخرى وربما أثرت الكسرة منوية في موقوف عليه أو مدغم نحو هذا حاد وهؤلاء حراج والاكثر في لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للادغام انه لا تمال ألفه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم

يشمل ادغام ما كان فى كلمة نحو حادو ادغام ما كان فى كلمتين نحو . الابرار لفى نعيم . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافا فى امالة الالف التى قبل الراء المدغمة فى مثلها أو فى اللام نحو . مع الابرار ربنا . والنهار لآيات . فقال بعضهم بمنع الامالة فى ذلك لذهاب الجالب لها وهى الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناشىء من النحويين البصريين وقال الاكثرون الامالة ثابتة فى ذلك مع الادغام كثبوتها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذهو بصدد أن لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحمد بن يحيى قال أبو حيان وهو عندى الصحيح لان الامالة قد حكاها سيبويه فى نحو حادوان كان الافصح أن لا تمال فاذا كان قد جاز ذلك فى مثل حادمع ان كسرته لا تظهر الا إن اضطر شاعر ففك فلأن يجوز مع هذا أولى لأن هذا الادغام ليس بواجب وهو زايل اذا وقفت ولاسيما إذا قلنا بان المدغم فى شىء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكأن الحركة إذ ذاك موجودة لكنها ضعفت

﴿ ص ﴾ وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل قيل وكثرة الاستعمال

﴿ش﴾ من أسباب الامالة فيما عرى من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رأينا عمادا فأمالوا للامالة كما أمالوا للكسرة وقالوا معزانا فى قول من قال عمادا فاما لوهما جميعا وذا قياس انتهى قال أبو حيان وقد قرأ القراء بالامالة للامالة فى عدة كلم من ذلك صاد النصارى وتاء اليتامى وسين أسارى وكسالى وكاف سكارى أمالها بعض القراء لامالة ما بعدها قال وقولنا لمجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كامالة . والضحى والليل اذا سجى . لمراعاة قلى وما بعده من رؤس الآى وعد قوم منهم صاحب البديع والبهاباذى من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحجاج والعجاج اسم الراجز مرفوعا ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التى أميلت الألف لأجلها

﴿ ص ﴾ والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكت على الصحيح

﴿ش﴾ أميل من الفتحات نوعان أحدهما ما تلته راء مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلى فتحة فى غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو وخبط رياح أو مكسور نحو ياسر وسواء كانت الفتحة فى حرف الاستعلاء نحو من البقر أم فى راء نحو شرر أم فى غيرهما نحو من الكبر أم كانت الراء والفتحة فى كلمة كما مثلنا أم فى كلمتين نحو رأيت خبط رياح الا ان المتصلة أقوى فى ايجاد الامالة من المنفصلة فهى فى من البقر أقوى منها فى خبط رياح فان كانت الفتحة فى ياء نحو من الغير أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء نحو تغير امتنعت الامالة فيه الشرط الثانى ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثانى ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها قال أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة وهو انها شبهت بالألف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعت العرب يقولون ضربت ضربة وأخذت أخذة شبهت الهاء بالالف فأمال ما قبلها كما يميل قبل الالف قال أبو حيان ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر انها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما فى معنى التأنيث قال وكل هاء تأنيث فان الامالة جائزة فى الفتحة التى قبلها ولا تمال الألف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا إن كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة وتقاة وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو علامة ونسابة أم لا لأنها كلها تاء تأنيث فان كانت الهاء للسكت نحو ماهيه فذهب ثعلب وابن الانبارى الى جواز ذلك وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظى الذى بينها وبين هاء التأنيث اهـ

﴿ ص ﴾ ولا يمال مبني الاصل غير هاونا وذا ومتى وأنا ولا حرف غير مسمى به إلا بلى ولا في إمالا قيل والجواب قال قوم وحتى والفراء ولكن وغير ما مر مسموع أو غير فصيح

﴿ ش ﴾ لا يمال من الاسماء الا المتمكن وأميل من غير المتمكن أي من المبنى الاصلي هاونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا وذا إسم الاشارة سمع ذا قائم بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان ألفه ياء وانه قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظائره فتصرف فيه بالامالة وأمالت العرب متى في كلا حالتيها من الاستفهام والشرط وكذلك أنى وامالة الفها انما هي لشبهها بالالف المشبهة بالالف المنقلبة واختلف في وزنها فقيل فعلى واليه ذهب الاهوازى واختاره ابن مجاهد وجوز أن يكون أفعل واختاره أبو الحسن بن الباذش لان زيادة الهمزة أولا عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخرا وخرج بمبنى الأصل ماعرض بناؤه كالمنادى نحو يافتى و ياحبلى فان امالته مطردة وامالة الفعل الماضى مطردة وان كان مبنى الأصل وأما الحروف فلم يمل منها الا بلى لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مزية على غيرها ولا في إمالا لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إما لما صحت امالة ألف لا وحكى ابن جنى عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم قال الخضراوى والأحسن أن يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاسترابادى في هذا الكتاب عن أبى بكر بن مقسم ان بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن يميلون ألف حتى لان الامالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام وعامة العرب والقراء على فتحها قال أبو يعقوب وقد روى امالتها عن حمزة والكسائى امالة لطيفة وذهب سيبويه وأبو بكر بن الانبارى والمهابادى وغيرهم الى منع امالة حتى قال أبو حيان وهم محجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانبارى وانما كتبت بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمكنى فلزم فيها الألف مع المكنى حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى قال أبو حيان واختلف أيضا في امالة لكن فذهب الى جواز ذلك الفراء تشبيها لالفها بألف فاعل والصحيح انه لا تجوز الامالة لانها لم تسمع فيها والأصل في الادوات أن لا تمال وما أميل منها فان ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع وما سمى به من الحروف دخلته الامالة لخروجه عن حيز الحرفية الى حيز الاسماء كقولهم في حروف المعجم باء تاء ثاء ياء وكذا أوائل السور التى آخرها ألف كالراء فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء ووجه ذلك انها عاملة في المنادى في قول ونائبة عن العامل في قول فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت أيضا بما أميل من كلم المعجم نحو امالتهم ألف باء وتاء وراء وغير ماتقدم تقريره في الباب شاذ مسموع أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم وقد تقدم في الشرح الاشارة الى بعض ذلك

﴿ ص ﴾ الوقف اذا وقف على ساكن لم يغير الا المهمل خطا فيحذف الا التنوين في غير الهاء فالافصح ابداله في الفتح ألفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون ثالثها الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ان حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتما والا فالافصح ان نون الحذف والا فالاثبات خلافا ليونس في المنادى وياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة والياء والواو المتحركان كالصحيح والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للفراء وكذا ألف المقصور وضمير الغائبة وفاقا لابى حيان ويجوز ابدال ألف المبنى همزة واقرارها ولحوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة أو ياء أو واوا لغة والمختار وفاقا للمبرد والمازنى وابن عصفور وخلافا للجمهور الوقف على اذن بالنون وفي كائن خلف وترد نون لم يك ومنعه الفراء

﴿ ش ﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه ساكنا ثبت بحاله فى الوقف كحاله فى الدرج وذلك نحو لم ومن والذى ولم يقم ولم يقوموا وسواء كان مبنيا أم معربا الا أن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهمل فى الخط أى لم تجعل له صورة فى الخط فصار يلفظ به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها بالالف ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف فانه يحذف الا التنوين مفتوح معرب أو بنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفا فى الاعراب فى لسان العرب نحو رأيت زيدا وويها وايها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت قائمة فانك لا تبدل من التنوين فيه ألفا هذا أيضا على الاعرف من لسان العرب وهم الذى يقفون بابدال التاء هاء وأما من يقف بالتاء وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين فى هذا النوع الفا فيقولون رأيت قائمتا قال

اذا اعتزلت من مقام العزى * زفيا حسن شملتها شملتا

وخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين الفا كغير المؤنث نحو رأيت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيد حملا له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدا قال

الاحبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبى بها هائما دنف

ووجه الحذف فى الرفع والجر استثقال الابدال فيهما ولغة ازد الشرى الابدال فى الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون فى الرفع والنصب والجر حرفا يناسب الحركة أى واوا والفا أو ياء وكأن البيان عندهم أولى وان لزم الثقل ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور وابداله ألفا من المفتوح نحو قام فتى ومررت بفتى ورأيت فتى فان العرب مجمعون على الوقوف بالألف فى حالة الضم والكسر هى الألف التى كانت فى آخر الكلمة وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين لأنه لما حذف التنوين عادت الالف اذ قد زال موجب الحذف وأما فى المفتوح فانها بدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو على فى آخر قوليه والجمهور وابن مالك فى التسهيل وذهب المازنى الى ابدال الألف من تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا قال لأن التنوين فى الاحوال كلها قبله فتحة فأشبه التنوين فى رأيت زيدا لأنهم انما وقفوا على رأيت زيدا بالابدال الفا لأن الالف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة فى المقصور المنون وبهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو على أولا وذهب أبو عمرو والكسائى الى عدم الابدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود الالف فى الاحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافى وابن برهان وابن مالك فى الكافية وشرحها وعزاه مكى بن أبى طالب الى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش فى الاقناع الى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيان انه الارجح وأما المنقوص فان حذف فاؤه كيف علما ومثله وفى يفى أو عينه كراسم فاعل من أرى يرى علما فانه يوقف عليه برد الياء حتما فى الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الاخلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الا حرف واحد ان لم يحذف منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت فى الياء فى الوقف وأبدل من التنوين ألف نحو رأيت القاضى ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فالافصح إن كان منونا حذف يائه نحو هذا قاض ومررت بقاض وان كان غير منون إثبات يائه وتحت ذلك صور أن يكون معرفا باللام نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى أو بالاضافة نحو جاء قاضى مكة وقاضى المدينة أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى أو منادى نحو ياقاضى واختيار اثبات الياء فى الوقف على المنادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو ياقاض قال سيبويه وهو أقوى لأن النداء محل حذف ألا تراهم رخموا فيه الاسماء ومقابل الافصح فى المنون لغة قوم

يثبتون الياء فيه نحو هذا قاضي وغازي وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف ومقابله في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه وعلى هذه اللغة قوله تعالى . الكبير المتعال . ويوم التناد . وهي جارية في المضاف الملاقي لساكن نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه وزالت الاضافة وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي وعلى الثانية بابقاء حذفها كحالها في الوصل نحو ياقوم وعلى الآخرين بحذف الحركة نحو لن يرمي ولن يغزو واما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قام غلامي وقام غلاميه وأما الياء والواو الساكنتان فيوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصل نحو يرمي ويدعو ولا يحذفان الا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى . والليل اذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تفري ما خلقت * وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كنا نبغ . قال أبو حيان ولا خلاف ان المقصور لا تحذف ألفه الا في ضرورة كقوله * رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل * يريد ابن المعلى وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك انه قد يحذف منقولا فتحه اختيارا كقوله * والكرامة ذات اكرمكم الله به * يريد بها فحذف الالف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الباء ولذلك فتحها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس ذلك لانه قال اختيارا فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على منها وعنها وفيها منه وعنه وفيه قال وانما روي منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب وينبغي في اثبات ذلك الى كثرة توجب القياس قال وكل مبني آخره ألف نحو ها وأولى وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما في الوصل وإبدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها سمع هو أحرى بها أ بالهمزة وأما قلب الألف هاء كقوله * من ها هنا ومن هنه * فشاذ الا في الاسم المندوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الهاء نحو يازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة ولحوق هذه الهاء خاص بالمبني فلا يقال موساه ولا عيساه حذرا من التباسه بالمضاف اليه وربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعا أو أفعى أو أفعو في هذه أفعى وهذه عصا أو عصى أو عصو في عصا الأولى والأخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم واختلف في الوقف على اذن فمذهب أبي علي والجمهور ابدال نونها في الوقف ألفا وذهبت طائفة الى انه يوقف عليها بالنون قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها او الفصل قال وأما النون الخفيفة فلا خلاف انه يوقف عليها بابدال نونها ألفا اذا انفتح ما قبلها قال واختلف في كائن قال واذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك ثم وقف عليه فنص بعض أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى ما أدر في الوقوف على الراء لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين بل تحرك فيه بخلاف ياء ما أدري فانها تحذف عند التقاء الساكنين فاما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلالا بالكلمة فصار بمنزلة يا مر قال وظاهره انه ترد النون المحذوفة كما ترد الياء في مر وأما القراء فانهم يقفون على الكاف ولا يردون المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في العسكريات بانه حذفت الحركة للجزم ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم لأنها تشبهها في أمور معلومة

فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج وتظيره لم يك لم يكن انتهى

﴿ص﴾ مسئلة يوقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وقيل لا روم في الفتح والاشمام في الضم والتضعيف ان لم يكن همزة أو لينا أو تالي سكون أو منصوبا منونا ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها ولم يوجب عدم النظير مالم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف ويوقف على المنقول اليه باثباته ما مر في الافصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها لالتقاء الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما

﴿ش﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمور أحدها السكون وهو الاصل في الوقف على المتحرك وذكروا انه لما كان الاصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي ان تكون صفته مضادة لصفته والابتداء لا يكون الا بمتحرك فيكون هذا ساكنا والآخر أن الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامته في الخط خاء فوق الحرف وصورتها هكذا خ الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في المرفوع منونا كان أو غير منون وهو بجزء من الضمة وفي المنصوب غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو بجزء من الكسرة ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجزه القراء في الفتحة وأما النحويون فذهب الجمهور جوازه في الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الانصاري عرف بابن الباذش زعم أبو حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه حكم السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره اه وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف بالاسكان والروم الثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمى ويدركه بالتعلم بان يضم شفتيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن الحصري في قصيدته

يرى رومنا العمي تسمع صوته * واشمامنا مثل الاشارة بالشعر

وذكر النحويون ان الاشمام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لأن الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا تمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في النصب والجر لأنه لا آلة له بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيلفظ بهما لفظا خفيفا ويسمع قال أبو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها ألا ترى ان الحروف الحلقية والشفهية لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام في الفتحة والكسرة لان الاشارة اليهما فيها تسوية لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه التثقيل بان تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو بناء لان العرب تنكبت ادغام الهمزة في الهمزة الا اذا كانت عينا نحو سآل ولآل ولا في حرف لين نحو نفي وسرو وفي تالي ساكن نحو عمرو وبكر ويوم وبين ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات بابدال ألف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء الا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم انه وقف على قوله تعالى

• مستطر • في سورة القمر بتشديد الراء وذلك بخلاف الاسكان والروم والاشمام فان ذلك مروى عنهم
الخامس النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمر و بضم الميم
ومررت ببكر بكسر الكاف * قال أنا ابن ماوى اذا جد النقر * وقال

أرتني حجلا على ساقها * فهش الفؤاد لذلك الحجل

وقال عجبت والدهر كثير عجبه * من عنزى سبنى لم أضربه

قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء الا شيئا روى عن أبى عمرو أنه قرأ • وتواصوا بالصبر • بكسر الباء وقرأ سلام من السدى (١) والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة التى كانت على الحرف الموقوف عليه هى بعينها التى نقلت الى الساكن قبل الحرف و به قال بعض النحويين قال نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب بالجلة وقال أبو على هذه الحركة لالتقاء الساكنين واستدل على ذلك بأنهم لم ينقلوا فى زيد وعون لان الياء والواو احتملتا ذلك كما احتملتا ان يدغم ما بعدهما فى نحو ثوب بكر قال أبو حيان وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة فى العلة قال وقال أبو على أيضا وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضا ألا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثانى فدل هذا على ان النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الاعراب وقال المبرد والسيرافى هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف واشموه للدلالة واحتجا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فانما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم أن النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ما قبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم نقلا لحركة اللام اليها لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقاء الساكنين وهو مفقود فى الذى تحرك ما قبله ولغة لخم النقل الى المتحرك قال

من يأتمر للحزم فيما قصده * تحمد مساعيه و يعلم رشده

وشرط الساكن أن يكون صحيحا فان كان حرف علة كدار وعون و بين لم يجز النقل اليه لاستثقال الحركة على حرف العلة ان لا يكون مضاعفا نحو العقل فلا يقال انتفعت بالعل لان ذلك مفض الى فك المدغم وقد اعتر موا على ادغامه فلا يفك مثل هذا الا فى ضرورة الشعر وشرط المنقول منه أن يكون حرفا صحيحا فلا ينقل من غزو لانه يؤدى الى كون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وذلك مرفوض والى الباب والتغيير فى المخفوض وشرط النقل أن لا يؤدى الى عدم النظير فلا يجوز فى انتفعت بيسر لانه يصير على و زن فعل وهو مفقود فى الأسماء ولا فى هذا بشر لانه يصير على و زن فعل وهو مفقود فى الكلام بل يتبع فيقال بيسر وهذا بشر و يستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان أدى الى عدم النظير و يغتفر فيه ذلك لان الضرورة فيه أخف من الهمز الساكن ما قبله فيقال هذا الردء ومررت بالبطء وشرط الحركة المنقولة أن لا تكون فتحة فلا يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكروا فى امتناع النقل من الفتحة الى الساكن قبلها وجهين أحدهما أنهم لو نقلوا فى الوقف وسكنوا فى الوصل كانوا كأنهم سكنوا افعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور قال أبو حيان وهذا ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهى النقل فى الوقف فصار الوقف كأنه أصل اذ خافوا أن يكون فى ذلك فعل اذا وصلوا والوصل هو الاصل وهو السكون والثانى ان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه ألف فلا يمكن النقل لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الألف واللام فهو فى حكم المنون لانها بدل منه ولأن الالف واللام لا تلزم فكان التنوين موجودا قال أبو

(١) كذا بالاصل وفى أكثر النسخ مكانها بياض فليحرر

حيان وهذا ضعيف لأن هذه العلة ليست شاملة ألا ترى أن من الأسماء المفتوحة الساكن ماقبلها مالا يكون منونا ولا فيه ألف ولام وذلك نحو جمل ودعد وهند اذا منعن الصرف ونحو حضجر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل فى النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا المهموز فانه يجوز فيه نقل حركة الهمزة اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الردء والخبء واغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاداء الى عدم النظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون رأيت البكر فى رأيت البكر ووافقهم الجرمى قياسا منه لاسماعا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفى الافصاح قد اتسعت القراآت وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وانما جاء فى الشعر واذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقال هذا الرد ورأيت الرد ومررت بالرد فيصير الساكن الذى يحرك آخر الكلمة فيجرى عليه ما جرى على الصحيح اذا وقف عليه فى الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها فى الآخر وألقوا حركتها على ماقبلها كما حذفوها اذا كانت حشوا نحو أروس فقالوا ارس وكان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هى محل التغيير وأما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء أو مبدلة بمجانس حركة ماقبلها ناقلا نحو هذا البطو والخبو والردو ورأيت البطا والخبا والردا ومررت بالبطى والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورأيت الخبا ومررت بالخبا وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ص﴾ والافصح ابدال التاء فى الاسم تلو حركة هاء وسلامتها فى جمع التصحيح وشبهه وفى هيهات ولات وجهان والأحسن وفاقا لأبى حيان سلامة ربت وثمت ولعلت

﴿ش﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث فى اسم فالأفصح ابدالها فى الوقف هاء ان تحرك ماقبلها لفظا كفاطمة وقائمة وطلحة وغلمة أو تقديرا كالحياة والقناة فان أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فان تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرك ماقبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء وخرج بقولنا فى اسم التاء التى تكون فى الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث تاء التابوت والفرات فان مشهور اللغة الوقف عليهما بالتاء وان كان بعض العرب وقف عليهما بالهاء وبعض العرب لا يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقرت فقال مجيب لا أحفظ فيها ولا آيت وقال الراجز

الله نجاك بكفى مسلمت * من بعد ما وبعد ما وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى «ان شجرت الزقوم طعام الأثيم» «أهم يقسمون رحمت ربك» وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء فى مفرد أو جمع تكسير كما مثل أما جمع التصحيح والمحمول عليه كالهندات والبنات والأخوات وأولات فالأفصح الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء سمع دفن البناه من المكرماه وكيف الاخوه والأخواه قال أبو حيان وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لانها التى للتأنيث لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ماتكون فيه للواحد كالسعلاة والعلقاة لأن التاء فى المفرد بمنزلة شئ ضم الى شئ والتاء فى الجمع قريبة من تاء الالحاق نحو تاء عفريت لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون فى زيدين فصحت لذلك وفى الافصاح ماحكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفى كتاب اللوائح لأبى الفضل الرازى ان الوقف عليها بالهاء لغة طىء وفى هيهات وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وقد وقف

عليها بالوجهين فى السبعة وعلى لات ويا أبت قال أبو حيان وأما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لات سائغ فيوقف عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب الى ذلك فى ربت ابن مالك قال والأحسن عندى الوقف عليهن بالتاء كالوصل

﴿ص﴾ و يوقف بهاء السكت وجوبا على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستفهامية ان جرت باسم والا فاختيارا و يجوز فى حركة لا تشبه الاعرابية لا مبنى للنداء أو قطع عن الاضافة أو اسم لا وكذا الماضى فى الأصح وثالثها تلحق اللازم

﴿ش﴾ مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر فى الجزم أو فى الوقف فان كان محذوف الفاء نحو لا تق زيدا وق عمرا أو محذوف العين نحو لا تر زيدا أو ر بكرا و وقف عليه وجب الحاق الهاء لانه بقى على حرف واحد كما وجب رد الياء فى نحو مر ونحوه وانما لم تردها هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها قائم موجود وهو الجزم أو الوقف بخلاف مر فان الموجب لحذف لامه قد زال فى الوقف فلذلك كان الحرف اللاحق فى ق ونحوه الهاء وكان لزومها فى الوقف عوضا من المحذوف الذى هو الفاء والعين لا اللام وان كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار الحاق الهاء نحو ارمه واغزه ولا ترمه ولا تغزه و يجوز تركها وانما كان الأكثر والاختيار الحاق الهاء فى هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها فكرهوا ان يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة و وجه اللغة الأخرى ان الكلمة قويت بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شئ والمدغم فى ذلك كغيره نحو لم يضل الأكثر فيه لم يضله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجىء م جئت وجب عند الوقف الحاقها الهاء فيقال مجىء مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فالأحسن الحاقها الهاء فيقال لمه وعمه و يجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان الجار الحرفى متصل كالجزء منها فصارت كأنها على حرفين فأشبهت ارمه وأما الاسم فليس متصلا بالشئ كاتصال الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد فأشبه قه والوقف بغير هاء فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد نحو على م والى م أقل منه فيما كان على حرف واحد نحو بم ولم قال أبو حيان وقد جاء فى السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وان كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء وذلك باتباع رسم المصحف والذين نقلوا اللسان العربى ذكروا ان الأكثر والأفصح الوقف بالهاء اه و يجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير اعرابية سواء كانت بنائية نحو هوه وهيه وثمه وأينه وأنه أم لا نحو الزيدانه والمسلمونه و يجوز فى ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بمبنى لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله * واضحى من عله * ولا باسم لا نحو لا رجل ولا بفعل ماض نحو ضرب وعلة هذه ان حركاتها وان كانت بناء فهى شبيهة بحركات الاعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفائها عند عدمها و رجوعها الى أصلها من الاعراب وأما حركة الفعل الماضى وان كان مبنيا بالأصل فانه شبيه بالمضارع كما مر أول الكتاب وما ذكر من انها لا تلحق الماضى هو مذهب سيبويه والجمهور وقيل تلحقه مطلقا لانه مبنى على حركة لازمة فلحقته قياسا على غيره من المبنيات وقيل تلحقه ان لم يخف لبس ولا تلحقه ان خيف فيقال فى قعد قعده ولا يقال فى ضرب ضربه لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف قعده فانه لا يتعدى الى مفعول فلا يلبس وهو معنى قولى وثالثها تلحق اللازم أى دون المتعدى

﴿ص﴾ وقد يوقف على حرف موصلا بألف أو وهمزة والأفصح الوقف على الروى بمدة و يجرى الوصل كالوقف ضرورة كثيرا ودونها قليلا

﴿ش﴾ مثال المسئلة الاولى قوله * قد وعدتنى أم عمرو أن تا * أى تأتى فوقف على حرف المضارعة ووصله بألف وقوله * بالخير خيرات وان شرا فا * أى فشر فوقف على الفاء التى هى جواب الشرط و وصلها بهمزة وألف

ومثال الوقف على الروى بزيادة مدة مطلقا قصد الترنم أم لا وذلك لغة الحجاز بين قوله * وانك مهما تأمري القلب يفعلي * والتميميون لا يفعلون ذلك الا اذا ترنموا فان لم يترنموا احذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر فيقول * أقل اللوم عاذل والعتاب * ومنهم من يعوض من المدة التنوين كما تقدم اما المقصور وما شاكله فلا يحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله * يا أبا الأسود لم خلفتني * سكن ميم لم في الوصل وقوله * أتوا ناري فقلت منون أنتم * وانما تثبت الزيادة في الوقف قال أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى لم يتسنه وانظر . فبهداهم اقتده . أثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف

﴿ ص خاتمة ﴾ لا ابتداء بساكن قال ابن جني وأبو البقاء وهو محال في كل لغة والسيد وشيخنا الكافيجي ممكن في غير الألف فان احتيج اليه جيء بهمز الوصل وذلك في الماضي الخماسي والسداسي وأمره ومصدره وأمر الثلاثي وأل وأم على قول وحفظت في اسم واست وابن وابنم وأبن واثنين وأمرئ وفرعها وتكسر الا في أيمن وأل فتفتح والا ما تلا وساكنها ضمة أصلية فتضم على الأفصح وتشم لا شمامه في الأصح ولا تثبت وصلا اختيارا واختلف هل وضعت أولا وصلا وهل وضعت ساكنة واذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن الباذش تسهل وأبو علي وابن الحاجب تبدل ألفا وابن عظيمة تحذف

﴿ ش ﴾ لا يبتدأ بساكن وهو محال في كل لغة أما في الالف فبالاجماع وأما في غيرها فكذلك نص عليه ابن جني وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافيجي الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتيج الى الابتداء بالساكن توصل اليه باجتلاب همزة الوصل وذلك في الافعال الماضية الخماسية والسداسية كانطلق واستخرج وفي الامر منها كانطلق واستخرج وفي مصادرها كالانطلاق والاستخراج وفي فعل الامر من الثلاثي كاضرب واعلم واخرج وفي أل المعرفة على رأي من يقول ان أداة التعريف اللام وحدها أو أل بجملتها وهمزتها وصل وقد تقدم الخلاف في ذلك وفي أم المعرفة في لغة طيء(١) ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى أل وأم المذكورتين ولا في الاسماء الا في عشرة أسماء محفوظة وهي اسم واست وايمن وابنم وابن وابنة واثنان واثنتان وامرئ وامرأة وهي مكسورة في الاسماء المذكورة الا أيمن فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا في أل وأم ولا رابع لها وهي فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلا الساكن الذي بعدها ضمة أصلية فانها تضم تبعا له في الافصح وسواء كانت تلك الضمة موجودة كاخرج في الامر واستخرج في الماضي المبني للمفعول أم مقدرة كاغزي يا هند وادعي لان أصله اغزوي وادعوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذف الواو للساكنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو امشوا واقضوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على الاصل ولا يتبع وهي لغة شاذة حكاها ابن جني في المنصف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو انقيد واختير على لغة الاشمام ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا في ضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سر فانه ينث وتكثير الحديث قمين

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات لانها اذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقوله

لا نسب اليوم ولا خلة * إتسع الخرق على الراقع

وقد اختلف في همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جني نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها ألفا وانما قلبت همزة لاجل الحركة واختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة وكسرت

---

(١) المشهور انها لغة حمير

لالتقاء الساكنين وعلاء الشاوبين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الأتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتح بأنها لا توهم استفهاما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت فى اضرب اتباعا للكسرة وضمت فى اخراج اتباعا للضمة ولم تتبع فى المفتوح لئلا يلتبس الامر بالخبر. واذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى. آلذكرين حرم. فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل اذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى. أصطفى البنات على البنين. لكنه كان لا يعلم أهى همزة الاستفهام أم همزة أل لو حذفت وبدئ بها فعدل عن ذلك الى ابدالها ألفا أو تسهيلها وذهب أبو عمرو بن عظيمة الى ان همزة الاستفهام حذفت على الاصل وان المدة ليست بدلا منها وانما هى مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ويرده وجه التسهيل وقال المهاباذى اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت الا أن تكون مفتوحة كالتى مع لام التعريف وأيمن وأيم فانها تثبت الفا فى هذه الثلاثة

﴿ص﴾ (الكتاب السابع فى التصريف) أعنى تغيير الكلم بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم المعرب والفعل المتصرف

﴿ش﴾ التصريف لغة التقليب من حالة الى حالة وهو مصدر صرف أى جعله يتقلب فى انحاء كثيرة وجهات مختلفة ومنه. انظر كيف نصرف لهم الآيات. ولقد صرفنا فى هذا القرآن ليذكروا. أى جعلناه على انحاء وجهات متعددة أى ليس ضربا واحدا وأما فى اصطلاح النحاة فقال فى التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك وقال أبو حيان علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة الافراد فالأول قسمان قسم اعرابى وقسم غير اعرابى وسمى هذان القسمان علم الاعراب تغليبا لاحد القسمين والثانى أيضا قسمان قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعانى نحو ضرب وضارب وتضارب واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وان كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعانى كالنقص والابدال والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف فلا مدخل له فى الحروف ولا فى الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى

﴿ص﴾ الاشتقاق أصغر وهو رد لفظ الى آخر لمناسبة فى المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبى على وابن جنى وانكر قوم الاول أيضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهى مشتقة منها وعزاه لسيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقديرا

﴿ش﴾ الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جنى فى مادة قول ان تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقلو والولق والوقل واللوق واللقو وكما ذكر صاحب المحرر فى مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة وهى الكلم والكمل والكلم والمكل والملك والسادس مهمل وهو الملك قال أبو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق الاكبر أحد من النحويين الا أبو الفتح بن جنى وحكى عن أبى على انه كان يأنس به فى بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده والاشتقاق الاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهذا الاشتقاق أيضا فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعى وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمى وقطرب والمازنى والمبرد والزجاج والكسائى والفراء والشيبانى وابن الاعرابى وثعلب الى ان الكلم

بعضه مشتق و بعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة الى ان الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج و زعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك و زعم قوم من أهل النظر ان الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره وتفريع الناس انما هو على القول الاول قال أبو حيان واعلم انه يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كضرب من ضرب الثاني زيادة حرف كطالب من طلب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس من الفرس الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كنزا من النزوان السابع نقص حركة و زيادة حرف كغضبى من الغضب الثامن نقص حرف و زيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين فى الناقة ساكنة وفى استنوق متحركة والفاء فى الناقة متحركة وفى استنوق ساكنة والتاء فى الناقة موجودة وفى استنوق مفقودة والسين فى الناقة مفقودة وفى استنوق موجودة

﴿ص﴾ مسئلة يوزن أول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للفائق وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا فى الوزن وصفته والزائد بلفظه الا المكرر فبما تقدمه وبدل تاء افتعل فبالتاء و يحذف من الزنة و يقلب كهو و يعرف الزائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير و كونه لمعنى أو فى موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو نظيره

﴿ش﴾ اصطلح النحويون على ان يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة بأدنى نظر ثم حملوا الاسماء عليها فى ان وزنوها بالفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا احروف الفعل مقابلة لاصول الكلمة والحرف الزائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الاصلي من الزائد فان لم تفن الاصول كررت اللام عند البصريين فيقال و زن جعفر فعلل و وزن سفرجل فعلل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية وهي مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة ومازاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل وأما مازاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه فمنهم من قال لا يزن شيئا من ذلك واذا سئل عن وزنه قال لا أدري ومنهم من يزن واختلف هؤلاء فمنهم من ينطق بلفظ مازاد عن الثالث فيقول و زن جعفر فعلر و وزن سفرجل فعلجل ومنهم من يزن ذلك كوزن فيقولون فعلل وفعلل مع اعتقاد زيادة مازاد على الثلاثة قال أبو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدته التوصل الى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف فى استخراج زوائد واذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار اليه فوزن شية وسه ويد باعتبار الاصل فعلة وفعلة وفعل و باعتبار الحذف علة وفل وفع واذا وقع فى الكلمة قلب قلب فى الزنة فيقال و زن أشياء لفعاء على رأي من يرى ان فيها قلبا و يوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن قردد فعلل لا فعلد لان الدال الثاني لم ترد منفردة فى الاصل لم يجعلوها منفردة فى الوزن و يحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن و يوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال و زن اصطفى افتعل لا افطعل و جملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على ان ألف ضارب وهمزة اضرب وراء ضرب زوائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه و بين ما قبله ان الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط من فرع مثاله ألف قزال و واو عجوز و ياء كثيب فانها تسقط فى الجمع وهو قذل وعجز وكثب والجمع فرع والافراد أصل فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظير كاطل وأيطل وهما بمعنى فاليا من أيطل زائدة

لسقوطها فى أطل الرابع كونه لمعنى فاذا رأيت حرفا فى كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة وألف فاعل وتاء افتعل وياء التصغير الخامس كونه فى موضع تلزم فيه زيادته كنون عفنقس بالفاء وهو العسر الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان وليست مدغمة فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجحنفل وحبنطى السادس كونه فى موضع تكثر فيه زيادته كهمزة إفكل وهى الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أولا قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه فيها الا يصلح للزيادة كنون حنطأو بوزن فنعلو فانها زائدة اذ لم يجئ مكان النون فى نحو هذا البناء حرف أصلى الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو فى نظير ما هو منه بمثال الأول ملوط وهو مقرعة الحديد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه مفعلا ومفعل مفقود وفعول موجود نحو عتود وعسول وعلود ومثال الثانى والمراد به أن يكون فى الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته أن يكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزيد فيها ثم تسمع فى تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف أصلا وان يكون زائدا فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد فى اللغة الأخرى وذلك تتفل فان فيه لغات أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينئذ فعللا وفعلل بناء لم يجئ عليه شئ من الكلم واللغة الأخرى تتفل بضم التاء والفاء فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعللا كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير فى اللفظ الذى ذلك الحرف منه ألا ترى ان التاء فى تتفل المضموم أوله موجودة فى تتفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير فى تتفل اذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة فى تتفل اذ هذه التاء هى تلك ولم تتغير الا بالحركة

﴿ص﴾ حروف الزيادة تسليم وهناء فتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخرة هى أو نون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الاصالة كلازمة ميم معد اشتقاقا والتقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم يشبهه

﴿ش﴾ حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس فى أنواع من الكلام كقولهم سألتمونيها واليوم تنساه وأمان وتسهيل وتسليم وهناء فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزائد لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولى غير مصدرة قيد فى الواو فقط لان الألف لا تتصدر لسكونها والياء تتصدر وهى زائدة ومثال تصدر الواو ورنتل فهى أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو أحمر وأصفر أو مؤخرة نحو حمراء وصفراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجا أو بدلا من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد الف زائدة نحو قطران وعثمان وسرحان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو منسج ومرحب فان كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالاصالة اذ لا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة فى جميع المذكورات أعنى الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصالة كلازمة ميم معد فى الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعدد وكالتقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم يشبهه نحو يستعور وورنتل واصطبل أما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيهما على أربعة أصول نحو تدحرج ومتدحرج

﴿ص﴾ وزيدت النون فى نفعل وانصرف تالى حرفيهم والمثنى والجمع ونحو غضنفر

﴿ش﴾ النون تزاد باطراد فى أول المضارع وفى باب الانفعال والافعنلال وفروعهما كالانصراف والاحرنجام وفى آخر التثنية والجمع كالزيدان والزيدون وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو غضنفر وحبنفل وعقنقل بخلاف المدغمة كعجنس وهجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فعلل

﴿ص﴾ والتاء فى تفعل وتفعلل وتفعل وتفاعل وافتعل ومسلمة والسين معها فى الاستفعال وفروعه والهاء وقفا وأنكرها المبرد واللام فى الاشارة

﴿ش﴾ تزاد التاء باطراد فى أول المضارع وفى باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافتعال كالاكتساب وفروعها وفى صفات المؤنثة كمسلمة وتزاد مع السين فى الاستفعال كالاستخراج وفروعه وتزاد الهاء فى الوقف واللام فى الاشارة على مامر فى بابها وانكر المبرد زيادة الهاء لانها لم تأت فى كلمة مبنية على الهاء وانما تلحق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة من ذلك أمهة وهبلع وهجرع وهركولة

﴿ص﴾ وتقل زيادة ماذكر خاليا من قيد ولا تقبل الا بدليل كهمزة شمأل وهاء أمهات واهراق وسين قدموس واسطاع فان لم تثبت زيادة الألف فبدل لا أصل الا فى حرف أوشبهه أو تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المثلين زائد مالم يماثل الفاء والعين المفصولة بأصل فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة فالكل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث وفى الأولى بالزيادة من المضاعف ثالثها الثانى فى نحو اقعنسس والاول فى نحو علم والهمزة والنون آخرا بعد الالف بينها وبين الفاء مشددا أو حرفان أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين أو اللين الا المانع

﴿ش﴾ نقل زيادة ماذكر من الحروف ان خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته الا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل واحبنطا فى الشمول والحبط فانه دليل زيادتها مع فقد شرطها وهو التصدر أو التأخر بعد الف زائدة وسقوط هاء أمهات فى أمات وهاء أهراق فى أراق وسين قدموس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع فى أطاع فان لم تثبت زيادة الألف فهى بدل لا أصل كالرحى والعصى الا فى حرف كلا وبلى والى أوشبهه كالأولى وما الاسمية والضابط أن الألف لا تكون أصلا الا فى حرف أوشبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو جلبب وقردد فان ثبت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو مفر ومقر فان الميم فيهما قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل فانه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضمنا حرفين متماثلين وهما القافان والكافان وحرفين متباينين وهما الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المتماثلين الذى هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلته الفاء بل هما أصلان ونحو حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما الدالان ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل أحد المتماثلين العين التى هى الدال وفصل بين المتماثلين بأصل وهى الراء التى هى لام الكلمة الأولى فان فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائدا كخفيفق اجتمع فيه مثالان وهما القافان ومتباينان وهما الخاء والفاء وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما بزائد فحكم على أحد المثلين بأنه زائد ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق وكذا لولم يقع فصل البتة نحو شمخر فأحد المثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو سمسم وقمقم وفلفل وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المثلين زائدا أدى الى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بناء مفقود اذ يصير وزنها على تقدير

زيادة أول الكلمة عفعل وعلى زيادة الثاني فلعل وعلى زيادة الثالث فعفل وكلها مفقود وذهب الكوفيون الى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فعل فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو كبكب بخلاف غيره فان كان للكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة أحدهما نحو مرمريس فانه ثلاثي مأخوذ من المرس فلا تعم الحروف الاصالة واختلف في المثلين في نحو اقعنسس وعلم أيهما الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول وذهب يونس الى ان الثاني هو الزائد وأما سيبويه فانه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب وصحح الفارسي مذهب سيبويه وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب الاشباه والنظائر النحوية واختار ابن مالك في التسهيل ان الثاني أولى بالزيادة في باب اقعنسس والاول اولى في باب علم وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو قثاء ورمان أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء وعقيان وعنوان وعلوان فيحتمل لاصالة الأخير من الهمزة أو النون وزيادة أحد المثلين في المشدد أو اللين في قسميه والعكس أي زيادة الآخر واصالة أحد المثلين أو اللين فوزن قثاء على الاول فعال ورمان فعال وعلى الثاني فعلاء وفعلان ما لم يكن مانع من أداء الى اهمال تلك المادة أو قلة نظير فيتعين في مزاء زيادة الهمزة لان مادة مزاء مهملة ومادة مزز موضوعة بدليل قولهم مزة وفي لوذان زيادة النون لأن مادة لذن مهملة ومادة لوذ موضوعة لقولهم لواذ وفي سقاء زيادة أحد المثلين لان مادة س ق ق مهملة ومادة من س ق ى موضوعة وفي قنيان زيادة الياء لان مادة ق ى ن مهملة ومادة ق ن ن موضوعة لقولهم قنن راقنان

﴿ص﴾ مسئلة الزائد إما لمعنى أو مكان أو بيان حركة أو مد أو عوض أو تكثير أو الحاق وهو بما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه مساويا له في حكمه ولا تلحق الالف الا آخرة مبدلة من ياء ولا الهمزة أولا الامع مساعد ولا الحاق أو بناء نظير في غير تدرب وامتحان الا بسماع على أصح الاقوال

﴿ش﴾ الزائد يكون لاحد سبعة أشياء الاول لمعنى وهو أقوى الزوائد كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف الرابع للمد ككتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كتاء التأنيث في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذا لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة كالف قبعثرى ونون كنهبل السابع للالحاق كواو كوثر وياء ضيغم وضابط الذي للالحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كرعشن نونه زائدة للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بجعفر وفردوس واوه زائدة للالحاق بجردحل وانقحل همزته ونونه زائدتان للالحاق لانه من القحل فالحق بجردحل والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للملحق به للملحق من صحة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمن لها وزنة المصدر الشائع فلو قيل ابن من الضرب مثل جعفر يقال ضربب أو مثل برثن يقال ضربب أو مثل زبرج يقال ضربب ولو قيل ابن من البيع مثل صعون يقال بيوع فيصح ولا يدغم ولو قيل ابن من القول مثل طيال يقال قيال فيعل ولو بنى من سحك مثل احرنجم قيل اسحنكك فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به وزيدة الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بنى من دحرج مثل قبعثرى قيل دحرجي بتضمن الألف التي هي مزيدة الملحق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر بيطر الملحق بيطرة كما جاء مصدر دحرج على دحرجة ولا تلحق الالف الا آخرة مبدلة من ياء كعلقى في لغة من نون فانه ملحق بجعفر وذفرى في لغة من نون فانه ملحق بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل ولا تلحق حشوا ولا آخرا مبدلة من واو ولا تلحق الهمزة أولا الامع مساعد أي ان كان معها حرف آخر زائد للالحاق أيضا كنون ألندد الملحق

بسفرجل و واو إدرون الملحق بجردحل فان وقعت أولا وليس معها حرف زائد لم تكن للالحاق كافكل وان وقعت حشوا أو طرفا فانها تكون للالحاق ولا يحتاج الى مساعد من حرف زائد نحو شأمل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو علباء ملحق بقرطاس ولا الحاق الا بسماع من العرب الا أن يكون على جهة التدرب والامتحان كالامثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الالحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظره وهذا الحكم جار في كل ما أردت ان تبني من كلمة نظير كلمة أخرى وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا أن يكون على وجه التدرب والامتحان هذا أصح المذاهب في المسئلتين لانه احداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد أدخلت في كلامها الالفاظ الاعجمية كثيرا سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه قياسا على الاعجمية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر أو متسع أن يبني بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له وكان من كلام العرب وذلك قولك خرجج أحسن من دخلل وضربب زيد ومررت برجل كريم وضربب قال ابن جني فقلت له اترتجل اللغة ارتجالا قال ليس هذا ارتجالا لكنه مقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبك صار منسوبا الى كلامهم انتهى ورد بان اللفظ الاعجمي لا يصير بادخال العرب له في كلامها عربيا بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا احداث نظيره والا فلا فاذا قيل أبن من الضرب مثل جعفر قلنا ضربب فهذا ملحق بكلام العرب لان الرباعي قد ألحق به كثيرا من الثلاثي بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو شأمل ورعشن ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا القياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتل والصحيح انهما باب واحد فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر أو هما بابان متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر فذهب سيبويه وجماعة الى انهما باب واحد وذهب الجرمي والمبرد الى انهما بابان

﴿ص﴾ الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة وفاء نحو وعد في مضارعه وأمره ومصدره محركة عينه بحركتها وهمز أفعل في مضارعه ووصفيه ما لم تقلب هاء أو عينا وعين فيعلولة خلافا للكوفية وواو فيعل وفيعلة وفي قياس يائيهما خلف وفاء مر لا بعد واو أو فاء وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أو ابقاء فشاذ ومنه خلافا للشلوبين حذف عين وقيل لام أحس وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا أول الاخيرين ومفتوحا وقل في أمر ومضارع ويا نحو استحي وفروعه وكثر في أبالي جزما واللام واو ومنه اسم خلافا للكوفية والياء والهاء قليل والهمزة والنون وغير اللام أقل

﴿ش﴾ الحذف قسمان مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو عم يتساءلون فيم أنت من ذكراها لم تؤذونني مجيء م جئت وشذ ابقاؤها في قوله * على ما قام يشتمني لئيم * وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي أي بأي شيء قال الخضراوي وهذا قول مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألفها وان دخل عليها الجار وذكر أبو زيد والمبرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون سل عم شئت لكثرة استعمالهم اياه وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الألف منها الا في الضرورة كقوله * الام تقول الناعيان الامه * ولو ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف أيضا نحو على ماذا يلزمني ووجه الحذف

من الاستفهامية التخفيف وخص بها لانها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف
الموصولة لافتقارها الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقالا لوقوعها فى فعل بين ياء
مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع وحمل على ذى الياء اخواته كاعد ونعد وتعد والامر كعد
والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء تأنيث كعدة وسواء كان الماضى على فعل
كوعد أو فعل كومق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعى كأوعد يوعد ويوعد مثال يقطين من الوعد ولا من
الاسم كوعد لما فيه لو حذف من توالى الحذف اذ قد حذف منه الهمزة ولان ضمة الياء قوت الواو ولان الفعل اثقل
منه ولا اذا وقعت بين ياء مفتوحة وضمة أو فتحة نحو وضؤ يوضؤ وشذ وجد يجد بضم الجيم ويذر ويدع ولا مما فاؤه
ياء كيسر الرجل ييسر ويعرت الشاة تيعر وشذ يئس وبئس ومن المطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى
فاعله ومفعوله نحو أكرم استثقالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل أأكرم وحمل عليه نكرم وتكرم ويكرم
ومكرم ومكرم طرد اللباب وشذ اثباتها فى قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا
خلط صوفه بوبر الارانب وقوله * فانه أهل لان يؤكرما * فلو قلبت همزة افعل هاء أو عينا لم تحذف للامن من
التقاء الهمزتين نحو هراق الماء يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهو معيهل والابل معيهلة أى
مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واوا نحو كينونة أو ياء نحو طيرورة الاصل كيونونة وطيرورة
اجتمع فى الاول ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها وفى الثانى ادغمت الياء
المزيدة فى الياء التى هى عين الكلمة فصار كينونة وطيرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار كينونة
وطيرورة وصار الوزن فيعلولة هذا مذهب سيبويه فى هذه المصادر أن وزنها فيعلولة وذهب الكوفيون الى انه
لا حذف وان الاصل فعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف
عين فيعل وفيعلة قال أبو حيان اما ذوات الواو فلا نعلم خلافا فى اقتياسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد وسيدة وأما
ذوات الياء كلين ولينة ففيها خلاف زعم أبو على وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا ينقاس قال وهو مرجوح
والأصح انه مقيس لا محفوظ قال وفى محفوظى ان الأصمعى حكى ان العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين
ذوات الواو وذوات الياء بل سرده مثلا من هذا ومن هذا قال الاجيد فلم أسمع أحدا من العرب يخففه. اه وقد
عقدت لذلك ترجمة فى كتابى المزهر ومن المطرد حذف فاء خذ وكل ومر والاصل أأخذ أأكل أأمر فالهمزة
الثانية هى فاء الفعل والاولى همزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة
محرك فلا حاجة الى اقرارها قال أبو حيان ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى أبو
على وابن جني أوخذ وأوكل على الاصل الا انها فى غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو أو فاء فالاثبات أجود
نحو وأمر فأمر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا فى ضرورة كقوله * ت لى آل زيد واندهم لى جماعة * يريد ائت
لى آل زيد وما خرج عن ما تقدم فشاذ وقد تقدم بعضه ومنه حذف أحد المثلين من أحس وظل ومس اذا اتصل
بتاء الضمير أو نونه نحو أحست وأحسن وظلت وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف
وذلك قولهم أحست يريدون أحسست وأحسن يريدون أحسسن ومثل ذلك ظلت ومست حذفوا وألقوا
الحركة على الفاء كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذا والاصل فى هذا عربى كثير وذلك قولك أحسست
وظللت ومسست ولا نعلم شيأ من المضاعف شذ الا هذه الأحرف اه وقال أبو حيان وقد نص سيبويه فى عدة مواضع
على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف أصحابنا فى هذا فذهب أبو على الشلوبين الى ان ذلك مطرد فى مثال هذه
الافعال كاحب وانهم وانحط وذهب ابن عصفور وابن الضائع الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال

الثلاثة العين و به جزم ابن مالك وغيره ويجوز فى الأخيرين أعنى ظل ومس كسر أولهما بالقاء حركة العين عليه وابقاء فتحه وقل وقوع هذا الحذف فى الامر والمضارع ومنه . وقرن فى بيوتكن . والاصل أقررن وسمع الفراء ينحطن فى ينحططن و بعض العرب يحذف احدى يائى يستحيي اما اللام أو العين وهى لغة تميم و بها قرأ ابن محيصن ورويت عن ابن كثير و يستحيي لغة الحجازيين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضى والامر والمثنى والجمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استحا استح يستحيان يستحون يستحين مستح مستحي منه ويقول غيرهم استحيي استحي يستحييان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه وكثر الحذف فى أبالى اذا جزم فقالوا لم أبل والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم اياه توهموا ان اللام هى الاخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام فى الأسماء اذا كانت واوا كاب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاصل عندهم سمو لانه من السمو حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون يقولون أصله وسم من السمة حذف فاؤه و رد بان جمعه اسماء وتصغيره سمى ولو كان كما قالوا لكان أوساما ووسيا لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وقل حذف اللام اذا كانت ياء كلام يد ودم أوهاء كلام شفة وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء على وزن ظرفاء أونونا كدد وفل والاصل ددن وفلان واقل من ذلك حذفها اذا كانت حاء كحر أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

﴿ص﴾ الابدال أحرف طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفا ولو تقديرا بعد ألف زائدة أو بدلا من عين فاعل معلها ومن أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت لازما ومن ثانى ألف شبه مفاعل مدا مزيدا أو ثانى لينين اكتنفاها و يفتح هذا الهمز محمولا واوا ان كانت هاء اللام وسلمت فى المفرد بعد ألف وياء ان كانت غير هاء أو همزة

﴿ش﴾ الابدال قسمان شائع وغيره فغير الشائع وقع فى كل حرف الا الالف وألف فيه أئمة اللغة كتبا منهم يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى وفى كتابى المزهر نوع منه حافل والشائع الضرورى فى التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو متطرفة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء الاصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان تطرفها ظاهرا أم تقديرا وهى المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهى التى بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها همزة كهداية وجباية واداوة وهراوة ولا ابدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء أو واو وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلهما بايع وقاوم وفعلهما باع وقام معل بخلاف مالم يعتل فعله كصيد وعور فهو صائد وعاو فلا ابدال فيه و بخلاف مالم يوازن فاعلا وان اعل فعله كنيل ومطيل من اطال وأنال وتبدل الهمزة أيضا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة من همزة كأواصل جمع واصلة أصله ووواصل استثقل اجتماع واوين فابدل من أولاهما همزة اذ لم يمكن ابدالها ياء للاستثقال كالواو ولا ألفا لكونها فعدلوا الى الهمزة إذ هى أقرب الى الالف لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب فى التسهيل واوا وياء فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كان ثانى الواوين مدة فوعل كووري وووفى من وارى ووافى فلا ابدال فيه وكذا اذا كان مبدلا من همزة كالوولى تأنيث الأول أصله وألى فأبدلوا من الهمزة واوا الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الاولى همزة لان الثانية بدل منها فكأنها موجودة وصار مستثقلا كما لو قيل الألى بهمزتين وتبدل الهمزة أيضا من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقتت

فيقال أجوه وأقتت لان الواو اذا كانت مضمومة فكانه اجتمع واوان فاستثقل واحترز بلازم الضمة من نحو، اخشوا الله ، ولتبلون ، فلا ابدال لعروضها وبغير المشددة منها نحو تعوذ وتعود فلا ابدال أيضا ولو أمكن تخفيف الواو بالاسكان نحو سوور وسور فلا ابدال أيضا أورده أبو حيان على عبارة التسهيل وهو عندي داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالي الف شبه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالقلائد والصحائف والعجائز بخلاف ما اذا كان أصليا كمعايش ومفاوز فان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا من ثاني حرفي لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أول ونيائف جمع نيف وسيائد جمع سيد وتغير هذه الهمزة في هذه الصورة والتي قبلها مجعولة واوا في ما لامه واو سلمت في المفرد بعد الف كهراوة وهراوى وأداوة واداوى والأصل هرائي وأدائي ثم صار هرا آو أدا آ ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع الفين بينهما همزة مفتوحة والهمزة كأنها ألف فكأنه اجتمع ثلاث الفات ومجعولة ياء ان كانت اللام غير ما ذكر بان تكون ياء نحو هدية وهدايا أو واوا اعتلت في المفرد ولم تسلم كمطية ومطايا أو كانت همزة كخطيئة وخطايا

﴿ ص ﴾ وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمتحركة ياء ان كسرت أو تلته ولم تضم أو كانت لاما مطلقا وواوا في غير ذلك وفي نحو أوم وجهان وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل والاخفش مضمومة بعد كسر والواو من عكسها وتبدل تاو الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والأنصع ولو توالى همزات أبدلت الثانية والرابعة وحققق الباقي

﴿ ش ﴾ تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل الفا في آدم وياء في ايمان وواوا في أومن واصلها أأدم ، إءمان وأؤمن فان تحركت الهمزتان المتصلتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فتحا نحو أيمة والاصل أئمة أو كسرا نحو أين مضارع أن والأصل أإن أو ضما نحو أيم مثال أيمة من الأم والأصل أأمم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فانكسرت فأبدلت ياء أو تلت كسرا ولم تضم نحو إيم مثل إصبع من الأم الأصل إأمم نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام كما تقدم أو كانت لاما مطلقا سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحا أو ضما أو كسرا مثاله بعد الفتح قرأى وقرأى اذا بنيت من القراءة اسما مثل جعفر ودرهم وقرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأأ وقرأأ ومثاله بعد الضم قرأى مثل برثن من القراءة الأصل قرأأ فأبدل من الهمزة ياء فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فصار من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرإى مثل زبرج الأصل قرإأ أبدلت الهمزة ياء ثم استثقلت الضمة في الياء فصار مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو أوادم جمع آدم أصله أأدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم أو ضمت مطلقا سواء تلت فتحا أو ضما أو كسرا كاوم مثال إصبع وأويم مثل ابلم وإوم مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فقلبت الهمزة واوا من جنس حركة نفسها وفي نحو أوم وجهان وخالف المازني في مسئلة وهي ما اذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل فانه يبدلها ياء كان تبنى أفعل من الأم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا أوم وحجة المازني الحمل على إيمة لان الفتحة أخت الكسرة فالاقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الابدال كالمضمومة وخالف الاخفش في مسئلتين احدهما مسئلة إأم مثل اصبع فذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها واوا لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أوم والثانية مسئلة إأم مثل إصبع فذهبنا ابدالها واوا لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فيقول إيم والحاصل ان الاخفش يبدل المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر ياء فان سكنت الهمزة الاولى أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع

اللام والاصح نحو قرأى مثل قطر الاصل قرأأ أبدلت الهمزة الثانية ياء فرارا من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسية لأنه متى التقى مثلان والاول ساكن فى كلة وجب الادغام وقد أجمعت العرب على ترك الادغام فى الهمزتين من كلة الا اذا كانتا عينين نحو سآل ولآل وهذان مثال قولى والاصح وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين فانهما يصححان نحو ألآء وهو شجر ولو نوالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كما تبنى من الهمزة مثال أترجة فتقول أأأأأة فتبدل الثانية واوا والضمة ما قبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى والثالثة والخامسة فتقول أوأوأة ولو بنيت من الهمزة مثل قطر قلت إيأأ والأصل إأأأ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها

﴿ ص ﴾ مسئلة يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها مجانس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف ونقل حركتها اليه ما لم يكن مدا زائدا أو ياء تصغير فتقلب وتدغم أو نون انفعال فتقر أو الفا فتسهل بينها ومجانس حركتها وكذا مثلثة بعد فتح ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضم فى الأصح وتقلب مفتوحة تلو كسر ياء وضم واوا ﴾

﴿ ش ﴾ هذا فصل فى تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ما قبلها ساكنا لزم تحريكه لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة وان كان ما قبلها متحركا جاز أن تخفف بابدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا فى كاس وياء فى ذئب وواوا فى بؤس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها حرف مد زائد كخطيئة ومقروءة فان الهمزة تقلب حرفا مثله وتدغم فيه فيقال خطية ومقروة أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة أو نون انفعال نحو إنأطر فان الهمزة تحقق فيه حذرا من الالباس أو الفا مبدلة من أصل كالهباء فان الهمزة تسهل بجعلها بين بين ولا حذف ولا نقل فى الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا مفتوحة كانت كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كسئين وسئل ويستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمير فى ميئر جمع مئرة وبعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة ورجل سولة فى سؤلة وخالف الأخفش فى صورتين وهى المضمومة بعد كسرة كيستهزئ والمكسورة بعد ضمة كسئل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت فى فعله لا موازن فعل وعين فعال جمعا لواحد سكنت فيه أو اعتلت وصحت اللام ويغلب فى فعل لا فعلة ومن ألف واو ساكنة أو آخرا ولو تقديرا ومنها بعد فتح رابعة فصاعدا ولام فعلى وصفا ومع ياء متصلة ان سبقت احداهما ساكنة وتأصل السبق وكذا السكون فى الاصح وتدغم متطرفة ولو تقديرا بعد واو بن سكن ثانيهما وكانتا لام فعول جمعا ويعطى متلوهما ماذكر من ابدال وادغام فان كانت لام مفعول غير واوى العين أو مكسورها أو لام فعول مصدرا أو عين فعل جمعا فالتصحيح أكثر أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معل العين موزون بفعال نحو قام قياما وعاد عيادا بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح أوله كرواح والمضموم كقوار أو المكسور الذى لم تعل عين فعله كلاوذ لواذا وعاود عوادا أو الموزون بفعل كالحول وتبدل أيضا بعد كسرة من واو هى عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلها صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار وريح

ورياح بخلاف عين المفرد كخوان ومامفرده معتل اللام كجرو وجراء حذرا من اجتماع الاعلالين في كلمة وهما ابدال اللام همزة وابدال العين ياء فاقتصر على أحد الاعلالين وكان الآخر لأن الأواخر هي محل التغييرات أما الموزون بغير فعال وهو فعل وفعلة فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل وتارة وتير وقيمة وقيم وثور وثيرة وكوز وكوزة وعود وعودة الا أن الاعلال في فعل أغلب والتصحيح في فعلة أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من ألف وواو ساكنة أو متطرفة تحقيقا أو تقديرا وهي التي تليها علامة التأنيث أو زيادتا فعلان نحو محراب ومحاريب ومحبر يب ونحو ايعاد وميعاد ونحو الغازي وأكسية جمع كساء وسيحان وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعدا في اسم أو فعل نحو المعطيان يرضيان والمستعليان يسترضيان وتبدل الياء من واو هي لام فعلى وصفا كالعليا والدنيا ومن الواو الملاقية ياء في كلمة ان سكن سابقهما سكونا أصليا وتأصل السبق أيضا ثم تدغم أحداهما في الأخرى كسيد وهين الاصل سيود وهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط واحترز بكلمة عما في كلمتين كقولك هو يزيد وبسبق الساكن عن تأخره كالطويل والغيور وبأصالة السكون عن عروضه كقوى مخفف قوى وبأصالة السابق عن عروضه كرويه مخفف رؤية فان الواو بدل الهمزة لا أصل وتبدل الياء أيضا من الواو المتطرفة لفظا أو تقديرا بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبني مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال مقوو ومقووة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فاستثقل ذلك فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا مقوى ومقوية وتبدل الياء أيضا من الواو الكائنة لام فعول جمعا كعصى أصله عصوو فأبدلت الواو الاخيرة وهي لام الكلمة ياء وأعطى متلوها الذي هو واو المدا من ابدالها ياء وادغامها في الياء الاخيرة وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فان كانت الواو لام مفعول ليست عينه واوا ولا هو من فعل مكسور العين أو لام فعول مصدرا لاجمعا أو عين فعل جمعا فوجهان والتصحيح أكثر مثال الاول مغزو ومغزى والثاني عتا عتوا وعتيا والثالث نوم ونيم وصوم وصيم وان كانت لام مفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضى ومرضو

﴿ ص ﴾ وتبدل الواو بعد ضم من ألف وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر اثر الضم ولام فعل ومتلوة زيادتي فعلان أو تاء بنيت عليها الكلمة ولام فعلى اسما وفي عين فعلى وصفا وجهان

﴿ ش ﴾ تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو موقن والاصل ميقن لانه من اليقين واحترز بالمفردة من المكررة كبياع وبغير الجمع منه فانه تبدل فيه واوا ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض والاصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو أيضا بعد الضم من الياء الواقعة لام فعل كرموا وقضوا وقبل زيادتي فعلان كرموان مثل سبعان من الرمي أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو رموة مثل نمرة من الرمي وتبدل الواو من ياء هي لام فعلى اسما كتقوى وفي عين فعلى وصفا وجهان الابدال كالطوبى والكوسى مؤنث الأطيب والأكيس والتصحيح كقسمة ضيزى وامرأة حيكى

﴿ ص ﴾ وتبدل الالف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط ان يتحركا بأصل وان لا يليهما ساكن أو غير ألف وياء مشددة وهي لام وان لا يكون وصفه أفعل ولا وزنه افتعل وواى العين دالا على تفاعل ولا اسما آخره زيادة تخصه خلافا للمازني في الاخيرة فان استحق ذلك حرفان صح الاول غالبا

﴿ ش ﴾ تبدل الألف من ياء أو واو نحو باع وقال اصلهما بيع وقول ورمى وغزا أصلهما رمي وغزو بشروط أن يكونا بعد فتح بخلاف نحو غزو وظبي ورضى وشقى وشج وعم وأدل وأظب وأن يتصلا به بخلاف آى وواو فانهما لم يتصلا بالفتحة إذ حجز بينهما الألف وأن يتحركا بخلاف ما اذا سكنا نحو غزو ورمى من قطر وان تكون حركتهما

أصلية بخلاف ماهو ساكن فى الاصل وعرض تحريكه نحو يرعوى و يرمى فان حركة هذه الواو والياء عارضة اذ أصلهما السكون لان مثالهما فى الصحيح يحمر مضارع احمر وأن لا يليها ساكن بخلاف نحو طويل وغيور وهذا الشرط فى العين خاصة أما اللام فلا يضر ايلاؤها الساكن الا أن يكون ألفا كرميا وغزوا ورحيان والغليان والنزوان أو ياء مشددة نحو عصوى فلا تنقلب الياء والواو العاقى مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفعل بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها صحت لفتحها فى أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا وزنه أفتعل وهو واوى العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتوروا وأزدوجوا واعتوروا فانه صحت فيه الواو لانه فى معنى تجاوروا وتزاوجوا وتعاوروا فان كان على أفتعل وهو يائى العين وجب الاعلال نحو امتاز واوابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما لم تصحح ذوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فوجب عليها فى الاعلال وأن لا يكون اسما آخره زيادة تخص الأسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازنى فى هذا الشرط فاجاز إعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحاد يحيد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الأول واعلال الثانى نحو هوى وطوى

﴿ ص ﴾ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء افتعال لينا وشذ فى الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق والدال منها تلو دال أو ذال أو زاى وما عدا ما ذكر شاذ مسموع أو لغة قليلة ويعرف الابدال بالتصاريف

﴿ ش ﴾ تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو عنبر وشنبر وان بورك والنون أحت الميم وقد أدغمت فيها نحو من مالك فأرادوا اعلالها مع الباء كما أعلوها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال وهو ومدان كانت ياء أو واوا نحو إتعد يتعد إتعد ومتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد والأصل إوتعد لانه من الوعد وكذا إتسر وفروعه أصله إيتسر لانه من اليسر وانما بدلوا الفاء تاء لانهم لو اقروها التلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فأبدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهى مع ذلك أقرب من الفم الى الواو وشذ ابدالها من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو إتزر من الازار والفصيح إئتزر وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفى واصطبر واطعن واصطلم وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال وذال أو زاى نحو ادان وادكروا وازدان وما خرج عما اقرر فى هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه أو لغة قليلة لقوم من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع فى بعض التصاريف الى المبدل منه

﴿ ص ﴾ النقل ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا معلها أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة أو موافق للمضارع فى زيادته أو وزنه لا فيهما أو مصدر على إفعال واستفعال وتبدل بمجانسها وتحذف الفهما معوضا منها التاء غالبا وواو مفعول بعده وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن الابدال وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

﴿ ش ﴾ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع و يقول الاصل يبيع و يقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط الفعل أن لا يكون لتعجب بخلاف نحو ما ابين هذا وما أطوله ولا مصرفا من نحو عور بخلاف نحو يصيد و يعود وأصيد وأعور وأعورة ولا مضاعف اللام بخلاف نحو أبيض وأسود حذرا من الالباس ولا معل اللام بخلاف نحو أهوى وأستحيي حذرا من توالى أعلالين وشرط الاسم ان لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا يعل فى هذا الاسم لجريانه على تقاول وتبايع وان يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كمام أو مضمومة كمقيم ومبين

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمخيط ومقول أو موافقا للمضارع في زيادته دون وزنه نحو تقيل وتبيع مثل تحلئ من القول والبيع والأصل تقول وتبيع نقلت حركة العين الى الفاء فسكنت وانقلبت واو تقول ياء لكسر ما قبلها أو في وزنه دون زيادته (١) فان وافقه في الزيادة والوزن معا لم يعل نحو أسود وأطول منك وأبين لانه لو أعل التبس بلفظ الفعل ولا ينقل الى ساكن معتل كطاوع . قوم وسير واذا نقل أبدلت العين لمجانس الحركة المنقولة كقولك في أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جانست الحركة العين فليس فيه سوى النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة أيضا الى الساكن الصحيح قبلهما من عين مصدر على إفعال واستفعال وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة وتحذف الفهما ويعوض منها التاء غالبا مثال ذلك إقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الواو ألفا فالتقى الفان فحذفت ألف المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة أيضا من مفعول الى الساكن الصحيح قبلها وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صونا من ابدال الياء بعدها واوا نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف ألف المصدر ين و واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف الزائد أولى من حذف الأصل ومذهب الأخفش أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة لان حذفها أولى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط في الاشباه والنظائر وربما صحح الافعال والاستفعال وفرعهما سمع أغيمت السماء إغياما وأغيلت المرأة إغيالا وأطيب وأطول * قال صددت فأطولت الصدود * ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا لابي زيد وربما صحح مفعول سمع فرس مقوود وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد

﴿ ص ﴾ القلب انما يقاس في المعتل والمهموز وذو الواو أمكن و بتقديم الآخر على متلوه أكثر ومن تقديم اللام على الفاء أشياء في الاصح فوزنها الفعاء لا أفعاء أو أفعال و يعرف بأصله واشتقاقه وصحته وكذا اذا أدى تركه الى همزتين ومنع صرفه بلا علة على الاصح فان لم يثبت فأصلان

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير وقد جاء منه شيء كثير حتى أن ابن السكيت ألف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرد شيء منه انما يحفظ حفظا لانه لم يجئ منه في باب ما يصلح ان يقاس عليه انتهى وقد عقدت له نوعا في المزهر أوردت فيه ألفاظا جمة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر وشاكي السلاح في شائك ورائي في رائئ وآبار في أبآر ومنه في غير همز رعملي في لعمري وذو الواو أمكن فيه من ذي الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستقراء فاكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو شاك وهار ولات وأينق كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الامر فيها ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلو الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام وتحت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لاما والمتلو عينا كراء في رئي وهار في هائر والأوالي في الأوائل والايامي جمع أيم وأصله أيايم بوزن قبائل . الثانية أن يكون الآخر زائدا والمتلو غير عين كقولهم في جمع ترقوة تراقي وهو مقلوب من التراقو فالواو زائدة في ترقوة والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متلو الآخر على العين الحوباء وهي النفس الأصل حبواء قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الياء وهي عين الكلمة فوزنها فلعاء والدليل على انه مقلوب قولهم حابيت الرجل اذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك ومثال تقديم العين على الفاء أيس من يئس وأينق في أنوق جمع ناقة ومثال تأخير الفاء عن العين واللام

(١) هكذا بياض في الأصول الثلاثة

حادى أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت ياء لانكسار ماقبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء فى مذهب سيبويه أصلها شيئاء نحو طرفاء وحلفاء قلبت بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها لفعاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الاصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الاقل هو المقلوب كما فى لعمرى ورعملى الثانى الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم فى الحوباء وكما فى شوايع وشواعى فانه يقال شاع يشيع فهو شائع ولا يقال شعى يشعى فهو شاع فعلم ان شواع هو الاصل وشواعى مقلوب منه. الثالث الصحة وعدم الاعلال كما فى أيس اذ لو لم يكن مقلوبا من يئس لوجب اعلاله وان يقال آس لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال أبو حيان وانما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان كان لايقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ الرابع (٢) فان لم يثبت كون أحد اللفظين أصلا والآخر مقلوبا منه بدليل فكلا التأليفين أصل نحو جبذ وجذب فان جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا جبذ يجبذ جبذا فهو جابذ ومجبوذ وقالوا جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب قال أبو حيان فان قلت مافائدة القلب وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد قلت الفائدة فى ذلك الاتساع فى الكلام والاضطرار اليه فى بعض المواضع

﴿ص﴾ الادغام هو قسمان الأول فى المثلين ويجب ان يسكن الأول غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدة فى آخر أو مبدلة دون لزوم أو تحرك فى كلمة إن لم يصدر أو لم يوصلا بمدغم أو ملحق ولا زيد أحدهما له ولا عرض تحريكهما ولا كانا واوين طرفين ولا فى اسم قيل أو فعل وازن أو صدره فعلا أو فعلا أو فعلا أو فعلا

﴿ش﴾ قال أبو حيان الادغام هو آخر مايتكلم فيه من علم التصريف وهو فى اللغة الادخال ويقال الادّغام وهو افتعال وهى عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام إفعال وفى الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه بهما وضعا واحدا ولا يكون الا فى المثلين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الاصل والا فلا ادغام الا إدغام مثل فى مثله ألا ترى ان المتقارب يقلب من جنس الحرف الآخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما فى مثل والادغام يكون فى الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها وذلك لثقلها ولذلك يدغم فى الأفعال مالا يدغم فى الأسماء ألا ترى ادغامهم ردوفكهم شررا وبدأ بادغام المثلين كما هو عادة المصنفين فى التعريف وهو واجب بشروط أن يسكن الاول نحو اضرب بكرا ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو. ماليه هلك. فانها اذا وصلت ينوى الوقف عليها والابتداء بمابعدها فيتعين الفك قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها الا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو إكلاء أحد إما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب ادغامها نحو سآل ولآل ولا مدة فى آخر بخلاف نحو يعطى ياسر ويغزو واقد فلا يدغم مثل هذا الثلا يذهب المد بالادغام مع ضعف الادغام فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا وكى يقوم ولوا واقدا ولو كانت المدة ليست فى آخره وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزو وعلى وزن مفعول

(١) هذا البياض الذى فى الاصل متروك لمذهب الأخفش فانه يرى أن أشياء وزنها أفعلاء كما تقول هين وأهوناء إلا انه كان فى الأصل أشيئاء كاشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى تخفيفا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء وقال الفراء أصل شىء شيئ على مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل هين واهيناء ولين والنباء ثم خفف فقيل شىء كما قالوا اهين. لين فقالوا أشياء فحذفوا الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الاخفش وقال الكسائى وزن أشياء أفعال كفرخ وافراخ وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال لانها شبهت بفعلاء فى كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائى خطأ فى هذا وألزموه أن يصرف أسماء وأنباء (٢) بياض فى الأصول الثلاثة

فالأولى مدة وليست فى آخر وقد أدغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم
بخلاف نحو قوول مبنيا للمفعول من قاول فلا تدغم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم ألا ترى
انك تقول فى بنائه للفاعل قاول فيزول حرف المد كما يزول فى لم يغزو اقد فان كانت مبدلة من غيرها وتلزم فيها
البدل أدغم نحو أوب مثل أبكم من الأوب والأصل أأوب أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ماقبلها
واوا وهو بدل على جهة اللزوم فأدغمت فى الواو وان تحرك المثلان وجب الادغام بشروط ان يكونا فى كلمة
كردوظل بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فالادغام جائز أو اجب كما سيأتى وان لا يتصدر بخلاف نحو ددن وان
لا يسبقهما مدغم فى أولهما بخلاف نحو رددبردد فهو من دد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام الذى قبله وان
لا يسبقهما مزيد الالحاق بخلاف نحو النسدد والنبجج فان نونهما وجيم النبجج زيدت لاجل الالحاق فلا يجوز
الادغام لانه اذ ذاك يزول الالحاق بسفرجل وان لا يكون أحدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو أدغم بطل
الالحاق بجعفر وان لا يكون تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو لن يحيى وأرددا القوم وان لا يكونا واوين
طرفين (١) وان لا يكونا فى اسم موازن بجملته أو صدره فعلا بفتح الفاء والعين أو فعلا بضم الفاء وفتح العين أو فعلا
بضمهما أو فعلا بكسر الفاء وفتح العين مثال الأربعة فى الموازن بجملته طلل وصفف وذلل وكلل وفى الموازن
بصدره فقط سحح (٢) للعقعق وخششاء لعظم فى أصل الأذن وحممة لقطعة اللحم وقررة للازق باسفل القدر

﴿ص﴾ . وتنقل حركته لساكن يقبلها فان التقيا فى كلمتين ولا مانع أو كانا ياءين لازما تحريك ثانيهما أو تاءين
كاستتر وتجلى فجائز فان أدغم الاخير ألحق الوصل ويجوز فيه حذف تاء وهى الثانية فى الأصح

﴿ش﴾ اذا كان المدغم متحركا فاما أن يكون ماقبله متحركا أو ساكنا ان كان متحركا بقى على حركته وسكن
ذلك الحرف المدغم وأدغم فيما بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وأدغم نحو يرد ويفر ويعد ومقر الاصل
يردد ويفرر ويعدد ومقرر نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع ساكنين
ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذى قبله حرف مد ألفا أو واوا أو ياء
تصغير لم ينقل اليه نحو راد وحاد وعود ودويبة لان أصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحريكها
غير ممكن فان التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الرزاق . مالم يكن
مانع فانه يمنع الادغام بان كانا همزتين نحو قرأ أبوك فان العرب تسكت عن ادغام الهمزة الاعينا أو وليا
ساكنا غير لين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك فى التسهيل وتعقبه أبو حيان بان أبا عمرو قرأ بالادغام فى
مثل ذلك نحو . الرعب بما . خذ العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . فهو واقع بهم . الشمس سراجا . شهر
رمضان . عن أمر ربهم . ذكر رحمة . البحر رهوا . من خزى يومئذ . فهى يومئذ . قال روى جميع هذا عن
أبى عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رووا ذلك عن أبى عمرو أئمة ثقاة ومنهم علماء بالنحو كأبى
محمد اليزيدى وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير أبى عمرو فأبو عمرو رأس فى البصريين ولم يكن
ليقرأ الا بما قرأ لان القراءة سنة متبعة غاية ما فى ذلك ان يكون قليلا فى كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه
عن البصريين غير أبى عمرو وأما عدم الجواز فلا نقول به اهـ ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان
المثلان ياءين لازما تحريك الثانى منهما نحو حيى وعيى وقد قرئ به . ويحيى من حى عن بينة . ومن حى
بالادغام والاظهار وفى الايضاح ان الاظهار أكثر فى كلامهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا نحو لن يحيى
لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين فى باب افتعل نحو استتر

(١) بياض بالأصل (٢) كذا رسم فى الأصل المطبوع منه وفى غيره هكذا سحر

واقتتل وحينئذ تنقل حركة التاء الاولى الى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتحة فيفتح أول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل قال أبو حيان وهذه الكسرة ليست منقولة إذ لا كسرة فى التاء المدغمة وانما ذلك لاجل انهم لما سكنوا التاء لادغامها فى التاء وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء و يقال فى المضارع على لغة الفتح يستر وفى الوصف مستر ومستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر ومستر ومستر بكسرها ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع بنحو تتجلى وتتظاهر وحينئذ يؤتى بهمز الوصل لسكون التاء الاولى بالادغام فيقال اتجلى واتظاهر ويجوز فى هذا النوع حذف احدى التاءين تخفيفا فيقال تجلى وتظاهر وهل المحذوف الاولى أو الثانية قولان أصحهما الثانى وهو مذهب سيبويه والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الاولى وهى حرف المضارعة .

﴿ ص ﴾ فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك وكذا أفعل تعجبا خلافا للكسائى أو لجزم أو بناء جاز فان لم يفك حرك الثانى بالفتح مطلقا أو ما لم يله ساكن فبالكسر أو بالكسر مطلقا أو بالاتباع لفائه ما لم يله ضمير فبحركته أو ساكن فبالكسر لغات

﴿ ش ﴾ اذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددت و رددنا و رددت ورددت و رددتما ورددتم ورددتن ويجب الفك أيضا اذا سكن فى أفعل للتعجب عند الجمهور نحو اشدد بحمرة زيد * وأحبب الينا ان يكون المقدما * وذهب الكسائى الى ان أفعل فى التعجب يدغم فيقال أحب بزيد فان سكن لجزم أو بناء جاز الفك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض فيقال لم يردد ولم يرد وأردد ورد فان فك فواضح وان أدغم حرك الثانى من حرفى التضعيف تخلصا من التقاء الساكنين وفى كيفية تحريكه لغات أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو رده ولم يرده ولم يردها أم ساكن نحو رد المال ولم يرد المال أم لا نحو رد ولم يرد الثانية انه يحرك بالفتح فى الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وهى ما اذا وليه ساكن فانه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين فيقال رد المال ولم يرد ابنك الثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا فى الاحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين الرابعة أنه يحرك باقرب الحركات اليه نحو رد وفر وعض لا مع ضميرى المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة الضمائر نحو عضه وردها والا فابعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيكسر نحو * فغض الطرف * ورد ابنك

﴿ ص ﴾ الثانى فى المتقاربين ويتوقف على مخارج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون وأسقط المبرد الهمزة وان مخارجها ستة عشر تقريبا فاقصى الحلق للهمزة والالف والهاء قال المهدوى مرتبات وغيره فى رتبة وقيل الهمزة أول وقيل بعد الهاء وقيل لا مخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا وقيل عكسه وأدناه للغين والخاء وفيه القولان وأقصى اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للكاف ووسطه للشين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم والخليل لا مخرج للياء وأول حافتيه وما يليهما من الاضراس للضاد وهى من الايسر أقيس وقيل تختص به وقيل بالايمن ولا ينطق بها وبالحاء غير العرب ومادون طرفه لمنتهاه وما فوقه للام ومادونه وفوق الثنايا للنون والراء وهى أدخل فى ظهره وقال قطرب والجرمى وابن دريد مخرج الثلاثة واحد ومابين طرفه وأصول الثنايا للطاء والدال والتاء ومابينه وبين الثنايا للزاى والسين والصاد وهى الصفير ومابينه ومابين اطرافها للظاء والذال والثاء وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء ومابين الشفتين للباء والميم والواو وقال الخليل لا مخرج للواو والمهدوى لها مخرج على حدة ولها فروع حسنة همزة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم والالف امالة وتفخيم وشين كجيم وصاد

كزاي وغيرها قبيحة والمهموسة سكت فحثه شخص والشديدة أجدك تطبق والمتوسطة لينا عمر والمطبقة ص ض ط ظ والمستعلية قظ خص ضغط والمذلقة مر بنفل وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة على الترتيب والقلقلة قطب جد وقيل التاء بدل الباء واللينة واى وهى والهمزة معتلة وقيل هى صحيح وقيل شبه المعتل والمنحرف اللام قيل والراء وهى المكرر والمهتوت الهمزة والهاوى مالا مخرج له ولا تدغم حروف ضوى شفر فى مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صفير فى غيره ولا حلقى فى ادخل الا الحاء فى العين ولا ما يؤدى الى لبس وإما غير ذلك فيجوز بقلب الاول مثله فالهاء والعين فى الحاء والخاء فى الغين والباء فى الميم والقاف فى الكاف وعكسهما والجيم فى الشين والثاء والطاء والظاء وشركاؤهما فى بعضها وفى الصفيرية وفى الجيم والشين والضاد والفاء واللام فى ن ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت تعريفية فوجوبا والنون الساكنة بغنة فى حروف ينمو وبدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحلقية وتخفى مع البواقى ومر قلبها مع الباء

﴿ ش ﴾ القسم الثانى من الادغام ادغام المتقاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى النطق به فيستقر اللسان بذلك فى موضعه فيتبين مخرجه وهذه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والفم الى الشفتين والى الخيشوم والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى الهمزة فزعم المبرد انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكأنها عنده من قبيل الضبط إذ لو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف ورد بأنها لو لم تكن حرفا لكان مثل أحد وأجل على حرفين وهو باطل لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا شكل لها فلأنها روعى فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت الفا والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرمى وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى انها أربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء فهو عند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا على حدة وعبارة المتن فى بيان المخارج بينة ولا يحتاج الى اعادتها فى الشرح فلنقتصر على ما يحتاج الى التنبيه عليه قولى وقيل الهمزة أول أى والالف والهاء بعدها كلاهما فى رتبة وليست واحدة أسبق من الأخرى وبهذا يفارق القول الاول وهذا رأى الاخفش والمراد بالاول رتبة الادخل فى الصدر والذى رجحه أبو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء قال والحاء مما انفردت بها العرب فى كلامها ولا توجد فى كلام غيرها والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فانها قليلة فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير منهم قال والضاد أصعب الحروف فى النطق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم وذهب الخليل الى ان الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجر مفرج الفم أى منفتحه وقال غيره هو مجمع اللحيين عند العنفقة وعلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج الضاد من الجانب الايسر عند الاكثر والايمن عند الاقل ويحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان يخرجها من الجانبين معا وقال الصيمرى بعض الناس يخرجها من اليسرى وبعض الناس يسهل عليه اخراجها من الجهتين معا قال وكلام سيبويه أيضا يدل على ان الضاد تكون من الجانبين وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو على بن أبى الاحوص يتأتى

اخراج اللام من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى الا ان اخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فانها من اليسرى أمكن وقال سيبويه الراء أدخل من النون في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقال محمد القيرواني صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك وقال ابن أبي الاحوص ماذهب اليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال أبي ابن الاحوص والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة كثير منهم وسميت حروف الصفير (١) وقال أبو حيان فصل المهدوي الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا على حدة فقال الواو تهوي حتى تنقطع الى مخرج الالف وأما الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة فرع النون والخيشوم الذي تخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو أمسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة وقال أبو عمرو الصير في الغنة صوت مركب في جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الانف المنجذب الى داخل الفم وليس بالمنخر والفا الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد التي كالزاي فرع من الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك ان أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد وان أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه أنها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها قال عبيد بن الابرص

نحمي حقيقتنا وبعـ * ـض القوم يسقط بين بينا

قال أبو الفتح أي يتساقط ضعيفا غير معتد به والف التفخيم هي التي بين الالف والواو وقال سيبويه كقول أهل الحجاز الصلاة والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة والف الامالة والف التفخيم والالف التي بين اللفظين في مثل الابرار قال ومن الف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ففخمت هي واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم في اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلا فيحدث فيها بذلك جهر ما كقولك في مصدر مزدر قال سيبويه فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين وأما الفروع التي تستقبح وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة ولا شعر فهي كاف كجيم يقولون في كمل جمل قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد وجيم ككاف يقولون رجل ركل فيقربونها من الكاف وجيم كشين وأكثر ذلك اذا سكنت وبعدها دال وتاء نحو قولهم في الاجدر الاشدر وفي اجتمعوا اشتمعوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه مستقبحة وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوي في جعلهم الشين كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف شجري من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفشيه فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنا وكان تقريب الجيم منه مستقبحا ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزاي

(١) بياض في الأصل

لهذا المعنى وصاد كسين كسابر فى صابر وطاء كتاء نحو تال فى طال وهى تسمع من عجم أهل المشرق كثير الفقد الطاء فى لسانهم وظاء كثاء نحو ثالم فى ظالم وباء كفاء وهى كثيرة فى لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الفاء أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضر فى أثر يقربون الثاء من الضاد كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو على الضاد الضعيفة اذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف اطباقها قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الاحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم وسين كزاى وجيم كزاى وقاف بينها و بين الكاف فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفا وأما ألقاب الحروف فذكرها النحويون لفائدتين أحداهما الاجل الادغام ليعرف ما يدغم فى غيره لقربه منه فى المخرج والصفة أو فى أحدهما ومالا يدغم لبعده منه فى ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربى بمثل ما ينطق به العربى فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن فى اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها فى مواضعها وجرى النفس معها حتى ضعفت نخفى النطق بها والهمس لغة هو الصوت الخفى وضدها المجهورة وهى ما أشبع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت والشدة امتناع الصوت أن يجرى فى الحرف والفرق بين المجهور والشديد ان المجهور يقوى الاعتماد فيه والشديد يقوى لزومه فى موضعه والرخاوة جرى الصوت فى الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسميت المطبقة لاطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها وضدها المنفتحة لانك لا تطبق اللسان بشىء منها على الحنك والانفتاح ضد الانطباق وسميت المستعلية لان اللسان يعلو الى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستعليا بالريح وضدها المنخفضة ويقال المتسفلة لان اللسان لا يستعلى عند النطق بها الى الحنك بل يتسفل بها الى قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شىء ذلقه وضدها المصمتة لانها اصمتت فلم تدخل فى الابنية كلها قال الاخفش اصمتت أى منعت أن تختص ببناء كلمة فى لغة العرب اذا كانت خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق فى كلام العرب الا وفيها من الحروف المذلقة أو الالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية وسميت احرف القلقلة لان الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقلة شدة الصوت وسميت المعتلة لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا فى أحدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف مشبه بحروف العلة قال أبو حيان وهذا حسن وسمى اللام منحرفا وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف قالوا الانحرافهما عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لانها انحرفت عن مخرجها الى مخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها وقال المهدوى سميت بذلك لانها شاركت أكثر الحروف فى مخارجها وقال القيروانى هى من الحروف الرخوة لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسمى الراء المكرر لانها تتكرر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرتعد بها فكانك نطقت بأكثر من حرف واحد وأظهر ما يكون التكرر اذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها وسمى الهمز المهتوت من الهت وهو عصر الصوت لانها معتصرة كالتهوع أو من الهت وهو الحطم والكسر لانها يعرض لها الابدال كثيرا فتنحطم وتنكسر وسمى الهاوى لانه يهوى فى الفم فلا يعتمد اللسان على شىء منها اذا تقرر ذلك فلا يدغم فى المتقارب ضاد ولا واو ولا ياء ولا ميم ولا شين ولا فاء ولا همزة ولا راء هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرمى واليزيدى من البصريين والكسائى والفراء وأبو جعفر الرواسى من الكوفيين وتبعهم ابن مالك وأبو حيان ادغام الراء فى اللام نحو «يغفر لمن يشاء» و «استغفر لهم الرسول» ولا يدغم حرف صفيرى وهو

الصاد والسين والزاى فى مقاربه مماليس صفيريا و يدغم فى مقارب صفيرى فتدغم الصاد فى السين وفى الزاى والسين فى الصاد والزاى والزاى فى الصاد والسين نحو فحص سالم فحص زاهر حبس صابر حبس زاهر أوجز صابر أوجز سالم وعند ادغام الصاد فى السين وكذا كل مطبق أدغم فى غيره قال أبو حيان بعض العرب يبقى الاطباق كما يبقى الغنة فى ادغام النون و بعضهم يذهبه وقال سيبويه كل عربى يعنى ابقاء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف حلقى فى أدخل منه الا الحاء فى العين نحو . فمن زحزح عن النار . فلا تدغم الحاء فى الهاء ولا الهاء فى العين ولا العين فى الهاء وان كانت العين أقرب مخرجا الى الهاء من الحاء لتباعدهما فى الصفات لان الهاء مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدى الى لبس بتركيب آخر نحو أنملة لا يجوز فيها الادغام لانها لو ادغمت لاوهم أنها من المضاعف أى مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدرى هل الاصل أنملة أو أملة لان كلاهما وزنه أفعلة وما عدا ماذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذى يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الهاء فى الحاء أجبه حاتما والعين فى الحاء أقطع حبلك والحاء فى الغين أسلخ غنمك والغين فى الخاء أدمغ خلفا والقاف فى الكاف الحق كندة والكاف فى القاف أمسك قطنا والجيم فى الشين . أخرج شطأه . والجيم فى التاء . المعارج تعرج والطاء والظاء وشركاؤهما فى المخرج وهى الدال والتاء والذال والثاء فى بعضها أى كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم فى كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطاء أربط ظالما أربط دارما اربط تميما أربط ذئبا أربط ثابتا ومثال الظاء عظ طاهرا عظ دارما الى آخره ومثال الدال ابعد طاهرا الى آخره ومثال التاء أمقت طاهرا الى آخره ومثال الذال خذ طاهرا الى آخره ومثال ادغام هذه الستة فى الصفيرية أضبط صابرا أضبط سالما أضبط زاهرا واجعل فى الباقى بدل أضبط أيقظ أبعد أمقت خذ لبث ومثال ادغام هذه الستة فى الجيم أضبط جعفرا أيقظ جعفرا أبعد جعفرا أسكت جعفرا خذ جعفرا لبث جعفرا وفى السين أضبط سالما أيقظ سالما أبعد سالما أسكت سالما خذ سالما لبث سالما وفى الضاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء فى الميم أصحب مطرا وفى الفاء أضرب فاجرا ولا تدغم الفاء فى شئ من مقاربها نص عليه سيبويه وقد أدغم الكسائى الفاء فى الباء فى . إن نشأ نخسف بهم . قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوبا فى الأحرف الثلاثة عشر التقوى الثبوت الدار الذكر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضيا الظهر الطهر النور ومثال ادغام اللام غير التعريفية فى هذه الأحرف جوازا . هل تنقمون . هل ثوب . هل دنا هل ذهب هل رضى هل زار هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بغنة فى الياء والنون والميم والواو نحو . من يأت . إن نشأ . مما رزقكم الله . من وال . وتدغم بغير غنة فى اللام والراء نحو . من ربكم . من لدنا . وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو . من آمن . من هاد . من عاذ . من حكيم . من غفور . من خلا . وتقلب ميما عند الباء كما مر فى الابدال وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة

﴿ ص ﴾ خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ومن ثم كتب ره وجئ مه و رحمه بالهاء وانا زيد والنون المنصوب دون غيره ولنسفعا بالألف و إذن بالنون على المختار وثالثها ان عملت فبالالف والا فبالنون و بنت وقامت بالتاء والقاضى بياء وقاض بدونها وضربه ومر به بدون واو وياء و يكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة و بأصله ان كان من كلمتين أو نونا ساكنة مخفاة أو مبدلة ميما أو حرف مد حذف لساكن يليه غير نون توكيد

﴿ ش ﴾ الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به فى ذوات الحروف وعددها الا اسماء الحروف فانه يجب الاقتصار فى كتابتها على أول الكلمة نحو ق ن ص ج وكان القياس أن يكتب هكذا

قاف نون صاد خيم كحاله اذا نطق به وكذا بقية اسماء حروف المعجم كتبت مقتصرا على اوائلها فخالفت الكتابة
فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وفعلوا ذلك لانهم
أرادوا ان يضعوا أشكالا لهذه الحروف تتميز بها فهي اسماء مدلولاتها أشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا
الشكل الذى صورته هكذا ق ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به ولو اقتصروا
على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها اشكالا مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة
على معرفة شكل كل حرف حرف وشكل كل حرف حرف غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا
بد من تقدير الابتداء به والوقف عليه فيكتب كل لفظ بالحروف التى ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف وكذلك
كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف كره وقه وعه ولم يره ولم يقه ولم يعه ومجئ مه جئت وما يوقف
عليه من التاء آت بالهاء كرحمه ونعمه وكتب بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وقامت وقعدت وذات
وذوات ومافيه وجهان عند الوقف كهيهات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب
بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت فى الدرج كانا ضمير المتكلم والمنون المنصوب أو المفتوح كرأيت
زيدا وآها و يها بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد الموقوف عليهما بالحذف وكذا ايه وصه ومه
والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا ما لم يخف لبس فان خيف نحو اضربن زيدا ولا تضربن
زيدا كتب بالنون ولم يعتبر بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما فى الخط واختلف
فى أذن فجزم ابن مالك فى التسهيل بأنها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان فى شرحه وهذا مذهب
المازنى قال وذهب المبرد والاكثرون الى انها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها
وان أعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع
الالباس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عنده بالنون قال ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت
بخط على بن عثمان بن جنى حكى أبو جعفر النحاس قال سمعت على بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن
يزيد يقول أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين فى الحرف اه قلت
وممن صحح كتابتها بالنون الزنجانى فى شرح الهادى واما كائن فكتبت بالنون قولا واحدا قال ابن مالك وهو
شاذ قال أبو حيان ووجه شذوذه ان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة فكان القياس
يقتضى ان لا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطا الا انهم لما تلاعبوا فى هذه الكلمة بأنواع من التراكيب
وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذلك أخرجوها فى الخط عن قياس اخوتها قال وذهب يونس الى انها
اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية وهى لام الفعل فعلى هذا لا شذوذ فى كتابتها بالنون لانها كبائن من بان
يبين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كائن اسم بسيط فالكاف والنون فيه أصلان وهو بمعنى كم لذهب مذهبا حسنا
فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالماضى وقاضى
مكة وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه فى الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ومررت بقاض وصلة ضمير
الغائب كضربه ومر به وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم فى لغة من وصل ميم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت
الصلة نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو اضربن ياقوم واضربن ياهند فانه
منع أن يعتبر ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة الوقف حملا على أختها النون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف
عليها واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطا وان كانت تعود وقفا ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله سواء
كان مثلا نحو رد ومفر واقشعر أو مقاربا نحو إدارأتم واطجع الأصل تدارأتم واضطجع وكان قياسه أن

يكتب الحرف الا انه ترك الاول فى الخط اختصارا لضعفه بالادغام واما المدغم من كلمتين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المخفاة أو المبدلة ميما تكتب نونا سواء كانت من كلمة نحو عنك وعنبر أم من كلمتين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم واضربي الرجل ويغزو الرجل ويرمى القوم ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند الأصل تركبون وتركبين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقت الواو والياء وهى ساكنة والنون المدغمة وهى ساكنة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالأصل كما راعوا فى اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المد وهى الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه فى حالة الوقف لا يرد المحذوف وحملت الخفيفة على الشديدة فى ذلك وان كانت الواو والياء ترد فى الوقف على ما هى فيه نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند

﴿ص﴾ والهمزة فى الاول بالألف والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها ومتحركة تلو ساكن بحرف حركتها وقد تحذف المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والزنجانى وأبو حيان حذفها مطلقا تلو غير الف وقوم تكتب بالف مطلقا وتلو متحرك على نحو ما تسهل وتحذف ان تلاها مد كصورتها عند الأكثر وان تطرفت تلو ساكن حذفت فى الأصح أو متحرك فبحركته مطلقا فى الأصح فان وصلت بشئ فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلا لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهؤلاء وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا أو بين همزة هى فاء وبعد همزة استفهام وقيل الا المفتوحة أما المقطوعة بعده فكما (١) تسهل فى الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا الابتداء فى الأصح ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها فى الأصح ﴿ومن﴾ ابن المحذوف تنوين متلوه ولو مع كنية فى الصحيح لا فى أول السطر وفى ابنة رأيان

﴿ش﴾ خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع أحدها أحكام الهمزة ولها أحوال لأنها إما أن تكون أولا أو حشوا أو طرفا والتى فى حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يكون ماقبلها ساكنا أو متحركا والمتطرفة إما أن يكون ماقبلها ساكنا أو متحركا فهذه ستة أحوال فالتى هى أول تكتب بالف مطلقا سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو أحد وإبد وأكرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كائنا ما كان الا ما شذ وهو لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهو كل زمان أضيف الى اذ كليلتئذ وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة ياء وإلا هؤلاء فانها كتبت فيها واوا وكان القياس أن تكتب لئلا لأن لا ولئن لان ويومئذ ونحوه يوم اذا بفصل الظرف والف بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الظرف مع اذ كالشئ الواحد فوصل باذ وجعلت صورة الالف ياء كما جعلوها فى بئس وكان القياس فى هؤلاء ها ألاء قال أبو حيان وانما لم يخالف بها الى حركتها لان الهمزة اذا كانت اولا فهى مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط فى الاكثر على حسب تسهيلها لوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الحجاز واللغة الحجازية هى الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى والثانى انه خط المصحف فكان البناء عليه أولى مع ان القياس يقتضيه ألا ترى انا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس فى مواضع كالصلاة والزكاة فهذا سبب أن كتبت أولا على صورتها التى وضعت لها وهى صورة الألف الساكنة بأى حركة تحركت والتى هى حشو وهى ساكنة ولا تكون الا بعد متحرك

---

(١) كذا فى النسخ الثلاثة فليحرر

تكتب حرفا من جنس الحركة التى قبلها لانها تبدل به فتكتب الفا فى نحو رأس وبأس وكاس وياء فى نحو ذئب
وبئر وواوا فى نحو يؤمن وجؤنة وبؤس ويؤمن والتى هى حشو وهى متحركة بعد ساكن تكتب حرفا من
جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صحيحا أو حرف علة لانها تسهل على نحوه فتكتب ألفا فى نحو مرأة
وكمأة وسأل ووهيآت وسوآت وياء فى نحو يسئم وسائل وواوا فى نحو التساؤل وأبؤس ويلؤم هذا ما ذكره
الأكثرون وقد تحذف فى حالة الفتح بعد الألف نحو سآل كراهة اجتماع ألفين فى الخط واختار ابن مالك فيما
يخفف بالنقل حذفها مطلقا وأن لا تثبت لها صورة فى الخط وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صحيحا نحو يسئم
وتسئم ويلئم او ياء أو واو نحو هيئة وسوءة فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الا التالية للالف نحو سائل والتساؤل
ومشى على ذلك الزنجانى فى شرح الهادى وكذا أبو حيان فقال فى شرح التسهيل فى الأمثلة الخمسة المذكورة
والأحسن والأقيس ان لا تثبت لها صورة فى الخط لا فى التحقيق ولا فى الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها
حرف علة زائد للمد نحو مسؤول ومشؤوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز
وغيره مثل مقول ومسوغ قال أبو حيان واذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمزة والواو
فهذا أحرى قال وقد كتب الموؤدة بواو واحدة فى المصحف وهو قياس فان الهمزة لا صورة لها فبقى واوان ومن
عادتهم عند اجتماع صورتين فى كلمة واحدة حذف احداهما فلذلك كتبت واحدة الا أنه قد يختار فى غير القرآن فيه
أن يكتب بواوين لانه قد حذف من الكلمة فى الخط حرف فيكره أن يحذف غيره انتهى والتى هى حشو وهى
متحركة بعد متحرك تكتب حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفا نحو سأل فان كان بعدها
ألف نحو مآل ومآب فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الفا ويجمع ألفان وان كانت مفتوحة بعد كسرة
كتبت ياء نحو مئر وبعد ضم كتبت واوا نحو جؤن وان كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسئم ومئين فان
كان بعدها فى الحالين ياء كلئيم ومئين فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة ويجمع ياآن وان كانت
مكسورة بعد ضم نحو دئل وسئل فصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت
مضمومة بعد فتح أو ضم كتبت واوا كلؤم ولؤم جمع لؤم كصبر جمع صبور فان كان بعدها فى الحالين واو كلؤوم
ورؤوس فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة ويجتمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو
مئون جمع مائة كتبت ياء على مذهب سيبويه وبناء على مذهب الأخفش والمتطرفة بعد ساكن ان كان صحيحا
حذفت الهمزة وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها فى الخط لا فى الرفع ولا فى النصب ولا فى الجر نحو خبء
ودفء وجزء وقيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو أو مكسورا
فصورتها الياء مطلقا فيهما وقيل فى المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء
بالواو فى الرفع وبالالف فى النصب وبالياء فى الجر على حسب حركة الهمزة وان كان شئ من ذلك منصوبا منونا
فيكتب بألف واحدة وهى البدل من التنوين وقيل يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة والأخرى البدل من
التنوين وقد تمثل المسئلتين والخلاف فيهما قولى حذفت فى الاصح وان كان الساكن معتلا فان كان زائدا للمد
فلا صورة لها نحو نبئ ووضوء وسماء فان كان ما فيه الالف كسماء منونا منصوبا فكتبه جمهور البصريين بألفين
الواحدة حرف علة والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة وهى حرف العلة التى
قبل الهمزة ولا يجعلون للالف المبدلة من التنوين صورة قال أبو حيان واتفق الفريقان على انه ليس
للهمزة صورة ألف فى ذلك فان اتصل ما فيه الالف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الالف واو رفعا نحو هذه سماؤك

وياء جرا نحو سمائك وبألف واحدة هي ألف المد نصبا نحو رأيت سماءك وان كان ما فيه الياء والواو منونا منصوبا فبألف واحدة هي البدل من التنوين نحو رأيت نبيئا وضوأ وان كان غير زائد للمد فتسهيل بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ ويقرئ ويوضؤ وهذا امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ فان كان منونا منصوبا فقيل يكتب بألفين وقيل بواحدة قال أبو حيان وهو الأولى وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا فبالألف نحو لن يقرأ الا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو يكلؤ أو مكسورة فبالياء نحو من المكلئ وان كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو هذه الأكمؤ ورأيت الأكمؤ الا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو من الأكمئ ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالواو ان قلنا بابدالها واوا وان كان ما قبلها مكسورا فبالياء نحو لن يقرئ ومن المقرئ الا أن تكون مضمومة فبالواو وان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو وبالياء ان قلنا بابدالها ياء وعلى الاول ان اتصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها اذا لم يتصل بها ضمير وقيل ان انضم ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانفتحت أو سكنت فبالألف نحو لم يقرأه ولن يقرأها أو انضمت فبالواو نحو هو يقرؤه هذا ما قرره أبو حيان أولا ثم حكى قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متصل فانها تعطى ما للمتوسطة وقال لانها حينئذ كأنها لم تقع أخيرا اذ لا يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي تؤول اليه في التخفيف ابدالا وتسهيلا قال فعلى هذا يكتب يقرأ بالألف لانها قد تخفف بابدالها الفا وبالواو لانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب ما أنا وما أوك وعبائك بالألف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين بين لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل بها الضمير فكما لم يتصل يعني انها تكتب بألف نحو هذا نبأك ورأيت نبأك وعجبت من نبأك كحالة لو لم يتصل به ضمير قال أحمد بن يحيى اذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يضف فان أضفته كتبته في الخفض بياء نحو من نبئه وفي الرفع بواو وفي النصب بألف قال وربما أقروا الألف وجاؤا في الرفع بواو بعدها وبياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطاءه وأعجبني خطاؤه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء ان تسقط الألف وهو القياس فأما الالفان فان العرب لم تجمع بينهما ولذلك كتبوا أخطأ وقرأ بألف واحدة ولو كتب بالفين كان ههنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه اه وتحذف همزة الوصل خطا في مواضع أحدها اذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وأت وعليه كتبوا وأمر أهلك والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعا بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم الا على خلاف في المتطرفة لان الأطراف محل التغييرات والزيادة فلو لم يتقدمها شيء أصلا أثبتت كقولك في الابتداء ائذن لي أو تمن فلان وكذا لو تقدمها غير الواو والفاء نحو ثم ائتوا الذي أوتمن ومن يقول ائذن لي أو تقدمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو أسمك زيد أم عمرو وأصطفى زيد أم عمرو فان كانت مفتوحة نحو أصطفى البنات آلذكرين حرم فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضا قال أبو حيان وهو شيء ذهب اليه احمد بن يحيى قال والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين إحداهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحمد بن يحيى العرب تكتفي بالف الاستفهام عن ألف الوصل في الالف واللام من الخط وأما اللفظ فعلى التطويل واثباتها مثل آلذكرين آلله وكأنهم

ا كتفوا بصورة عن صورة لان صورة ألف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يحذفوا فى اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام انتهى أما ألف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لاتحذف بل تصور بمجانس حركتها لانها حينئذ تسهل على نحوه فتكتب الفا فى نحو أأسجد وياء فى ائنك وواوا فى أؤنزل وجوز الكسائى وثعلب الحذف فى المفتوحة فتكتب أسجد بألف واحدة غير أن الكسائى قال المحذوف لف الاستفهام وثعلب قال المحذوفة الثانية وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بالف نحو أإنك أأنزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام لابتداء أو لام الجر نحو . وللدار الآخرة . للذين أحسنوا . وكان قياسها الاثبات كما كتبوها فى لابنك قائم ولابنك ما يوسبب حذفها خوف التباسها بلا النافية وزعم الفراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات فى الخط لان اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستثقل لفظا فكذلك خطا وزعم بعضهم أن سببه فى لام الجر شدة اتصالها بما بعدها فكأنهما كلمة واحدة وهمزة الوصل لاتكون حشوا وزعم بعضهم أن الألف لاتحذف مع لام الابتداء فرقا بينها و بين لام الجر ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الألف على الأصل نحو جئت لالتقاء زيد فان أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للالتقاء الرابع من أول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس أن يكتب باسم بالألف كما يكتب بابن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولاتحذف فى غير البسملة من أنواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن الرحيم و باسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف فى البسملة أيضا وانما كتبت على لغة من يقول سم الله والأصل بسم الله ثم خفف على حد قولهم فى ابل ابل والتزم التخفيف قال أبو حيان والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف فى جميع المواضع وليس كذلك وزعم الأخفش ان سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكأنها والاسم شئ واحد وجوز الفراء حذفها من باسم الله مجراها ومرساها و باسم الله بدون الرحمن الرحيم لانهما كانا معها فحذفا للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله وان لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط أن لاتكون الاضافة الى الله وان لا يكون الباء تعلق به فى اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله أبدأ باسم الله وجوز الكسائى حذفها ولو أضيف الاسم الى الرحمن أو القاهر وقال الفراء هذا باطل لايجوز أن تحذف الامع الله لانها كثرت معه فاذا عدوت ذلك أثبت الألف وهو الصواب الخامس من ابن الواقع بين علمين صفة مفرد اسواء كانا اسمين أم كنيتين أم لقبين أم مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو هذا أبو بكر بن أبى عبد الله وهذا بطة بن قفة و يتصور فى المختلفين ستة أمثلة وحكى أبو الفتح عن متأخرى الكتاب انهم لايحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت قال وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم لان حذف التنوين مع المكنى كحذفه مع الأسماء وانما هو لجعل الاسمين اسما واحدا فحذفت الألف لانه توسيط الكلمة اه وقال أبو حيان الألف تحذف من الخط فى كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع المكنى مثل ما يحذف مع الأسماء الاعلام قال

فلم أجبن ولم أنكل ولكن * يممت بها أبا صخر بن عمرو

قال وشرط ابن عصفور أن يكون ابن مذكرا وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان ابن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا أو خبرا لم تحذف ألفه

﴿ ص ﴾ و يوصل مركب المزج وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاة أو كافة ولو فى فلما فى الأصح وكلما ان لم يعمل فيها ماقبلها واستفهامية بعن ومن وفى لا موصولة فى الأصح وفى نعما و بئسما وحيثما وجهلها ومن بمن لا بعن مطلقا فى الأصح واستفهامية بعن لا مع وان بلا وفى أن وكى خلف وتحذف

نون ذى النون ولا توصل لن ولم وأم وشذ وصل ويكأنه وويلمه ونحو يومئذ وثلثمائة

﴿ ش ﴾ النوع الثانى أحكام الوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى فكما ان المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك أربعة أشياء الأول المركب تركيب مزج كبعلبك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مساء وبين بين وحيص بيص الثانى أن تكون احدى الكلمتين لا يبتدأ بها لان الفصل فى الخط يدل على الفصل فى اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله فى اللفظ فكذلك ينبغى أن يكون فى الخط وذلك نحو الضمائر البارزة والمتصلة ونون التوكيد وعلامات التأنيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به الثالث أن تكون احدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزاء ولام التأكيد فان هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها للوصل الرابع ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو . مما خطاياهم . أينما تكونوا . فاما ترين . وإنما وحيثما وكيفما وأما أنت منطلقا انطلقت واذا كانت كافة نحو كما وربما وانما وكأنما وليتما ولعلما واستثنى ابن درستويه والزنجانى ما فى قلما فقالا انها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهى الظرفية نحو كلما جئت أكرمتك . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا . بخلاف التى يعمل فيها ما قبلها فانها تكون حينئذ اسما مضافا اليه كل نحو . وآتاكم من كل ما سألتموه . وتوصل ما الاستفهامية بعن ومن وفى لانها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو . عم يتساءلون . مم هذا الثوب . فيم أنت من ذكراها . ولا توصل ما الشرطية بواحد من الثلاثة قال أبو حيان القياس يقتضى أن تكتب معها مفصولة وقال فى ما الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذاهب . أحدها انها تكتب متصلة معها لاجل الادغام فى عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما رغبت عنه وعجبت مما عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثانى انها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول أصحابنا وبه جزم ابن عصفور وهو أرجح لانه الأصل ولان علة الوصل الآتية فى مما وهو التباس اللفظين خطا مفقودة فى مما والثالث ان الغالب تكتب موصولة ويجوز كتبها مفصولة وهو اختيار ابن مالك وفى ما مع نعم وبئس وجهان حكاهما ابن قتيبة الفصل على الأصل والوصل لاجل الادغام فى نعما وحملت بئسما عليها وقد رسما فى المصحف بالوصل وتوصل من بمن مطلقا سواء كانت موصولة أم موصوفة أم استفهامية أم شرطية نحو أخذت مما أخذت منه وممن أنت وممن تأخذ آخذ منه وانما وصلت بها لأجل اشتباهها خطا لو كتبا من من فوصلا وأدغمت نون من فى ميم من ونزلت منزلة المدغم فى الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة هذا ما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقط حملا على اختها ما ويفصل غيرها على الأصل قال أبو حيان وقول ابن مالك أرجح نظرا الى علة الأشتباه فى الخط وفى من سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع عن رأيان قال ابن قتيبة تكتب عمن متصلة على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعما نحو عمن تسأل ورويت عمن رويت عنه وعمن ترضى ارضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره انه لا يؤثر فى ذلك الادغام لانهما كلمتان وعليه ابن عصفور وأما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بفى قولا واحدا نحو فيمن تفكر وتوصل إن الشرطية بلا نحو . إلا تفعلوه . إلا تنصروه . وفى أن الناصبة مع لا قولان أحدهما انها تكتب مفصولة مطلقا قال أبو حيان وهو الصحيح لانه الأصل والثانى أن الناصبة توصل بها والمخففة من الثقيلة يفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال

بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به فحسن الوصل فى تلك والفصل فى هذه خطأ وفى كى مع لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كى لا تنفصل كما تكتب حتى لا تفعل منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو من وعن و إن وأن حذفت نونه للادغام كما مر فى الأمثلة ولا يوصل لن ولم وأم بشئ وما وقع فى رسم المصحف من وصل . ألن نجمع عظامه . فالم يستجيبوا لكم . أمن هو قانت . فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتى وأما مع اذا اتصلت بمن فانها تكتب مفصولة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أظن سبب ذلك قلة الاستعمال والافا الفرق بين مع و بين فى قال وقد يمكن أن يفرق بالاسمية فان فى لا تكون إلا حرفا ومع اسم وهى أيضا تنفصل مما بعدها فتقول معا فلذلك فصلت بخلاف فى ومما وصل شذوذا وكان قياسه الفصل و يكانه لانه مركب من وى بمعنى أعجب وكانه و يلمه والأصل ويل أمه و يومئذ ونحوه من الظروف المضافة لاذ وثلثمائة ونحوه وفى حفظى ان الوصل خاص بثلاثمائة وستمائة فقط وأظن ذلك فى شرح الهادى للزنجانى وليس بحاضر عندى الآن

﴿ ص ﴾ وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرفة فى ماض وأمر وفى المضارع رأيان لا اسم خلافا للكوفيين ولا مضارع مفرد مطلقا خلافا للكسائى ولا رفعا خلافا للفراء وفى مائة ومائتين فى الأشهر و واو فى أولئك وأولوا وأولات وفى يا أوخى عند بعضهم وعمرو علما فرقا من عمر ومن ثم لم تزد منصوبا قال ابن قتيبة ولا مضافا للمضمر والزنجانى ولا مصغرا ومعرفا بأل وقافية

﴿ ش ﴾ النوع الثالث أحكام الزيادة فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا واضربوا ولا تزاد بعد غير واو الجمع نحو يغزو و يدعو خلافا للفراء فانه يجيز أن يلحق فى حالة الرفع خاصة وللكسائى حالة النصب نحو لن يغزوا وزيد بالألف ولن يغزو ولك بلا ألف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربو زيد لعدم لزوم هذه الواو وأجاز الكوفيون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد وهم أولوا الألف كما ترى وكذا بنوا زيد بخلاف أبو زيد وأخو زيد واختلف البصريون فى الحاقها بالمضارع اذا اتصلت الواو به متطرفة نحو لن يضربوا فالأخفش يجعله كالماضى والأمر فى لحاق الألف و بعض البصريين لا يلحقها وقد اختلفوا فى سبب زيادتها فقال الخليل لما كان وضعها على المد وعلى أن لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الألف لان فصل صوت المد بها ينتهى الى مخرج الألف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم اذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا الألف واذا كان تأكيدا كتبوها فرقا بين الضميرين و يترك الألف فى خط المصحف فى . واذا كالوهم أو وزنوهم . استدلوا على ان الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصلا توكيدا الواو الجمع ثم اطردت زيادة هذه الألف فى كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة الى انها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو كفروا وردوا وجاؤا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يدعو لانها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائى بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة وزيدت ألف أيضا فى مائة قال أبو حيان وذلك للفرق بينها و بين منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها وكانت ألفا لانها تشبه الهمزة ولان الفتحة من جنس الألف ولم تكن ياء لانه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واوا لاستثقال الجمع بين الياء والواو

وجعل الفرق فى مائة دون منه لان مائة اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف ولان المائة محذوفة اللام يدل على ذلك امأيت الدراهم فجعل الفرق فى مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حرب البصرى المعروف بالملهم صاحب الأخفش كانت هذه الألف فى مائة أولى منها بمنه لان أصل مائة مئية على وزن فعلة من مئيت وهمزة تقع مفتوحة فى لفظ ألف وينكسر ماقبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فالزموها العلتين جميعا الياء للكسرة والألف للفتحة ولان العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اهـ قال أبو حيان والدليل على ان الأصل فى مائة مئية قول الشاعر

فقلت والمرء تخطيه منيته * أدنى عطيته اياى ميآت

وضعف الكوفيون تعليل البصريين بان مائة اسم ومنه حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغى أن يجعل فى متحد الجنس يدل على ذلك انهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافهما قالوا وانما يجب فرقا بينها وبين فئة ورئة فى انقطاع لفظها فى العدد وعدم انقطاع فئة ورئة لانك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول فى تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به فى التعشير فلما خالفتهما فيما ذكر خالفوا بينها وبينها فى الخط قال أبو حيان وقد رأيت بخط بعض النحاة مأة هكذا بألف على الهمزة الهمزة دون ياء وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة اذا انكسر ماقبلها بالألف عن حذاق النحويين منهم الفراء روى عنه انه كان يقول يجوز أن تكتب الهمزة ألفا فى كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزة ألفا على حركتها فى نفسها وان كان ماقبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما أكتب أنا مئة بغير ألف كما تكتب فئة لان كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة فالذى أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها قال وحكى صاحب البديع ان منهم من يحذف الألف من مائة فى الخط قال وأما زيادة الألف فى مائتين ففيها خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لان التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها فى الجمع فى الجمع لان موجب الزيادة قد زال واتفقوا على أنها لا تزاد فى الجمع نحو مئات ومئون وزيدت واو فى أولئك وأولوا وأولات قال أبو حيان اما أولئك فقد تظافرت النصوص على انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين وجعل الفرق فى أولئك لان الزيادة فى الأسماء أكثر ولان أولئك قد حذف منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف وزعم الكوفيون ان ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لان الى قد تستعمل اسما حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بناء على ان الفرق انما يجعل فى المتحد الجنس قال وأما اولوا وولات فلم أظفر فى تعليله بنص ويمكن عندى ان يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين أولى فى حالة النصب والجر وبين الى الجارة وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحمل التأنيث فى أولات على التذكير فى أولى قال وأما فى أوخى حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقا بينه وبين أخى المكبر وكانت الزيادة فى التصغير لانه فرع والفروع احمل للزيادة ولانه قد يغير لاجل التصغير والتغيير يأنس بالتغيير وكانت واوا لمناسبة ضمة الهمزة واكثر أهل الخط لا يزيدونها لان التصغير فرع من التكبير وليس ببناء أصلى اهـ وزيدت الواو أيضا فى عمرو وذلك للفرق بينه وبين عمر ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لانه حالة النصب يكتب بألف دون عمر فيظهر الفرق وكانت الزيادة واوا لانه لا يقع فيها لبس اذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم أو ألفا لالتبس المرفوع بالمنصوب وجعلت فى عمر ولانه أخف من عمر من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة (١)

---

(١) بياض فى سائر النسخ

﴿ص﴾ وحذفت لام التعريف من موصول الا اللذان وفى الليل والليلة وقيل واللطيف وجهان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والألف من الله وإله والرحمن والحارث علما مالم يجردا والسلام عليكم وعبد السلام وسبحان الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة مالم يلبس أو يحذف شئ ومن ملائكة وسموات ومفاعل ومفاعيل ان أمن قيل ولم يؤد الى مثلين وفاعلات وفاعلين غير ملبس لا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانى وفى ثمانين وجهان ولكن ولكن وهاء مع الله والاشارة خالية من الكاف إلا تا وتى ومضمر أوله همزة وقيل هى المحذوفة وياء مع همزة لا كآدم وقيل هى المحذوفة قيل ومع غيرها وأحد لينين متماثلين مالم يلبس وجوز ابن الضائع كتابة واوين

﴿ش﴾ النوع الرابع أحكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذى وجمعه وهو الذين ومن التى وفروعه (هو التثنية والجمع نحو التان والتين والاتى والائى كراهة اجتماع مثلين فى الخط وتثبت فى مثنى الذى خاصة وهو اللذان واللذين فرقا بينه وبين الجمع ولم يثبت فى مثنى التى لانه لا يلتبس بجمعه وقال أحمد بن يحيى كتبوا اللاتى واللائى والتى ولتى وأسقطوا الامامن أولها والفامن آخرها وهذا للاستعمال لانه نقل فى الكلام مثله ويدل عليه ماقبله ومابعده ولو كتب على لفظه كان أوثق اهـ قال أبو حيان وكلامه يدل على حذف اللام من أوله والألف من آخره معا والذى عهدناه فى الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا يلتبس بالمفرد قال فان قلت اللام لازم فى الله فهلا حذفت قيل لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس باله لان الفه تحذف وفى الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصحف قال أبو حيان وزاد أحمد بن يحيى اللطيف فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا اللهو واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف لام التعريف أيضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو لله للسان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كما فى اللام لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التى لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس إذ لا مشارك فى هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف وأما قولهم لاه أبوك يريدون لله أبوك فانهم كتبوه بالالف لاجل ماحذف منه من حرف الجر والالف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس وشرطه أن لا يجرد من الالف واللام فان جرد منهما كتب بالالف واللام نحو رحمان الدنيا والآخرة وحذفت أيضا من الحارث علما لكثرة الاستعمال بخلافه صفة وشرطه أيضا أن لا يجرد من الالف واللام فان جرد منها كتبت بالالف نحو حارث لئلا يلتبس بحرث علما واللبس مع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل علم وحذفت أيضا من السلام عليكم وعبد السلام ومن سبحان الله بخلاف سبحانه منكرا والعلة فى الثلاثة وفى جميع ما يأتى كثرة الاستعمال وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك وصالح وخالد أم عجمية كابراهيم وأسماعيل واسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن اثباتها فى نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال أحمد بن يحيى انه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف ممالم يكثر استعماله كحاتم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون ويأجوج ومأجوج وقد حذفت فى بعض المصاحف من هروت ومروت وهامان وقارون ولا من الصفات كرجل صالح ورجل مالك ولا ممالم يزد على ثلاثة كاوس بن لأم وابن دأب وسامة وهالة ومما حذف منه شئ آخر كاسرائيل حذفت احدى يائيه وداود حذفت احدى واويه ولا اذا خيف اللبس كعامر وعباس لو حذف لالتبس بعمرو وعبس وحذفت أيضا من ملئكة لانه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضا من

مفاعل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب وتمثيل وشيطين لان مفردها محراب وتمثال وشيطان بخلاف
مايلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم قال أبو حيان ويجوز الاثبات فيما لايلتبس أيضا وهو
أجود قال وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا آخر وهو أن لاتكون الالف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو
سكاكين ودكاكين ودنانير فلاتحذف الألف لئلا يجتمع مثلان فى الخط وهو مكروه كـكراهته فى اللفظ
وحذفت أيضا من فاعلات أى مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات ومنه
سموات وان لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرحت به فى المتن وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وان لم يكن
فيه الفان نحو الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن
يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو الطالحات لالباسه بطلحات ولا من نحو حاذرين
لالباسه بحذرين وهما مختلفان فى الدلالة ولا من نحو شابات والعادين لانه بالادغام نقص فى الخط اذ جعلوا صورة
المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا فى المصحف الضالين والعادين بالالف ولا من نحو راميات والرامين
لانه حذف من الرامين لام الفعل وحملت عليه الراميات وان لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين
والصالحات وان لم يكن فيه ألفان وهذا من تعاكس النظائر والتعارض حيث حمل الاثبات فى المؤنث على
الاثبات فى المذكر كما حمل الحذف فى المذكر على الحذف فى المؤنث وحذفت أيضا من علم فى آخره الالف والنون
كسفين ومرون وعثمن وما أشبهه فى كثرة الاستعمال نبه عليه أبو حيان وهو داخل فى مسئلة الأعلام الزائدة
على ثلاثة وحذفت أيضا من ذلك وأولئك بخلاف ذا وأولا مجردين من حرف الخطاب وهذاك وهولائك
مقرونا بحرف الخطاب وها التنبيه ومن ثلث وثلثة بخلاف ثلاث المعدول فانه لم يكثر كثرتهما ولانه لو حذف منها
لالتبس بثلث ومن ثلثين وثمنية وثمنى باثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الالف فرارا من توالى
الحذف وكثرته وفى ثمانين وجهان الاثبات لانه حذفت منه ياء المفرد والياء الموجودة فيه ياء إعراب والحذف لأن
الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لانهما لا يجتمعان فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب والاثبات
اختيار ابن عصفور وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء فى جواز الوجهين وحذفت أيضا من لكن ولكن
ومن ها التنبيه مع الله نحو هالله لانه لم يستعمل الا معه فكأنه حرف واحد ونص أحمد بن يحيي على أن المحذوف
همزة الله وتحذف أيضا ألف ها مع اسم الاشارة الخالى من الكاف نحو هذا وهذه وهؤلاء لكثرة استعماله معه حتى
صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات نحو هاذاك وكذا ها المتصلة بتا وتى تكتب بالالف
نحو هاتا وهاتى وهاتان وتحذف أيضا ألف ها مع مضمر أوله همزة نحو هاتنم هانا هانت بخلاف نحن قال أحمد بن
يحيي قال الكسائى فى هانتم وهانا حذفوا الف ها وليس بشئ انما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها فى هانحن
فدل على أن المحذوفة فى هانتم وهاناهى الثانية لا الأولى وحذفت أيضا من ياء التى للنداء المتصلة بهمزة ليست
كهمزة آدم سواء كانت قطعا نحو يابراهيم ياسحق أو وصلا نحو يابن آدم كراهة اجتماع الفين قال أبو حيان ونص
احمد بن يحيي على أن الألف المحذوفة هى صورة الهمزة لا ألف يا وهو خلاف قول ابن مالك وأما نحو آدم فلم تحذف
ألف يا معه لانه حذف منه الالف المبدلة من فاء أفعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال أبو حيان ومفهوم كلام
ابن مالك أنه لايجوز الحذف فى نحو ياجعفر ويازيد لانه لم يتصل بهمزة ونص أحمد بن يحيي على أنه يجوز فى مثل
ذلك الاثبات والحذف كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئا واحدا أقاموا يا مقام الالف واللام بدليل أنهم لا ينادون بيا
ما هما فيه فلذلك حذفت الالف وتحذف احدى لينين متماثلين كآدم وآمن وآل واسرائيل وبنى وداود وطاوس
ويستون ويلون ويأوا الى الكهف وجاوا وباوا وشاوا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لايلبس كقرأ

حذرا من التباس المثنى بالمفرد وقاربين حذرا من التباس المثنى بالجمع وقؤول وصؤول حذرا من التباسه بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوفة فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن الضائع والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومسا آت وبرا آت والنبيين ونحيين ليسوؤا ومسوون .

﴿ص﴾ وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدا مطلقا ما لم تلي ياء في غير يحيى علما قيل أو غيره فان وليها ضمير متصل أو تاء فقولان والاصح في كلا وكلتا الالف إلا لدى وعلى الأول إن نون فثالثها قال سيبويه المنصوب بألف وغيره بياء وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة والأسناد الى الضمير والمضارع وكون الفاء أو العين واوا ولا يكتب بالياء مبني غير متى ولا حرف غير بلى والى وعلى وحتى الا موصولة بما استفهامية

﴿ش﴾ النوع الخامس أحكام البدل فتكتب كل الف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الالف سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لالحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك كحبلى وملهى ومغزى وأعطى ويخشى والحوزلى واقتضى واعتزى ويحتشي ومستقصي واستقصى ويستقصي وقبعثرى الا أن تكون تالية لياء كدنيا ومحيا وأحيا وخطايا واستحيا الا يحيى علما فانه يكتب بالياء فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيا الفعل والحق المبرد بيحيى كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بأغيا فيكتب بالياء وألحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروايا علما فكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل والجمهور كتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئا قال أبو حيان واختيار أصحابنا كتبه بالألف اذا اتصل بضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيا أو أزيد الالدى خاصة فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو أحديهما كحالها دون الاتصال واختلفوا اذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف فذهب البصريون الى أنها تكتب ألفا لتوسطها وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يعتدوا بتاء التأنيث وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأزيد هذا كله تفريع على القول المصدر به وهو الاشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسي زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره الا بالألف ابدا وكذا الثلاثي الآتي كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء لا تكتب ابدا الا على صورتها لا على أصلها ورده ابن عصفور بأن الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض الأحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الضائع هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال وللفارسي أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا لرجوعها اليها في بعض المواضع وان كانت العلة التغريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى أن يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث أنه لا تلتزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب بالالف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى المطلي عيسا بالألف في كتاب قرئ عليه وأما الالف الثالثة فمذهب الجمهور أنها ان كانت مبدلة من ياء كتبت أيضا ياء نحو رحى ورمى وان كانت مجهولة الأصل كخناء أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم أنه

لا يكتب شئ بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاء فانه يجوز أن يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبي والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومذهب البصريين في كلا أن يكتب بالالف لأن ألفها منقلبة عن واو ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدي فانه يكتبها بالياء وكتبت على الاول كلتا بالالف حملا على كلا وكان القياس أن تكتب بالياء لان ألفها رابعة و يعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو رحى ورحيان أو في الجمع بالالف والتاء نحو حصى وحصيات أو في المرة نحو رمى رمية أو في الاسناد الى الضمير نحو رميت أو في المضارع نحو يرمى وبكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو هوى وروى وفى و وعى ولا يكتب اسم مبنى بالياء الا متى لامالتها ولا شئ من الحروف بالياء الا بلى لامالتها أيضا وعلى وحتى والى لعودها ياء في اليه وعليه قال ابن الانبارى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام وقال الزجاجي اذا أشكل عليك شئ من ما آخره ألف فاكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالالف .

﴿ص﴾ ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض أما القافية فالمقيدة تستوفى حروفها الا ما يتم الوزن دونه فان كان الروى الفاقها أبدا والمطلقة نصبا بالالف والمختار حذف صلة غيره والممدودة بألفين وما من زيادة أو حذف أو بدل مفقود .

﴿ش﴾ رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضى الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل ، ألن نجمع عظامه ، أمن هو قانت ، وفصل وزيادة ياء في بأييد ومن نبأ المرسلين ، وملائه وملائهم ، وألف في الربوا وان امرؤا ، وحذف ألف نشؤا وكتابة واو صورة الهمزة و زيادة ألف بعدها وكتابة مازكى بالياء وقياسه الألف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة ومشكاة ومناة والربا بالواو بدل الالف وهذا كله مما نقل اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا على القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو حيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذى يقيد به في صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا كان أو ساكنا فيكتبون التنوين نونا ولا يراعون حذفها في الوقف والمدغم حرفين و يكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الاجزاء كقوله

يادارمى يتبل علياء فس سندى * أقوت وطالعلى هاسالفل الأمد

لان تقطيعه مستفعلن فعلن أربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذى ليس في علم العروض

يادارمية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

قال فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة انحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب في غير هذين قال وعلم الخط و يقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبنى على أصول نحوية ففى بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب من النحو كبير اهـ

﴿ص﴾ ووضع النقط لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والياء وصلا لا فصلا وبعضهم نقط الشين واحدة والزنجاني نقط هاء التأنيث ونقط أهل الغريب كل مهمل الا الحاء أسفل وربما كتبوا تحته مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات

﴿ش﴾ قال أبو حيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتعليل الصور الاختصار فكما أن في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا في الصور رجعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا افارقا وهو النقط بواحدة أو أكثر والاهمال فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دل على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي أن لا تنقط في الفصل اذ لا يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والأكثر على نقطها بثلاث واختار الزنجاني في آخرين نقط هاء التأنيث في صورة مرجحة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الايضاح ودفع توهم السهو عن النقط الا الحاء اذ لو نقطت لالتبست بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لاهل الحديث *وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه

﴿ص﴾ وقد تم جمع الجوامع نظما المودع من فنون العربية جماجما الكائن من بلاغة الايجاز وعذوبة الالفاظ بالمحل الأسمى الفائق على نظرائه ايجازا وجما المرفوع عن هم معاصريه قطما المشيد أركان مبانيه إحكاما ووضعا فعليك بحفظ عبارته وتأمل فحواها وإياك والمبادرة بانكارها الا فك سواها ودونك وابراز محاسنها التي لا تخفى الا على جامد البصيرة أعماها فرب ما خالف غيره في تعبير أو تأخير أو تقديم فظنه من لا فطنة له عدولا عن المنهج القويم وما درى ان ذلك لأمر مهم يستخرجه النظر السليم وربما أفصحت بذكر أرباب الاقوال ولو بالتعداد إما تقوية لمن نسب اليه الانفراد أو لتفرده وغير ذلك من الامور التي تقصد لتستفاد وربما نقلنا عن أحد خلاف ما نسبه بعض المشاهير اليه فحسبه غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونك مختصرا انطوى على زبدة مائة مصنف واحتوى على ما به العيون تقر والأسماع تشنف وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق أن يكون على كتب الانام سريا وبأنواع المحامد والمحاسن حريا جعلنا الله به مع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكانا عليا

وقع في آخر الاصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بالازهر الشريف ما نصه

هكذا باصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح عند الجلة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس المؤنس بذيانه أي تأسيس من نسخة نقلت من خط المصنف تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه في يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد احد شهور سنة . . وخمسين والف على يد كاتبه الفقير الى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح اليمني بلدا الشافعي مذهبا المكي مولدا عفى الله عنه وغفر له وللمسلمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل

فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الاول من كتاب همع الهوامع ﴾

﴿ تم فهرست الجزء الأول ﴾

﴿ فهرست الجزء الثاني من همع الهوامع شرح جمع الجوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

(تمت)

(تنبيه) بحمده تعالى قد تم طبع كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للمحقق جلال الدين عبد الرحمن السيوطى مؤلف همع الهوامع هذا ولمناسبة ارتباطه بكتابه همع الهوامع قد أدرجنا الاعلان عنه هنا فان الجلال السيوطى رحمه الله تعالى قد عزا نقول كتابه همع الهوامع الى قائليها التعرف مكانة النقل عنه المطالع . . وكتاب البغية أجمع كتاب فى تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه مثل لنا أئمة اللغة العربية على اختلاف طبقاتهم من الصدر الأول الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو فى مجلد كبير يشتمل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة ثم تتميما للفائدة قد كلفنا حضرة الفاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطى بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا أتى كالتعليق على مشكلات الهمع وسماه (الدرر اللوامع على همع الهوامع) ولعمرى فان مكانة الفاضل المومى اليه فى حل الشعر العربى وحفظ روايته والاكثار من حفظه لا ينكرها انسان وشرحاه لديوان طرفة والشماخ أصح شاهد او الشرح المذكور يأتى جزأ واحدا زهاء (٣٠٠) صحيفة وقريبا يتم طبعه بتيسيره تعالى





